شرح قطر الندى وبل الصدى

(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

شرح قطر الندى وبل الصدى

تصنيف

أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٧٦١ رحمه الله تعالى

تحقيق وتعليق

أبي بلال الحضرمي

خالد بن عبود باعامر

تقديم الشيخ

يحيى بن علي الحجوري

المجلد الأول

دار الآثار

صنعاء

الطَّبعَةُ الثَّانِيَةُ

١٤٤٢هـ-٢٠٢١م

رقم الإيداع ٢٠١٧/٤١٣

دار الآثار للنشر والتوزيع

www.dar-alathar.com

اليمن: صنعاء- شارع تعز- حي شميلة- مقابل جامع الخير- ص.ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(١ ٩٦٧+) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

فرع عدن: كريتر- بجوار مسجد أبان- هاتف ٢٦٦٩٨٦

فرع المكلا: الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف٣٠٧١١٢

فرع معبر: دار الحديث - بجوار مسجد النور- هاتف ٤٣٠٥٠٦

تقديم الشيخ يحيى بن علي الحجوري

الحمد لله والصلاة السلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه.

أما بعد:

فقد عني أخونا فضيلة الشيخ أبوبلال خالد بن عبود الحضرمي حفظه الله بعلم النحو وتعليمه، وكان من ذلك تدريسه لـ"قطر الندى" للإمام ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فشرحه شرحًا ميسرًا مفيدًا محلى بحواشي تنفع قارئ الكتاب بإذن الله.

ونأمل من الله عز وجل أن يزيد نفع فضيلة الشيخ أبي بلال لدعوته المباركة إلى العلم والسنة، وبالله التوفيق.

كتبه

أبوعبدالرحمن يحي بن علي الحجوري

في شهر جمادى الأولى لعام ١٤٣٨هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة التحقيق

الحمد لله الذي رفع العلماء الربانيين، وخفض المبتدعة والمعاندين، ونصب على الصراط رايات الهدى أعلام الدين، وأرسل محمدًا ﷺ لجزم الباطل وإيضاح السبيل للسالكين، صلى الله عليه وعلى آله المستقيمين، وأصحابه منارات الهدى وذروة الصالحين.

أما بعد:

فإن علم النحو من أسمى علوم الآلة قدرًا، وأنفعها أثرًا، فلا ينبغي لطالب العلم أن تقصر همته عن تعلم النحو الذي به يصون لسانه من شين اللحن والتحريف، فاللحن هجنة بالشريف.

ولقد أحسن إسحاق بن خلف البهراني رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله:

النحو يُصْلِحُ مِنْ لسانِ الألْكَنِ ... والمـــرءُ تُكرِمُـــه إذا لم يلحـــنِ
والنحـوُ مثـلُ الملـحِ إن ألفيتَـه ... في كلِّ ضدٍّ مِن طعامِك يَحْسُنِ
وإذا طلبـتَ مـنَ العلـومِ أجلَّهـا ... فأجلُّهـا منهـا مقـيمُ الألسـنِ

وإياك أن تكون همتك كهمة هذا القائل:

ســـأترك النحـــوَ لأصـــحابِه ... وأصرفُ الهمــــةَ في الصـــيدِ
إن ذوي النحـــوِ لهـــم همـــةٌ ... مرســـومةٌ بـــالمكرِ والكيـــدِ
يضـــربُ عبـــدُ اللهِ زيـــدًا ومـــا ... يريـــدُ عبـــدُ اللهِ مِـــن زيـــدِ

ونظيره في دنو الهمة قول الآخر:

لســـت للنحـــو جئـــتكم ... لا ولا فيـــــه أرغـــــبُ
أنـــا مـــالي ولامـــرئٍ ... أبـــد الـــدهر يضـــربُ

خَـــلِّ زيـــدًا لشـــأنِهِ أينمـــا شـــاء يـــذهبُ
واســـتمع قـــول عاشـــقٍ قـــد شـــجاه التطـــرُّبُ
همُّـــهُ الـــدهر طفلـــةٌ فهـــو فيهـــا يشـــبِّبُ

وليعلم طالب العلم أن تعلم اللغة العربية دين يؤجر عليه مَن صلحت نيَّتُهُ، بل نصَّ العلماء على أنه مِنَ الفروض الواجبات.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه الماتع «اقتضاء الصِّراطِ المستقيم» (١٩٠): «وأيضًا فإن نفس اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب؛ فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ثم منها ما هو واجب على الأعيان، ومنها ما هو واجب على الكفاية، وهذا معنى ما رواه أبوبكر بن أبي شيبة: حدثنا عيسى بن يونس، عن ثور، عن عمر بن يزيد قال: كتب عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ إلى أبي موسى الأشعري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (**أَمَّا بَعْدُ: فَتَفَقَّهُوا فِي السُّنَّةِ، وتَفَقَّهُوا فِي الْعَرَبِيَّةِ، وأَعْرِبُوا الْقُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ عَرَبِيٌّ**). وفي حديث آخر عن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أنه قال: (**تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ فَإِنَّهَا مِنْ دِينِكُمْ، وَتَعَلَّمُوا الْفَرَائِضَ فَإِنَّهَا مِنْ دِينِكُمْ**). اهـ.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» (٣٢/ ٢٥٢): «ومعلوم أنَّ تعلم العربية وتعليم العربية فرض على الكفاية، وكان السلف يؤدبون أولادهم على اللحن. فنحن مأمورون أمر إيجاب أو استحباب أنْ نحفظ القانون العربي، ونصلح الألسن المائلة عنه؛ فيحفظ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة، والاقتداء بالعرب في خطابها، فلو تُرِكَ النَّاسُ على لحنِهِمْ كان نقصًا وعيبًا....». اهـ.

وهذا الوجوب الذي ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعني به طالب العلم الذي فرَّغ نفسه لتعلُّم علوم الشريعة، فلا يليق به أن يهمل علوم اللغة، وأجلُّها نفعًا مُقِيْمُ الألسن وهو علم النحو، وبه ينتفع في جميع العلوم، وبه يَعظُم عالموهُ.

قال الكسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

إنمـــا النحـــو قيـــاسٌ يتبـــع وبـــه في كـــلِّ علـــم يُنتَفـــع
فـــإذا مـــا أبصـــر النحـــوَ الفـــتى مـــرَّ في المنطـــقِ مـــرًّا واتســـع

واتقـــاه كــلُّ مَــنْ جالسَـــهُ ... مــن جلـيسٍ نـاطقٍ أو مُسْـتَمِعْ
وإذا لم يبصــرِ النحـــوَ الفـــتى ... هـابَ أنْ ينطقَ -جُبْنًا- وانقمعْ
يقــرأ القــرآنَ لا يعــرفُ مـــا ... فعـــلَ الإعـــرابُ فيـــهِ وصَـــنَعْ
يخفــضُ الصـــوتَ إذا يقـــرؤهُ ... وهـــو لا علـــمَ لـــه فيمـــا اتُّبِـــعْ
والـــذي يقـــرؤهُ علمًـــا بـــه ... إن عـراه الشَّـكُّ في الحرفِ رَجَـعْ
نـــاظرًا فيـــهَ وفي إعرابِـــهِ ... فـإذا مــا عَـرَفَ الحـقَّ صَـدَعْ
أهمـــا فيـــه ســـواءٌ عنـــدَكم ... ليســـتِ الســـنةُ فينـــا كالبِـــدَعْ

قال ابن شبرمة رَحِمَهُ اللهُ: إذا سرَّك أن تعظم في عين من كنت في عينه صغيرًا، ويصغر في عينك من كان كبيرًا، فتعلَّمِ العربية.

ومن فوائد تعلم العربية واعتيادها ما ذكره شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ في اقتضاء الصراط المستقيم (١٩٠) قال: «واعلم أن اعتياد اللغة العربية يؤثر في العقل والخلق والدين تأثيرًا قويًّا بيِّنًا، ويؤثر أيضًا في مشابهة صدر هذه الأمة من الصحابة والتابعين، ومشابهتهم تزيد في العقل والدين والخلق». اهـ.

وقد اعتنى علماء المسلمين -قديمًا وحديثًا- باللغة العربية، وألفوا فيها المؤلفات من مطول، ومختصر، ونظم، ونثر، ومن هؤلاء العلماء: الإمام ابْنُ هِشَامٍ أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ الأَنْصَارِيُّ، فهو ممن له اليد الطولى في هذا المضمار، فوضع في اللغة -ولا سيما في النحو- عدة مؤلفات، وما من مؤلف منها إلا وهو شاهد على علو كعبه في هذا الفن، وسبقه لأقرانه فيه، ومن أنفس كتبه رَحِمَهُ اللهُ "شرح قطر الندى"، وهذا الكتاب طار كلَّ مَطَارٍ، وانتشر في الأقطار، فأولاه الدارسون عناية فائقة؛ لِمَا وجدوا فيه من الفائدة والغُنْيَةِ عن غيره من الكتب المؤلفة في هذا الفن، فلا تكاد تجد جهة من الجهات لها عناية بالعلم واللغة إلا و"شرحُ قطرِ الندى" من مقرراتها.

ولقد صدق المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في وصفه لكتابه هذا -غيرَ مبالغٍ ولا مجاوزٍ للحدِّ- فقال رَحِمَهُ اللهُ: «فَهَذِهِ نُكَتٌ حَرَّرْتُهَا عَلَى مُقَدِّمَتِي الْمُسَمَّاةِ بِـ "قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى"، رَافِعَةٌ لِحِجَابِهَا، كَاشِفَةٌ لِنِقَابِهَا، مُكَمِّلَةٌ لِشَوَاهِدِهَا، مُتَمِّمَةٌ لِفَوَائِدِهَا، كَافِيَةٌ لِمَنِ اقْتَصَرَ

عَلَيْهَا، وَافِيَةٌ بِبُغْيَةِ مَنْ جَنَحَ مِنْ طُلَّابِ العربيةِ إِلَيْهَا». اهـ

ومن درس شرح القطر وجد مصداق ما قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ، وإني أحمد الله الذي وفقني لدراسة هذا الكتاب وتدريسه، فقد درسته إخواني -طلابَ العلم بـ "دار الحديث بدماج" - أكثر من ثمان مرات، وقد انتفعت بتدريسي إياه لإخواني نفعًا عظيمًا، وكان لذلك التدريس في استفادتي -ولله الحمدُ- أثرٌ واضحٌ، وهذا من بركة التدريس والتعاون مع طلاب العلم.

فأنصح إخواني بالاستمرار على ما نحن عليه من قبل ومن بعد من العلم والتعليم، حتى نلقى الله سبحانه وتعالى ونحن على ذلك، ولا سيما في مثل هذا الزمان الذي أُظلم بالفتن، وأقبلَ كثيرٌ من أهلهِ عليها، وانشغلوا عن الخير، واستعاضوا بالفتن، واضمحلت رغباتهم عن العلم، ونشر العلم.

وقد كنت في أثناء تدريسي لهذا الكتاب أعلق عليه بعض التعليقات أفيد بها إخواني الدارسين، فرغَّب إليَّ بعض طلاب العلم من زملائي بـ "دار الحديث بدماج"، وحثني على نشر هذه التعليقات؛ ليستفيد منها الناس، فشرح الله صدري لذلك، ورأيت فيما أشار إليَّ به إخواني -طلابَ العلم- حفظًا لتلك الجهود التي كانت تبذل في التدريس من الضياع والنسيان، وزدت عليها غيرها؛ تتميمًا للفائدة.

ولست أول من خدم الكتاب النفيس بالتحقيق والتعليق، فقد سبقني من هو أعلم مني بهذا كالفيشي، والسجاعي، والآلوسي، ومحمد محي الدين؛ ولكن لا مانع أن أجعل دلوي مع دلائهم، وإن كان في نزعي ضعف؛ مشاركةً في نشر العلم، وخدمة تراث المسلمين، والحمد لله رب العالمين.

كتبه: أبو بلال الحضرمي

خالد بن عبود بن علي باعامر

عملي في تحقيق الكتاب

سلكت في عملي في تحقيق الكتاب ما يأتي:

١) اعتمدت في تحقيق الكتاب على خمس مخطوطات ومطبوعتين، وقابلت بينها مع بعض إخواني طلاب العلم، وانتخبت إحدى المخطوطات لتكون أصلًا لي.

٢) خرَّجْتُ الأحاديث النبوية، والآثار التي ذكرت في الكتاب، مع الحكم على ما لم يكن في الصحيحين، أو في أحدهما منها.

٣) خرَّجْتُ القراءات القرآنية، ووثَّقْتُهَا، ونَسَبْتُها إلى أصحابها.

٤) ترجمت للأعلام الذين ورد ذِكرهم في الشرح.

٥) خرَّجْتُ الشواهد الشعرية، وعزوتها إلى قائليها إن أمكنني ذلك، وشرحت غريبها، وبينت المعنى الإجمالي منها، وأعربتها، وذكرت أحيانًا اختلاف الروايات في البيت إن كان فيه اختلاف، وأتممت البيت إن لم يكن تامًّا، وذكرت عَجُزَه إن ذكر الشارح صدره أو العكس.

وثَّقتُ إحالات الشارح، ونقوله عمن سبقوه من مصنفاتهم، وإن لم يتيسر لي فمن أهم المراجع المعتمدة.

٦) قمت بتوضيح ما كان مبهمًا أو غامضًا يحتاج إلى زيادة إيضاح.

٧) ذكرت الأبيات المناسبة من الألفية لمتن القطر وشرحه.

٨) ذيلت الشرح بتعليقات مفيدة -إن شاء الله- يستفيد منها المدرس والدارس والقارئ للكتاب.

٩) عَمَلُ فهارس فنيةٍ للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية.

وَصْفُ النسخ المعتمدة في تحقيق الكتاب

أولاً المخطوطات:

١) مخطوطة الأصل:

وهي نسخة جيدة كاملة، عدد ألواحها (٣٥) لوحًا، عدد الأسطر في الوجه الواحد (٢٥) سطرًا، وفي آخرها فائدة في النحو في صفحتين، وبهامشها تعليقات طيبة مفيدة، تاريخ نسخها (٩٧٧هـ) ، اسم ناسخها: جاد الله بن أبي بكر بن أبي اللطف الحنفي، وهي من مخطوطات "مكتبة الملك سعود"، رقم المخطوطة (٥٤٧٨).

٢) المخطوطة (ب):

وهي نسخة مكتوبة بخط جيد، يُقْرَأُ بسهولة، والمتن مميز بمداد أحمر، عدد ألواحها (١٦٥) لوحًا، عدد الأسطر في الوجه الواحد (١٣) سطرًا، تاريخ نسخها (١٣٠٩هـ) ، اسم ناسخها: حسن بن الحاج مهدي بن عبد الله بن أحمد بن سلطان الدهان، وهي من مخطوطات مكتبة "جامعة الرياض"، رقم المخطوطة (٣٧٩٥).

٣) المخطوطة (ج):

وهي نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، والمتن مكتوب بمداد أحمر، عدد ألواحها (٧٥) لوحًا، عدد الأسطر في الوجه الواحد (٢١) سطرًا، تاريخ نسخها (١١٨٣هـ)، اسم ناسخها: عبد الرحمن بن ملا محمد سالم، وبهامشها تعليقات نفيسة، من مخطوطات "جامعة الرياض"، رقم المخطوطة (٢٤٨٩).

٤) المخطوطة (ح):

خطها دقيق، عدد ألواحدها (١٥٩) لوحًا، عدد الأسطر في الوجه الواحد (٢١)

سطرًا، تاريخ نسخها (١٢٧٨هـ) ، اسم ناسخها: محمد بن السيد الحاج.

٥) المخطوطة (خ):

نسخة حسنة، بهامشها بعض التعليقات، المتن فيها بمداد أحمر، عدد ألواحها (٥٤) لوحًا، عدد الأسطر في الوجه الواحد (٢٤) سطرًا، وبآخرها ورقة من مخطوط آخر، تاريخ نسخها (١٢٨٧هـ) ، اسم ناسخها: محمد ابن الإمام المنصور بالله أحمد ابن هاشم، وهي من مخطوطات "جامعة الملك سعود"، رقم المخطوطة (٧٩٢٤).

ثانيًا المطبوعات:

١) مطبوعة أحمد باسم المحمد منشور "دار الهدى والرشاد"، وهي من أحسن المطبوعات عنايةً فيما أعلم، ورمزت لها بـ (ط١).

٢) مطبوعة الشيخ/ محمد محيي الدين عبد الحميد، منشور "دار الطلائع"، رمزت لها بـ (ط٢).

- وأستفيد أحيانًا من مطبوعتي: السجاعي منشور "مكتبة الخير"، والآلوسي منشور "دار البصائر"، غير معتمد عليهما في التحقيق.

ترجمة المؤلف[(١)]

هو أَبُومُحَمَّدٍ جمالُ الدّينِ عبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ بن عبدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ بنِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ هشامٍ الأنصاريُّ الخزرجيُّ.

وُلِدَ ابْنُ هِشَامٍ في القاهرة في ذي القعدة سنة ٧٠٨هـ، وكان رَحِمَهُ اللهُ شافعيَّ المذهب ثم تحنبل، وحفظ "مختصر الخرقي" في دون أربعة أشهر، أتقن ابنُ هشامٍ العربيةَ؛ ففاقَ الأقرانَ فيها بل والشيوخَ، وانفردَ بالفوائدِ الغريبةِ، والمباحثِ الدقيقةِ، والاستدراكاتِ العجيبةِ، والتحقيقِ البالغِ، والاطلاعِ المفرطِ، والاقتدارِ على التصرفِ في الكلامِ، وَالْمَلَكَةِ التي كان يتمكن بها من التعبيرِ عن مقصودهِ بما يريد، مسهبًا أو موجزًا، مع التواضع، والبر، والشفقة، ودماثة الخلق، ورقة القلب.

قال ابن خلدون: ما زلنا - ونحن بالمغرب - نسمع أنه ظهر عالم بالعربية يقال له ابن هشام، أنحى من سيبويه!!

وقال أيضًا: إن ابن هشام على علمٍ جمٍّ، يشهد بعلو قدره في صناعة النحو، وكان ينحو في طريقته منحاة أهل الموصل، الذين اقتفوا أثر ابن جني، واتبعوا مصطلح تعليمه، فأتى من ذلك بشيء عجيب، دالٌّ على قوة ملكته واطلاعه.

وقال مرة لولد ابن هشام: لَوْ عَاشَ سِيبَوَيْهِ لَمْ يُمْكِنْهُ إِلَّا التلمذةُ لِوَالِدِكَ، وَالْقِرَاءَةُ عَلَيْهِ.

وَقَالَ ابْنُ خِلِّكَان فِي تَرْجَمَة الْمُصَنِّف: مَا زَالَتْ تَصِلُ إِلَيْنَا أَخْبَارُهُ الصَّالِحَةُ، فَيُقَالُ: نَشَأَ مَشْرِقِيٌّ أنحى مِنْ سِيبَوَيْهِ.

---

(١) انظر ترجمة ابن هشام في "الدرر الكامنة" (٢/ ٤١٥)، و"شذرات الذهب" (٦/ ١٩١)، و"بغية الوعاة" (٢/ ٦٨)، و"البدر الطالع" (١/ ٤٠٠)، و"حاشية الأمير على المغني" (٢/ ٢٦).

وكان رَحِمَهُ اللهُ كثير المخالفة لأبي حيان، شديد الانحراف عنه، وكان يقول الشعر، ومن شعره:

وَمَنْ يَصْطَبِرْ لِلْعِلْمِ يَظْفَرْ بِنَيْلِهِ وَمَنْ يَخْطِبِ الْحَسْنَاءَ يَصْبِرْ عَلَى الْبَذْلِ
وَمَنْ لَمْ يُذِلَّ النَّفْسَ فِي طَلَبِ الْعُلَا يَسِيرًا يَعِشْ دَهْرًا طَوِيلًا أَخَا ذُلِّ

ومنه:

سُوءُ الْحِسَابِ أَنْ يُؤَاخَذَ الْفَتَى بِكُلِّ شَيْءٍ فِي الْحَيَاةِ قَدْ أَتَى

توفي ليلة الجمعة، خامس ذي القعدة سنة ٧٦١هـ، بعد عمرٍ بلغ ثلاثًا وخمسين سنةً، فرحمةُ اللهِ عليهِ.

شيوخه:

تلقى ابنُ هشامٍ علومَ اللغة وغيرها على جماعة من علماء عصره، منهم:

١- شَمْسُ الدِّينِ ابْنُ السَّرَّاجِ.

٢- الشِّهَابُ عبدُ اللطيف بْنُ الْمُرَحِّلِ، وَقَدْ لَازَمه.

٣- أَبُوحَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ، وسمع عليه ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه، ولا قرأ عليه.

٤- تَاجُ الدِّينِ التَّبْرِيزِيُّ.

٥- التَّاجُ الْفَاكِهَانِيُّ، وقرأ عليه «شرح الإشارة» إلا الورقة الأخيرة.

٦- مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَمَاعَةَ.

تلاميذه:

تخرج على يديه رَحِمَهُ اللهُ واستفاد منه جماعة من أهل مصر وغيرهم، منهم:

١- إِبْرَاهِيمُ الْأَسْيُوطِيُّ.

٢- نُورُ الدِّينِ النَّايِلِيُّ.

٣- ابْنُ فُرَاتٍ.

٤- نَاصِرُ الدِّينِ النُّوَيْرِيُّ.

٥- عَبْدُاللهِ بْنُ مُفْلِحٍ الْمَقْدِسِيُّ.

مؤلفاته:

لقد ترك ابن هشام للمكتبة الإسلامية، وطلاب العربية ثروة علمية كبيرة، ومؤلفات نافعة تدل على غزارة علمه، وتمكنه في اللغة العربية، فمن تلك المؤلفات:

١- «مغني اللبيب». قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ: وهو كتاب لم يؤلف في بابه مثله، وَاشْتُهِرَ فِي حَيَاتِهِ.

٢- «التذكرة»، في خمسة عشر مجلدًا.

٣- التوضيح على الألفية، واشتهر بـ«أوضح المسالك».

٤- «رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة»، أربعة مجلدات.

٥- «التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل»، عدة مجلدات.

٦- «شرح التسهيل»، مسوَّدة.

٧- «شرح الشواهد الكبرى».

٨- «قواعد الإعراب»، ويسمى بالقواعد الكبرى.

٩- «القواعد الصغرى»، وهي رسالة صغيرة لخص فيها القواعد الكبرى؛ تسهيلاً على الطالب، كما قال في مقدمتها: فهذه نكت يسيرة اختصرتها من قواعد الإعراب؛ تسهيلاً على الطلاب، وتقريبًا على أولي الألباب.

١٠- «الكواكب الدرية في شرح اللمحة البدرية لأبي حيان».

١١- «الجامع الصغير في النحو».

١٢- «الشذور وشرحه».

١٣- «القطر وشرحه».

١٤- «حواشي على الألفية».

١٥- «حواشي على التسهيل».

١٦- «رسالة في معاني حروف الجر».

١٧- «فوح الشذا بمسألة (كذا)».

١٨- «رسالة في (كاد) وأخواتها».

١٩- «الألغاز النحوية».

٢٠- «اعتراض الشرط على الشرط».

٢١- «المباحث المرضية المتعلقة بـ(من) الشرطية».

٢٢- «إعراب ﴿ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾».

٢٣- «عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب»، مجلدان.

٢٤- «شرح بانت سعاد».

٢٥- «المسائل السفرية».

٢٦- «موقد الأذهان، وموقظ الوسنان».

٢٧- «نزهة الطرف في علم الصرف».

٢٨- «تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد»، وهو شرح شواهد ابن الناظم على الألفية، ولكن لم يتمه.

٢٩- «رسالة في الحكمة في تذكير﴿ قَرِيبٌ ﴾من قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾[الأعراف:٥٦].

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ (١)

مقدمة المصنف

(١) ابتدأ المصنفون كتبهم بالبسملة؛ تبركًا بها، وتأسيًا بكتاب الله العزيز، واتباعًا لسنة نبينا محمد ﷺ، حيث ابتدأ بها كتبه إلى الملوك وغيرهم.

ثم الباء في (بسم الله) حرف جر أصلي، أو زائد، وعلى الأول هي للاستعانة، وهي الداخلة على المستعان به، أي: الداخلة على الشيء الذي به حصل الفعل، ولا نقول في ضابطها: إنها الداخلة على آلة الفعل كما قال بعضم؛ لأنه يلزم منه جعل اسم الله آلة لغيره، وهو إساءة أدب. وعلى الأول أيضًا الباء متعلقة بفعل محذوف تقديره: أؤلف، وهذا مذهب الكوفيين، قال المصنف: وهو المشهور في التفاسير والأعاريب. فالجملة فعلية، و(بسم) متعلق بالفعل، وقدَّره البصريون اسمًا، فالجملة اسمية، والأصل (بسم الله تأليفي حاصل). والراجح مذهب الكوفيين؛ لأن الأصل في العمل للأفعال؛ وأيضًا لكثرة التصريح به، ومنه ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴾ [العلق: ١]؛ ولقلة المحذوف؛ لأنه عليه كلمتان: الفعل والفاعل، وهما لفظ (أؤلف) ولفظ (أنا) مضمرًا، وعلى مذهب البصريين ثلاث كلمات، وهي: المصدر، والمضاف إليه، والخبر؛ لأن التقدير عليه كما علمت: (بسم الله تأليفي حاصل).

أما على القول بالزيادة، فالباء لا تتعلق بشيء، و(اسم) مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وخبر المبتدإ محذوف تقديره: اسم الله مبدوء به.

والكلام على البسملة أوسع مما ذكرنا، حتى قال بعضهم: الكلام عليها بحر زاخر، خاض في لجه الأوائل والأواخر، فلم يصلوا إلى غايته ولا بلغوا نهايته، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه أو جلُّه.

وقد أفرد البسملة بالتأليف جماعة، منهم: الصَّبَّانُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَالِكِيُّ الشَّهِيرُ بـ"الْأَمِيرِ".

انظر "تشويق الخلان" صـ(٣)، و"حاشية ابن الحاج على الآجرومية" صـ(٣) و"حاشية الأمير على الشذور" صـ(٢)، و"حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(٢).

قَالَ(١) الشَّيْخُ، الإِمَامُ، العَالِمُ، العَلَّامَةُ(٢)، جَمَالُ المُتَصَدِّرِينَ(٣)، وَتَاجُ(٤) القُرَّاءِ، تَذْكِرَةُ(٥) أبي عَمْرٍو(٦)....

---

(١) هذا الكلام - أعني قوله: (قال الشيخ الإمام ... إلى قوله: فسح الله في قبره) مِنْ وَضْعِ بعض الطلبة، وليس من كلام المصنف. انظر "حاشية الأمير على الشذور" صـ(٢).

(٢) أي: الكثير العلم، والتاء فيه - قال بعضهم: - لتأكيد المبالغة، ولا يقال للمبالغة؛ لأنها حاصلة بصيغة فعّال.

قال الأمير: أقول: وردت هذه التاء في غير صيغ المبالغة، كراوية، أي: كثير الرواية، كما في "الأشموني"، فالأحسن أن يقال: إنها للمبالغة؛ إذ التأكيد اتفاقي من مجامعة الصيغة، لا بحسب الوضع، ولعل هذا هو المراد بالتوكيد، ثم اشتهر أن العلَّامة من حاز المعقول والمنقول.

قلت: لعله من قولهم: (الشيء إذا أطلق انصرف لأكمله)، وإلا فالعلّامة كثير العلم ولو بفن واحد. اهـ. انظر "حاشية الأمير على شرح الشذور" صـ(٣).

(٣) جمع متصدر، بمعنى: المتقدمين في العلوم، والجمال لغة: رقة الحسن، ففي التركيب تشبيه بليغ، أي: كالحسن للمتصدرين فيه كمالهم وبهجتهم. اهـ. "السجاعي" صـ(٢).

(٤) التاج: شيء مكلل بالجواهر للعجم بمنزلة العمائم للعرب، فالتيجان من خصائص العجم، والعمائم من خصائص العرب.

قال المطرزي في "شرح المقامات": كان يقال: اخْتَصَّ اللهُ الْعَرَبَ بِأَرْبَعٍ: الْعَمَائِمُ تِيجَانُهَا، والحِبَا حِيطَانُهَا، وَالسُّيُوفُ سِيجَانُهَا، وَالشِّعْرُ دِيْوَانُهَا.

فقوله: تاج القراء، أي: مثل التاج للقراء، فهو من باب التشبيه المؤكد البليغ، ويحتمل أن المراد به الرئيس، وأطلق عليه التاج استعارة مصرحة. "السجاعي" صـ(٢).

(٥) مصدر ذكَّر، كزكّى تزكية، وجعله نفس التذكرة مبالغة على حدّ (زيد عدل)، أو بمعنى مُذَكِّر أو ذي تذكرة، والمراد أنه يرجع إليه في تذكرة المسائل. "السجاعي" صـ(٢).

(٦) أَبُوعَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ: هُوَ أَبُوعَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ بْنِ عَمَّارِ بْنِ عَبْدِاللهِ الْمَازِنِيُّ النَّحْوِيُّ الْمُقْرِئُ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ السَّبْعَة الْمَشْهُورِينَ، اخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ عَلَى أَحَدٍ وَعِشْرِينَ قَوْلًا، أَصَحُّهَا أَنَّهُ زَبَّانُ، وَكَانَ إمام أهل البصرة في القراءات، والنحو، واللغة، أخذ عن جماعة من التابعين، وقرأ القرآن على سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٍ، وَرَوَى عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَأَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ وَعَطَاء وطائفة، مات سنة (١٥٤هـ) وقيل (١٥٩هـ). انظر: "بغية الوعاة" (٢/ ٢٣١-٢٣٢).

[١]، وسِيبَوَيْهِ(٢)، والفَرَّاءِ(٣)، جَمَالُ الدِّينِ[٤] أبو مُحَمَّدٍ عبدُ اللهِ بنُ يُوسُفَ بْنِ عبدِ اللهِ بنِ هِشَامٍ الأَنْصَارِيُّ(٥)، فَسَحَ اللهُ فِي قَبْرِهِ[٦]: الْحَمْدُ(٧) لِلَّهِ

---

[١] في ج: (والخليل) بعد أبي عمرو.

(٢) سِيبَوَيْهِ: عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ بْنِ قَنْبَرٍ، إِمَامُ الْبَصْرِيِّينَ، أَبُوبِشْرٍ، مَوْلَى بَنِي الْحَارِثِ، وَلُقِّبَ بسيبويه، ومعناه: رائحة التفاح، قيل: كانت أمه تُرقِّصه بذلك في صغره. وقيل: كان من يلقاه يشمُّ منه رائحة الطيب. وقيل: كان يعتاد شمَّ التفاح. وقيل: لُقِّبَ بذلك للطافته؛ لأن التفاح من أطيب الفواكه. وكان أصله من البيضاء من أرض فارس، وأخذ عن الْخَلِيلِ، وَيُونُسَ، وَأَبِي الْخَطَّابِ الأَخْفَش، وَعِيسَى بْنِ عَمْرٍو.

وسبب طلبه للنحو: أنه كان يومًا يستملي فقال: قال رسول الله ﷺ: «مَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِي إِلَّا وَقَدْ أَخَذْتُ عَلَيْهِ لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ»، فقال سيبويه: ليس أبوالدرداء. فقال حماد: لحنت يا سيبويه. فقال: لا جَرَمَ، لأطلبنَّ علمًا لا تلحِّنني فيه أبدًا!! ثم لزم الخليل.

توفي بالبيضاء، وقيل: بشيراز سنة (١٨٠هـ). قال الخطيب: وعمره اثنتان وثلاثون سنة، وقيل: نيَّف على الأربعين، وهناك أقوال غير ما ذكرنا في سنة وفاته وفي موضع وفاته.

انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٢٢٩-٢٣٠)، (١/ ٥٤٧).

(٣) الْفَرَّاءُ: يَحْيَى بْنُ زِيَادِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ مَرْوَانَ الدَّيْلَمِيُّ، أَبُو زَكَرِيَّا، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه، وعليه اعتمد، وأخذ عن يونس. وأهل الكوفة يدّعون أنه استكثر عنه، وأهل البصرة يدفعون ذلك، وكان يحب الكلام ويميل إلى الاعتزال. مات بطريق مكة سنة (٢٠٧هـ) عن سبع وستين سنة. «بغية الوعاة» (٢/ ٣٣٣).

[٤] (جمال الدين) سقط من الأصل.

(٥) نسبة لأنصار رسول الله ﷺ، أي: للخزرج منهم، وإنما لم ينسب لمفرده (ناصر) كما هو قاعدة الجمع؛ لمشابهته المفرد، حيث صار اسمًا للجماعة المعلومة كأسماء القبائل. «حاشية الأمير» ص(٣).

[٦] قوله: (فسح الله في قبره) ليس في الأصل.

(٧) فإن قلت: لماذا ترك العطف بين جملتي البسملة والحمدلة، أي: لماذا لم يقل: بسم الله والحمد لله؟ قلت: إن قلنا بأن الجملتين خبريتان أو إنشائيتان فَتَرَكَ العطفَ؛ لأن كلًّا من الجملتين مقصودةٌ بالذات، وليست إحداهما تابعة للأخرى.

وإن قلنا بإنشائية جملة البسملة وخبرية جملة الحمد أو العكس فَتَرْكُ العطفِ ظاهرٌ؛ لأن=

رَافِعِ[١] الدَّرَجَاتِ لِمَنِ انْخَفَضَ لِجَلالِهِ، وَفَاتِحِ الْبَرَكَاتِ لِمَنِ انْتَصَبَ لِشُكْرِ إِفْضَالِهِ، وَالصَّلَاةُ[٢] وَالسَّلَامُ عَلَى مَنْ مَدَّتْ[٣]

= بينهما كمال الانقطاع، والخبرية لا تعطف على الإنشائية ولا العكس.

انظر "حاشية الدسوقي على شرح السعد".

(١) لا يخفى ما في ذكر الرفع وما بعده من براعة الاستهلال التي هي لغة: حسن المطلع، وعرفًا: أن يأتي المتكلم في أول كلامه بما يلوح بمقصوده بإشارة تعذب حلاوتها على الذوق السليم.

"السجاعي" صـ(٤).

وقال الدسوقي في "حاشيته على شرح السعد": والبراعة: مصدر برع الرجل إذا فاق أقارنه، والاستهلال: أول صياح المولود، ثم استعمل في أول كل شيء، ومنه الهلل أول المطر، ومستهل الشهر أوله، وحينئذ فمعنى براعة الاستهلال بحسب الأصل - أي: المعنى اللغوي -: تفَوُّق الابتداء، أي: كون الابتداء فائقًا حسنًا، ثم سُمِّيَ به في الاصطلاح ما هو سبب في تفوق الابتداء، وهو كون الشيء مناسبًا للمقصود، وذلك بأن يشتمل الابتداء على ما يشير إلى مقصود المتكلم ناثرًا أو ناظمًا بإشارة ما.

(٢) الظاهر أن هذه الجملة إنشائية؛ لأن المقصود منها الدعاء له ﷺ، ويدل لذلك ما ورد: كيف نصلي عليك؟ فقال: «**قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ...**» الحديث. فهذا دليل على أن المراد منها الدعاء، فهو من قبيل عطف الإنشاء على الإنشاء، أعني: جملة الحمدلة، أما على أن جملة الحمد خبرية، فالواو استئنافية، أو للعطف، ويقدر القول أي: وأقول: الصلاة... إلخ. وإنما احتجنا إلى ذلك لئلا يلزم عطف الإنشاء على الخبر.

(٣) أي: الذي مدت، وهو نبينا ﷺ، ولم يصرح باسمه إشارة إلى أنه اشتهر بهذه الأوصاف العظام، بحيث إذا أطلقت لا تنصرف إلا إليه في هذا المقام، (مدّت) بمعنى بسطت وفرشت عليه الفصاحة.

(رُواقها) -بكسر الراء- بوزن كتاب، -وبضمها- كغُراب: يطلق على السقف في مقدم البيت، وعلى البيت من الشعر، ويجمع على رُوق وأروقة، ففي الكلام استعارة بالكناية، حيث شبّه المصنف الفصاحة التي هي مَلَكَة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح، بامرأة لها رواق قد مدته عليه ﷺ، وطوى ذكر المشبه به وأثبت شيئًا من لوازمه وهو الرواق، ثم إن هذا كناية عن تمكنه ﷺ من الفصاحة؛ بحيث يقدر على كل معنى حاول التعبير عنه من غير تكلف.

"السجاعي" صـ(٤). و"مختار الصحاح" (رَوَقَ)، و"العين" (رَوَقَ)، و"القاموس".

عَلَيْهِ[١] الْفَصَاحَةُ رِوَاقَهَا وَشَدَّتْ بِهِ الْبَلَاغَةُ نِطَاقَهَا(٢)، الْمَبْعُوثِ بِالْآيَاتِ الْبَاهِرَةِ وَالْحُجَجِ، الْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ قُرْآنٌ عَرَبِيٌّ غَيْرُ ذِي عِوَجٍ(٣)، وَعَلَى آلِهِ الْهَادِينَ، وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ شَادُوا الدِّينَ، وَشَرَّفَ وَكَرَّمَ.

وَبَعْدُ(٤):

---

[١] في ب: (إليه)، وفي خ: (له).

(٢) نطاقها: -بكسر النون-، جمعه نُطُق، ك(كتاب وكتب)، وهو شيء يشبه الإزار فيه تِكَّة -بكسر التاء- رباط السراويل تلبسه المرأة.

ففي كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ استعارة بالكناية حيث شبّه البلاغة بامرأة لها نطاق، وطوى ذكر المشبه به وأثبت له شيئًا من لوازمه وهو النطاق، ثم إن هذا الكلام كناية عن تمكنه في البلاغة، وأنه بلغ الغاية فيها.

"السجاعي" ص(٤)، و"العين" (نَطَقَ).

(٣) بكسر العين في المعاني يقال: ما في الدين عِوَج، وفي الأمر عِوَج، ويقال: في الأجساد كالعصا والحائط: عَوَج، بفتحها، وقد تكسر.

كما في "المصباح"، و"السجاعي" ص(٤)، "النهاية في غريب الحديث" (٣/ ٦٠٠).

وقال في "مختار الصحاح": ما كان في حائط أو عود ونحوهما مما ينتصب فهو (عَوَج) بفتح العين، وما كان في أرض، أو دين، أو معاش فهو (عِوَج) بكسر العين.

(٤) أتى بها تأسيًا به ﷺ، فإنه كان يفتتح بها خطبه كما في حَدِيثِ عَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَأَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ وَعَمْرِو بْنِ تَغْلِبَ وَجَابِرٍ رضي الله عنهم، وأحاديث هؤلاء كلها في الصحيح، وجاء عن غيرهم.

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في "الفتح" (٢/ ٥٢١): وَقَدْ تَتَبَّعَ طُرُقَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي وَقَعَ فِيهَا (أَمَّا بَعْدُ) الْحَافِظُ عَبْدُالْقَادِرِ الرُّهَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي خُطْبَةِ الْأَرْبَعِينَ الْمُتَبَايِنَةِ لَهُ، فَأَخْرَجَهُ عَنِ اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ صحابيًّا، مِنْهَا مَا أخرجه من طَرِيق ابن جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ رضي الله عنه كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إذَا خَطَبَ خُطْبَةً قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ»، وَرِجَاله ثِقَات، وَظَاهره الْمُوَاظبَة على ذَلِك.

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: وَيُسْتَفَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ (أَمَّا بَعْدُ) لَا تَخْتَصُّ بِالْخُطَبِ، بَلْ تُقَالُ أَيْضًا فِي صُدُورِ الرَّسَائِلِ وَالْمُصَنَّفَاتِ... وَقَدْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُ الْمُصَنِّفِينَ لَهَا بِلَفْظِ: (وَبَعْدُ)، وَمِنْهُمْ=

فَهَذِهِ نُكَتٌ(١) حَرَّرْتُهَا عَلَى مُقَدِّمَتِي(٢) الْمُسَمَّاةِ بِـ(قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى) رَافِعَةً

= مَنْ صَدَّرَ بِهَا كَلَامَهُ، فَيَقُولُ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ: أَمَّا بَعْدَ حَمْدِ اللهِ فَإِنَّ الْأَمْرَ كَذَا، وَلَا حَجْرَ فِي ذَلِكَ. اهـ.

وقول الحافظ: وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ (وبعد)، وهذا الذي صنعه مصنفنا هنا، وهذا الصنيع خلاف المأثور عن النبي ﷺ في الأحاديث الكثيرة في الصحيحين وغيرهما، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك، فإنه كان يقول: (أما بعد)، فالإتيان بـ(أما بعد) أولى من (وبعد)؛ لأنها الواقعة منه ﷺ. انظر «حاشية الأمير» صـ(٤).

وقد اختلف العلماء في أول من قالها. انظر «فتح الباري» (٢/ ٥٢٠).

أما إعراب (وبعد):

فالواو: نائبة عن (أما) الأصل (أما بعد)، وأصل (أما بعد) مهما يكن من شيء بعد، فحذفت (مهما) و(يكن) وأقيمت (أما) مقامهما، ثم حذفت (أما) وعوضت عنها (الواو).

بعدُ: ظرف مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة لفظًا لا معنى في محل نصب على الظرفية، والعامل فيه (أما) المحذوفة لنيابتها عن فعل الشرط أو فعل الشرط المقدر بـ(مهما يكن من شيء)، أو (الواو) النائبة عن (أما).

انظر «حاشية الدسوقي على السعد»، و«حاشية عطار على شرح الأزهرية» صـ(٦)، و«حاشية أبي النجا على شرح الآجرومية للأزهري» صـ(٥)، و«السجاعي» صـ(٥)، و«التصريح» (١/ ١٣).

(١) النكت: جمع نكتة، قال في «المصباح»: النُّكْتَةُ فِي الشَّيْءِ كَالنُّقْطَةِ، وَالْجَمْعُ نُكَتٌ وَنِكَاتٌ، مِثْلُ (بُرْمَةٍ وَبُرَمٍ وَبِرَامٍ)، وَنُكَاتٌ بِالضَّمِّ عَامِّيٌّ. اهـ.

وهي اصطلاحًا: اللطيفة المستخرجة بقوة الفكر. «السجاعي» صـ(٦).

(٢) بكسر الدال بصيغة اسم الفاعل؛ لأن معرفتها تجعل الشارع في علم النحو على بصيرة، فهي تقدِّمه على أقرانه. وبفتح الدال في لغة قليلة؛ لأنها قدِّمت أمام المقصود لتسهل للقاصد إليه المطالب، وتهيِّئ له ما يحتاج إليه من الفن.

وسماها مقدِّمة تشبيهًا لها بمقدِّمة الجيش التي تتقدم أمامه لتهيئ له في المحل الذي ينزله ما يحتاج إليه، وهذه المقدِّمة كذلك المشتغل بها قد يتوصل بها إلى مطولات كتب الأعاريب، ويدرك بها من مصطلح علم النحو ما يرشده إلى إعراب مشكل، وإيضاح معنى غريب. اهـ.

«الكواكب» (١/ ٢٤)، و «حاشية عطار على شرح الأزهرية» صـ(٦).

لِحِجَابِهَا، كَاشِفَةٌ لِنِقَابِهَا، مُكَمِّلَةٌ لِشَوَاهِدِهَا(١)، مُتَمِّمَةٌ لِفَوَائِدِهَا، كَافِيَةٌ لِمَنِ اقْتَصَرَ عَلَيْهَا، وَافِيَةٌ بِبُغْيَةِ مَنْ جَنَحَ مِنْ طُلَّابِ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَيْهَا.

وَاللهُ الْمَسْئُولُ أَنْ يَنْفَعَ بِهَا كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهَا، وَأَنْ يُذَلِّلَ لَنَا طُرُقَ الْخَيْرَاتِ وَسُبُلَهَا[٢]، إِنَّهُ جَوَادٌ كَرِيمٌ رَءُوفٌ رَحِيمٌ، وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيهِ أُنِيبُ.

---

(١) جمع شاهد، وهو جزئي يذكر لإثبات القاعدة، ويشترط أن يكون من كلام الله أو رسوله أو العرب الموثوق بعربيتهم، هذا ضابط الشاهد، أما المثال فهو جزئي يذكر لإيضاح القاعدة.

والفرق بين الشاهد والمثال: أن المثال لا يشترط فيه كونه ممن يُستَدَلُّ بكلامه، والشاهد يشترط فيه كونه صادرًا ممن يستدل بكلامه ويوثق بعربيته، فالمثال أعم من الشاهد، فكل ما صلح أن يكون شاهدًا صلح أن يكون مثالاً من غير عكس، فبينهما العموم والخصوص المطلق.

انظر: "مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح" لابن يعقوب المغربي، و "السجاعي" صـ(٦)، و "حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(٨١)، و "حاشية الدسوقي على شرح السعد للتلخيص".

[٢] في خ: (ويسهلها).

[باب الكَلِمَةِ]

ص- الْكَلِمَةُ(١): قَوْلٌ مُفْرَدٌ.

ش- تُطْلَقُ الْكَلِمَةُ فِي اللُّغَةِ عَلَى الْجُمَلِ الْمُفِيدَةِ(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا

---

(١) قدم تعريف الكلمة على الكلام؛ لأنها جزؤه، والجزء مقدم على الكل، ومن قدم الكلام فلأنه أهم؛ إذ به يقع التفاهم والتخاطب.

انظر: "شرح الفاكهي على قطر الندى" (١/ ١٥-١٦)، و"الصبان" (١/ ٢٢).

(٢) وهي لا تستعمل في لغة العرب إلا كذلك، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: وَلَا يُوجَدُ قَطُّ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ لَفظُ الْكَلِمَةِ إِلَّا وَالْمُرَادُ بِهِ الْجُمْلَةُ التَّامَّةُ. فَكَثِيرٌ مِنَ النُّحَاةِ أَوْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْرِفُونَ ذَلِكَ، بَلْ يَظُنُّونَ أَنَّ اصْطِلَاحَهُمْ فِي مُسَمَّى الْكَلِمَةِ يَنْقَسِمُ إِلَى: اسْمٍ وَفِعْلٍ وَحَرْفٍ، هُوَ لُغَةُ الْعَرَبِ، وَالْفَاضِلُ مِنْهُمْ يَقُولُ:

وَكِلْمَــةٌ بِهَــا كَــلَامٌ قَــدْ يُــؤَمْ

وَيَقُولُونَ: الْعَرَبُ قَدْ تَسْتَعْمِلُ الْكَلِمَةَ فِي الْجُمْلَةِ التَّامَّةِ، وَتَسْتَعْمِلُهَا فِي الْمُفْرَدِ، وَهَذَا غَلَطٌ لَا يُوجَدُ قَطُّ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ لَفظُ الْكَلِمَةِ، إِلَّا لِلْجُمْلَةِ التَّامَّةِ... وَمِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِ الْغَلَطِ فِي فَهْمِ كَلَامِ اللهِ وَرَسُولِهِ أَنْ يَنْشَأَ الرَّجُلُ عَلَى اصْطِلَاحٍ حَادِثٍ فَيُرِيدُ أَنْ يُفَسِّرَ كَلَامَ اللهِ بِذَلِكَ الِاصْطِلَاحِ، وَيَحْمِلَهُ عَلَى تِلْكَ اللُّغَةِ الَّتِي اعْتَادَهَا. اهـ.

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ: كَانَ لَفظُ (الْكَلَامِ) وَ(الْكَلِمَةِ) فِي كَلَامِ الْعَرَبِ بَلْ وَفِي كَلَامِ غَيْرِهِمْ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي الْمُقَيَّدِ. وَهُوَ الْجُمْلَةُ التَّامَّةُ اسْمِيَّةً كَانَتْ أَوْ فِعْلِيَّةً أَوْ نِدَائِيَّةً -إِنْ قِيلَ إِنَّهَا قِسْمٌ ثَالِثٌ-. فَأَمَّا مُجَرَّدُ الِاسْمِ أَوِ الْفِعْلِ أَوِ الْحَرْفِ الَّذِي جَاءَ لِمَعْنًى، فَهَذَا لَا يُسَمَّى فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَطُّ كَلِمَةً، وَإِنَّمَا تَسْمِيَةُ هَذَا كَلِمَةً اصْطِلَاحٌ نَحْوِيٌّ، كَمَا سَمَّوْا بَعْضَ الْأَلْفَاظِ فِعْلًا، وَقَسَّمُوهُ إِلَى فِعْلٍ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ، وَالْعَرَبُ لَمْ تُسَمِّ قَطُّ اللَّفظَ فِعْلًا؛ بَلِ النُّحَاةُ اصْطَلَحُوا عَلَى هَذَا، فَسَمَّوُا اللَّفظَ بِاسْمِ مَدْلُولِهِ، فَاللَّفظُ الدَّالُّ عَلَى حُدُوثِ فِعْلٍ فِي زَمَنٍ مَاضٍ سَمَّوْهُ فِعْلًا مَاضِيًا، وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا. اهـ.

انظر "اختيارات شيخ الإسلام في النحو والصرف" ص(٦٧-٦٩)، و"مجموع الفتاوى" (٧/ ١٠١)، (١٢/ ١٠٣).

كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾[المؤمنون:١٠٠][(١)]، إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾[المؤمنون:٩٩-١٠٠]، وَفِي الاصْطِلاحِ[(٢)] عَلَى القَوْلِ المُفْرَدِ.

---

(١) وكقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ۚ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: ٥]، وقوله: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦]، وقوله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍۭ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾[آل عمران:٦٤]، وقوله: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةًۢ بَاقِيَةً فِى عَقِبِهِۦ﴾ [الزخرف: ٢٨]، وقوله: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وقول النبي ﷺ: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ، كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللهَ بَاطِلٌ».

وقوله ﷺ: «كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي المِيزَانِ، حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ: سُبْحَانَ اللهِ العَظِيمِ، سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ».

وقوله: «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللهِ -مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ- فَيَكْتُبُ اللهُ لَهُ بِهَا رِضْوَانَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَتَكَلَّمُ بِالكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللهِ -مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ- فَيَكْتُبُ اللهُ عَلَيْهِ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ».

وقوله: «لَقَدْ قُلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتِ مُنْذُ الْيَوْمِ لَوَزَنَتْهُنَّ: سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ، سُبْحَانَ اللهِ رِضَا نَفْسِهِ، سُبْحَانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ، سُبْحَانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ».

وغير ذلك من الأدلة التي فيها إطلاق الكلمة على الجمل المفيدة، وهي لا تستعمل في اللغة إلا كذلك كما تقدم.

إعراب الآية المذكورة:

كلا: حرف زجر وردع. إنها: (إنَّ) مع اسمها. كلمة: خبر (إنَّ). هو: ضمير منفصل في محل رفع مبتدإ. قائلها: خبر المبتدإ. والهاء: مضاف إليه، وجملة (هو قائلها) في محل رفع صفة لـ(كلمة).

(٢) الاصطلاح لغة: مطلق الاتفاق، واصطلاحًا: اتفاق طائفة على أمر معهود بينهم، متى أطلق انصرف إليه.

"حاشية أبي النجا على شرح الآجرومية للأزهري" ص(٧)، و "حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١٥)، و "حاشية ابن الحاج على شرح الأزهري للآجرومية" ص(١٤).

وَالْمُرَادُ بِالْقَوْلِ(١): اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَى مَعْنًى كَـ(رَجُلٍ)(٢) وَ(فَرَسٍ)(٣).

وَالْمُرَادُ بِاللَّفْظِ: الصَّوْتُ الْمُشْتَمِلُ عَلَى بَعْضِ الْحُرُوفِ الهِجَائِيَةِ[٤]: سَوَاءٌ دَلَّ عَلَى مَعْنًى كَـ(زَيْدٍ)، أَمْ لَمْ يَدُلَّ كـ(دَيْزٍ) -مَقْلُوبَ(٥) زَيْدٍ-، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ كُلَّ قَوْلٍ لَفْظٌ وَلَا يَنعَكِسُ(٦).

وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ(٧): مَا لَا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ: (زَيْد) فَإِنَّ

---

(١) إنما لم يقل: والقول هو اللفظ... إلخ. مع أنه أخصر؛ لأن القول يطلق على الرأي والاعتقاد، وعلى النطق باللفظ. «حاشية عبادة على الشذور» (١/ ١٥).

(٢) فإنه يدل على الذَّكَر البالغ، سواء كان من بني آدم أو من الجن، وخص بعضهم إطلاق رجل على الذكر البالغ من بني آدم، وزعم أنه لا يطلق على ذكر الجن رجل، ووجّه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ ٱلْإِنسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِّنَ ٱلْجِنِّ﴾ [الجن: ٦] على أنه من باب المشاكلة، وهو أن يذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه في صحبته.

انظر: «حاشية عبادة على الشذور» (١/ ١٧).

(٣) فإنه يدل على حيوان صاهل معروف، وهو غير عاقل، و(رجل) عاقل فلذا مثل بمثالين.

[٤] الهجائية سقط من الأصل، و(ح)، و(خ).

(٥) بالرفع: خبر لمبتدإ محذوف، وبالنصب: مفعول لفعل محذوف، أي: هو مقلوبُ زيد، أو أعني مقلوبَ، ويجوز أن يكون نصبه على الحالية، واحترز به -أي: بقوله: مقلوب زيد- عن (ديز) إذا جُعِلَ عَلَمًا؛ فإنه يكون دالًا، ويكون قولًا وكلمة.

«حاشية عبادة على الشذور» (١/ ١٧)، و «السجاعي» ص(٨).

(٦) فبينهما العموم والخصوص المطلق، فيجتمعان في نحو: (زيد) فهو لفظ وقول، وينفرد اللفظ بنحو: (ديز) مقلوب زيد.

وقوله: (ولا ينعكس) أي: عكسًا لغويًا، وهو أن يجعل كل واحد من الطرفين محل الآخر كعكس المترادفين، نحو: كل إنسان بشر، وكل بشر إنسان، وكعكس المتساويين، نحو: كل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان. واحترزنا بقولنا: عكسًا لغويًا عن العكس المنطقي، وهو جعل الموجبة الكلية موجبة جزئية، فإنه ينكس، فيقال: كل قول لفظ، وبعض اللفظ قول.

(٧) لما كان المفرد يختلف باختلاف أبوابه، قال: والمراد... إلخ، ولم يقل: والمفرد ما لا يدل... إلخ.=

أَجْزَاءَهُ وَهِيَ -الزَّايُ وَالْيَاءُ وَالدَّالُ- إِذَا أُفْرِدَتْ لَا تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَدُلُّ هُوَ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: (غُلَامُ زَيْدٍ)، فَإِنَّ كُلًّا مِنْ جُزْأَيْهِ -وَهُمَا: الْغُلَامُ وَزَيْدٌ- دَالٌّ عَلَى جُزْءِ مَعْنَاهُ(١)، فَهَذَا يُسَمَّى مُرَكَّبًا لَا مُفْرَدًا(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ[٣] لَا اشْتَرَطْتَ فِي الْكَلِمَةِ الْوَضْعَ، كَمَا اشْتَرَطَ مَنْ(٤) قَالَ: الْكَلِمَةُ: لَفْظٌ وُضِعَ لِمَعْنًى مُفْرَدٍ؟

قُلْتُ: إِنَّمَا احْتَاجُوا إِلَى ذَلِكَ لِأَخْذِهِمُ اللَّفْظَ جِنْسًا لِلْكَلِمَةِ، وَاللَّفْظُ يَنْقَسِمُ إِلَى مَوْضُوعٍ ومُهْمَلٍ، فَاحْتَاجُوا إِلَى الِاحْتِرَازِ عَنِ الْمُهْمَلِ بِذِكْرِ الْوَضْعِ، وَلَمَّا أَخَذْتُ الْقَوْلَ جِنْسًا لِلْكَلِمَةِ -وَهُوَ خَاصٌّ بِالْمَوْضُوعِ- أَغْنَانِي ذَلِكَ عَنِ اشْتِرَاطِ الْوَضْعِ.

= مع أنه أخصر.

واعلم أن المفرد في هذا الباب -أي: باب الكلمة-: ما لا يدل... إلخ، وفي باب الإعراب: ما ليس مثنى، ولا مجموعًا، ولا من الأسماء الخمسة، وفي باب المبتدإ والخبر: ما ليس جملة، ولا شبيهًا بها، وفي باب (لا) والمنادى: ما ليس مضافًا، ولا شبيهًا بالمضاف.

"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١٧).

(١) حاصله: أن معنى (غلام زيد) ذاتٌ مملوكةٌ لزيد، وغلام يدل على الذات المملوكة، وهي جزء المعنى، و(زيد) على الذات المالكة، وهي جزء المعنى أيضًا. اهـ.

"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١٧).

(٢) وهو ما دل جزؤه على جزء معناه.

تنبيه: تعريف المفرد بما ذكر تبع فيه المصنفُ ابنَ الحاجب، وهو مناسب لاصطلاح المناطقة، لا لاصطلاح النحاة؛ لأن المفرد عند النحاة الملفوظ به بلفظة واحدة بحسب العرف، وعليه فـ(عبدالله) علمٌ مركب عند النحاة؛ لأن نظرهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء، وكل علم مركب قد يشتمل على إعرابين، بخلاف نظر المناطقة، فإنه للمعاني أصالة.

انظر "حاشية ياسين على الفاكهي" (١/ ١٤)، و "حاشية عبادة على الشذور" (١/ ٧)، و "حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(٢٨).

[٣] في ح: (فلم).

(٤) كابن الحاجب في كافيته. انظر: "الكافية مع شرح الرضي" (١/ ٢١).

فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ عَدَلْتَ عَنِ اللَّفْظِ إِلَى الْقَوْلِ؟

قُلْتُ: لِأَنَّ اللَّفْظَ جِنْسٌ بَعِيدٌ[١]؛ لانطِلاقِهِ عَلَى الْمُهْمَلِ وَالْمُسْتَعْمَلِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَالْقَوْلُ جِنْسٌ قَرِيبٌ؛ لِاخْتِصَاصِهِ بِالْمُسْتَعْمَلِ، وَاسْتِعْمَالُ الْأَجْنَاسِ الْبَعِيدَةِ فِي الْحُدُودِ مَعِيبٌ[٢] عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ[٣].

---

(١) المراد به ما كان كثير الأفراد، والقريب عكسه. «السجاعي» صـ(٨).

(٢) هذا مدفوع، فإن المعيب إنما هو الاقتصار على الجنس البعيد، وأما ذكر الجنس البعيد، والفصل فهو حدٌّ تام، ولم يقل أحد بأنه معيب. «السجاعي» صـ(٨).

(٣) المراد بهم علماء المنطق.

[أقسام الكلمة]

ص- وَهِيَ: اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وحَرْفٌ.

ش- لَمَّا ذَكَرْتُ حَدَّ الْكَلِمَةِ بَيَّنْتُ أَنَّهَا جِنْسٌ(١) تَحْتَهُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: الاسْمُ وَالْفِعْلُ وَالْحَرْفُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى انْحِصَارِ أَنْوَاعِهَا فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الِاسْتِقْرَاءُ، فَإِنَّ عُلَمَاءَ هَذَا الْفَنِّ تَتَبَّعُوا كَلَامَ الْعَرَبِ فَلَمْ يَجِدُوا إِلَّا ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ، فَلَوْ كَانَ ثَمَّ نَوْعٌ رَابِعٌ لَعَثَرُوا(٢) عَلَى شَيْءٍ مِنْهُ(٣).

---

(١) قال الدجلوني: كون الكلمة جنسًا ظاهر؛ فإنها مقولة على كثير مختلفين بالحقيقة، وكذا كون ما تحتها أنواعًا ظاهر، فإن الاسم مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة، وكذا الفعل والحرف. اهـ.

ونستفيد من كلام الدجلوني التفريق بين الجنس والنوع، فالجنس: ما صدق على كثيرين مختلفة حقائقهم، كالكلمة فإنها جنس؛ لأنها تصدق على كثيرين، فهي تصدق على الاسم والفعل والحرف، وهذه الأشياء مختلفة حقائقها.

والنوع: ما صدق على كثيرين متفقة الحقائق، كالاسم فإنه نوع؛ لأنه يصدق على كثيرين متفقة الحقائق، وكذلك الفعل والحرف.

انظر: "حاشية عبادة على الشذور" (١/ ٢١)، و"آداب البحث والمناظرة" للشنقيطي ص(٣٣-٣٤)، و"نثر الورود" ص(٤٥٧).

(٢) من العثور، وهو الاطلاع، لا من العثار وهو الزلة. قال في "المصباح": وَيُقَالُ: عَثَرَ عَلَيْهِ عَثْرًا -مِنْ بَابِ قَتَلَ- وَعُثُورًا: اطَّلَعَ عَلَيْهِ، وَأَعْثَرَهُ غَيْرُهُ: أَعْلَمَهُ بِهِ. "السجاعي" ص(٩).

(٣) قال الأزهري في "شرح الأزهرية" ص(١٦): وذهب أبوجعفر بن صابر إلى أن اسم الفعل قسم رابع، وسماه خالِفة؛ لأنه خلف عن الفعل، وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع على الثلاثة، فلا يعتد به.

قوله: (خلف عن الفعل) أي: يقوم مقامه في إفادة معناه.

[علامات الاسم]

ص- فَأَمَّا[(١)] الِاسْمُ فَيُعْرَفُ: بأل[(٢)] كَ(الرَّجُلِ)، وَبِالتَّنْوِينِ كَ(رَجُلٍ)، وَبِالْحَدِيثِ عَنْهُ[(٣)] ك(تاء) ضَرَبْتُ.

---

(١) هذه الفاء تسمى الفاء الفصيحة، وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة، أي: مفصحة بمعنى مبينة؛ لأنها أفصحت عن شرط مقدر، والتقدير هنا: إذا أردت معرفة كل من الأقسام فنقول: أما الاسم.

وقيل: هي ما أفصحت عن مقدر أعم من أن يكون شرطًا أو غيره، كقوله تعالى: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] أي: فضرب فانبجست.

"حاشية عطار على شرح الأزهرية" صـ(٩)، و "حاشية عبادة على الشذور" (١/ ٢٣).

(٢) قال في "الشذور" هذه العبارة أولى من عبارة من يقول الألف اللام؛ لأنه لا يقال في (هل) الهاء واللام، ولا في (بل) الباء واللام.

فالقاعدة في الكلمة الموضوعة على حرفين أن ينطق بالمسمى، فيقال: هل وبل وقد، ولا ينطق باسم الحروف، فيقال: الهاء واللام... الخ، بخلاف الكلمة الموضوعة على حرف هجائي كهمزة الاستفهام، وباء الجر، وواو العطف، فيطلق عليها اسم ذلك الحرف، فيقال: الهمزة... إلخ.

وقوله: (بأل) أي: المعرّفة؛ إذ هي المتبادرة عند الإطلاق، وإنما اختصت بالاسم حتى صحَّ جعلها علامة يعرف بها؛ قال البدر ابن مالك: لأنها موضوعة للتعريف ورفع الإبهام، وإنما يقبل ذلك الاسم. اهـ.

ويحتمل أن يراد بـ(أل) ما يشمل الزائدة والموصولة؛ لأنهما من خواص الأسماء، ولا يرد أن الموصولة تدخل على الفعل؛ لشذوذه، والمراد دخول لا شذوذ فيه، كما هو المتبادر من إطلاقه.

"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ٢٧).

(٣) أي: بالإخبار عنه، وقوله: (بالحديث عنه) هو معنى تعبير بعضهم: (بالإسناد إليه)، وقد عبر به المصنف في "الشذور". قال عبادة: وآثر التعبير (بالإسناد إليه) على التعبير (بصحة الحديث عنه)=

ش- لَمَّا بَيَّنْتُ مَا انْحَصَرَتْ فِيهِ أَنْوَاعُ الْكَلِمَةِ الثَّلَاثَةُ شَرَعْتُ فِي بَيَانِ مَا يَتَمَيَّزُ بِهِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَنْ قَسِيمَيْهِ(١)؛ لِتَتِمَّ فَائِدَةُ مَا ذَكَرْتُهُ، فَذَكَرْتُ لِلِاسْمِ ثَلَاثَ عَلَامَاتٍ:

عَلَامَةً مِنْ[٢] أَوَّلِهِ، وَهِيَ الْأَلِفُ وَاللَّامُ كَـ(الْفَرَسِ) وَ(الْغُلَامِ)(٣).

وَعَلَامَةً مِنْ[٤] آخِرِهِ، وَهِيَ التَّنْوِينُ وَهُوَ (نُونٌ زَائِدَةٌ سَاكِنَةٌ[٥] تَلْحَقُ الْآخِرَ لَفْظًا لَا خَطًّا لِغَيْرِ تَوْكِيدٍ(٦)) نَحْوُ: (زَيْدٍ، وَرَجُلٍ، وَصَهٍ، وَحِينَئِذٍ،

= كما هو في «القطر»؛ لأنه أوضح؛ لأن معنى صحة الحديث عنه الإخبار عنه، ومعنى الإخبار عنه أن تنسب إليه حالة من أحواله، وفيه خفاء.

(١) تثنية قسيم، وقسيم الشيء: ما هو داخل معه تحت شيء آخر، كالاسم مع الفعل والحرف، فإنه قسيم لهما؛ لكونه داخلًا معهما تحت شيء آخر وهي الكلمة.

أما قسم الشيء فهو أخص تحت أعم، كالاسم مع الكلمة، فإنه أخص وأقل اشتراكًا منها وداخل تحتها.

انظر: «الحاشية على كشف النقاب» ص(٤)، و «حاشية عطار على شرح الأزهرية» ص(١٩)، و «حاشية عبادة على الشذور» (١/ ٢٨).

[٢] في ب: (في أوله).

(٣) قال أبو الطيب المتنبي:

فَالْخَيْلُ وَاللَّيْلُ وَالْبَيْدَاءُ تَعْرِفُنِي ... وَالسَّيْفُ وَالرُّمْحُ وَالْقِرْطَاسُ وَالْقَلَمُ

فهذه الكلمات السبع أسماء لدخول (أل) عليها.

[٤] في ب: (في آخره).

[٥] في الأصل، خ،ح،ج: (نون ساكنة زائدة).

(٦) فخرج بقوله: (زائدة) نون (إذن)، وخرج بقيد السكون النون في (ضيفنٍ) للطفيلي، و(رعشنٍ) للمرتعش، وبقيد الآخر النون في (انكسر) و(منكسر)، وبقيد (لفظًا لا خطًّا) النون اللاحقة لآخر القوافي، نحو:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وبقيد (لغير توكيد) النون في نحو: (لنسفعًا).

انظر: «أوضح المسالك» (١/ ١٥)، و«الخضري» (١/ ٢٢).

وَمُسْلِمَاتٍ[1])، فَهَذِهِ وَمَا أَشْبَهَهَا أَسْمَاءٌ؛ بِدَلِيلِ وُجُودِ التَّنْوِينِ فِي آخِرِهَا.

---

(١) أشار بتعداد الأمثلة إلى أقسام التنوين الخاصة بالاسم، وهي أربعة:

الأول: تنوين **التمكين**: وهو اللاحق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم، ومثّل له بـ(زيد)، و(رجل)؛ إشارة إلى أنه يكون في المعارف والنكرات.

الثاني: تنوين **التنكير**: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية؛ فرقًا بين معرفتها ونكرتها، فما نوّنَ منها كان نكرة، وما لم ينوّن كان معرفة، فهو يدل على أن ما لحقه أريد به غير معين، ويقع سماعًا في باب اسم الفعل، كـ(صه)، و(مه)، و(إيه)، وقياسًا في العلم المختوم بويه، كـ(سيبويه)، و(عمرويه)، و(نفطويه)، تقول: (سيبويهِ) بلا تنوين إذا أردت شخصًا معيَّنًا اسمه (سيبويهِ)، و(إيهِ) بكسر الهمزة بلا تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين، فإذا أردت شخصًا ما اسمه (سيبويه)، أو أردت استزادة من حديث ما، أي: أي حديث كان، نونتهما.

الثالث: تنوين **المقابلة**: وهو اللاحق لنحو: (مسلمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين، وسبب تسميته بتنوين المقابلة؛ لأنهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم، فإن الألف والتاء في جمع المؤنث السالم علامة الجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم، ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة، فزيد التنوين لذلك؛ حتى لا يلزم مزية الفرع على الأصل؛ إذ لو لم يزد التنوين للزم أن في الفرع زيادة بخلاف الأصل، والفرع هو جمع المذكر السالم؛ لكونه معربًا بالحروف، والأصل هو جمع المؤنث السالم؛ لكونه معربًا بالحركات؛ لأن الأصل في الإعراب الحركات، والحروف نوائب عنها.

الرابع: تنوين **العوض**، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: عوض عن جملة: وهو اللاحق لـ(إذ) عوضًا عما تضاف إليه في نحو: (يومئذٍ)، و(حينئذٍ)، والأصل (يوم إذ كان كذا)، و(حين إذ كان كذا)، فحذفت الجملة وجيء بالتنوين عوضًا عنها؛ اختصارًا.

الثاني: عوض عن كلمة: وهو تنوين (كل) في نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤] أي: كل إنسان، وتنوين (بعض) في نحو قوله تعالى: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥] أي: على بعضهم.

الثالث: عوض عن حرف: وهو اللاحق للجموع المعتلة على وزن (فواعل)، نحو: (جوارٍ)، و(غواشٍ) في حالتي الرفع والجر.

وقد نظم أقسام التنوين الأربعة الخاصة بالاسم المكودي فقال: =

وَعَلَامَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ وَهِيَ الْحَدِيثُ عَنْهُ، كَ(قَامَ زَيْدٌ)، فَزَيْدٌ: اسْمٌ؛ لِأَنَّكَ قَدْ حَدَّثْتَ عَنْهُ بِالْقِيَامِ، وَهَذِهِ الْعَلَّامَةُ أَنْفَعُ الْعَلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ لِلِاسْمِ، وَبِهَا[1] اسْتُدِلَّ عَلَى اسْمِيَّةِ (التَّاءِ) فِي (ضَرَبْتُ)، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَا تَقْبَلُ (أل) وَلَا يَلْحَقُهَا التَّنْوِينُ، وَلَا غَيْرُهُمَا مِنَ الْعَلَامَاتِ الَّتِي تُذْكَرُ لِلِاسْمِ سِوَى الْحَدِيثِ عَنْهَا[٢] فَقَطْ.

= تَنْوِينُنَا الَّذِي بِالَاسْمَاءِ حَرِي مَكِّنْ وَقَابِلْ عَوِّضَنْ وَنَكِّرِ

انظر: "حاشية أبي النجا" (١٣-١٤)، و"حاشية ابن حمدون على شرح المكودي للألفية" (١/ ٣٢).

فَائِدَةٌ: اعلم أن الاسم له إحدى وثلاثون علامة، بعضها في أوله، وبعضها في آخره، وبعضها في جملته، وبعضها في معناه.

فالتي في أوله سبعٌ: (حروف الجر، والقسم، وحروف النداء، وأل، ولولا الامتناعية، وإنَّ وأخواتها، و(أما) التفصيلية، وواو الحال).

والتي في آخره عشرٌ: (ياء النسبة ك(زيدي)، وتاء التأنيث المبدلة في الوقف هاءً ك(مسلمة)، وألف التأنيث مقصورة ك(حبلى)، وممدودة ك(حمراء)، وتنوين التمكين ك(رجلٍ)، والتنكير ك(صهٍ)، وحروف التثنية، وجمع المذكر السالم، والألف والتاء في نحو: (الزينبات)، والخفض).

والتي في جملته خمسٌ: (التنكير ك(رجال)، والتصغير ك(فُلَيْسٍ)، والإضمار، نحو: (أنا)، و(أنت)، والإبهام ك(هذا)، والموصول ك(الذي)، و(التي) وأخواتهم).

والتي في معناه تسعٌ: (كونه فاعلًا، أو مفعولًا، أو مبتدأً، أو منعوتًا، أو علمًا، أو منكرًا، أو منونًا، وكونه خبرًا، والإسناد).

فإن قلت: حيث كان للاسم علامات كثيرة فلِمَ اختار هذه العلامات التي ذكرها؟

قلت: لأنها أشهر من غيرها، والمشهور أسهل فيناسب المبتدي المقصود بهذا الكتاب.

"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ٢٨).

(١) الأولى (إذ بها استدل)؛ ليكون تعليلًا على الأنفعية.

"حاشية الآلوسي على شرح قطر الندى" ص(٢١).

[٢] في ب، خ: (عنه).

[أقسام الاسم من حيث الإعراب والبناء]

ص- وَهُوَ ضَرْبَانِ(١): مُعْرَبٌ وَهُوَ: مَا تَغَيَّرَ[٢] آخِرُهُ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ[٣] عَلَيْهِ كَ(زَيْدٍ).

وَمَبْنِيٌّ وَهُوَ بِخِلَافِهِ، كَ(هَؤُلَاءِ) فِي لُزُومِ الْكَسْرِ، وَكَذَلِكَ (حَذَامِ)، وَ(أَمْسِ)[٤] فِي لُغَةِ الْحِجَازِيِّينَ، وكَ(أَحَدَ عَشَرَ) وَأَخَوَاتِهِ فِي لُزُومِ الْفَتْحِ، وكَ(قَبْلُ)، وَ(بَعْدُ) وَأَخَوَاتِهِمَا فِي لُزُومِ الضَّمِّ إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَنُوِيَ مَعْنَاهُ، وَكَ(مَنْ) وَ(كَمْ) فِي لُزُومِ السُّكُونِ وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ.

ش- لَمَّا فَرَغْتُ مِنْ تَعْرِيفِ الِاسْمِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ عَلَامَاتِهِ[٥] عَقَّبْتُ[٦] ذَلِكَ بِبَيَانِ انْقِسَامِهِ إِلَى مُعْرَبٍ وَمَبْنِيٍّ ،وَقَدَّمْتُ الْمُعْرَبَ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ(٧)، وَأَخَّرْتُ الْمَبْنِيَّ؛ لِأَنَّهُ

---

(١) الضرب، والنوع، والقسم بمعنى واحد. «حاشية ياسين على الفاكهي» (١/ ٣١).

[٢] في خ، ح: (يتغير).

[٣] في الأصل: (العامل الداخل عليه).

[٤] في ب: (وحذام، وقطام، وأمس)، ط١: (وحذام وأخواتها...).

[٥] في ب، ج: (علامته).

[٦] في خ: (أعقبت ببيان...)، وفي ب: (عقبت في بيان...) .

(٧) المراد بالأصل ما يستحقه الاسم أولًا وبالذات، لا أن المراد بالأصل الراجح؛ لأنه يقتضي أنه يجوز في كل اسم الإعراب راجحًا والبناء مرجوحًا، وهو باطل، وإنما كان الإعراب أصليًا في الاسم؛ لأنه قد تعتريه معانٍ لا تتميز إلا بالإعراب، كقولك: ما أحسن زيد، فيحتمل ثلاثة أوجه: الاستفهام والتعجب والنفي، فإن رفعتَ (أحسن) وجررتَ (زيد) كان استفهامًا، وإن بنيت (أحسن) على الفتح، فإن نصبت (زيدًا) كان تعجبًا، وإن رفعت كان نفيًا. اهـ.
«حاشية ابن حمدون» (١/ ٣٩).

الْفَرْعُ، وَذَكَرْتُ أَنَّ الْمُعْرَبَ: هُوَ (الَّذِي[١] يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْعَوَامِلِ) كَ(زَيْدٍ)، تَقُولُ: (جَاءَنِي زَيْدٌ)، و(رَأَيْتُ زَيْدًا)، و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، أَلَا تَرَى أَنَّ آخِرَ (زَيْدٍ) تَغَيَّرَ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ وَالْكَسْرَةِ؛ بِسَبَبِ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ مِنْ: (جَاءَنِي)، و(رَأَيْتُ) وَ(الْبَاءِ). فَلَوْ كَانَ التَّغَيُّرُ فِي غَيْرِ الْآخِرِ لَمْ يَكُنْ إِعْرَابًا، كَقَوْلِكَ فِي (فَلْسٍ) إِذَا صَغَّرْتَهُ: (فُلَيْسٌ)(٢)، وَإِذَا كَسَّرْتَهُ: (أَفْلُسٌ وَفُلُوسٌ)، وَكَذَا لَوْ كَانَ التَّغَيُّرُ فِي الْآخِرِ، وَلَكِنَّهُ لَيْسَ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ[٣] كَقَوْلِكَ: (جَلَسْتُ حَيْثُ(٤) جَلَسَ زَيْدٌ)، فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: (حَيْثُ) بِالضَّمِّ،(٥) و(حَيْثَ) بِالْفَتْحِ(٦)، و(حَيْثِ) بِالْكَسْرِ(٧)، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الثَّلَاثَةَ لَيْسَتْ بِسَبَبِ الْعَوَامِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْعَامِلَ وَاحِدٌ وَهُوَ (جَلَسَ)، وَقَدْ وُجِدَ مَعَهُ التَّغَيُّرُ الْمَذْكُورُ؟

---

[١] في ح: (ما يتغير...).

(٢) الأولى: (فليسًا) بالنصب كما لا يخفى. «حاشية الآلوسي على شرح القطر» ص(٢٥).

وإنما كان الأولى ما ذكر؛ لأن القول ينصب المفرد إذا أريد بالمفرد مجرد اللفظ كما هنا، أو كان المفرد مما يؤدي معنى الجملة كالحديث، والشعر، والخطبة، تقول: (قلت حديثًا، وشعرًا، وخطبةً). ونصبه على المفعول به. «الهمع» (١/ ٥٦٤).

[٣] في الأصل: (بسبب العامل).

(٤) وطيِّئٌ تقول: (حَوْثُ) وهي ظرف مكان اتفاقًا، وقد ترد للزمان كما في قول الشاعر:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللـ ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

أي: في أي زمان تستقم، ولا مانع من بقائها في البيت للمكان، أي: في أي مكان كما في «حاشية المغني»، وجملة (جلس زيد) في المثال المذكور مجرورة بإضافة (حيث) إليها، ولا تضاف (حيث) إلى مفرد إلا نادرًا، نحو: (حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا).

(٥) وهو أشهر لغاتها، وبنيت على الضم تشبيهًا بالغايات كـ(قبل، وبعد).

(٦) أي: للخفة.

(٧) أي: على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وما قرر من بناء (حيث) هو المشهور، وبعض العرب يعربها وتسمى لغة فقعسية. «حاشية الآلوسي» ص(٢٥-٢٦).

وَلَمَّا فَرَغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمُعْرَبِ ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ(١)، وَأَنَّهُ: (الَّذِي يَلْزَمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، وَلَا[٢] يَتَغَيَّرُ آخِرُهُ بِسَبَبِ مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ)، ثُمَّ قَسَّمْتُهُ(٣) إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ(٤): مَبْنِيٌّ عَلَى

---

(١) اختلف النحاة في سبب البناء، هل هو شيء واحد أم أكثر؟ فذهب كثيرون إلى الثاني، فمنهم من قال: من أسبابه شَبَهُ الفعل المبني، ومثله بـ(نزال) و(هيهات)، فإنهما بنيا؛ لشبههما بـ(انزل) و(بَعُدَ) في المعنى.

ورُدَّ هذا طردًا بلزوم بناء (سقيًا لك)، و(ضربًا زيدًا)؛ لأنهما بمعنى الأمر، وعكس بلزوم إعراب (أفٍّ) و(أوّه)؛ لأنهما بمعنى (أتضجر)، و(أتوجع) المعربين.

وقيل: أسباب البناء تضمُّنُ معنى الحرف كأسماء الشرط والاستفهام، ووقوعه موقع المبني كـ(نزال) الواقع موقع (انزل)، و(يا زيد) الواقع موقع كاف الخطاب، ومضارعته لما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول كـ(حذام)، فإنه ضارع (نزال) الواقع موقع (انزل) في العدل والتعريف والوزن.

والذي جزم به ابن مالك في كتبه: أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في «الخلاصة»:

وَالِاسْمُ مِنْــهُ مُعْــرَبٌ وَمَبْــنِي ... لِشَــبَهٍ مِــنَ الْحُــرُوفِ مُــدْنِي
كَالشَّبَهِ الْوَضعِيِّ فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا ... وَالْمَعْنَــوِيِّ فِي مَــتَى وَفِي هُنَــا
وَكَنِيَابَــةٍ عَــنِ الْفِعْــلِ بِــلَا ... تَــأَثُّرٍ وَكَافْتِقَــارٍ أُصِّــلَا

وهذا هو المختار، ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه، وصرح به ابن جني في «الخصائص»، وكذلك أبوالبقاء في «التلقين». انظر «الهمع» (١/ ٦٥-٦٦).

[٢] في ج، ح: (فلا يتغير).

(٣) أي: في المتن؛ لأن المتن سابق على الشرح، فلذا عبر بالفعل الماضي في (قسمته)، ولم يقل (أقسمه).

(٤) قيل بقيت عليه أقسام أُخَر، وهو المبني على الألف والواو كالمنادى المثنى والمجموع، وعلى الياء كاسم (لا) التبرئة المثنى والمجموع جمع مذكر سالم، وقد ذكرها في «شرح الشذور»، وأجيب عن ذلك بأجوبة:

الأول: أنه ليس المقصود الحصر؛ لأن العدد لا مفهوم له.

الثاني: أنه لو سلم الحصر فهو باعتبار الأصل، وما ذُكِرَ فرع فلا يرد نقضًا.

الثالث: أن المراد مبني على الكسر ونائبه، وهكذا.

الرابع: أن المراد مبني على الضم حقيقة أو حكمًا. =

الْكَسْرِ[١]، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، وَمَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ.

[المبني على الكسر وأقسامه]

ثُمَّ قَسَّمْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْكَسْرِ إِلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ وَهُوَ[٢] (هَؤُلَاءِ)، فَإِنَّ جَمِيعَ الْعَرَبِ[٣] يَكْسِرُونَ آخِرَهُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَقِسْمٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ وَهُوَ (حَذَامِ)، و(قَطَامِ)، وَنَحْوُهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ الْمُؤَنَّثَةِ[٤] الْآتِيَةِ عَلَى وَزْنِ (فَعَالِ)[٥]، و(أَمْسِ) إِذَا

= وأولى الأجوبة الثاني؛ فليحفظ. "حاشية الآلوسي" صـ(٢٦).

(١) قدم المبني على الحركات على المبني على السكون وإن كان هو الأصل؛ لأن المبني على الحركات يشبه المعرب في الجملة دون المبني على السكون، فهو أشرف منه، وقَدَّمَ المبني على الكسر؛ لأن الكسر هو الأصل في تحريك الساكن، وأعقبه بالفتح لخفته، فتعين تأخير الضم.

"حاشية الآلوسي" صـ(٣٦).

[٢] في خ، ط١: (نحو هؤلاء).

(٣) أي: المعتد بلغتهم، أو أنه بلغه أن الذي يضم يكسر، فحكاية قطرب الضم لا تضر، وكذا حكاية الكسر مع التنوين؛ لأنها غير مشهورة أيضًا، فاعتراض الفاضل الخطابي مما لا يلتفت إليه. اهـ.

"حاشية الآلوسي" صـ(٢٧)، و"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ٩٧).

واعلم أن سبب بنائه شبهه في المعنى حرفًا مقدرًا؛ لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقه أن يوضع لها حرف يدل عليها كما وضعوا للنفي (ما)، وللنهي (لا)، وللتمني (ليت)، وللترجي (لعل).

وقيل: بُنِيَ؛ حملًا على (ذا)، و(ذي) المشبه للحرف في الوضع. وقيل: لشبهه للحرف في الافتقار؛ لأنه يحتاج إلى القرينة الرافعة لإبهامه، وهي إما الإشارة الحسية أو الوصف، نحو: هذا الرجل. والأول أشهر وهو قول الجمهور، وسبب بنائه على حركة دفع التقاء الساكنين: الألف والهمزة، وكانت كسرة؛ لأنها الأصل فيه.

انظر: "شرح الرضي" (٣/ ٧٥)، و "حاشية الآلوسي" صـ(٢٧)، و"ابن عقيل" (١/ ٣٣).

(٤) يفهم منه أن (حذام) وبابه لو سمي به مذكر لم يُبْنَ، وهو كذلك، بل يكون معربًا ممنوعًا من الصرف؛ للعلمية والتأنيث بحسب الأصل، ويجوز صرفه.

انظر: "الأشموني مع الصبان" (٣/ ٢٦٩).

(٥) أي: معدولًا، وإلا فما ليس بمعدول مما جاء على هذا الوزن -أي: فعال- كـ(جَنَاحٍ، وَذَهَابٍ، =

أَرَدْتَ بِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ(١).

فَأَمَّا بَابُ (حَذَامِ)(٢) وَنَحْوِهِ(٣)[٤]: فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَبْنُونَهُ(٥) عَلَى الْكَسْرِ(٦) مُطْلَقًا(٧)،

= وَجَوَادِ، وَسَحَابِ) إذا سميت به شيئًا أعرب منصرفًا إن كان لمذكر، وممنوعًا من الصرف إن كان لمؤنث قولاً واحدًا، ففي الإطلاق هنا ما لا يخفى.

"حاشية الآلوسي" ص(٢٧)، و"الأشموني" (٣/ ٢٧٠).

(١) أي: يومًا معينًا، والإيلاء ليس بشرط كما يُفهِمُ ذلك مقابلته بما إذا نكر، والتقييد بالإيلاء في بعض عباراتهم بالنظر إلى الغالب فافهم. "حاشية الآلوسي" صـ(٢٧).

(٢) باب حذام: هو ما كان على وزن (فَعَالِ) من الأعلام المؤنثة.

انظر "شرح الكافية" للرضي (١/ ١١١)، و "حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١١٣).

(٣) أي: نحو (حذام) من الأعلام المؤنثة: كـ(قَطَامِ)، و(رَقَاشِ)، و(سَجَاحِ)، و(كَسَابِ -اسم لكلبة-)، و(سَكَابِ -اسم لفرس-).

[٤] في ب، ج: (فأما باب حذام، وقطام...).

(٥) وعلة بنائه الشبه بـ(نزال) في الوزن، والتعريف، والعدل، ولا ينافي ما سبق من حصر سبب البناء في شبه الحرف؛ لأن شبه الحرف صادق بالشبه بلا واسطة وبها كما هنا؛ لأن (نزال) يشبه الحرف أي: في كونه عاملاً، ولا يدخل عليه عامل، فهو يشبه من الحروف (ليت، ولعل) ونحوهما، فـ(فَعَالِ) من الأعلام المؤنثة أشبه ما أشبه الحرف، هذا هو المشهور.

وذهب الربعي إلى أن علة بنائه تضمنه معنى هاء التأنيث، أي: التي في المعدول عنه، وهو (حاذمة).

انظر: "الأشموني مع الصبان" (٣/ ٢٦٨)، و "حاشية الآلوسي" صـ(٢٨)، و"حاشية الخضري على ابن عقيل" (٢/ ١٦٧).

فائدة: الحجاز بكسر الحاء المهملة: وهو مكة، والمدينة، والطائف، ومَخَاليفُها، وسمي بذلك لأنه حجز بين نجد وتهامة، أو بين نجد والسَّراة، أو لأنها احتجزت بالحرار الخمس: حرة بني سُلَيم، ووَاقِم، وليلى، ومَشْوَرَان، والنار. اهـ "القاموس".

(٦) وخُصَّ بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين، كما قدمنا.

"حاشية الخضري" (٢/ ١٦٧)، و "حاشية الآلوسي" صـ(٢٨).

(٧) أي: سواء ختم براء أم لا، وهو أولى مما قاله الفاضل الخطابي، أي: في حالة الرفع والنصب=

فَيَقُولُونَ: (جَاءَتْنِي حَذَامِ)، وَ(رَأَيْتُ حَذَامِ)، وَ(مَرَرْتُ بِحذامِ)، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَلَوْلَا الْمُزْعِجَاتُ مِنَ اللَّيَالِي ... لَمَا تَرَكَ الْقَطَا طِيبَ الْمَنَامِ[١]

إذا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ(٢)

= والخفض كما لا يخفى. اهـ.

"حاشية الآلوسي" ص(٢٨).

[١] البيت الأول ليس موجودًا في (ب)، (خ).

(٢) التخريج: البيت لِلُجَيْم بن صعب كما في "مجمع الأمثال" باب القاف، وفي "شرح شواهد الأشموني" للعيني.

ولسحيم بن مصعب في "شرح شواهد ابن عقيل" للجرجاوي ص(١٣).

وبلا نسبة في "الخصائص" (٢/ ١٨٠)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٤/ ٦٤)، و"الأشموني" (٢٦٨/٣)، و"ابن عقيل" (١٠٢/١)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٣٦٠)، وفي "الشذور" ص(١٢٨)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٢٠).

اللغة: المزعجات: المقلقات، القطا: جمع قطاة -كحصى وحصاة- طائر يشبه الحمام. حذام بالذال المعجمة كما ذكره في "الصحاح" وهو الشائع، وبالدال المهملة كما في "الدماميني على المغني" ووافقه "الشُّمُنِّيّ". وحذام: اسم امرأة قال السيوطي كما في "عدة السالك" لمحمد محيي الدين: هي حَذَامِ بِنْتُ الرَّيَّانِ بنِ جِسْرِ بْنِ تَمِيمٍ، ويقال هي امرأة من عنزة، أبوها العتيك بْنُ أَسْلَمَ بْنِ يَذْكُرَ بْنِ عَنَزَةَ.

وسبب هذا البيت: أن العدو تبع قوم حذام، فانتبه القطا من وقع الدواب، فرَّ على قومها قِطَعًا قِطَعًا، فخرجت لهم وأنشدت:

أَلَا يَا قَوْمَنَا ارْتَحِلُوا فَسِيرُوا ... فَلَوْ تُرِكَ الْقَطَا لَيْلًا لَنَامَا

فقال زوجها: إذا قالت حذام... إلخ، فارتحلوا واعتصموا بالجبل، وإذا بالعدو، فلم يصلوا إليهم.

وهذا البيت من الأبيات الجارية مجرى الأمثال، يضرب لمن اشتهر صدقه، نحو قول النحاة: قال سيبويه، فيقال: إذا قالت حذام فصدقوها.

وممن قال ذلك في سيبويه ابنُ عقيل في شرح الألفية في الكلام على الضمير عند قول المصنف:

وصل أو افصل هاء سلنيه وما ... أشبهه في كنته الخلف انتمى =

فَذَكَرَهَا فِي الْبَيْتِ مَرَّتَيْنِ مَكْسُورَةً مَعَ أَنَّهَا فَاعِلٌ.

= قال: فاختار المصنف الاتصال نحو: (كنته) واختار سيبويه الانفصال، نحو: (كنت إياه)،.... ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المشافه لهم، قال الشاعر:

إذا قالت حذام فصدقوها ... فإن القول ما قالت حذام

معنى البيت: إذا صدر عن هذه المرأة قول فصدقوها فيه، فإن القول المعتد به هو قولها أو الذي قالته.

الإعراب: **فلولا**: الفاء: على حسب ما قبلها. لولا: حرف امتناع لوجود. **المزعجات**: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: فلولا المزعجات موجودة. **من الليالي**: جار ومجرور متعلق بـ(المزعجات). **لما**: اللام واقعة في جواب (لولا). ما: حرف نفي. **ترك**: فعل ماض لا محل له من الإعراب. **القطا**: فاعل (ترك) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها التعذر. طيب: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وطيب: مضاف، والمنام: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. وجملة (لما ترك...) واقعة في جواب (لولا)، لا محل لها من الإعراب. **إذا**: ظرف لما يستقبل من الزمان مضمن معنى الشرط مبني في محل نصب بجوابه على الظرفية. **قالت**: قال: فعل ماضٍ، والتاء: علامة تأنيث، حرف لا محل لها من الإعراب. **حذام**: فاعل مبني على الكسر في محل رفع. **فصدقوها** (وَرُوِيَ: فأنصتوها، أي: أنصتوا لها) الفاء: واقعة في جواب الشرط. صدقوا: فعل أمر مبني على حذف النون نيابة عن السكون. الواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. الهاء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب (إذا). **فإن**: الفاء: حرف عطف ومفيدة للتعليل. إنَّ: حرف توكيد ونصب. **القول**: اسم (إنّ) منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. **ما**: اسم موصول بمعنى (الذي) مبني على السكون في محل رفع خبر (إنّ). وجملة **(قالت حذام)** صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف، والتقدير: فإن القول الذي قالته حذام، ويصح أن تكون (ما) موصولاً حرفيًا، أي: فإن القول قول حذام، وإنما أظهر في مقام الإضمار تفخيمًا لها ولشأنها.

الشاهد فيه: قوله: (حذامِ) فإنه فاعل في الموضعين وحقه الرفع، ولكن بُني على الكسر على لغة أهل الحجاز.

وَافْتَرَقَتْ بَنُو تَمِيمٍ فِرْقَتَيْنِ، فَبَعْضُهُمْ يُعْرِبُ ذَلِكَ كُلَّهُ: بِالضَّمِّ رَفْعًا، وَبِالْفَتْحِ نَصْبًا وَجَرًّا[١]، فَيَقُولُ: (جَاءَتْنِي حَذَامُ) بِالضَّمِّ، و(رَأَيْتُ حَذَامَ وَمَرَرْتُ بِحَذَامَ) بِالْفَتْحِ، وَأَكْثَرُهُمْ يَفْصِلُ بَيْنَ مَا كَانَ آخِرُهُ رَاءً كَ(وَبَارِ): اسْمٌ لِقَبِيلَةٍ[٢]، و(حَضَارِ): اسْمٌ لِكَوْكَبٍ[٣]، وَ(سَفَارِ): اسْمٌ لِمَاءٍ[٤]، فَيَبْنِيهِ عَلَى الْكَسْرِ كَالحِجَازِيِّينَ، وَمَا لَيْسَ آخِرُهُ رَاءً كَ(حَذَامِ)، و(قَطَامِ) فيُعْرِبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ.

وَأَمَّا (أَمْسِ) إِذَا أَرَدْتَ بِهِ الْيَوْمَ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ[٥]،

---

(١) ولو قال: إعراب ما لا ينصرف لكان أخصر، وعلة منعها من الصرف العلمية والعدل عند سيبويه، وقال المبرد: العلمية والتأنيث المعنوي كـ(زينب)، وهو أقوى على ما لا يخفى؛ لأن التأنيث متحقق فلا حاجة إلى تقدير العدل؛ لأنه إنما يقدر إذا لم يتحقق غيره.

"الأشموني مع الصبان" (٣/ ٢٦٩)، و"الآلوسي" صـ(٢٨)، و"الكتاب" (٣/ ٢٧٧).

(٢) في "القاموس": أرض بين اليمن ورمال يبرينَ. وفي "الصحاح": اسم أرضٍ لعاد.

ويمكن الجمع بأنه نقل من الأرض للقبيلة. اهـ.

"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١١٤).

(٣) فيه معنى التأنيث بأن يلاحظ منه أنه ذات مضيئة، وإلا فالكلام في الأعلام المؤنثة.

وذهب بعضهم إلى أنه اسم لنجمة، وهو ظاهر.

(٤) قوله: (سفار اسم لماء) تبع فيه سيبويه، ويكون ملحوظًا فيه معنى المؤنث، ولهذا قال سيبويه: اسم لماءة. وقال الجوهري: اسم لبئر وهو المناسب؛ لأن الكلام في أعلام المؤنث، والماء مذكر. اهـ.

انظر: "التصريح" (٢/ ٢٢٥)، و"الصبان" (٣/ ٢٦٩)، و"الكتاب" (٣/ ٢٧٩).

(٥) أي: بخمسة شروط، وقد نظمها السجاعي رَحِمَهُ اللهُ فقال:

بِخَمْسِ شُرُوطٍ فَابْنِ أَمْسِ بِكَسْرَةٍ ... إِذَا مَا خَلَا مِنْ أَلْ وَلَمْ يَكُ صُغِّرَا

وَثَالِثُهَا التَّعْيِينُ فَاعْلَمْهُ يَا فَتَى ... وَلَيْسَ مُضَافًا ثُمَّ جَمْعًا مُكَسَّرَا

وعلة بنائه تضمنه معنى لام التعريف؛ لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة، لكن هذه العلة ضعيفة، فلم تجمع العرب على بنائه، ومن ثَمَّ قال ابن خروف: لا علة لبنائه إلا إرادة التخفيف.

وبني على حركة؛ ليعلم أن له أصلًا في الإعراب، وكانت كسرة؛ لأنها الأصل في التخلص من التقاء الساكنين. اهـ.

"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١١٥).

فَيَقُولُونَ: (مَضَى أَمْسِ)، و(اعْتَكَفْتُ أَمْسِ)[1]، و(مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسِ) بِالكَسْرِ فِي الأَحْوالِ الثَّلَاثَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

مَنَـعَ البَقَـاءَ تَقَلُّـبُ الشَّـمْسِ ... وَطُلُوْعُهـا مِـنْ حَيْـثُ لا تُمْسِـي
وَطُلُوْعُهـا حَمْـرَاءَ صَـافِيَةً ... وَغُرُوْبُهـا صَـفْرَاءَ كَـالوَرْسِ
اليَـومَ أَعْلَـمُ مَـا يَجِـيءُ بِـهِ ... ومَضَـى بِفَصْـلِ قَضَـائِهِ أَمْـسِ[2]

---

(١) هذا المثال فيه نظر؛ لأن (أمس) فيه ظرف، وهو مبني بالاتفاق، فالمناسب أن يقول: (خاف زيد أمس) أي: خاف نفس اليوم، على حدّ ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا﴾ [النور: ٣٧].

(٢) التخريج: البيتان: (الأول والأخير) ذكرهما المصنف في "الشذور" ص(١٣٢) بلا نسبة، وذكر الشطر الأخير من هذه الأبيات في "الأوضح" بلا نسبة أيضًا (٤/١٣٣)، وأنشد ابن عصفور في "شرح الجمل" (٢/٢٤٦) البيت الأخير بلا نسبة، وكذلك ابن مالك في "شرح التسهيل" (٢/٢٢٣)، وذكر صاحب "التصريح" (٢/٢٢٦) الأبيات الثلاثة ونسبها إلى أسقف نجران أو تبع بن الأقرن، ولأسقف نجران في "لسان العرب" (أمس).

اللغة: **البقاء**: أراد به الدوام والخلود. **الورس**: الزعفران. **بفصل قضائه**: أي: بقضائه الفاصل، أي: القاطع، فالمصدر الذي هو قوله (فصل) بمعنى اسم الفاعل، وإضافته إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف.

المعنى: إن الخلود في هذه الدنيا ممتنع غير ممكن لأحد، والدليل على امتناعه: ما نشاهده من تقلبات الأحوال، فالشمس ليست بباقية على حالة واحدة، بل يعتريها التغير والأفول. ألا تراها تطلع من جهة غير الجهة التي تغرب منها، ثم ألا تراها تطلع حمراء صافية، ثم تغرب صفراء تشبه الزعفران في الصفرة. اهـ. من "حاشية محمد محيي الدين".

الإعراب: **منع**: فعل ماضٍ. **البقاء**: مفعول به مقدم. **تقلب**: فاعل (منع) مؤخر، وهو مضاف، **والشمس**: مضاف إليه مجرور بالمضاف. **وطلوعها**: الواو: حرف عطف. **وطلوع**: معطوف على (تقلب) والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله، وطلوع: مضاف، والهاء: ضمير متصل مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر بالمضاف. **من حيث**: من: حرف جر. حيث: ظرف مكان، مبني على الضم في محل جر، والجار والمجرور متعلق بـ(طلوع). **لا تمسي**: لا: حرف نفي. تمسي: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة المقدرة، منع من=

فَ(أَمْسِ) فِي الْبَيْتِ فَاعِلٌ لِ(مَضَى)، وَهُوَ مَكْسُورٌ كَمَا تَرَى.

وَافْتَرَقَتْ بَنُو تَمِيمٍ فِرْقَتَيْنِ: فَمِنْهُمْ مَنْ أَعْرَبَهُ بِالضَّمَّةِ رَفْعًا، وبِالْفَتْحَةِ مُطْلَقًا[(١)] فَقَالَ: (مَضَى أَمْسُ) بِالضَّمَّةِ، و(اعْتَكَفْتُ أَمْسَ[(٢)])، وَ(مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَمْسَ) بالفَتْحِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسَا   عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسَا
يَأْكُلْنَ مَا فِي رَحْلِهِنَّ هَمْسَا   لَا تَرَكَ اللهُ لَهُنَّ ضِرْسَا

= ظهورها الثقل. وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي)، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة (حيث) إليها. وطلوعها: معطوف على (تقلب) حمراء: حال من الشمس. صفراء: حال أيضًا من ضمير الشمس، فهما حالان مترادفان، ويجوز أن يكونا حالين متداخلين. وغروبها: معطوف أيضًا على (تقلب). صفراء: حال من الضمير المتصل بغروب العائد على الشمس. كالورس: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ثانية. اليوم: بالرفع مبتدأ، وبالنصب ظرف زمان متعلق بـ(أعلم)، وهو على تقدير: لا أعلم. أعلم: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لأعلم. والجملة الفعلية على رفع (اليوم) في محل رفع خبر المبتدإ. يجيء: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، يعود إلى (اليوم). به: جار ومجرور متعلق بـ(يجيء)، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير في (به). ومضى: الواو: حرف عطف. مضى: فعل ماضٍ. بفصل: جار ومجرور متعلق بـ(مضى). وفصل: مضاف، وقضاء من (قضائه): مضاف إليه. وقضاء: مضاف، والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بالمضاف، وهو عائد على (أمس) الآتي. أمس: فاعل (مضى) مبني على الكسر في محل رفع.

الشاهد فيه: (أمس) جاء مبنيًّا على الكسر، على لغة أهل الحجاز.

(١) أي: في حالة النصب والجر، فهو عند هؤلاء معرب إعراب ما لا ينصرف؛ للعلمية والعدل عن الأمس.

(٢) تقدم التنبيه على هذا المثال.

وَلا لَقِــيْنَ الــدَّهْرَ إلاَّ تَعْسَــا(١)

(١) التخريج: هذه الأبيات من الرجز، وقائلها مجهول.

انظر "الكتاب" (٣/ ٢٨٥)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٢٢٣)، و"شرح الرضي" (٣/ ٣١٠)، و"الخزانة" (٧/ ١٥٣)، و"الهمع" (٢/ ١٩٢٠)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (٢/ ٢٤٦)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٤/ ١٠٦-١٠٧)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٢١)، و"التصريح" (٢/ ٢٢٦)، و"الأشموني" (٣/ ٢٦٧)، و"الشذور" صـ(١٣٣)، و"لسان العرب" (أمس)، و"المساعد" (١/ ٥٢٠).

فائدة: قال البغدادي في "الخزانة" (٧/ ١٥٨): والبيت الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عرف قائلها. وقال ابن المستوفي: وجدت هذه الأبيات في كتاب نحوٍ قديم للعجاج أبي رؤبة، وأراه بعيدًا من نمطه. اهـ.

اللغة: **عجائزًا**: نونه للضرورة جمع عجوز، قال ابن السكيت: العجوز: المرأة الكبيرة، ولا تقل: عجوزة، والعامة تقوله. **السعالي**: جمع سِعلاة -بالكسر- ويقال أيضًا: سعلاء بالمد والقصر، وهي أنثى الغول، وقيل: سامرة الجنّ كما كان يعتقد أهل الجاهلية، وجاء الإسلام بإبطال ذلك، قال ﷺ كما في حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم (٢٢٢٢): «**لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا غُولَ**»، وفي لفظ: «**لَا عَدْوَى، وَلَا غُولَ، وَلَا صَفَرَ**».

قال النووي رحمه الله في شرح قوله: «**وَلَا غُولَ**»: قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ: كَانَتِ الْعَرَبُ تَزْعُمُ أَنَّ الغيلان فِي الْفَلَوَاتِ، وَهِيَ جِنْسٌ مِنَ الشَّيَاطِينِ، فَتَتَرَاءَى للناس، وتتغول تَغَوُّلا، أَيْ: تَتَلَوَّنُ تَلَوُّنًا، فَتُضِلُّهُمْ عَنِ الطَّرِيقِ، فتهلكهم، فأبطل النبي ﷺ ذاكَ.

وَقَالَ آخَرُونَ: لَيْسَ الْمُرَادُ بالحديث نفي وجود الغول، وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ إِبْطَالُ مَا تَزْعُمُهُ الْعَرَبُ مِنْ تَلَوُّنِ الْغُولِ بِالصُّوَرِ الْمُخْتَلِفَةِ وَاغْتِيَالِهَا، قَالُوا: وَمَعْنَى «**لَا غُولَ**» أي: لا تستطيع أَنْ تُضِلَّ أَحَدًا... اهـ.

رحلهن: الرحل: المأوى والمنزل. **همسًا**: الهمس: أن تأكل الشيء وأنت تخفيه. **تعسًا**: التَّعْس: (الهلاك، والعِثار، والسقوط، والشر، والبعد، والانحطاط). والفعل كـ(مَنَعَ وسَمِعَ)، أو إذا خاطبتَ قلتَ: (تَعَسْتَ) كـ(مَنَعَ)، وإذا حكيت قلت: (تعِسَ) كـ(سَمِعَ)، وجملة: (لا ترك الله...) دُعائية.

المعنى: من العجائب التي رأيتها أمسِ تلك العجائز الخمس اللاتي يشبهن الغيلان، ويأكلن ما في رحلهن من الطعام أكلًا خفيًا، ثم دعا عليهن بأن يقلع الله جميع أضراسهنَّ، ولا يلقين في الدهر إلا التعاسة والشقاوة.

الإعراب: **لقد**: اللام: موطئة للقسم. قد: حرف تحقيق. **رأيت**: فعل وفاعل. **عجبًا**: مفعول به. **مذ**: حرف جر. **أمسا**: اسم مجرور بـ(مذ) وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف=

وَمِنْهُمْ[1] مَنْ أَعْرَبَهُ بِالضَّمَّةِ رَفْعًا، وَبَنَاهُ عَلَى الْكَسْرِ نَصْبًا وَجَرًّا.

= للعلمية والعدل، والألف: للإطلاق، والجار والمجرور متعلق بـ(رأيت). **عجائزًا**: بدل من قوله (عجبًا)، وهو ممنوع من الصرف، وصرفه الشاعر للضرورة. **مثل**: صفة لـ(عجائزًا) وهو مضاف. **السعالي**: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها الثقل. **خمسًا**: صفة لـ(عجائزًا)، أو بدل، أو عطف بيان. **يأكلن**: يأكل: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به لـ(يأكل). **في رحلهن**: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة الموصول، والتقدير: يأكلن الذي استقر في رحلهن. ورحل: مضاف. وضمير الغائبات: مضاف إليه. **همسًا**: مفعول مطلق عامله (يأكل) وأصله صفة لموصوف محذوف أي: يأكلن أكلًا همسًا. **لا**: حرف نفي يفيد الدعاء. **ترك**: فعل ماضٍ. **الله**: فاعل لـ(ترك). **لهن**: جار ومجرور متعلق بـ(ترك). **ضرسًا**: مفعول به لـ(ترك). وجملة (لا ترك الله) دعائية لا محل لها من الإعراب. **ولا**: الواو: حرف عطف. لا: نافية دعائية. **لقين**: لقي: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **الدهر**: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ(لقيت). **إلا**: أداة حصر. **تعسًا**: حال من نون النسوة، أي: تاعسات، أو مفعول مطلق، أي: إلا يتعسن تعسًا.

الشاهد فيه: قوله: (مذ أمسا)، حيث جاءت كلمة (أمس) غير منصرفة، فَجُرَّتْ بالفتحة، والألف للإطلاق.

(١) وهذه لغة جمهورهم، واللغة الأولى اختلف النحاة في إثباتها لبعض بني تميم. قال أبوحيان في "الارتشاف" (٣/ ١٤٢٨): اختلف النحاة في إعراب (أمس) مطلقًا إعراب ما لا ينصرف عند بعض تميم، فذهب إلى إثبات ذلك ابن الباذش، وهو قول ابْنِ عُصْفُورٍ، وَابْنِ مَالِكٍ، وقال الأستاذ أبوعلي: هذا غلط، وإنما بنو تميم يعربونه في الرفع، ويبنونه في النصب والجر. اهـ.

وممن أنكر إعرابه مطلقًا عند بني تميم الرضي في "شرح الكافية" (٣/ ٣١١).

والذي يظهر أن الإعراب مطلقًا لغة ثابتة عند بعضهم كما ذكر المصنف، ويؤيده قول أبي زيد في "النوادر": قوله (مذ أمسا) ذهب بها إلى لغة بني تميم، يقولون: (ذهب أمسُ بما فيه) فلم يصرفه، وكذلك حكاية الكسائي حكى أن بعضهم يمنعه من الصرف رفعًا ونصبًا وجرًّا، والله أعلم.

انظر: "الارتشاف" (٣/ ١٤٢٨)، و"الخزانة" (٧/ ١٥٦).

وَزَعَمَ الزَّجَّاجِيُّ(١) أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَبْنِي (أَمْسِ) عَلَى الْفَتْحِ، وَأَنْشَدَ[٢] عَلَيْهِ قَوْلَهُ: (مُذْ أَمْسَا).

وَهُوَ وَهَمٌ(٣)، وَالصَّوَابُ مَا قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ مُعْرَبٌ غَيْرُ مُنْصَرِفٍ، وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ

---

(١) الزَّجَّاجِيُّ: عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ أَبُوالْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ، منسوب إلى شيخه إِبْرَاهِيمَ الزَّجَّاج، صنف «الجمل» في النحو، و«الإيضاح»، و«الكافي»، و«شرح كتاب الألف واللام للمازني»، و«شرح خطبة أدب الكاتب»، و«اللامات»، و«المخترع في القوافي»، و«الأمالي». توفي في رجب سنة (٣٣٩هـ)، وقيل: في ذي الحجة منها، وقيل: في رمضان سنة أربعين. اهـ.

انظر: «بغية الوعاة» (٢/ ٧٧).

وانظر فيما نُقِلَ عنه كتابَهُ «الجمل» ص(٢٢٩)، و«شرح الجمل» لابن عصفور (٢/ ٢٤٦)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٢٢٣)، و«الارتشاف» (٣/ ١٤٢٧)، و«الهمع» (٢/ ١٩٠)، و«شرح الرضي للكافية» (٣/ ٣١٢).

تنبيه: وممن زعم أن البناء على الفتح لغة الزَّجَّاجُ شَيْخُ الزَّجَّاجِيِّ، حكاه عنه ابْنُ عُصْفُورٍ في «شرح الجمل» (٢/ ٢٤٦)، وانظر «المساعد» (١/ ٥٢٠).

[٢] في ب، ط١: (واستدل... بقوله).

(٣) بفتح الهاء، مصدر وَهِمَ، كـ(غَلِطَ) وزنًا ومعنى. وأما الوَهْمُ -بإسكان الهاء- فمصدر (وَهَمْتُ في الشيء) بالفتح من باب (وَعَدَ) إذا سبق القلب إليه وأنت تريد غيره، أفاده في «المصباح».

وقد نظم ذلك النور الأجهوري بقوله:

إِذَا سَرَى الـوَهْمُ لِشَـيْءٍ وَالمُـرَادْ ... سِـوَاهُ ذَا وَهْمٌ بِتَسْـكِينٍ يُـرَادْ

وَوَهَمٌ بِـالفَتْحِ مَعْنَـاهُ الغَلَـطْ ... وَالمَاضِ مِنْ ذَاكَ بِكَسْرٍ انْضَبَطْ

وَالآنَ بِـالْفَتْحِ وَفِعْـلُ الأَوَّلِ ... بِعَكْسِ ذَا عَلَى القِيَاسِيِّ الجَلِي

وقوله: (والآن) أي: الفعل المضارع، وقوله: (وفعل الأول) يعني: الوهْم بالسكون، وقوله: (بعكس ذا) أي: أنَّ ماضيه بالفتح، ومضارعه بالكسر.

وَوَجْهُ وَهَمِ الزَّجَّاجِيِّ وَغَلَطِهِ مَا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ في «شرح التسهيل» (٢/ ٢٢٣)، قال رَحِمَهُ اللهُ: وما ادعاه غير صحيح؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع -أي: لعدم وجدان الفتح في لسانهم في موضع الرفع-، فقالوا: مضى أمسُ -بالرفع- ولم يفتحوه، ولو كان مبنيًا على الفتح في الأحوال كلها -أي: عند بعض العرب- لسمع: مضى أمسَ، بالفتح؛ ولأن سيبويه استشهد بالرجز على=

(أَمْسا) فِي الْبَيْتِ فِعْلٌ مَاضٍ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: (مُذْ أَمْسَى الْمَسَاءُ)[1].

[المبني على الفتح]

وَلَمَّا فَرَغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْكَسْرِ ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الْفَتْحِ، وَمَثَّلْتُهُ بِـ(أَحَدَ عَشَرَ وَأَخَوَاتِهِ[2]) تَقُولُ: (جَاءَنِي أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا)، وَ(رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا)،

= أن الفتح في (أمس) فتح إعراب، وأبوالقاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه؛ فقد غلط فيما ذهب إليه، واستحق أن لا يُعَوَّل عليه. اهـ.

وقال ابن الباذش: خرج الزَّجَّاجِيُّ عن إجماع النحاة بقوله: ومن العرب من يبنيه على الفتح، ولا حجة له في الرجز. اهـ.

ومن غَلَّطَ أَبَا الْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيَّ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد غَلِطَ أبوالقاسم فيها وزعم أنها في البيت مبنية على الفتح، وإنما هي في البيت على لغة بعض بني تميم، وليس في العرب من يبنيها على الفتح، وهي مخفوضة بـ(مذ)، ولكنها لا تنصرف عندهم للتعريف والعدل. وإنما دخل عليه الوهم من قول سيبويه: وقد فتح قوم أمس مع (مذ) لما رفعوا، وكانت في الجر هي التي ترفع شبهوها بها، وأنشد البيت على ذلك، فتوهم أنه لما ذكر الفتح الذي هو لقب البناء أنه أراد أن (أمس) مبني..... إلخ كلامه.

انظر "الخزانة" (٧/ ١٥٥)، و "حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١١٦)، و "السجاعي" صـ(١١)، و"الكتاب" (٣/ ٢٨٤)، و"المساعد" (١/ ٥٢٠).

(١) فجعلوا الفاعل ضميرًا مستترًا يعود على مصدر الفعل، قال الشيخ محمد محيي الدين: وأنت خبير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل؛ لأنه يقتضي كتابة الكلمة بالياء؛ لأن الألف رابعة. اهـ.
"الحاشية على أوضح المسالك" (٤/ ١٢٢).

وقال الآلوسي في "حاشيته على شرح قطر الندى" صـ(٣١): لا يساعد على هذا رسم الكتابة؛ لأنه لو كان فعلًا لكتب بصورة الياء، لا بالألف؛ لأنه يائي، لا واوي، يقال: (أمْسَيْتُ)، لا (أمْسَوْتُ). اهـ.

(٢) أي: نظائره، شبه النظائر بالأخوات؛ لما بينهما من التقارب والتماثل، والمراد بالأخوات الأعداد (من ثلاثة عشر إلى تسعة عشر)، بإدخال الغاية، وكون الأخوات كلها مبنية على الفتح هو الكثير والشائع، وإلا فقد ذكروا أنه يجوز في (ثماني عشرة) إسكان الياء وحذفها، =

وَ(مَرَرْتُ بِأَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا) بِفَتْحِ[١] الْكَلِمَتَيْنِ(٢) فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ(٣)، وَكَذَا تَقُولُ فِي أَخَوَاتِهِ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ[٤] إِلَّا (اثْنَيْ عَشَرَ)، فَإِنَّ الْكَلِمَةَ الْأُولَى مِنْهُ تُعْرَبُ(٥): بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ نَصْبًا وَجَرًّا، تَقُولُ: (جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا)(٦)، وَ(رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ

= والبناء على الكسر، أو الفتح. اهـ.

«الآلوسي» صـ(٣٢)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٤٧).

[١] في ب: (بالفتح في الأحوال...).

(٢) وهما مركبتان تركيبًا مزجيًّا على الصحيح لا إضافيًّا، كما قد يُتَوَهَّمُ. اهـ. «الآلوسي» صـ(٢٢).

(٣) أي: في حالة الرفع والنصب والجر. وعلة بناء أحد عشر وأخواته تضمن الجزأين معنى حرف العطف، أي: الواو؛ إذ الأصل قبل التركيب (أحد وعشر) مثلًا، فحذفت الواو وركب العددان؛ اختصارًا.

وما ذكرناه من علة البناء في الجزأين هو تضمنهما معنى حرف العطف، هو الذي اختاره شارح «اللباب»، وياسين، والآلوسي.

وذهب بعضهم إلى أن هذه العلة إنما هي علة بناء الجزء الثاني، وأما الأول فَبُنِيَ؛ لافتقاره إلى الثاني. وقيل: لوقوع آخره وسطًا للكلمة الذي ليس محلًّا للإعراب. وما ذكرناه أولى؛ إذ في كل من التعليلين نظر... اهـ.

«حاشية الآلوسي» صـ(٣٣)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٤٨).

[٤] قوله: (إلى تسعة عشر) سقط من الأصل، ب، ح، ط١.

(٥) وأما العجز فبني؛ لتضمنه معنى حرف العطف. وإنما أعرب الصدر منه لوقوع العجز منهما موقع النون وما قبل النون محل إعراب لا محل بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضف بخلاف غيرها، فيقال: (أحد عشرك)، ولا يقال: (اثنا عشرك).

وما ذكره من إعراب صدرها هو الصحيح، والقول ببنائه مردود باختلافه باختلاف العوامل، وذلك علامة الإعراب. وممن ذهب إلى بنائه ابْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ دَرَسْتَوَيْه فزعما أنه مبني على الألف والياء كأخواته.

«الهمع» (٣/ ٢٥٧)، و«الصبان» (٤/ ٦٩).

(٦) الإعراب: جاء: فعل ماضٍ. النون: للوقاية. الياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم. اثنا: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. عشر: عدد قائم مقام النون لا محل له من الإعراب، وليس في محل جر بالإضافة. =

رَجُلًا)، وَ(مَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا).

وإنَّمَا لم أستَثْنِ إعْرَابَ هَذَا مِنْ إطْلَاقِ قَوْلِي: (وأَخَوَاتِهِ) لأنَّني سَأذْكُرُ -فِيمَا بَعْدُ[١]- أَنَّ (اثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ) يُعْرَبَانِ إعْرَابَ المُثَنَّى مُطْلَقًا وإنْ رُكِّبَا[٢].

[المبني على الضم]

وَلَمَّا فَرَغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الْفَتْحِ ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى الضَّمِّ، وَمَثَّلْتُهُ بـ(قَبْلُ، وَبَعْدُ)، وَأَشَرْتُ[٣] إِلَى أَنَّ لَهُمَا أَرْبَعَ حَالَاتٍ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَا مُضَافَيْنِ، فَيُعْرَبَانِ نَصْبًا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ[٤]، أَوْ خَفْضًا بِمِنْ[٥]، تَقُولُ: (جِئْتُكَ قَبْلَ زَيْدٍ وَبَعْدَهُ)، فَتَنْصِبُهُمَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، و(مِنْ قَبْلِهِ، وَمِنْ بَعْدِهِ) فَتَخْفِضُهُمَا بِمِنْ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾[٦] [الحج: ٤٢]، ﴿فَبِأَيِّ

= انظر "حاشية ياسين على الفاكهي" (١/ ٤٩).

(١) أي: في الكلام على إعراب المثنى. قال الآلوسي ص(٣٣): في الاكتفاء بما لم يُعْلَمْ بَعْدُ بُعْدٌ. اهـ.

[٢] في الأصل: (وإن تركبا)، وفي ج: (وإن ركبا مع العشرة).

(٣) أي: بقولي: إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، ووجه الإشارة ظاهر. اهـ "الآلوسي" ص(٣٤).

(٤) أي: الزمانية أو المكانية، نحو: (جئت قبل زيد وبعده)، و(داري قبل دار زيد أو بعده).

(٥) أي: فقط، واختصت بذلك؛ لكونها أُمَّ الباب، ولِأُمِّ كلِّ باب اختصاص تمتاز به وتنفرد بمزيته.
قال الرضي: و(مِن) الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى (في)، نحو: (جئت من قبلك ومن بعدك)، ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] ومجيئها لابتداء الغاية، كـ(جئت من عندك)، و﴿هَبْ لِي مِن لَّدُنكَ﴾ [آل عمران: ٣٨] قليل.
وقال ابن مالك رحمه الله إن (من) الداخلة على (قبل، وبعد) وأخواتهما زائدة.
"حاشية ياسين على الفاكهي" (١، ٥١)، و"الآلوسي على القطر" ص(٣٤)، و"الرضي شرح الكافية" (٢/ ١٨)، و(٤/ ٢٦٨)، و"شرح التسهيل" (١/ ١٤٠).

(٦) الإعراب: كذبت: كذب: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. التاء: حرف دال على التأنيث. قبلهم: ظرف زمان متعلق بـ(كذبت)، وهم: مضاف إليه. قوم: فاعل لـ(كذبت)، وقوم: مضاف، ونوح: مضاف إليه.

حَدِيثٍۭ بَعْدَ ٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ يُؤْمِنُونَ ﴾(١)[الجاثية:٦]، وَقَالَ اللهُ[٢] تَعَالَى: ﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾(٣)[التوبة:٧٠]، ﴿ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ ﴾(٤)[القصص:٤٣].

الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: أَنْ يُحْذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، ويُنْوَى ثُبُوتُ لَفْظِهِ، فَيُعْرَبَانِ الْإِعْرَابَ الْمَذْكُورَ، وَلَا يُنَوَّنَانِ لِنِيَّةِ الْإِضَافَةِ(٥)، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ:

---

(١) الإعراب: فبأيِّ: الفاء: فصيحة. بأيِّ: الباء حرف جر. أيِّ: اسم استفهام مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلقان بالفعل الآتي (يؤمنون). وأيِّ: مضاف. وحديث: مضاف إليه. بعد: ظرف زمان متعلق بمحذوف صفة لـ(حديث). الله: لفظ الجلالة مضاف إليه. وآياته: الواو: حرف عطف، وآياته: معطوف على لفظ الجلالة. يؤمنون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، وجملة (يؤمنون) في محل جزم جواب شرط مقدر، أي: إن لم يؤمنوا بهذا الحديث فبأيِّ حديث يؤمنون؟

[٢] في الأصل، ب،ح: (وقال تعالى)، وفي ج: (وقوله تعالى).

(٣) الإعراب: ألم: الهمزة للاستفهام التقريري. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يأتهم: يأت: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء، هم: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. نبأ: فاعل مؤخر، ونبأ: مضاف، والذين: اسم موصول مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر بالمضاف. من قبلهم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول.

(٤) الإعراب: من بعد: جار ومجرور متعلقان بالفعل (آتينا) من قوله: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ ﴾[القصص:٤٣]. ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإضافة (بعد) إليه، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية. أهلكنا: فعل وفاعل، والجملة صلة لا محل لها من الإعراب، أو الجملة في تأويل مصدر مجرور بالمضاف على أن (ما) مصدرية. القرون: مفعول به. الأولى: صفة لـ(قرون).

(٥) أي: والإضافة لا تجامع التنوين؛ لما بينهما من التنافي؛ لأن الإضافة تدل على النقصان، والتنوين يدل على التمام، والشيء لا يكون تامًّا ناقصًا في حالة واحدة. "الآلوسي" ص(٣٤).

تنبيه: هذه اللغة ذكرها الفراء في "معاني القرآن" وأنكرها عليه الزَّجَّاجُ وَالنَّحَّاسُ.

قال الآلوسي في تفسيره "روح المعاني" (١٢/ ٣٢): وجوز الفراء الكسر من غير تنوين، وقال=

ومِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرَابَة فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ[1]

= الزجاج: إنه خطأ؛ لأنه إما أن لا يقدر فيه الإضافة فينون، أو يقدر فيبنى على الضم.

وقال النحاس: للفراء في كتابه "معاني القرآن" أشياء كثيرة الغلط، منها: أنه زعم أنه يجوز "من قبل، ومن بعد" بالكسر بلا تنوين، وإنما يجوز (من قبلٍ) و(من بعدٍ) على أنهما نكرتان، أي من متقدم ومن متأخر.

قال الآلوسي: وذهب إلى قول الفراء ابن هشام في بعض كتبه. اهـ.

انظر "معاني القرآن" للفراء (٢/ ٣٢٢) و"معاني القرآن" للزجاج (٤/ ١٣٤)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٣/ ٢٦٣)، و"البحر المحيط" (٧/ ١٦٢).

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "أوضح المسالك" (٣/ ١٣٨)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ٢٤)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٢٦٩)، و"الهمع" (٢/ ١٩٦)، و"شرح شواهد ابن عقيل" للجرجاوي ص(١٦٥)، و"شرح المرادي على الألفية" (١/ ٤٠٤).

اللغة: من قبل: أي: من قبل ما نحن فيه الآن. نادى: استغاث ودعا. مولى: للمولى معانٍ كثيرة، منها: ابن العم، ومنها: السيد، ومنها: المسود، ومنها: الناصر والمعين، ومنها: القريب، وهذا الأخير هو المراد هنا. قاله محمد محيي الدين في "حاشيته على الأوضح".

وقال العيني في "شرحه لشواهد الأشموني": المراد به هنا ابن العم. قرابة: بفتح القاف مصدر قرب فلان لفلان، وفلان قريب من فلان، ومعناه أن نسبهما دانٍ متصل. عطفت: أي: حنَّت ومالت وشفقت. العواطف: جمع عاطفة والمراد بها الأمور المقتضية للعطف من الصداقة والمروءة ونحوها.

المعنى: يصف الشاعر شدةً نزلت بقوم، فاستعان كلٌّ بذوي قرابته فلم يعينوه، واستنجدهم لدفع ما عرض له فلم ينجدوه.

الإعراب: ومن: الواو: بحسب ما قبلها. من: حرف جر. قبل: مجرور بـ(من) وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله: (نادى) الآتي، ولم ينون (قبل)؛ لأنه مضاف لمنوي ثبوته محذوف لفظه، أي: من قبل ذلك. نادى: فعل ماضٍ. كل: فاعل (نادى) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. مولًى: -بالتنوين- مضاف إليه وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها التعذر، وَيُرْوَى بحذف التنوين. قرابة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهذا الإعراب لـ(قرابة) على رواية تنوين (مولًى)، وأما على عدم تنوينه وإضافته إلى قرابة، فقرابة: مجرور بإضافة مولى، ومفعول=

الرِّوَايَةُ بِخَفْضِ: (قَبْلِ) بِغَيْرِ تَنوِينٍ[١]، أَيْ: وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ، فَحَذَفَ (ذَلِكَ) مِنَ اللَّفْظِ، وَقَدَّرَهُ ثَابِتًا، وَقَرَأَ الْجُحْدُرِيُّ[٢] وَالْعُقَيْلِيُّ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِنۢ بَعْدِ﴾[الروم:٤] بِالْخَفْضِ بِغَيْرِ تَنْوِينٍ، أَيْ: مِنْ قَبْلِ الْغَلَبِ وَمِنْ بَعْدِهِ[٣]، فَحُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَقُدِّرَ وُجُودُهُ ثَابِتًا[٤].

الحَالَةُ الثَّالِثَةُ: أَنْ يُقْطَعَا عَنِ الْإِضَافَةِ لَفْظًا ومعنًى[٥]، وَلَا يُنْوَى الْمُضَافُ إِلَيْهِ، فَيُعْرَبَانِ أَيْضًا الْإِعْرَابَ الْمَذْكُورَ، وَلَكِنَّهُمَا يُنَوَّنَانِ؛ لِأَنَّهُمَا حِينَئِذٍ اسْمَانِ تَامَّانِ[٦] كَسَائِرِ[٧] الْأَسْمَاءِ

= (نادى) يكون محذوفًا وتقديره: قرابته. **فما**: الفاء: حرف عطف. ما: نافية. **عطفت**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. التاء: حرف علامة التأنيث مبني على السكون لا محل له من الإعراب. **مولى**: بدل من الضمير المجرور بـ(على) بعده، بدل كل من كل، قدم عليه؛ للضرورة، وقيل: حال من الضمير المجرور محلًا بـ(على)، وتقدير الكلام: (فما عطفت العواطف عليه حال كونه مولى)، أي: قريبًا، وقيل: مفعول به لـ(عطفت). **عليه**: جار ومجرور متعلق بـ(عطف). **العواطف**: فاعل (عطف) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: (قبل)، فإنَّ الرواية بجر (قبل) من غير تنوين، أما الجر فلأنه معرب، وأما ترك التنوين فلأن المضاف إليه منوي ثبوت لفظه، والمنوي كالثابت، أي: ومن قبل ذلك.

(١) قال المرادي في «شرح الألفية» (١/ ٤٠٤): كذا رواه الثقات بالكسر بلا تنوين. اهـ.
وفيه حجة للفراء، ورد على من أنكر عليه ذلك.

(٢) بضم الجيم والدال وهو عاصم، أحد السبعة، لكن هذه القراءة غير المشهورة عنه؛ فهي شاذة. اهـ. «حاشية عبادة على الشذور» (١/ ١٢٠).

[٣] في ج، خ: (ومن بعد الغلب).

[٤] (ثابتًا) سقطت من الأصل، ب، ج، ط١.

[٥] (معنى) سقطت من الأصل، ج، ح.

(٦) الاسم التام: هو الذي يكون على حالة لا يمكن إضافته معها. والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين، ونوني التثنية والجمع ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف ثانية. اهـ. «الرضي» (٢/ ٩٥).

(٧) أي: كما ينون سائر الأسماء النكرات تنوين التمكين. «التصريح» (٢/ ٥٠).

وأفهمَ التقييد بقوله: (حينئذٍ...) أنهما في باقي الأحوال ليسا متعيني التنكير، لا أنهما معرفتان كما قيل، بل هما بحسب المضاف إليه، إن نكرة فنكرتان أو معرفة فمعرفتان، وهذا بناء على=

النَّكِرَاتِ، فَتَقُولُ: (جِئْتُكَ قَبْلًا وَبَعْدًا، وَمِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ) قَالَ الشَّاعِرُ:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ[١](٢)

= القول بتعريفهما بالإضافة، أما إذا قلنا بتوغلهما في الإبهام فالظاهر أنهما نكرتان مطلقًا. اهـ.

وقول: (كسائر...) قيل: يحتمل أن يكون (سائر) بمعنى باقي، ومنه قيل لما يبقى في الإناء من الماء: سؤر، وهذا المعنى متفق عليه، ويحتمل أن تكون بمعنى جميع، ومنه قيل للمحيط بالبلد: سور، وهذا المعنى مختلف فيه.

والذي يظهر أن المصنف يريد بسائر في كلامه هنا بمعنى الباقي لا بمعنى الجميع؛ لأنه ممن ينكر استعمال (سائر) بمعنى الجميع، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح قصيدة (بانت سعاد) وهو يتكلم على قول عنترة بن شداد العبسي:

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ خَيْرِ عَبْسٍ مَنْصِبًا ... شَطْرِي وَأَحْمِي سَائِرِي بِالْمُنْصُلِ

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وفي البيت استعمال (سائر) بمعنى الباقي، لا بمعنى الجميع، ولا أعلم أحدًا من أئمة اللغة ذكر أنها بمعنى الجميع إلا صاحب "الصحاح"، وهو وهمٌ. اهـ.

وقوله: إنه لم يذكر أنها بمعنى الجميع إلا صاحب "الصحاح" فيه نظر؛ فقد ذكر ذلك الْجَوَالِيقِيُّ، وَابْنُ بَرِّيٍّ، واستنصر لهم الإمام النووي في مواضع من مصنفاته، وسبقهم إمام العربية أبوعلي الفارسي، ونقله بعضهم عن تلميذه ابن جني.

ويؤيد ما ذهب إليه هؤلاء قول الأحوص:

فَجَلَتْهَا لَنَا لُبَابَةُ لَمَّا ... وَقَذَ النَّوْمُ سَائِرَ الحُرَّاسِ

وقول الآخر:

أُلْزِمَ العَالَمُونَ حُبَّكَ طُرًّا ... فَهْوَ فَرْضٌ فِي سَائِرِ الأَدْيَانِ

فسائر فيهما بمعنى الجميع.

"تاج العروس" (سأر) (٦/ ٤٨٩-٤٩٠).

[١] في الأصل، ح، ط١: (بالماء الحميم).

(٢) التخريج: البيت ليزيد بن الصعق في "خزانة الأدب" (١/ ٤٠٧)، ولعبدالله بن يعرب في "التصريح" (٢/ ٥٠)، و "شرح شواهد الأشموني" للعيني.

وبلا نسبة في "شرح التسهيل" (٣/ ٢٤٧)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨١٧)، و"شرح الكافية=

= الشافية» لابن مالك (١/ ٤٣٢)، و «شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٤)، و «المساعد» (٢/ ٣٥١)، و«شرح الرضي» (١/ ٢٢٤)، و(٣/ ٢٥٣)، و «خزانة الأدب» (٦/ ٤٥٦ و٤٦١)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٨٨)، و «الأشموني» (٢/ ٢٦٩)، و «الهمع» (٢/ ١٩٦)، و «أوضح المسالك» (٣/ ١٣٩)، و «الشذور» ص(١٣٨)، و«شرح المرادي على الألفية» (١/ ٤٠٠)، و«لسان العرب» (حمم).

اللغة: **فساغ**: من باب (قال)، إذا سهل مروره ومدخله في الحلق. **أغص**: -بفتح الهمزة وفتح الغين-، يقال: غص بالطعام والشراب: إذا تعذر بلعه، وانحبس في الحلق. **الشراب**: المراد به الخمر، فهو من أسمائها، ومن أسمائها: (الرَّحِيقُ، والخَنْدَرِيْسُ، والمُدَامُ، وَالْعَقَارُ، وَالْخُرْطُومُ، والسُّلَافَةُ، والصَّهْبَاءُ، وَالطِّلَاءُ، والسَلْسَبِيْلُ، وَالْحَمِيَّةُ، والكُمَيْتُ، والمُشَعْشَعَةُ، والزَّرَجُونُ، وَبِنْتُ حَانَةٍ)، وغير ذلك. **الفرات**: العذب السائغ.

وَيُرْوَى (بالماء الحميم) أي: بالماء البارد، وهو من الأضداد، قال أبوالعباس: سألت ابن الأعرابي عن الحميم في قول الشاعر: (فساغ لي الشراب... إلى قوله: بالماء الحميم) قال: الحميم: الماء البارد، قال الأزهري: فالحميم عند ابن الأعرابي من الأضداد، يكون الماء البارد ويكون الماء الحار. اهـ.

قال الخليل: واستعمال الشيء في الضدين من عجائب اللغة؛ وإنما هو لغتان لقومين. اهـ.

المعنى: هنؤ عيشه، وطاب شرابه بعد أن أدرك هدفه، ونال مبتغاه، وقد كان من قبل لا يستسيغ الماء العذب. **أكاد**: أي: أقرب.

الإعراب: **فساغ**: الفاء: بحسب ما قبلها. ساغ: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. **لي**: جار ومجرور متعلق بـ(ساغ). **الشراب**: فاعل لـ(ساغ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. **وكنت**: الواو: واو الحال، كان: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك. التاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم (كان). **قبلًا**: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ(كان). **أكاد**: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنا). **أَغَصُّ**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا)، وجملة (وكنت قبلًا) في محل نصب حال من الياء في (لي)، وجملة (أكاد) في محل نصب خبر (كان)، وجملة (أغص) في محل نصب خبر (كاد). **بالماء**: جار ومجرور متعلق بـ(أغص). **الفرات**: صفة للماء.

الشاهد فيه: قوله: (قبلًا)، حيث أعربت مع التنوين؛ لحذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا=

= معناه، وتكون حينئذ نكرة، وتنوينها تنوين تنكير وتمكين عند الجمهور، فمعنى (كنت قبلًا) أي: كنت متقدمًا، ومعنى (فما شربوا بعدًا) أي: ما شربوا متأخرًا، ولا ينوى تقدُّمٌ ولا تأخر على شيء معين، وإنما المراد في هذه الحال مطلق التقدم والتأخر من حيث هو. وأما في حال الإضافة فالنية بهما التقدم والتأخر على شيء بعينه. قاله الدماميني.

وقال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح الكافية": ذهب بعض العلماء إلى أن (قبلًا) في قوله (وكنت قبلًا) معرفة بنية الإضافة؛ لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضًا من اللفظ بالمضاف إليه، وهذا القول عندي حسن. اهـ.

فالحاصل: أن التنوين عندهم تنوين عوض، وأن (قبلًا) معرفة بنية الإضافة.

قال البغدادي في "الخزانة" (٦/ ٤٥٣): وهذا خلاف الطريقة المشهورة، وهو ما عليه الجمهور، قالوا: إن المنون نكرة كسائر النكرات، وإن التنوين فيها للتمكين. اهـ.

تنبيهان:

الأول: الرواية المشهورة في البيت (بالماء الحميم) ورواية الثعالبي والزمخشري (بالماء الفرات)، وهي الرواية التي في "شرح القطر"، قال المصنف: وهو الأنسب؛ لأنه للعذب، والحميم الحار.اهـ.

وقال محمد محيي الدين: وقد روى الأشموني في باب الإضافة تبعًا لجماعة منهم المؤلف في بعض كتبه، كـ"قطر الندى" عجز البيت:

أَكَـادُ أغَـصُّ بِالْمَـاءِ الْفُـرَاتِ

وهو غير صواب، والدليل على صحة ما ذكرناه من أن الرواية (بالماء الحميم) أن العلماء رووا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصعق، وروُّها على حرف الميم، وقبل البيت المستشهد بصدره قوله:

أَلَا أَبْلِـغْ لَـدَيْكَ أَبَـا حُرَيْـثٍ ... وَعَاقِبَـةُ الْمَلَامَـةِ لِلْمُلِـيمِ
فَكَيْـفَ تَـرَى مُعَـاقَبَتِي وَسَـعْيِي ... بِـأَذْوَادِ الْقَصِـيمَةِ وَالْقَصِـيمِ
وَمَـا بَرِحَـتْ قَلُـوصِي كُـلَّ يَـوْمٍ ... تَكُـرُّ عَـلَى الْمُخَـالِفِ وَالْمُقِـيمِ
فَنِمْـتُ اللَّيْـلَ إِذْ أَوْقَعْـتُ فِـيكُمْ ... قَبَائِـلَ عَـامِرٍ وَبَـنِي تَمِـيمِ
وساغ لي....

"عدة السالك" (٣/ ١٤٠)، و "التصريح" (٢/ ٥٠)، و "خزانة الأدب" (١/ ٤٠٧).

التنبيه الثاني: رواية المصنف وكذلك جماعة غيره: فساغ بالفاء، وهو خطأ، والصواب بالواو: وساغ. قال في "خزانة الأدب" (١/ ٤٠٨): وقوله: (وساغ) إلى آخره، معطوف على قوله=

وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ(١): ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾[الروم:٤] بِالخَفْضِ وَالتَّنْوِينِ.

الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ: أَنْ يُحْذَفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ويُنْوَى مَعْنَاهُ(٢) دُونَ لَفْظِهِ، فَيُبْنَيَانِ حِينَئِذٍ عَلَى الضَّمِّ(٣)، كَقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[الروم:٤]

= (فَنِمْتُ)، وروي (فساغ) بالفاء وهو خطأ. اهـ.

(١) وهي قراءة شاذة، قرأ بها أبو السَّمَّالِ، وَالْجُحْدُرِيُّ، وَعَوْنٌ الْعُقَيْلِيُّ.
«البحر المحيط» لأبي حيان (٧/ ١٦٢)، و«روح المعاني» (١٢/ ٣١).

(٢) المراد بنية المعنى: التقييد الحاصل للمضاف بالمضاف إليه، وهو أمر غير منطوق به أصلًا، فإذا قلت مثلًا: (بعد) وسكتَّ كانت البعدية كلية تشمل بعدية زيد وغيره، فإذا قلت: (بعد زيد) كانت البعدية خاصة، وهي حاصلة من المضاف إليه، فقولهم: وينوى معناه: أي: المعنى المتحصل والمتعين به.

وقال الصبان: الذي يظهر لي أن المراد بنية المعنى: أن يلاحظ المضاف إليه معبرًا عنه بأي عبارة كانت، وأي لفظ، فخصوص اللفظ غير ملتفت إليه، بخلاف نية اللفظ، فإنه يكون ملاحظًا بعينه ومقدرًا كالثابت، وإنما لم تقتضِ الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها، بخلافها مع نية اللفظ، فهي قوية؛ لنية لفظ المضاف إليه. اهـ. «الصبان» (٢/ ٢٦٨).

وقال الأمير: قيل: الفرق بين نية المعنى، ونية اللفظ: أن نية اللفظ يكون لفظ المضاف إليه مقدرًا كالثابت، وأما نية المعنى فهي أن تنوي النسبة الجزئية من غير ملاحظة لفظ المضاف إليه، وإن لزم حصوله غير مقصود... إلى أن قال: ثم يقال: ما الدليل على أنَّ المنوي المعنى دون اللفظ في تلك الحالة؟ والذي يخطر بالبال أنه عند الحذف لا ينوى إلا اللفظ، وفي تلك الحالة يجوز الإعراب والبناء على حد نحو (يوم) إذا أضيف للجملة، ويقويه أنه لم يوجد هنا سبب ينهض موجبًا للبناء، بل يقولون تارة تضمنه معنى الحرف، وتارة يقولون: علته شبهها بأحرف الجواب.... وتارة يقولون: الافتقار للمضاف إليه، ولا يخفى ما في ذلك. اهـ.

وهذا القول أعدل الأقوال لبعده عن التكلف، والله أعلم.

انظر: «حاشية الصبان» (٢/ ٢٦٨)، و«الخضري» (٢/ ٢٥)، و«حاشية الأمير على الشذور» ص(٣٦).

(٣) قال ابن حمدون في «حاشيته على المكودي» (١/ ٣٤٦): والحق في تعليل البناء شبه (قبل وبعد) بأحرف الجواب كـ(نَعَمْ، وبلى) في كون حرف الجواب يستغنى به عن ذكر الشيء بعده، فكذلك هما إذا قُطِعَا عن الإضافة مع ما فيهما من شبه الحرف في الجمود والافتقار، وبنيا على حركة=

وَقَوْلِي: (وَأَخَوَاتِهِمَا) أَرَدْتُ بِهِ أَسْمَاءَ الْجِهَاتِ[1] السِّتِّ[2]، وَأَوَّلَ[3]

= دفعًا لالتقاء الساكنين، وكانت خصوص الضمة؛ لأنها أقوى الحركات، وللفرق بين حركة البناء وحركة الإعراب. اهـ.

فائدة: قال أبوحيان في «الارتشاف» (٤/١٨١٦) في سياق الكلام على (قبل وبعد): ولا يثنيان، ولا يجمعان، ولا ينعتان، ولا يخبر عنهما، وإذا كانا مبنيين على الضم لم يجز أن يقعا خبرين للمبتدإ، ولا وصفين، ولا حالين. اهـ.

وانظر: «إملاء ما من به الرحمن» (٢/٥٧).

(١) أي: بعضها، وإلا فذات اليمين، وذات الشمال معربان. وأسماء الجهات هي: (أمام)، و(وراء)، و(يمين)، و(شمال)، و(فوق)، و(تحت).

«حاشية الآلوسي» صـ(٣٦)، و «حاشية عبادة على الشذور» (١/١٩٩).

فائدة: سميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان، فإن له ست جهات.

(٢) بالجر نعت للجهات، وليس نعتًا لأسماء. اهـ.

«السجاعي» صـ(١٢)، و «حاشية الآلوسي» صـ(٣٦).

(٣) الصحيح أن أصله (أوْأل) بوزن (أفْعَل) قلبت الهمزة الثانية واوًا ثم ادغمت؛ بدليل قولهم في الجمع أوائل، وله استعمالان:

أحدهما: أن يكون صفة، أي: أفعل تفضيل بمعنى الأسبق، فيعطى حكم أفعل التفضيل في منع الصرف وعدم تأنيثه، ودخول (مِنْ) عليه، فيقال: (محمد في العلم أول من علي) أي: أسبق منه، و(لقيته عامًا أول).

الثاني: يستعمل اسمًا بمعنى السابق، نحو: (رأيته عامًا أولًا)، وبمعنى مبدأ الشيء، نحو: (ما له أولٌ ولا آخرٌ) بالتنوين، قال أبوحيان: وفي محفوظي أن هذا يؤنث ويصرف أيضًا، فيقال: أولةٌ وآخرةٌ بالتنوين. اهـ.

وبقي استعمال ثالث: وهو أن يكون ظرفًا كـ(رأيت الهلال أول الناس)، أي: قبلهم، قال ابن هشام: وهذا هو الذي إذا قطع عن الإضافة بني على الضم.

«السجاعي» صـ(١٢)، و «ياسين على الفاكهي» (١/٥٠)، و«حاشية ياسين على التصريح» (٢/٥١-٥٢)، و «الهمع» (٢/٢٠٢-٢٠٣)، و «الصبان» (٢/٢٦٧).

وَدُونَ(١)، وَنَحْوَهُنَّ(٢)، قَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) هو في الأصل ظرف مكان، اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه، نحو: (جلست دون زيد) أي: في مكان منخفض عن مكانه، ثم استعمل في الرتب المتفاوتة، نحو: (زيد دون عمرو) أي: شرفًا، وبمعنى أسفل، نحو: (أنت دون عمرو) أي: أسفله مرتبة، ثم اتسع فيها إلى أن استعملت لتجاوز حدٍّ إلى حدٍّ، كقوله تعالى: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] أي: لا يتجاوز ولاية المؤمنين إلى ولاية الكافرين.

"حاشية الآلوسي" صـ(٣٦)، و "السجاعي" صـ(١٢)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" صـ(٥٠-٥١).

(٢) كـ(ناحية)، و(جانب)، و(حَسْب) الساكنة السين التي بمعنى (لا غير)، نحو: (رأيت رجلاً حسْبُ) و(رأيت زيدًا حسْبُ) أي: لا غير، وهي في المثال الأول في محل نصب صفة، وفي الثاني في محل نصب حال.

وجاز حذف ما أضيف إليه؛ لكثرة الاستعمال، وبني على الضم؛ تشبيهًا بـ(غير)؛ إذ لا يتعرف بالإضافة مثله. قاله الرضي.

انظر: "شرح الكافية" للرضي (٣/ ٢٥٦)، و "حاشية الآلوسي" صـ(٣٦)، و "أوضح المسالك" (٣/ ١٤٦).

فائدة: قال الرضي في "شرح الكافية" (٣/ ٢٥٢): اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة: (قَبْلُ)، وَ(بَعْدُ)، وَ(تَحْتَ)، وَ(فَوْقَ)، وَ(أَمَامَ)، وَ(قُدَّام)، وَ(وَرَاءَ)، وَ(خَلْفُ)، وَ(أَسْفَلُ)، وَ(دُونَ)، وَ(أَوَّلُ)، وَمِنْ عَلُ) ولا يقاس عليها ما هو بمعناها، نحو: (يمين)، و(شمال)، و(آخِر) وغير ذلك. اهـ.

وظاهر كلام المصنف هنا وفي "الأوضح" يخالفه. اهـ.؟ "حاشية الآلوسي" صـ(٣٦).

أمثلة لبعض الظروف التي لم يمثل لها ابن هشام:

تقول: (سرت مع القوم ودونُ)، أي: ودونهم، قال الشاعر:

لَا يَحْمِـلُ الْفَـارِسَ إِلَّا الْمَلْبُـونْ ... الْمَحْـضُ مِـنْ أَمَامِـهِ وَمِـنْ دُونْ

ونحو: (جاء القوم وزيد خلفُ وأمامُ)، أي: خلفهم وأمامهم. قال الشاعر:

لَعَـنَ الْإِلَـهُ تَعِلَّـةَ بْـنَ مُسَـافِرٍ ... لَعْنًـا يُشَـنُّ عَلَيْـهِ مِـنْ قُـدَّامُ

وقال آخر: (أقبُ من تحتُ عريض من علُ).

=

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وإِنِّي لأَوْجَـلُ   عَـلَى أَيِّنَـا تَغْـدُو المَنِيَّـةُ أَوَّلُ[1]

= وقال سيبويه في "الكتاب" (٣/ ٢٨٩): ومن العرب من يقول: (من فوقُ ومن تحتُ). اهـ.
وتقول: (جلست يمينُ وشمالُ)، والأصل يمينكَ وشمالكَ.

(١) التخريج: البيت لمعن بن أوس في "التصريح" (٢/ ٥١)، و "شرح شواهد الأشموني" للعيني.
وبلا نسبة في "خزانة الأدب" (٦/ ٤٥٦)، و "أوضح المسالك" (٣/ ١٤٤)، و "الأشموني" (٢/ ٢٦٨)، و "الشذور" ص(١٣٦)، و"معاني القرآن" للفراء (٢/ ٢٧٨)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٣/ ٢٦٤)، و "شرح المفصل" لابن يعيش (٤/ ٨٧).
اللغة: لعمرك: بفتح العين المهملة وسكون الميم: وهو العُمر، بضم العين. قال في "النهاية": ولا يقال في القسم إلا بالفتح. وقال الراغب: العَمْرُ -بالضم وبالفتح- واحد، ولكن خص الحلف بالثاني. وقال ابن منظور: (العَمْر)، و(العُمُر)، و(العُمْر): الحياة، فإذا أقسموا قالوا: لعمرك فتحوا لا غير. ما أدري: ما أعلم. أوجل: يجوز أن يكون اسم تفضيل، ويجوز أن يكون فعلًا مضارعًا مبدوءًا بهمزة المتكلم، وأيًا كان هو فيها مأخوذ من الوجل الذي هو الخوف. تعدو: مضارع عدا، يقال: عدا الأسد على فلان، إذا اجترأ فسطا عليه ووثب. المنية: الموت.
المعنى: وحياتك ما أعلم أينا يكون المقدم من المؤخر في عدو الموت عليه، وإني خائف مترقب.
تنبيه: لا يجوز الحلف بالعمر، أي: بالحياة، أي: غير حياة الله تعالى؛ لأنه قسم بغير اسم من أسماء الله وصفة من صفاته، واليمين لا يكون إلا بالله أو بصفاته الكريمة، وقد نقل ابن عبدالبر رحمه الله الإجماع على ذلك. وفي الصحيحين عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا: «**مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللهِ، أَوْ لِيَصْمُتْ**».
فعلى هذا، فما جرى على ألسنة بعضهم (لعمري، أو لعمرك) فإنّ ذلك كان يجري على ألسنتهم ولا يريدون قصد القسم، والنهي إنما ورد في حق من قصد حقيقة الحلف. والله أعلم.
وعلى هذا التخريج يحمل قول النبي ﷺ للأعرابي: «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ إِنْ صَدَقَ**»: أن ذلك كان يقع من العرب، ويجري على ألسنتهم من دون قصد القسم. قاله البيهقي.
وقال النووي: إنه الجواب المرضي.
انظر "نيل الأوطار" (٨/ ٢٢٩)، و"شرح مسلم" (١/ ١٦٨)، و"فتح الباري" (١١/ ٦٥٠).
تنبيه: قوله: (أفلح وأبيه...).
قال ابن عبدالبر رحمه الله في "التمهيد" (١٤/ ٣٦٧): إن هذه اللفظة غير محفوظة، وقد جاءت=

وَقَالَ الآخَرُ[١]:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَـــاؤُكَ إِلاَّ مِـــنْ وَرَاءُ وَرَاءُ(٢)

= عن راويها وهو إسماعيل بن جعفر بلفظ: «**أَفْلَحَ وَاللهِ إِنْ صَدَقَ**»، قال: وهذا أولى من رواية من روى عنه بلفظ: «**أَفْلَحَ وَأَبِيهِ...**»؛ لأنها لفظة منكرة تردها الآثار الصحاح، ولم تقع في رواية مالك أصلًا. وانظر: "شرح الزرقاني على موطإ مالك" (٣/ ٨٨).

الإعراب: **لعمرك**: اللام: للابتداء. عمر: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وعمر: مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، وخبر المبتدإ محذوف تقديره: قسمي أو يميني. ما: نافية. **أدري**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة؛ للثقل، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). **وإني**: الواو: واو الحال، وإنّ: حرف توكيد ونصب، الياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم (إنّ). **لأوجل**: اللام: لام الابتداء، أوجل: خبر (إنَّ) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والجملة من (إنّ) واسمها وخبرها في محل نصب حال. **على أينا**: على: حرف جر، أيّنا: أيّ: اسم استفهام مجرور بـ(على) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، ونا: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالمضاف، والجار والمجرور متعلقان بـ(تعدو) الآتي. **تعدو**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره؛ منع من ظهورها الثقل. **المنية**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. **أول**: ظرف زمان مبني على الضم، في محل نصب متعلق بـ(تعدو).

الشاهد فيه: (أول)، فإن الرواية بضم هذه الكلمة، وقد خرجه العلماء على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه. اهـ.

ومثل هذا البيت ما حكاه أبوعلي الفارسي: (أبدأ بذا من أولُ).

[١] في ب، ح، خ: (آخر).

(٢) التخريج: البيت لعتيّ بن مالك العقيلي في "لسان العرب" (ورى)، و"الكامل" للمبرد (١/ ٣٨).

وبلا نسبة في "التصريح" (٢/ ٥٢)، و"معاني القرآن" للفراء (٢/ ٢٧٧)، و "الخزانة" (٦/ ٤٥٥)، و"شرح المفصل" (٤/ ٨٧)، و"لسان العرب" (بعد)، و"همع الهوامع" (٢/ ١٩٧)، و"شذور الذهب" ص(١٣٧).

اللغة: **أومن**: أصله أُؤْمَنُ -بهمزتين الثانية منهما ساكنة والأولى مضمومة- فقلبت الثانية واوًا=

= من جنس حركة الهمزة الأولى؛ بناء على القاعدة الصرفية عند اجتماع همزتين في أول الكلمة وثانيتهما ساكنة تقلب الثانية حرف مد من جنس حركة الأولى. وراء: كلمة بمعنى خلف، ويكون معناها ما استتر عنك ولم تشاهده عيناك. قاله محمد محيي الدين.

المعنى: لا خير في المودة التي بيننا إذا كنت لا تجدني أهلًا لأنْ تأمنني على سرك وسائر شئونك، وكنت لا تلقاني إلا لقاء من يقبل ولا يبش. اهـ.

«حاشية محمد محيي الدين على قطر الندى».

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. أنا: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل لفعل محذوف يدل عليه الفعل المتأخر، والتقدير: إذا لم أومن (أنا). لم: حرف نفي وجزم وقلب. أومن: فعل مضارع مغير الصيغة، ونائب فاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). عليك: جار ومجرور متعلق بالفعل، وجملة (لم أومن عليك) تفسيرية لا محل لها من الإعراب. ولم: الواو: حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. يكن: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون. لقاؤك: لقاء: اسم (يكن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. إلا: أداة حصر لا محل لها من الإعراب. من: حرف جر. وراء: ظرف مكان مبني على الضم في محل جر. والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (يكن) في محل نصب. وراء: توكيد للأول، وقيل: بدل، وقيل: عطف بيان.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في «البدائع» (٤/ ١٦٤): وهذان الوجهان -أي: البدلية وعطف البيان- عند التحقيق لا شيء؛ لأن الشيء لا يبدل بنفسه إلا باختلاف ما في تعريف، وتنكير، أو إظهار، أو إضمار، ومع الاتحاد من كل وجه لا يبدل أحدهما من الآخر؛ لخلو هذا الإبدال عن الفائدة، وكذلك عطف البيان؛ فإن الشيء لا يتبين بنفسه، ولا يفهم حقيقة عطف البيان بين لفظين متساويين من جميع الوجوه. اهـ.

الشاهد فيه: (من وراء وراء)، حيث وردت الرواية بضم هذه الكلمة؛ لأنه حذف المضاف ونوي معناه كـ(قبل وبعد).

فائدتان:

الأولى: قولهم: (من وراء وراء) يجوز فيه وجهان: الأول: فتحهما معًا، وهو الأشهر والأفصح، وهما مبنيان على الفتح للتركيب، نحو قولهم: (شَذَرَ مَذَرَ)، وَ(شَغَرَ بَغَرَ)، و(سقطوا بَيْنَ بَيْنَ)، وَ(هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ)، وَ(وَقَعُوا فِي حِيْصَ بِيْصَ)، وَ(يَأْتِيكَ صَبَاحَ مَسَاءَ)، وَ(يَوْمَ يَوْمَ). =

= ومن الفتح في (وَرَاءَ وَرَاءَ) قول إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَسْتُ خَلِيلًا إِلَّا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ». رواه مسلم عن أبي هريرة وحذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا برقم (١٩٥).

الوجه الثاني: بناء (وراءُ وراءُ) على الضم كالظروف المقطوعة، ورجح هذا بعض المتأخرين؛ محتجًا بما أنشده الجوهري في "صحاحه" بالضم: (إذا أنا...) البيت.

انظر "بدائع الفوائد" (٤/ ١٦٣-١٦٤)، و"شرح مسلم" للنووي تحت حديث (١٩٥)، و"لسان العرب" (ورى).

الفائدة الثانية: ذهب بعض المفسرين واللغويين إلى أن (وراء) قد تأتي بمعنى (قدام)، فتكون مشتركة بينهما، وهي من الأضداد، واحْتُجَّ بأمرين:

الأول: قوله تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وجهنم إنما هي أمام الكافر، وكذلك قوله: ﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧]، وإنما العذاب الغليظ أمامه، وفيما يستقبله.

الثاني: قوله تعالى: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ يَعْمَلُونَ فِى ٱلْبَحْرِ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] أي: أمامهم، بدليل قراءة عبدالله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وكان أمامهم ملك).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: وهذا المذهب ضعيف، و(وراء) لا يكون أمامًا كما لا يكون أمام وراء إلا بالنسبة إلى شيئين، فيكون أمام الشيء وراء لغيره، ووراء الشيء أمامًا لغيره، فهذا الذي يعقل فيها، وأما أن يكون وراء زيد بمعنى أمامه فكلّا، وأما ما استدلوا به فلا حجة فيه، فأما قوله تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِۦ جَهَنَّمُ﴾ [إبراهيم: ١٦] فالمعنى أنه ملاق جهنم بعد موته، فهي من بعده أي: بعد مفارقته الدنيا، فهي لما كانت بعد حياته كانت وراءه؛ لأن وراء كـ(بعد)، فكما لا يكون بعد قبل فلا يكون وراء أمام، وأنت لو قلت: (جهنم بعد موت الكافر) لم يكن فيها معنى (قبل) بوجه فوراء هاهنا زمان لا مكان، فتأمله -رحمك الله-، فهي خلف زمان حياته وبعده، وهي أمامه ومستقبلته...، فلما كان معنى الأمام لازمًا لها ظن من ظن أنها مشتركة، ولا اشتراك فيها، وكذلك قوله ﴿وَمِن وَرَآئِهِۦ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٧].

وأما قوله: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] فإن صحت قراءة: ﴿وكان أمامهم ملك﴾ فلها معنى لا يناقض القراءة العامة، وهو أن الملك كان خلف ظهورهم، وكان مرجعهم إليه، فهو وراءهم في ذهابهم، وأمامهم في مرجعهم، فالقراءتان بالاعتبارين، والله سبحانه وتعالى أعلم. اهـ.

"بدائع الفوائد" (٤/ ١٦٥-١٦٦).

[المبني على السكون]

وَلَمَّا[١] فَرَغْتُ مِنْ ذِكْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى الضَّمِّ ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى السُّكُونِ، وَمَثَّلْتُهُ[٢] بِـ(مَنْ)، وَ(كَمْ)(٣)، تَقُولُ: (جَاءَنِي مَنْ(٤) قَامَ)، وَ(رَأَيْتُ مَنْ قَامَ)، وَ(مَرَرْتُ بِمَنْ قَامَ) فَتَجِدُ (مَنْ) مُلَازِمَةً لِلسُّكُونِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، وَكَذَا[٥] تَقُولُ: (كَمْ مَالُكَ؟)(٦)، وَ(كَمْ عَبْدًا مَلَكْتَ؟)(٧)، وَ(بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟(٨))، فَـ(كَمْ) في المِثَالِ الْأَوَّلِ فِي

---

[١] في ب: (ثم لما...). [٢] في ط٢: (ومثلت له).

(٣) بنيت (من)؛ لشبهها بالحرف في الوضع فيما إذا كانت نكرة موصوفة، أو فيه وفي المعنى فيما إذا كانت شرطية أو استفهامية، أو فيه وفي الافتقار فيما إذا كانت موصولة.

وبنيت (كم)؛ لشبهها بالحرف في الوضع والمعنى، فإذا كانت استفهامًا فهي تشبه همزة الاستفهام في المعنى، وإذا كانت خبرية فهي تشبه في المعنى (رُبَّ) في إفادة التكثير.

"الآلوسي" صـ(١٢)، و"الأشموني" (٢/ ٥١-٥٢).

(٤) من: تحتمل أن تكون موصولة أي: جاء الذي قام، أو نكرة موصوفة أي: شخص قام، وكونها موصولة أولى؛ لأنه الشائع الكثير في أمثال هذا التركيب؛ ولأن الكسائي زعم أنه لا يجوز أن تكون في نحو هذا التركيب مما لا يخص النكرات نكرة موصوفة، وكأنه رَحِمَهُ اللَّهُ أشار إلى ما ذكرنا من تقديم احتمال كونها موصولة على احتمال كونها نكرة موصوفة. اهـ. "الآلوسي" صـ(٣٧).

[٥] في الأصل، ب، ج، خ، ط١: (وكذلك).

(٦) الإعراب: كم: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدإ على رأي سيبويه. **مالك**: مال: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالمضاف. و(كم) على رأي الأخفش: خبر مقدم، ومالك: مبتدأ مؤخر.

(٧) الإعراب: كم: اسم استفهام في محل نصب مفعول به مقدم. **عبدًا**: تمييز لـ(كم). **ملكتَ**: فعل وفاعل.

(٨) الإعراب: بكم: الباء: حرف جر. كم: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلق بالفعل (اشتريت). **درهم**: مجرور بـ(من) محذوفة على رأي الجمهور، وعلى رأي الزجاج مجرور بإضافة (كم) إليه. "الارتشاف" (٢/ ٧٧٨-٧٧٩).

مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالِابْتِدَاءِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ(١)، وَعَلَى الْخَبَرِيَّةِ عِنْدَ الْأَخْفَشِ(٢)، وَفِي الثَّانِي فِي

---

(١) انظر: «الكتاب» (٢/ ١٦٠-١٦٩)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٠٣)، و«المساعد» (١/ ٢٢٠)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٢٩٦)، و«المغني» (٢/ ٤٥١).

ووجه الابتدائية هنا باسم الاستفهام مع أنه نكرة وما بعده معرفة هو: أن الأصل عدم التقديم والتأخير. قاله المصنف في «المغني» (٢/ ٤٥١).

وقال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح التسهيل» (١/ ١٩٦): إنما حكم سيبويه على (كم) بالابتدائية وإن كانت نكرة وما بعدها معرفة؛ لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجمل والظروف، ويتعين إذ ذاك أن يكون اسم الاستفهام مبتدأ، نحو: (من قائم؟)، و(من قام؟)، و(من عندك؟) فحكم هنا على (كم) بالابتدائية وعلى المعرفة بالخبرية؛ ليجري الباب على سنن واحد؛ وليكون الأقل محمولاً على الأكثر. اهـ.

وانظر: «المساعد» (١/ ٢٢٠).

(٢) وهو رأي الجمهور، ودليله: أن الثاني أخصُّ من الأولى؛ فهو أحق بالابتدائية.

قال المصنف في «المغني» (٢/ ٤٥١) بعد أن ذكر القولين ودليلهما: والمتجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدليلين. اهـ.

قال الدسوقي في «حاشيته على المغني» (٢/ ١٠٢): وما ذكره من الاتجاه هو التحقيق. أي: أن كلًّا منهما يجوز أن يكون مبتدأ، ويجوز أن يكون خبرًا. اهـ.

وهذا الخلاف بينهما فيما إذا كان بعد اسم الاستفهام معرفة، وأما إذا كان بعده نكرة، أو جملة، أو ظرف، فيتعين ابتدائية اسم الاستفهام كما تقدم. وانظر «المغني» (٢/ ٤٦٦).

وَالْأَخْفَشُ: هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ أَبُوالْحَسَنِ، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسن منه، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليًا. قال المبرد: أحفظ من أخذ عن سيبويه: الأخفش، ثم الناشي، ثم قطرب. صنف «الأوسط» في النحو، و«معاني القرآن»، و«المقاييس» في النحو، و«الاشتقاق» وغير ذلك. توفي سنة عشر، وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل إحدى وعشرين ومائتين. «بغية الوعاة» (١/ ٥٩٠-٥٩١).

فَائِدَةٌ: ذكر السيوطي في «المزهر» (٢/ ٤٥٣) أن الأخفش لقب أحد عشر نحويًا، منهم: الْأَخْفَش الْأَكْبَرُ أَبُوالْخَطَّابِ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ أَحَدُ شُيُوخِ سِيبَوَيْهِ. ومنهم: الْأَوْسَط أَبُوالْحَسَنِ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ تِلْمِيذُ سِيبَوَيْهِ. وَمِنْهُمْ: الْأَخْفَشُ الْأَصْغَرُ أَبُوالْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ سُلَيْمَانَ مِنْ تَلَامِذَةِ الْمُبَرِّدِ وَثَعْلَبٍ.

مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا، وَفِي الثَّالِثِ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بِالْبَاءِ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ كَمَا تَرَى.

وَلَمَّا ذَكَرْتُ الْمَبْنِيَّ عَلَى السُّكُونِ مُتَأَخِّرًا خَشِيتُ مِنْ وَهْمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ خِلَافُ الْأَصْلِ، فَدَفَعْتُ هَذَا الْوَهْمَ بِقَوْلِي: (وَهُوَ أَصْلُ الْبِنَاءِ)[1].

---

(١) أي: أصل أنواعه؛ وذلك لخفته وثقل البناء؛ ولأن البناء ضد الإعراب، وأصل الإعراب بالحركات، فأصل البناء السكون.

«الآلوسي» صـ(٣٧)، و«الأشموني مع الصبان» (١/ ٦٢).

[أقسام الفعل]

ص- وَأَمَّا الْفِعْلُ فَثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

مَاضٍ: وَيُعْرَفُ بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ، كَ(ضَرَبَ) إِلَّا مَعَ وَاوِ الْجَمَاعَةِ، فَيُضَمُّ كَ(ضَرَبُوا)، أَوِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ فَيُسَكَّنُ كَ(ضَرَبْتُ)، وَمِنْهُ(١) (نِعْمَ)، وَ(بِئْسَ)، وَ(عَسَى)، وَ(لَيْسَ) فِي الأَصَحِّ.

وَأَمْرٌ: وَيُعْرَفُ بِدَلَالَتِهِ عَلَى الطَّلَبِ مَعَ قَبُولِهِ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ، وَبِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ كَ(اضْرِبْ)، إِلَّا الْمُعْتَلَّ فَعَلَى حَذْفِ آخِرِهِ: كَ(اغْزُ) وَ(اخْشَ) وَ(ارْمِ)، وَنَحْوُ: (قُومَا)، وَ(قُومُوا)، وَ(قُومِي)، فَعَلَى حَذْفِ النُّونِ، وَمِنْهُ(١): (هَلُمَّ) فِي لُغَةِ تَمِيمٍ، و(هَاتِ) و(تَعَالَ) فِي الأَصَحِّ.

وَمُضَارِعٌ: وَيُعْرَفُ بِلَمْ، وَافْتِتَاحُهُ(٢) بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ[٣] (نَأَيْتُ) نَحْوُ: (نَقُومُ)، وَ(أَقُومُ)، وَ(يَقُومُ)، وَ(تَقُومُ)، وَيُضَمُّ أَوَّلُهُ إِنْ كَانَ مَاضِيهِ رُبَاعِيًّا كَ(يُدَحْرِجُ)، وَ(يُكْرِمُ)، وَيُفْتَحُ فِي غَيْرِهِ كَ(يَضْرِبُ)، وَ(يَسْتَخْرِجُ)[٤]، وَيُسَكَّنُ(٥) آخِرُهُ مَعَ نُونِ

---

(١) فصله بـ(منه) إشارة إلى الخلاف.

(٢) بالرفع، مبتدأ خبره (بحرف)، ولولا كلام الشارح الآتي لقلنا بجره عطفًا على (لم)؛ فافهم. «الآلوسي» صـ(٣٨).

[٣] (حروف) سقطت من الأصل، خ. [٤] في ط٢: (يضرب، ويجتمع، ويستخرج).

(٥) أي: تسكين بناء، وزعم قوم منهم ابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ، وَابْنُ طَلْحَةَ، وَالسُّهَيْلِيُّ أن المضارع المتصل به نون الإناث معرب تقديرًا بحركة مقدرة منع من ظهورها لزوم السكون في محل الإعراب.

«الأشموني» (١/ ٦٢)، و«حاشية ابن حمدون على المكودي» (١/ ٤٤)، و«شرح الألفية للمرادي» (١/ ٥٠). =

النِّسْوَةِ نَحْوُ: ﴿ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[البقرة:٢٢٨]، و﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾[البقرة:٢٣٧]، وَيُفْتَحُ(١) مَعَ نُونِ التَّوْكِيدِ الْمُبَاشِرَةِ لَفْظًا(٢) وتَقْدِيرًا نَحْوُ: ﴿ لَيُنۢبَذَنَّ ﴾[الهمزة:٤]، وَيُعْرَبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ نَحْوُ: (يَقُومُ زَيْدٌ)، ﴿ وَلَا تَتَّبِعَآنِّ ﴾[يونس:٨٩]، ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾[آل عمران:١٨٦]، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ ﴾[مريم:٢٦]، ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾[القصص:٨٧].

ش- لَمَّا فَرَغْتُ مِنْ ذِكْرِ عَلَامَاتِ الاسْمِ وَبَيَانِ انْقِسَامِهِ إِلَى مُعْرَبٍ وَمَبْنِيٍّ، وَبَيَانِ انْقِسَامِ الْمَبْنِيِّ مِنْهُ إِلَى مَكْسُورٍ وَمَفْتُوحٍ وَمَضْمُومٍ وَمَوْقُوفٍ، شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ الْفِعْلِ، فَذَكَرْتُ أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ، وَذَكَرْتُ لِكُلِّ وَاحِدٍ[٣] مِنْهَا عَلَامَتَهُ الدَّالَّةَ عَلَيْهِ، وَحُكْمَهُ الثَّابِتَ لَهُ: مِنْ بِنَاءٍ وَإِعْرَابٍ.

= وَاخْتُلِفَ في سبب بنائه في هذه الحال:

فقيل: سببه اتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل، وقيل: حملوا المضارع المتصل به نون الإناث على الماضي المتصل به نون الإناث، نحو: ضربْنَ، فإن آخره ساكن لفظًا.

"ابن حمدون" (١/ ٤٤)، و"الآلوسي" صـ(٣٨).

(١) أي: فتحة بناء، وقيل: معرب تقديرًا، وقيل: لا معرب ولا مبني، وَالْمُصَحَّحُ الْأَوَّلُ، وسببه تركيبه معها تركيب خمسة عشر. "الآلوسي" صـ(٤٠)، و"الأشموني" (١/ ٦١).

(٢) أي: بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل ملفوظ به، وقوله: تقديرًا: أي: بأن لم يفصل بينها وبينه فاصل مقدر، وإنما احتاج لهذا التعميم؛ لإخراج ما سيأتي، ولم يقيد نون النسوة بالمباشرة؛ لأنها لا تكون إلا مباشرة، بخلاف المؤكدة. "السجاعي" صـ(١٤).

[٣] في الأصل، ط١: (لكل منها...).

[علامة الماضي وحكمه]

وَبَدَأْتُ مِنْ ذَلِكَ بِالْمَاضِي(١) فَذَكَرْتُ أَنَّ عَلَامَتَهُ: أَنْ يَقْبَلَ تَاءَ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةَ(٢)

---

(١) تبع سيبويه في تقديم الماضي والأمر على المضارع؛ لأنهما يخلوان من الزيادة كثيرًا، والمضارع لا يخلو منها، والتجرد مقدم على التلبس بالزيادة.

وعكس في "الأوضح" فقدم المضارع على الماضي؛ لأنه لما شابه الاسم قوي وشرف، وأيضًا لأنه معرب وهو أشرف من المبني، والأشرف حقه التقديم في كل مقام ما لم يمنع مانع.

انظر: "شرح الفاكهي على قطر الندى مع حاشية ياسين" (١/ ٥٩)، و"شرح المرادي على التسهيل" صـ(٧٢).

(٢) تاء التأنيث هي التي تدل على أن مصحوبها مسند إلى مؤنث، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ﴾ [الأعراف: ٣٩].

ووصفها بالسكون؛ نظرًا لأصلها، فلا ينافي أنه قد يعرض لها التحرك لسبب: كالتخلص من التقاء الساكنين في نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ﴾ [القصص: ٩]، وكالمناسبة في نحو قوله سبحانه: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وكنقل حركة ما بعدها إليها في نحو: ﴿قَالَتُ أُمَّةٌ﴾ بضم التاء، فإن هذه الضمة هي ضمة همزة أمة، نقلت إلى التاء ووصلت الهمزة، ولهذا قال المرادي: ولا اعتداد بحركة النقل، ولا بحركة التقاء الساكنين؛ لعروضها.

وخرج بالساكنة تاء التأنيث المتحركة أصالة، فإنها تدخل على الاسم كقائمة، وعلى الحرف كربَّتَ وثُمَّتَ، قال الشاعر:

وَرُبَّـتَ سَـائِلٍ عَـنِّي حَفِـيٍّ ... أَعَـارَتْ عَيْنُـهُ أَمْ لَـمْ تَعَـارَا

وقال آخر:

وَلَقَـدْ أَمُـرُّ عَـلَى اللَّئِـيمِ يَسُـبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي

وأما قولهم: (رُبَّتْ) و(ثمتْ) -بالسكون على قلة- حيث دخلت على الحرف، فلا يرد على إطلاقه؛ لعدم دلالتها على تأنيث المسند إليه، بل هي في مثل ذلك لتأنيث اللفظ.

فَائِدَةٌ: الحروف التي تلحقها تاء التأنيث أربعة، وهي: (لا)، و(رُبَّ)، و(ثُمَّ)، و(لعل)، فيقال: (لات)، و(ربت)، و(ثمت)، و(لعلت).

انظر: "الرضي" (٤/ ٢٤٠و٢٤٧)، و"حاشية محمد محيي الدين على الشذور" صـ(٤٤)، و"الفاكهي على القطر" (١/ ٦١). =

كَ(قَامَ) وَ(قَعَدَ)، تَقُولُ: (قَامَتْ وَقَعَدَتْ)[١]، وَأَنَّ حُكْمَهُ فِي الْأَصْلِ الْبِنَاءُ عَلَى الْفَتْحِ كَمَا مَثَّلْنَا، وَقَدْ يَخْرُجُ عَنْهُ إِلَى الضَّمِّ[٢]، وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهِ وَاوُ الْجَمَاعَةِ كَقَوْلِكَ:

= إشكال: فإن قلت: بعض الأفعال الماضية لا تقبل هذه التاء، كفعل التعجب، و(حَبَّ) من حبذا، و(خلا)، و(عدا)، و(حاشا). أجيب: بأن تلك الأفعال تقبل التاء بالنظر إلى أصلها، لكن طرأ لها أنها أُلزِمَت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء، وذلك أنهم التزموا تذكير فاعلها، فإنّ فاعل فعل التعجب يرجع إلى (ما) وهي بمعنى شيء عظيم، وفاعل (خلا، وعدا، وحاشا) ضمير يرجع إلى البعض المفهوم من الكل أو المصدر، وفاعل (حَبَّ) هو (ذا) وهو من الأمثال، وهي لا تغير، والعبرة بأصل الوضع لا بالعارض، وأيضًا العلامة لا يلزم انعكاسها، فلا يلزم من عدم قبولها للتاء عدم الفعلية.

"حاشية أبي النجا على شرح الأزهري للآجرومية" ص(٤٠-٤١)، و"شرح الفاكهي على قطر الندى مع حاشية ياسين" (١/ ٦٠).

(١) ومنه قول الشاعر:

أَلَمَّتْ فَحَيَّتْ ثُمَّ قَامَتْ فَوَدَّعَتْ فَلَمَّا تَوَلَّتْ كَادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ

فائدة: إنما اقتصر في علامة الماضي على تاء التأنيث الساكنة؛ لأنها أنفع العلامات؛ إذ بها تعرف فعلية (نِعْمَ، وبئس)؛ لأنهما لا يقبلان إلا الساكنة. اهـ. "حاشية عبادة على الشذور" ص(٣٢).

(٢) لفظًا كما مثّل، أو تقديرًا كما في: (دَعَوْا)، و(رَمَوْا)؛ إذ أصلهما (دَعَوُوا)، و(رميُوا)، وصار إلى ما ذكر لعلة تصريفية، وهي: أنه تحرك كل من الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفًا، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين، وصار ما قبل الواو مضمومًا تقديرًا.

وهل هذا الضم ضم بناء أو مناسبة؟ فيه خلاف، وظاهر عبارة المصنف أنه ضم بناء.

وصرح في "التوضيح" أنه ضم مناسبة لا بناء، وأن الفعل مبني على الفتح المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بضمة مناسبة للواو، وهذه من مسائل الخلاف التي لا طائل تحتها. وكذلك الخلاف فيما إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، نحو: ضربْتُ، فالمصنف في "الأوضح" يرى أنه مبني على فتح مقدر منع من ظهوره السكون العارض؛ لدفع كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة. وظاهر عبارته هنا أنه مبني على السكون.

انظر: "الأوضح" (١/ ٣٥-٣٦)، و "حاشية الآلوسي" ص(٤٢)، و"حاشية ابن حمدون على المكودي شرح الألفية" ص(٤٣).

(قَامُوا، وَقَعَدُوا)، وَإِلَى[١] السُّكُونِ، وَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَحَرِّكُ(٢) كَقَوْلِكَ: (قُمْتُ)، وَ(قَعَدْتُ)، وَ(قُمْنَا)، وَ(قَعَدْنَا)، وَالنِّسْوَةُ: (قُمْنَ)، و(قَعَدْنَ).

وَتَلَخَّصَ أَنَّ لَهُ[٣] ثَلَاثَ حَالَاتٍ: الضَّمُّ، وَالْفَتْحُ، وَالسُّكُونُ، وَقَدْ بَيَّنْتُ ذَلِكَ.

وَلَمَّا كَانَ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ مَا اخْتُلِفَ فِي فِعْلِيَّتِهِ نَصَصْتُ عَلَيْهِ، وَنَبَّهْت عَلَى أَنَّ الْأَصَحَّ فِعْلِيَّتُهُ وَهُوَ أَرْبَعُ كَلِمَاتٍ: (نِعْمَ)، وَ(بِئْسَ)، وَ(عَسَى)، وَ(لَيْسَ).

فَأَمَّا (نِعْمَ) وَ(بِئْسَ) فَذَهَبَ الْفَرَّاءُ(٤)، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ(٥) إِلَى أَنَّهُمَا اسْمَانِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِدُخُولِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَيْهِمَا فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ(٦) -وَقَدْ بُشِّرَ بِبِنْتٍ-: (وَاللهِ مَا هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدُ)، وَقَوْلِ الآخَرِ -وَقَدْ سَارَ إِلَى مَحْبُوبَتِهِ عَلَى حِمَارٍ بَطِيءِ السَّيْرِ-: (نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ الْعَيْرُ)(٧).

وَأَمَّا (لَيْسَ) فَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ(٨) فِي

---

[١] في ح: (أو إلى...).

(٢) أراد ما يشمل المتحرك بنفسه أو ببعضه المتصل بالفعل كـ(نا) في (ضربْنَا زيدًا)؛ لأن الحرف المتصل بالفعل من (نا) متحرك. وخرج بقيد المتحرك الساكن غير الواو، فإن الفعل باقٍ معه على أصله، نحو: (الزيدان ضربا)، فهو مبني على الفتح الظاهر.

[٣] في ح، خ: (وتلخص من ذلك أن له...).

(٤) انظر رأيه في "معاني القرآن" (١/ ٢٦٨)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٣/ ٥)، و"شرح الكافية" لابن مالك (١/ ٤٩٤)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٠٤١)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (١/ ٢٣٢)، و"الأشموني" (١/ ٤١).

(٥) انظر: "الإنصاف في مسائل الخلاف" (١/ ٩٧)، و"المساعد" (٢/ ١٢٠)، والمصادر السابقة.

(٦) وهو رجل من بني عقيل، وهو أعرابي، وهذا الكلام حكاه الفراء.
انظر: "الإنصاف" (١/ ٩٨)، و"المساعد" (٢/ ١٢٠).

(٧) ولهم أدلة أخرى، انظرها إن شئت في "الإنصاف" (١/ ٩٧- ١٠٤).

(٨) الْفَارِسِيُّ: الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْغَفَّارِ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزَّجَّاجِ، وَابْنِ السَّرَّاجِ، ومَبْرَمَان، وأخذ عنه ابْنُ جِنِّي، وَعَلِيُّ بْنُ عِيسَى الرَّبَعِيُّ وغيرهما، وكان متهمًا بالاعتزال، صنف "الإيضاح" في النحو، و"التكملة" في التصريف، و"الحجة والتذكرة"، =

«الْحَلَبِيَّاتِ»(١) إِلَى أَنَّهَا حَرْفُ نَفْيٍ بِمَنْزِلَةِ (مَا) النَّافِيَةِ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ أَبُوبَكْرِ بْنِ شُقَيْرٍ(٢).

وَأَمَّا (عَسَى) فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ(٣) إِلَى أَنَّهَا حَرْفُ تَرَجٍّ بِمَنْزِلَةِ (لَعَلَّ)، وَتَبِعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ السَّرَّاجِ(٤).

= و«المسائل الحلبية» و«البغدادية» و«البصرية»، وغيرها من الكتب، توفي ببغداد سنة (٣٧٧هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٤٩٦-٤٩٧).

(١) يسمى هذا الكتاب بـ«المسائل الحلبيات في النحو» وهي مسائل في النحو، سئل عنها في حلب فدونها وذكر أجوبتها. «كشف الظنون» (١/ ٦٨٨).

وانظر رأيه في: «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٧٩)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٤٦)، و«الأشموني» (١/ ٤١)، و«الجنى الداني» صـ(٤٩٤).

تنبيه: قال ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٧٩): اضطرب قول أبي علي في (ليس)، فرجح في بعض تصانيفه حرفيتها مع ظهور عملها، والتزم في موضع آخر فعليتها. اهـ.

(٢) أَبُو بَكْرِ بْنُ شُقَيْرٍ: أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ الْفَرَجِ بْنِ شُقَيْرٍ، فِي طَبَقَةِ ابْنِ السَّرَّاجِ، رَوَى كُتُبَ الْوَاقِدِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ نَاصِحٍ، وَرَوَى عَنْهُ أَبُوبَكْرِ بْنُ شَاذَانَ، له «مختصر في النحو»، و«المذكر والمؤنث»، و«المقصور والممدود»، توفي في صفر سنة (٣١٧هـ). «بغية الوعاة» (١/ ٣٠٢).

وانظر رأيه في «الارتشاف» (٣/ ١١٤٦)، و«الجنى الداني» صـ(٤٩٤)، و«المغني» (١/ ٢٩٣).

تنبيه: القول بحرفية (ليس) نسبه أبوحيان في «الارتشاف» (٣/ ١١٤٦) إلى ابن السراج، وتابعه ابن هشام في «المغني» (١/ ٢٩٣)، والمرادي في «الجنى الداني» صـ(٤٩٤)، والسيوطي في «الهمع» (١/ ٤٦).

والمنصوص عليه في كتابه «الأصول» (١/ ٨٢-٨٣) أنها فعل، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: فأما (ليس) فالدليل عى أنها فعل -وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل- قولك: (لَسْتُ)، كما تقول: ضربتُ، و(لَسْتُمَا) كضربتما، و(لَسْنَا) كضربنا، و(لَسْنَ) كضربْنَ، و(لَسْتُنَّ) كضربتنَّ، و(لَيْسُوا) كضربوا.

(٣) وممن حُكِيَ عنه هذا المذهب من أئمة الكوفة: أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى ثَعْلَب، حَكَاهُ عَنْهُ أَبُوعُمَرَ الزَّاهِدُ. «الجنى الداني» صـ(٤٦١)، و«الارتشاف» (٣/ ١٣٢٢)، و«المغني» (١/ ١٥١)، و«الهمع» (١/ ٤٦).

(٤) ابْنُ السَّرَّاجِ: مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ أَبُوبَكْرِ الْبَغْدَادِيُّ، أخذ عَنْهُ النَّحْوَ أَبُوالْقَاسِمِ الزَّجَّاجِيُّ، والسِّيرَافِيُّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ، والرُّمَّانِيُّ. وله من الكتب: «الأصول الكبير»، و«جمل الأصول»، و«الموجز»، و«شرح كتاب سيبويه»، وغيرها. ولم تطل مدته، مات شابًّا في ذي الحجة سنة =

وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ أَفْعَالٌ[1]، بِدَلِيلِ اتِّصَالِ تَاءِ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ بِهِنَّ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِهَا وَنِعْمَتْ، وَمَنِ اغْتَسَلَ فَالْغُسْلُ أَفْضَلُ**»[2]،

= (٣١٦هـ). «بغية الوعاة» (١/ ١٠٩-١١٠).

وانظر رأيه في: «الارتشاف» (٣/ ١٢٢٢)، و«المغني» (١/ ١٥١)، و«الجنى الداني» ص(٤٦١)، و «الهمع» (١/ ٤٦).

(١) وهو مذهب الجمهور. «الجنى الداني» ص(٤٦١)و(٤٩٣).

قال الشيخ محمد محيي الدين في «حاشيته على الشذور» ص(٤٥): نظر القائلون بحرفية (عسى وليس) إلى معناهما، فقالوا: (عسى) كلمة تدل على الترجي، فهي مثل (لعل) في ذلك، و(ليس) كلمة تدل على النفي، فهي مثل (ما) في ذلك، ولما كانت (لعل) حرفًا باتفاق وجب أن تكون (عسى) حرفًا أيضًا، ولما كانت (ما) حرفًا باتفاق وجب أن تكون (ليس) كذلك، ورُدَّ هذا الاستدلال بأنه لا يلزم أن يكون الكلمتان اللتان تدلان على معنى واحد متحدتين في النوع؛ فكم من الأسماء ما يدل على معنى الحروف، وكم من الأفعال ما يدل على معنى يدل عليه حرف. اهـ.

(٢) الحديث رواه أبوداود في «سننه» كتاب الطهارة برقم (٥٣٠)، والترمذي في كتاب الجمعة برقم (٤٩٧)، والنسائي في «كتاب الصلاة» من طريق الحسن البصري عن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

وقد اختلف العلماء في سماع الحسن من سمرة على ثلاثة أقوال:

أحدها: السماع مطلقًا، وهو قول ابن المديني والحاكم.

القول الثاني: عدم السماع مطلقًا، وهو قول ابن حبان في «صحيحه».

القول الثالث: أنه سمع منه حديث العقيقة فقط، رواه البخاري برقم (٤٦٧٢)، وهذا قول النسائي، ومال إليه الدارقطني، والبزار، وابن حزم، وعبدالحق الإشبيلي، واختاره شيخنا العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله، وشيخنا العلامة يحيى بن علي الحجوري، وعلى هذا القول والقول الثاني فالحديث ضعيف؛ لأنه منقطع، وعلى القول بسماعه منه غير حديث العقيقة أيضًا الحديث ضعيف؛ لأن الحسن مدلس وقد عنعن، والحديث له طرق كلها لا تخلو من ضعف.

قال الحافظ رحمه الله في «الفتح» (٢/ ٤٦٦) (ط: دار السلام) تحت باب (فضل الغسل يوم الجمعة) بعد أن ذكر هذا الحديث: قال: وَلِهَذَا الْحَدِيثِ طُرُقٌ، أَشْهَرُهَا وَأَقْوَاهَا: رِوَايَةُ الْحَسَنِ عَن سَمُرَة، أخرجها أَصْحَاب السّنَن الثَّلَاثَة، وابنُ خُزَيْمَة، وابن حِبَّانَ، وَلَهُ عِلَّتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ مِنْ عَنْعَنَةِ الْحَسَنِ، وَالْأُخْرَى: أَنَّهُ اخْتُلِفَ عَلَيْهِ فِيهِ، وَأَخْرَجَهُ ابن مَاجَهْ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رضي الله عنه، وَالطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رضي الله عنه، وَالْبَزَّارُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سعيد رضي الله عنه، =

وَالْمَعْنَى: مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَبِالرُّخْصَةِ أَخَذَ، وَنِعْمَتِ الرُّخْصَةُ الْوُضُوءُ، وَتَقُولُ: (بِئْسَتِ الْمَرْأَةُ حَمَّالَةُ الْحَطَبِ)[1]، وَ(لَيْسَتْ هِنْدٌ مُفْلِحَةً)، وَ(عَسَتْ هِنْدٌ أَنْ تَزُورَنَا[2]).

= وابن عَدِيٍّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه، وَكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ. اهـ.

وقال العراقي: قد صح سماعه منه لغير حديث العقيقة، ولكن هذا الحديث لم يثبت سماعه منه؛ لأنه رواه عنه بالعنعنة في سائر طرقه، ولا يحتج به لكونه يدلس. اهـ.

انظر: «تحفة الأحوذي» (٢/ ٣٧٠)، و«نصب الراية» (١/ ٨٨) وما بعدها، وكتاب شيخنا العلامة يحيى الحجوري «أحكام الجمعة» ص(١٦-١٧).

إعراب الحديث: مَن: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدإ. توضأ: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، فاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (مَن). يوم الجمعة: يوم: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق بـ(توضأ)، ويوم: مضاف، والجمعة: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. فبها: الفاء: واقعة في جواب الشرط، بها: جار ومجرور متعلق بفعل الشرط محذوف، والتقدير: فبها أخذ، أي: بالرخصة أخذ. ونعمت: الواو: حرف عطف، نعم: فعل ماضٍ مبني على الفتح، التاء: حرف يدل على التأنيث لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الرخصة، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدإ. ومَن: الواو: حرف عطف، مَن: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. اغتسل: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). فالغسل: الفاء: واقعة في جواب الشرط، الغسل: مبتدأ. أفضل: خبر، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

والشاهد فيه: فِعْلِيَّة (نِعْمَ)، بدليل اتصال تاء التأنيث به.

(١) الإعراب: بئست: بئس: فعل ماضٍ مبني على الفتح، التاء: حرف يدل على التأنيث لا محل له من الإعراب. المرأة: فاعل لـ(بئس) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. حمالة الحطب: حمالة: مبتدأ مؤخر، والجملة من الفعل والفاعل خبر مقدم، وحمالة: مضاف، والحطب: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

(٢) الإعراب: عست: عسى: فعل ماضٍ مبني على الفتح من أفعال المقاربة، والتاء: حرف يدل على التأنيث. هند: اسم (عسى) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. أن: حرف مصدر ونصب واستقبال. تزورنا: تزور: فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هي)، نا: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب=

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْكُوفِيُّونَ فَمُؤَوَّلٌ عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَصِفَتِهِ(١)، وَإِقَامَةِ مَعْمُولِ الصِّفَةِ(٢) مَقَامَهَا، وَالتَّقْدِيرُ[٣]: مَا هِيَ بِوَلَدٍ مَقُولٍ فِيهِ نِعْمَ الْوَلَدُ، وَنِعْمَ السَّيْرُ عَلَى عَيْرٍ مَقُولٍ فِيهِ بِئْسَ الْعَيْرُ. فَحَرْفُ الْجَرِّ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا دَخَلَ عَلَى اسْمٍ مَحْذُوفٍ كَمَا بَيَّنَّا، وَكَمَا قَالَ الْآخَرُ:

واللهِ مَـا لـيلي بِنَـامَ صَـاحِبُهْ [ولا مُخَـالِطُ اللَّيَـانَ جَانِبُـهْ][٤](٥)

= مفعول به، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب خبر (عسى).

ومما يدل على فعلية هذه الكلمات أيضًا: اتصال ضمير الرفع البارز بها، فيقال: (نعما رجلين)، و(نعموا رجالًا). حَكَى هَذِهِ اللُّغَةَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ الْكِسَائِيُّ وَالْأَخْفَشُ. ونحو: (عَسَيْتُ وعَسَيْتُمْ)، والضمائر المرفوعة البارزة من خواص الأفعال.

انظر: "الرضي" (٤/ ٢٤١-٢٤٢)، و"الجنى الداني" ص(٤٦١-٤٦٢)، و"شرح المرادي على الألفية" (٢/ ٥٤)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٣/ ٥)، و"الإنصاف" (١/ ٩٧)، و"التصريح مع حاشية ياسين" (٢/ ٩٤).

(١) وهما في المثالين: بولد مقول، وعلى عير مقول.

(٢) وهما في المثالين: نعم الولد، ونعم السير. [٣] في الأصل، ج، خ، ط١: (وتقديره).

[٤] عجز البيت ليس موجودًا في الأصل، ج، ح، ط١.

(٥) التخريج: البيت للقناني في "شرح أبيات سيبويه" للسيرافي (٢/ ٤١٦)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني.

وبلا نسبة في "شرح الرضي" (٤/ ٢٤٥)، و"الإنصاف" (١/ ١١٢)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٣/ ٦)، وفيه: عمرك ما ليلي بنام... إلخ، و"الخزانة" (٩/ ٣٩٠)، و"الهمع" (١/ ٣٢)، و"الأشموني" (٣/ ٢٧) وفيه: وعمرك ما ليلي بنام صاحبه، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٣/ ٦٢)، و"الخصائص" (٢/ ٣٦٨) وفيه: والله ما زيد بنام...، و"لسان العرب" (نوم) وفيه: تالله ما زيد بنام... إلخ.

اللغة: **المخالط**: المعاشر. **اللَّيَان**: -بفتح اللام والياء- السهولة، ونعمة العيش، والرخاء.

المعنى: يقسم بأنه لم يعرف النوم في هذه الليلة، وجانبه لم يعرف اللين.

الإعراب: **والله**: الواو: حرف قسم وجر، **الله**: لفظ الجلالة مقسم به مجرور وعلامة جره=

أيْ: بِلَيْلٍ نَامَ صَاحِبُهُ(١)[٢].

= الكسرة الظاهرة على آخره، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف تقديره: أقسم والله. ما: نافية. ليلي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وليل: مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالمضاف، ويجوز أن يكون (ليلي) اسم (ما) العاملة عمل (ليس) عند الحجازيين مرفوعًا. بنام: الباء: حرف جر زائد، ومجروره محذوف تقديره: ما ليلي بليل نام صاحبه، وليل المقدر خبر المبتدإ أو خبر (ما) الحجازية، وهو مرفوع على الأول، ومنصوب على الثاني. نام: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. صاحبه: فاعل (نام) وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. ولا: الواو: حرف عطف، لا: زائدة؛ لتأكيد النفي. مخالط: يجوز أن يكون بالرفع معطوف على محل ب(ليل) المحذوف، ويجوز أن يكون بالنصب معطوف على محل ب(ليل) على إعمال (ما) عمل (ليس)، ويجوز فيه الجر عطفًا على لفظ ب(ليل) المحذوف، وهو مضاف، والليان: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله. جانبه: فاعل (مخالط) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالمضاف.

الشاهد فيه: (بنام)، حيث دخل حرف الجر وهو الباء على الفعل في اللفظ، وقد عُلِمَ أن حرف الجر مختص بالدخول على الأسماء، فلزم تقدير اسم يكون معمولًا لحرف الجر، وتقدير الكلام: ما ليلي بليل نام صاحبه، وقد روى المصنف -تبعًا للبصريين- هذا البيت؛ لإبطال حجة الكوفيين القائلين إن (نعم)، و(بئس) أسماء، بدليل دخول حرف الجر عليهما، ووجه الإبطال: أنه لا يلزم من دخول حرف الجر في اللفظ على كلمة ما أن تكون هذه الكلمة اسمًا؛ لأن حرف الجر قد يدخل في اللفظ على كلمة قد اتفق على أنها فعل مثل (نام) في هذا البيت.

(١) ولم يقدر المصنف فيه: (بليل مقول فيه نام صاحبه)؛ لأن جملة (نام صاحبه) جملة خبرية، وهي تقع صفة من غير حاجة إلى هذا التقدير، وإنما احتيج إليه مع المثالين المذكورين؛ لأن (نعم الولد، وبئس العير) جملة إنشائية، وهي لا تقع نعتًا، فاحتيج أن يقال: (مقول فيه نعم الولد، وبئس العير). «ياسين على الفاكهي» (١/ ٦٥).

[٢] في ج، ح، ط١: (بليل مقول فيه...) والصواب ما أثبتناه كما بينا ذلك في التعليق.

[علامة الأمر]

وَلَمَّا فَرَغْتُ مِنْ ذِكْرِ عَلَامَاتِ[١] الْمَاضِي وَحُكْمِهِ، وَبَيَانِ مَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْهُ ثَنَّيْتُ بِالْكَلَامِ عَلَى فِعْلِ الْأَمْرِ، فَذَكَرْتُ أَنَّ عَلَامَتَهُ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ مَجْمُوعِ شَيْئَيْنِ وَهُمَا: دَلَالَتُهُ عَلَى الطَّلَبِ[٢]، وَقَبُولُهُ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ[٣]، وَذَلِكَ نَحْوُ: (قُمْ)، فَإِنَّهُ دَالٌّ عَلَى طَلَبِ الْقِيَامِ، وَيَقْبَلُ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ، تَقُولُ إِذَا أَمَرْتَ الْمَرْأَةَ: (قُومِي) وَكَذَلِكَ: (اقْعُدْ،

---

(١) استشكل قوله: علامات الماضي، مع أنه لم يذكر إلا علامة واحدة، فما معنى هذا الجمع؟

أجيب: بأن إضافة علامات إلى الماضي جنسية، وهي كأل الجنسية تبطل معنى الجمعية. وقال الآلوسي رَحِمَهُ اللَّهُ: إنه لا يبعد أن يقال أيضًا: إنَّ هذا الجمع نظرًا لأفراد الماضي، وهي متعددة. اهـ. «حاشية الآلوسي» ص(١٨).

وقوله: تبطل معنى الجمعية، أي: أنها تسلب الجمعية عما دخلت عليه وتجعله دالًّا على الجنس، فلو قال أحد: (لا أشتري العبيد) فإنه يحنث بشراء عبد واحد، وكذلك لو قال: (لا أتزوج النساء) فإنه يحنث بتزوج واحدة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[التوبة:٦٠] الآية فهنا يبطل الجمع ويراد الجنس؛ لأنه لو أريد الجمع لكان جمعًا مستغرقًا، فمعناه: أن جميع الصدقات لجميع الفقراء ولجميع المساكين، وهذا غير مراد إجماعًا؛ إذ ليس في وسعه أن يوزع جميع الصدقات على جميع الفقراء بحيث لا يحرم واحدًا، إذًا حرف التعريف إذا دخل على جمع تبطل الجمعية ويراد به الجنس.

(٢) أي: بنفسه لا بانضمام غيره إليه، فيخرج نحو: (لتضرب)، فإنّ دلالته على الطلب بواسطة اللام، والأمر مستقبل أبدًا؛ لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو داوم ما حصل، نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]. قال المصنف: إلا أن يراد به الخبر، نحو: «ارْمِ وَلَا حَرَجَ» فإنه بمعنى (رميتَ والحال هذه)، وإلا لكان أمرًا له بتجديد الرمي، وليس كذلك. اهـ.

قال ياسين في «حاشيته على الفاكهي» (١/ ٦٧): ويجوز أن يكون بمعنى (اعتد بالرمي)، أي: اعتقد الاعتداد به، فيكون باقيًا على الطلب. وانظر: «الهمع» (١/ ٣٥).

(٣) وكذلك نون التوكيد بلا شرط، نحو: أقبلنَّ، قومنَّ.

انظر: «شرح المرادي على الألفية» (١/ ٣٨).

واقْعُدِي، وَاذْهَبْ، واذْهَبِي)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَكُلِي وَٱشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا ﴾[1][مريم:٢٦].

فَلَوْ دَلَّتِ الْكَلِمَةُ عَلَى الطَّلَبِ وَلَمْ تَقْبَلْ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ نَحْوُ: (صَهْ) بِمَعْنَى اسْكُتْ، و(مَهْ) بِمَعْنَى اكْفُفْ[2]، أَوْ قَبِلَتْ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ، وَلَمْ تَدُلَّ عَلَى الطَّلَبِ نَحْوُ: (أَنْتِ يَا هِنْدُ تَقُومِينَ وَتَأْكُلِينَ)، لَمْ يَكُنْ فِعْلَ أَمْرٍ.[3]

[حكم الأمر]

ثُمَّ بَيَّنْتُ أَنَّ حُكْمَ فِعْلِ[4] الْأَمْرِ فِي الْأَصْلِ[5] الْبِنَاءُ عَلَى

---

(١) الإعراب: الفاء: فصيحة، كلي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، الواو: حرف عطف، اشربي: إعرابه كإعراب (كلي) وكذلك (قري)، عينًا: منصوب على التمييز.

(٢) فسر هنا القاصر بالمتعدي، ومنع ذلك في «الشذور» ص(١٤٩)، قال رحمه الله: و(مه) بمعنى انكفف، ولا تقل: بمعنى اكفف كما يقول كثير منهم؛ لأن (اكفف) يتعدى و(مه) لا يتعدى. اهـ.

قال عبادة في «حاشيته على الشذور» (١/١٢٧) معلقًا على كلام ابن هشام: ورد ذلك بأنه غير مطرد؛ فإن (آمين) -بمعنى: استجب- لا يتعدى، و(استجب) يتعدى، ورد أيضًا بأنه سمع في (اكفف) التعدي وعدمه، ولو سلم ما قاله فلا نسلم أنه يمتنع تفسير غير المتعدي بالمتعدي، والعكس...، والذي أوقع المؤلف فيما قاله قولهم: اسم الفعل يعمل عمل فعله في التعدي واللزوم، ولعلهم جروا فيه على الغالب...، أو أنه يعمل عمل فعله إن ساواه في التعدي وغيره. وقال الفيشي: يصح تفسير اللازم بالمتعدي وبالعكس، ولكن كل منهما خلاف الأولى فقط، فإن كان انتقاد المصنف عليهم لكونهم أخطئوا فممنوع؛ لما نص عليه الجاربردي من أنه يصح تفسير القاصر بالمتعدي وعكسه، إلا أنه خلاف الأولى، وإن كان انتقاد المصنف عليهم لكونه خلاف الأولى فَمُسَلَّمٌ. اهـ.

(٣) بل هو اسم فعل أمر كما في الأول، وفعل مضارع كما في الثاني.

[٤] في الأصل، ب، ج، خ: (أن حكم الأمر).

(٥) قيل: يحتمل أن يكون متعلقًا بقوله: (بينت)، أي: بينت في الأصل، أي: في المتن، ويحتمل أن يكون متعلقًا بمحذوف حالاً من المضاف إليه، فيصير المعنى حينئذ: بينت أن حكم فعل الأمر=

السُّكُونِ(١) كـ(اضْرِبْ) وَ(اذْهَبْ)، وَقَدْ يُبْنَى عَلَى حَذْفِ آخِرِه، وَذَلِكَ إِذَا[٢] كَانَ مُعْتَلًّا نَحْوُ: (اغْزُ)، و(اخْشَ)، وَ(ارْمِ)، وَقَدْ يُبْنَى عَلَى حَذْفِ النُّونِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مُسْنَدًا لِأَلِفِ[٣] الِاثْنَيْنِ نَحْوُ: (قُومَا)، أَوْ وَاوِ جَمْعٍ نَحْوُ: (قُومُوا)، أَوْ يَاءِ مُخَاطَبَةٍ نَحْوُ: (قُومِي).

فَهَذِهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ لِلْأَمْرِ أَيْضًا، كَمَا أَنَّ لِلْمَاضِي ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ.

وَلَمَّا كَانَ بَعْضُ كَلِمَاتِ الْأَمْرِ مُخْتَلَفًا فِيهِ: هَلْ هُوَ فِعْلٌ أَوِ اسْمٌ[٤]؟ نَبَّهْتُ عَلَيْهِ كَمَا فَعَلْتُ مِثْلَ[٥] ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَهُوَ[٦] ثَلَاثَةٌ: (هَلُمَّ(٧)، وَهَاتِ، وَتَعَالَ).

فَأَمَّا (هَلُمَّ) فَاخْتَلَفَ فِيهِ الْعَرَبُ عَلَى لُغَتَيْنِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنْ تَلْزَمَ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، وَلَا يَخْتَلِفُ لَفْظُهَا بِحَسَبِ مَنْ هِيَ مُسْنَدَةٌ إِلَيْهِ(٨)، فَتَقُولُ: (هَلُمَّ يَا زَيْدُ، وَهَلُمَّ يَا زَيْدَانِ، وَهَلُمَّ يَا زَيْدُونَ، وَهَلُمَّ يَا هِنْدُ،

= حال كونه في أصل الوضع البناء... إلخ. "حاشية الآلوسي" ص(٤٩).

(١) ما لم يتصل به نونا التوكيد، فإنه حينئذٍ يبنى على الفتح، وقيل: على السكون أيضًا، وهذا الحكم عند جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر المحذوفة؛ لأنه مقتطع من المضارع، فإذا قلت: اضرب، فأصله: لتضرب، والفعل عندهم قسمان: ماضٍ ومضارع، وانتصر لهم المصنف في "المغني"، وقال: وبقولهم أقول.

انظر: "المغني" (١/ ٢٢٧)، و "حاشية الآلوسي" ص(٤٩).

[٢] في ج، ح: (إن كان...). [٣] في ج: (إلى ألف..).

[٤] في خ، ط١: (أو اسم فعل).

[٥] سقط (مثل) من ج، وفي خ: (كما فعلت في الماضي...).

[٦] في ب، ط١ (وهي...).

(٧) بفتح الميم، وحكى الجرمي الفتح والكسر عند بعض تميم. وإدغامه لازم بالإجماع، فلا يقال فيه: هلمم. قاله ابن مالك في "شرح الكافية" (٢/ ٤١٥).

وانظر: "الأشموني" (٤/ ٣٥٣)، و"التصريح" (٢/ ٤٠٢)، و"الارتشاف" (٥/ ٢٣٠٥).

(٨) وهذه اللغة أفصح؛ كما يشير إلى ذلك تقديمها ومجيء التنزيل بها. "حاشية الآلوسي" ص(٥١).

وَهَلُمَّ يَا هِنْدَانِ، وَهَلُمَّ يَا هِنْدَاتُ)، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَبِهَا جَاءَ التَّنْزِيلُ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾[1][الأحزاب:١٨] أي: ائْتُوا إِلَيْنَا، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾[2][الأنعام:١٥٠] أَيْ: أَحْضِرُوا شُهَدَاءَكُمْ، وَهِيَ عِنْدَهُمُ اسْمُ فِعْلٍ[3] لَا فِعْلُ أَمْرٍ، لِأَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ دَالَّةً عَلَى الطَّلَبِ لَكِنَّهَا لَا تَقْبَلُ يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ.

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ تَلْحَقَهَا الضَّمَائِرُ الْبَارِزَةُ بِحَسَبِ مَنْ هِيَ مُسْنَدَةٌ إِلَيْهِ، فَتَقُولُ: (هَلُمَّ)، وَ(هَلُمَّا)، وَ(هَلُمُّوا)، وَ(هَلْمُمْنَ -بالفك وَسُكُونِ اللَّامِ-)، و(هَلُمِّي -وَهِيَ لُغَةُ بَنِي تَمِيمٍ-) وَهِيَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ فِعْلُ أَمْرٍ[4]؛ لِدَلَالَتِهَا عَلَى الطَّلَبِ وَقَبُولِهَا يَاءَ الْمُخَاطَبَةِ.

وَقَدْ تَبَيَّنَ بِمَا اسْتَشْهَدْتُ بِهِ مِنَ الْآيَتَيْنِ أَنَّ (هَلُمَّ) تُسْتَعْمَلُ قَاصِرَةً[5] وَمُتَعَدِّيَةً[6].

---

(١) الإعراب: والقائلين: الواو: حرف عطف. القائلين: معطوف على (المعوقين) من قوله: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾[الأحزاب:١٨] منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. لإخوانهم: جار ومجرور متعلقان بـ(القائلين). هلُمَّ: اسم فعل أمر بمعنى: ائتوا أو أقبلوا مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنتم). إلينا: جار ومجرور متعلقان بـ(هلُمَّ).

(٢) الإعراب: قل: فعل أمر مبني على السكون. وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنت). هلم: اسم فعل أمر. وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنتم). شهداءكم: مفعول به منصوب. وكم: مضاف إليه.

(٣) أي: وهي على لغتهم اسم فعل؛ لأنهم استعملوها على وجه يعلم منه أنها اسم فعل.
"السجاعي" ص(١٥).

(٤) فهو مبني على سكون مقدر، منع من ظهوره حركة إدغام المثلين.

(٥) أي: إن كانت بمعنى (ائتِ) كالآية الأولى، ولا يُتوهم أن تعديتها مخصوصة بإلى، بل قد تتعدى باللام، كما يقال: هلم للثريد.
"حاشية الآلوسي" ص(٥١-٥٢). و"الارتشاف" (٥/ ٢٣٠٦).

(٦) أي: إن كانت بمعنى (أحْضِرْ) كالآية الثانية.

وَأَمَّا (هَاتِ)، و(تَعَالَ) فَعَدَّهُمَا[١] جَمَاعَةٌ(٢) مِنَ النَّحْوِيِّينَ فِي أَسْمَاءِ[٣] الْأَفْعَالِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا فِعْلَا أَمْرٍ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمَا دَالَّانِ عَلَى الطَّلَبِ، وتَلْحَقُهُمَا يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ، تَقُولُ: (هَاتِي)(٤)، (وَتَعَالَيْ).

وَاعْلَمْ أَنَّ آخِرَ (هَاتِ) مَكْسُورٌ(٥) أَبَدًا إِلَّا إِذَا كَانَ لِجَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِيْنَ فَإِنَّهُ يُضَمُّ؛

---

[١] في ب: (قد عدهما...).

(٢) منهم الزمخشري. انظر: "الشذور" ص(٤٦)، و"المفصل" ص(١٥١).

وأجابوا عن اتصال الضمائر بهما لشبههما بالأفعال لفظًا.

"الرضي" (٣/ ١٧٤)، و "حاشية الآلوسي" ص(٥٢).

[٣] في ج، خ: (من أسماء...).

(٤) وقال في "بانت سعاد" ص(٢٢): وقول بعضهم: إنه -يعني: هات- اسم فعل أمر مردود بأمرين: تصرفه واتصال ضمائر الرفع البارزة به، نحو: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١]، وقوله:

إِذَا قُلْتُ هَاتِي نَوِّلِينِي تَمَايَلَتْ ... عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رَيَّا الْمُخَلْخَلِ

وقال الرضي في "شرح الكافية" (٣/ ١٧٤): و(هات) بمعنى (أعط)، وتتصرف بحسب المأمور إفرادًا، وتثنية، وجمعًا، وتذكيرًا، وتأنيثًا، فتقول: (هات)، (هاتيا)، (هاتوا)، (هاتي)، (هاتين)، وتصرفه دليل فعليته. اهـ.

وقال الشيخ محمد محيي الدين في "حاشيته على الشذور" ص(٤٦): اعلم أولًا أن بين الفعل واسم الفعل فرقًا، هو أن الفعل تتصل به ضمائر الرفع البارزة، وهي: (ألف الاثنين)، و(واو الجماعة)، و(ياء المخاطبة)، تقول: (المحمدان ضربا بكرًا)، و(المحمدون يضربون بكرًا)، وتقول في الأمر: (اضربا، واضربوا، واضربي)، فأما اسم الفعل فلا تتصل به هذه الضمائر، بل تقول: (صه، ومه) بلفظ واحد، سواء كان المأمور واحدًا، أو اثنين، أو جماعة، ومن أجل هذا صح للنحاة أن يقولوا: إذا دلت كلمة على معنى الأمر ولم تقبل ياء المخاطبة كانت اسم فعل أمر، ومن أجل هذا أيضًا صح استدلال النحاة على ما ذهبوا إليه من أن (هات وتعال) فعلا أمر وليسا اسمي فعل، بأنهما قبلا دخول ياء المؤنثة المخاطبة عليهما؛ إذ لو كانا اسمي فعل أمر لدلَّا على طلب الفعل طلبًا جازمًا، ولم يقبلا ياء المؤنثة المخاطبة، وقد قَبِلَ كل منهما الياء...، وبهذا التقرير يتم الرد على الزمخشري. اهـ.

(٥) فهو معتل الآخر، فبناؤه على الحذف. فقوله: مكسور أبدًا ليس مراده مبنيًا على الكسر، بل=

فَتَقُولُ[١]: (هَاتِ يَا زَيْدُ(٢)، وهَاتِي يَا هِنْدُ، وَهَاتِيَا يَا زَيْدَانِ، أَوْ يَا هِنْدَانِ، وَهَاتِينَ يَا هِنْدَاتُ)، كُلُّ ذَلِكَ بِكَسْرِ التَّاءِ، وَتَقُولُ: (هَاتُوا يَا قَوْمُ) بِضَمِّهَا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾[الأنبياء:٢٤](٣).

وَأَنَّ آخِرَ (تَعَالَ) مَفْتُوحٌ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ(٤)، تَقُولُ: (تَعَالَ يَا زَيْدُ)، وَ(تَعَالَيْ يَا هِنْدُ)، و(تَعَالَيَا يَا زَيْدَانِ)[٥]، وَ(تَعَالَوْا يَا زَيْدُونَ)، وَ(تَعَالَيْنَ يَا هِنْدَاتُ)، كُلُّ ذَلِكَ بِالْفَتْحِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟ أَتْلُ﴾[الأنعام:١٥١](٦)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ﴾[الأحزاب:٢٨](٧).

= بيان حركة آخره الموجودة مع كون بنائه على الحذف، وكذا يقال في تعال.
"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ٣٨).

[١] في الأصل، ب، ج، خ، ط١: (تقول).

(٢) الإعراب: **هات**: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهو الياء، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت). وقوله: (هاتي يا هند)، **هات**: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. و(هاتيا يا زيدان)، **هاتيا**: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. و(هاتين يا هندات)، **هاتين**: فعل أمر مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

(٣) الإعراب: **هاتوا**: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. **برهانكم**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالمضاف، والميم: علامة الجمع.

(٤) أي: كما استثني في (هات)؛ وذلك لخفة الفتحة في (تعالوا) دون الكسرة في (هاتوا).

[٥] في ب، خ: (وتعاليا يا هندان) زيادة بعد (يا زيدان).

(٦) الإعراب: **تعالوا**: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. **أتل**: فعل مضارع مجزوم جواب الطلب وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الواو، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا).

(٧) الإعراب: **فتعالين**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، تعالين: فعل أمر مبني على السكون؛ =

وَمِنْ ثَمَّ[١] لَحَّنُوا[٢] مَنْ قَالَ:

تَعَـالِي أُقَاسِمْـكِ الهُمُـومَ تَعَـالِي[٣]

= لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. **أمتعكن**: فعل مضارع مجزوم جواب الطلب وعلامة جزمه السكون. الكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والنون: علامة جمع الإناث، حرف لا محل له من الإعراب.

فالحاصل أن (هات، وتعال) إن أمرت بهما مفردًا مذكرًا بنيا على حذف حرف العلة ما لم يتصل بهما نون التوكيد، وإلا بنيا على الفتح، وإذا أمرت بهما مؤنثًا كان البناء على حذف النون ما لم يتصل بهما نون النسوة، وإلا بنيا على السكون، وكذلك إذا أمرت بهما المثنى مطلقًا أو جمع الذكور فإنهما يبنيان على حذف النون.

(١) أي: من أجل أن آخر (تعال) مفتوح في جميع أحواله. "حاشية الآلوسي" ص(٥٣).

(٢) أي: خَطَّئوا، فاللحن هو الخطأ والخروج عن طريقة العرب في استعمال الألفاظ. اهـ. "شرح الدماميني على المغني" (١/ ١٩٤).

ويطلق على مخالفة صواب الإعراب، وقد يطلق اللحن ويراد به التورية والتعريض.

قال صاحب "الكشاف": اللحن أن تلحن بكلامك أي: تميله إلى نحو من الأنحاء؛ ليتفطن له صاحبك كالتعريض والتورية، قال الشاعر:

وَلَقَدْ لَحَنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْقَهُوا ... وَاللَّحْـنُ يَفْهَمُـهُ ذَوُو الأَلْبَـابِ

وقال آخر:

منطـق صـائب وتلحـن أحيـا ... نًا وخير الكلام ما كان لحنا

يقال: لحنت له -بفتح الحاء- ألحن لحنًا إذا قلت له قولًا يفهمه عنك ويخفى على غيره، وهذا اللحن محمود من حيث البلاغة.

"حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(٥-٦)، و"روح المعاني" للآلوسي.

(٣) هذا عجز بيت، وصدره:

أَيَا جَارَتَا مَا أَنْصَفَ الدَّهْرُ بَيْنَنَا

التخريج: البيت لأبي فراس الحمداني في "ديوانه" ص(٣٠١)، و"معجم شواهد العربية" ص(٤٠٤)، و"الكشاف" (١/ ٢٧٦).

وبلا نسبة في "الشذور" ص(٤٧). =

بِكَسْرِ اللَّامِ[١].

= وقبل هذا البيت بيتان يقول فيهما:

أَقُولُ وَقَدْ نَاحَتْ بِقُرْبِي حَمَامَةٌ أَيَا جَارَتَا هَـلْ تَشْـعُرِينَ بِحَـالِي

مَعَاذَ الْهَوَى مَا ذُقْتُ طَارِقَةَ النَّوَى وَلَا خَطَرَتْ مِنْكِ الْهُمُومُ بِبَالِي

المعنى: يصف حاله في بعده عن أهله وخلانه، ووقوعه بين أيدي الأعداء أسيرًا، ويبث ما يلاقي من آلام الشوق، ويصور ذلك في صورة أنه رأى حمامة تغرد في مكان قريب منه، فشكا إليها ما به، وقال: إنك تغردين؛ لأنك لا تشعرين بمثل شعوري، فأنت طليقة وأنا أسير، وأنت على مقربة من فراخك، وأنا بعيد من صحبتي وذوي قرباي، ثم طلب إليها أن تحضر إليه لكي تقاسمه ما يجده من آلام. قاله محمد محيي الدين.

الإعراب: تعالي: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. أقاسمك: أقاسم: فعل مضارع مجزوم جواب الطلب وعلامة جزمه السكون، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا)، والكاف: ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به. الهموم: جمع هم، وهو الغم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. تعالي: إعرابه كالسابق، وجملته تأكيد للجملة السابقة.

الشاهد فيه: أراد المؤلف بذكره هذا البيت هنا أن يذكر أن هذا الشاعر قد أخطأ فكسر لام (تعالي)، والواجب أن يفتحها ويسكن الياء، لكن الذي أنكره المؤلف في هذه الكلمة قد حكاه غيره على أنه لغة من لغات العرب، وهؤلاء ذكروا أن لغة أهل الحجاز كسر اللام في (تعال) عند إسناده لياء المخاطبة، وضمها عند إسناده لواو الجماعة، وإن كان الاستعمال المشهور الذي عليه أكثر العرب فتحها في جميع الأحوال، وعلى هذا يكون الشاعر قد جرى على لغة أهل الحجاز لا على وجه غير صحيح، فتأمل ذلك. اهـ.

وفي "حاشية الكشاف" للسعد ما يقتضي الإنكار على من لحن أبا فراس، قال: أنشده حال أسره وهو من العرب المستشهد بكلامهم، حتى إن ابن عباد قال في حقه: بُدِئ الشعر بمَلِك -يعني: امرأ القيس-، وختم بمَلِك -يعني هذا الرجل-.

انظر: "حاشية عبادة على الشذور" ص(٤٠)، و"حاشية محمد محيي الدين على الشذور" ص(٤٨).

(١) ولو قال: بكسر اللامين لكان أوضح وأولى. فتأمل. "حاشية الآلوسي" ص(٥٣).

[علامة المضارع]

وَلَمَّا فَرَغْتُ مِنْ ذِكْرِ عَلَامَاتِ[١] الْأَمْرِ وَحُكْمِهِ وَبَيَانِ مَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْهُ، ثَلَّثْتُ بِالْمُضَارِعِ[٢] فَذَكَرْتُ أَنَّ عَلَامَتَهُ أَنْ يَصِحَّ[٣] دُخُولُ (لَمْ)⁽٤⁾ عَلَيْهِ نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾⁽٥⁾[الإخلاص:٣-٤]، وَذَكَرْتُ أَنَّهُ

---

[١] في ط١: (علامة).

[٢] في الأصل، ج، خ، ط١: (ثلثت بذكر المضارع...).

[٣] في ح، ط٢: (يصلح).

(٤) ومما يميز به أيضًا: دخول حرفي التنفيس عليه، وكذا دخول (اللام، أو لا) الطلبيتين، وإنما اقتصر المصنف على (لم) كابن مالك في ألفيته؛ لأن لها امتزاجًا بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه. قاله الرضي.

وانظر «الفاكهي على قطر الندى» (١/ ٧٤).

وقوله: لأنَّ لها امتزاجًا... إلخ. هذا التعليل إنما يتجه على القول بأن (لما) مركبة من (لم) و(ما) وأما على القول بالبساطة، فيحتاج إلى زيادة في التعليل، كأن يقال مثلًا: اقتصر على (لم)؛ لما ذكر؛ ولأنها أقل حروفًا، فهي كالأصل لـ(لما)، أو لأنها أدخل في الجزئية من (لما) بدليل حذف الفعل بعد (لما) دونها.

وعلل بعضهم الاقتصار عليها بأنها أشهر عوامله. اهـ.

«ياسين على الفاكهي» (١/ ٧٤)، و «حاشية الآلوسي» ص(٥٣).

(٥) الإعراب: لم: حرف نفي، وجزم، وقلب. يلد: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون. ولم: الواو: حرف عطف. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يولد: فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون. ونائب فاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو). ولم يكن: الواو: عاطفة. لم: تقدم إعرابها. يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون. له: جار ومجرور متعلقان بـ(كفوًا). كفوًا: خبر (يكن) مقدم منصوب. أحد: اسم (يكن) مؤخر مرفوع، ويجوز أن يعرب (له) خبرًا مقدمًا، وكفوًا: حالًا من (أحد)؛ لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها نُصِبَ على الحال. وجملة (لم يلد) يجوز أن تعرب خبرًا ثالثًا لـ(هو)، ويجوز أن تكون مستأنفة.

لَابُدَّ أَنْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ[١] حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ[٢] (نَأَيْتُ)(٣) -وَهِيَ: النُّونُ، وَالْأَلِفُ، وَالْيَاءُ، وَالتَّاءُ- نَحْوُ: (نَقُومُ)، وَ(أَقُومُ)، وَ(يَقُومُ)، وَ(تَقُومُ)، وَتُسَمَّى هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ: (أَحْرُفَ الْمُضَارَعَةِ)(٤).

وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذِهِ الْأَحْرُفَ بِسَاطًا(٥) وَتَمْهِيدًا لِلْحُكْمِ الَّذِي[٦] بَعْدَهَا لَا لَأُعَرِّفَ بِهَا الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ(٧)؛ لِأَنَّا وَجَدْنَاهَا تَدْخُلُ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ الْمَاضِي نَحْوُ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا)، و(تَعَلَّمْتُ الْمَسْأَلَةَ)، و(نَرْجَسْتُ الدَّوَاءَ) إِذَا جَعَلْتَ فِيهِ نِرْجِسًا(٨)، وَ(يَرْنَأْتُ الشَّيْبَ)

---

[١] في الأصل، ط١: (أن يكون أوله...) [٢] في الأصل، ط١: (أحرف).

(٣) أي: من الأحرف المجموعة في (نأيت).

(٤) بفتح الراء، أي: المشابهة من إضافة السبب إلى المسبب، أي: الأحرف التي هي سبب المشابهة. ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة، أي: التي تزاد في الكلمة المشابهة للاسم. اهـ. "حاشية أبي النجا على شرح الآجرومية للأزهري" ص(٤٣).

ومشابهته للاسم من جهة اللفظ والمعنى: أما من جهة اللفظ: فلجريانه على الاسم في الحركات والسكنات. وأما من جهة المعنى: فلأن كلًّا منهما يأتي بمعنى الحال والاستقبال. "حاشية الآلوسي" ص(٥٤).

(٥) بكسر الباء، أي: تمهيدًا، فيكون عطف (تمهيدًا) عليه من عطف التفسير. وقوله: (للحكم الذي بعدها) عنى به قوله: (فيضم... إلخ). "السجاعي" ص(١٦)، و"حاشية الآلوسي" ص(٥٤).

[٦] في ب: (الآتي بعدها).

(٧) حاصله: أنه لم يذكر هذه الأحرف تعريفًا للمضارع؛ لكونها تدخل على الماضي أيضًا، أي: تدخل عليه في الصورة، فيلتبس بذلك الماضي بالمضارع على المبتدئ، وذلك كافٍ في الالتباس، فاندفع ما قيل: إنها بالمعاني المخصوصة التي قررها علماء النحو لا تدخل على الماضي. تأمل. "السجاعي" ص(١٦).

(٨) النرجس: بكسر النون على الأشهر، واقتصر عليه الأزهري، ويجوز فتحها، والراء ساكنة، والجيم مكسورة، ونونه زائدة باتفاق؛ لأنه لا يوجد (فعْليل) في كلامهم، ويوجد (نَفْعِل)، وهو ورد أبيض مشرب بصفرة غالبًا، وقد يكون مشربًا بحمرة، طيّب الرائحة، وشمه نافع للزكام والصداع الباردين. "القاموس" (رجس)، و"لسان العرب" (رجس)، و"المصباح المنير" (رجس)، و "حاشية الآلوسي" ص(٥٥)، و "السجاعي" ص(١٦).

إِذَا خَضَبْتَهُ بِاليُرَنَّاءِ(١)، وَهُوَ الحِنَّاءُ، وإِنَّمَا العُمْدَةُ فِي تَعْرِيفِ المُضَارِعِ دُخُوْلُ (لَمْ) عَلَيْه.

[حكم المضارع]

وَلَمَّا فَرَغْتُ مِنْ ذِكْرِ عَلَامَاتِ(٢)[٣] الْمُضَارِعِ شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ[٤] حُكْمِهِ، فَذَكَرْتُ أَنَّ لَهُ حُكْمَيْنِ: حُكْمًا بِاعْتِبَارِ أَوَّلِهِ، وَحُكْمًا بِاعْتِبَارِ آخِرِه.

فَأَمَّا حُكْمُهُ بِاعْتِبَارِ أَوَّلِهِ، فَإِنَّهُ يُضَمُّ تَارَةً(٥)، وَيُفْتَحُ أُخْرَى، فَيُضَمُّ إِنْ[٦] كَانَ الْمَاضِي أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ، سَوَاءٌ كَانَتْ كُلُّهَا أُصُولاً نَحْوُ: (دَحْرَجَ، يُدَحْرِجُ)، أَوْ كَانَ بَعْضُهَا أَصْلاً وَبَعْضُهَا زَائِدًا نَحْوُ: (أَكْرَمَ، يُكْرِمُ)، فَإِنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ كَرُمَ، وَيُفْتَحُ إِنْ كَانَ الْمَاضِي أَقَلَّ مِنَ الْأَرْبَعَةِ[٧] أَوْ أَكْثَرَ مِنْهَا، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: (ضَرَبَ، يَضْرِبُ)، و(ذَهَبَ، يَذْهَبُ)، و(دَخَلَ، يَدْخُلُ)(٨)، وَالثَّانِي نَحْوُ: (انْطَلَقَ يَنْطَلِقُ)، و(اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ).

---

(١) بضم الياء وفتحها، قال ابن بري: إذا قلت: اليَرَنَّاء -بالفتح- هَمَزْتَ لا غير، وإذا ضممت الياء جاز الهمز وتركه.

وقال القتيبي: اليُرَنَّاء: الحناء، ولا أعرف لهذه الكلمة في الأبنية مثلاً.

وقال في "القاموس":... و(يَرَنَأ) كحنَّأ، وهو من غريب الأفعال.

وانظر: "لسان العرب" (يرنأ).

(٢) الكلام هنا وكذا في قوله: (علامات الأمر) كالكلام فيما تقدم من قوله: علامات الماضي، فلا تغفل. "حاشية الآلوسي" ص(٥٥-٥٦).

[٣] في الأصل، ب، ط١: (علامته)، وفي ج، ح، خ: (علاماته).

[٤] في خ: (في بيان حكمه).

(٥) أي: مرة، وهو منصوب على الظرفية الزمانية.

[٦] في ج، خ: (إذا).

[٧] في الأصل، ج، خ: (من أربعة أحرف)

(٨) عدَّد الأمثلة في الثلاثي إشارة إلى أن (فَعَلَ) بفتح العين في الماضي مضارعه يكون بكسر العين، وبفتحها، وبضمها.

وَأَمَّا حُكْمُهُ بِاعْتِبَارِ آخِرِهِ فَإِنَّهُ تَارَةً يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ، وَتَارَةً يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، وَتَارَةً يُعْرَبُ، فَهَذِهِ ثَلَاثُ حَالَاتٍ لِآخِرِهِ، كَمَا أَنَّ لِآخِرِ الْمَاضِي ثَلَاثَ حَالَاتٍ، وَلِآخِرِ الْأَمْرِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ.

فَأَمَّا بِنَاؤُهُ عَلَى السُّكُونِ(١) فَمَشْرُوطٌ بِأَنْ يَتَّصِلَ[٢] بِهِ نُونُ الْإِنَاثِ، نَحْوُ: (النِّسْوَةُ يَقُمْنَ)، وَ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾(٣)[البقرة:٢٣٣]، وَ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾[البقرة:٢٢٨]، وَمِنْهُ(٤) ﴿ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ ﴾[البقرة:٢٣٧](٥)؛ لِأَنَّ[٦] الْوَاوَ أَصْلِيَّةٌ(٧)، وَهِيَ وَاوُ (عَفَا يَعْفُو)، وَالْفِعْلُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ؛ لِاتِّصَالِهِ بِالنُّونِ[٨]، وَالنُّونُ فَاعِلٌ مُضْمَرٌ

---

(١) وهو مذهب الجمهور، وبُنِيَ الفعلُ معها رجوعًا إلى الأصل من بناء الفعل؛ لفوات شبهه بالاسم المقتضي لإعرابه باتصاله بالنون التي لا تتصل إلا بالفعل، وبني على السكون؛ لأنه الأصل في البناء، وحملًا على الماضي المتصل بها، نحو: (ضربْنَ)، وإذا دخل عليه عامل، نحو: (لم يضربْنَ)، أو (لن يضربْنَ) لم يؤثر فيه لفظًا بل محلًّا، فيكون الفعل في محل جزم بـ(لم) ونصب بـ(لن) ومقابل هذا المذهب ما ذهب إليه ابنُ طَلْحَةَ، وَالسُّهَيْلِيُّ، وَابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ، من أنه معرب تقديرًا، منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي.

انظر: "الفاكهي" (١/ ٧٨-٧٩)، و"الرضي" (٣/ ٤٦)، و"الأشموني" (١/ ٦١).

[٢] في الأصل، ب، ط١: (تتصل).

(٣) الإعراب: والوالدات: الواو: استئنافية. الوالدات: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. يرضعن: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة. ونون النسوة: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، وجملة (يرضعن) في محل رفع خبر المبتدإ.

(٤) فصله (بمنه) إشارة إلى الخفاء. "حاشية الآلوسي" صـ(٥٦).

(٥) الإعراب: إلا: أداة استثناء مفرغ. أن: حرف مصدر، ونصب، واستقبال. يَعْفُونَ: فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة في محل نصب بـ(أن)، ونون النسوة: ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب حال، والتقدير: فعليكم نصف ما فرضتم إلا في حال العفو.

[٦] في الأصل، ب: (والواو أصلية).

(٧) فهي لام الكلمة.

[٨] في ج، ط١: (بنون الإناث)

عَائِدٌ عَلَى[١] الْمُطَلَّقَاتِ وَوَزْنُهُ: (يَفْعُلْنَ)(٢)، وَلَيْسَ هَذَا كـ(يعفون) فِي قَوْلِك: (الرِّجَالُ يَعْفُونَ)(٣)؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْوَاوَ ضَمِيرٌ لِجَمَاعَةِ الْمُذَكَّرِيْنَ كَالْوَاوِ فِي قَوْلِكَ: (يَقُوْمُوْنَ)، وَوَاوُ الْفِعْلِ حُذِفَتْ(٤) وَالنُّوْنُ عَلَامَةُ الرَّفْعِ، وَوَزْنُهُ: (يَفْعُوْنَ)(٥)، وَهَذَا يُقَالُ فِيهِ: (إِلَّا أَنْ يَعْفُوا)(٦) بِحَذْفِ نُونِهِ كَمَا تَقُولُ: (إِلَّا أَنْ يَقُومُوا)، وَسَيَأْتِي شَرْحُ ذَلِكَ كُلِّهِ.(٧)

وَأَمَّا بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ فَمَشْرُوطٌ: بِأَنْ تُبَاشِرَهُ نُونُ التَّوْكِيدِ لَفظًا و[٨] تَقْدِيرًا(٩) نَحْوُ: ﴿ كَلَّا لَيُنۢبَذَنَّ ﴾[الهمزة:٤](١٠)، وَاحْتَرَزْتُ بِذِكْرِ الْمُبَاشِرَةِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَا

---

[١] في ب، ج: (إلى).

(٢) فهو مثل: يخرجن، ويقعدن.

(٣) فهو وإن كان مثله في اللفظ، لكنه مخالف له في التقدير، (فالرجال يعفون) أصله: يعفوون، مثل (يخرجون) فحذفت الواو التي هي لام، وبقيت واو الضمير، والنون علامة الجمع، وفي قوله: (إلا أن يعفون) لم يحذف منه شيء.

(٤) أي: لالتقاء الساكنين؛ لأن أصله كما تقدم (يعفوون) بواوين، أولاهما: لام الكلمة، والثانية: واو الجمع؛ استثقلت الضمة على الواو فحذفت للثقل، وتبعتها الواو للساكنين، واختصت بالحذف دون الثانية لأمور:

أحدها: كونها جزءًا، وحذفه أسهل. وثانيها: كونها آخر الفعل، وحذفه أولى. وثالثها: أنها لا تدل على معنى، فحذفها أحسن. والثانية ليست كذلك، فهي ليست جزءًا، وليست بآخر، وتدل على معنى. اهـ. "حاشية الآلوسي" ص(٥٧)، و"الفاكهي على القطر" (١/ ٧٩).

(٥) فالمحذوف اللام؛ لأن الميزان يحذف منه ما حذف من الموزون. اهـ. "السجاعي" ص(١٧).

(٦) فهو منصوب وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

(٧) أي: في باب الأمثلة الخمسة إن شاء الله تعالى، وهو أنها تنصب بحذف النون. اهـ. "حاشية الآلوسي" ص(٥٧).

[٨] في ب، ح، خ: (أو).

(٩) تقدم الكلام على المراد بقول: لفظًا وتقديرًا.

(١٠) الإعراب: كلا: حرف زجر وردع. لينبذن: اللام: واقعة في جواب القسم، ينبذن: فعل مضارع مغير الصيغة مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد المباشرة: حرف لا=

نَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾[يونس:٨٩][(١)]، ﴿لَتُبۡلَوُنَّ فِيٓ أَمۡوَٰلِكُمۡ﴾[آل عمران:١٨٦][(٢)]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلۡبَشَرِ أَحَدٗا﴾[مريم:٢٦][(٣)]، فَإِنَّ الأَلْفَ فِي الأَوَّلِ،

= محل له من الإعراب، ونائب الفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو).

(١) الإعراب: الواو: حرف عطف. لا: حرف نهي. تتبعانِّ: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، وكسرت تشبيهًا لها بنون التثنية الواقعة بعد الألف. سبيل: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر بالمضاف. لا: حرف نفي. يعلمون: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، وجملة يعلمون: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد: الواو.

تنبيه: قوله: (ولا تتبعانِّ) أصله قبل النهي (تتبعانِ) بتخفيف نون الرفع، فدخل الجازم فحذفت نون الرفع، ثم أكد بالنون الثقيلة، فالتقى ساكنان: الألف والنون المدغمة، ولم يجز حذف الألف؛ لئلا يلتبس بفعل الواحد، ولا النون؛ لفوات المقصود منها، فحركت النون بالكسر؛ تشبيهًا بنون التثنية الواقعة بعد الألف.

(٢) الإعراب: لتبلون: اللام واقعة في جواب قسم مقدر. تبلون: فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة؛ لتوالي الأمثال، والواو: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع نائب فاعل، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب.

تنبيه: لتبلون: أصله قبل التوكيد (لتبلوون) بواوين، أولاهما لام الكلمة، تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت الواو ألفًا، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين، فصار: (لتبلون)، ثم أكد بالثقيلة فاجتمع ثلاث نونات، فحذفت نون الرفع؛ لاستثقال توالي الأمثال، فالتقى ساكنان: الواو التي هي نائب الفاعل، والنون المدغمة، وتعذر حذف أحدهما فحركت الواو بحركة مجانسة لها، هي الضمة؛ لتدل على المحذوف، فصار (لَتُبْلَوُنَّ) على وزن (تُفْعَوُنَّ).

(٣) الإعراب: فإما: الفاء استئنافية، إما: أصله: إن ما، فإن: حرف شرط جازم، وما: زائدة. ترين: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) فعل الشرط وعلامة جزمه حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب. من البشر: جار ومجرور في محل نصب حال من (أحدًا). أحدًا: مفعول به. =

وَالْوَاوَ فِي الثَّانِي، وَالْيَاءَ فِي الثَّالِثِ فَاصِلَةٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالنُّونِ، فَهُوَ مُعْرَبٌ لَا مَبْنِيٌّ.

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْفَاصِلُ بَيْنَهُمَا مُقَدَّرًا كَانَ الْفِعْلُ أَيْضًا مُعْرَبًا، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص:٨٧][1]، ﴿وَلَتَسْمَعُنَّ﴾ [آل عمران:١٨٦][2]

= تنبيه: ترين: أصله قبل التوكيد (تَرْأَيِيْنَ) مثل (ترغبين) فالهمزة عينه والياء الأولى لامه، فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها، ثم حذفت الهمزة فصار (تَرَيِيْنَ) بفتح الراء وكسر الياء الأولى وإسكان الثانية، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ثم حذفت؛ لالتقاء الساكنين فصار (تَرَيْنَ)، ثم دخل الجازم فحذفت نون الرفع، ثم أكد بالنون الثقيلة، فالتقى ساكنان: ياء المخاطبة، والنون المدغمة، فحركت الياء بحركة مجانسة لها لتدل على المحذوف، فصار (تَرَيِنَّ). على وزن (تَفَيِنَّ).

انظر: «الفاكهي شرح القطر» (١/ ٨١-٨٢).

(١) الإعراب: لا: ناهية. يصدنك: يصدن: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف النون، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين: ضمير متصل في محل رفع فاعل، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. عن: حرف جر. آيات: مجرور بـ(عن)، والجار والمجرور متعلق بالفعل، وآيات مضاف. الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

تنبيه: قوله: (ولا يصدنك) أصله قبل التوكيد (يصدونك) فدخل الجازم، فحذفت نون الرفع، ثم أكد بالنون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون المدغمة، فحذفت الواو لاعتلالها ولوجود الضمة الدالة عليها.

تنبيه آخر: قول المصنف: (أصله قبل دخول الجازم يصدوننك...) إلخ، إنما يتأتى على شذوذ، وهو تأكيد الفعل الخالي عن الطلب، فالشائع فيما بينهم أن الفعل الخالي من الطلب والقسم لا يؤكد، فكان عليه أن يقول: أصله قبل دخول الجازم (يَصُدُّونَك)، فلما دخل الجازم وحذف النون أكد فالتقى ساكنان.

«الفاكهي شرح القطر» (١/ ٨٢)، و «حاشية الآلوسي» ص(٥٩)، و «السجاعي» ص(١٧).

(٢) الإعراب: اللام: واقعة في جواب قسم مقدر. تسمعن: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين: ضمير متصل في محل رفع فاعل، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب.

مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ نُونَ الرَّفْعِ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا؛ لِتَوَالِي الْأَمْثَالِ، ثُمَّ الْتَقَى سَاكِنَانِ. أَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ الْجَازِمِ (يَصُدُّونَنَّكَ)، فَلَمَّا دَخَلَ الْجَازِمُ -وَهُوَ (لَا) النَّاهِيَةُ- حُذِفَتِ النُّونُ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ: الْوَاوُ وَالنُّونُ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ؛ لِاعْتِلَالِهَا وَوُجُودِ دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهَا -وَهُوَ[1] الضَّمَّةُ- وَقُدِّرَ الْفِعْلُ مُعْرَبًا(٢)، وَإِنْ كَانَتِ النُّونُ مُبَاشِرَةً لِآخِرِهِ لَفْظًا لَكِنَّهَا مُنْفَصِلَةٌ عَنْهُ تَقْدِيرًا، وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَى ذَلِكَ(٣) كُلِّهِ مُمَثِّلًا.

وَأَمَّا إِعْرَابُهُ(٤) فَفِيمَا عَدَا هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ(٥) نَحْوُ: (يَقُومُ زَيْدٌ)، وَ(لَنْ يَقُومَ زَيْدٌ)، وَ(لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ).

---

[١] في خ: (وهي).

(٢) أي: جعل الفعل معربًا لا أن هناك إعرابًا مقدرًا؛ لأن الإعراب ظاهر، وهو حذف النون. قاله الخطابي. انظر "حاشية الآلوسي" ص(٥٩).

(٣) أي: في المتن.

(٤) قيل سبب إعرابه: مشابهته الاسم في توارد المعاني التركيبية المختلفة، ففي الاسم نحو: (ما أحسن زيدا!)، وفي الفعل نحو: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن). فإن كلًّا من التركيبين محتمل لمعانٍ مختلفة تقريرها واضح، وهذا التعليل مختار ابن مالك كما في "شرح التسهيل" (١/ ٣٤).
وانظر "الفاكهي مع حاشية ياسين" (١/ ٧٢)، و "حاشية الآلوسي" ص(٥٩).

(٥) أي: موضعي البناء، وهما: إذا اتصل به نون النسوة فيبنى على السكون، وإذا اتصل به نون التوكيد المباشرة فيبنى على الفتح. فالحاصل أنه يعرب إذا عري عن النونين.

[الحرف وعلامته]

ص- وَأَمَّا الْحَرْفُ فَيُعْرَفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتِ الاسْمِ وَالْفِعْلِ نَحْو: (هَلْ) وَ(بَلْ).

وَلَيْسَ مِنْهُ (مَهْمَا) وَ(إِذْمَا)، بَلْ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ، وَ(لَمَّا) الرَّابِطَةُ فِي الْأَصَحِّ.

ش- لَمَّا فَرَغْتُ مِنَ الْقَوْلِ[١] فِي الاسْمِ وَالْفِعْلِ شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ الْحَرْفِ، فَذَكَرْتُ أَنَّهُ يُعْرَفُ بِأَنْ لَا يَقْبَلَ شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتِ الاسْمِ وَلَا مِنْ عَلَامَاتِ الْفِعْلِ(٢)، نَحْوُ: (هَلْ) و(بَلْ)؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَقْبَلَانِ شَيْئًا مِنْ عَلَامَاتِ الْأَسْمَاءِ، وَلَا[٣] مِنْ عَلَامَاتِ الْأَفْعَالِ فَانْتَفَى أَنْ يَكُونَا اسْمَيْنِ، وَأَنْ يَكُونَا فِعْلَيْنِ، وَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَا حَرْفَيْنِ؛ إِذْ لَيْسَ لَنَا إِلَّا ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ، وَقَدِ انْتَفَى اثْنَانِ، فَتَعَيَّنَ الثَّالِثُ.

[الحروف المختلف فيها]

وَلَمَّا كَانَ مِنَ الْحُرُوفِ مَا اخْتُلِفَ فِيهِ: هَلْ هُوَ حَرْفٌ أَوِ اسْمٌ؟

نَصَصْتُ عَلَيْهِ -كَمَا فَعَلْتُ فِي الفِعْلِ الْمَاضِي وَفِعْلِ الْأَمْرِ-، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ: (إِذْمَا)، وَ(مَهْمَا)، وَ(مَا الْمَصْدَرِيَّةُ)، وَ(لَمَّا الرَّابِطَةُ).

فَأَمَّا (إِذْمَا) فَاخْتَلَفَ فِيهِ سِيبَوَيْهِ وَغَيْرُهُ: فَقَالَ سِيبَوَيْهِ(٤): إِنَّهَا حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ (إِنِ) الشَّرْطِيةِ فَإِذَا قُلْتَ: (إِذْ مَا تَقُمْ أَقُمْ) فَمَعْنَاهُ: إِنْ تَقُمْ أَقُمْ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ(٥)، وَابْنُ

---

[١] في الأصل: (من ذكر الاسم والفعل).

(٢) أي: مَا ذُكِرَتْ، وَمَا لَمْ تُذْكَرْ.

[٣] في ح، ط٢: (ولا شيئًا من علامات).

(٤) «الكتاب» (٣/ ٥٦-٥٧).

(٥) انظر رأيه في كتابه «المقتضب» (٢/ ٤٦-٤٧)، و«الكافية الشافية» لابن مالك (٢/ ١٧٠)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٤/ ٦٧)، و«الارتشاف» (٤/ ١٨٦٢).

السَّرَّاجِ(١)، وَالْفَارِسِيُّ(٢): إِنَّهَا ظَرْفُ زَمَانٍ، وَإِنَّ الْمَعْنَى فِي الْمِثَالِ: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّهَا قَبْلَ دُخُولِ (مَا)[٣](٤) كَانَتِ اسْمًا، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّغْيِيرِ، وَأُجِيبَ(٥) بِأَنَّ التَّغْيِيرَ قَدْ تَحَقَّقَ قَطْعًا، بِدَلِيلِ أَنَّهَا كَانَتْ لِلْمَاضِي فَصَارَتْ لِلْمُسْتَقْبَلِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا نُزِعَ مِنْهَا ذَلِكَ الْمَعْنَى الْبَتَّةَ، وَفِي هَذَا الْجَوَابِ نَظَرٌ(٦) لَا يَحْتَمِلُهُ هَذَا الْمُخْتَصَرُ.

وَأَمَّا (مَهْمَا) فَزَعَمَ[٧] الْجُمْهُورُ أَنَّهَا اسْمٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ ﴾

---

(١) انظر رأيه في كتابه "الأصول في النحو" (٢/ ١٥٩)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٦٢)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٧٠)، و"الأشموني" (٤/ ١١)، و"التصريح" (٢/ ٢٤٨).

(٢) انظر رأيه في كتابه "الإيضاح"، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٦٢)، و"المغني" (١/ ٨٧)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٧٠)، و"الأشموني" (٤/ ١١)، و"الجنى الداني" ص(١٩١)، و"التصريح" (٢/ ٢٤٨).

[٣] في ج، ط١: (دخول (ما) عليها...).

(٤) وهي زائدة لازمة عند مدعي الحرفية، وكافة عن طلب الإضافة، ومهيئة للشرط، والجزاء عند مدعي الاسمية. "ياسين على الفاكهي" (١/ ٨٤)، و "حاشية الآلوسي" ص(٦٢).

(٥) وحاصله: أنه وإن كان الأصل عدم التغيير وبقاء ما كان على ما كان، إلا أنَّ تَغَيُّرَ المعنى المتحقق قطعًا يدل بظاهره على أن الحالة الأولى التي كانت عليها الكلمة لم تبق أصلاً. اهـ. "حاشية الآلوسي" ص(٦٢-٦٣).

(٦) وحاصل هذا النظر أنه لم يرتضِ الجواب الذي أجاب به أنصار سيبويه؛ وذلك لأن خروج الكلمة من دلالتها على زمان إلى دلالتها على زمان آخر لا يلزم منه خروجها عن أصلها في النوع من كونها اسمًا أو فعلاً، فإن الفعل الماضي دال على الزمان الماضي، وإذا دخلت عليه (إن) الشرطية دلَّ على الزمان المستقبل، والفعل المضارع دال على الحال أو الاستقبال، ومتى دخلت عليه (لم) الجازمة النافية دل على الماضي، ومع ذلك فإن أحدًا من العلماء لم يذهب إلى أن واحدًا من هذين الفعلين قد خرج عن أصله، فصار الأول فعلاً مضارعًا أو الثاني فعلاً ماضيًا مثلاً. اهـ. "شرح الفاكهي على القطر" (١/ ٨٥)، و"حاشية محمد محيي الدين على القطر" ص(٥٧)، و"التصريح" (٢/ ٢٤٨).

تنبيه: اختار المصنف في "أوضح المسالك" (٤/ ١٨٥) القول بالحرفية في (إذما)، وهو اختيار ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٧٠-١٧١).

[٧] في ب، ج، خ: (فذهب).

[الأعراف: ١٣٢][1]، فَالْهَاءُ مِنْ (بِهِ) عَائِدَةٌ عَلَيْهَا، وَالضَّمِيرُ لَا يَعُودُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ[2]، وَزَعَمَ السُّهَيْلِيُّ[3] وَابْنُ يَسْعُونَ[4] أَنَّهَا حَرْفٌ وَاسْتَدَلَّا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ زُهَيْرٍ:

---

(١) الإعراب: مهما: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ أو مفعول لفعل محذوف يفسره فعل الشرط، فيكون من باب الاشتغال، أي: أيَّ شخص تحضر تأتنا به. تأتِ: فعل الشرط مجزوم بـ(مهما) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (أنت). نا: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. به: جار ومجرور متعلق بالفعل (تأت). من آية: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المجرور من (به) أو من (مهما) على تقدير جعلها مفعولاً، أو منها على أنها مبتدأ على رأي سيبويه.

(٢) بالاستقراء، ولا يرد ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]؛ إذ ليس الضمير عائدًا على فعل الأمر نفسه، بل على المصدر المفهوم منه وهو العدل.

"ياسين على الفاكهي" (١/ ٨٤)، و"حاشية الآلوسي" ص(٦٤).

(٣) انظر رأيه في "الارتشاف" (٤/١٨٦٣)، و"المغني" (١/ ٣٣٠)، و"الجنى الداني" ص(٦١١)، و"الهمع" (٢/ ٥٤٨).

وَالسُّهَيْلِيُّ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِاللهِ بْنِ أَحْمَدَ أَبُوزَيْدٍ وأَبُوالْقَاسِمِ الْأَنْدَلُسِيُّ الْمَالِقِيُّ، كَانَ عَالِمًا بِالْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ وَالْقِرَاءَاتِ، عَالِمًا بِالتَّفْسِيرِ وَصِنَاعَةِ الْحَدِيثِ، رَوَى عَنِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ، وَأَبِي طَاهِرٍ، وَابْنِ الطَّرَاوَةِ. صَنَّفَ "الرَّوْضَ الْأُنُفَ" فِي شَرْحِ السِّيرَةِ، وَشَرْحَ "الْجُمَلِ" وَلَمْ يُتِمَّ، و"التَّعْرِيفَ"، و"الْإِعْلَامَ بِمَا فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَعْلَامِ". لَهُ أبياتٌ جميلةٌ، مِنْهَا:

يَا مَنْ يَرَى مَا فِي الضَّمِيرِ وَيَسْمَعُ ... أَنْتَ الْمُعَدُّ لِكُلِّ مَا يَتَوَقَّعُ
يَا مَنْ يُرَجَّى لِلشَّدَائِدِ كُلِّهَا ... يَا مَنْ إِلَيْهِ الْمُشْتَكَى وَالْمَفْزَعُ
يَا مَنْ خَزَائِنُ رِزْقِهِ فِي قَوْلِ كُنْ ... امْنُنْ فَإِنَّ الْخَيْرَ عِنْدَكَ أَجْمَعُ
مَا لِي سِوَى فَقْرِيْ إِلَيْكَ وَسِيلَةٌ ... فَبِالِافْتِقَارِ إِلَيْكَ رَبِّي أَضْرَعُ
مَا لِي سِوَى قَرْعِيْ لِبَابِكَ حِيلَةٌ ... فَلَئِنْ رُدِدْتُ فَأَيُّ بَابٍ أَقْرَعُ
وَمَنِ الَّذِي أَدْعُو وَأَهْتِفُ بِاسْمِهِ ... إِنْ كَانَ فَضْلُكَ عَنْ فَقِيْرِكَ يُمْنَعُ
حَاشَا لِمَجْدِكَ أَنْ تُقَنِّطَ عَاصِيًا ... الْفَضْلُ أَجْزَلُ وَالْمَوَاهِبُ أَوْسَعُ

توفي (٥٨١هـ). "بغية الوعاة" (٢/ ٨٢).

(٤) ابْنُ يَسْعُونَ: يُوسُفُ بْنُ يَبْقَى بْنِ يُوسُفَ التُّجِيبِيُّ البَاجِلِيُّ، كَانَ أديبًا نَحْوِيًّا لُغَوِيًّا فَقِيهًا، ألف=

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ (١)

= "الْمِصْبَاحُ فِي شَرْحِ مَا أَعْتَمَ مِنْ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ"، وغيره، توفي (٥٤٠هـ).
"بغية الوعاة" (٢/ ٣٦٣).
وانظر رأيه في "المغني" (١/ ٣٣٠).

(١) التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في "ديوانه" صـ(٨٨)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٥٧١)، و"الجنى الداني" صـ(٦١٢)، و"الجمل للزجاجي" صـ(٢١٥)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ٣٨٤-٣٨٦)، (٢/ ٧٣٨).

وبلا نسبة في "المغني" (١/ ٣٣٠)، و"الأشموني" (٤/ ١٠)، و"الهمع" (٢/ ٥٤٨)، و"معجم الشواهد العربية" صـ(٤٦٧).

اللغة: خليقة: طبيعة وسجية. خالها: ظنها.

المعنى: إن كل خصلة من خصال الإنسان مهما يصنع من المحاولات لإخفائها عن الناس، فلابدَّ من أن تظهر لهم في بعض أعماله، وقديمًا قالوا: (ما فيك يظهر على فيك).

والله تعالى يقول: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾[محمد:٣٠]، قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: أي: لابدَّ أن يظهر ما في قلوبهم، ويتبين على ألسنتهم؛ فإن الألسن مغارف القلوب يظهر منها ما في القلوب من الخير والشر. اهـ.

قال بعض السلف: (ما أسرَّ أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه وفلتات لسانه).

الإعراب: مهما: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له الإعراب. تكن: فعل مضارع مجزوم بـ(مهما) وعلامة جزمه السكون، وهو فعل الشرط. عند: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر (تكن) مقدم، وعند: مضاف. امرئ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. من: حرف جر زائد. خليقة: اسم (تكن) مؤخر مجرور لفظًا مرفوع محلًا، ويجوز أن تعرب (تكن) تامة، وعند: متعلق بمحذوف حال من (خليقة)، وخليقة: فاعل (تكن). وإن: الواو: حرف عطف، إن: حرف شرط جازم. خالها: فعل الشرط، وهو فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، والهاء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول. تخفى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي). على الناس: جار ومجرور متعلق بالفعل (تخفى)، وجملة (تخفى على الناس) في محل نصب مفعول ثانٍ، وجواب الشرط الذي=

= هو (إن) محذوف يدل عليه جواب الشرط الذي هو (مهما) والتقدير: إن خالها تخفى فليس تخفى عليهم. تعلم: فعل مضارع مغير الصيغة جواب الشرط الذي هو (مهما) مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي؛ لأن القصيدة رويها مكسور.

وإعراب (مهما) على ما ذكر بناء على مذهب السهيلي وابن يسعون.

وأما على مذهب الجمهور (فهما): اسم شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. تكن: فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، واسمه: ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى (مهما) باعتبار معناها. عند: ظرف متعلق بمحذوف خبر (تكن)، وعند: مضاف. امرئ: مضاف إليه. من خليقة: جار ومجرور بيان لـ(مهما) متعلق بمحذوف حال من (مهما) على رأي سيبويه، أو من ضميرها المستكن في (تكن) عند الجمهور، وجملة (تكن) في محل رفع خبر المبتدإ (مهما)، ويجوز أن تعرب (مهما) خبر (تكن) مقدمًا، و(من خليقة) من: حرف جر زائد، وخليقة: اسم تكن مجرور لفظًا مرفوع محلًا.

الشاهد فيه: (مهما)، ذهب السهيلي وابن يسعون إلى أنها في هذا البيت حرف دال على الشرط لا محل له من الإعراب، وزعما أنه لايجوز أن تكون هنا اسمًا؛ لأنها لو كانت اسمًا لكانت إما مبتدأ، مثل (من) الشرطية في قوله: (من يقم أقم معه)، وإما مفعولًا مقدمًا، مثل (ما) الشرطية في قولك: (ما تدخر ينفعك)، وزعما أن (مهما) في هذا البيت لا يجوز أن تكون مبتدأ، ولا يجوز أن تكون مفعولًا، أما عدم جواز أن تكون مبتدأ فلعدم الضمير العائد عليها من (تكن) الرابط للجملة الواقعة خبرًا لها؛ لأنهما زعما أن (من خليقة) من زائدة، وخليقة اسم (تكن)، وأما عدم جواز المفعولية، فلأن محل جواز ذلك إذا كان فعل الشرط متعديًا ولم ينصب مفعوله مثل (تدخر) في المثال السابق، و(تكن) في البيت لا يتعدى إلى مفعول به، وليس يصح في أسماء الشرط غير الظروف إلا واحد من هذين الإعرابين، وإذا لم يصح في هذه الكلمة هنا واحد من هذين الإعرابين لزم أنها ليست اسمًا، وإذا لم تكن اسمًا فهي حرف.

وقد عرفت أن كلًّا منهما باطل؛ لأننا جعلناها مبتدأ، وجعلنا في (تكن) ضميرًا يعود إليها.

انظر "حاشية محمد محيي الدين على شرح قطر الندى".

تنبيه: ظاهر كلام المصنف هنا أن القائل بالحرفية يزعم أنها ملازمة للحرفية، ومنع بعضهم ذلك، فقال: إنّ زاعم الحرفية لم يدعِ الملازمة لها حتى يرد عليه عود الضمير عليها في بعض الصور، وإنما ادعى أنها قد تكون حرفًا كما هو الحال في البيت المذكور، فلا ينهض الاستدلال عليه بالآية، وما كان من بابها مما فيه ضمير يعود إلى (مهما). =

وَتَقْرِيرُ[(١)] الدَّلِيلِ مِنْهُ[٢] أَنَّهُمَا أَعْرَبَا (خَلِيقَةٍ) اسْمًا لِتَكُنْ، و(مِنْ) زَائِدَةً؛ فَتَعَيَّنَ خُلُوُّ الْفِعْلِ مِنْ ضَمِيرٍ[٣]، وَكَوْنُ (مَهْمَا) لَا مَوْضِعَ[٤] لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ؛ إِذْ لَا يَلِيقُ بِهَا هَاهُنَا لَوْ كَانَ لَهَا مَحَلٌّ إِلَّا أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً، وَالِابْتِدَاءُ هُنَا مُتَعَذِّرٌ؛ لِعَدَمِ رَابِطٍ يَرْبِطُ الْجُمْلَةَ الْوَاقِعَةَ خَبَرًا لَهُ، وَإِذَا ثَبَتَ أنها لا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ تَعَيَّنَ كَوْنُهَا[(٥)] حَرْفًا.

وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ اسْمَ (تَكُنْ) مُسْتَتِرٌ[٦]، و(مِنْ خَلِيقَةٍ) تَفْسِيرٌ لـ(مِهْمَا)[(٧)]، كَمَا أَنَّ ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ تَفْسِيرٌ لِ(مَا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ﴾[(٨)] [البقرة:١٠٦]، وَ(مَهْمَا) مُبْتَدَأٌ[(٩)] وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ.

= وما ذكره البعض هو الصواب؛ فهما لم يزعما إطلاق الحرفية فيها، وهذا الذي قرره المصنف في «المغني» (١/ ٣٣٠)، وأبوحيان في «الارتشاف» (٤/ ١٨٦٣)، والسيوطي في «الهمع» (٢/ ٥٤٨)، والمرادي في «الجنى الداني» ص(٦١١-٦١٢).

(١) براهين، أي: بيان وجه دلالته. «الخضري» (١/ ١٦٢).

[٢] (منه) سقطت من ح، ط٢.

[٣] في ج، ح، خ، ط٢:(الضمير). [٤] في ج، ح: (محلّ).

(٥) بناءً على أن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم. [٦] في ج، خ، ط١: (مستتر فيها).

(٧) فالجار والمجرور في محل نصب حال من (مهما)، أو من ضميرها المستتر في (تكن).

(٨) الإعراب: ما: اسم شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم. ننسخ: فعل مضارع مجزوم بـ(ما) وعلامة جزمه السكون، وهو فعل الشرط، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (نحن). من آية: من: بيانية حرف جر، آية: مجرور بـ(من) البيانية وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والجار والمجرور بيان لـ(ما) متعلق بمحذوف حال منها، والمعنى: أيَّ شيء ننسخه حال كونه من الآيات.

فائدة: (من) التي تجرُّ مميز المبهمات تسمى (من) البيانية، وهي ومجرورها متعلقان بحال محذوفة للمبهم الذي تميزانه. اهـ. «المنهاج».

(٩) ويجوز كما في «المغني» جعلها خبر (تكن) و(من) زائدة و(خليقة) اسمها؛ لأن الشرط غير موجب عند أبي علي، فلا يرد أن (من) لا تزاد في الإيجاب. =

وَأَمَّا (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ فَهِيَ الَّتِي تُسْبَكُ مَعَ مَا بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ[١] نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ﴾[آل عمران:١١٨][٢]، أَيْ: وَدُّوا عَنَتَكُمْ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

يَسُــرُّ الْمَــرْءَ مَــا ذَهَــبَ اللَّيَــالِي ... وَكَــانَ ذَهَــابُهُنَّ لَــهُ ذَهَابَــا[٣]

أَيْ: يَسُرُّ الْمَرْءَ ذَهَابُ اللَّيَالِي.

= انظر "المغني" (١/ ٣٢٣و٣٣٠).

[١] في الأصل: (فهي التي يسبك منها مع ما بعدها مصدر).

(٢) الإعراب: ودوا: فعل ماضٍ مبني على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، و واو الجماعة: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. ما: حرف مصدر لا محل له من الإعراب. عنتم: فعل وفاعل، والميم: علامة الجمع، والمصدر المؤول من (ما) وما دخلت عليه في محل نصب مفعول به، والتقدير: ودو عنتكم.

(٣) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" (١/ ٢٢٥)، و"الجنى الداني" صـ(٣٣١)، و"الارتشاف" (٢/ ٩٩٣)، و"المفصل" صـ(٣١٤)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٨/ ١٤٢)، و"التصريح" (١/ ٢٦٨)، و"الهمع"(١/ ٣١٧)، و"معجم الشواهد العربية"صـ(٣٩)، و"الأشباه والنظائر"(٢/ ٢٥).

المعنى: أن المرء يفرح بمرور الليالي والأيام، وهو لا يدري أن في مرورها دنوًّا من أجله، فكلما مرَّ منها يوم انقطع خيط من خيوط حياته.

الإعراب: يسرُّ: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. المرء: مفعول به مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. ما: حرف مصدري. ذهب: فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. الليالي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، والمصدر المؤول من (ما) وما دخلت عليه في محل رفع فاعل لـ(يسرُّ) والتقدير: يسر المرءَ ذهابُ الليالي. وكان: الواو: حرف عطف، كان: فعل ماضٍ ناقص. ذهابهن: اسم (كان) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وذهاب: مضاف، وهن: الهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، والنون: علامة الجمع لا محل لها من الإعراب. له: جار ومجرور متعلق بـ(ذهاب). ذهابا: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: (ما ذهب)، فـ(ما) مصدرية حرف، خلافًا للأخفش وابن السراج.

وَقَدِ اخْتُلِفَ[١][٢] فِيهَا، فَذَهَبَ سِيبَوَيْهِ[٣] إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ (أَنِ) الْمَصْدَرِيَّةِ[٤]، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ[٥] وَابْنُ السَّرَّاجِ[٦] إِلَى أَنَّهَا اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ (الَّذِي)[٧] وَاقِعٌ[٨] عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ وَهُوَ الْحَدَثُ[٩].

---

(١) وثمرة الخلاف أنه على القول باسميتها يكون لها محل من الإعراب، وتفتقر إلى ضمير يعود من صلتها. وعلى القول بالحرفية لا يكون كذلك. «الآلوسي» ص(٦٥).

[٢] في ب: (اختلفوا).

(٣) «الكتاب» (٢/ ٣٢٦)، وأما قوله ص(٣٤٩): وتقول: أتاني القوم ما عدا زيدًا، وأتوني ما خلا زيدًا فـ(ما) هنا اسم، و(خلا) و(عدا) صلة. اهـ.

فهو يريد بقوله: (ما) هنا اسم، أي: أنها تؤول مع ما بعدها باسم، هو مصدر، فهي حرف عنده. انظر «الحاشية على المقتضب» (٢/ ٢٠٠).

(٤) أي: في كونها تؤول مع ما بعدها بمصدر، إلا أنها لا تعمل عملها، فـ(أعجبني ما صنعت) بمنزلة (أعجبني أن قمت). «شرح المفصل» (٨/ ١٤٢).

(٥) انظر رأيه في «المقتضب» (٣/ ٢٠٠)، و«شرح التسهيل» (١/ ٢٢٣)، و«شرح الكافية» للرضي (٣/ ١٠٨)، و«المغني» (١/ ٣٠٥)، و«الارتشاف» (٢/ ٩٩٣)، و«الجنى الداني» ص(٣٣٢)، و«الهمع» (١/ ٣١٦)، و«الأصول في النحو» (١/ ١٦١)، و«شرح التسهيل» للمرادي ص(٢١٧).

(٦) انظر رأيه في كتابه «الأصول» (١/ ١٦١).

قال رَحِمَهُ اللَّهُ في المصدر المشار إليه: والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفًا كـ(أن): أنها لو كانت كـ(أن) لعملت في الفعل كما عملت (أن)؛ لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء تعمل في الأفعال، فلما لم نجدها عاملة حكمنا بأنها اسم. اهـ المراد.

(٧) ويقدران في صلتها ضميرًا راجعًا إليها، و(ما) كناية عن المصدر، ففي قوله تعالى: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥] أي: بالرحب الذي رحبته. «الرضي» (٣/ ١٠٨).

(٨) بالرفع صفة لاسم.

(٩) أي: المفهوم من الفعل، فهما يخصان ما دل على الأحداث باسم المصدرية، وما دل على الذوات باسم الموصولة.

«الدسوقي» (١/ ٣٠٥)، و«الآلوسي» ص(٦٥).

وَالْمَعْنَى: وَدُّوا الَّذِي(١) عَنِتُّمُوهُ، أَيِ: الْعَنَتَ الَّذِي عَنِتُّمُوهُ، وَيَسُرُّ الْمَرْءَ الَّذِي ذَهَبَهُ اللَّيَالِي، أَيْ: الذَّهَابُ الَّذِي ذَهَبَهُ اللَّيَالِي، وَيَرُدُّ هَذَا الْقَوْلَ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ[٢](٣): (أَعْجَبَنِي مَا قُمْتَهُ وَمَا قَعَدْتَهُ)، وَلَوْ صَحَّ مَا ذُكِرَ[٤](٥) لَجَازَ(٦) ذَلِكَ(٧)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الْعَائِدَ يَكُونُ مَذْكُورًا لَا مَحْذُوفًا(٨).

وَأَمَّا (لَمَّا) فَإِنَّهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ(٩) عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ(١٠):

---

(١) فيقدرانها بـ(الذي) وقبله موصوف محذوف. «الارتشاف» (٢/ ٩٩٣).

[٢] في ب: (لم يسمع من العرب).

(٣) سند للرد، وفيه إشارة إلى إمكانه، وهو كذلك. وقيل: لا يمكن؛ لأن (قام) غير متعدٍّ، وهو كما في «المغني» خطأ بيِّنٌ؛ لأن الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به، والمفعول المطلق ممكن مع كل فعل متعديًا كان أو غير متعدٍّ، هذا وقيل: الأولى في الرد قوله:

أَلَيْسَ أَمِيرِي فِي الْأُمُورِ بِأَنْتُمَا ... بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ

إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير قطعًا؛ لأن الجامد لا يتحمل ضميرًا.

«الدسوقي مع المغني» (١/ ٣٠٦-٣٠٧)، و«الآلوسي» صـ(٦٥)، و«الجنى الداني» صـ(٣٣٣)، و«شرح التسهيل» للمرادي صـ(٢١٧).

[٤] في ب: (ما ذكرناه).

(٥) أي: أنها اسم بمنزلة (الذي)، والمعنى: (ودوا الذي عنتموه...) إلخ.

(٦) الظاهر لسمع بدل لجاز. «الآلوسي» صـ(٦٥). (٧) أي: أعجبني ما قمته وما قعدته.

(٨) أي: فلما لم يسمع ذلك ألبتة عن العرب دل على أنها حرف؛ لأنه لو كان ثَمَّ عائدٌ يعود عليها جوازًا وأنها اسم، لكان من اللازم أن يذكر في بعض التراكيب ولو مرة، ولكن وجدناه لا يظهر في تركيب من التراكيب أصلًا؛ فدل ذلك على بطلان دعوى الاسمية فيها، ودعوى حذف العائد.

انظر: «السجاعي» صـ(١٨)، و«حاشية محمد محيي الدين على القطر» صـ(٦٠-٦٤١).

(٩) أي: في اللغة العربية.

(١٠) قيل عليه إن هناك قسمًا رابعًا وهو مجيئها فعلًا ماضيًا بمعنى (جَمَعَ) يقال: لمَّا ثيابهما، وأجيب: بأن الفعل (لمَّ) والألف ضمير الفاعل، والكلام في (لما) بمجموعها.

«الآلوسي» صـ(٦٦)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٨٦).

نَافِيَةٌ بِمَنْزِلَةِ (لَمْ)(١) نَحْوُ: ﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾[عبس:٢٣](٢)، أَيْ: لَمْ يَقْضِ مَا أَمَرَهُ. وإِيجَابِيَّةٌ بِمَنْزِلَةِ (إِلَّا)(٣) نَحْوُ: قَوْلِهِمْ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا، أَيْ:

---

(١) أي: في النفي والحرفية والجزم والاختصاص بالمضارع. وسيأتي إن شاء الله الفرق بينهما من وجوه. "السجاعي" صـ(١٨)، و"الآلوسي" صـ(٦٦).

(٢) الإعراب: لما: حرف نفي وجزم وقلب. يقضِ: فعل مضارع مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء، وفاعله: مستتر فيه جوازًا تقديره (هو). ما: اسم موصول بمعنى (الذي) في محل نصب مفعول به. أمر: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو)، وجملة (أمره) من الفعل والفاعل والمفعول به صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف. كما قال أبوالبقاء والكرخي وغيرهما، والتقدير: كلا لما يقضِ ما أمره به ربه.

وهو مشكل من حيث إن العائد المجرور لا يحذف إلا إذا جر بما جر به الموصول، نحو: مررت بمن مررت، أي: به، وقيل: يقدر العائد متصلًا؛ لأن (أمر) يتعدى بنفسه، والتقدير: أمرهه بهاءين، الأولى: عائدة على الإنسان، والثانية: عائدة على (ما) الموصولة، ولا يقال: يلزم عليه اتصال الضمير مع اتحاد الرتبة وهو ممنوع؛ لأن محل المنع في الملفوظ به لا المقدر؛ لزوال القبح اللفظي. وقيل: يقدر منفصلًا، والتقدير: ما أمره إياه ربه، ولا يقال: إن العائد المنفصل ممتنع حذفه؛ لأن محله إذا حصل اللبس، ولا لبس هنا. أفاده الشنواني.

وإذا قلنا بما قدره أبوالبقاء وغيره فالباء زائدة، ولكونها زائدة لم ننظر حينئذٍ لكون الموصول لم يجر بما جر به العائد المحذوف؛ لأن الحرف الزائد كالمعدوم. اهـ.

"الكواكب" (٢/ ٤٩٠-٤٩١).

(٣) فهي حرف استثناء، والمستثنى منه محذوف تقديره: ما أطلب منك شيئًا إلا فعلك كذا. قاله الرضي. "السجاعي" صـ(١٨)، و"الرضي" (٢/ ١٧١).

ولها موضعان:

أحدهما: بعد القسم، نحو: (نشدتك بالله لما فعلت)، و(عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطًا).

ثانيهما: بعد النفي، ومنه قراءة عاصم وحمزة: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس:٣٢]، ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٥]، أي: ما كل إلا جميع، وما كل إلا متاع الحياة الدنيا. ولا تجيء إلا في الاستثناء المفرغ كما في الأمثلة المذكورة.اهـ. =

إلا(١) فَعَلْتَ كَذَا، أَيْ: مَا أَطْلُبُ(٢) مِنكَ إِلَّا فِعْلَ كَذَا.

وَهِيَ فِي هَذَيْنِ الْقِسْمَيْنِ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ رَابِطَةً لِوُجُودِ شَيْءٍ بِوُجُودِ غَيْرِهِ نَحْوُ: (لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ)، فَإِنَّهَا رَبَطَتْ[٣] وُجُودَ الْإِكْرَامِ بِوُجُودِ الْمَجِيءِ.

وَاخْتُلِفَ فِي[٤] هَذِهِ فَقَالَ سِيبَوَيْهِ(٥): إِنَّهَا حَرْفُ وُجُودٍ لِوُجُودٍ(٦)، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ(٧) وَجَمَاعَةٌ(٨): إِنَّهَا ظَرْفٌ بِمَعْنَى (حِينٍ)(٩)، وَرُدَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ

= "الجنى الداني" صـ(٣٥٧)، و"الرضي" (٢/ ١٧٠-١٧١).

تنبيه: هذه الأدلة المذكورة فيها رد على من أنكر استعمال (لما) بمعنى (إلا) وهم: الْفَرَّاءُ، وَالْجَوْهَرِيُّ، وَأَبُوعُبَيْدَةَ، وما قاله المصنف حَكَاهُ الْخَلِيْلُ، وَسِيبَوَيْهِ، وَالْكِسَائِيُّ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبت مقدم على النافي.

انظر: "موصل الطلاب" بتحقيقنا صـ(١٨٠-١٨١).

(١) تفسير لـ(لما). (٢) تفسير لـ(عزمت).

[٣] في ط١: (فإنها رابطة...). [٤] في خ: (فيها).

(٥) انظر: "الكتاب" (٤/ ٢٣٤)، وهذا القول اختاره ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٨٠).

(٦) وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب بالباء بدل الدال، قال بهاء الدين السبكي في "شرح التلخيص": و(لما) حرف عند سيبويه يدل على ربط جملة بأخرى ربط السببية. اهـ.

وعليه فاللام في قوله: (حرف وجود لوجود) لام التعليل.

"الآلوسي" ص(٦٦)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٩٦).

(٧) انظر رأي الفارسي في "الارتشاف" (٤/ ١٨٩٧)، و"شرح الرضي" (٣/ ٣١٢)، و"المغني" (١/ ٢٨٠)، و"الجنى الداني" صـ(٥٣٨)، و"البحر المحيط" (١/ ٧٥، ٢٦٥)، و(٣/ ١٠٦)، و(٧/ ١١)، و"الهمع" (٢/ ٢٢٢)، و"الكافية الشافية" (٢/ ١٨٠).

والفارسيُّ مسبوق بشيخه ابنِ السراجِ، كما في كتابه "الأصول" (٢/ ١٥٧) (٣/ ١٨٩).

(٨) منهم ابن جني. انظر كتابه "سر صناعة الإعراب" (٢/ ٢٢٣).

(٩) وذكر ابن مالك في "التسهيل" أنها ظرف بمعنى (إذ)، واستحسنه المصنف في "المغني". =

ٱلْمَوْتَ﴾[1][سبأ:١٤] الآيَةَ، وَذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ ظَرْفًا لاَحْتَاجَتْ إِلَى عَامِلٍ يَعْمَلُ فِي مَحَلِّهَا النَّصْبَ، وَذَلِكَ الْعَامِلُ إِمَّا (قَضَيْنَا)، أَوْ (دَلَّهُمْ)؛ إِذْ لَيْسَ مَعَنَا سِوَاهُمَا، وَكَوْنُ الْعَامِلِ (قَضَيْنَا) مَرْدُودٌ بِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِأَنَّهَا اسْمٌ يَزْعُمُونَ أَنَّهَا مُضَافَةٌ إِلَى مَا يَلِيهَا، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ لَا يَعْمَلُ فِي الْمُضَافِ، وَكَوْنُ الْعَامِلِ (دَلَّهُمْ) مَرْدُودٌ بِأَنَّ (مَا) النَّافِيَةَ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا[2]، وَإِذَا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ لَهَا

= انظر: "التسهيل مع شرحه" (٤/ ١٠١)، و"المغني" (٢/ ٢٨٠)، و"موصل الطلاب" ص(٦٨).

فائدة: تختص (لما) الرابطة بالدخول على الفعل الماضي شرطًا وجوابًا، الأول باتفاق، والثاني عند أكثر النحاة، والذي يظهر أنَّ إتيان الجواب ماضيًا غالبٌ لا لازمٌ، فقد يأتي جملة اسمية مقرونة بالفاء، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢]، وقد تقترن بـ(إذا) الفجائية كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٧٧]، وقد يأتي فعلًا مضارعًا كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤].

انظر: "الرضي" (٣/ ٣١٣)، و"التسهيل مع شرحه" (٤/ ١٠١)، و"المساعد" (٣/ ١٩٩-٢٠١)، و"المغني" (١/ ٢٨١)، و"الصبان" (٢/ ٢٥٩).

(١) الإعراب: فلما: الفاء: استئنافية. لما: حرف وجود لوجود على رأي سيبويه، أو ظرف زمان بمعنى (حين) عند الفارسي وموافقيه، وهي متضمنة معنى الشرط والعامل فيها الجواب وهو (دلهم) أو محذوف. قضينا: فعل وفاعل. عليه: جار ومجرور متعلقان بـ(قضينا). الموت: مفعول به.

(٢) قد يقال: إن الظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره، أو أن العامل محذوف، وكان شيخنا مقبل رحمه الله يقدره بـ(اذكر)، وقدره بعضهم من لفظ الجواب.

ومثل هذه الآية أيضًا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَحَسُّواْ بَأْسَنَآ إِذَا هُم مِّنْهَا يَرْكُضُونَ﴾[الأنبياء: ١٢]، إذ ما بعد (إذا) الفجائية لا يعمل فيما قبلها، ومن مرجحات القول بالحرفية قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُواْ﴾ [الكهف: ٥٩]؛ فإنَّ المراد: أنهم هلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم هلكوا حين ظلمهم؛ لأن الهلاك تأخر عنه. ومن المرجحات أيضًا: إجماعهم على زيادة (أن) بعدها، ولو كانت ظرفًا والجملة في محل خفض بالإضافة للزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بـ(أن).

انظر: "الصبان" (٤/ ٧)، و"تكملة شرح التسهيل" لابن الناظم (٤/ ١٠٢)، و"الآلوسي" ص(٦٧).

فائدة: الأوجه الثلاثة التي ذكرها المصنف نظمها السجاعي في أبيات فقال: =

هُنَا[1] عَامِلٌ تَعَيَّنَ أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي الْحَرْفِيَّةَ.

[حكم الحرف]

ص- وَجَمِيعُ الحُرُوْفِ(٢) مَبْنِيَّةٌ(٣).

= (لَمَّا) عَلَى ثَلَاثَةٍ أَقْسَامِ   نَفْيِ مُضَارِعٍ مَعَ انْجِزَامِ
وَقَدْ أَتَتْ حَرْفًا لِلاسْتِثْنَاءِ   بِجُمْلَةٍ تَخْتَصُّ بِاعْتِنَاءِ
فِي ذَيْنِ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ أَمَّا   لِلرَّبْطِ فَالْخِلَافُ فِيهَا جَزْمَا
فَقِيلَ ظَرْفٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا   حَرْفٌ أَتَتْ لِجُمْلَتَيْنِ رَبْطُهَا
جَوَابُهَا يَكُونُ فِعْلًا قَدْ مَضَى   أَوْ جُمْلَةً إِسْمِيَّةً يَا مُرْتَضَى
بِهَا إِذَا مَقْرُونَةً أَتَتْ وَقَدْ   تَأْتِي بِـ(فَا) لَكِنَّ هَذَا مُنْتَقَدْ
وَقَدْ يَكُونُ ذَا الْجَوَابُ فِعْلَا   مُضَارِعًا كَفَاكَ مُغْنٍ نَقْلَا

"السجاعي" ص(١٩).

[1] (هنا) سقط من ح، ط٢.

(٢) أي: كل فرد من أفرادها.

(٣) لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال، ولا يتعاقب عليها من المعاني التركيبية ما تحتاج معه إلى الإعراب، إلا إذا أريد لفظها فإنها حينئذٍ أسماء، فيجوز حكايتها، ويجوز أن تعرب بما تقتضيه العوامل.

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في الكافية الشافية:

وَإِنْ نَسَبْتَ لِأَدَاةٍ حُكْمَا   فَاحْكِ أَوِ اعْرِبْ وَاجْعَلَنْهَا إِسْمَا

ومن ذلك قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتٌ   إِنَّ لَيْتًا وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

وعبارة المصنف هنا أعني قوله: (وجميع الحروف مبنية)، أحسن من عبارة ابن مالك في الألفية حيث قال:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا   وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا

إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به. نعم، أجيب عنه بأن الواضع حكيم، يعطي الأشياء ما تستحقه، فحيث استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به، لكن هذا لا يدفع الأولوية.

"الآلوسي" ص(٦٧-٦٨)، و"الفاكهي مع ياسين" (١/٨٧)، و"شرح الكافية الشافية"=

ش- لَمَّا فَرَغْتُ مِنْ ذِكْرِ عَلَامَاتِ[١] الْحَرْفِ، وَبَيَانِ مَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنْهُ ذَكَرْتُ حُكْمَهُ، وَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ(٢)، لَا حَظَّ(٣) لِشَيْءٍ مِنْ كَلِمَاتِهِ فِي الْإِعْرَابِ.

= (٢/٢١٣)، و«الصبان» (٤/٩٣).

[١] في الأصل، خ: (علامة).

(٢) عطف تفسير على سابقه. «الآلوسي» صـ(٦٨).

(٣) أي: لا نصيب لشيء من كلماته في الإعراب. «السجاعي» صـ(١٩).

[باب الكلام]

ص- وَالْكَلَامُ لَفْظٌ مُفِيدٌ.

ش- لَمَّا أَنْهَيْتُ الْقَوْلَ فِي الْكَلِمَةِ وَأَقْسَامِهَا الثَّلَاثَةِ، شَرَعْتُ فِي تَفْسِيرِ الْكَلَامِ(١)، فَذَكَرْتُ أَنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ (اللَّفْظِ الْمُفِيدِ).

وَنَعْنِي بِاللَّفْظِ: الصَّوْتَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى بَعْضِ الْحُرُوفِ[٢]، أَوْ مَا هُوَ فِي قُوَّةِ(٣) ذَلِكَ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: (رَجُلٍ) و(فَرَسٍ)، وَالثَّانِي: كَالضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ(٤) فِي نَحْوِ: (اضْرِبْ) و(اذْهَبْ) الْمُقَدَّرِ بِقَوْلِكَ: (أَنْتَ).

وَنَعْنِي بِالْمُفِيدِ: مَا يَصِحُّ الاكْتِفَاءُ(٥) بِهِ فَنَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ) كَلَامٌ؛ لِأَنَّهُ

---

(١) أي: تفسيري الكلام، أي: إيضاحي الكلام، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله.

[٢] في ب: (الحروف الهجائية).

(٣) زاد هذا لإدخال الضمائر المستترة. "السجاعي" ص(١٩).

(٤) فإنه ليس بحرف، ولا صوت، ولم يوضع له لفظ، وإنما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له، أجروا عليه أحكام اللفظ كالإسناد إليه، وتوكيده، والعطف عليه، وغير ذلك، فهو لفظ حكمًا لا حقيقة.

"الآلوسي" ص(٧٠)، و"ياسين على التصريح" (١/ ٢٠).

(٥) أي: يحسن السكوت عليه، بحيث لا يصير السامع منتظرًا لشيء آخر، أي: انتظارًا تامًّا، بأن أخذ الفعل فاعله والمبتدأ خبره؛ احترازًا من انتظار المفعول والحال في بعض المواضع فلا يضر؛ لأنه ناقص.

"حاشية ابن الحاج على شرح الأزهري للآجرومية" ص(١٥).

واقتصاره هنا على ذكر المفيد كما في "الأوضح" مغنٍ عن ذكر المركب؛ إذ المفيد بالمعنى=

لَفظٌ[١] يَصِحُّ الاكْتِفَاءُ بِهِ، [ونَحْوُ (زَيْدٍ) لَيْسَ بِكَلَامٍ؛ لِأَنَّهُ لَفظٌ لَا يَصِحُّ الاكْتِفَاءُ بِهِ][٢]، وَإِذَا كَتَبْتَ (زَيْدٌ قَائِمٌ) مَثَلًا فَلَيْسَ بِكَلَامٍ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ صَحَّ الاكْتِفَاءُ بِهِ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِلَفظٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَشَرْتَ إِلَى أَحَدٍ بِالْقِيَامِ أَوِ الْقُعُودِ، فَلَيْسَ بِكَلَامٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِلَفظٍ.

[تأليف الكلام]

ص- وَأَقَلُّ ائْتِلَافِهِ مِنِ اسْمَيْنِ كَ(زَيْدٌ قَائِمٌ)، أَوْ فِعْلٍ وَاسْمٍ كَ(قَامَ زَيْدٌ).

ش- صُوَرُ تَأْلِيفِ الْكَلَامِ سِتٌّ[٣](٤)، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنِ اسْمَيْنِ، أَوْ[٥] مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ، أَوْ مِنْ جُمْلَتَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ واسْمَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَأَرْبَعَةِ أَسْمَاءٍ.

= المذكور يستلزم التركيب، واعتبر بعضهم في الكلام القصد ليخرج كلام النائم ونحوه، فإنه عارٍ من القصد، جرى عليه المصنف في "المغني" و"الشذور"، وأسقطه قوم لعدم اعتباره عندهم، وصححه أبوحيان وتبعهم المصنف هنا وفي "الأوضح".

انظر: "الفاكهي على قطر الندى" (١/ ٨٩)، و"الصبان" (١/ ٢١)، و"الآلوسي" صـ(٧١)، و"الهمع" (١/ ٤٩).

[١] في ب،ج: (لأنه لفظ مفيد). [٢] ما بين المعقوفين سقط من ط٢.

[٣] في الأصل، ج، ح، خ، ط١: (ستة).

(٤) قيل بقي عليه سابع: وهو تأليفه من اسم وجملة، كـ(زيد يقوم أبوه)، وثامن: وهو تأليفه من حرف واسم، كقولك: (ألا ماءَ)، فإن (ألا) التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه، وتمَّ الكلام حملًا على المعنى، أي: أتمنى ماءً.

وقد يقال: هذه ترجع للتركيب من فعل واسم، كما قالوا في الجواب عن نحو: (يا زيدُ)، ويمكن التفريق بينهما: بأن (يا) نائبة عن (أدعو)، و(ألا) ليست نائبة عن (أتمنى) بل بمعناه.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (١/ ٩٠).

[٥] في خ، ط١: (و)، وهكذا فيما يأتي.

أَمَا ائْتِلَافُهُ مِنِ اسْمَيْنِ فَلَهُ أَرْبَعُ صُوَرٍ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)(١).

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَا مُبْتَدَأً وَفَاعِلًا سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ(٢)، نَحْوُ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟)، وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ: (أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ؟) ، وَذَلِكَ كَلَامٌ تَامٌّ لَا حَاجَةَ لَهُ إِلَى شَيْءٍ، فَكَذَلِكَ هَذَا.

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَا مُبْتَدَأً ونائبًا عَنْ فَاعِلٍ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ نَحْوُ: (أَمَضْرُوبٌ الزَّيْدَانِ؟)؛ [لِأَنَّهُ فِي قُوَّةِ قَوْلِكَ: (أَيُضْرَبُ الزَّيْدَانِ؟)](٣).

الرَّابِعَةُ: أَنْ يَكُونَا اسْمَ فِعْلٍ وَفَاعِلَهُن نَحْوُ: (هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ)، فَهَيْهَاتَ: اسْمُ فِعْلٍ

---

(١) فإنهما اسمان، الأول مبتدأ، والثاني خبر، وقد يقال: في (قائم) ضمير مستتر فاعل به؛ لأنه اسم فاعل، فيصير المثال مما تركب فيه الكلام من ثلاثة أسماء، فكيف جعله المصنف مثالاً لما يتركب من اسمين؟ ويجاب: بأن الوصف كاسمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة مع مرفوعه المستتر كالاسم المفرد؛ ولهذا لا يبرز في التثنية والجمع، بخلاف نحو: (قم ونقوم)، فإن الضمير فيه كلمة برأسها، بدليل أنه يبرز في التثنية والجمع.

"الكواكب" (١/ ٢٧-٢٨)، و"التصريح" (١/ ٢٣).

فهذا حكم الوصف مع مرفوعه المستتر، وأما مع مرفوعه الظاهر: فتارة يكون في حكم المفرد، نحو: (زيد قائم أبوه)، وتارة يكون كلامًا تامًّا أي: جملة نحو: (أقائم زيد؟)، (أقائم الزيدان؟)، وكذا الوصف الواقع صلة لـ(أل) الموصولة، فهو كلام تام عند الزمخشري والسعد، سواء كان مرفوعه ظاهرًا أو مستترًا؛ لأنه في قوة الفعل في الصورتين. اهـ.

"الصبان" (١/ ١٦٠-١٩٠) و"الفاكهي مع حاشية ياسين" (١/ ٩١-٩٢)، و"ياسين على التصريح" (١/ ٢٣).

(٢) لم يجعل خبرًا أو فاعلاً فقط، بل جعل فاعلاً سد مسد الخبر؛ لأن هذا الوصف فيه جهتان: فعلية مرجعها المعنى، واسمية مرجعها اللفظ، ففي جعله خبرًا فقط إهمال الأولى، وفي جعله فاعلاً فقط إهمال الثانية، فَفُعِلَ ما فُعِل إعمالاً لهما. ولم يجعل خبرًا سد مسد الفاعل مع إيفائه بذلك؛ ترجيحًا لجانب المعنى على جانب اللفظ. "الآلوسي" صـ(٧٤).

[٣] ما بين المعقوفين سقط من ط٢.

وَهُوَ بِمَعْنَى (بَعُدَ)، وَالْعَقِيْقُ: فَاعِلٌ[١] بِهِ.

وَأَمَّا ائْتِلَافُهُ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ فَلَهُ صُورَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَكُونَ الاسْمُ فَاعِلًا نَحْوُ: (قَامَ زَيْدٌ).

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ الاسْمُ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ: (ضُرِبَ زَيْدٌ).

وَأَمَّا ائْتِلَافُهُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ[٢] فَلَهُ صُورَتَانِ أَيْضًا:

إِحْدَاهُمَا: جُمْلَتَا[٣] الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ(٤) نَحْوُ: (إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ).

وَالثَّانِيَةُ: جُمْلَتَا[٥] الْقَسَمِ وَجَوَابِهِ نَحْوُ: (أَحْلِفُ بِاللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ).

وَأَمَّا ائْتِلَافُهُ مِنْ فِعْلٍ واسْمَيْنِ فَنَحْوُ[٦]: (كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا).

وَأَمَّا ائْتِلَافُهُ مِنْ فِعْلٍ وَثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ فَنَحْوُ: (عَلِمْتُ زَيْدًا فَاضِلًا).

وَأَمَّا ائْتِلَافُهُ مِنْ فِعْلٍ وَأَرْبَعَةِ أَسْمَاءٍ فَنَحْوُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا فَاضِلًا)(٧).

---

[١] في ج، خ: (فاعله) وفي ب: (فاعل له).

[٢] في ط٢: (الجملتين). [٣] في ب، خ، ط٢: (جملة).

(٤) ما ذكره تبعًا لغيره -من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القَسَمِيَّةِ هو المجموع- خلاف ما صرح به الرضي من أن جزاء الشرط وجواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية.
وقال السيد : جواب القسم كلام بلا نزاع، وأما جواب الشرط ففيه بحث، والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء، لا الجزاء وحده.
"الآلوسي" صـ(٧٥)، و"الرضي" (١/ ٣١)، و"الموصل" صـ(٥٠).

[٥] في ب، خ: (جملة). [٦] في الأصل، ج: (نحو).

(٧) الإعراب: أعلمت: فعل وفاعل. زيدًا: مفعول أول. عمرًا: مفعول ثانٍ. فاضلًا: مفعول ثالث، وتعدى (علم) إلى ثلاثة؛ بسبب همزة التعدية؛ فإنها تُعَدِّي اللازمَ إلى واحدٍ، نحو: (خرج زيد) فتقول: (أخرجت زيدًا)، وإن كان متعديًا إلى واحد صار بعد دخولها متعديًا إلى اثنين، نحو: (لبس زيد جبةً) فتقول: (أَلْبَسْتُ زيدًا جبةً)، وإن كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة، كما هو الحال في (عَلِمَ). انظر: "شرح ابن عقيل" (١/ ٢٢٩-٢٣٠).

فَهَذِهِ صُوَرُ التَّأْلِيفِ[١]، وَأَقَلُّ ائْتِلَافِهِ مِنِ اسْمَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ، كَمَا ذَكَرْتُ[٢] وَمَا صَرَّحْتُ بِهِ -مِنْ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ أَقَلُّ مَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ الْكَلَامُ- هُوَ مُرَادُ النَّحْوِيِّينَ، وَعِبَارَةُ بَعْضِهِمْ(٣) تُوهِمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مِنِ اسْمَيْنِ، أَوْ مِنْ فِعْلٍ وَاسْمٍ.

---

[١] في ب: (فهذه صور تأليف الكلام). [٢] في ب: (ذكرنا).

(٣) يعني: ابن الحاجب. انظر «ياسين على التصريح» (١/ ٢٣).

ونص عبارته كما في كتابه «الكافية» قال رَحِمَهُ اللَّهُ: الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، ولا يتأتَّى ذلك إلا في اسمين، أو في فعل واسم. اهـ.

انظر «الكافية مع شرح الرضي» (١/ ٣٠).

وأجاب بعضهم عن كلام ابن الحاجب بأن الحصر إضافي بالنسبة إلى أوجه التركيب الباقية، أي: لا من فعلين، أو حرفين، أو فعل وحرف، أو حرف واسم، فكأنه قال: يحصل منهما لا من بقية الأقسام، فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر. اهـ. وحسنه بعض المحققين.

«حاشية ياسين على التصريح» (١/ ٢٣)، و«الآلوسي» ص(٧٦).

[أنواع الإعراب]

ص- فَصْلٌ: أَنْوَاعُ الْإِعْرَابِ أَرْبَعَةٌ:

رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِي اسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (زَيْدٌ يَقُومُ)، و(إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ).

وَجَرٌّ فِي اسْمٍ نَحْوُ: (بزَيْدٍ).

وَجَزْمٌ فِي فِعْلٍ نَحْوُ: (لَمْ يَقُمْ).

فَيُرْفَعُ بِضَمَّةٍ، وَيُنْصَبُ بِفَتْحَةٍ، وَيُجَرُّ بِكَسْرَةٍ، وَيُجْزَمُ[١] بِحَذْفِ حَرَكَةٍ.

[تعريف الإعراب]

ش- الْإِعْرَابُ(٢): ...

---

[١] في الأصل: (فترفع...وتنصب...وتجر...وتجزم).

(٢) الإعراب لغة له معانٍ:

منها: الإبانة، ومن ذلك قوله ﷺ: «وَالثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا»، ومنه قول الشاعر:

وَإِنِّي لَأُكْنِي عَنْ قُذُورٍ بِغَيْرِهَا ... وَأُعْرِبُ أَحْيَانًا بِهَا فَأُصَرِّحُ

ومنها: الإجالة، تقول: (أعربتُ ماشيتي)، تريد أنك أجلتها في مرعاها.

ومنها: التحسين والتزيين، تقول: (أعربت هذا الشيء)، تريد أنك حسنته وزينته.

ومنها: إزالة الفساد، تقول: (أعربت هذا الشيء)، أي: أزلت عربه، أي: فساده.

ومنها: التكلم بلغة العرب، تقول: (أعرب هذا الرجل)، تريد أنه تحدث بالعربية.

وأما معناها في الاصطلاح ففيه خلاف، فذهب الجمهور إلى ما ذكره المؤلف، وإليه ذهب ابْنُ خَرُوفٍ، والشلوبين، وَابْنُ مَالِكٍ وَنَسَبَهُ إلى الْمُحَقِّقِينَ، وَابْنُ الْحَاجِبِ، وَسَائِرُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وعلى هذا القول فالإعراب لفظي. =

أَثَرٌ(١) ظَاهِرٌ(٢) أَوْ(٣) مُقَدَّرٌ(٤) يَجْلِبُهُ(٥) الْعَامِلُ فِي آخِرِ(٦) الْكَلِمَةِ، فَالظَّاهِرُ كَالَّذِي فِي آخِرِ

= وَذَهَبَ الْأَعْلَمُ وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمَغَارِبَةِ إِلَى أَنَّهُ مَعْنَوِيٌّ، وَنُسِبَ إلى ظَاهِرِ قَوْلِ سيبويه، وَرَجَّحَهُ أَبُوحَيَّانَ، وَتِلْمِيذُهُ ابْنُ آجُرُّومَ، وعلى هذا فحدُّه: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا.

فإن قلت: هل هنالك ما يبنى على كون الإعراب لفظيًا، أو معنويًا؟

قلت: لا يبنى عليه شيء من جهة المعنى، وإنما يبنى عليه من جهة اللفظ، فإذا قلت: (جاء زيد) مثلاً، فعلى أنه لفظي تقول: (زيد) فاعل مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، وعلى أنه معنوي تقول: مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على آخره. فعلى كونه لفظيًا تكون الضمة مثلاً نفس الإعرب، وعلى أنه معنوي تكون علامة على الإعراب فقط.

انظر: «حاشية ابن حمدون على المكودي للألفية» (١/ ٣٨)، و«التصريح» (٢/ ٥٩)، و«الهمع» (١/ ٥٩-٦٠)، و«شرح الألفية» للمرادي (١/ ٤٣)، و«الأشموني» (١/ ٤٧).

(١) المراد بالأثر الحركة والحرف والسكون والحذف.

«الهمع» (١/ ٦٠)، و«الحدود» للفاكهي ص(٣١١).

(٢) أي: موجود؛ لأن السكون والحذف غير ملفوظ بهما، ولو عبر بموجود كان أولى؛ لأن المتبادر من الظاهر معنى الملفوظ، بقرينة مقابلته بمقَدَّرٍ. «ياسين على الفاكهي» (١/ ٣٢).

(٣) (أو) للتنويع لا للشك.

(٤) أي: مقدر وجوده لمانع، كما هو الحال في الاسم المقصور ونحوه.

(٥) أي: يحدثه بدخوله لفظًا أو تقديرًا، بخلاف ما لا يجلبه عامل كحركة النقل، كقراءة أبي عمرو ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبِرْ﴾ [العصر:٣]، وكحركة الإتباع كقراءة الحسن البصري ﴿الحمدِ لله﴾ بكسر الدال، وكحركة الحكاية كقولنا: (مَنْ زيدًا) لمن قال: (رأيت زيدًا)، وكحركة التقاء الساكنين، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البينة: ١]. فهذا كله ليس إعرابًا.

انظر «كتاب الحدود» للفاكهي مع الحاشية ص(٣١١)، و«الشذور» ص(٦٠).

(٦) والتقييد بالآخر بيان لمحل الإعراب لا للاحتراز؛ إذ العامل لا يجلب أثرًا في غير الآخر.

قال ابن هشام في «شرح الشذور» ص(٦٠): وقولي: في آخر الكلمة بيان لمحل الإعراب من الكلمة وليس باحتراز؛ إذ ليس لنا آثار تجلبها العوامل في غير آخر الكلمة فيحترز عنها. اهـ.

وانظر «الحدود النحوية» للفاكهي ص(٣١٢).

(زَيْدٍ) فِي قَوْلِك: (جَاءَ زَيْدٌ)، و(رَأَيْتُ زَيْدًا)، و(مَرَرْتُ بِزَيْدٍ)، وَالْمُقَدَّرُ كَالَّذِي فِي آخِرِ (الْفَتَى) فِي قَوْلِك[١]: (جَاءَ الْفَتَى)، و(رَأَيْتُ الْفَتَى)، و(مَرَرْتُ بِالْفَتَى)، فإِنَّكَ تُقَدِّرُ فِي الأَلِفِ[٢] الضَّمَّةَ فِي الأَوَّلِ، وَالْفَتْحَةَ فِي الثَّانِي، وَالْكَسْرَةَ فِي الثَّالِثِ؛ لِتَعَذُّرِ الْحَرَكَةِ فِيهَا، وَذَلِكَ الْمُقَدَّرُ هُوَ الإِعْرَابُ.

وَالإِعْرَابُ جِنْسٌ(٣) تَحْتَهُ أَرْبَعَةُ أَنْوَاعٍ: الرَّفْعُ(٤) وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ وَالْجَزْمُ.

وَهَذِهِ الأَنْوَاعُ الأَرْبَعَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:

قِسْمٍ يَشْتَرِكُ[٥] فِيهِ الأَسْمَاءُ وَالأَفْعَالُ، وَهُوَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، تَقُولُ: (زَيْدٌ يَقُومُ)، و(إِنَّ زَيْدًا لَنْ يَقُومَ).

وَقِسْمٍ تَخْتَصُّ[٦] بِهِ الأَسْمَاءُ وَهُوَ الْجَرُّ، تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ).

وَقِسْمٍ تَخْتَصُّ بِهِ الأَفْعَالُ وَهُوَ الْجَزْمُ، تَقُولُ: (لَمْ يَقُمْ).

وَلِهَذِهِ الأَنْوَاعِ الأَرْبَعَةِ عَلَامَاتٌ(٧) تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَهِيَ ضَرْبَانِ:

---

[١] في الأصل، خ: (في نحو).

[٢] (في الألف) ليس موجودًا في ب، ح، ط٢.

(٣) الجنس: اسم يدل على كثرة مختلفة في الأنواع، ولا تتم ماهيته بفرد من الكثرة، فالإعراب اسم يدل على الرفع والنصب... إلخ. ولا تتم ماهيته بفرد من هذه الأفراد، وكل فرد من هذه الأفراد يسمى نوعًا.

(٤) أي: بحركة أو حرف، وهكذا في البواقي، وهو بدل من أربعة: بدل مفصل من مجمل، وقدمه؛ لعدم استغناء الكلام بالنسبة إلى النصب والجر عنه. «الآلوسي» ص(٧٨).

[٥] في الأصل: (مشترك).

[٦] في ح، خ، ط١، ط٢: (يختص) وفي ب، ج: (تختص).

(٧) اعْتُرِضَ عليه بأن هذا لا يوافق ما جرى عليه من أنّ الإعراب لفظي؛ إذ الشيء لا يكون علامة على نفسه، وإنما يتجه على القول بأن الإعراب معنوي.

وأجيب بأجوبة:

منها: ما أجاب به الأشموني من أنه لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابًا وجعلها علامات=

عَلَامَاتٌ أُصُولٌ، وَعَلَامَاتٌ فُرُوعٌ.

فالعَلَامَاتُ الْأُصُولُ أَرْبَعٌ[١]: الضَّمَّةُ لِلرَّفْعِ، وَالْفَتْحَةُ لِلنَّصْبِ، وَالْكَسْرَةُ لِلْجَرِّ، وَحَذْفُ الْحَرَكَةِ لِلْجَزْمِ، وَقَدْ مَثَّلْتُ لَهَا كُلَّهَا[٢].

وَالْعَلَامَاتُ الْفُرُوعُ(٣) مُنْحَصِرَةٌ فِي سَبْعَةِ أَبْوَابٍ: خَمْسَةٌ فِي الْأَسْمَاءِ، وَاثْنَانِ فِي الْأَفْعَالِ، وسَتَمُرُّ بِكَ هَذِهِ الْأَبْوَابُ مُفَصَّلَةً بَابًا بَابًا(٤).

= إعراب؛ إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثرًا جلبه العامل، وعلامات إعراب من جهة الخصوص.

قال العلامة الشنواني: ولا يخفى ما فيه من التكلف، والمختار والأحسن في الجواب عن ذلك ما قاله بعض المحققين: إن هذه عبارة المتقدمين القائلين بأن الإعراب معنوي، جرت على ألسنة المتأخرين المخالفين في ذلك من غير قصد. فافهم ذاك، والله يتولى هداك. اهـ.

"الآلوسي" صـ(٧٩)، و"السجاعي" صـ(٢١)، و"الأشموني" (١/ ٦٧).

[١] في ب، ج، خ، ط١، ط٢: (أربعة). [٢] في الأصل، ح، ط١، ط٢: (مُثِّلَتْ كلُّها).

(٣) قال الأزهري في "التصريح" (١/ ٦١): وهي عشرة: ثلاثة تنوب عن الضمة، وهي: (الواو)، و(الألف)، و(النون)، وأربعة تنوب عن الفتحة، وهي: (الكسرة)، و(الألف)، و(الياء)، و(حذف النون)، واثنان ينوبان عن الكسرة، وهما: (الفتحة)، و(الياء)، وواحدة تنوب عن حذف الحركة، وهي: حذف حرف العلة، أو حذف النون. اهـ.

(٤) قال بعضهم: العرب تكرر الشيء مرتين، فتستوعب جميع جنسه، وفي نصب الثاني من المكرر خلاف:

ذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول، وتقديره: بابًا ذا باب، حذف (ذا) وأقيم الثاني مقامه، فجرى عليه جريان الأول، كما تقول: زيد عمرو أي: مثل عمرو، وقيل: هو صفة له بلا تقدير.

وذهب الزجاج إلى أنه تأكيد للأول، قيل: وهو أولى؛ لأن التكرار للتأكيد ثابت من كلامهم. ورد مذهبه بأنه لو كان توكيدًا لأدى مؤدى الأول.

قال أبوحيان: الذي أختاره أن كليهما منصوب بالعامل السابق؛ لأن مجموعهما هو الحال، لا أحدها، ونظير ذلك قولهم: (هذا حلو حامض)، وكلاهما مرفوع على الخبرية، وحصل الخبر بمجموعهما، ولو ذهب ذاهب إلى أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، أي: (بابًا فبابًا) لكان وجهًا حسنًا عاريًا عن التكلف؛ لأن المعنى: بابًا بعد باب.

قال السيوطي في "الهمع" (٢/ ٢٩٧): قلت: وهذا هو المختار عندي؛ لظهورها في بعض=

[الأسماء الستة]

ص- إِلَّا الأَسْمَاءَ السِّتَّةَ(١)، وَهِيَ: (أَبُوهُ)، وَ(أَخُوهُ)، وَ(حَمُوهَا)[٢]، و(هَنُوهُ)، وَ(فُوهُ)، وَ(ذُو مَالٍ)(٣)، فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ.

ش- هَذَا هُوَ[٤] الْبَابُ الْأَوَّلُ مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ، وَهُوَ بَابُ الْأَسْمَاءِ السِّتَّةِ المعتلةِ(٥) الْمُضَافَةِ، وَهِيَ: (أَبُوهُ)(٦)، وَ(أَخُوهُ)، وَ(حَمُوهَا)، و(هَنُوهُ)، وَ(فُوهُ)، وَ(ذُو

= التراكيب، كحديث: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، بَاعًا فَبَاعًا».
وانظر: "الارتشاف" (٣/ ١٥٥٨)، و"الآلوسي" ص(٨٠)، و"السجاعي" ص(٢١-٢٢).

(١) هو وما عطف عليه من المثنى وغيره مما سيأتي منصوب على الاستثناء مما قبله، وهو اسم وفعل؛ لأن المراد بهما العموم بقرينة الاستثناء، والنكرة في الإثبات قد تعم، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَّآ أَحْضَرَتْ﴾[التكوير:١٤]. أي: فالرفع بالضمة، والنصب بالفتحة ثابت في كل اسم وفعل، والجر بالكسرة ثابت في كل اسم، والجزم بالسكون ثابت في كل فعل، إلا الأسماء الستة وما عُطِف عليها. اهـ.
"الفاكهي مع حاشية ياسين" (١/ ٩٨)، و"السجاعي" ص(٢٢).

[٢] في ب: (حموه).

(٣) لم يقل: (ذوه)؛ لأن (ذو) في المشهور يتعين إضافتها إلى الاسم الظاهر دون الضمير.

[٤] (هو) سقطت من الأصل، ب، ج، خ.

(٥) أي: التي أحرف إعرابها أحرف علة، أو التي لاماتها أحرف علة، لكنه على وجه التغليب؛ لأن لام (فوك) هاء لا حرف علة. فأصله: (فَوْه) على وزن فَعْل بفتح الفاء وسكون العين، والدليل على أصالة ذلك قولهم في التصغير: (فُوَيْه)، وفي الجمع (أَفْوَاه).
"الأشموني مع الصبان" (١/ ٧٢)، و"السجاعي" ص(٢٢).

(٦) قال الآلوسي ص(٨٢): قد يستعمل هذا اللفظ فعلًا مضارعًا بمعنى (أفتخر) نحو: (زيد أبوه به)، وقد سُئلت عن إعراب هذا المثال وأنا ابن تسع سنين فأجبت بذلك ولم أره؛ ولله الحمد. اهـ.

مَالٍ)، فَإِنَّهَا تُرْفَعُ بِالْوَاوِ؛ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ؛ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، وَتُجَرُّ بِالْيَاءِ؛ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ، تَقُولُ: (جَاءَنِي أَبُوهُ)، و(رَأَيْتُ أَبَاهُ)، و(مَرَرْتُ بِأَبِيهِ)، وَكَذَا[١] الْقَوْلُ فِي الْبَاقِي.

[شروط إعراب الأسماء الستة بالحروف]

وَشَرْطُ إِعْرَابِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ بِالْحُرُوفِ الْمَذْكُورَةِ ثَلَاثَةُ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً، فَلَوْ كَانَتْ مُثَنَّاةً(٢) أُعْرِبَتْ بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا، كَمَا تُعْرَبُ[٣] كُلُّ تَثْنِيَةٍ، تَقُولُ: (جَاءَنِي أَبَوَانِ)، و(رَأَيْتُ أَبَوَيْنِ)، و(مَرَرْتُ بِأَبَوَيْنِ)، وَإِنْ كَانَتْ مَجْمُوعَةً جَمْعَ تَكْسِيرٍ(٤) أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ عَلَى الْأَصْلِ كَقَوْلِكَ[٥]: (جَاءَنِي آبَاؤُكَ)، و(رَأَيْتُ آبَاءَكَ)، و(مَرَرْتُ بِآبَائِكَ)، وَإِنْ كَانَتْ مَجْمُوعَةً جَمْعَ تَصْحِيحٍ أُعْرِبَتْ بِالْوَاوِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا(٦)، تَقُولُ: (جَاءَنِي أَبُونَ)، (رَأَيْتُ أَبِينَ)، و(مَرَرْتُ بِأَبِينَ)، وَلَمْ يُجْمَعْ مِنْهَا هَذَا الْجَمْعَ إِلَّا: الْأَبُ،

---

[١] في ب، ح، ج، ط٢: (كذلك).

(٢) وكلها تثنى، فيقال: (أَبَوَانِ)، و(أَخَوَانِ)، و(حَمَوَانِ)، و(ذَوَا مَالٍ)، و(هَنَوَانِ).

[٣] في ح: (يعرب).

(٤) وكلها تجمع جمع تكسير، فيقال: (آبَاؤُكَ)، و(إِخْوَانُكَ)، و(أَحْمَاؤُكَ)، و(أَفْوَاهُكَ)، و(أَذْوَاءُ مَالٍ)، و(أَهْنَاؤُكَ). «حاشية عبادة على الشذور» (١/ ٦٥).

[٥] في خ: (تقول).

(٦) وهي من باب الملحق بجمع المذكر السالم؛ لأنها ليست بعلم ولا صفة. «الكواكب» (١/ ٧٥).

وجمعها هذا الجمع شاذ؛ لأنها حذفت لاماتها ولم يعوض منها شيء، فأصلها: (أبو)، و(أخو)، و(حمو)، فحذفت لاماتها -وهي الواو- ولم يعوض منها شيء، بخلاف (سنة) وبابه، نحو: (عضة) و(عزة) و(ثبة)، فهذه حذفت لاماتها وعوض عنها الهاء، فأصلها: (سنو) أو (سنه)، و(عضو)، و(عزي). «التصريح» (١/ ٧٣-٧٤).

وَالْأَخُ(١)، والحَمُ.(٢)

الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُكَبَّرَةً، فَلَوْ صُغِّرَتْ أُعْرِبَتْ بِالْحَرَكَاتِ[٣]، تَقُولُ[٤]: (جَاءَنِي أُبَيُّكَ)، و(رَأَيْتُ أُبَيَّكَ)، و(مَرَرْتُ بِأُبَيِّكَ).

الثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً(٥)، فَلَوْ كَانَتْ مُفْرَدَةً[٦] غَيْرَ مُضَافَةٍ أُعْرِبَتْ أَيْضًا بِالْحَرَكَاتِ نَحْوُ: (هَذَا أَبٌ)، و(رَأَيْتُ أَبًا)، و(مَرَرْتُ بِأَبٍ)، وَلِهَذَا الشَّرْطِ الْأَخِيرِ شَرْطٌ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ غَيْرَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ(٧)، فَإِنْ كَانَ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ أُعْرِبَتْ

---

(١) وشاهدهما من كلام العرب: قال الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالْأَبِينَا

وقال آخر:

وَكَانَ بَنُو فَزَارَةَ شَرَّ قَوْمٍ ... وَكُنْتُ لَهُمْ كَشَرِّ بَنِي الْأَخِينَا

(٢) ظاهر كلامه سماع هذا الجمع في الحم. وقال ابن مالك رحمه الله: ولو قيل في حم: حمون لم يمتنع، ولكن لا أعلم أنه سمع. قال أبوحيان: ينبغي أن يمتنع؛ لأن القياس يأباه، وحكى بعضهم سماع (هنون) و(ذوون)، وعن ثعلب أنه يقال في فم: (فون وفين). قال أبوحيان: وهذا في غاية الغرابة. اهـ. "ياسين على الفاكهي" (١/ ١٠٠).

[٣] في خ: (بالحركات على الأصل). [٤] في ح، ط٢: (نحو).

(٥) هذا الشرط بالنسبة لـ(ذو) و(فم) إذا خلا من الميم لبيان الواقع؛ لأنهما لا يكونان إلا مضافين. "عبادة على الشذور" صـ(٦٥).

[٦] في الأصل، ج: (فلو كانت غير مضافة).

(٧) التقييد بالمتكلم للإيضاح؛ لأن الياء المضاف إليها لا تكون لغيره، فليس ثَمَّ ياء يضاف إليه إلا ياء المتكلم. "ياسين على الفاكهي" (١/ ١٠١).

وهذا الشرط بالنسبة إلى غير (ذو)؛ لأنها لا تضاف إلى الياء بل ولا إلى الضمير أصلًا على المشهور، فلا حاجة إلى اشتراطه فيها.

"الآلوسي" صـ(٨٤)، و"عبادة على الشذور" صـ(٦٥).

ثم اعلم أن المراد بالإضافة إلى غير الياء -ولو تقديرًا- ليدخل نحو:

خَالَطَ مِنْ سَلْمَى خَيَاشِيمَ وَفَا ... صَهْبَاءَ خُرْطُومًا عُقَارًا قَرْقَفَا

=

أَيْضًا بِالْحَرَكَاتِ، لَكِنَّهَا تَكُونُ مُقَدَّرَةً، تَقُولُ: (هَذَا أَبِي)، و(رَأَيْتُ أَبِي)، و(مَرَرْتُ بِأَبِي)، فَيَكُونُ آخِرُهَا مَكْسُورًا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ، وَالْحَرَكَاتُ مُقَدَّرَةٌ فِيهِ كَمَا تُقَدَّرُ فِي جَمِيعِ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ إِلَى الْيَاءِ[١] نَحْوَ: (أَبِي)، و(أَخِي)[٢]، و(غُلَامِي).

وَاسْتَغْنَيْتُ عَنِ اشْتِرَاطِ هَذِهِ الشُّرُوطِ؛ لِكَوْنِي لَفَظْتُ بِهَا مُفْرَدَةً مُكَبَّرَةً مُضَافَةً لِغَيْرِ[٣] يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

وَإِنَّمَا قُلْتُ: (وَحَمُوهَا) فَأَضَفْتُ الْحَمَ إِلَى ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ؛ لِأُبَيِّنَ أَنَّ الْحَمَ أَقَارِبُ زَوْجِ الْمَرْأَةِ، كَأَبِيهِ، وَعَمِّهِ، وَابْنِ عَمِّهِ(٤)، عَلَى أَنَّهُ رُبَّمَا أُطْلِقَ عَلَى أَقَارِبِ الزَّوْجَةِ(٥).

= أي: خياشيمها وفاها.

«الآلوسي» ص(٨٤)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٥٠)، و«شرح التسهيل» للمرادي ص(٩٦)، و«عبادة على الشذور» (١/ ٦٥).

[١] في خ: (إلى ياء المتكلم).

[٢] في ح، ط٢: (وحمي) زيادة بعد (أخي). [٣] في ح، ط٢: (إلى غير...).

(٤) قال النووي رحمه الله في شرح مسلم تحت حديث (٢١٧٢): اتَّفَقَ أَهْلُ اللُّغَةِ عَلَى أَنَّ الْأَحْمَاءَ: أَقَارِبُ زَوْجِ الْمَرْأَةِ، كَأَبِيهِ، وَعَمِّهِ، وَأَخِيهِ، وَابْنِ أَخِيهِ، وَابْنِ عَمِّهِ وَنَحْوِهِمْ، وَالْأَخْتَانَ: أَقَارِبُ زَوْجَةِ الرَّجُلِ، وَالْأَصْهَارُ يَقَعُ عَلَى النَّوْعَيْنِ. اهـ.

ويؤيد هذا المعنى حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه في الصحيحين: «إِيَّاكُمْ وَالدُّخُولَ عَلَى النِّسَاءِ» فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله، أفرأيت الحمو؟ قال: «الْحَمْوُ الْمَوْتُ».

فالمراد بالحمو في الحديث أقارب الزوج، ولكن يستثنى آباؤه وأبناؤه؛ فإنهم محارم للزوجة، تجوز لهم الخلوة بها، ولا يوصفون بالموت.

ويؤيده أيضًا قول عائشة رضي الله عنها: (ما كان بيني وبين علي إلا ما كان بين المرأة وأحمائها).

وانظر: «الفتح» (٩/ ٤١١-٤١٢)، و«لسان العرب» (حما).

(٥) وممن ذكر هذا الإطلاق أيضًا ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٤٤)، وابن منظور في «لسان العرب» (حما) وأبوحيان في «التذييل» (١/ ١٥٩)، وعليه فيضاف للمذكر، فيقال: حموه أي: أقارب زوجته. «ياسين على الفاكهي» (١/ ٩٨)، و«السجاعي» ص(٢٢).

و(الْهَنُ) قِيلَ: اسْمٌ يُكْنَى[(١)] بِهِ عَنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ[(٢)] كَ(رَجُلٍ) وَ(فَرَسٍ) وَغَيْرِ ذَلِكَ[(٣)]، وَقِيلَ: عَمَّا يُسْتَقْبَحُ التَّصْرِيحُ[(٤)] بِهِ، وَقِيلَ: عَنِ الْفَرْجِ خَاصَّةً[(٥)].

---

(١) الكناية: أن يعبر عن شيء معين -لفظًا كان أو معنًى- بلفظ غير صريح في الدلالة عليه، إما للإبهام على بعض السامعين كقولك: (جاءني فلان - وأنت تريد زيدًا مثلًا -)، و(قال فلان كيت وكيت)؛ إبهامًا على بعض من يسمع، أو لشناعة المعبر عنه، كـ(هنٍ) في الفرج، أو الفعل القبيح كـ(وطئت)، و(فعلْت) عن جامعت، و(الغائط) للحدث. اهـ. «الرضي» (٣/ ٢٣٢).

(٢) اسم الجنس: ما كان دالًّا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، كـ(إنسان)، فإنه واقع على كل إنسان باعتبار الآدمية، و(رجل)، فإنه واقع على كل رجل باعتبار الرجولية، وهي الذكورة الآدمية. «المفصل» لابن يعيش (١/ ٢٦).

(٣) وزعم بعضهم بأن الهن قد يكنى به عن الأعلام.

قال أبوالحسن الأخفش في «الأوسط»: تقول: (هذا فلان بن فلان)، و(هذا هن بن هن)، و(هذه هنةُ بنت هنة)، كأنه قيل: (هذا زيد بن عمرو)، فلم يذكره فوضح بأنها يكنى بها عن الأعلام. وهو صحيح، ويدل على ذلك قول ابن هرمة يمدح حسن بن زيد:

اللهُ أَعْطَاكَ فَضْلًا مِنْ عَطِيَّتِهِ ... عَلَى هَنٍ وَهَنٍ فِيمَا مَضَى وَهَنِ

يعني: حسنًا وإبراهيمَ وعبدَالله بني حسن بن حسن. اهـ.

قال الرضي: والظاهر أنه كنى به عن الجنس أي: على لئيم ولئيم ولئيم.

انظر: «شرح الكافية» للرضي (٣/ ٣٣٩)، و«خزانة الأدب» (٧/ ٢٤٥-٢٤٦)

(٤) أي: من العورة والأفعال القبيحة. اهـ. «ياسين على الفاكهي» (١/ ٩٩).

(٥) ومن إطلاقه على الفرج ما أنشده سيبويه:

رُحْتِ وَفِي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِمَا ... وَقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ الْمِئْزَرِ

وإنما سكنه للضرورة.

وفي الحديث «**مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ فَأَعِضُّوهُ بِهَنِ أَبِيهِ، وَلَا تَكْنُوهُ**» أي: قولوا له: عَضَّ بأير أبيك! والحديث رواه أحمد في «المسند» (٥/ ١٣٦)، والبخاري في «الأدب المفرد»، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» ص(٥٤٠)، وهو في «الصحيح المسند» لشيخنا رحمه الله (١/ ٣٥-٣٦)، وانظر: «الصحيحة» (٢٦٩) والحديث عن أُبَيّ بن كعب رضي الله عنه.

قال أبوذر: (هن مثل الخشبة، غير أني لا أكني) يعني أنه أفصح باسمه، فيكون قد قال: أيرٌ=

[أفصح اللغات في الهن]

ص- وَالْأَفْصَحُ(١) اسْتِعْمَالُ (الْهَنِ) كَ(غَدٍ)(٢).

ش- إِذَا اسْتُعْمِلَ (الْهَنُ) غَيْرَ مُضَافٍ كَانَ بِالْإِجْمَاعِ مَنْقُوصًا، -أَيْ: مَحْذُوفَ اللَّامِ- مُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ كَسَائِرِ(٣) أَخَوَاتِهِ، تَقُولُ: (هَذَا هَنٌ)، و(رَأَيْتُ هَنًا)، و(مَرَرْتُ بِهَنٍ)، كَمَا تَقُولُ: (يُعْجِبُنِي غَدٌ)، و(أَصُومُ غَدًا)، و(اعْتَكَفْتُ[٤] فِي غَدٍ).

= مثل الخشبة، فلما أراد أن يحكي كنى عنه.

والحديث رواه البخاري عن ابن عباس عن أبي ذر ﷺ برقم (٣٥٢٢، ٣٨٦١)، ورواه مسلم برقم (٢٤٧٣) من طريق عبدالله بن الصامت عن أبي ذر ﷺ، وهذا اللفظ لمسلم.

وقولهم: (من يَطُل هنُ أبيه ينطق به)، أي: يتقوى بإخوته، وهو كما قال الشاعر:

فَلَوْ شَاءَ رَبِّي كَانَ أَيْرُ أَبِيكُمُ ... طويلًا، كَأَيْرِ الحَارِث بْنِ سَدوسِ

وهو الحارث بن سدوس بن ذهل بن شيبان، وكان له أحدٌ وعشرون ذكرًا. اهـ.

"لسان العرب" (هنا) (١٥/ ١٠٥)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٤٤)، و"التذييل والتكميل" (١/ ١٦٣-١٦٤).

(١) أي: الأكثر استعمالًا، سواء كان موافقًا للقياس أو مخالفه، وهذا اصطلاح نحوي، فلا يرد أنه مخالف للقياس في حالة الحذف؛ إذ القياس قلب واوه ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها لا حذفها، فأصل هن: (هَنَوٌ).

"الآلوسي" صـ(٨٥)، و"السجاعي" صـ(٢٢/ ٢٣)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٠٥).

(٢) أي: منقوصًا معربًا بحركات ظاهرة، كإعراب (غد) ونحوه مما حذفت لامه اعتباطًا، وجعل الإعراب على عينه. وقوله: (كغد) أولى مما عبر به بعضهم من قوله: (كيد)؛ لأن يدًا يائي، وهنًا كغد واوي، فالتشبيه به أولى.

"الآلوسي" صـ(٨٦)، و"الفاكهي على القطر" (١/ ١٠٥).

(٣) تقدم الكلام على (سائر) فراجعه إن شئت. وهذا النقص الذي ذكره هو النقص اللغوي: وهو حذف الآخر وجعل ما قبله آخرًا، واحترز باللغوي عن الاصطلاحي كـ(قاضٍ).

[٤] في خ، ط١: (وأعْتَكِفُ) وأكثر النسخ موافقة لما أثبتناه وإن كان خطأ من حيث المعنى؛ لأن=

وَإِذَا اسْتُعْمِلَ مُضَافًا فَجُمْهُورُ الْعَرَبِ تَسْتَعْمِلُهُ[١] كَذَلِكَ، فَتَقُولُ[٢]: (هَذَا هَنُكَ[٣])، و(رَأَيْتُ هَنَكَ)، و(مَرَرْتُ بِهَنِكَ) كَمَا يَفْعَلُونَ فِي (غَدِكَ).

وَبَعْضُهُمْ يُجْرِيهِ مُجْرَى أَبٍ وَأَخٍ(٤)، فَيُعْرِبُهُ بِالْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ فَيَقُولُ: (هَذَا هَنُوكَ)، و(رَأَيْتُ هَنَاكَ)، و(مَرَرْتُ بِهَنِيكَ)، وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ذَكَرَهَا سِيبَوَيْهِ(٥)، وَلَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهَا الْفَرَّاءُ(٦) وَلَا الزَّجَّاجِيُّ[٧](٨)، فَأَسْقَطَاهُ مِنْ عِدَّةِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ[٩] وعَدَّاهَا خَمْسَةً.

= الفعل الماضي لا يوافق الاستقبال الذي يدل عليه الظرف وهو (غد).

[١] في الأصل: (يستعملونه). [٢] في الأصل: (فيقولون).

[٣] في ح، ط٢: (جاء هنك).

(٤) وبعضهم يعكس فيجري أبًا وأخًا مجراه، ويعربهما بالحركات، نحو قوله:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ ... وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ

وحكى أبوزيد: جاء أخك. وحكى الفراء هذه اللغة في الحم، فحكى: هذا حمك.

انظر: "شرح التسهيل" للمرادي ص(٩١)، و"الآلوسي" ص(٨٦).

(٥) الكتاب (٣/ ٣٦٠)، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: واعلم أن من العرب من يقول: (هذا هنوك)، و(رأيت هناك)، و(مررت بهنيك)، فيجريه مجرى الأب. اهـ.

(٦) انظر رأي الفراء في "الارتشاف" (٢/ ٨٣٦)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٩٠)، و"الأشموني" (١/ ٦٩)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٤٧).

ونص عبارته: قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وأما ما لم يتم بحال وجاء منقوصًا فقولهم: (دم) ومثله (هن) و(هنة)، قال: فهذا لم نجد له في الواحد تمامًا. اهـ. "التذييل والتكميل" (١/ ١٦٣).

قال ابن عقيل بعد أن حكى إنكار الفراء، قال: وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ. اهـ.

[٧] في الأصل، ج، خ: (الزجاج)، والصواب ما أثبتناه.

(٨) انظر كتابه "الجمل في النحو" ص(٣). [٩] في خ: (هذه الأسماء الستة).

[المثنى وجمع المذكر السالم]

ص- وَالْمُثَنَّى كَ(الزَّيْدَانِ)[1] فَيُرْفَعُ بِالْأَلِفِ، وَجَمْعَ الْمُذَكَّرِ السَّالِمَ كَ(الزَّيْدُونَ) فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُجَرَّانِ وَيُنْصَبَانِ بِالْيَاءِ، و(كِلَا) و(كِلْتَا) مَعَ الضَّمِيرِ كَالْمُثَنَّى، وَكَذَا (اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ) مُطْلَقًا، وَإِنْ رُكِّبَا، و(أُولُو)[2] و(عِشْرُونَ)، وَأَخَوَاتُهُ وَ(عَالَمُونَ)، وَ(أَهْلُونَ)، وَ(وَابِلُونَ)، وَ(أَرَضُونَ)، وَ(سِنُونَ) وَبَابُهُ، وَ(بَنُونَ)، وَ(عِلِّيُّونَ)، وَشِبْهُهُ كَالْجَمْعِ.

ش- الْبَابُ الثَّانِي وَالْبَابُ الثَّالِثُ[3] مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ: الْمُثَنَّى كَ(الزَّيْدَانِ)، و(الْعُمَرَانِ)، وَجَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ كَ(الزَّيْدُونَ)، وَ(العُمَرُونَ).

---

(١) حال من المثنى، أي: حال المثنى مبينًا حقيقته وماهيته ك(الزيدان)، فهو إعطاء للتعريف بالمثال، وجرى على هذه الطريقة ابن الحاجب والسمرقندي وغيرهما، وهو جواب عن سؤال مقدر، كأنّ قائلًا قال له: ما حقيقة المثنى؟ فقال: كالزيدان، من كل اسم دال على اثنين، وكان اختصارًا للمتعاطفين.

وقوله: ك(الزيدان)، محكي، وإلا فالقياس: ك(الزيدين) بالياء، لكنه أراد حكايةَ رفعه، فهو مجرور بياء مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بألف الحكاية. اهـ.

"عبادة على الشذور" (١/ ٦٩).

(٢) مبتدأ خبره قوله في آخر المتن (كالجمع)، والمراد به جمع المذكر السالم، فـ(أل) للعهد الذكري، والمراد أن (أولو) وما ذكر بعده كالجمع، أي: كجمع المذكر السالم المستوفي للشروط، رفعًا ونصبًا وجرًّا. اهـ. "الآلوسي" ص(٨٧).

(٣) جمعهما لاشتراكهما في النصب والجر بالياء، مع رعاية الاختصار. اهـ. "الآلوسي" ص(٨٧).

[حكم المثنى]

أَمَّا الْمُثَنَّى(١) فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالْأَلِفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ نِيَابَةً عَنِ

---

(١) تعريف المثنى: الاسم المعرب الدال على اثنين اتفقا في الوزن والحروف، بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف.

فخرج بـ(المعرب) المبني، فلا يثنى، وأما نحو: (ذان)، و(تان)، و(اللذان)، و(اللتان) فصيغ موضوعة للمثنى، ليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين.

وبقوله: (دال على اثنين) ما دل على واحد، نحو: (زيدان) علمًا على رجل، و(كلبتان) بالباء الموحدة اسم للآلة المعروفة.

وخرج بقوله: (اتفقا في الوزن) نحو: (العمرين) فِي عَمْرٍو وَعُمَرَ، ومنه: «اللَّهُمَّ أَعِزَّ الْإِسْلَامَ بِأَحَبِّ الْعُمَرَيْنِ إِلَيْكَ». فِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ وَعَمْرِو بْنِ هِشَامٍ أَبِي جَهْلٍ، وغلب من سبقت له السعادة.

وخرج بقوله: (في الحروف): (العمران) في أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، و(الأبوان) في الأب والأم، و(القمران) في الشمس والقمر، وغُلِّبَ في الأولِ: الأخفُّ، وفي الثاني: الأشرفُ، قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وفي الثالث: المذكرُ، وهذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه. "الهمع" (١/ ١٥٠).

وخرج بقوله: (بزيادة... إلخ) كلا وكلتا، واثنان واثنتان؛ إذ لم يسمع (كِلٌ)، ولا (كِلة)، ولا (اثن)، ولا (اثنة)، وهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في إعرابه، لا منه.

ثم اعلم أنه يشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين شروط ثمانية، نظمها بعضهم بقوله:

شَرْطُ الْمُثَـنَّى أَنْ يَكُـونَ مُعْرَبَـا وَمُفْـرَدًا مُنَكَّـرًا مَـا رُكِّبَـا
مُوَافِقًـا فِي اللَّفْـظِ وَالْمَعْـنَى لَـهُ مماثـلٌ لَـمْ يُغْـنِ عَنْـهُ غَـيْرُهُ

فلا يثنى ما كان مبنيًّا كما تقدم، ولا يثنى المثنى والمجموع على حده؛ لئلا يلزم اجتماع إعرابين، ولا يثنى العلم باقيًا على علميته، بل ينكر ثم يثنى، والدليل على التنكير دخول الألف واللام، فيقال: الزيدان مثلًا، ولا يثنى المركب الإسنادي اتفاقًا كـ(زيد قائم) مسمى به، وكذا المركب تركيبًا مزجيًّا على الأصح، وأما الإضافي فيثنى صدره، وهو المضاف، فتقول في تثنية غلام زيد: (غلاما زيد)، ولا يثنى ما لم يتفق في اللفظ، وأما (الأبوان، والقمران، والعمران) فمن باب التغليب، ولا ما لم يتفق في المعنى فلا يثنى، فلا يثنى المشترك كلفظ (عين) المشترك=

الْكَسْرَةِ وَالْفَتْحَةِ، تَقُولُ: (جَاءَ[١] الزَّيْدَانِ)، و(رَأَيْتُ الزَّيْدَيْنِ)، و(مَرَرْتُ بالزَّيْدَيْنِ).

وَحَمَلُوا عَلَيْهِ(٢) فِي ذَلِكَ أَرْبَعَةَ أَلْفَاظٍ: لَفْظَيْنِ بِشَرْطٍ، ولَفْظَيْنِ بِغَيْرِ شَرْطٍ.

فَاللَّفْظَانِ اللَّذَانِ بِشَرْطٍ: (كِلَا) و(كِلْتَا)، وشَرْطُهُمَا أَنْ يَكُونَا مُضَافَيْنِ إِلَى

= بين الباصرة والذهب وغيرها. ومن ثَمَّ لحنوا الحريري في قوله:

جَاءَ بِالعَيْنِ حِينَ أَعْمَى هَوَاهُ ... عَيْنَهُ فَانْثَنَى بَلَا عَيْنَيْنِ

فأراد بالعين الأولى: المال، وبالثانية: الباصرة.

ولا يثنى الحقيقة والمجاز، وأما قولهم: (القلم أحد اللسانين) شاذ عند الجمهور.

قال الرضي في "شرح الكافية" (٣/ ٤١٤): وَذَهَبَ الجزوليُّ، والأندلسيُّ، وَابْنُ مَالِكٍ إلى جواز مثله. قال الأندلسي: يقال: العينان، في عين الشمس وعين الميزان، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى. اهـ.

ولا يثنى ما لا ثاني له في الوجود، فلا يثنى الشمس والقمر، وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب التغليب، ولا يثنى ما استغني بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى (سواء)؛ لأنهم استغنوا بتثنية (سي) عن تثنيته، فقالوا: (سِيَّان) ولم يقولوا (سواءان) وأما قوله:

يَا رَبِّ إِنْ لَمْ تَجْعَلِ الْحُبَّ بَيْنَنَا ... سَوَاءَيْنِ فَاجْعَلْ لِي عَلَى حُبِّهَا جَلْدَا

فشاذ. اهـ.

انظر: "الخضري" (١/ ٥٠-٥١)، و"حاشية ابن حمدون على المكودي" (١/ ٥٣-٥٤)، و"الهمع" (١/ ١٥٤) وما بعدها، و"الحدود النحوية" للفاكهي ص(٢٧٥-٢٧٧)، و"الرضي" (٣/ ٤١٤)، و"حاشية أبي النجا" ص(٢٩)، و"حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(٥٧-٥٨)، و"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ٦٩-٧٠)، و"الفاكهي مع حاشية ياسين" (١/ ١٠٨-١٠٩).

فائدة: زيد على ما في النظم من شروط المثنى: أن لا يكون لفظ (كل) و(بعض)، وكذا (أَحَدٌ) و(عَرِيب) ونحوهما مما يلزم النفي لاستغراق الأفراد، ونظمها بعضهم بقوله -زيادة على البيتين-:

وَلَمْ يَكُنْ كُلًّا وَلَا بَعْضًا وَلَا ... مُسْتَغْرِقًا فِي النَّفْيِ نِلْتَ الْأَمَلَا

انظر: "حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(٥٨)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٠٧-١٠٨).

[١] في ج، خ، ط٢: (جاءني).

(٢) إنما كان ذلك محمولاً لانخرام بعض شروط المثنى.

الضَّمِيرِ[١](٢) تَقُولُ: (جَاءَنِي كِلَاهُمَا)، و(رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا)، و(مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا). فَإِنْ كَانَا

---

[١] في الأصل: (ضمير).

(٢) هذا الاشتراط هو المشهور، وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مُجراهما مع الضمير في الإعراب بالحرفين، وعزاها الفراء إلى كنانة، وبعضهم يجريهما بالألف مطلقًا، قال الرضي: ذكر صاحب المغني -يعني: ابن فلاح اليمني- أن بعض العرب يثبت الألف في (كلا وكلتا) مضافين في الأحوال كلها كما في المضافين إلى المظهر. ولا أدري ما صحته.

انظر: "الرضي على الكافية" (١/ ٨٠)، و"الهمع" (١/ ١٥١).

والمراد بالضمير ثلاثة أشياء، نحو: (كلاهما)، و(كلاكما)، و(كلانا) كما نص عليه الرضي، فيمتنع (كلاكم)؛ لأنه جمع إلا إذا تُجُوِّزَ به عن الاثنين، ومع هذا لم يسمع في الفصيح، وكذا تمتنع الإضافة إلى الضمير المفرد، وأجازه ابن الأنباري بشرط التكرر، نحو: (كلايَ وكلاك محسنان)، ومنعه الجمهور مطلقًا.

ومن هذا التفصيل يظهر أن إطلاق المضمر في كلام الشارح ليس على ما ينبغي. اهـ.

انظر "الآلوسي" ص(٩٢)، و"الارتشاف" (٢/ ١٨١٣-١٨١٤)، و"المساعد" (٢/ ٢٤٣)، و"المغني" (١/ ٢٠٣).

فائدة: (كلا وكلتا) لفظهما مفرد، معناهما مثنى عند البصريين؛ ولذلك أجيز في ضميرها اعتبار المعنى، فيثنى، واعتبار اللفظ فيفرد، وقد اجتمعا في قوله:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا ... قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ [الكهف: ٣٣] ولم يقل آتتا. وقوله: (وبه جاء القرآن) أي: نصًّا، وأما اعتبار المعنى فلم يجئ فيه نصًّا؛ لأن الضمير في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا خِلَٰلَهُمَا نَهَرًا﴾ لا يتعين رجوعه إلى المضاف من قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾، بل يحتمل رجوعه إلى الجنتين، وإن كان رجوعه إلى المضاف أكثر من رجوعه إلى المضاف إليه؛ ولهذا مشى في شرح "الجامع" في رجوعه إلى (كلتا) وكذلك الرضي في "شرحه على الكافية".

قال الدماميني: ويتعين الإفراد مراعاة للفظ في نحو:

كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ... وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا

ونحو: (كلاهما محب للآخر)، ونحو: (كلتاهما مكرمة للأخرى).

وضابطه أن ينسب إلى كل منهما حكم الآخر بالنسبة إليه لا بالنسبة إلى ثالث؛ إذ المراد: =

مُضَافَيْنِ إِلَى الظَّاهِرِ[١](٢) كَانَا بِالأَلِفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، تَقُولُ: (جَاءَنِي كِلَا أَخَوَيْكَ)، و(رَأَيْتُ كِلَا أَخَوَيْكَ)، و(مَرَرْتُ بِكِلَا أَخَوَيْكَ)، فَيَكُونُ إِعْرَابُهُمَا حِينَئِذٍ بِحَرَكَاتٍ مُقَدَّرَةٍ فِي الأَلِفِ(٣)؛ لِأَنَّهُمَا مَقْصُورَانِ كَ(الفَتَى) وَ(العَصَا)، وَكَذَا القَوْلُ فِي (كِلْتَا) تَقُولُ: (كِلْتَاهُمَا) رَفْعًا، و(كِلْتَيْهِمَا) جَرًّا وَنَصْبًا، و(كِلْتَا أُخْتَيْكَ)(٤) بِالأَلِفِ فِي الأَحْوَالِ كُلِّهَا.

وَاللَّفْظَانِ اللَّذَانِ بِغَيْرِ شَرْطٍ: (اثْنَانِ) و(اثْنَتَانِ)، تَقُولُ: (جَاءَنِي اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ)، و(رَأَيْتُ اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ)، و(مَرَرْتُ بِاثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ) فَتُعْرِبُهُمَا إِعْرَابَ الْمُثَنَّى وَإِنْ كَانَا غَيْرَ مُضَافَيْنِ، وَكَذَا تُعْرِبُهُمَا إِعْرَابَهُ إِنْ[٥] كَانَا مُضَافَيْنِ لِلضَّمِيرِ(٦) نَحْوُ:

= كل واحد منا غني عن أخيه. اهـ.

«الأشموني مع الصبان» (١/ ٧٧-٧٨)، و«الارتشاف» (٢/ ١٨١٤)، و«الرضي» (١/ ٨٢)، و«المغني» (١/ ٢٠٤).

فائدة أخرى: قال المصنف في «المغني» (١/ ٢٠٤): وَقد سُئِلت قَدِيمًا عَن قَول الْقَائِل: (زيد وَعَمْرو كِلَاهُمَا قَائِم) أَو (كِلَاهُمَا قائمان)، أَيهمَا الصَّوَاب؟ فَكتبت: إِن قُدِّرَ كِلَاهُمَا توكيدًا قيل (قائمان)؛ لِأَنَّهُ خبر عَن زيدٍ وَعَمْرٍو، وَإِن قدر مُبْتَدأ فالوجهان، وَالْمُخْتَار الإِفْرَاد، وعَلى هَذَا فَإِذا قيل: (إِنَّ زيدًا وعمرًا، فَإِن قيل: كليهمَا، قيل: قائمان) أَو (كِلَاهُمَا)، فالوجهان. اهـ.

[١] في الأصل: (ظاهر).

(٢) اختلف في نوعه، فعند البصريين لابدَّ فيه من التعريف، فيقال: (كلا الرجلين)، ولا يقال: (كلا رجلين)، وعند الكوفيين يجوز إضافتهما إلى النكرة المختصة، نحو: (كلا رجلين عندك محسنان)، فإن رجلين تخصص بوصفه بالظرف، وحكوا: (كلتا جارتين عندك مقطوعة يدها) أي: تاركة للغزل. اهـ.

انظر «المغني» (١/ ٢٠٣)، و«الارتشاف» (٢/ ١٨١٤)، و«الرضي» (١/ ٨٢)، و«المساعد» (٢/ ٣٤٤).

(٣) منع من ظهورها التعذر.

(٤) ويجوز (كلا أختيك) بإسقاط التاء من (كلتا)، إلا أن الأفصح الإلحاق.

نص عليه الرضي في «شرح الكافية» (١/ ٨٢).

[٥] في ط٢: (إذا).

(٦) أي: ضمير المفرد أو الجمع لا المثنى، فيقال: (اثناه)، و(اثنام)، ولا يقال: (اثناهما). =

(اثْنَاهُمْ)[١]، أَوْ لِلظَّاهِرِ نَحْوُ: (اثْنَا أَخَوَيْكَ)، أَوْ كَانَا مُرَكَّبَيْنِ مَعَ الْعَشَرَةِ، نَحْوُ: (جَاءَنِي اثْنَا عَشَرَ)، و(رَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ)، و(مَرَرْتُ بِاثْنَيْ عَشَرَ).

[حكم جمع المذكر السالم]

وَأَمَّا جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ(٢) فَإِنَّهُ يُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَيُجَرُّ وَيُنْصَبُ بِالْيَاءِ، تَقُولُ: (جَاءَنِي

= قال المصنف في "شرح الملحة" ما حاصله: ويمتنع إضافتها إلى ضمير تثنية؛ لأنه نص في الاثنين، والشيء لا يضاف إلى نفسه، وضميرُ الجمع -وكذا ضمير المفرد- ليس نصًّا فيهما، فلا محذور. اهـ.

وخرج بالضمير: الظاهر، قال الزرقاني: فلا يمتنع (اثنا الرجلين). والفرق ظاهر؛ لأن الضمير ينزل ما قبله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين، بخلاف الظاهر، فإنه لا ينزل منزلة الجزء، فلم يلزم ما ذكر. اهـ.

وأشار الشارح إلى الفرق بغير ذلك، حيث قال: لأن ضمير التثنية نص في مدلوله.

والذي حرره ياسين رحمه الله في هذه المسألة -أعني مسألة إضافة اثنين واثنتين إلى ضمير المثنى- أنه إذا أريد بالمضاف والمضاف إليه شيء واحد امتنعت الإضافة، نحو: (جاء الزيدان اثناهما)؛ لأن معنى كل من المضاف والمضاف إليه هو نفس الزيدين، وإن أريد بالمضاف غير المضاف إليه صحت الإضافة، نحو: (جاء اثناكما أو اثناهما)، أي: عبداكما أو عبداهما مثلًا، فإنه أريد بالاثنين في هذين المثالين غير ما أريد بالضمير.

انظر: "حاشية ياسين على الفاكهي" (١/١١٨-١١٩)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/٦٨)، و"الصبان" (١/٧٨)، و"الآلوسي" ص(٩٢-٩٣)، و"السجاعي" ص(٦).

[١] في الأصل، ب، ط١: (اثناهما).

(٢) ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم؛ لسلامة واحده. ويقال له جمع السلامة لمذكر، والجمع على حد المثنى؛ لأن كلًّا منهما يُعْرَبُ بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة.

وتعريفه: كل ما دل على أكثر من اثنين، مع سلامة بناء واحده من التكسير، وكان له مفرد من لفظه، سواء كان علمًا كـ(زيدون) أو صفة لمذكر عاقل كـ(قائمون).

ومن هذا التعريف يستفاد أن ما يجمع هذا الجمع نوعان: علم وصفة. فالعلم يشترط فيه أن يكون لمذكر عاقل، خاليًا من تاء التأنيث، ومن التركيب، والصفة يشترط فيها أن تكون صفة لمذكر عاقل، خاليةً من تاء التأنيث، ليست من باب (أفعل فعلاء) كـ(أحمر حمراء)، ولا من باب (فعلان فعلى) كـ(سكران سكرى)، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث كـ(صبور)=

الزَّيْدُونَ)، و(رَأَيْتُ الزَّيْدِينَ)، و(مَرَرْتُ بِالزَّيْدِينَ).

وَحَمَلُوا عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ أَلْفَاظًا[(١)]:

مِنْهَا: (أُولُو)[(٢)] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾[(٣)][النور:٢٢]، فَأُولُوا[[٤]]: فَاعِلٌ وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الْوَاوُ، وَأُولِي: مَفْعُولٌ وَعَلَامَةُ

= و(جريح)، وقولهم: خاليًا من تاء التأنيث؛ لإخراج نحو: (علّامة) و(نسّابة).
"الأشموني مع الصبان" (١/ ٨٠-٨١)، و"الكواكب" (١/ ٥٦).

(١) والمحمول على هذا الجمع أربعة أنواع:
أحدها: أسماء جمع، وهي ما لا واحد لها من لفظها، وهي: (أولو)، و(عالمون)، و(عشرون)، وبابه.
الثاني: جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد، وأعربت بالحروف، وهي: (بَنُون)، و(إحَرُّون)، وَ(أَرَضُونَ)، و(سِنُونَ)، وَبَابُهُ.
الثالث: جموع تصحيح لم تستوفِ الشروط: كـ(أهلون)، و(وابلون).
الرابع: ما سمي به من هذا الجمع، كـ(عليون)و(زيدون). اهـ.
أوضح المسالك (١/ ٤٨-٤٩).

(٢) بمعنى (أصحاب) اسم جمع لا واحد له من لفظه، بل من معناه، وهو (ذو).

(٣) الإعراب: ولا: الواو استئنافية، لا: ناهية جازمة. يأتل: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء. أولو: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. الفضل: مضاف إليه مجرور بالمضاف. منكم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من (أولو). والسعة: معطوف على (الفضل). أن: حرف مصدر ونصب واستقبال. يؤتوا: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون. والواو: ضمير متصل في محل رفع. أولي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. القربى: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر بـ(على) المحذوفة مع (لا) النافية، أي: على أن لا يؤتوا، أي: على عدم إتيانهم.

[٤] في الأصل، ب: (فأولوا الأول).

نَصْبِهِ الْيَاءُ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[(١)][الزُّمَر:٢١] فَهَذَا مَجْرُورٌ وَعَلَامَةُ جَرِّهِ الْيَاءُ.

وَمِنْهَا: (عِشْرُونَ)[(٢)] وَأَخَوَاتُهُ[(٣)] إِلَى التِّسْعِينَ، تَقُولُ: (جَاءَنِي عِشْرُونَ)، و(رَأَيْتُ عِشْرِينَ)، و(مَرَرْتُ بِعِشْرِينَ) وَكَذَا تَقُولُ فِي البَاقِي.

وَمِنْهَا: (أَهْلُونَ)[(٤)] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا

---

(١) الإعراب: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. في ذلك: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. لذكرى: اللام: مزحلقة، ذكرى: اسم (إن) مؤخر منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة؛ للتعذر. لأولي: جار ومجرور بالياء متعلقان بمحذوف صفة لـ(ذكرى)، و(أولي) مضاف، والألباب: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

(٢) قال الزرقاني: فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، ولا من معناه. اهـ.
وقاله أيضًا الدنوشري والروداني.
"الصبان" (١/ ٨٢)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٧٢).

(٣) وهي سائر العقود إلى التسعين بإدخال الغاية، وكلها واقعة في التنزيل، قال تعالى: ﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَٰبِرُونَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَٰهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]، ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [الحاقة: ٣٢]، ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤]، ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾[ص: ٢٣].
"التصريح" (١/ ٧٢).

(٤) جمع (أهل) و(أهل) ليس بعلم ولا صفة، بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذي القرابة، وأورد عليه الوصف به في قولهم: (الحمد لله أهل الحمد)، وأجيب: بأن الكلام في الأهل بمعنى القريب لا المستحق، فإن هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقي لا ملحق، كذا قالوا.
قال الصبان: ولي فيه بحث؛ لأنه إن كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقًا أو المعنى، فهو في معنى المشتق مطلقًا، فما الفارق الداعي إلى كون الذي بمعنى القريب غير صفة، والذي بمعنى المستحق صفة؟ إلا أن يختار الثاني، ويقال: القريب بمعنى ذي القرابة ملحق بالجامد؛ لغلبة الاسمية عليه فتأمل. ثم رأيت الروداني ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط؛ لأنه لا يقبل التاء، ولا يدل على التفضيل. اهـ. =

وَأَهْلُونَا ﴾[1][الفتح:١١]، ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾[2][المائدة:٨٩]، ﴿ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا ﴾[3] [الفتح:١٢]، الأَوَّلُ فَاعِلٌ، وَالثَّانِي مَفْعُولٌ، وَالثَّالِثُ مَجْرُورٌ.

= "الصبان" (١/ ٨٣)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٢٠).

تنبيه: اعلم أن المصنف ذكر (أهلون) في المتن بعد ذكر (عالمون)، وهنا -أي: في الشرح- لم يتعرض لـ(عالمون) بالكلية، فكأنه غفل عنه، وانتقل من (عشرون) وأخواته إلى (أهلون)، ونحن نتعرض له؛ تتميمًا للفائدة.

فنقول: جعله المصنف في "الأوضح" تبعًا لابن مالك: اسم جمع عالَم -بفتح اللام- وليس جمعًا له؛ لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم، والعالمون مختص بالعقلاء، والخاص لا يكون جمعًا لما هو أعم منه.

وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع، لكنه لم يستوفِ الشروط؛ لأن مفرده ليس بعلم ولا صفة، بل اسم جنس، فعليه فيكون من النوع الثالث في التقسيم المتقدم، فهو جمع تصحيح لم يستوفِ الشروط، ثم اختلف هؤلاء في تفسير العالم الذي جُمِعَ هذا الجمع، فذهب أبوالحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم، فيكون جمع بالواو والنون أو الياء والنون من باب التغليب، وذهب أبوعبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط، وهم الإنس والجن والملائكة. اهـ.

"التصريح" (١/ ٧٢)، و"أوضح المسالك" (١/ ٤٨)، و"شرح التسهيل" (١/ ٨١)، و"الأشموني مع الصبان" (١/ ٨٣)، و"الهمع" (١/ ١٧١-١٧٢)، و"الآلوسي" ص(٩٧-٩٨).

(١) الإعراب: **شغلتنا**: شغل: فعل ماضٍ، والتاء: حرف دال على التأنيث، نا: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. **أموالنا**: فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونا: مضاف إليه في محل جر. **أهلونا**: الواو: حرف عطف، وأهلونا: معطوف على (أموالنا) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، ونا: مضاف إليه.

(٢) الإعراب: **من أوسط**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لمفعول ثان، أي: إطعام عشرة مساكين قوتًا من أوسط. **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالمضاف. **تطعمون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **أهليكم**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء. وكم: مضاف إليه، وجملة (تطعمون) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف والتقدير: (تطعمونه).

(٣) الإعراب: **إلى أهليهم**: إلى: حرف جر، أهليهم: مجرور بـ(إلى) وعلامة جره الياء نيابة عن=

وَمِنْهَا: (وَابِلُونَ) وَهُوَ جَمْعٌ لِـ(وَابِلٍ) وَهُوَ: الْمَطَرُ الْغَزِيرُ(١).

وَمِنْهَا: (أَرَضُونَ) -بِتَحْرِيكِ الرَّاءِ-(٢) وَيَجُوزُ إِسْكَانُهَا فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ(٣).

وَمِنْهَا: (سِنُونَ)(٤) وَبَابُهُ(٥)، وَهُوَ: كُلُّ [اسْمٍ][٦] ثُلَاثِيٍّ حُذِفَتْ(٧) لَامُهُ(٨)

= الكسرة؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (ينقلب) من قوله: ﴿ بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[الفتح:١٢]، وهم: مضاف إليه. أبدًا: ظرف زمان منصوب بـ(ينقلب).

(١) فمفرده غير عاقل، وقد تقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته.
"التصريح" (١/ ٧٥).

(٢) جمع أرض -بسكونها-، فهو مما تغير فيه بناء مفرده مع أنه غير عالم، وأيضًا اسم جنس ومؤنث، وأراد بتحريك الراء تحريكها بالفتح؛ وذلك لأن (أرضون) ناب عن (أرضات) فهو الأصل؛ لأن أرضًا مؤنث، بدليل قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] وبدليل قولهم في التصغير (أُرَيْضَةٌ)، وقول العامة في جمعها (أراضٍ) خطأ؛ لأن (فَعْلًا) لا يجمع على (أفاعل)، والصواب أن يقال في جمعها (أَرَضون) بفتح الراء.
قاله الحريري في "الدرة" ص(٤٧).
وانظر: "الآلوسي" ص(٩٨)، و"الهمع" (١/ ١٧١)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٢٠)، و"ابن عقيل مع الخضري" (١/ ٥٦).

(٣) كقوله:

لَقَدْ ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إِذْ قَامَ مِنْ بَنِي ... هَدَادٍ خَطِيبٌ فَوْقَ أَعْوَادِ مِنْبَرِ

وعبارة الدماميني: وحكي إسكانها، وعليه فلا يختص بالضرورة. اهـ.
انظر: "الشذور" ص٠٨٦)، و"حاشية عبادة" (١/ ٨٣)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٢٠).

(٤) جمع (سنة) بفتحها، والسنة اسم للعام.

(٥) وهو ما جرى على سَنَنِهِ. "الآلوسي" ص(٩٨).

[٦] (اسم) ليس في الأصل، ب، ج، ح، ط١.

(٧) احترز عن نحو: (تمرة) فلا يجمع هذا الجمع؛ لعدم الحذف.

(٨) احترز عن نحو: (عِدَة)؛ لأن المحذوف الفاء، وأصله (وِعْد) -بكسر أوله وسكون ثانيه-=

وَعُوِّضَ عَنْهَا(١) هَاءُ التَّأْنِيثِ(٢)، وَلَمْ يُكَسَّرْ[٣](٤). أَلَا تَرَى أَنَّ (سَنَةً) أَصْلُهَا (سَنَوٌ)

= استثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى مابعدها، ثم حذفت الواو، وعوض عنها الهاء؛ فلهذا لا يجمع هذا الجمع، وشذ (رِقُوْنَ) -جمع رِقة- وهي الدراهم المضروبة، مع أنه من باب (عِدَةٍ)، أصله (وِرْقٌ) بكسر الواو، فاستثقلت الكسرة على الواو، فنقلت إلى ما بعدها، وحذفت الواو، وعوض عنها هاء التأنيث.

(١) احترز عن (يد)، و(دم)؛ لعدم التعويض، أصلهما (يَدْيٌ)، و(دَمْيٌ) بسكون الدال والميم. كما في "التصريح".

وحكى في "المصباح" قولاً بفتح الدال، وقولاً بفتح الميم، وقولاً بأن لام دم واو، فحذفت الياء منهما ولم يعوض عنها شيء؛ فلهذا لا يجمع هذا الجمع، وشذ أبون وأخون، فإنهما جُمِعَا مع عدم التعويض.

والمراد بالشذوذ من حيث المخالفة للقياس دون الاستعمال، وهذا أحد أقسام الشاذ، فلا ينافي ما سبق من قول المصنف: ولا يجمع هذا الجمع إلا الأب... إلخ.

(٢) احترز به عن نحو: (اسم) و(أخت)؛ لأن العوض فيهما عن لامهما غير الهاء، أما (اسم) فأصله (سِـــمْوٌ) -بكسر السين أو ضمها وسكون الميم- عند البصريين، فحذفت لامه وعوض عنها الهمزة في أوله، وقيل: أصله (وَسْم) -بفتح الواو-. وأما (أخت) فأصله (إِخْو) -بكسر الهمزة وسكون الخاء- فحذفت اللام وعوض عنها -على ما قيل- تاء التأنيث لا هاؤه. والفرق بينهما أن التاء لاتبدل في الوقف هاء، وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة.

واستظهر الروداني أن أصل (أخت)، (أُخْو) -بضم الهمزة وسكون الخاء-، وقيل: أصله (أَخَوٌ) -بفتحتين- كمذكره.

"الصبان" (١/ ٨٥)، و"الآلوسي" ص(٩٨-٩٩)، و"التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ٧٤).

[٣] (لم يكسر) سقط من الأصل، ب، ج، ح، خ.

(٤) أي: تكسيرًا يعرب معه بالحركات، وإلا ف(سنون) جمع تكسير، واحترز به عن نحو: (شاة)، و(شفة)؛ لأنهما كُسِّرَا على (شياه) و(شفاه). اهـ.

"الأشموني مع الصبان" (١/ ٨٥-٨٦)، و"التصريح" (١/ ٧٤-٧٥)، و"الآلوسي" ص(٩٨-٩٩)، و"الفاكهي مع ياسين" (١/ ١٢١).

فالحاصل: أنه ذكر في الكلمة التي من باب (سنون) ستة قيود: كون الكلمة ثلاثية، والحذف=

أَوْ[1] (سَنَهٌ)، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ بِالأَلِفِ وَالتَّاءِ: (سَنَوَاتٌ)، أَوْ (سَنَهَاتٌ)، فَلَمَّا حَذَفُوا مِنَ الْمُفْرَدِ اللَّامَ -وَهِيَ: (الْوَاوُ) أَوِ (الْهَاءُ)-، وَعَوَّضُوا عَنْهَا هَاءَ التَّأْنِيثِ أَرَادُوا فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ أَنْ يَجْعَلُوهُ عَلَى صُورَةِ جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ -أَعْنِي: مَخْتُومًا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ وَالنُّون جَرًّا وَنَصْبًا-؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ جَبْرًا لَمَّا فَاتَهُ مِنْ حَذْفِ اللَّامِ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي نَظَائِرِهِ وَهِيَ: (عِضَةٌ[2]، وعِضُونَ)، وَ(عِزَةٌ[3]، وعِزُونَ)، وَ(ثُبَةٌ[4]، وثُبُونَ)، وَ(قُلَةٌ[5]، وقُلُونَ)، وَنَحْوُ ذَلِكَ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[6]

= منها، وكون المحذوف اللام، والتعويض عنها، وكون المعوض هاء التأنيث، وعدم التكسير. اهـ. «الصبان» (١/ ٨٤).

(١) قال الصبان (١/ ٨٤): (أو) للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا؛ لثبوت أصالة كل منهما بدليل.

(٢) أصله (عضهٌ) بالهاء؛ بدليل (عُضَيْهَةٌ)، وقيل: (عضو)؛ بدليل (عضوات). والعضه إما من: الكذب والبهتان، ومنه: «لَا يَعْضَهْ بَعْضُكُمْ بَعْضًا»، أَوْ مِنْ: عَضَوْتُهُ إِذَا فَرَّقْتُهُ، ومنه قول رؤبة: (وليس دين الله بالمعضَّى) أي: بالمفرق؛ لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه.
«التصريح» (١/ ٧٣)، و«الأشموني» (١/ ٨٤)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٢١)، و«الآلوسي» ص(٩٩-١٠٠).

(٣) بكسر المهملة وفتح الزاي: الفرقة من الناس، وأصله: عزي -بالياء- فحذفت لامه وعوض عنها الهاء، وقيل: أصله (عزو) بالواو.
«الأشموني» (١/ ٨٥)، و«التصريح» (١/ ٨٤).

(٤) بضم الثاء المثلثة وفتح الباء الموحدة: الجماعة، وأصله: (ثبو)، وقيل: (ثبي)، من ثَبَّيْتُ، أي: جمعتُ، والأول أقوى، وعليه الأكثر؛ لأن ما حذف من اللامات أكثره واو.
«الأشموني» (١/ ٨٥)، و«الآلوسي» ص(١٠٠)، و«التصريح» (١/ ٧٤).

(٥) بضم القاف وفتح اللام: خشبة صغيرة يلعب بها الصبيان بخشبة كبيرة، وأصله: (قلو).
«الأشموني» (١/ ٨٥)، و«الآلوسي» ص(١٠٠).

(٦) الإعراب: الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل جر صفة بـ(المقتسمين) من قوله ﴿كَمَآ أَنزَلْنَا عَلَى ٱلْمُقْتَسِمِينَ﴾[الحجر:٩٠]. جعلوا: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. القرآن: مفعول به أول. عضين: مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وجملة (جعلوا) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

[الحجر:٩١]، ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾[(١)] [المعارج:٣٧].

وَمِمَّا حُمِلَ عَلَى جَمْعِ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ فِي الْإِعْرَابِ (بَنُونَ)[(٢)].

وَكَذَلِكَ (عِلِّيُّونَ) وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا سُمِّيَ بِهِ مِنَ الْجُمُوعِ، أَلَا تَرَى أَنَّ (عِلِّيُّونَ)[[٣]] فِي الْأَصْلِ جَمْعٌ لِـ(عِلِّيٍّ)[(٤)]؛ فَنُقِلَ عَنْ ذَلِكَ الْمَعْنَى، وَسُمِّيَ بِهِ أَعْلَى الْجَنَّةِ[(٥)]، وَأُعْرِبَ هَذَا

---

(١) الإعراب: عن اليمين: جا ومجرور متعلقان بـ(عزين)، ويجوز أن يتعلق بـ(مهطعين) بمعنى: مسرعين، وأن يتعلق بمحذوف حال أي: كائنين عن اليمين. وعن الشمال: معطوف على (عن اليمين) ويتعلق بما تعلق به. عزين -أي: متفرقين-:حال من (الذين) من قوله ﴿فَمَالِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ قِبَلَكَ مُهْطِعِينَ﴾[المعارج:٣٦]، وقيل: حال من الضمير في (مهطعين) فتكون حال متداخلة، وهو منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

(٢) جمع ابن، وأصل ابن (بَنَوٌ) حذفت لامه وعوض عنها الهمزة، وجمعه هذا الجمع شاذ؛ لأنه ليس من باب سنة؛ لأن المعوض فيه همزة الوصل لا هاء التأنيث، ولعل قصد الشارح من ذكر هذه الكلمة -مع أنها ليست من الأنواع الأربعة- الإشارة إلى أنها خالفت باب (سنين).

وقياس جمع (ابن) جمع سلامة (ابنون) كما يقال في التثنية ابنان، ولكن خالف تصحيحه تثنيته؛ لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة، قيل: هي خفة التثنية وثقل الجمع، وقيل غير ذلك.

انظر: "الفاكهي مع حاشية ياسين"(١/ ١٢٢)، و"الآلوسي"صـ(١٠٠-١٠١)، و"الصبان"(١/ ٨٥).

تنبيه: ما كان من باب (سنة) -مفتوح الفاء- كُسِرَتْ فاؤه في الجمع نحو: (سِنِيْنَ)، وقد تضم، حكى ابن مالك: (سُنون) بالضم، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح، كـ(عضة، وعضين)، و(عزة، وعزين)، وقد تضم بقلة، حكى الصاغاني (عُزين) بالضم، وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان: الكسر والضم، نحو: (ثبة، وثبين) و(قلة، وقلين). اهـ.

"الأشموني" (١/ ٨٦)، و"الهمع" (١/ ١٧٣)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٨٣-٨٤).

[٣] في ب، ط٢: (عِلِّيِّينَ)

(٤) بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء، من: العلو.

"الآلوسي" صـ(١١١)، و"الصبان" (١/ ٨٣)، و"الفاكهي مع ياسين" (١/ ١٢٢-١٢٣).

(٥) وقيل: اسم للجنة، وقيل: ساق العرش اليمنى، وقال الزمخشري: علم لديوان الخير الذي دُوِّن فيه كل ما عملته الملائكة، وصلحاء الثقلين. =

الْإِعْرَابَ؛ نَظَرًا إِلَى أَصْلِهِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴿١٨﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾[1][المُطَفِّفِين:١٨-١٩]، فَعَلَى ذَلِكَ إِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بـ(زَيْدُوْنَ) قُلْتَ: (هَذَا زَيْدُوْنَ)، و(رَأَيْتُ زَيْدِيْنَ)، و(مَرَرْتُ بِزَيْدِيْنَ)، فَتُعْرِبُهُ كَمَا كُنْتَ تُعْرِبُهُ حِينَ كَانَ جَمْعًا.

= قال ابن كثير في "تفسيره" (٤/ ٤٢٥) بعد أن ذكر الأقوال في (عليين): وَالظَّاهِرُ أَنَّ عِلِّيِّينَ مَأْخُوذٌ مِنَ الْعُلُوِّ، وَكُلَّمَا عَلَا الشَّيْءُ، وَارْتَفَعَ، عَظُمَ، وَاتَّسَعَ؛ وَلِهَذَا قَالَ مُعَظِّمًا أَمْرَهُ، وَمُفَخِّمًا شَأْنَهُ: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين: ١٩]. اهـ.

(١) الإعراب: كلا: حرف ردع وزجر، ويجوز أن يكون بمعنى (حقًا). إنَّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. كتاب: اسم (إنَّ) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، و(كتاب) مضاف، والأبرار: مضاف إليه مجرور بالمضاف. لفي: اللام: مزحلقة، في: حرف جر. عليين: مجرور بـ(في) وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (إنَّ). وما: الواو: عاطفة، وما: اسم استفهام يفيد التفخيم في محل رفع مبتدإ. أدراك: أدرى: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر تقديره: (هو)، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. ما عليون: ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدإ، وعليون: خبر (ما) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وجملة (ما عليون) في محل نصب مفعول ثان لـ(أدرى) وجملة (أدراك...) في محل رفع خبر (ما).

فائدة: الأكثر في (درى) تعديته لواحد بالباء نحو: (دريت بكذا)، فإن دخلت عليه الهمزة تعدى لآخرَ بنفسه، نحو: ﴿وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ﴾[يونس:١٦]، قيل: إلا مع الاستفهام فيتعدى لثلاثة، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾[القارعة:٣]، والآية المذكورة؛ لسد الجملة مسد المفعولين، والأوجه ما في "الهمع"، و"المغني" أنها سدت مسد المفعول الثاني بالباء؛ فهي في محل نصب بإسقاط الجار، كما في (فكرت أهذا صحيح أم لا؟). اهـ.

"الخضري" (١/ ٢١٧).

[ما جمع بألف وتاء مزيدتين والملحق به]

ص- و(أُولَاتِ)(١)، وَمَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيْدَتَيْنِ[٢]، وَمَا سُمِّيَ بِهِ مِنْهُمَا(٣) فَيُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ نَحْوُ: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[العنكبوت:٤٤]، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾[الصافات:١٥٣].

ش- الْبَابُ الرَّابِعُ مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ(٤): مَا جُمِعَ بِأَلِفٍ وَتَاءٍ مَزِيْدَتَيْنِ كَ(هِنْدَاتٍ)، و(زَيْنَبَاتٍ)، فَإِنَّهُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرَةِ نِيَابَةً عَنِ الْفَتْحَةِ، تَقُولُ: (رَأَيْتُ

---

(١) عطف على الأسماء الستة، وهو من الملحقات بجمع المؤنث السالم؛ إذ لا مفرد له من لفظه، وقدمه على المجموع بألف وتاء؛ ليتصل بالملحقات قبله، وإن لم يكن من نوعها؛ ولئلا يسبق للوهم أن قوله (وما جمع... إلخ) عطف على مدخول الكاف في قوله: (كالجمع)، فيتوهم أنه من الملحق بجمع المذكر، وأن قوله: (فينصب) بالكسرة يختص بـ(أولات)، وهو باطل كما لا يخفى.
و(أولات) بمعنى ذوات، وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه، بل من معناه، وهو (ذات) ونظيره (أولو) في كونه اسم جمع إلا أن (أولو) مختص بالعاقل.
"الفاكهي مع ياسين" (١/ ١٢٤)، و"الآلوسي" ص(١٠٢).

[٢] في الأصل، ب: (...مزيدتين، كهندات).

(٣) أي: من (أولات) أي: الملحق، ومما جمع بألف وتاء مزيدتين كـ(أذرعات) و(عرفات).
"الفاكهي مع حاشية ياسين" (١/ ١٢٤).

(٤) قال بعضهم: كان الأَوْلى أن يقدم جمع المؤنث والاسم الذي لا ينصرف على سائر المعربات بالحروف؛ لأن نيابة الحركة عن الحركة نيابة أصل عن أصل، ونيابة الحرف نيابة فرع عن أصل.
وأجيب: بأنه قَدَّمَ الأسماءَ الستة أولاً؛ لكونها مفردة، والمفرد أصل للمثنى، ثم المثنى؛ لأنه أصل لجمع المذكر، ثم جمع المذكر؛ لأنه أصل لجمع المؤنث، وأما ما لا ينصرف لما كان شبيهًا بالفعل تأخر؛ لانحطاط رتبته بمشابهته الفعل. اهـ.
"حاشية ابن حمدون على المكودي" (١/ ٦١).

الْهِنْدَاتِ، وَالزَّيْنَبَاتِ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[العنكبوت:٤٤][(١)]، و﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾[الصافات:١٥٣][(٢)].

فَأَمَّا فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فَإِنَّهُ عَلَى الْأَصْلِ تَقُولُ: (جَاءَتِ الْهِنْدَاتُ)، فَتَرْفَعُهُ بِالضَّمَّةِ، و(مَرَرْتُ بالهِنْدَاتِ) فَتَجُرُّهُ بِالْكَسْرَةِ.

وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُوْنَ مُسَمَّى هَذَا الْجَمْعِ مُؤَنَّثًا بِالْمَعْنَى كَ(هِنْدٍ، وهِنْدَاتٍ)، أَوْ بِالتَّاءِ كَ(طَلْحَةَ، وطَلْحَاتٍ)، أَوْ بِالتَّاءِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا كَ(فَاطِمَةَ، وفَاطِمَاتٍ)، أَوْ بِالْأَلِفِ الْمَقْصُورَةِ كَ(حُبْلَى، وحُبْلَيَاتٍ)، أَوِ الْمَمْدُوْدَةِ كَ(صَحْرَاءَ، وَصَحْرَاوَاتٍ)[(٣)]، أَوْ يَكُوْنَ مُسَمَّاهُ مُذَكَّرًا كَ(إِصْطَبْلٍ، وإِصْطَبْلَاتٍ[(٤)])، و(حَمَّامٍ، وحَمَّامَاتٍ).

---

(١) الإعراب: السماوات: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة، وقيل: مفعول مطلق، واختاره المصنف في "المغني"، وعلل ذلك بأن المفعول به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلًا، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، وإن كان ذاتًا، وهذا القول فيه نظر.

انظر: "التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ٨٠)، و"المغني" (٢/ ٦٦٠-٦٦١)، و"الأثر العقدي في تعدد التوجيه الإعرابي لآيات القرآن الكريم" للدكتور/ محمد السيف (٢/ ٦١٠) وما بعدها.

(٢) الإعراب: أصطفى: الهمزة: حرف استفهام، اصطفى: فعل ماضٍ. البنات: مفعول به اتفاقًا، ولعله لذلك مثل بمثالين. الآلوسي صـ(١٠٥).

ويحتمل أنه مثّل بمثالين؛ إشارة إلى أن هذا الجمع بعضه مقيس كـ(بنات) جمع بنت، وبعضه مسموع كـ(سموات) جمع سماء. "الفاكهي على القطر" (١/ ١٢٨).

(٣) قال الدنوشري: يستثنى (فعلى فعلان) كـ(سكرى)، فلا يقال: سكريات، و(فعلاء أفعل) كـ(حمراء)، فلا يقال: حمراوات، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون. وأجازه الفراء، وهو قياس قول الكوفيين في المذكر، ومحل الخلاف ما داما باقيين على الوصفية، فإن سُمِّيَ بهما جُمِعَا بالألف والتاء بلا خلاف. كذا نقله الحمصي. اهـ.

"الآلوسي" صـ(١٠٥-١٠٦)، و"الهمع" (١/ ٨٦)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (١/ ١٢٧).

(٤) الإصطبل: موقف الدابة، وفي "التهذيب": موقف الفرس، وقال أبو عمرو: الإصطبل ليس من كلام العرب. "لسان العرب".

وَكَذَلِكَ لَا فَرْق بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَلِمَتْ فيه بِنْيَةُ وَاحِدِهِ كَ(ضَخْمَةٍ، وضَخْمَاتٍ)، أَوْ تَغَيَّرَتْ كَ(سَجْدَةٍ، وَسَجَدَاتٍ)، وَ(حُبْلَى، وحُبْلَيَاتٍ)، وَ(صَحْرَاءَ، وصَحْرَاوَاتٍ)، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَوَّلَ مُحَرَّكٌ[١] وَسَطُهُ(٢)، وَالثَّانِي قُلِبَتْ أَلِفُهُ يَاءً، وَالثَّالِثُ قُلِبَتْ هَمْزَتُهُ وَاوًا، وَلِهَذَا[٣](٤) عَدَلْتُ عَنْ قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ: (جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمَ) إِلَى أَنْ قُلْتُ: الْجَمْعَ بِالْأَلِفِ[٥] وَالتَّاءِ؛ لِأَعَمَّ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ وَجَمْعَ الْمُذَكَّرِ وَمَا سَلِمَ فِيهِ الْمُفْرَدُ وَمَا تَغَيَّرَ(٦).

وَقَيَّدْتُ الْأَلِفَ وَالتَّاءَ بِالزِّيَادَةِ لِيَخْرُجَ نَحْوُ: (بَيْتٍ وأَبْيَاتٍ)، و(مَيْتٍ وأَمْوَاتٍ)؛ فَإِنَّ التَّاءَ فِيهِمَا أَصْلِيَّةٌ، فَيَنْصَبَانِ بِالْفَتْحَةِ عَلَى الأَصْلِ، تَقُولُ: (سَكَنْتُ أَبْيَاتًا)، و(حَضَرْتُ أَمْوَاتًا)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾(٧)[البقرة:٢٨]. وَكَذَلِكَ نَحْوُ: (قُضَاةٍ وَغُزَاةٍ)، فَإِنَّ التَّاءَ وَإِنْ كَانَتْ فِيهِمَا زَائِدَةً إِلَّا أَنَّ الْأَلِفَ فِيهِمَا أَصْلِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الأَصْلِ[٨]، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ: (قُضَيَةٌ

---

[١] في ج، خ: (تحرك). (٢) ومفرده وهو (سجْدة) ساكن الوسط.

[٣] في ح، ط٢: (ولذلك).

(٤) أي: ولأجل أن ما جمع بألف وتاء مزيدتين صادق على ما ذكر عدلت عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم؛ لعدم شموله لجميع ما ذكر، بل هو قاصر على غالب أحوال الجمع المذكور. "الآلوسي" صـ(١٠٦).

[٥] في ج، ط١: (وما جمع بألف وتاء مزيدتين).

(٦) وأجيب عمن عبر به بأنه صار علمًا في اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين.
والمصنف تبع في تعبيره هذا ابن مالك في ألفيته، قال رحمه الله:

وَمَـا بِتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُمِعَـا يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا

(٧) الإعراب: وكنتم: الواو: واو الحال، كنتم: (كان) مع اسمها. أمواتًا: خبر (كان). فأحياكم: الفاء: عاطفة، أحيي: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو)، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وجملة (وكنتم أمواتًا) في محل نصب حال من فاعل (تكفرون) من قوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾[البقرة:٢٨]، وجملة (فأحياكم) معطوفة على جملة (وكنتم أمواتًا).

[٨] في ح، ط٢: (أصل).

وَغُزَوَةٌ)[(١)]؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ (قَضَيْتُ وَغَزَوْتُ)، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا قُلِبَتَا أَلِفَيْنِ؛ فَلِذَلِكَ يُنْصَبَانِ بِالْفَتْحَةِ عَلَى الْأَصْلِ، تَقُولُ: (رَأَيْتُ قُضَاةً وَغُزَاةً).

---

(١) وهما على وزن (فُعَلَة) بضم الأول وفتح الثاني، تحركت الياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين، فالألف فيهما أصلية؛ لكونها منقلبة عن أصل، والتاء زائدة للتأنيث، وهذا الجمع مطرد في وصف لعاقل مذكر على فاعل معتل اللام كـ(رامٍ) و(قاضٍ) و(غازٍ).

انظر «التصريح» (١/ ٨١)، و«أوضح المسالك» (٤/ ٢٨١).

تنبيه: قال الآلوسي صـ(١٠٧): ليت شعري لِمَ ترك المصنف شرح قوله: (وأولات) وشرح ما سمي به منهما، ولم يظهر للذهن الكليل وجه وجيه لذلك، ولعله غفلة عما هنالك. وسبحان من لا يغفل. اهـ.

فائدة: اعلم أن الجمع بالألف والتاء يطرد في خمسة أنواع:

ما فيه تاء التأنيث مطلقًا، وما فيه ألف التأنيث مطلقًا، ومصغر مذكر ما لا يعقل، وعلم مؤنث لا علامة فيه كـ(زينب)، ووصف مذكر غير عاقل كـ(أيام معدودات).

ونظمها الشاطبي رحمه الله فقال:

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّا وَنَحْوِ ذِكْرَى ... وَدِرْهَمٍ مُصَغَّرٍ وَصَحْرَا
وَزَيْنَبٍ وَوَصْفِ غَيْرِ الْعَاقِلِ ... وَغَيْرُ ذَا مُسَلَّمٌ لِلنَّاقِلِ

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كـ(سموات)، و(أرضات)، و(ثيبات)، و(شمالات)، و(أمهات)؛ لأنها أسماء جنوس مؤنثة بلا علامة، ونحو: (سِجِلَّاتٌ)، و(حَمَّامَاتٌ) من كل مذكر لا يعقل ليس مصغرًا ولا صفة، ويستثنى من الأول خمسة ألفاظ لا تجمع بالألف والتاء: (امرأة)، و(شاة)، و(أَمَة)، و(شفة)، و(قلة).

زاد الروداني: و(أُمَّة) -بالضم والتشديد-، و(مِلَّة) وقيل: تجمع (شفة) على (شفهات) أو (شفوات)، و(أمة) على (أَمَوَات) أو (أَمَيات). ومن الثاني: (فعلاء) و(فعلى) مؤنثي (أفعل) و(فعلان) كـ(حمراء، وسكرى) غير منقولين إلى العلمية، لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالألف والتاء...، ويستثنى من الرابع باب (حذام) في لغة من بناه، قاله الروداني وغيره.

«الصبان» (١/ ٩٢)، و«الخضري» (١/ ٦٠)، و«إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق» لابن غازي (٢/ ٣٠٧)، و«المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» للإمام الشاطبي (٦/ ٤٦٢).

[الممنوع من الصرف]

ص- وَمَا لَا يَنْصَرِفُ فَيُجَرُّ بِالْفَتْحَةِ، نَحْوُ: (بِأَفْضَلَ مِنْهُ) إِلَّا مَعَ (أل) نَحْوُ: (بِالْأَفْضَلِ)، أَوِ الْإِضَافَةِ نَحْوُ: (بِأَفْضَلِكُمْ).

ش- الْبَابُ الْخَامِسُ مِمَّا خَرَجَ عَنِ الْأَصْلِ: مَا لَا يَنْصَرِفُ(١)، وَهُوَ: مَا فِيهِ عِلَّتَانِ فَرْعِيَّتَانِ مِنْ عِلَلٍ تِسْعٍ، أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا تَقُومُ مَقَامَهُما[٢].

فَالْأَوَّلُ كَ(فَاطِمَةَ)، فَإِنَّ فِيهِ التَّعْرِيفَ وَالتَّأْنِيثَ، وَهُمَا عِلَّتَانِ فَرْعِيَّتَانِ عَنِ التَّنْكِيرِ وَالتَّذْكِيرِ، وَالثَّانِي نَحْوُ: (مَسَاجِدَ)، و(مَصَابِيحَ) فَإِنَّهُمَا جَمْعَانِ، وَالْجَمْعُ فَرْعٌ عَنِ[٣] الْمُفْرَدِ، وصِيغَتُهُمَا صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ، وَمَعْنَى هَذَا أَنَّ (مَفَاعِلَ)، وَ(مَفَاعِيلَ) وَقَفَتِ الْجُمُوعُ(٤) عِنْدَهُمَا[٥]، وَانْتَهَتْ إِلَيْهِمَا، فَلَا تَتَجَاوَزُهُمَا فَلَا يُجْمَعَانِ مَرَّةً أُخْرَى(٦)، بِخِلَافِ غَيْرِهِمَا مِنَ الْجُمُوعِ(٧) فَإِنَّهُ قَدْ يُجْمَعُ، تَقُولُ: (كَلْبٌ وَأَكْلُبٌ)؛ كَ (فَلْسٍ وَأَفْلُسٍ)، ثُمَّ

---

(١) وهو: كل اسم معرب بالحركات، شابه الفعل بوجود علتين فرعيتين مختلفتين فيه من علل تسع، أو واحدة تقوم مقامهما.

ويشترط فيما فيه علتان أن يكونا على وجه مخصوص؛ إذ ليس كل ما فيه علتان فرعيتان يمتنع صرفه، ألا ترى أن (قائمة) فيه الصفة والتأنيث وهما فرعيتان عن الجمود والتذكير؛ لأن الواضع لم يعتبر التأنيث الذي بغير الألف إلا مع العلمية؛ لأنه لا يكون لازمًا إلا معها. اهـ.

انظر: «الحدود النحوية» للفاكهي ص(٢٨٦).

[٢] في ب: (مقامها).

[٣] في الأصل، ب، ج، خ: (على).

(٤) أي: جموع التكسير.

[٥] في ط٢: (عنهما).

(٦) أي: جمع تكسير، وإلا فقد يجمعان جمع تصحيح، كقولهم في (نواكس): نواكسون، وفي (أيامن): أيامنون، و(حدائد): حدائدات، وفي (صواحب): صواحبات. «الصبان» (٣/ ٢٤٣).

(٧) أي: جموع التكسير. «الآلوسي» ص(١٠٩).

تَقُولُ: (أَكْلُبٌ وَأَكَالِبُ)، وَلَا يَجُوزُ فِي (أَكَالِبَ) أَنْ يُجْمَعَ بَعْدُ[١]. وَكَذَا (أَعْرُبٌ)(٢) و(أَعَارِبُ)، فَلَا يَجُوزُ فِي (أَعَارِبَ) أَنْ يُجْمَعَ كَمَا يُجْمَعُ (أَكْلُبٌ) عَلَى (أَكَالِبَ)، وَ(آصَالٌ)(٣) عَلَى (أَصَائِلَ)، فَكَأَنَّ(٤) الْجَمْعَ قَدْ تَكَرَّرَ فِيهِمَا[٥](٦) فَنُزِّلَا[٧](٨) لِذَلِكَ(٩) مَنْزِلَةَ جَمْعَيْنِ.

---

[١] في الأصل، ب، ج، ح، خ، ط١: (بعده).

(٢) بفتح الهمزة جمع (عرب) كـ(زمن وأزمن)، ويجمع أيضًا على (عُرُب) -بضمتين-، مثل: (أسد وأُسُد). اهـ.

"المصباح" (عرب)، و"السجاعي" صـ(٢٦).

(٣) بمد الهمزة جمع (أُصُل) -بضمتين- جمع (أصيل)، وهو: ما بعد صلاة العصر إلى الغروب.

"المصباح" (أصل)، و"السجاعي" صـ(٢٦).

(٤) معطوف على قوله: فلا يجمعان مرة... إلخ.

[٥] في ب: (فيها).

(٦) اعلم أنه اتفق النحاة على أن إحدى العلتين هي الجمع، واختلفوا في العلة الثانية:

فقال أبوعلي: خروجه عن صيغ الآحاد العربية، وهذا الرأي هو الراجح.

وقال قوم: العلة الثانية: تكرار الجمع تحقيقًا أو تقديرًا، فالتحقيق نحو: (أَكَالِبٌ) و(أَرَاهِطٌ)، إذ هما جمع (أَكْلُبٌ) و(أَرْهُطٌ)، والتقدير نحو: مساجد ومنابر، فإنه وإن كان جمعًا من أول وهلة، لكنه بزنة ذلك المكرر -أعني أكالب وأراهط- فكأنه أيضًا جَمْعُ جَمْعٍ، هذا اختيار ابن الحاجب، وهو أيضًا اختيار ابن هشام كما هو عندنا في هذا الكتاب.

وَاعْتُرِضَ هذا القول بأن شرط المنع اختلاف العلتين، وما ذكره المصنفُ وقبله ابنُ الحاجب يفيد رجوعهما لشيء واحد وهو اللفظ، فالأولى ما قاله أبوعلي في علة ذلك أن صيغة الجمع علة ترجع للفظ، وعدم نظير لهذه الصيغة في الآحاد علة ترجع للمعنى.

"الأشموني" (٣/٢٤٣)، و"حاشية عطار على الأزهرية" صـ(٦٠)، و"شرح الكافية" لابن الحاجب (١/٥٩١،٢٦٣).

[٧] في ط٢: (فنزل).

(٨) أي: صيغتا منتهى الجموع: (مفاعل) و(مفاعيل).

(٩) أي: لتكرار الجمع فيهما.

وَكَذَلِكَ (صَحْرَاءُ) و(حُبْلَى)، فَإِنَّ فِيهِمَا التَّأْنِيثَ، وَهُوَ فَرْعٌ عَنِ[١] التَّذْكِيرِ(٢)، وَهُوَ تَأْنِيثٌ لَازِمٌ(٣)، فَنُزِّلَ[٤] لُزُومُهُ مَنْزِلَةَ تَأْنِيثٍ ثَانٍ(٥). وَلِهَذَا الْبَابِ مَكَانٌ يَأْتِي شَرْحُهُ فِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

[حكم الممنوع من الصرف]

وَحُكْمُهُ أَنْ يُجَرَّ بِالْفَتْحَةِ نِيَابَةً عَنِ الْكَسْرَةِ، حَمَلُوا جَرَّهُ عَلَى نَصْبِهِ كَمَا عَكَسُوا ذَلِكَ(٦) فِي

---

[١] في الأصل، ب، خ: (على). (٢) وهذه علة ترجع للفظ.

(٣) وهذه علة ترجع للمعنى، فالتأنيث بالألف علة تقوم مقام علتين، كصيغة منتهى الجموع؛ لأن له جهتين: جهة ترجع إلى اللفظ، وهي الدلالة على التأنيث، وجهة ترجع للمعنى، وهي لزوم الزيادة، فاللزوم مُنَزَّلٌ منزلة العلمية، فالعلم لازم لمسماه وكذلك الألف. وإنما كان التأنيث بالألف لازمًا؛ لأن ألف التأنيث غير مقدرة الانفصال، فهي كالجزء من الكلمة، بخلاف تاء التأنيث، فإنها مقدرة الانفصال غالبًا، فلا يقال في (حبلى): حبل، ولا في (حمراء): حمر، بل الألف لازمة غير منفكة، بخلاف (ضاربة) مثلًا، فإنه قد تحذف التاء ويقال: ضارب.

"حاشية عطار على الأزهرية" ص(٦٠)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٦٣)، و"الأشموني" (٣/ ٢٣٠) و"عدة السالك" (٤/ ١٠٧).

[٤] في ط٢: (منزل).

(٥) أي: نزل البناء على حرف تأنيث لا يقع منفصلًا منزلة تأنيث ثان، أي: فصار لزوم التأنيث بمنزلة تأنيث ثانٍ، فكأن الاسم الذي فيه الألف أُنِّثَ مرتين، وفي كلامه ما سبق في قوله: فكأن الجمع قد تكرر فيهما.

فابن هشام يرى أن العلة الثانية مع التأنيث تنزيل اللزوم منزلة تأنيث ثانٍ، أي: فتكرار التأنيث عنده علة ثانية، والصواب ما قدمناه من أن العلة الراجعة إلى اللفظ هي الدلالة على التأنيث، والراجعة إلى المعنى هي لزوم الزيادة، والله أعلم.

"شرح المفصل" (١/ ٧١)، و"المفصل" ص(١٨)، و"شرح الكافية" لابن الحاجب (١/ ٢٦٣)، و"التصريح مع حاشية ياسين" (٢/ ٢١٠)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٦٣)، و"حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(٦٠).

(٦) أي: الحمل في الباب السابق، وهو باب الجمع بألف وتاء، فإنهم حملوا هناك النصب على الجر كما عرفت. اهـ. "الآلوسي" ص(١١٠).

الْبَابِ السَّابِقِ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِفَاطِمَةَ، وَمَسَاجِدَ، وَمَصَابِيحَ، وصَحْرَاءَ)، فَتَفْتَحُهَا كَمَا تَفْتَحُهَا إِذَا قُلْتَ: (رَأَيْتُ فَاطِمَةَ، وَمَسَاجِدَ، وَمَصَابِيحَ، وصَحْرَاءَ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ﴾(١)[النساء:١٦٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ ﴾(٢)[سبا:١٣].

وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ صُورَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنْ تَدْخُلَ[٣] عَلَيْهِ (أل)(٤).

---

(١) الإعراب: وأوحينا: الواو: حرف عطف، وأوحينا: فعل وفاعل. إلى إبراهيم: إلى: حرف جر، وإبراهيم: مجرور بـ(إلى) وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. وإسماعيل وإسحاق ويعقوب: أسماء معطوفة على إبراهيم مجرورة بالفتحة الظاهرة؛ لأنها كلها ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة.

(٢) الإعراب: يعملون: فعل وفاعل، والنون: علامة الرفع، له: جار ومجرور متعلقان بـ(يعملون). ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. يشاء: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو). من محاريب: من: حرف جر، محاريب: مجرور بـ(من) وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لأجل صيغة منتهى الجموع، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من مفعول (يشاء) المحذوف. تماثيل: معطوف على (محاريب) مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ لصيغة منتهى الجموع، وجملة (يشاء) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: (يشاءُهُ).

[٣] في الأصل، ب: (يدخل).

(٤) ولا فرق في (أل) بين المعرّفة كما سيأتي في مثاله، ونحو: (مررت بالأفضل)، والموصولة نحو: ﴿ كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ ﴾ [هود: ٢٤]، وقوله:

وَمَـا أَنْـتَ بِالْيَقْظَـانِ نَـاظِرُهُ إِذَا ... نَسِيتَ بِمَنْ تَهْوَاهُ ذِكْرَ الْعَوَاقِبِ

بناء على أن (أل) توصل بالصفة المشبهة خلافًا للمصنف في "المغني"، والزائدة كقوله:

رأيت الوليد بن اليزيد مباركًا

ومثل: (أل): (أم) في لغة طيّئ كقوله:

أَأَنْ شِمْـتَ مِـنْ نَجْـدٍ بُرَيْقًـا تَأَلَّقَـا ... تَبِيتُ بِلَيْلِ امْ أَرْمَدِ اعْتَادَ أَوْلَقَا =

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يُضَافَ، فَإِنَّهُ يُجَرُّ فِيهِمَا بِالْكَسْرَةِ عَلَى الْأَصْلِ[(١)]، فَالْأُولَى نَحْوُ: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[(٢)][البقرة:١٨٧]، وَالثَّانِيَةُ نَحْوُ: ﴿فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٖ﴾[(٣)][التين:٤]، وَتَمْثِيلِي فِي الْأَصْلِ[٤] بِقَوْلِي: (بأفضلكم) أَوْلَى مِنْ تَمْثِيل بَعْضِهِمْ بِقَوْلِهِ: (مَرَرْتُ بِعُثْمَانِنَا)، فَإِنَّ الْأَعْلَامَ لَا تُضَافُ حَتَّى تُنَكَّرَ فَإِذَا صَارَ نَحْوُ: (عُثْمَانَ) نَكِرَةً زَالَ مِنْهُ أَحَدُ السَّبَبَيْنِ الْمَانِعَيْنِ لَهُ مِنَ الصَّرْفِ وَهُوَ الْعَلَمِيَّةُ، فَدَخَلَ فِي بَابِ مَا يَنْصَرِفُ، وَلَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ بِخِلَافِ (أَفْضَلَ)، فَإِنَّ مَانِعَهُ مِنَ الصَّرْفِ: الصِّفَةُ، وَوَزْنُ الْفِعْلِ، وَهُمَا مَوْجُودَانِ فِيهِ أَضَفْتَهُ أَمْ لَمْ تُضِفْهُ.

وَكَذَلِكَ تَمْثِيلِي بِالْأَفْضَلِ أَوْلَى مِنْ تَمْثِيلِ بَعْضِهِمْ بِقَوْلِهِ:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا ... [شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ][٥](٦)

= والشاهد فيه: (بليل ام أرمد) أي: بليل الأرمد، فإن أرمد لا ينصرف، ولكن لما دخله الميم التي هي عوض اللام على لغة أهل اليمن انجر بالكسرة كما ينجر فيما إذا دخله اللام.

"الأشموني" (١/ ٩٦)، و"المغني" (١/ ٤٩)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٣٠)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ٧٥-٧٦)، و"الهمع" (١/ ٩٢)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٤١).

(١) قال ابن مالك رحمه الله في "الخلاصة":

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفْ ... مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَلْ) رَدِفْ

(٢) الإعراب: وأنتم: الواو: حالية، أنتم: ضمير منفصل في محل رفع مبتدإ. **عاكفون**: خبر المبتدإ مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه جمع مذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **في المساجد**: في: حرف جر، والمساجد: مجرور بـ(في) وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وجملة (وأنتم عاكفون) في محل نصب حال من فاعل (تباشروهنّ).

(٣) الإعراب: **في أحسن**: في: حرف جر، أحسن: مجرور بـ(في) وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وأحسن: مضاف. **تقويم**: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلقان بـ(خلقنا) من قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ﴾[التين:٤].

[٤] في خ: (في المتن). [٥] عجز البيت ليس في الأصل، ط١.

(٦) **التخريج**: البيت منسوب لابن ميادة الرماح بن أبرد في "خزانة الأدب" (٢/ ١٩٨-١٩٩)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني وهو مطبوع مع "شرح الأشموني" (١/ ٩٦)، و"شرح المفصل"=

= لابن يعيش (١/ ٤٤)، و«سر صناعة الإعراب» (٢/ ٢٢) وفيه: (وجدنا الوليد...)، و«لسان العرب» (زيد) وفيه: (وجدنا الوليد...)، و«شرح شواهد المغني» (١/ ١٦٤)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (١/ ٣٠٤).

وجرير في «لسان العرب» (وسع).

وبلا نسبة في «أمالي ابن الحاجب» (٢/ ٦٠)، و«الإنصاف» (٣١٧/١) وفيه: (وجدنا الوليد...)، و«أوضح المسالك» (٦٧/١)، و«التصريح» (١٥٣/١)، و«خزانة الأدب» (٧/ ٢٣١)، و(٩/ ٤٤٤)، وفي هذا الموضع ذكره برواية: (وجدت الوليد)، و«المغني» (١/ ٥٢)، و«شرح الرضي» (١/ ٣٣٣)، و«الهمع» (١/ ٩٢)، و«شرح الأشموني» (١/ ٩٦)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٢٣٣)، (٢/ ٢٨٩) وفيه: (وجدنا الوليد...)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٤١).

اللغة: رأيت: بمعنى علمت أو أبصرت، ويؤيد الأول أنه رُوِيَ (وجدت) بدل (رأيت).

الوليد: هو ابن يزيد بن عبدالملك بن مروان الأموي، بويع بالخلافة سنة خمس وعشرين ومائة بعد موت عمه هشام بن عبدالملك، وقتل الوليد سنة ست وعشرين؛ لأنه رمي بالكفر وغشيان أمهات أولاد أبيه، وكان منهمًا في اللهو وشرب الخمر وسماع الغناء، وَمِمَّا اشْتُهِرَ عَنْهُ: أنه استفتح المصحف الكريم، فخرج له قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَفْتَحُوا۟ وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥]، فألقاه ونصبه غرضًا ورماه بالسهام، وقال:

تُهَــدِّدُنِي بِجَبَّــارٍ عَنِيــدِ   فَهَــا أَنَــا ذَاكَ جَبَّــارٌ عَنِيــدُ
إِذَا مَا جِئْتَ رَبَّكَ يَوْمَ حَشْرٍ   فَقُــلْ يَــا رَبِّ مَــزَّقَنِي الْوَلِيــدُ

فلم يلبث بعد ذلك إلا يسيرًا حتى قتل!! كذا في تاريخ الثُّوري وغيره، كما في «خزانة الأدب».

وهذه الحكاية التي ذكرها صاحب «الخزانة» نقلها صاحب «الأغاني» أبو الفرج الأصفهاني، ومعلوم أن صاحب «الأغاني» شيعي، ديدنه شنآن بني أمية، وقد نفى جماعة من العلماء كثيرًا مما نُسب إلى الوليد من الشناعات!

قال ابن الأثير في «الكامل» (٢/ ٤٤٦): وقد نزه قوم الوليد مما قيل فيه، وأنكروه، ونفوه عنه، وقالوا: إنه قيل عنه، وأُلْصِقَ به، وليس بصحيح. اهـ.

وقال ابن خلدون: ولقد ساءت القالة فيه كثيرًا، وكثير من الناس نفوا عنه ذلك، وقالوا إنها شناعات الأعداء ألصقوها به! اهـ. «تاريخ ابن خلدون» (٣/ ١٠٦).

وقال الذهبي رَحِمَهُ اللهُ: لم يصح عن الوليد كفر ولا زندقة، نعم اشتُهِرَ بالخمر والتَّلَوُّطِ فخرجوا عليه لذلك اهـ. «تاريخ الإسلام» (٨/ ٢٩٤)، و«تاريخ الخلفاء» للسيوطي (٢٢٠). =

لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ قَدَّرَ فِي (يَزِيدَ) الشِّيَاعَ فَصَارَ نَكِرَةً، ثُمَّ أَدْخَلَ عَلَيْهِ (أَلْ) لِلتَّعْرِيفِ؛ فَعَلَى هَذَا لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وَزْنُ الْفِعْلِ خَاصَّةً، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى عَلَمِيَّتِهِ، و(أَلْ) زَائِدَةٌ فِيهِ كَمَا زَعَمَ مَنْ مَثَّلَ بِهِ.

= أعباء: جمع عبء وهو كـ(حِمْلٍ) لفظًا ومعنى، وأراد بأعباء الخلافة أمورها الشاقة ومصاعبها التي يَئُودُ حملُها القائمَ بها، ويروى: (بأحناء الخلافة) والأحناء: جمع (حِنْوٍ) -بكسر الحاء المهملة وسكون النون- وهو الجانب والجهة. كاهله: الكاهل: هو ما بين الكتفين، ويعبر بشدة الكاهل عن القوة.

المعنى: يمدح الوليد بن يزيد بأنه ميمون النقيبة، مبارك الطلعة، قوي على تحمل مهام الخلافة، قادر على التخلص مما يعرض له من المشاكل. وكل هذا من تملق الشعراء للأمراء، وإلا فهذا الخليفة ليس أهلًا للمديح؛ لما علم من ترجمته، والله المستعان.

الإعراب: رأيت: فعل وفاعل، و(رأيت) هنا عِلْمِيَّةٌ. الوليد: مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. بن: صفة للوليد، وهو مضاف. اليزيد: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. مباركًا: مفعول به ثانٍ. شديدًا: مفعول به ثالث من تعدد المفعول الثاني؛ لأن جزأي باب علم أصلهما المبتدأ والخبر، والخبر قد يتعدد. وإن كانت (رأى) بصرية فـ(مباركًا): حال من الوليد أولى، وشديدًا: حال ثانية، من تعدد الحال، أو من ضمير (مبارك)، فهي من الحال المتداخلة. بأعباء: جار ومجرور متعلق بـ(شديدًا)، وأعباء: مضاف. الخلافة: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة، و(شديدًا) صفة مشبهة تعمل عمل الفعل. كاهله: فاعل لـ(شديدًا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وكاهل: مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالمضاف.

الشاهد فيه: (اليزيد)، فـ(أل) فيه يحتمل أن تكون تعريفية، وقدر في (يزيد) الشياع، ثم أدخل عليه (أل) للتعريف، ويحتمل أن تكون (أل) زائدة، و(يزيد) باقيًا على علميته، ولأجل هذين الاحتمالين أعرض المصنف عن التمثيل به، ومثل بالأفضل؛ لأنه على الاحتمال الأول لا يصلح أن يكون مثالًا للممنوع من الصرف الذي يجر بالكسرة؛ لدخول الألف واللام عليه، لأنه قبل دخول (أل) كان منصرفًا، لأنه قدر فيه الشيوع، فليس فيه إلا علة واحدة وهي وزن الفعل.

[الأمثلة الخمسة]

ص- والأَمْثِلَةَ الْخَمْسَةَ وَهِيَ: (تَفْعَلَانِ) وَ(تَفْعَلُونَ) وبِالْيَاءِ فِيهِمَا[١]، و(تَفْعَلِيْنَ) فَتُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ، وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا، نَحْوُ: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[البقرة:٢٤].

ش- الْبَابُ السَّادِسُ مِمَّا خَرَجَ عَنِ الأَصْلِ: الأَمْثِلَةُ الْخَمْسَةُ(٢).

[ضابط الأمثلة الخمسة]

وَهِيَ: كُلُّ فِعْلٍ مُضَارِعٍ اتَّصَلَ[٣] بِهِ أَلِفُ الاِثْنَيْنِ نَحْوُ: (يَقُومَانِ) لِلْغَائِبَيْنِ، و(تَقُوْمَانِ) لِلْحَاضِرَيْنِ، أَوْ وَاوُ الْجَمْعِ نَحْوُ: (يَقُومُونَ) لِلْغَائِبِيْنَ، و(تَقُوْمُوْنَ)

---

[١] في ط٢: (بالياء والتاء فيهما).

(٢) لما فرغ من مواضع النيابة في الأسماء، أخذ يذكر مواضع النيابة في الأفعال، والنائب في الفعل شيئان: الحرف والحذف.

فالحرف هو النون ينوب عن الضمة، والحذف هو حذف النون، وحذف أحرف العلة، فحذف النون ينوب عن الفتحة والسكون، وحذف حرف العلة ينوب عن السكون.

وبدأ بمواضع النون.

وقوله: (والأمثلة الخمسة) لم يعبر بالأفعال كما عبر غيره، وكما عبر فيما تقدم بالأسماء الستة؛ لأنها ليست أفعالاً بأعيانها، كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي أمثلة يكنى به -أي: يعبر بها- عن كل فعل كان بمنزلتها، فإن (يفعلان) كناية عن (يذهبان، وينطلقان، ويستخرجان) وغير ذلك، وكذا البواقي. قاله المصنف في "شرح اللمحة".

وانظر "الآلوسي" ص(١١٢)، و"الفاكهي مع حاشية ياسين" (١/ ١٣١)، و"شرح المرادي على الألفية" (١/ ٧٦).

[٣] في ب، ح، خ، ط١، ط٢: (اتَّصَلَتْ).

لِلْحَاضِرِيْنَ، أَوْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ(١) نَحْوُ: (تَقُوْمِيْنَ).

[حكم الأمثلة الخمسة]

وَحُكْمُ هَذِهِ الْأَمْثِلَةِ الْخَمْسَةِ أَنَّهَا تُرْفَعُ بِثُبُوتِ النُّونِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ، وَتُجْزَمُ وَتُنْصَبُ بِحَذْفِهَا نِيَابَةً عَنِ السُّكُونِ وَالْفَتْحَةِ(٢)، تَقُولُ: (أَنْتُمْ تَقُومُونَ)، و(لَمْ تَقُومُوا)، و(لَنْ تَقُومُوا)، رَفَعْتَ الْأَوَّلَ؛ لِخُلُوِّهِ مِنَ[٣] النَاصِبِ وَالْجَازِمِ، وَجَعَلْتَ عَلَامَةَ رَفْعِهِ النُّونَ[٤]، وَجَزَمْتَ الثَّانِيَ بِـ(لَمْ) وَنَصَبْتَ الثَّالِثَ بِـ(لَنْ)، وَجَعَلْتَ عَلَامَةَ النَّصْبِ وَالْجَزْمِ حَذْفَ النُّونِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[البقرة:٢٤] الْأَوَّلُ: جَازِمٌ وَمَجْزُوْمٌ(٥)، وَالثَّانِي: نَاصِبٌ وَمَنْصُوْبٌ، وَعَلَامَةُ الْجَزْمِ وَالنَّصْبِ الْحَذْفُ.

---

(١) وهذه الألف، أو الواو، أو الياء في محل رفع فاعل، أو نائب فاعل.

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الخلاصة»:

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا ... رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ ... كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

[٣] في ب، ج، خ: (عن). [٤] في ج: (ثبوت النون).

(٥) أي: لم: حرف جزم، وتفعلوا: فعل مضارع مجزوم به، والجملة مجزومة بـ(إن) أي: في محل جزم بـ(إن)، وهذا هو الجاري على الألسنة. وقيل: تنازع الحرفان في الفعل، فأعمل الثاني وحذف نظيره من الأول، وهو لا يتمشى إلا عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْعِلْجِ من جواز التنازع في الحرف. وجواب الشرط على كلٍّ محذوف، أي: فاتركوا العناد، وعبر بـ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ تنبيهًا على أنه يوجبها، والواو في قوله:(ولن تفعلوا) اعتراضية، وجملة (لن تفعلوا) اعتراضية بين الشرط والجواب لا محل لها من الإعراب.

«الخضري» (١/ ٦٤)، و«الآلوسي» ص(١١٤)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٦٣٣).

فائدتان: ورد حذف النون في حالة الرفع في النثر والنظم، وقرئ ﴿سَاحِرَانِ تَظَّـهَرَا﴾، وفي الصحيح «لَا تَدْخُلُو الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»، وقال الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي ... وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي

قال السيوطي في «الهمع» (١/ ٢٠١): ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار. =

[الفعل المعتل الآخر]

ص- وَالْفِعْلَ[١] الْمُعْتَلَّ الآخِرِ فَيُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِه، نَحْوُ: (لَمْ يَغْزُ)، و(لَمْ يَخْشَ)، و(لَمْ يَرْمِ).

ش- هَذَا الْبَابُ السَّابِعُ مِمَّا خَرَجَ عَنِ الأَصْلِ وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُضَارِعِ[٢] الْمُعْتَلُّ الآخِرِ(٣)، نَحْوُ: (يَغْزُو)، و(يَخْشَى)، و(يَرْمِي).

= الفائدة الثانية: إذا اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية جاز الفك، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَعِدَانِنِيٓ﴾ [الأحقاف: ١٧] والإدغام والحذف، وقرئ بهما: ﴿أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠].

واختُلِف في المحذوف حينئذ:

فذهب سيبويه إلى أنها نون الرفع، ورجحه ابن مالك، والمصنف في "الأوضح"؛ لأنها قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وحذف ما عهد حذفه أولى.

وذهب أكثر المتأخرين واختاره المصنف في "الشذور" إلى أن المحذوف نون الوقاية، وعليه الأَخْفَشُ الأَوْسَطُ، وَالصَّغِيرُ، وَالْمُبَرِّدُ، وأبو عليٍّ، وَابْنُ جِنِّي؛ لأنها لا تدل على إعراب، فكانت أولى بالحذف، ولأنها إنما جيء بها لتقي الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فكان حذفها أولى.

"الهمع" (١/ ٢٠١-٢٠٢)، و"الفاكهي شرح القطر مع حاشية ياسين" (١/ ١٣٣)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٨٦)، و"الصبان" (١/ ٩٧).

تنبيه: قد تحذف نون الرفع وجوبًا لنون التوكيد، نحو: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٨٧]، ونحو: هل تضربانِّ، وهل تضرِبِنَّ يا هندُ.

"الصبان" (١/ ٩٧)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٨٦).

[١] في ج، ح: (وَالْفِعْلَ الْمُضَارِعَ). [٢] (المضارع) ليس في الأصل، ح، خ، ط١.

(٣) وهو ما آخره ألف كـ(يخشى)، أو واو كـ(يغزو)، أو ياء كـ(يرمي). =

فإنَّهُ يُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهِ، فَيَنُوبُ حَذْفُ الحَرْفِ عَنْ حَذْفِ الحَرَكَةِ، تَقُولُ: (لَمْ يَغْزُ)، و(لَمْ يَخْشَ)، و(لَمْ يَرْمِ).

= قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في الخلاصة:

وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ ... أَوْ وَاوٌ اوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفْ

تنبيه: ورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم، كقوله:

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ ... وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

وقوله:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

وقوله:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمَى ... بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

والجمهور على أنه مختص بالضرورة.

وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب، وخرَّج عليه قراءة ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه:٧٧]، ﴿إِنَّهُ مَن يتقي وَيَصْبِرْ﴾[يوسف:٩٠]، ثم اختُلِف حينئذ ما الذي حذفه الجازم؟

قيل: حذف الضمة المقدرة، وهذه الأحرف أصلية.

وقيل: إن الجازم حذف الحروف التي هي لاماتها، وأن الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولدت عن الحركات التي قبلها.

"الهمع" (١/ ٢٠٤-٢٠٦)، و"التصريح" (١/ ٨٧)، و"الفاكهي مع حاشية ياسين" (١/ ١٣٤-١٣٥).

[ما تقدر فيه الحركات]

ص- فَصْلٌ: تُقَدَّرُ جَمِيعُ الْحَرَكَاتِ فِي نَحْوِ: (غُلَامِي، وَالْفَتَى)، وَيُسَمَّى الثَّانِي (مَقْصُورًا)، وَالضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ فِي نَحْوِ: (الْقَاضِي)، وَيُسَمَّى (مَنْقُوصًا)، وَالضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: (يَخْشَى)، وَالضَّمَّةُ فِي نَحْوِ: (يَدْعُو وَيَقْضِي)، وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ فِي نَحْوِ: (إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، وَلَنْ يَدْعُوَ).

ش- عَلَامَةُ الْإِعْرَابِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ظَاهِرَةٍ، وَهِيَ الْأَصْلُ، وَقَدْ تَقَدَّمَتْ أَمْثِلَتُهَا. وَمُقَدَّرَةٍ، وَهَذَا الْفَصْلُ مَعْقُودٌ لِذِكْرِهَا.

والَّذِي[١] يُقَدَّرُ فِيهِ الْإِعْرَابُ خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ:

أَحَدُهَا: مَا يُقَدَّرُ فِيهِ حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ جَمِيعُهَا[٢]؛ لِكَوْنِ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ مِنْهُ لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ لِذَاتِهِ(٣)، وَذَلِكَ(٤) الاسْمُ الْمَقْصُورُ(٥)،

---

[١] في ب، ج، ح، ط٢: (فالذي). [٢] في خ: (جميعًا).

(٣) قيد لإخراج نحو: (غلامي)، فإنه لا يقبل الحركة، ولكن لا لذاته، وإنما لأجل ما اتصل به، وهو الاسم المضاف إليه، بخلاف ما آخره ألف مقصورة، فإن الألف لا يقبل الحركة لذاته، فلو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره، وانقلب حرفًا آخر، أي: همزة، فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفًا. «الرضي» (١/ ٨٤).

(٤) أي: الذي تقدر فيه حركات الإعراب الاسم المقصور، والمراد به ما ليس ممنوعًا من الصرف كـ(موسى)، فتقدر فيه الضمة، والفتحة أصالة أو نيابة عن الكسرة، إلا إذا أضيف كـ(موسى بني إسرائيل)، فتقدر فيه الكسرة أيضًا، هذا مذهب الجمهور، وقال ابن فلاح اليمني بتقدير الكسرة فيه مطلقًا، أي: ولو لم يضف؛ لأنها امتنعت فيما لا ينصرف كـ(أحمد)؛ لثقلها، ولا ثقل مع التقدير. اهـ.
«الآلوسي» ص(١١٥-١١٦)، و«الهمع» (١/ ١٠٨)، و«الفاكهي شرح القطر» (١/ ١٣٩).

(٥) وسمي مقصورًا لكونه ضد الممدود، أو لكونه ممنوعًا من مطلق الحركات، والقصر المنع، والأول=

وَهُوَ[١] (الَّذِي آخِرُهُ أَلِفٌ لَازِمَةٌ(٢))، نَحْوُ: (الْفَتَى) تَقُولُ: (جَاءَ الْفَتَى)، و(رَأَيْتُ الْفَتَى)، و(مَرَرْتُ بِالْفَتَى)، فَتُقَدَّرُ فِي الْأَوَّلِ ضَمَّةٌ، وَفِي الثَّانِي فَتْحَةٌ، وَفِي الثَّالِثِ كَسْرَةٌ. وَمُوجِبُ هَذَا التَّقْدِيرِ: أَنَّ ذَاتَ الْأَلِفِ لَا تَقْبَلُ الْحَرَكَةَ لِذَاتِهَا[٣].

الثَّانِي: مَا يُقَدَّرُ[٤] فِيهِ حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ جَمِيعُهَا، لَا لِكَوْنِ الْحَرْفِ الْأَخِيرِ مِنْهُ لَا يَقْبَلُ الْحَرَكَةَ لِذَاتِهِ، بَلْ لِأَجْلِ مَا اتَّصَلَ بِهِ، وَهُوَ الاسْمُ الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ نَحْوُ: (غُلَامِي)، و(أَخِي)، و(أَبِي)، وَذَلِكَ لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ تَسْتَدْعِي انْكِسَارَ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَجْلِ الْمُنَاسَبَةِ، فاشْتِغَالُ آخِرِ الاسْمِ الَّذِي قَبْلَهَا بِكَسْرَةِ الْمُنَاسَبَةِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ فِيهِ(٥).

= أولى؛ لكونه لا يسمى نحو: (غلامي) مقصورًا وإن كان ممنوعًا من الحركات الإعرابية أيضًا. اهـ. «الرضي» (١/ ٨٥)، و«الأشموني مع الصبان» (١/ ١٠٠).

[١] في ب، ج، خ، ط١: (وهو الاسم).

(٢) المراد باللزوم في الألف لزوم وجودها في أحوال الإعراب كلها لفظًا كـ(الفتى)، أو تقديرًا كـ(فتى)، فيخرج ألف نحو (أباك) في حال النصب؛ لتبدلها عند تبدل العامل.
«الآلوسي» صـ(١١٦)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٣٨).

[٣] (لذاتها) ليس في الأصل، ب، ج، خ. [٤] في ج، ط١: (تقدر).

(٥) اعلم أن مذهب النحاة أن باب (غلامي) مبني لإضافته إلى المبني، وخالفهم المصنف كما رأيت؛ لأنه عده من قسم المعرب المقدر إعرابه، وهو الحق؛ بدليل إعراب نحو: (غلامه) و(غلامك) و(غلاماي). «شرح الرضي» (١/ ٨٦).
وثَمَّ مذهب ثالث في باب (غلامي) وهو مذهب ابن مالك، وهو أن المقدر فيه إنما هو الضمة والفتحة، وأما الكسرة فهي ظاهرة فيه. اهـ.
«شرح قطر الندى» للفاكهي (١/ ١٣٧)، و«الهمع» (١/ ١٠٨).
تنبيه: كان ينبغي أن يَعُدَّ في قسم المتعذر إعرابه مطلقًا المحكيَّ في نحو: (من زيدًا؟)، لمن قال: (ضربت زيدًا)، و(من زيدٌ؟) لمن قال: (قال زيد) على الأصح عند البصريين في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب، و(من زيدٍ؟) لمن قال: (مررت بزيدٍ). اهـ.
«الهمع» (١/ ١٠٨)، و«شرح الكافية» للرضي (١/ ٨٦).

الثَّالِثُ[1]: مَا يُقَدَّرُ فِيهِ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ(٢) فَقَطْ للاسْتِثْقَالِ(٣)، وَهُوَ الاسْمُ الْمَنْقُوصُ(٤)، وَنَعْنِي بِهِ الاسْمَ الَّذِي آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا(٥)، (كَالْقَاضِي) و(الدَّاعِي)(٦).

الرَّابِعُ: مَا يُقَدَّرُ[7] فِيهِ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ لِلتَّعَذُّرِ وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ بِالْأَلِفِ، نَحْوُ: (يَخْشَى) تَقُولُ: (يَخْشَى زَيْدٌ)، و(لَنْ يَخْشَى عَمْرٌو)، فَتُقَدَّرُ فِي الْأَوَّلِ الضَّمَّةَ، وَفِي الثَّانِي الْفَتْحَةَ؛ لِتَعَذُّرِ ظُهُورِ الْحَرَكَةِ[8] عَلَى الْأَلِفِ.

الْخَامِسُ: مَا يُقَدَّرُ فِيهِ الضَّمَّةُ فَقَطْ، وَهُوَ الْفِعْلُ الْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ نَحْوُ: (زَيْدٌ

---

[1] في الأصل، ح، ط١: (والثالث).

(٢) هذا ما لم يكن على صيغة الجمع المتناهي، فإن كان فالمقدر فيه حينئذ الضمة والفتحة، كـ(جوارٍ)، و(غواشٍ)، وإنما لم تظهر الفتحة فيه في حالة الجر؛ لنيابتها عن حركة ثقيلة، فعوملت معاملتها. اهـ. «الفاكهي» (١/ ١٤٠)، و«الآلوسي» صـ(١١٧-١١٨).

(٣) وقد ظهرا ضرورة، كقوله:

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِيٌ ... وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ

وقوله:

فَيَوْمًا يُوَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِيٍ ... وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغَوَّلُ

«الخضري» (١/ ٦٥)، و«الأشموني» (١/ ١٠٠).

(٤) سمي بذلك لحذف لامه؛ لأجل التنوين في نحو: (قاضٍ)، و(مرتقٍ) في حال الرفع والجر، والحذف نقص، أو لأنه نقص منه بعض الحركات، وظهر فيه بعضها.
«الأشموني» (١/ ١٠٠)، و«الآلوسي» صـ(١١٨)، و«الرضي» (١/ ٨٥).

(٥) خفيفة لازمة، فخرج بمكسور ما قبلها، نحو: (ظَبْي) و(رَمْي)؛ لسكون ما قبلها، وخرج بخفيفة، نحو: (كرسيّ)؛ لتشديدها، وخرج بلازمة ما كان جره أو نصبه بالياء كالأسماء الستة والمثنى؛ لعدم لزومها. «الهمع» (١/ ١٠٨).

(٦) مثّل بمثالين إشارة لعدم الفرق بين الياء الأصلية كياء الأول والمنقلبة عن واو كياء (الثاني). اهـ. «السجاعي» صـ(٢٨).

[7] في ح، ط١، ط٢: (تقدر).

[8] في خ: (الحركات).

يَدْعُو)[1]، وَبِالْيَاءِ نَحْوُ: (زَيْدٌ يَرْمِي).

وَتَظْهَرُ الْفَتْحَةُ -لِخِفَّتِهَا- عَلَى الْيَاءِ فِي الْأَسْمَاءِ[2] وَالْأَفْعَالِ، وَعَلَى الْوَاوِ فِي الْأَفْعَالِ[3]، كَقَوْلِكَ: (إِنَّ الْقَاضِيَ لَنْ يَقْضِيَ، وَلَنْ يَدْعُوَ)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿أَجِيبُوا۟ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾[4] [الأحقاف:٣١]، ﴿لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾[5] [هود:٣١]، ﴿لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَـٰهًا﴾[6] [الكهف:١٤].

---

(١) ولا توجد في الأسماء كلمة عربية معربة آخرها واو لازمة قبلها ضمة، أما في المبنيات فيوجد، نحو: (هو)، و(ذو الطائية)، وأما في الكلام الأعجمي فيوجد أيضًا، نحو: (سَمَنْدُو) و(قَمَنْدُو). "الهمع" (١/ ٢١٥).

(٢) أي: على المشهور.

قال الأشموني في "شرحه على الألفية" (١/ ١٠٠): من العرب من يسكن الياء في النصب أيضًا، قال الشاعر:

وَلَــوْ أَنَّ وَاشٍ بِاليَمَامَــةِ دَارُهُ ... وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا

قال أبوالعباس المبرد: وهو من أحسن ضرورات الشعر؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر. اهـ.

قال الصبان: الأصح جوازه في السعة، بدليل قراءة جعفر الصادق: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهَالِيْكُمْ﴾[المائدة:٨٩] بسكون الياء. وانظر: الآلوسي ص(١١٨).

والشاهد في البيت (واشٍ) اسم (أنَّ) منصوب بالفتحة المقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور. اهـ. "الصبان" (١/ ١٠٠-١٠١).

(٣) يفهم منه أنه ليس في الأسماء واو يقدر عليها الإعراب، وهو كذلك، وقد تقدم التنبيه على ذلك.

(٤) الإعراب: أجيبوا: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. داعي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. الله: لفظ الجلالة مضاف إليه.

(٥) الإعراب: لن: حرف نفي ونصب واستقبال. يؤتيهم: يؤتي: فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، هم: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به مقدم. الله: لفظ الجلالة فاعل. خيرًا: مفعول به ثانٍ.

(٦) الإعراب: لن: حرف نفي واستقبال. ندعوا: فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه الفتحة=

[رفع المضارع]

ص- فَصْلٌ: يُرْفَعُ الْمُضَارِعُ خَالِيًا مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ، نَحْوُ: (يَقُومُ زَيْدٌ).

ش- أَجْمَعَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ إِذَا تَجَرَّدَ مِنَ[1] النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ كَانَ مَرْفُوعًا، كَقَوْلِكَ: (يَقُومُ زَيْدٌ)، وَ(يَقْعُدُ عَمْرٌو)، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي تَحْقِيقِ الرَّافِعِ لَهُ: مَا هُوَ؟ فَقَالَ الْفَرَّاءُ(٢) وَأَصْحَابُهُ(٣): رافِعُهُ نَفْسُ تَجَرُّدِهِ مِنَ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ(٤): حُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ(٥). وَقَالَ

= الظاهرة على آخره، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (نحن). من دونه: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من (إلهًا). إلهًا: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

[١] في خ: (عن).

(٢) انظر رأيه في "الهمع" (١/ ٥٩١)، و"الأشموني" (٣/ ٢٧٧)، و"المساعد" (٣/ ٥٩)، و"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٢٩٧)، و"التصريح" (٢/ ٢٢٩).

(٣) أي: الكوفيون، وهو مذهب الجمهور منهم. "الإنصاف" (٢/ ٥٥٠-٥٥١).

وهذا المذهب اختاره ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "التسهيل"، و"شرح الكافية"، وقال: إنه سالم من النقض، ونسبه لحذاق الكوفيين، واختاره أيضًا ابن الخباز.

انظر "التسهيل مع شرحه" (٣/ ٥)، و"شرح الكافية" (٢/ ١٠٧)، و"الهمع" (١/ ٥٩١)، و"الأشموني" (٣/ ٢٧٧).

(٤) انظر رأيه في "المساعد" (٣/ ٥٩)، و"الهمع" (١/ ٥٩١)، و"الأشموني" (٣/ ٢٧٧)، و"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٢٩٧)، و"التصريح" (٢/ ٢٢٩).

(٥) فـ(أقومُ) مرفوع بالهمزة، و(نقومُ) مرفوع بالنون، و(تقوم) مرفوع بالتاء، و(يقوم) بالياء، وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارع فيحال عليها، وإنما بطل عملُ حروفِ المضارعةِ مع الناصب والجازم الرفعَ؛ لأنهما أقوى منه.

"حاشية أبي النجا على شرح الأزهري للآجرومية" ص(٤٤)، و"الهمع" (١/ ٥٩٢).

ثَعْلَبٌ[١]: مُضَارَعَتُهُ للاسْمِ[٢][٣]. وَقَالَ الْبَصْرِيُّونَ[٤]: حُلُوْلُهُ مَحَلَّ الاسْمِ[٥]، قَالُوا: وَلِهَذَا إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ[٦] نَحْوُ: (أَنْ) وَ(لَنْ) وَ(لَمْ) وَ(لَمَّا) امْتَنَعَ رَفْعُهُ؛ لِأَنَّ الاسْمَ لَا يَقَعُ بَعْدَهَا، فَلَيْسَ حِينَئِذٍ حَالًّا مَحَلَّ الاسْمِ.

وَأَصَحُّ الْأَقْوَالِ الْأَوَّلُ[٧] وَهُوَ الَّذِي يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُعْرِبِينَ، يَقُوْلُونَ: مَرْفُوْعٌ؛ لِتَجَرُّدِهِ مِنَ[٨] النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ.

---

(١) ثَعْلَب: هُوَ أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ يَسَارٍ الشَّيْبَانِيُّ الْإِمَامُ أَبُوالْعَبَّاسِ، إِمَام الْكُوفِيِّينَ فِي النَّحْوِ وَاللُّغَةِ، كَانَ ثِقَةً مُتْقِنًا، يُسْتَغْنَى بِشُهْرَتِهِ عَنْ نَعْتِهِ، وَكَانَ ضَيِّقَ النَّفَقَةِ، رُؤِيَتْ له رؤيةٌ طيبةٌ، قَالَ أَبُوبَكْرِ بْنُ مُجَاهِدٍ: قَالَ لِي ثَعْلَبُ: يَا أَبَا بَكْرٍ، اشْتَغَلَ أَصْحَابُ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ فَفَازُوا، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ بِالْحَدِيثِ فَفَازُوا، وَأَصْحَابُ الْفِقْهِ بِالْفِقْهِ فَفَازُوا، وَاشْتَغَلْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو فَلَيْتَ شِعْرِي مَاذَا يَكُونُ حَالِي؟ فَانْصَرَفْتُ مِنْ عِنْدِهِ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لِي: أَقْرِئْ أَبَا الْعَبَّاسِ مِنِّي السَّلَامَ، وَقُلْ لَهُ: أَنْتَ صَاحِبُ الْعِلْمِ الْمُسْتَطِيلِ.

صَنَّفَ ثَعْلَب "المصون فِي النَّحْو"، "اخْتِلَاف النَّحْوِيين"، "مَعَانِي الْقُرْآن"، "مَعَانِي الشِّعْر"، "الْقِرَاءَات"، "التصغير"، "الْوَقْف والابتداء"، وغيرها من المصنفات.

"بغية الوعاة" (١/ ٣٩٦-٣٩٧).

وانظر رأيه في "الهمع" (١/ ٥٩١)، و"الأشموني" (٣/ ٢٧٧)، و"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٢٩٧)، و"التصريح" (٢/ ٢٢٩).

[٢] في ب، ج: (الاسم).

(٣) أي: مشابهته للاسم، وقد تقدم بيان وجه المشابهة بينهما.

(٤) انظر: "الإنصاف" (٢/ ٥٥١)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٠٧)، و"التسهيل مع شرحه" (٤/ ٥).

وهذا مذهب جمهورهم، وخالف الأخفش منهم فاختار مذهب الكوفيين. "التصريح" (٢/ ٢٢٩).

(٥) أي: اسم الفاعل، فقولك: (زيد يضرب) وقع موقع ضارب.

"ابن عقيل" (٢/ ١٧٠)، و"حاشية ابن حمدون على المكودي" (٢/ ١٤٣).

[٦] في ج، ط١: (إذا دخل عليه ناصب أو جازم نحو: أن...)

(٧) يؤيد هذا القول أنَّ الرفع دائر مع التجرد وجودًا وعدمًا، والدوران مُشْعِرٌ بالعِلِّيَّة. اهـ.

"الصبان" (٣/ ٢٧٧).

[٨] في خ: (عن).

وَيُفْسِدُ قَوْلَ الْكِسَائِيِّ أَنَّ جُزْءَ الشَّيْءِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ.

وَقَوْلَ ثَعْلَبٍ أَنَّ الْمُضَارَعَةَ إِنَّمَا اقْتَضَتْ إِعْرَابَهُ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ(١)، ثُمَّ يَحْتَاجُ كُلُّ نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ(٢) إِلَى عَامِلٍ يَقْتَضِيهِ، ثُمَّ يَلْزَمُ عَلَى الْمَذْهَبَيْنِ(٣) أَنْ يَكُونَ الْمُضَارِعُ مَرْفُوعًا دَائِمًا، وَلَا قَائِلَ بِهِ.

وَيَرُدُّ قَوْلَ الْبَصْرِيِّينَ(٤) ارْتِفَاعُهُ فِي نَحْوِ: (هَلَّا يَقُومُ)؛ إِذْ[٥] الاسْمُ لَا يَقَعُ بَعْدَ حَرْفِ[٦] التَّحْضِيضِ(٧).

---

(١) أي: بقطع النظر عن كونه مرفوعًا أو منصوبًا أو مجزومًا، فهي اقتضت مطلق الإعراب لا خصوص الرفع. «الصبان» (٣/ ٢٧٧)، و«السجاعي» صـ(٢٩).

(٢) كالنصب والجزم. «سجاعي» صـ(٢٩).

(٣) قد يقال: بمنع اللزوم بناء على قوة عامل النصب، والجزم بالنسبة إلى هذا العامل، فعزل عن العمل بوجودهما. «الآلوسي» صـ(١٢١)، و«السجاعي» صـ٢٩٠).

(٤) وهذا المذهب اختاره المصنف في «المغني» (٢/ ٦٥٣).

[٥] في ج، ح، ط١، ط٢: (لأنَّ). [٦] في ح، ط٢: (حروف).

(٧) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ١٠٧) في الرد على البصريين ونقض مذهبهم، قال: فإنه ينتقض بنحو: (هَلَّا تَفْعَلُ)، و(جَعَلْتُ أَفْعَلُ)، و(مَالَكَ لَا تَفْعَلُ)، و(رَأَيْتُ الَّذِي يَفْعَلُ)، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم، لكان في هذه المواضع مرفوعًا بلا رافع. اهـ.

أجيب: بأنَّ الارتفاع استقر قبل دخول نحو (هَلَّا)، فلا يزول إلا بعامل يقتضي نصبًا أو جزمًا. اهـ. «الآلوسي» صـ(١٢١)، و«التصريح» (٢/ ٢٢٩).

قال أبوحيان رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر الخلاف في هذه المسألة: ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم نطقي. اهـ. «الهمع» (١/ ٥١٩).

قلت: وكثير من خلافات النحاة لا طائل تحتها، فينبغي الإعراض عنها، والضرب عنها صفحًا، وما أجمل ما قاله أبوحيان في «التذييل والتكميل» (٢/ ١٤٥) بعد أن ذكر خلاف النحاة في سبب بناء (ضربْت) على السكون، قال: وهذه التعاليل تسويد للورق، وتخرص على العرب في موضوعات كلامها، وكان الأَوْلَى أن نضرب صفحًا عن ذكر هذا كله. اهـ.

[نواصب المضارع]

ص- وَيُنْصَبُ بِ(لَنْ) نَحْوُ: (لَنْ نَبْرَحَ).

ش- لَمَّا انْقَضَى الْكَلَامُ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُرْفَعُ فِيهَا الْمُضَارِعُ ثَنَّيْتُ[١] بِالْكَلَامِ عَلَى الْحَالَةِ الَّتِي يُنْصَبُ فِيهَا، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفٍ أَرْبَعَةٍ، وَهِيَ: (لَنْ)، و(كَيْ)، وَ(إِذَنْ)، وَ(أَنْ)، وَبَدَأْتُ بِالْكَلَامِ عَلَى (لَنْ)؛ لِأَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لِلنَّصْبِ(٢) بِخِلَافِ الْبَوَاقِي، وَخَتَمْتُ بِالْكَلَامِ عَلَى (أَنْ)؛ لِطُولِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا.

و(لَنْ) حَرْفٌ يُفِيدُ النَّفْيَ وَالِاسْتِقْبَالَ بِالِاتِّفَاقِ، وَلَا تَقْتَضِي[٣] تَأْبِيدًا[٤]؛ خِلَافًا

---

[١] في ح، ط٢: (ثَنَّى).

(٢) أي: في الأكثر المشهور ولغة الجمهور، وإلا فقد حكى الكسائي وكذلك اللحياني أن الجزم بها لغة لبعض العرب، وأنشد اللحياني عليه:

لَنْ يَخِبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ ... حَـرَّكَ مِـنْ دُونِ بَابِـكَ الْحَلَقَـهْ

وخرج عليه ابن مالك ما وقع في البخاري من قول الملَك في النوم لعبدالله بن عمر رضي الله عنهما: «لَنْ تُرَعْ» بحذف الألف فالأصل: لن تُرَاعَ، أي: لن تخاف، قال ابن التين: وهي لغة قليلة -أي: الجزم بـ(لن)-، حتى قال القزاز: لا أعلم له شاهدًا، وتعقب بالبيت الآنف الذكر وبقول الآخر:

أيادي سبا يا عَزَّ ما كُنْتُ بَعْدَكُم ... فَلَنْ يَحْلُ للعَيْنَينِ بَعْدَكِ منظَرُ

وقضية كلام المصنف أن الثلاثة الباقية غير ملازمة للنصب، وسيأتي أنه قيد (كي) بالمصدرية وهي لا تكون إلا ناصبة، فالأولى تقديمها؛ لمشاركتها (لن) في ذلك، وتميزها بالاتفاق على بساطتها، بخلاف (لن) فقيل إنها مركبة وأصلها (لا أن). اهـ.

«حاشية ياسين على الفاكهي» (١/ ١٤٣)، و«المغني» (١/ ٢٨٤-٢٨٥)، و«الارتشاف» (٤/ ١٦٤٣). «الفتح» (٣/ ١١).

[٣] في ب، ج، ح، ط١: (يقتضي). [٤] في الأصل: (تأبيد النفي).

لِلزَّمَخْشَرِيِّ فِي «أُنْمُوذَجِهِ»[(١)]، وَلَا تَأْكِيدًا خِلَافًا لَهُ فِي «كَشَّافِهِ»[(٢)] بَلْ قَوْلُكَ: (لَنْ أَقُومَ)

---

(١) أي: في بعض نسخه، وفي بعضها: لنفي المستقبل على التأكيد.

«ياسين على الفاكهي» (١/١٤٣).

و«الأنموذج» -بضم الهمزة وفتح الذال المعجمة- اسم كتاب للزمخشري، اقتضبه من «المفصل» وجعله مقدمة للمبتدئ. «كشف الظنون» (٢/ ١٧٧٦).

والحامل للزمخشري على القول بهذا هو اعتقاده أن الله لا يُرى يوم القيامة!!، وهو اعتقاد باطل؛ لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ قاله ابن مالك، وقال في «الكافية» منبهًا على بطلان هذا القول:

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِلَنْ مُؤَبَّدَا ... فَقَوْلَهُ ازْدُدْ وَخِلَافَهُ اعْضُدَا

وقال ابن هشام في رد قول الزمخشري: وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها.

ومما رُدَّ به قول الزمخشري أنها لو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[مريم: ٢٦]، ولكان ذكر الأبد في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكرارًا، والأصل عدمه، ولما صح اجتماعها مع ما هو لانتهاء الغاية، نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾[يوسف: ٨٠]، وتأبيد النفي في قوله: ﴿لَن يَخْلُقُواْ ذُبَابًا﴾[الحج: ٧٣] لأمر خارجي لا من مقتضيات (لن)؛ إذ الخلق مستحيل على غيره، ومثلها قوله: ﴿وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الحج: ٤٧] فالتأبيد من أمر خارج، فإن خلف الوعد ممتنع منه عز وجل، وشاهد ذلك بقاء التأبيد لو أُتِيَ بـ(لا) بدلها.

ووافقه على إفادة التأبيد لا على نفي الرؤية ابن عطية رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال في قوله ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبدًا، ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل الجنة يرونه. اهـ.

«الهمع» (٢/٣٦٦)، و«التصريح» (٢/ ٢٢٩)، و«الأشموني مع الصبان» (٣/ ٢٧٨)، و«الآلوسي» صـ(١٢٢)، و«المغني» (١/ ٢٨٤)، و«الفاكهي شرح القطر» (١/١٤٣-١٤٤).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٩٠) فقال عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: فإن قلت: ما معنى (لَنْ)؟ قلت: تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)؛ وذلك أن (لا) تنفي المستقبل. تقول: (لا أفعل غدًا). اهـ.

وبمثل هذا قاله في «المفصل» صـ(٣٠٧).

قال السيوطي في «الهمع» (٢/ ٣٦٦): وَوَافَقَهُ على إِفَادَة التَّأْكِيد جَمَاعَة، مِنْهُمُ ابْنُ الْخَبَّازِ، بل=

مُحْتَمِلٌ لِأَنْ تُرِيدَ بِهِ[١] أَنَّكَ لَا تَقُومُ أَبَدًا، وَأَنَّكَ لَا تَقُومُ فِي بَعْضِ أَزْمِنَةِ الْمُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِكَ: (لَا أَقُومُ) فِي عَدَمِ إِفَادَةِ التَّأْكِيدِ.

وَلَا تَقَعُ (لَنْ) لِلدُّعَاءِ(٢)؛ خِلَافًا لِابْنِ السَّرَّاجِ(٣)، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيمَا اسْتَدَلَّ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾(٤)[القصص:١٧]

= قَالَ بَعضهم: إن مَنعه مُكَابَرَة؛ فَلِذَا اخترته دون التَّأبيد. اهـ.

تنبيه: أراد الزمخشري بالتأكيد ما يشمل التأبيد الذي هو نهاية التأكيد، ولا ينبغي أن يحمل كلامه على تأكيد لا يشمل التأبيد، فلا تنافي بين كلاميه في كتابيه.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (١/ ١٤٣)، و"السجاعي" ص(٢٩-٣٠).

[١] في ح، ط٢: (بِذَلِكَ).

(٢) هذا مذهب بعضهم، واختار المصنف في "المغني" خلافه، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: وَتَأْتِي للدُّعَاء كَمَا أَتَت (لَا) لذَلِك؛ وفَاقًا لجَماعَة مِنهُم ابْن عُصْفُور، وَالْحجَّة فِي قَوْله:

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْـ ... ـتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

قال السيوطي: وهو المختار عندي؛ لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر. اهـ.

انظر: "المغني" (١/ ٢٨٤)، و"الهمع" (٢/ ٣٦٦-٣٦٧)، و"الأشموني" (٣/ ٢٧٨).

(٣) انظر رأيه في كتابه "الأصول في النحو" (٢/ ١٧١)، و"الأشموني" (٣/ ٢٧٨)، و"المساعد" (٣/ ٦٧)، و"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٢٩٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٤٤).

(٤) **الإعراب: قال:** فعل ماضٍ، وفاعله: مستتر جوازًا تقديره: (هو). **رب:** منادى بحرف نداء محذوف، ورب: مضاف، والياء المحذوفة تخفيفًا: مضاف إليه. **بما:** الباء: حرف جر، وهي تفيد السببية، ما: مصدرية، أو موصول اسمي بمعنى (الذي)، مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: (اعصمني). **أنعمت:** فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. **عَلَيَّ:** جار ومجرور متعلقان بـ(أنعمت). **فلن:** الفاء: عاطفة، أو فصيحة، لن: حرف نفي ونصب واستقبال. **أكون:** فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، واسمها: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنا). **ظهيرًا:** خبر (أكون). **للمجرمين:** جار ومجرور متعلقان بـ(ظهيرًا).

مُدَّعِيًا أَنَّ مَعْنَاهُ: فَاجْعَلْنِي لَا أَكُونُ؛ لِإِمْكَانِ حَمْلِهَا عَلَى النَّفْيِ الْمَحْضِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ مُعَاهَدَةً مِنْهُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَنْ لَا يُظَاهِرَ مُجْرِمًا؛ جَزَاءً لِتِلْكَ النِّعْمَةِ الَّتِي أَنْعَمَ[١] بِهَا عَلَيْهِ، وَلَا هِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ (لَا أَنْ)[٢] فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ؛ تَخْفِيفًا، وَالْأَلِفُ؛ لِالْتِقَاءِ[٣] السَّاكِنَيْنِ(٤)، خِلَافًا لِلْخَلِيلِ(٥)، وَلَا أَصْلُهَا (لَا)، فَأُبْدِلَتِ الْأَلِفُ نُونًا، خِلَافًا لِلْفَرَّاءِ(٦).

---

[١] في ب، ط١: (أنعم الله). [٢] في ب: (لا وأن).

[٣] في الأصل، ج، خ: (والألف للساكنين).

(٤) وَرُدَّ القول بالتركيب بأوجه:

الأول: أن البساطة أصل، والتركيب فرع، فلا يُدَّعى إلا بدليل قاطع.

الثاني: أنها لو كان أصلها (لا أن) لم يجز تقديم معمول معمولها عليها، وهو جائز في نحو: (زيدًا لن أضرب)، وبهذا رد سيبويه على الخليل.

الثالث: أنه يلزم منه أن تكون (أن) وما بعدها في تقدير مفرد، فلا يكون قولك: (لن يقوم زيد) كلامًا. اهـ.

"الجنى الداني" صـ(٢٧١)، و"المغني" (١/ ٢٨٤).

(٥) انظر رأيه في "الكتاب" (٣/ ٥)، و"المقتضب" (٢/ ٧-٨)، و"الجنى الداني" صـ(٢٧١)، و"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٢٩٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٤٣)، و"الأصول في النحو" (٢/ ١٤٧)، و"المغني" (١/ ٢٨٤)، و"الأشموني" (٣/ ٢٧٨)، و"الهمع" (١/ ٣٦٥)، و"الرضي" (٤/ ٣٦)، و"الخزانة" (٨/ ٤٤٢)، و"المساعد" (٣/ ٦٧-٦٨).

ووافق الخليلَ على هذا المذهب الكسائيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٦) انظر رأيه في "شرح الكافية" للرضي (٤/ ٣٦)، و"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٢٩٨)، و "الجنى الداني" صـ(٢٧٢)، و"المغني" (١/ ٢٨٤)، و"الهمع" (١/ ٣٦٥)، و"الأشموني" (٣/ ٢٧٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٤٣).

وضُعِّف هذا المذهب؛ لأنه دعوى لا دليل عليها، ولأن (لا) لم توجد ناصبة في موضع، ولأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفًا لا العكس، نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] و﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف:٣٢]. "الجنى الداني" صـ(٢٧٢)، و"المغني" (١/ ٢٨٤).

فالأصح في (لن) أنها حرف بسيط على وضعها الأصلي، وهذا مذهب الجمهور وسيبويه.

انظر "الكتاب" (٣/ ٥)، و"الهمع" (٢/ ٣٦٥).

ص- وَبِـ(كَيْ) الْمَصْدَرِيَّةِ نَحْوُ: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾[الحديد:٢٣].

ش- النَّاصِبُ الثَّانِي (كَيْ)، وَإِنَّمَا تَكُونُ نَاصِبَةً إِذَا كَانَتْ مَصْدَرِيَّةً بِمَنْزِلَةِ (أَنْ)[1]، وَإِنَّمَا تَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ لَفْظًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾[2][الحديد:٢٣]، ﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾ [الأحزاب:٣٧][3]، أو تَقْدِيرًا، نَحْوُ: (جِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي) إِذَا قَدَّرْتَ أَنَّ الْأَصْلَ (لِكَيْ)، وَأَنَّكَ حَذَفْتَ اللَّامَ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِنِيَّتِهَا، فَإِنْ لَمْ تُقَدِّرِ اللَّامَ كَانَتْ (كَيْ) حَرْفَ جَرٍّ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي

---

(١) (كي) في اللغة على ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تكون اسمًا مختصرًا من (كيف) كقوله:

كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ وَمَا ثُئِرَتْ ... قَتْلَاكُمُ وَلَظَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرِمُ

أي: كيف تميلون.

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملًا، وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قوله في السؤال عن العلة: (كيمه)، بمعنى لمه، وعلى (ما) المصدرية كما في قوله:

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا ... يُرَجَّى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

وقيل: (ما) كافة. وعلى (أن) المصدريةِ مضمرةً، نحو: (جئت كي تكرمني) إذا قدرت النصب بـ(أن).

الثالث: أن تكون بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملًا، وهي المرادة هنا. اهـ.

"الأشموني" (٣/ ٢٧٨-٢٧٩)، و"المغني" (١/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٢) الإعراب: **لكيلا**: اللام: حرف جر وتعليل، وكي: حرف مصدر ونصب، لا: حرف نفي. **تأسوا**: فعل مضارع منصوب بـ(كي) وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من (كي) وما دخلت عليه مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف، والتقدير: أخبر الله بذلك لعدم أساكم.

(٣) الإعراب: **لكيلا**: تقدم نظيره. **يكون**: فعل مضارع ناقص. **على المؤمنين**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (يكون). **حرج**: اسم (يكون) مؤخر، والمصدر المؤول من (كي) وما دخلت عليه في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلقان بـ(زوجناكها) من قوله: ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا ﴾[الأحزاب:٣٧].

الدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْلِيلِ، وَكَانَتْ (أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدهَا إِضْمَارًا لَازِمًا[١].

[شروط النصب بـ(إذن)]

ص- وَبِـ(إِذَنْ) مُصَدَّرَةً، وَهُوَ مُسْتَقْبَلٌ مُتَّصِلٌ أَوْ مُنْفَصِلٌ بِقَسَمٍ، نَحْوُ: (إِذَنْ أُكْرِمَكَ)، و (إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ).

ش- النَّاصِبُ الثَّالِثُ (إِذَنْ)، وَهِيَ حَرْفُ جَوَابٍ[٢] وَجَزَاءٍ عِنْد سِيبَوَيْهِ[٣]، قَالَ[٤] الشَّلَوبِيْنَ[٥]:

---

(١) فلا يجوز إظهارها إلا في الضرورة، كما في قوله: (كيما أن تَغُرَّ وتَخْدَعا) وهذا مذهب البصريين، وجوزه الكوفيون في السعة، وجعل ابن مالك في "التسهيل" إظهار (أن) بعدها قليلًا.

قال أبوحيان: وهذا جنوح إلى مذهب الكوفيين.

وقال أيضًا: والمحفوظ إظهارها بعد (كي) الموصولة بـ(ما) كقوله: (كيما أن تغر...)، ولا أحفظه من كلامهم: (جئت كي أن تكرمني).

"الهمع" (٢/ ٣٧٠-٣٧١)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٤٦-١٦٤٧)، و"المغني" (١/ ١٨٢-١٨٣)، و"التسهيل مع شرحه" (٤/ ١٥-١٦).

(٢) ليس المراد به ما يرادف قولهم: جواب الشرط، ولا ما يرادف قولهم: (نعم) مثلًا حرف جواب...، وإنما المراد أنها تقع في صدر كلام وقع جوابًا لكلام سبق تحقيقًا أوتقديرًا، فلا تقع ابتداء كلام مستقل غير مرتبط بشيء قبلُ. اهـ.

"الدسوقي" (١/ ٨١)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٤٧).

وقوله: وجزاء، معنى كونها جزاء أن مضمون الكلام التي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر.

"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٤٧)، و"الدسوقي" (١/ ١٨).

(٣) "الكتاب" (٣/ ١٢-١٣)، (٤/ ٢٣٤). [٤] في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢: (وقال).

(٥) انظر رأيه في "الارتشاف" (٤/ ١٦٥٤)، و"المغني" (١/ ٢٠)، و"الأشموني" (٣/ ٢٩١)، و"الجنى الداني" ص(٣٦٤)، و"الهمع" (٢/ ٣٧٣).

والشَّلَوبِيْنَ -بِفَتْحِ الشِّينِ الْمُعْجَمَةِ، وَضَمِّ اللَّامِ وَفَتْحِهَا أَيْضًا، وَبَعْدَ الْوَاوِ حَرْفٌ يَنْطِقُ بِهِ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْبَاءِ- هُوَ أَبُو عَلِيٍّ عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِاللهِ الأَشْبِيْلِيُّ الأَزْدِيُّ الْمَعْرُوفُ بِـ(الشَّلَوبِيْنَ) وَمَعْنَاهُ بِلُغَةِ الأَنْدَلُسِ: (الأَبْيَضُ الأَشْقَرُ). =

هِيَ كَذَلِكَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ[١]، وَقَالَ الْفَارِسِيُّ[٢]: فِي الْأَكْثَرِ[٣]؛ وَقَدْ تَتَمَحَّضُ لِلْجَوَابِ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُقَالُ: (أُحِبُّكَ)، فَتَقُولُ: (إِذَنْ أَظُنُّكَ صَادِقًا)؛ إِذْ لَا مُجَازَاةَ بِهَا[٤] هُنَا.

وإِنَّمَا تَكُونُ نَاصِبَةً بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ[٥]:

الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ وَاقِعَةً فِي صَدْرِ الْكَلَامِ، فَلَوْ قُلْتَ: (زَيْدٌ إِذَنْ)، قُلْتَ: (أُكْرِمُهُ) بِالرَّفْعِ[٦].

= قال ابن الزبير: كان إمام عصره في العربية بلا مدافع. صنف تعليقًا على "كتاب سيبويه" وشرحين على "الجُزوليَّة"، وله كتاب في النحو سماه "التوطئة" توفي (٥٦٢هـ).
"بغية الوعاة" (٢/ ٢٢٤-٢٢٥)، و"السجاعي" (ص٣٠).

(١) أي: أنه حمل كلام سيبويه على ظاهره، وتكلف في كل مكان وقعت فيه أنها جواب وجزاء. اهـ.
"الارتشاف" (٤/ ١٦٥٤)، و"الجنى الداني" صـ(٣٦٤).

(٢) انظر رأيه في المصادر السابقة.

(٣) فحمل الفارسي كلام سيبويه على أنها ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكون للجواب وحده، نحو أن يقول قائل: (أحبك)، فتقول: (إذن أظنُّك صادقًا). فلا يتصور هنا الجزاء؛ لأن ظن الصدق لا يصلح جزاء للمحبة. "الارتشاف" (٤/ ١٦٥٤)، و"الجنى الداني" صـ(٣٦٤)، و"الصبان" (٣/ ٣٩١).

(٤) أي: بمدخولها؛ لأن ظن الصدق واقع في الحال، فلا يصلح أن يكون جزاء لذلك الفعل؛ إذ الشرط والجزاء -كما قال الرضي- إما في المستقبل أو في الماضي، ولا مدخل للجزاء في الحال.
"الصبان" (٣/ ٢٩١)، و"الرضي" (٤/ ٤١)، و"حاشية ياسين على الفاكهي" (١/ ١٤٧)، و"الآلوسي" صـ(١٢٧).

(٥) وسُمِعَ إلغاؤها مع استيفاء الشروط، وهي لغة حكاها عيسى بن عمرو، وتلقاها البصريون بالقبول، إلا أنها نادرة جدًّا؛ ولذلك أنكرها الكسائي والفراء.
"الارتشاف" (٤/ ١٦٥١)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٤٨)، و"الكتاب" (٣/ ١٦)، و"الهمع" (٢/ ٣٧٦).

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "الخلاصة" جامعًا لهذه الشروط الثلاثة:

وَنَصَبُوا بِإِذَنِ الْمُسْتَقْبَلَا ... إِنْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدُ مُوصَلَا
أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ.........

(٦) لضعفها عن العمل؛ بسبب وقوعها حشوًا، وما ورد من النصب في قوله: =

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلًا، فَلَوْ حَدَّثَكَ شَخْصٌ بِحَدِيثٍ فَقُلْتَ: (إِذَنْ تَصْدُقُ) رَفَعْتَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْحَالُ(١).

الثَّالِثُ: أَلَّا يُفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِفَاصِلٍ غَيْرِ الْقَسَمِ(٢)، نَحْوُ: (إِذَنْ أُكْرِمَكَ)، و(إِذَنْ -وَاللهِ- أُكْرِمَكَ).

قَالَ[٣] الشَّاعِرُ:

إِذَنْ وَاللهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ ... تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيْبِ(٤)

= لَا تَتْرُكَنِّي فِيهِمُ شَطِيرَا ... إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

شاذ أو ضرورة، وتأوّله البصريون على حذف الخبر، والتقدير: إني لا أقدر على ذلك، ثم استأنف بـ(إذن) فنصب.

"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٣٠٦)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٥٢-١٦٥٣)، و"الهمع" (٢/ ٣٧٥-٣٧٦)، و"الآلوسي" ص(١٢٨).

(١) ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع للاستقبال. "الهمع" (٢/ ٣٧٤).

(٢) أو بـ(لا) النافية كما في "المغني" و"الشذور"، ومثاله: (إذن لا أفعلَ)، واغْتُفِرَ الفصل بالقسم؛ لأنه زائد جيء به للتأكيد، فلا يمنع النصب، كما لا يمنع الجر في قولهم: (إن الشاة لتجبر فتسمع صوت -والله- ربها) واغتفر بـ(لا) النافية؛ لأن النافي كالجزء من المنفي، فكأنه لا فاصل، ولأنها لم يعتد بها فاصلة في (أن) فكذا في (إذن).

"الهمع" (٢/ ٣٧٤)، و"شرح الفاكهي على القطر" (١/ ١٥٠).

[٣] في ط٢: (وقال).

(٤) البيت منسوب لحسان بن ثابت في "ديوانه" ص(١٣) و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/ ٩٧٠)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني مطبوع مع "الأشموني" (٣/ ٢٨٩)، و"معجم شواهد العربية" ص(٧٧).

وبلا نسبة في "المغني" (٢/ ٦٩٣)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٥٣) و"الشذور" ص(٣٠٩)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٨/ ١٠٨)، و"التصريح" (٢/ ٢٣٥)، و"الأشموني" (٣/ ٢٨٩) و"الأشباه والنظائر" (١/ ٢٦٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٥٣). =

وَلَوْ قُلْتَ: (إِذَنْ يَا زَيْدُ) قُلْتَ: (أُكْرِمُكَ) بِالرَّفْعِ، وَكَذَا إِذَا قُلْتَ: (إِذَنْ فِي الدَّارِ

= اللغة: نرميهم: أصل معنى هذه الكلمة نطرح عليهم ونقذفهم، وأراد نصيبهم. تشيب: يُرْوَى هذا الفعل بتاء المضارعة الدالة على تأنيث الفاعل وهو مضارع (أشاب)، وَيُرْوَى بالياء وهو مضارع (شاب)، ومعنى كونها تشيب الطفل أنها تصيره أشيب علا الشيب رأسه، كما قال تعالى: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ ٱلْوِلْدَٰنَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧]. **الطِّفْل**: -بكسر الطاء- وهو الولد الصغير، ويطلق عليه إلى أن يميز، ثم لا يقال له بعد ذلك طفل، بل صبي، وحزوَّر، ويافع، ومراهق، وفي «التهذيب» يقال له طفل إلى أن يحتلم، والمراد به هنا من لم يبلغ أوان الشيب.

وقال ابن الأنباري: ويكون الطفل بلفظ واحد للمذكر والمؤنث والجمع، قال تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١]، فالعرب تقول: (جارية طفل، وجاريتان طفل، وجوارٍ طفل، وغلام طفل، وغِلْمانٌ طفل)، ويجوز المطابقة فيقال: (طفل)، و(طفلة)، و(طفلان)، و(أطفال)، و(طفلتان)، و(طفلات).

انظر: «المصباح» و«لسان العرب» (طفل).

المعنى: يتوعد الشاعر أعداءه أن يشن عليهم حربًا عظيمة مع قومه تجعل الطفل -لشدة أهوالها- يشيب قبل أوان المشيب.

الإعراب: إذن: حرف جواب وجزاء. والله: الواو: حرف قسم وجر، الله: لفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف وجوبًا تقديره (أقسم)، وجملة القسم لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله. **نرميهم**: نرمي: فعل مضارع منصوب بـ(إذن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والميم: علامة الجمع حرف لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن). بحرب: جار ومجرور متعلق بالفعل. تشيب: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا يعود على الحرب تقديره (هي). **الطفل**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وجملة (تشيب الطفل) في محل جر صفة لـ(حرب). من: حرف جر. قبل: مجرور بـ(من) وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلق بالفعل (تشيب)، وقبل: مضاف، والمشيب: مضاف إليه مجرور بالمضاف.

الشاهد فيه: قوله: (إذن والله نرميهم)، حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (نرمي) بـ(إذن) مع الفصل بينهما بالقسم وهو قوله (والله).

أُكْرِمُكَ)، و(إذَنْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أُكْرِمُكَ) كُلُّ ذَلِكَ بِالرَّفْعِ(١).

[إعمال (أن) المصدرية ظاهرة ومضمرة]

ص- وَبِـ(أَنِ) الْمَصْدَرِيَّةِ: ظَاهِرَةً، نَحْوُ: ﴿أَن يَغْفِرَ لِي﴾[الشعراء:٨٢]، مَا لَمْ تُسْبَقْ بِعِلْمٍ، نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[المزمل:٢٠]، فَإِنْ سُبِقَتْ بِظَنٍّ فَوَجْهَانِ، نَحْوُ: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[المائدة:٧١].

ومُضْمَرَةً جَوَازًا بَعْدَ عَاطِفٍ مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ خَالِصٍ[٢]، نَحْوُ:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي

---

(١) وهذه المواضع كلها فيها خلاف، فأجاز الإعمالَ مع الفصل بالنداء ابنُ طاهرٍ وابنُ بابشاذ، وأجاز الإعمالَ مع الفصل بالظرف والجار والمجرور ابنُ عصفورٍ، ولم يسمع شيء من ذلك، وقد نظم بعضهم ما يتعلق بـ(إذن) بقوله:

أَعْمِلْ (إذَنْ) إذَا أَتَتْكَ أَوَّلَا ... وَسُقْتَ فِعْلًا بَعْدَهَا مُسْتَقْبَلَا
وَاحْذَرْ إذَا أَعْمَلْتَهَا أَنْ تَفْصِلَا ... إلَّا بِحَلْفٍ أَوْ نِدَاءٍ أَوْ بِلَا
وَافْصِلْ بِظَرْفٍ أَوْ بِمَجْرُورٍ عَلَى ... رَأْيِ ابْنِ عُصْفُورٍ رَئِيسِ النُّبَلَا
وَإِنْ تَجِي بِحَرْفِ عَطْفٍ أَوَّلَا ... فَأَحْسَنُ الْوَجْهَيْنِ أَنْ لَا تَعْمَلَا

ومعنى قوله: (وإن تجي بحرف عطف أولا... إلخ) أنه إذا تقدم (إذن) حرف عطف -الواو أو الفاء- ففيها الوجهان: الإلغاء والإعمال. والإلغاء أجود، نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]، و﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]، وَقُرِئَ شاذًّا بالنصب فيهما. وإنما جاز النصب والرفع؛ لأنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون (إذن) في ابتداء جملة مستقلة وهو متصدر فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض وهو متوسط فيجوز الرفع.

"الكتاب" (٣/١٣-١٤)، و"الجنى الداني" ص(٣٦٢)، و"المغني" (١/ ٢٢)، و"الصبان" (٣/ ٢٨٩).

[٢] في خ، ط١: (باسم خالص من التقدير بالفعل).

وَبَعْدَ اللَّامِ، نَحْوُ: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾[النحل:٤٤]، إِلَّا فِي نَحْوِ: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾[الحديد:٢٩]، ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ﴾[النساء:١٦٥] فَتَظْهَرُ لَا غَيْرُ[1]، وَنَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[الأنفال:٣٣] فَتُضْمَرُ -لَا غَيْرُ- كَإِضْمَارِهَا بَعْدَ (حَتَّى) إِنْ[٢] كَانَ مُسْتَقْبَلًا، نَحْوُ: ﴿حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[طه:٩١]، وَبَعْدَ (أَوِ) الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَى)، نَحْوُ:

[لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى]

أَوِ الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَّا)، نَحْوُ:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وَبَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ، أَوْ وَاوِ الْمَعِيَّةِ مَسْبُوقَتَيْنِ[٣] بِنَفْيٍ مَحْضٍ، أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ، نَحْوُ: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[فاطر:٣٦]، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران:١٤٢]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾[طه:٨١]، (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ).

ش- النَّاصِبُ الرَّابِعُ (أَنْ)[4] ...

---

(١) استعمل المصنف هنا (لا غيرُ) مع أنه صرح في "المغني" بأنه لحن، والصحيح أنه مسموع وليس بلحن، وقد أنشد ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في باب القسم من "شرح التسهيل" قوله:

جوابًا به تنجو اعتمدْ فوربِّنا ... لَعَنْ عَمَلٍ أسلفتَ لَا غيرُ تُسألُ

انظر "حاشية عطار على شرح الأزهرية" ص(١٣٥)، و"شرح التسهيل" (٣/ ٢٠٩)، و"المغني" (١/ ١٥٧).

[٢] في ج، ح، ط١، ط٢: (إذَا). [٣] في الأصل، ب، خ: (مسبوقين).

(٤) ذكر بعض الكوفيين وأبوعبيدة أن بعضهم يجزم بـ(أن)، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة، وأنشدوا عليه قوله:

إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا ... تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبِ

انتهى. =

وَهِيَ أُمُّ الْبَابِ(١)، وَإِنَّمَا أُخِّرَتْ[٢] فِي الذِّكْرِ لِمَا قَدَّمْنَا[٣](٤)، ولِأَصَالَتِهَا فِي النَّصْبِ عَمِلَتْ ظَاهِرَةً ومُضْمَرَةً[٥] بِخِلَافِ بَقِيَّةِ النَّوَاصِبِ، فَلَا تَعْمَلُ إِلَّا ظَاهِرَةً، وَمِثَالُ إِعْمَالِهَا ظَاهِرَةً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾[الشعراء:٨٢](٦)، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ﴾(٧)[النساء:٢٨].

= وقد تهمل حملًا لها على (ما) أختها المصدرية، كقوله:

أَنْ تَقْرَآانِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ... مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا

وكقراءة ابن مُحَيْصِن ﴿لمن أراد أن يتمُّ الرضاعة﴾ بالرفع، وهذا قول البصريين، وزعم الكوفيون أنَّ (أنْ) هذه هي المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل. قال ابن هشام: والصواب قول البصريين.

انظر: "المغني" (١/ ٣٠)، و"الهمع" (٢/ ٣٦٢-٣٦٣)، و"الأشموني" (٣/ ٢٨٤و٢٨٦-٢٨٧)، "والفاكهي" (١/ ١٥٢-١٥٣).

(١) بالاتفاق، كما نقله أبوحيان في "شرح التسهيل"، ومن ثَمَّ اختصت بأحكام:

منها: ما ذكر المصنف من إعمالها ظاهرة ومضمرة، وغيرها لا ينصب إلا مظهرًا.

ومنها: أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختيارًا؛ قياسًا على (أنَّ) المشددة بجامع اشتراكها في المصدرية، نحو: (أريد أن عندي تقعدَ)، و(أنَّ في الدار تقعدَ)، ولم يجوِّز أحد ذلك في سائر الأدوات إلا اضطرارًا. اهـ. "الأشباه والنظائر" (٢/ ١٢٨).

[٢] في ب: (أخرتها).

[٣] في ب، ج، ط٢: (قدمناه).

(٤) أي: لطول الكلام عليها.

[٥] في خ: (مقدرة).

(٦) قوله: (أن يغفر لي) أي: في أن يغفر لي، فـ(أن) وما بعدها في تأويل مصدر، إما منصوب بالفعل على معنى ذلك الحرف، أو مجرور بالحرف المحذوف، والخلاف مشهور في ذلك، والمثال الثاني خالٍ من ذلك، فلعله لهذا مثل بمثالين. "الآلوسي" ص(١٢٩).

(٧) الإعراب: **يريد**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم. **الله**: فاعل. **أن**: حرف مصدر ونصب واستقبال. **يخفف**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو). **عنكم**: جار ومجرور متعلقان بـ(يخفف) والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب مفعول به والتقدير: يريد الله التخفيف عنكم.

وَقَيَّدْتُ (أَنْ) بِالْمَصْدَرِيَّةِ؛ احْتِرَازًا مِنَ الْمُفَسِّرَةِ وَالزَّائِدَةِ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَنصِبَانِ الْمُضَارِعَ.

وَالْمُفَسِّرَةُ[١] هِيَ: الْمَسْبُوقَةُ بِجُمْلَةٍ فِيهَا مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ(٢)، نَحْوُ: (كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ يَفْعَلُ كَذَا)، إِذَا أَرَدْتَ بِهِ مَعْنَى (أَيْ).

---

[١] في ب، ج، ح، ط١، ط٢: (فالمفسرة).

(٢) وبقي قيدان وهما: أن يتأخر عنها جملة، ولم تقترن بجار، فخرج بقوله: (المسبوقة بجملة) نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠]؛ لعدم تقدم الجملة، فـ(آخر): مبتدأ، و(دعواهم): مضاف إليه، و(أن) مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن مقدر، وجملة (الحمد لله) من المتبدإ والخبر: خبر (أن)، وهي وخبرها خبر (آخر دعواهم). وإنما لم تكن المسبوقة بمفرد مفسرة؛ لأن المفسرة ليس ما بعدها من صلة ما قبلها، بل يتمُّ الكلام دونه، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم فيه، وما بعد المسبوقة بمفرد ليس كذلك، فإن (الحمد لله) خبر (آخر دعواهم) قاله الفارضي.

"الصبان" (٣/ ٢٨٥)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٥١).

وخرج بقوله: (فيها معنى القول دون حروفه) نحو: (قلت له أن افعل)؛ لوجود حروف القول، فلا يقال هذا التركيب؛ لعدم وجوده في كلامهم؛ لأن الجملة تقع مفعولاً لصريح القول، وعلى تسليم أنه يقال، لا تجعل (أن) فيه تفسيرية، بل زائدة.

وفي "شرح الجمل" (٢/ ١٠٥) أنها تكون مفسرة بعد صريح القول.

قال الدماميني: ولم أقف على العلة المقتضية لاشتراط عدم القول الصريح. اهـ.

وقد تقدم بيان العلة، وهي: أن صريح القول لا يحتاج إلى تفسير؛ لأن الجملة تقع مفعولاً لصريح القول.

"الصبان" (٣/ ٢٨٥)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٥١)، و"الآلوسي" ص(١٣٠).

وخرج بقيد (تأخر الجملة عنها) نحو: (ذكرت عسجدًا أن ذهبًا)؛ لعدم تأخر الجملة، فلا يؤتى بـ(أن) هنا بل تحذف، أو يؤتى بدلها بـ(أي).

وخرج بقيد (عدم الاقتران بجار) نحو: (كتبت إليه بأن افعل)، و(كتبت إليه أن افعل) إذا قدرت معها الجار، وهو الباء، فهي في الموضعين مصدرية؛ لأن حرف الجر لا يدخل إلا على اسم صريح أو مؤول. اهـ. المصادر السابقة.

وَالزَّائِدَةُ هِيَ: الْوَاقِعَةُ بَيْنَ الْقَسَمِ(١) وَلَوْ، نَحْوُ: (أُقْسِمُ بِاللهِ أَنْ لَوْ يَأْتِينِي زَيْدٌ لَأُكْرِمَنَّهُ[٢]).

وَاشْتَرَطْتُ أَنْ لَا تُسْبَقَ الْمَصْدَرِيَّةُ بِعِلْمٍ مُطْلَقًا وَلَا بِظَنٍّ(٣) فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ؛ احْتِرَازًا مِنَ[٤] الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ

[حالات (أن) المصدرية باعتبار ما قبلها]

وَالْحَاصِلُ أَنَّ لِـ(أَنِ) الْمَصْدَرِيَّةِ بِاعْتِبَارِ مَا قَبْلَهَا ثَلَاثَ حَالَاتٍ:

إِحْدَاهَا: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الْعِلْمِ(٥) فَهَذِهِ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ لَا غَيْرُ.

وَيَجِبُ فِيمَا بَعْدَهَا أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: رَفْعُهُ(٦).

---

(١) أي: فعل القسم مذكورًا كما مثل، أو متروكًا كما في قوله:

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ... وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

أي: أقسم والله أن لو... إلخ.

وهذا الموضع الذي ذكره من جملة مظان وقوعها، ولعله أشهرها، وإلا فقد تزاد بعد (لما) التوقيتية، نحو: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦]، وتزاد أيضًا بين الكاف ومجرورها، كقوله:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

في رواية من جرّ (ظبية).

"الآلوسي" ص(١٣٠)، و"الجنى الداني" ص(٢٢١-٢٢٢)، و"الأشموني" (٣/ ٢٨٥-٢٨٦)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٥١)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٤٥-١٤٦).

[٢] في الأصل، ج، ح، خ: (لأكرمته).

(٣) أي: ما يدل على الظن من أفعال الرجحان، وإن لم يكن لفظ الظن.

[٤] في ح، ط٢: (عن).

(٥) أي: سواء كان بلفظه أم لا، نحو: (التحقق، والتيقن، والتبين، والانكشاف، والظهور).

"السجاعي" (٣٢)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٥١)، و"الرضي" (٤/ ٢٨).

(٦) إن كان مضارعًا معربًا وخلا من ناصب وجازم، فخرج نحو: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ =

وَالثَّانِي: فَصْلُهُ[١] مِنْهَا بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفٍ أَرْبَعَةٍ[٢] وَهِيَ: حَرْفُ التَّنْفِيسِ[٣]، وَحَرْفُ النَّفْيِ[٤]، و(قَدْ)، و(لَو) فَالأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾[٥][المزمل:٢٠]، والثَّانِي نَحْوُ: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[٦][طه:٨٩]، والثَّالِثُ نَحْوُ: (عَلِمْتُ أَنْ قَدْ يَقُومُ

= [المائدة: ١١٣]، ونحو: (ونعلم أن قد يقومَنَّ)، أو (أن قد يقمْنَ الهندات)، و(علمت أن لن يقوم)، و(أن لم يقم). «السجاعي» ص(٣٢).

(١) وذلك ليحصل الفرق بين المخففة والمصدرية؛ لأنها -أي: المصدرية- لا يفصل بينها وبين الفعل، كذا قيل. «الآلوسي» ص(١٣١).

(٢) وهذا مشروط بأمور أشار إليها ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا

فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيٍ اوْ ... تَنْفِيسٍ اوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

وقوله: (فالأحسن) بناء على مذهبه من أنه يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصل، وأما المصنف كما هنا وفي «أوضح المسالك»، وجماعة فيرون وجوب الفصل.

«شرح ابن عقيل مع الخضري» (١/ ٢٠٣)، و«أوضح المسالك» (١/ ٣٣٢).

(٣) المراد به هنا السين وسوف. «السجاعي» ص(٣٢).

(٤) المراد به هنا (لا)، و(لن)، و(لم)، قال أبوحيان: ولم يحفظ في (ما) ولا في (لما)، فينبغي ألا يقدم على جوازه حتى يسمع. «الهمع» (١/ ٥١٥).

(٥) **الإعراب: علم**: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو). **أن**: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف وجوبًا، أي: أنه، **سيكون**: السين: حرف تنفيس لا محل لها من الإعراب، يكون: فعل مضارع ناقص مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب سدَّ مسدَّ مفعولي (علم)، وجملة (سيكون) في محل رفع خبر (أن).

(٦) **الإعراب: أفلا**: الهمزة: حرف استفهام إنكاري، الفاء: حرف عطف، وقيل: استئنافية، **لا**: حرف نفي. **يرون**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **أن**: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف وجوبًا تقديره: (أنه)، **لا**: نافية. **يرجع**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو). **إليهم**: جار ومجرور متعلقان بـ(يرجع). **قولًا**: مفعول به، وجملة: (يرجع...) في محل رفع خبر (أن) المخففة، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه سدَّ مسدَّ مفعولي (يرون).

زَيْدٌ)، وَالرَّابِعُ نَحْوُ: ﴿أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ جَمِيعًاۗ﴾(١)[الرَّعد:٣١]، وَذَلِكَ لِأَنَّ قَبْلَهُ[٢] ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾[الرَّعد:٣١] وَمَعْنَاهُ -فِيمَا قَالَ[٣] الْمُفَسِّرُونَ- أَفَلَمْ يَعْلَمْ(٤)، وَهِيَ لُغَةُ النَّخَعِ وَهَوَازِنَ(٥)، قَالَ سُحَيْمٌ:

أَقُولُ لَهُمْ بِالشِّعْبِ إِذْ يَأْسِرُونَنِي ... أَلَمْ تَيْأَسُوا أَنِّي ابْنُ فَارِسِ زَهْدَمِ(٦)

---

(١) الإعراب: أن لو: أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف وجوبًا أي: (أنه)، لو: حرف امتناع لامتناع، يشاء: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم. الله: فاعل. لهدى: اللام: واقعة في جواب (لو)، هدى: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو)، الناس: مفعول به منصوب. جميعًا: حال من (الناس)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب مفعول به لـ(ييئس)، وجملة (لو يشاء...) في محل رفع خبر (أن) المخففة، وجملة (لهدى...) جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

[٢] في ج: (قبلها). [٣] في ج، ح، ط٢: (قاله).

(٤) هذا التفسير روي عن علي، وابن عباس رضي الله عنهما، ومجاهد، وقتادة، وابن زيد، وأبي عبيدة، واختاره الطبري، قال رحمه الله بعد أن ذكر أقوال المفسرين في هذه الآية، وإنكار الفراء، قال: والصواب من القول في ذلك ما قاله أهل التأويل أن تأويل ذلك (أفلم يتبيَّن ويعلم)؛ لإجماع أهل التَّأويل على ذلك، والأبيات الَّتي أنشدناها فيه. اهـ.

انظر: "تفسير الطبري" (١٦/ ٤٥٠-٤٥٥)، و"الدر المنثور" (٨/ ٤٥٨)، و"الفتح" (٨/ ٤٧٣-٤٧٤).

(٥) قبيلتان من قبائل العرب، فحكى هذه اللغة عن النخعِ ابنُ الكلبي، وعن هوازن القاسمُ بنُ معن.

"البحر المحيط" (٥/ ٣٩٢)، و"تفسير البغوي" (٣/ ٢٣)، و"تفسير ابن عطية" (١٠/ ٤٢)، و"لسان العرب" (١٥/ ٣٠٦) (يأس)، و"الدر المصون" ص(٢٦٧٣-٢٦٧٤).

(٦) التخريج: البيت منسوب إلى سحيم بن وثيل الرياحي في "تفسير الطبري" (١٦/ ٥٤٠)، و"البحر المحيط" (٥/ ٣٩٢)، و"روح المعاني" (٨/ ٢٢٤-٢٢٥)، و"فتح الباري" (٨/ ٤٧٣)، و"تفسير البغوي" (٣/ ٢٣)، و"تفسير ابن عطية" (١٠/ ٤٢)، و"لسان العرب" (١٥/ ٣٠٦) (يأس)، و"الدر المصون" ص(٢٦٧٤).

ولمالك بن عوف النصري في "الدر المنثور" (٨/ ٤٥٨)، و"تفسير القرطبي" (٩/ ٢٧٢)، و"فتح القدير" (٣/ ٨٥).

=

أيْ: أَلَمْ تَعْلَمُوا، وَيُؤَيِّدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿أَفَلَمْ يَتَبَيَّنْ﴾[(١)]، وَعَنِ

= اللغة: بالشِّعب: بالكسر: الطريق، وقيل الطريق في الجبل، والجمع شِعاب. يأسرونني: من الأسر، يقال: (أسره، يأسره أسرًا، وأسارة: شدَّه بالأسار)، والأسار: ما شُدَّ به. تيئسوا: تعلموا. زهدم: اسم فرس.

المعنى: يخاطب الشاعر من أسره بأنه ابن فارس زهدم، فهو يخوفهم ويهددهم بأبيه بأنه لا يمكن أن يبقيه في أيديهم أسيرًا، بل لابدَّ أن يغير عليهم، ويستنقذه من أيديهم.

الإعراب: أقول: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). لهم: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أقول). بالشعب: جار ومجرور متعلقان بـ(أقول) أيضًا. إذ: ظرف لما مضى من الزمان مبني في محل نصب على الظرفية بـ(أقول) فهو متعلق به أيضًا. يأسرونني: يأسرون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وجملة: (يأسرونني) في محل جر بإضافة (إذ) إليها. ألم: الهمزة: للاستفهام حرف لا محل لها من الإعرب، لم: حرف نفي وجزم وقلب. تيئسوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. أني: أن مع اسمها. ابن: خبر (أن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وابن: مضاف. فارس: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وفارس: مضاف. زهدم: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، وجملة (ألم تيئسوا) في محل نصب مقول القول مفعولاً به.

الشاهد فيه: (تيئسوا)، فإنه بمعنى (تعلموا)، وهذا يؤيد أن (ييئس) في الآية بمعنى (يعلم)، فتكون (أن) في الآية مخففة من الثقيلة؛ لأنها مسبوقة بما يدل على العلم، ونظير هذا البيت قول رباح بن عدي:

أَلَـمْ يَيْـئَسِ الْأَقْوَامُ أَنِّي أَنَـا ابْنُـهُ ... وَإِنْ كُنْـتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيَا

أي: ألم يعلم.

(١) وهي قراءة ثابتة إليه بسند صحيح، كما عند الطبري قال رحمه الله: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: ثنا الْقَاسِمُ، قَالَ: ثنا يَزِيدُ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْخِرِّيت، أَوْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، أَنَّهُ كَانَ يَقْرَؤُهَا: (أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ الَّذِينَ آمَنُوا).

أحمد بن يوسف شيخ الطبري: ثقة كما في "تاريخ بغداد" (٥/ ٢١٨-٢١٩)، والقاسم هو ابن سلام أبوعبيد: ثقة، ويزيد هو ابن هارون: ثقة، وكذلك من بعده كلهم ثقات، ولا يضر التردد=

الفَرَّاءِ(١) إِنْكَارُ كَوْنِ (يَيْأَسُ) بِمَعْنَى يَعْلَمُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ(٢).

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا ظَنٌّ(٣)، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ(٤) فَيَكُونَ حُكْمُهَا مَا ذَكَرْنَاهُ[٥]، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ نَاصِبَةً ،وَهُوَ الأَرْجَحُ(٦) فِي

= في الزبير ويعلى؛ لأن كلًّا منهما ثقة؛ فلذلك قال الحافظ في «الفتح» (٨/ ٤٧٤): وَرَوَى الطَّبَرِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ كُلُّهُمْ مِنْ رجال الْبُخَارِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقْرَؤُهَا (أَفَلَمْ يَتَبَيَّنِ). اهـ.

وهذه القراءة رويت أيضًا عن علي بن أبي طالب ﵁، وعكرمة، وابن أبي مليكة، وعلي بن بذيمة، وشهر بن حوشب، وعلي بن الحسين، وابن زيد، وحفيده جعفر بن محمد في آخرين.

«روح المعاني» (٣/ ١٢١)، و«تفسير ابن عطية» (١٠/ ٤٢)، و«الفتح» (٨/ ٤٧٤)، و«تفسير الطبري» (١٦/ ٤٥٠) وما بعدها.

(١) انظر كتابه: «معاني القرآن» (١/ ٣٧٢).

(٢) قال أبوحيان في «البحر المحيط» (٥/ ٣٩٢): وَأَنْكَرَ الْفَرَّاءُ أَنْ يَكُونَ يَئِسَ بِمَعْنَى عَلِمَ، وَزَعَمَ أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ: يَئِسْتُ بِمَعْنَى عَلِمْتُ. انْتَهَى. وَقَدْ حَفِظَ ذَلِكَ غَيْرُهُ، وَهَذَا الْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ مِنْ ثِقَاتِ الْكُوفِيِّينَ وَأَجِلَّائِهِمْ، نَقَلَ أَنَّهَا لُغَةُ هَوَازِنَ، وَابْنُ الْكَلْبِيِّ نَقَلَ أَنَّهَا لُغَةٌ لِحَيٍّ مِنَ النَّخَعِ، وَمَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَحْفَظْ. اهـ.

وقال قطرب: (يئس) بمعنى علم لغة للعرب. «تفسير البغوي» (٣/ ٢٣).

(٣) أي: ولم يكن هناك فاصل غير (لا)، فإن كان هناك فاصل غير (لا) نحو: (خلت أن ستكون)، أو (خلت أن قد تقوم) لم يجز النصب للفصل، وتعين المخففة.

«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٥٢)، و«الصبان» (٣/ ٢٨٣).

(٤) إجراء للظن مجرى العلم، بأن يحمل على الظن الغالب القريب من العلم، ولو بطريق الادعاء.

[٥] في ج، خ، ط١: (ما ذكرنا)، وح: (كما ذكرناه).

(٦) وقيد بعضهم ترجيح النصب عند عدم الفصل بـ(لا)، أما عند الفصل بها فيترجح الرفع؛ لأن الفصل بين المخففة ومدخولها أكثر من الفصل بين الناصبة للمضارع ومدخولها، ومال الصبان إلى استواء الوجهين عند الفصل بـ(لا)، ويؤيده اختلاف القراء عند الفصل في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١]، ولو كان راجحًا لاتفقوا عليه كما اتفقوا على النصب لرجحانه في قوله تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢]، هذا إن كان الفاصل (لا)، أما غيرها مما يفصل به كـ(قد)، و(لو)، و(حرف التنفيس) فإنه معه يجب الرفع، =

الْقِيَاسِ(١)، وَالأَكْثَرُ[٢] فِي كَلَامِهِمْ، وَلِهَذَا(٣) أَجْمَعُوا عَلَى النَّصْبِ(٤) فِي[٥] ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾(٦)[العنكبوت:١-٢]، واخْتَلَفُوا فِي: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٧)[المائدة:٧١] فَقُرِئَ بِالْوَجْهَيْنِ(٨).

= ويتعين كون (أن) مخففة، كما تقدم بيانه. «الصبان» (٣/ ٢٨٣).

(١) لأنه الأصل والأكثر في كلامهم، ولعدم احتياجه إلى تقدير فاصل.
«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٥٢)، و«الآلوسي» ص(١٣٢).

[٢] في الأصل: (وكثر). (٣) أي: الترجيح. «التصريح» (٢/ ٢٣٢).

(٤) قال عبادة في «حاشيته على الشذور» (٢/ ٨٥): الإجماع إنما يدل على جواز النصب لا على أرجحيته؛ لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأي؛ لأن القراءة سنة متبعة، وإنما يدل الإجماع على الأرجحية إذا كان مرجع القراءة الرأي. اهـ.

[٥] في ح، ط٢: (فِي قَوْلِهِ تَعَالَى) في الموضعين.

(٦) الإعراب: الم: سيأتي الكلام -إن شاء الله- على الحروف المقطعة. أحسب: الهمزة: حرف استفهام، حسب: فعل ماضٍ مبني على الفتح. الناس: فاعل. أن: حرف مصدر ونصب واستقبال. يتركوا: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع نائب فاعل، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب سدَّ مسدَّ مفعولي (حسب).

(٧) الإعراب: وحسبوا: والواو: حرف عطف، حسبوا: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. أن: حرف مصدر ونصب واستقبال، وهذا على قراءة نصب (تكون)، وأما على قراءة الرفع فهي مخففة من الثقيلة، والفعل بعدها مرفوع. لا: حرف نفي. تكون: فعل مضارع تام منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. فتنة: فاعل (تكون) والمصدر المؤول من (أن لا تكون) في محل نصب سدَّ مسدَّ مفعولي (حسبوا)، وجملة (وحسبوا) معطوفة على جملة (يقتلون) من قوله: ﴿وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ﴾[المائدة:٧٠].

(٨) قرأ أبوعمرو، وحمزة، والكسائي بالرفع، والباقون بالنصب.
«الأشموني» (٣/ ٢٨٣)، و«الكشاف» (١/ ٦٣٣)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٣٢)، و«التصريح» (٢/ ٢٣٣)، و«إعراب القرآن» لابن سيده (٣/ ٤٣٩)، و«السبعة في القراءات»=

الثَّالِثَةُ: أَنْ لَا يَسْبِقَهَا عِلْمٌ وَلَا ظَنٌّ: فَيَتَعَيَّنُ أَنْ تَكُونَ[1] نَاصِبَةً، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطۡمَعُ أَن يَغۡفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى﴾(٢)[الشعراء:٨٢].

وَأَمَّا إِعْمَالُهَا مُضْمَرَةً فَعَلَى ضَرْبَيْنِ؛ لِأَنَّ إِضْمَارَهَا إِمَّا جَائِزٌ أَوْ وَاجِبٌ.

= ص(٢٤٧)، و«حجة القراءات» ص(٢٣٣).

[١] في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢: (كونها).

(٢) الإعراب: والذي: والواو: حرف عطف، الذي: اسم موصول معطوف على ما قبله من قوله: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهۡدِينِ﴾[الشعراء:٧٨]، والموصول المعطوف عليه يجوز أن يعرب بدلًا من (ربَّ) في قوله: ﴿فَإِنَّهُمۡ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[الشعراء:٧٧]، أو عطفَ بيان، أو خبرًا لمبتدإ محذوف، والتقدير: (هو الذي خلقني). أطمع: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، أن: حرف مصدر ونصب واستقبال. يغفر: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو)، لي: جار ومجرور متعلقان بـ(يغفر). خطيئتي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالمضاف، وجملة (أطمع) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه إما أن يكون مجرورًا بـ(في) المقدرة؛ لأن الأصل: (في أن يغفر)، وإما أن يكون منصوبًا على معنى ذلك الحرف.

[مسائل إضمار (أن) جوازًا]

فالجَائِزُ فِي مَسَائِلَ[(١)]:

إِحْدَاهَا: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ عَاطِفٍ[(٢)] مَسْبُوقٍ بِاسْمٍ[(٣)] خَالِصٍ[(٤)] مِنَ التَّقْدِيرِ بِالْفِعْلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا﴾[الشورى:٥١][(٥)]

---

(١) قيل: المراد بالجمع ما فوق الواحد؛ لأنه لم يذكر إلا مسألتين، حيث قال: إحداها: أن تقع بعد عاطف... إلخ، والثانية: أن تقع بعد لام الجر... إلخ. اهـ.

ويمكن أن يكون المراد به ما هو المشهور، والمسألة الثالثة هي قوله: وكذا بعد (كي). لكنه غيَّر الأسلوب؛ لنكتة، وهي أنه غير محتسب لهذا الموضع؛ لأنه قد قدم أن الإضمار بعدها واجب لا جائز. اهـ. «الآلوسي» صـ(١٣٣و ١٣٤).

(٢) أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة، وهي: (الواو)، و(أو)، و(الفاء)، و(ثم)؛ إذ لم يسمع النصب في غيرها. «الأشموني» (٣/ ٣١٣-٣١٤).

(٣) أخرج المسبوق بفعل، نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمۡ وَيَهۡدِيَكُمۡ﴾ [النساء: ٢٦] ..الآية. فإن النصب بالعطف لا بـ(أن) مضمرة جوازًا، نص عليه بعضهم. اهـ.

«الآلوسي» صـ(١٣٢)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٥٤-١٥٥).

وأطلق ابن هشام الاسم ولم يقل بمصدر، كما قال بعضهم؛ ليشمل غير المصدر، فإن ذلك لا يختص به، فتقول: (لولا زيد ويحسن إليَّ لضعتُ). ومنه قول الشاعر:

وَلَـوْلَا رِجَـالٌ مِـنْ رِزَامٍ أَعِـزَّةٌ ... وَآلُ سُـبَيْعٍ أَوْ أَسُـوءَكَ عَلْقَمَـا

فـ(أسوءك) معطوف على اسم خالص غير مصدر، وهو (رجال) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا. «الأشموني مع الصبان» (٣/ ٣١٣-٣١٤).

(٤) أي: جامد ليس في تأويل الفعل -كالمصدر وغيره من الأسماء الجامدة- كما تقدم.

وَاحْتُرِزَ بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل كاسم الفاعل في نحو: (الطائر فيغضب زيد الذباب). فـ(يغضب) واجب الرفع؛ لأن (الطائر) في تأويل: الذي يطير.

«أوضح المسالك»(٤/ ١٧٧)، و«التصريح»(٢/ ٢٤٥)، و«حاشية ابن حمدون على المكودي» (٢/ ١٥٦).

(٥) **الإعراب: ما:** حرف نفي. **كان:** فعل ماضٍ ناقص. **لبشر:** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كان) مقدم. **أن:** حرف مصدر ونصب واستقبال. **يكلمه: يكلم:** فعل مضارع منصوب بـ(أن)=

فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ مِنَ السَّبْعَةِ بِنَصْبِ (يُرْسِلَ)(١)، وَذَلِكَ بِإِضْمَارِ (أَنْ)، وَالتَّقْدِيرُ: أَوْ أَنْ يُرْسِلَ، و(أَنْ) وَالْفِعْلُ مَعْطُوفَانِ[٢] عَلَى ﴿وَحْيًا﴾ أَيْ: وَحْيًا أَوْ إِرْسَالًا، و﴿وَحْيًا﴾ لَيْسَ فِي تَقْدِيرِ الْفِعْلِ، وَلَوْ أُظْهِرَتْ (أَنْ) فِي الْكَلَامِ لَجَازَ، وَكَذَلِكَ[٣] قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَلُبْسُ[٤] عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ(٥)

= وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل رفع اسم (كان) أي: (ما كان تكليم الله لبشر...). إلا: حرف استثناء مفرغ. وحيًا: حال من فاعل يكلمه وهو (الله) مؤول بمشتق، أي: موحيًا، ويجوز أن يكون حالًا من المفعول، أي: موحى إليه. (أو من وراء) أو: حرف عطف. من وراء: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال معطوف على(وحيًا) والتقدير: مُوصِلًا أو موصَلًا إليه. ووراء: مضاف. وحجاب: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. أو: حرف عطف. يرسل: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (أو) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). رسولًا: مفعول به، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوف على (وحيًا)، أي: أو إرسال رسول، أي: مرسِلًا رسولًا.

الشاهد في الآية: (أو يرسل) منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (أو) العاطفة المسبوقة باسم خالص وهو (وحيًا).

(١) وهي قراءة غير نافع من السبعة، وقراءته برفع يرسل على الاستئناف، أي: أو هو يرسل.
"معاني القرآن" للفراء (٢/ ٣٢١)، و"إعراب القرآن" للنحاس (٤/ ٩٢)، و"المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر" (٣/ ٢٥)، و"التذكرة في القراءات الثمان" (٢/ ٥٤٣).

[٢] في الأصل، ب، ج، خ: (معطوف). [٣] في ح، ط٢: (كذا).

[٤] في الأصل، ب، خ: (للبس).

(٥) التخريج: البيت لميسون بنت بحدل في "خزانة الأدب" (٨/ ٥٠٥)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٧٣)، و"شرح التصريح" (٢/ ٢٤٤)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/ ٦٥٣)، و"المغني" (١/ ٢٦٧)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٥/ ٦٥)، و"لسان العرب" (مس)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(٢٣٤). =

= وبلا نسبة في «الكتاب» (٣/ ٤٥)، و«المقتضب» (٢/ ٢٧)، و«شرح الرضي» (٤/ ٥٤)، و«خزانة الأدب» (٨/ ٥٧٥)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٣/ ٣٨٥)، (٤/ ١١٦)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧/ ٢٥)، و«شرح أبيات سيبويه» للأعلم الشنتمري (٢/ ٤٨٣)، و«الهمع» (٢/ ٤٠٤)، و«شرح التسهيل» (٤/ ٤٨)، و«الارتشاف» (٤/ ١٦٨٨).

اللغة: **العباءة وكذا العباية**: الجبة من الصوف ونحوها. **تقرَّ عيني**: تطمئن، وتسر، وتفرح. **الشفوف**: جمع شِف -بالكسر والفتح- الثوب الرقيق الذي لا يحجب ما وراءه.

المعنى: ولبس كساء غليظ مع قرة عيني ومسرتي أحب إلى نفسي من لبس الثياب الرقيقة، أي: مع تكدر الخاطر وعدم انبساط النفس.

وهذا البيت قبله وبعده أبيات، وهي:

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْوَاحُ فِيهِ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ
وَبَكْرٌ يَتْبَعُ الأَظْعَانَ صَعْبٌ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ بَغْلٍ زَفُوفِ
وَكَلْبٌ يَنْبَحُ الطُّرَّاقَ عَنِّي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قِطٍّ أَلُوفِ
وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
وَأَكْلُ كُسَيْرَةٍ فِي كِسْرِ بَيْتِي ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَكْلِ الرَّغِيفِ
وَأَصْوَاتُ الرِّيَاحِ بِكُلِّ فَجٍّ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ نَقْرِ الدُّفُوفِ
وَخِرْقٌ مِنْ بَنِي عَمِّي نَحِيفٌ ... أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ عِلْجٍ عَنِيفِ
خُشُونَةُ عِيشَتِي فِي الْبَدْوِ أَشْهَى ... إِلَى نَفْسِي مِنَ الْعَيْشِ الطَّرِيفِ
فَمَا أَبْغِي سِوَى وَطَنِي بَدِيلًا ... فَحَسْبِي ذَاكَ مِنْ وَطَنٍ شَرِيفِ

الإعراب: **ولبس**: الواو: حرف عطف على قولها قبلُ: (لَبَيْتٌ)، لبس: مبتدأ. **عباءة**: مضاف إليه مجرور بالمضاف. **وتقر**: الواو: حرف عطف، تقر: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد الواو. **عيني**: فاعل، والياء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على المصدر قبله، أي: ولبس عباءة وقرة عيني. **أحبُّ**: خبر المبتدإ (لبس). **إليَّ**: جار ومجرور متعلق بـ(أحب). **من لبس**: جار ومجرور متعلق أيضًا بـ(أحب) وهو مضاف. **الشفوف**: مضاف إليه مجرور بالمضاف.

الشاهد فيه: (وتقر)، حيث نصبه بـ(أنْ) مضمرة جوازًا؛ لوقوعه بعد عاطف تقدم عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو (لبس). =

تَقْدِيرُهُ: وَلُبْسُ[١] عَبَاءَةٍ وَأَنْ تَقَرَّ عَيْنِي.

الثَّانِيَةُ: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ لَامِ الْجَرِّ(٢)، سَوَاءٌ كَانَتْ لِلتَّعْلِيلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾(٣)[النحل:٤٤]، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾(٤)[الفتح:١-٢].

= تنبيه: ربما وقع في بعض النسخ (للبس) باللام مكان الواو العاطفة، وهو تحريف نبه عليه المصنف في "شرح بانت سعاد".

"شرح الفاكهي" (١/١٥٣)، و"بانت سعاد" ص(٢٥-٢٦).

لم يذكر المؤلف مثال العطف بـ(ثم) ولا بـ(الفاء)، ومثالهما:

إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقَرُ

وقول الآخر:

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأُرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أُوثِرُ إِتْرَابًا عَلَى ترِبِ

[١] في الأصل، ب، خ: (للبس).

(٢) هذا عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام هي الناصبة.

"الهمع" (٢/٤٠٣)، و"الآلوسي" ص(١٣٣-١٣٤).

(٣) الإعراب: وأنزلنا: الواو: حرف عطف، أنزلنا: فعل وفاعل. إليك: جار ومجرور متعلقان بـ(أنزلنا). الذكر: مفعول به. لتبين: اللام: حرف تعليل وجر، تبين: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (لام) التعليل، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنت). للناس: جار ومجرور متعلقان بـ(تبين)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلقان بـ(أنزلنا).

(٤) الإعراب: إنا: (إن) مع اسمها، فتحنا: فعل وفاعل. لك: جار ومجرور متعلقان بـ(فتحنا). فتحًا: مفعول مطلق. مبينًا: صفة لـ(فتحًا). ليغفر: اللام: حرف تعليل وجر. يغفر: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا. لك: جار ومجرور متعلقان بـ(يغفر). الله: فاعل، والمصدر المؤول من (أن يغفر) في محل جر والجار والمجرور متعلقان بـ(فتحنا).

فإن قلتَ: ليس فتح مكة علة للمغفرة. قلتُ: هو كما ذكرت، ولكنه لم يجعل علة لها، وإنما جعل علة لاجتماع الأمور الأربعة للنبي ﷺ، وهي: (المغفرة، وإتمام النعمة، والهداية إلى=

أَوْ لِلْعَاقِبَةِ[١]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾[٢]

= الصراط المستقيم، وحصول النصر العزيز). ولا شك أن اجتماعها له عليه الصلاة والسلام حصل حين فتح الله تعالى عليه. قاله ابن هشام في "الشذور" صـ(٣١٤).

تنبيه: أنكرت الجهمية (لام التعليل) في القرآن. قال شيخ الإسلام رحمه الله: وَقَابَلَهُم الْجَهْمِيَّة الْغُلَاةُ فِي الْجَبْرِ، فَأَنْكَرُوا حِكْمَةَ اللهِ وَرَحْمَتَهُ، وَقَالُوا: لَمْ يَخْلُق لِحِكْمَةٍ، وَلَمْ يَأْمُرْ بِحِكْمَةٍ، وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ (لَامُ كَيْ) لَا فِي خَلْقِهِ وَلَا فِي أَمْرِهِ. وَزَعَمُوا أَنَّ قَوْلَهُ ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ ﴾ [الجاثية: ١٣]، و﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾[البقرة:٢٩] ، وَقَوْلَهُ: ﴿ وَلِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ لِيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ بِمَا عَمِلُواْ وَيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ أَحْسَنُواْ بِٱلْحُسْنَى ﴾[النجم: ٣١]، وَقَوْلَهُ: ﴿ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وَقَوْلَهُ: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ﴾ [النساء: ١٦٥]، -وَأَمْثَالَ ذَلِكَ- إِنَّمَا اللَّامُ فِيهِ لَامُ الْعَاقِبَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص: ٨]، وَقَوْلِ الْقَائِلِ: (لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ). وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ لَامَ الْعَاقِبَةِ إِنَّمَا تَصِحُّ مِمَّنْ يَكُونُ جَاهِلًا بِعَاقِبَةِ فِعْلِهِ، كَفِرْعَوْنَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ يَدْرِي مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ أَمْرُ مُوسَى، أَوْ مِمَّنْ يَكُونُ عَاجِزًا عَنْ رَدِّ عَاقِبَةِ فِعْلِهِ، كَعَجْزِ بَنِي آدَمَ عَنْ دَفْعِ الْمَوْتِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ وَالْخَرَابِ عَنْ دِيَارِهِمْ، فَأَمَّا مَنْ هُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ، وَعَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَهُوَ مُرِيدٌ لِكُلِّ مَا خَلَقَ؛ فَيَمْتَنِعُ فِي حَقِّهِ لَامُ الْعَاقِبَةِ، الَّتِي تَتَضَمَّنُ نَفْيَ الْعِلْمِ، أَوْ نَفْيَ الْقُدْرَةِ. اهـ.

"مجموع الفتاوى" (٨/ ٤٤)، و(١٧/ ١٠٠)، و"اختيارات شيخ الإسلام وتقريراته في النحو والصرف" لناصر بن حمد الفهد صـ(٢١٨-٢٢٠)، و"شفاء العليل" (٢/ ٥٣٨-٥٤٠).

(١) وتسمى أيضًا: لام الصيرورة، ولام المآل، وهي التي يكون ما بعدها نقيضًا لمقتضى ما قبلها. اهـ. "الشذور" صـ(٣١٤).

(٢) الإعراب: **فالتقطه**: الفاء: حرف عطف، التقطه: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. **آل فرعون**: آل: فاعل مؤخر، فرعون: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. **ليكون**: اللام للعاقبة، يكون: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (لام) العاقبة، واسمها: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو). **لهم**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من (عدوًا). **عدوًا**: خبر (يكون) منصوب. **حزنًا**: معطوف على (عدوًا)، والمصدر المؤول من (أن يكون) في محل جر والجار والمجرور متعلقان بـ(التقطه)، وجملة (فالتقطه) معطوفة على استئناف مقدر، أي: فوضعته وألقته فالتقطه.

[القصص:٨]، وَاللَّامُ هُنَا لَيْسَتْ لِلتَّعْلِيلِ(١) بَلْ لِلْعَاقِبَةِ[٢]؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَلْتَقِطُوهُ لِذَلِكَ، وَإِنَّمَا التَقَطُوهُ لِيَكُونَ لَهُمْ قُرَّةَ عَيْنٍ، فَكَانَتْ عَاقِبَتُهُ(٣) أَنْ صَارَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا.

أَوْ زَائِدَةً(٤)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾(٥)[الأحزاب:٣٣]، فَالْفِعْلُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَنْصُوبٌ بِـ(أَنْ) مُضْمَرَةً، وَلَوْ أُظْهِرَتْ فِي الْكَلَامِ لَجَازَ، وَكَذَا بَعْدَ (كَيْ) الْجَارَّةِ(٦).

---

(١) ولا مانع من أن تكون للتعليل، ويكون قوله ﴿لِيَكُونَ﴾ [القصص: ٨] علة لقضاء الله.

قال ابن القيم في "شفاء العليل" (٢/ ٥٤٠): وأما قوله: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فهو تعليل لقضاء الله سبحانه بالتقاطه وتقديره له، فإن التقاطهم له إنما كان بقضائه وقدره؛ فهو سبحانه قدر ذلك وقضى به ليكون لهم عدوًّا وحزنًا... الخ.

[٢] (بل للعاقبة) ليست في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢.

(٣) أي: الالتقاط المفهوم من التقطوه. "الآلوسي" صـ(١٣٤).

(٤) وهي الآتية بعد فعل متعدٍّ. قاله المصنف في "الشذور" صـ(٣١٥).

(٥) الإعراب: إنما: كافة ومكفوفة. يريد: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم. الله: فاعل. ليذهب: اللام: صلة وتوكيد، يذهب: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد (اللام)، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو)، عنكم: جار ومجرور متعلقان بـ(يذهب). الرجس: مفعول به. أهل: منادى مضاف منصوب وحرف النداء محذوف، أو منصوب على الاختصاص للمدح، أي: أخص أهل البيت. البيت: مضاف إليه مجرور بالمضاف.

ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[النساء:٢٦] أي: البيان، نحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الأنعام:٧١] أي: وأمرنا الإسلام أو بالإسلام. فقوله: (بعد فعل متعدٍّ) أي: لمفعول كما في المثالين الأولين، أو لمفعولين لكن الثاني بالباء أو بنفسه كما في الآية الثالثة. اهـ. انظر: "الشذور مع عبادة" (٢/ ٩٠).

(٦) قال السجاعي صـ(٣٤): هكذا في بعض النسخ، والصواب إسقاطه لما قدمه من أنها تضمر بعد (كي) إضمارًا لازمًا، قال الشنواني: قد يقال: التشبيه راجع لما قبل (لو). اهـ. تأمل.

وقال الآلوسي: صـ(١٣٤): قوله: (كذا) إشارة إلى أنه غير معتنٍ به؛ لأنه قد قدم أن إضمار (أن) بعد (كي) إضمار لازم كما هو مذهب البصريين، وكون التشبيه في مطلق الإضمار يأباه الذهن السليم. تدبر. اهـ.

وَلَوْ[1] كَانَ الفِعْلُ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ اللَّامُ مَقْرُوْنًا بِـ(لَا) وَجَبَ إِظْهَارُ (أَنْ) بَعْدَ اللَّامِ(٢)، سَوَاءٌ كَانَتْ (لَا) نَافِيَةً كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ﴾(٣)[النساء:١٦٥]، أَوْ زَائِدَةً كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾(٤)[الحديد:٢٩]، أَيْ: لِيَعْلَمَ أَهْلُ الكِتَابِ.

---

[١] في ب: (فلو).

(٢) وذلك ليقع الفصل بين المتماثلين، وهما: اللام ولام (لا)؛ لأنهم لو قالوا: (جئت لئلا تغضب) كان في ذلك قلق في اللفظ. اهـ. قاله السجاعي.

وقال المصرح (٢/ ٢٤٤): (لئلا) يتوالى مثلان وهما لام (كي) ولام (لا) من غير إدغام، وهو ركيك في الكلام. اهـ.

تنبيه: لا يجوز الفصل بين اللام والفعل إلا بـ(لا)، وإنما ساغ ذلك؛ لأن اللام حرف جر و(لا) قد يفصل بها بين الجار والمجرور في فصيح الكلام، نحو: (غضبت من لا شيء)، و(جئت بلا زاد). ويجب إدغام النون في (لا) نافية أو زائدة؛ لتقارب مخرجيهما. اهـ.

"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٥٥-١٥٦).

(٣) **الإعراب**: **لئلا**: اللام: حرف تعليل، أن: حرف مصدر، ونصب، واستقبال، **لا**: نافية. **يكون**: فعل مضارع ناقص. **للناس**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر (يكون). **على الله**: جار ومجرور متعلقان بما تعلق به الأول، ويجوز أن يجعل (للناس) متعلقان بمحذوف حال من (حجة)، و(على الله) متعلقان بمحذوف خبر ويجوز العكس. **حجة**: اسم (يكون) مؤخر والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر والجار والمجرور متعلقان بـ(منذرين) على المختار عند البصريين، وبـ(مبشرين) على المختار عند الكوفيين فإن المسألة من باب التنازع، ويجوز أن يتعلقا بفعل محذوف أي: (أرسلناهم لذلك).

(٤) **الإعراب**: **لئلا**: اللام: حرف تعليل، أن: مصدرية ناصبة، **لا**: صلة وتوكيد، أي: زائدة، وقيل: غير زائدة، فهي نافية. **يعلم**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. **أهل**: فاعل مرفوع. **الكتاب**: مضاف إليه، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف، والتقدير: أعلمكم الله بذلك ليعلم أهل الكتاب.

وَلَوْ كَانَتِ اللَّامُ مَسْبُوقَةً بِكَوْنٍ مَاضٍ[١] مَنْفِيٍّ[٢] وَجَبَ إِضْمَارُ (أَنْ)[٣]، سَوَاءٌ كَانَ

---

(١) أي: ناقص كما هو المتبادر؛ لأن استعمال الناقصة أكثر، وذكرها في أبواب النحو أشهر فتوجه كلامه إليها، وتعين حمله عند عدم التقييد عليها. اهـ. «شرح المرادي على الألفية» (٣/ ٣١٠).

(٢) أي: بـ(ما) أو (لم)، ولا يكون النفي بـ(إن) ولا بـ(لا) ولا بـ(لما) ولا بـ(لن). نص على ذلك أبوحيان في «الارتشاف» (٤/ ١٦٥٦)، واقتصر على ذلك أيضًا ابن هشام في «المغني» (١/ ٢١١). وانظر: «شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣١٠).

وإنما امتنع النفي بـ(لن) لأنها لنفي المستقبل، وكذلك (لا)، فإن نفي غير المستقبل بها قليل، وأما (لما) فإنها وإن كانت تنفي الماضي لكن يتصل نفيها بالحال، بخلاف (لم) وأما (إن) فالخلاف فيها مشهور، فحملها كثير من النحاة على (ما ولم) واستدلوا بقراءة غير الكسائي: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾[إبراهيم:٤٦]، فجعلوا (إن) نافية واللام في (لتزول) لام الجحود.

ورد عليهم ابن هشام في «المغني» (١/ ٢١٢) فقال رَحِمَهُ اللهُ: وَزعم كثير من النَّاس فِي قَوْله تَعَالَى: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ ٱلْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] فِي قِرَاءَة غير الْكسَائي -بِكَسْر اللَّام الأولى وَفتح الثَّانِيَة- أَنَّهَا لَام الْجُحُود، وَفِيه نظر؛ لِأَن النَّافِي على هَذَا غير (مَا) وَ(لم)، ولاختلاف فاعِلَي (كَانَ) و(تزول)، وَالَّذِي يظْهر لي أَنَّهَا لَام (كي)، وَأَنَّ (إِنْ) شَرْطِيَّة، أَي: وَعند الله جَزَاءُ مَكْرِهمْ، وَهُوَ مكر أعظم مِنْهُ، وَإِن كَانَ مَكْرهمْ -لِشِدَّتِهِ- معدًا لأجل زَوَال الْأُمُور الْعِظَام المشبهة فِي عظمها بالجبال، كَمَا تَقول: أَنا أَشْجَع من فلَان، وَإِن كَانَ معدًا للنوازل. اهـ.

(٣) هذا هو المشهور، وهو مذهب البصريين، وخبر (كان) عندهم محذوف، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة وما دخلت عليه مجرور باللام متعلق بخبر (كان) المحذوف، والتقدير: ما كان الله مريدًا لهذا، والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحًا به في بعض كلام العرب، قال:

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِتَسْمُو   وَلَكِنَّ الْمُضَيَّعَ قَدْ يُصَابُ

صرح بالخبر الذي هو (أهلًا)، مع وجود اللام والفعل بعدها.

وذهب الكوفيون إلى أن الناصب هو اللام نفسها، لا (أن) مضمرة، وأن الفعل -أي: الجملة الفعلية- في موضع نصب خبر (كان) واللام زائدة للتأكيد، واحتجوا بقوله:

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ   مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

إذ لو كانت (أن) هي الناصبة للزم تقديم معمول صلتها، وذلك ممتنع، وأجيب بأن مقالتها=

الْمُضِيُّ[١] فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى، نَحْوُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾(٢) [الأنفال:٣٣] أَوْ فِي الْمَعْنَى فَقَطْ، كَقَوْلِهِ: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(٣)[النساء:١٣٧]،

= معمول لمحذوف يفسره المذكور، أو أنه ضرورة كما في قول الشاعر:

كَانَ جَزَائِي بالعصا أنْ أجْلَدَا

ويضعف قول الكوفيين بأن اللام الزائدة تعمل الجر في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال.

وأجاب بعضهم: بأنهم لا يسملون هذه الكلية، أو أن القاعدة أغلبية.

انظر: "التصريح مع حاشية ياسين" (٢/ ٢٣٥-٢٣٦)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٣/ ٢٩٢-٢٩٣)، و"الآلوسي" صـ(١٣٦)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٥٦-١٥٧).

تنبيه: فُهِمَ من قوله:... بكون ماضٍ... إلخ، قصر ذلك على (كان)، خلافًا لمن أجازه في أخواتها، قياسًا، نحو: (ما أصبح زيد ليضرب عمرًا)، و(لم يصبح زيد ليضرب عمرًا). ولمن أجاز في ظننت أيضًا قياسًا نحو: (ما ظننت زيدًا ليضرب عمرًا)، و(لم أظن زيدًا ليضرب عمرًا)، قال أبوحيان: وهذا كله تركيب لم يسمع، فوجب منعه. اهـ.

"الأشموني مع الصبان" (٣/ ٢٩٢)، و"الهمع" (٢/ ٣٧٩).

قال في "التصريح" (٢/ ٢٣٦): ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي، نحو: (ما جاء زيد ليفعل كذا).

قال أبوحيان: وهذا فاسد؛ لأن هذه لام (كي). "الهمع" (٢/ ٣٧٩)، و"الصبان" (٣/ ٢٩٢).

[١] في ج، خ: (الماضي).

(٢) الإعراب: وما: الواو: استئنافية، ما: نافية. كان: فعل ماضٍ ناقص. الله: لفظ الجلالة اسم (كان) مرفوع. ليعذبهم: اللام: لام الجحود، يعذب: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو)، هم: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بخبر (كان) المحذوف والتقدير عند البصريين: ما كان الله مريدًا لتعذيبهم. وأنت: الواو: واو الحال، أنت: ضمير منفصل في محل رفع مبتدإ. فيهم: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدإ، وجملة (وما كان...) مستأنفة، وجملة (وأنت فيهم) في محل نصب حال من المفعول.

(٣) الإعراب: لم: حرف نفي وجزم وقلب. يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون وحرك؛ لالتقاء الساكنين. الله: لفظ الجلالة اسم (يكن). ليغفر: اللام: لام الجحود، =

وَتُسَمَّى هَذِهِ اللَّامُ (لَامَ الْجُحُودِ)(١).

[حالات (أن) المصدرية بعد اللام]

وَتَلَخَّصَ أَنَّ لِـ(أَنْ) بَعْدَ اللَّامِ ثَلَاثَ حَالَاتٍ:

وُجُوبَ الْإِضْمَارِ وَذَلِكَ بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ.

وَوُجُوبَ الْإِظْهَارِ وَذَلِكَ إِذَا اقْتَرَنَ الْفِعْلُ بِـ(لَا).

وَجَوَازَ الْوَجْهَيْنِ وَذَلِكَ فِيمَا بَقِيَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾(٢)

= يغفر: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (اللام)، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هو). لهم: جار ومجرور متعلقان بـ(يغفر)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر (يكن)، وجملة (لم يكن الله...) في محل رفع خبر (إنَّ) من قوله: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا ﴾[النساء:١٣٧].

(١) الجحود في اللغة: إنكار ما يعرف لا مطلق الإنكار، ﴿ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ﴾ [النمل:١٤]، ولعلهم أرادوا النفي المطلق، فهو من إطلاق اسم الخاص وإرادة العام، ومع هذا الأولى أن يقال: (لام النفي) أو (لام الإنكار).

"الآلوسي" ص(١٣٥-١٣٦)، و"الأشموني" (٣/ ٢٩٢).

وإلى تعريف لام الجحود أشار من قال:

وَكُـلُّ لَامٍ قَبْلَـهُ مَـا كَانَـا ... أَوْ لَـمْ يَكُـنْ فَلِلْجُحُـودِ بَانَـا

"حاشية ابن حمدون على المكودي" (٢/ ١٤٨).

(٢) الإعراب: وأمرنا: الواو: حرف عطف، أمرنا: فعل ونائب فاعل. لنسلم: اللام: صلة وتوكيد على أحد الأقوال، نسلم: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (نحن). لرب: جار ومجرور متعلقان بـ(نسلم). العالمين: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والمصدر من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب مفعول ثانٍ بعد إسقاط حرف الجر.

ومن الأقوال في اللام أنها لام (كي) ومفعول (أمرنا) الثاني محذوف وقدروه: (وأمرنا بالإخلاص لكي ننقاد ونستسلم لرب العالمين)، ومنها: أن اللام هنا بمعنى الباء، وكأنه قيل: وأمرنا بأن نسلم، ومجيء اللام بمعنى الباء قول غريب.

[الأنعام:٧١]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ ﴾[1] [الزمر:١٢].

[إضمار (أن) المصدرية وجوبًا]

وَلَمَّا ذَكَرْتُ أَنَّهَا تُضْمَرُ وُجُوبًا بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ اسْتَطْرَدْتُ[2] فِي ذِكْرِ بَقِيَّةِ الْمَسَائِلِ الَّتِي يَجِبُ فِيها إِضْمَارُ (أَنْ)، وَهِيَ أَرْبَعٌ:

إِحْدَاهَا: بَعْدَ (حَتَّى). وَاعْلَمْ أَنَّ لِلْفِعْلِ بَعْدَ (حَتَّى) حَالَتَيْنِ[3]: الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ. فَأَمَّا النَّصْبُ فَشَرْطُهُ كَوْنُ الْفِعْلِ مُسْتَقْبَلًا[4] بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، سَوَاءٌ كَانَ مُسْتَقْبَلًا

---

(١) الإعراب: وأمرت: الواو: عاطفة، أمرت: فعل ونائب فاعل، لأن: اللام: صلة وتوكيد -أي: زائدة-، أن: حرف مصدر، ونصب، واستقبال. أكون: فعل مضارع ناقص منصوب بـ(أن)، واسمه: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنا) وخبر (أكون) أول المسلمين، وجملة (أمرت...) معطوفة على (أمرت) من قوله: ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ ﴾[الزمر:١١]. وقيل في اللام المذكورة إنها للتعليل أي: وأمرت بما أمرت به لأن أكون، ويؤيد القول بالزيادة سقوطها في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[يونس:٧٢]، وقول: ﴿ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[يونس:١٠٤]، وقوله: ﴿ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ﴾[الأنعام:١٤].

وقد يقال: إن هذه الآيات أصلها باللام وإنما حذفت؛ لأن حرف الجر يطرد حذفه مع (أن)، و(أنَّ) ويكون المأمور به محذوفًا، تقديره: وأمرت أن أعبد لأن أكون.

(٢) قال في "المصباح": وَاسْتَطْرَدَ لَهُ فِي الْحَرْبِ: إِذَا فَرَّ مِنْهُ كَيْدًا، ثُمَّ كَرَّ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُ اجْتَذَبَهُ مِنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي لَا يَتَمَكَّنُ مِنْهُ، إِلَى مَوْضِعٍ يَتَمَكَّنُ مِنْهُ. وَوَقَعَ لَكَ عَلَى وَجْهِ الِاسْتِطْرَادِ: كَأَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ الِاجْتِذَابُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَذْكُرْهُ فِي مَوْضِعِهِ، بَلْ مَهَّدْتَ لَهُ مَوْضِعًا ذَكَرْتَهُ فِيهِ. اهـ.

فالحاصل: أن الاستطراد هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة.

قال السجاعي: ووجه الاستطراد هنا: أن كلامه في إضمار (أن) بعد اللام، فذِكْرُهُ لغيرها ليس في محله، لكنه ذكره لمناسبة وجوب الإضمار، وهذا ظاهر، فلا اعتراض على المصنف. اهـ.

[٣] في الأصل: (حالين).

(٤) فإن كان حالًا وجب رفعه كما سيأتي، وسبب اشتراط ذلك أن نصبه بـ(أن)، وهي تخلص الفعل للاستقبال. اهـ. "الآلوسي" صـ(١٣٦)، و"السجاعي" صـ(٣٤)، و"الصبان" (٣/٢٩٨).

بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَنِ التَّكَلُّمِ أَوْ لَا(١)، فَالأَوَّلُ(٢) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾(٣)[طه:٩١] ، فَإِنَّ رُجُوعَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ[٤] مُسْتَقْبَلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الأَمْرَيْنِ(٥) جَمِيعًا، وَالثَّانِي(٦) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ

---

(١) أي: أو لا يكون مستقبلًا بالنسبة إلى زمن التكلم، بل يكون مستقبلًا بالنسبة إلى ما قبلها فقط، فحينئذٍ يجوز الأمران: الرفع والنصب. قاله الدماميني. «الآلوسي» صـ(١٣٦).

(٢) أي: المستقبل بالنظر لما قبلها ولزمن التكلم معًا. اهـ. «حاشية عبادة على الشذور» صـ(٨٧).

(٣) الإعراب: قالوا: فعل وفاعل، لن: حرف نفي ونصب واستقبال. نبرح: فعل مضارع ناقص منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، واسمه: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (نحن)، عليه: جار ومجرور متعلقان بـ(عاكفين). عاكفين: خبر (نبرح) منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم. حتى: حرف غاية وجر. يرجع: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وجوبًا بعد (حتى) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. إلينا: جار ومجرور متعلقان بـ(يرجع). موسى: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للتعذر، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر بـ(حتى)؛ والجار والمجرور متعلقان بـ(عاكفين).

[٤] في ح، ط١، ط٢: (عليه الصلاة والسلام).

(٥) وهما قولهم: لن نبرح... إلخ، وعكوفهم أي: إقامتهم على عبادة العجل الذي صنعه السامري.
واعترض التمثيل بهذه الآية باحتمال أنها من القسم الثاني، فيكون فيه الوجهان؛ إذ العكوف ورجوع موسى ماضيان بالنسبة إلى زمن نزول الآية، لكن الرجوع مستقبل بالنسبة إلى العكوف.
وأجيب: بأنَّ قوله: ﴿قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١] فيه حكاية لكلامهم وعبارتهم الصادرة منهم، فالمنظور له حكاية كلامهم إذ ذاك، ولا شك أن رجوع موسى مستقبل بالنسبة إلى زمن تكلمهم بهذا الكلام الذي قصه الله علينا بخلاف آية الزلزال، فليس فيها حكاية لقول آخر، بل هو إخبار منه، فينظر فيه لزمن النزول؛ لأنه زمن التكلم بالنظر إليه. اهـ.
والحاصل: أن ما كان حكاية كلام ينظر فيه لزمن المحكي، وهو وقت حصول الواقعة، وما كان غير حكاية كلام ينظر فيه لزمن الإخبار لنا.
«الصبان» (٣/ ٢٩٨)، و«حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ٨٧-٨٨)، و«السجاعي» صـ(٣٤)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٥٩).

(٦) وهو المستقبل بالنظر لما قبلها، لا بالنظر لزمن التكلم. «حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ٨٨).

ٱلرَّسُولُ ﴾[1][البقرة:٢١٤]؛ لِأَنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ -وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى زَمَنِ الْإِخْبَارِ[2]- إِلَّا أَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى زِلْزَالِهِمْ.

[شرط نصب الفعل بعد (حتى)]

وَلِـ(حَتَّى) الَّتِي يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَعْنَيَانِ[3]: فَتَارَةً تَكُونُ بِمَعْنَى (كَيْ)، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا عِلَّةً لِمَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: (أَسْلِمْ حَتَّى تَدْخُلَ الْجَنَّةَ)، وَتَارَةً تَكُونُ بِمَعْنَى (إِلَى)، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَا بَعْدَهَا غَايَةً لِمَا قَبْلَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾[طه:٩١]، وَقَوْلِكَ[4]: (لَأَسِيرَنَّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ)، وَقَدْ تَصْلُحُ لِلْمَعْنَيَيْنِ مَعًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾[5][الحجرات:٩]

---

(١) أي: أزعجوا إزعاجًا شديدًا، مشبهًا بالزلزلة لما أصابهم من الأهوال.
"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٨٨)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٥٩).

(٢) الذي هو هنا زمن التكلم، أي: قص ذلك علينا؛ فإن الله قص علينا ذلك بعد ما وقع، والمراد بزمن التكلم في الآية السابقة ليس زمن القص، بل زمن التكلم المحكي عنهم.
"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٩٥)، و"الشذور" صـ(٣١٤).

(٣) أي: على المشهور. وزاد بعضهم ثالثًا، وهو: كونها بمعنى (إلا)، ومثّل له بقول الشاعر:

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً ... حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

قيل: يمكن جعلها بمعنى (إلى) أي: انتفى كون إعطائك سماحة إلى وقت جودك مع قلة ما في يديك.
وكذا يمكن جعلها بمعنى (كي) أي: احكم بانتفاء السماحة إذ ذاك؛ كي تجود وقليل ما تحويه يداك.
"الهمع" (٣٧٩و٣٨١)، و"موصل الطلاب" صـ(١٨٨)، و"الآلوسي" صـ(١٣٧).

[٤] في ح، ط٢: (كقولك).

(٥) **الإعراب**: **فقاتلوا**: الفاء: رابطة لجواب الشرط من قوله: ﴿ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ ﴾[الحجرات:٩]، قاتلوا: فعل أمر مبني على حذف النون والواو: فاعله، والجملة في محل جزم جواب الشرط. **التي**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **تبغي**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هي). **حتى**: حرف غاية وجر أو تعليل وجر. **تفيء**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد=

يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: (كَيْ تَفِيءَ)، أَوْ (إِلَى أَنْ تَفِيءَ).

وَالنَّصْبُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَشِبْهِهَا[1] بِ(أَنْ) مُضْمَرَةً بَعْدَ (حَتَّى) حَتْمًا، لَا بِ(حَتَّى) نَفْسِهَا[2] خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[3]؛ لِأَنَّهَا قَدْ عَمِلَتْ فِي الْأَسْمَاءِ الْجَرَّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[القدر:٥]، ﴿حَتَّىٰ حِينٍ﴾[المؤمنون:٢٥]، فَلَوْ عَمِلَتْ فِي الْأَفْعَالِ النَّصْبَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ لَنَا عَامِلٌ وَاحِدٌ يَعْمَلُ تَارَةً فِي الْأَسْمَاءِ، وَتَارَةً فِي الْأَفْعَالِ، وَهَذَا لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ[4].

= (حتى)، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره: (هي). إلى أمر: جار ومجرور متعلقان بـ(تفيء). الله: لفظ الجلالة مضاف إليه، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر بـ(حتى) والجار والمجرور متعلقان بـ(قاتلوا)، وجملة (تبغي) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

[١] في ط٢: (وما أشبهها).

(٢) وهو مذهب البصريين. انظر: «الإنصاف» (٢/ ٥٩٨)، و«الهمع» (٢/ ٣٨٠).

(٣) «الإنصاف» (٢/ ٥٩٧-٥٩٨)، و«الهمع» (٢/ ٣٨٠).

(٤) اعترض بـ(أي) في: (أيهم تضرب أضرب)؛ لعملها الجر في الاسم والجزم في الفعل، وباللام؛ فإنها تعمل الجر في الأسماء والجزم في الأفعال، وبـ(كي)؛ فإنها تارة تعمل الجر وتارة تعمل النصب كما تقدم.

قيل في الجواب: أن المقصود أن عامل الاسم لا يكون عامل الفعل من جهة واحدة ومع اتحاد المعنى، وفي (أي) جهتان: ملازمة الإضافة المقتضية لعمل الجر، وتضمن معنى الشرط المقتضي للجزم، وكذا في (كي) جهتان: التعليل كاللام، والمصدرية كـ(أن) وفي اللام اختلف المعنى؛ لأنه في الجزم الطلب وفي غيرِهِ غيرُهُ، فكأنهما شيئان، بخلاف (حتى) على ما هو الشايع فإن الجهة واحدة، وكذا المعنى. والقول باختلاف معناها في الاستعمالين؛ لأنها مع الأسماء بمعنى (إلى) فقط، ومع الأفعال لا تختص بهذا المعنى ليس بشيء؛ إذ المعنى حينئذ زائد لا زائل، فلا تغفل.

«الآلوسي» صـ(١٣٨)، و«السجاعي» صـ(٣٥).

قلت: ولا تنسَ ما تقدم، من أنه أجيب بأنهم لعلهم لا يُسَلِّمُونَ هذه الكُلِّيَّة، أي: أن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال، أو أن هذه القاعدة أغلبية.

«الصبان» (٣/ ٢٩٣)، و«الآلوسي» صـ(١٣٦).

[شروط رفع الفعل بعد (حتى)]

وَأَمَّا رَفْعُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا فَلَهُ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ:

الْأَوَّلُ: كَوْنُهُ مُسَبَّبًا عَمَّا قَبْلَهَا(١)، وَلِهَذَا امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي نَحْوِ: (مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ)؛ لِأَنَّ انْتِفَاءَ السَّيْرِ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِلدُّخُولِ، وَفِي قَوْلِكَ: (سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ)؛ لِأَنَّ السَّيْرَ لَا يَكُونُ سَبَبًا لِطُلُوعِهَا.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ زَمَنُ الْفِعْلِ الْحَالَ لَا الاسْتِقْبَالَ، عَلَى الْعَكْسِ مِنْ شَرْطِ النَّصْبِ، إِلَّا أَنَّ الْحَالَ تَارَةً يَكُونُ تَحْقِيقًا، وَتَارَةً يَكُونُ تَقْدِيرًا(٢)؛ فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلُهَا) إِذَا قُلْتَ ذَلِكَ وَأَنْتَ فِي حَالَةِ[٣] الدُّخُولِ. وَالثَّانِي كَالْمِثَالِ الْمَذْكُورِ إِذَا كَانَ السَّيْرُ وَالدُّخُولُ قَدْ مَضَيَا وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ[٤] حِكَايَةَ الْحَالِ(٥)، وَعَلَى

---

(١) وذلك ليحصل الاتصال المعنوي؛ لأنه لما بطل الاتصال اللفظي بينهما لمانع وجب الاتصال المعنوي؛ جبرًا لما فات من الاتصال اللفظي. اهـ.

"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٩١)، و"الآلوسي" صـ(١٣٨) و"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٨٨).

(٢) قوله: تحقيقًا: بأن يكون معمولها واقعًا حين التكلم حقيقة، وقوله: تقديرًا: أي بطريق التقدير والحكاية. "السجاعي" صـ(٣٥).

[٣] في خ، ط٢: (حال). [٤] في ح: (قصدت).

(٥) معنى حكاية الحال: أن يقدر أن ذلك الفعل واقع في حال التكلم. قاله الزمخشري.

وقال الأندلسي: معنى حكاية الحال: أن تقدر نفسك كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن.

"شرح الرضي على الكافية" (٣/ ٤٨٧-٤٨٨)، و"التصريح" (٢/ ٢٣٧).

وعلامة كونه حالًا تحقيقًا أو تقديرًا صلاحية جعل الفاء في موضع (حتى)، نحو قولهم: (مرض زيد حتى لا يرجونه) أي: فهو الآن لا يرجى، ونحو: (ضُرِبَ أمس حتى لا يستطيع أن يتحرك اليوم) أي: فهو لا يستطيع... الخ، ونحو: (سألت عن هذه المسألة حتى لا أحتاج إلى السؤال) أي: فأنا لا أحتاج الآن... ومثال المصنف (سِرْتُ حتى أَدْخُلُهَا) أي: فأنا الآن أدخلها.

"الهمع" (٢/ ٣٨٢)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٦١). =

هَذَا جَاءَ الرَّفْعُ فِي قَوْلِهِ(١) تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[البقرة:٢١٤]؛ لِأَنَّ الزِّلْزَالَ وَالْقَوْلَ قَدْ مَضَيَا(٢).

الثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَهَا تَامًّا(٣)، وَلِهَذَا امْتَنَعَ الرَّفْعُ(٤) فِي نَحْوِ: (سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا)، وَفِي نَحْوِ: (كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا)؛ إِنْ[٥] حُمِلَتْ (كَانَ) عَلَى النُّقْصَانِ دُونَ التَّمَامِ(٦).

= فائدة: حكى الجرمي في «الفرح» أن من العرب من ينصب بـ(حتى) في كل شيء.
قال أبوحيان: وهي لغة شاذة. اهـ. «الهمع» (٢/ ٢٨٣)، و«الصبان» (٣/ ٢٩٩).

(١) وهي قراءة نافع.
«أوضح المسالك» (٤/ ١٦١)، و«القراءات العشر المتواترة» صـ(٣٣)، و«النشر» (٢/ ٢٢٧)، و«البحر المحيط» (٢/ ١٣٩). وقرأ بها أيضًا مجاهد. «معاني القرآن» للفراء (١/ ٩٦).
و(حتى) على هذه القراءة حرف ابتداء والفعل بعدها مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم.

(٢) ولكن أريد حكاية الحال، فكأنه قيل: حتى حالتهم الآن أن الرسول والذين آمنوا معه يقولون. فالقول حال باعتبار تقدير اتصافهم به زمن التكلم. «الصبان» (٣/ ٢٩٩).

(٣) أي: مستغنيًا عما بعدها، أي: ما بعدها فضلة، يتم الكلام بدونه.
«الأشموني مع الصبان» (٣/ ٣٠٠)، و«الآلوسي» صـ(١٣٩)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٦١).

(٤) لئلا يلزم كون المبتدإ في الحال بالنسبة للمثال الأول، أو في الأصل بالنسبة للمثال الثاني بلا خبر؛ لأن المرفوع حينئذ مستأنف منقطع عما قبله؛ لأن (حتى) ابتدائية، والجملة بعدها مستأنفة، فيخلو المبتدأ من الخبر وذلك غير جائز.
«الآلوسي» صـ(١٣٩)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٦١)، و«الصبان» (٣/ ٣٠٠).

[٥] في ح، ط٢: (إذا).

(٦) أما إذا حملت على التمام أو أتي لها بخبر فلا محذور. اهـ.
«الآلوسي» صـ(١٣٦)، و«الصبان» (٣/ ٣٠٠)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٦١).

[شرط النصب بـ(أو)]

الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: بَعْدَ (أَوِ) الَّتِي بِمَعْنَى (إِلَى)، أَوْ (إِلَّا)[(١)].

فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: (لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي[(٢)] حَقِّي) أَيْ: إِلَى أَنْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) اتبع في هذا التعبير ولد ابن مالك، وهي عبارة غير جيدة؛ لاقتضائها أن (أو) ترادف الحرفين، وليس كذلك، بل إنما هي (أو) العاطفة لأحد الشيئين، ولا تدل على غاية، ولا استثناء، ولا تعليل.

فالأولى عبارة ابن مالك في "التسهيل": وتضمر أيضًا (أن) لزومًا بعد (أو) الواقعة موقع (إلى أن) أو (إلا أن). وأحسن منه قول "الخلاصة":

كَـذَاكَ بَعْـدَ أَوْ إِذَا يَصْـلُحُ فِي ... مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوِ الَّا أَنْ خَفِي

لأنَّ لـ(حتى) معنيين كلاهما صالح هنا: **الأول**: الغاية مثل (إلى). **والثاني**: التعليل مثل (كي). فشمل كلامه نحو: (لأرضين الله أو يغفر لي)، ولا يناسب هنا معنى (إلى)، ولا معنى (إلا)؛ لأنه يوهم انقطاع الإرضاء إذا حصل الغفران، فيتعين هنا التعليل، وتتعين الغاية في: (لأنتظرنَّه أو يجيء)، والاستثناء في: (لأقتلن الكافر أو يسلم)، ويصلح للتقديرات الثلاث: (لَأُلْزِمَنَّكَ أو تقضيني حقي).

"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٦٢)، و"التسهيل مع شرحه" (٤/ ٢٢)، و"حاشية ابن حمدون على المكودي" (٢/ ١٤٩)، و"شرح الألفية" للمرادي(٢/ ٣١٤).

واحترز المصنف بقوله: (بعد (أو) التي بمعنى (إلى)... إلخ) من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوبًا فإن نصبه بعدها بإضمار (أن) جوازًا لا وجوبًا، كقوله:

وَلَـوْلَا رِجَـالٌ مِـنْ رِزَامٍ أَعِـزَّةٌ ... وَآلُ سُـبَيْعٍ أَوْ أَسُـوءَكَ عَلْقَمَـا

وقد تقدم الكلام على ذلك.

تنبيه: ما ذكره من أن النصب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (أو) هو مذهب البصريين، وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي إلى أن الفعل انتصب بـ(أو) نفسها.

"الهمع" (٢/ ٣٨٥)، وشرح الألفية للمرادي (٣/ ٣١٤)، و"الجنى الداني" ص(٢٣٢).

(٢) هذا ليس نصًّا في الأول؛ لأنه يحتمل الثاني، بل والثالث، وهو التعليل، وكذلك البيت، فـ(حتى) فيه محتملة للغاية والتعليل، ومثال النص في الغاية: (لأنتظرنه أو يجيء).

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ[(١)]

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "المغني" (١/ ٦٧)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٥٧)، و"الشذور" ص(٣١٦)، و"الكافية الشافية" (٢/ ١٢٠)، و"التصريح" (٢/ ٢٣٦)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ٢٠٦)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٢/ ٧٤)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ١٧٥)، و"الأشموني" (٣/ ٢٩٥)، و"الهمع" (٢/ ٣٨٤)، و"شرح شواهد ابن عقيل" للجرجاوي ص(٢٢٧).

اللغة: **لأستسهلن الصعب**: يقال: استسهل الشيء عدّه سهلًا. **الصعب**: الأمر الشاق. **المُنى**: -بالضم- جمع منية: اسم لما يتمناه الإنسان. **الآمال**: -بالمد- جمع أمل، وهو الرجاء. وانقيادها: موافقتها للمراد، ومجيئها على حسبه.

المعنى: والله لأعُدَّنَّ المتعسر سهلًا بالصبر حتى أبلغ ما أتمناه إذ ما حصلت الأمور التي تؤمل ويرجى حصولها إلا لصابر وحابس نفسه عن الجزع، وفي المثل: (من صبر وتأنى نال ما تمنى).

وربنا يقول: ﴿إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، ويقول: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ اللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا وَلَا يُلَقَّاهَا إِلَّا الصَّابِرُونَ﴾ [القصص: ٨٠]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣].

الإعراب: **لأستسهلن**: اللام: واقعة في جواب قسم مقدر تقديره: والله لأستسهلن، أستسهل: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد: حرف لا محل لها من الإعراب، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). **الصعب**: مفعول به. **أو**: حرف عطف بمعنى (إلى). **أدرك**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (أو) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). المنى: مفعول به لـ(أدرك)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوف على مصدر مأخوذ مما تقدم، والتقدير: ليكونن استسهال مني للصعب أو إدراك للمنى. **فما**: الفاء: حرف عطف يفيد التعليل، ما: حرف نفي. **انقادت**: انقاد: فعل ماضٍ، والتاء: حرف يدل على تأنيث الفاعل لا محل له من الإعراب. **الآمال**: فاعل. **إلا**: أداة حصر. **لصابر**: جار ومجرور متعلق بـ(انقادت).

الشاهد فيه: (أدرك)؛ حيث نصب الفعل المضارع الذي هو (أدرك) بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (إلى).

والثاني كَقَولِكَ: (لأَقْتُلَنَّ الكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ)(١) أَيْ: إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ(٢)، وَقَالَ[٣] الشَّاعِرُ:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ ... كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيْمَا(٤)

---

(١) المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوف على مصدر مأخوذ مما تقدم، والتقدير: (ليكونن قتل مني للكافر أو إسلام منه).

(٢) فما بعد (أو) مستثنى من عموم الأزمان المستقبلة التي يصلح لها ما قبلها. اهـ. "عدة السالك" (٤/ ١٥٦).

[٣] في ط٢: (قول).

(٤) التخريج: البيت منسوب لزياد الأعجم في "الكتاب" (٣/ ٤٨)، و"شرح أبيات سيبويه" (٢/ ١٦٩)، و"شرح التصريح" (٢/ ٢٣٦)، و"شرح شواهد المغني" (١/ ٢٠٥)، و"لسان العرب" (غمز)، و"المقتضب" (٢/ ٢٨)، و"شرح أبيات المغني" (٢/ ٧٠)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(٢٢٨)، و"أمالي ابن الشجري" ٣/ ٧٨).

وبلا نسبة في "شرح ابن عقيل" (٢/ ١٧٦)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٥٨)، و"الشذور" ص(٣١٧)، و"شرح الأشموني" (٣/ ٢٩٥)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٨٠).

اللغة: غمزت: هززت وعصرت، وغمز الرمح معناه: أن تقبض على ما اعوجَّ منه قبضًا شديدًا؛ ليعتدل ما اعوجَّ ويستقيم. قناة: الرمح. الكعوب: جمع كعب وهو الناشز في أطراف الأنابيب. تستقيما: تعتدل.

المعنى: فيه استعارة تمثيلية، شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من أطرافها مما يمنع اعتدالها، ولا يفارق ذلك إلا إذا استقامت.

الإعراب: وكنت: الواو: بحسب ما قبلها، كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم: ضمير متصل في محل رفع اسمها. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. غمزت: فعل وفاعل. قناة: مفعول به، وقناة: مضاف. قوم: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وجملة (غمزت) في محل جر بإضافة (إذا) إليها. كسرت: فعل وفاعل. كعوبها: كعوب: مفعول به وهو مضاف، وها: مضاف إليه مبني في محل جر بالمضاف، وجملة (كسرت) جواب (إذا) لا محل لها من الإعراب، وجملة الشرط والجواب في محل نصب خبر (كان). أو: حرف عطف بمعنى (إلا). تستقيما: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (أو) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على=

أَيْ: إِلَّا أَنْ تَسْتَقِيمَ فَلَا أَكْسِرُ كُعُوبَهَا، وَلَا يَصِحُّ هُنَا مَعْنَى (إِلَى)[1]؛ لِأَنَّ الِاسْتِقَامَةَ لَا تَكُونُ غَايَةً لِلْكَسْرِ(٢).

= آخره، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي) يعود إلى (قناة) والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوف على مصدر متصيد من الكلام السابق، والتقدير: ليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها.

الشاهد فيه: (أو تستقيما)، حيث نصب الفعل المضارع وهو قوله (تستقيما) بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (إلا). وتلخيص المعنى: كسرت كعوبها في كل حال إلا في حال استقامتها.

فائدتان:

الفائدة الأولى: أن العلماء وضعوا ضابطًا للفرق بين (أو) التي بمعنى (إلى)، و(أو) التي بمعنى (إلا)، وحاصله: أن ما كان قبل (أو) إن كان ينقضي شيئًا فشيئًا كانت (أو) بمعنى (إلى)، وإن كان ما قبل (أو) ينقضي دفعة واحدة كانت (أو) بمعنى (إلا).

"عدة السالك" (٤/١٥٧)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٢٥٨).

الفائدة الثانية: اعلم أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد (أو) هذه؛ ليفرقوا بين معنيين، وذلك أن (أو) تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساوٍ لما قبلها في الشك والتردد، نحو: (سأزور محمدًا أو أبعث إليه رسولًا)، فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين، فأنت متردد بين هذين الأمرين، شاكٌّ فيما ستفعله منهما، وإما للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجحه، والثاني مشكوك فيه، نحو أن تقول: (سأعاقب زيدًا أو يعتذر من ذنبه)، فأنت تقول هذا الكلام في حال أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك بمحمد أو مرجح لإيقاعها به، وأنت -مع ذلك- شاك في حصول الاعتذار منه، فقصدوا أن يفرقوا بين هذين المعنيين في اللفظ المؤدي إليهما، فرفعوا المضارع بعد (أو) حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذي أسلفت لك. اهـ.

"عدة السالك" (٤/١٥٣-١٥٤)، و"حاشية ياسين على التصريح" (٢/٢٣٧)، و"حاشية الصبان" (٣/ ٢٩٥)، و"شرح ابن الناظم" صـ(٢٥٩).

[1] في ح، خ، ط٢: (ولا يصح أن تَكُون هُنَا بِمَعْنَى إِلَى).

(٢) لأن الغاية هي التي تكون على طرف الفعل، ومن المعلوم أن الاستقامة لا تكون على طرف التكسير؛ لما بينهما من المنافاة. قاله "الآلوسي" صـ(١٤٠). =

[شرط النفي والطلب الواقعين قبل فاء السببية]

الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: بَعْدَ فَاءِ السَّبَبِيَّةِ[(١)] إِذَا كَانَتْ مَسْبُوقَةً بِنَفْيٍ مَحْضٍ[(٢)] أَوْ طَلَبٍ بِالْفِعْلِ[(٣)].

= وأجاز بعضهم فيها هنا الغاية، قال عبادة في "حاشيته على الشذور" (٢/ ٩١): وأنت خبير بأنه يصح هنا الغاية؛ لأن الاستقامة للباقي غاية لكسر المفسد، ولذا قرر شيخنا الدردير في "الأشموني" صحة الغاية، وهو حسن؛ فتأمل!

وأجاز الصبان والخضري في البيت أن تكون فيه للتعليل.

"الصبان" (٣/ ٢٩٥)، و"الخضري" (٢/ ١٧٦).

(١) أي: التي قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها مع كونها عاطفة لمصدر مما بعدها على مصدر مما قبلها، واحترز بذلك عن الفاء التي لمحض العطف، فإن ما بعدها على حسب ما قبلها، ونصبوا الفعل بعد الفاء في هذه المواضع؛ لأنها لو قدرت عاطفة له على الفعل الذي قبلها لزم خلاف المعنى المراد، كما لو عطفوا مثلًا في (لا تنقطع عنا فنجفوك)، لزم أن يصير المعنى: لا تنقطع ولا نجفك. مع أن المراد أن ينبهوا على أن الانقطاع سبب للجفاء، وهذا لا يتضح إلا بأن تأتي بالفعلين وتخالف بين إعرابهما، كذا قال بعضهم، وإذا أردت الموافقة بين الفعلين في المعنى فلا يجوز النصب، نحو: (ما أقوم فأحدثك) إذا أردت نفي الفعلين، وإنما ينصب إذا كان مخالفًا له في معناه.

"الآلوسي" ص(١٤٠-١٤١)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٦٢-١٦٣).

(٢) أي: خالص من معنى الإثبات. وسواء كان النفي بالحرف كـ(ما)، و(لا)، أو الفعل كـ(ليس)، أو الاسم كـ(غير)، أوالتقليل مرادًا به النفي، فالأول: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، والثاني: (ليس زيد حاضرًا فيكلمك)، والثالث: (أنت غير آتٍ فتحدثنا)، والرابع: (قلما تأتينا فتحدثنا)، ويزاد خامس: وهو التشبيه المراد به النفي، نحو: (كأنك والٍ علينا فتشتمنا)، أي: ما أنت والٍ علينا فتشتمنا، وربما نفي بـ(قد) فنصب الجواب بعدها، نحو: (قد كنت في خير فتَعْرِفَه)، بنصب (تعرف)؛ لوقوعه في جواب النفي المحض، أي: ما كنت في خير فتعرفه. هذا المثال حكاه ابن سِيْدَه.

"الهمع" (٢/ ٣٨٨-٣٨٩)، و"التصريح" (٢/ ٢٣٨)، و"الصبان" (٣/ ٣٠١)، و"الخضري" (٢/ ١٧٧)، و"المغني" (١/ ١٧٥)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٧٧).

(٣) لا يخفى أنه ليس المراد بالطلب بالفعل الطلب بصيغة الفعل؛ لأن بعض أنواع الطلب=

فَالنَّفْيُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾[فاطر:٣٦][١]، وَكَقَوْلِكَ[٢]: (مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا)[٣]، وَاشْتَرَطْنَا كَوْنَهُ مَحْضًا؛ احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ: (مَا تَزَالُ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا)،

= كـ(التمني، والترجي، والعرض، والتحضيض) ليس طلبًا بالفعل، فلعلهم أرادوا به ما ليس خبرًا، ولا طلبًا باسم الفعل.

ويمكن أن تجعل الباء في قوله: (بالفعل) للمصاحبة، أي: طلب مصاحب للفعل، فحينئذ تدخل المذكورات بلا كلفة؛ إذ لا شك أنها مصاحبة له.

"الآلوسي" صـ(١٤١)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٦٤).

تنبيه: فإن قلت: قد ورد النصب في غير ما ذُكر، كقوله:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا

فنصب (أستريحا) ولم يتقدمه شيء مما ذكر؟

قلت: هو ضرورة، أو أنه مرفوع محلًا، وأَلِفُهُ مُبْدَلَةٌ من نون التوكيد الخفيفة، على حدِّ ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] كذا قيل، والأول أولى.

"الآلوسي" صـ(١٤١)، و"الهمع" (٢/ ٣٨٦)، و"الأشموني" (٣/ ٣٠٥).

(١) أي: لا يحكم عليهم بالموت فيموتوا، فانتفى المسبب وهو الموت؛ لانتفاء سببه وهو القضاء به. والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوف على مصدر مأخوذ مما قبل الفاء، والتقدير: لا يكون قضاء عليهم فوت لهم، وإنما قدروا هذا التقدير فيه وفيما يأتي؛ لأن (أن) تجعل ما بعدها في حكم المصدر، فيكون مفردًا، فيجب أن يكون المعطوف عليه -وهو ما قبل الفاء- في تأويل المفرد؛ لعدم عطف المفرد على الفعل إلا في نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾[الأنعام: ٩٥].

إعراب الآية بتمامها: **لا**: حرف نفي، **يقضى**: فعل مضارع مغير الصيغة، مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة؛ للتعذر. **عليهم**: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل. **فيموتوا**: الفاء: سببية، يموتوا: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا وعلامة نصبه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

"الصبان" (٣/ ٣٠١)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٦٤).

[٢] في ج، ح، ط١،ط٢: (قولك).

(٣) وهذا المثال على النصب له معنيان: =

و[1](مَا تَأْتِينَا إِلَّا فَتُحَدِّثُنَا)، فَإِنَّ مَعْنَاهُمَا الْإِثْبَاتُ، فَلِذَلِكَ وَجَبَ رَفْعُهُمَا، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِأَنَّ (زَالَ) لِلنَّفْيِ، وَقَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ النَّفْيُ، وَنَفْيُ النَّفْيِ إِثْبَاتٌ. وَأَمَّا الثَّانِي فَلِانْتِقَاضِ النَّفْيِ بِإِلَّا(٢).

= **الأول**: أن يكون النفي منصبًا على المعطوف عليه، فينتفي المسبب؛ لانتفاء السبب، ويكون معنى الكلام: (ما تأتينا فكيف تحدثنا)، انتفى الإتيان فانتفى التحديث؛ لانتفاء شرطه وهو الإتيان.

الثاني: أن يكون النفي منصبًا على المعطوف، فيكون التقدير: (ما يكون منك إتيان فيعقبه حديث، بل يكون منك إتيان ولا يكون منك حديث)، أي: أنك تأتينا غير محدث، وعلى هذا المعنى يكون أصل الإتيان ثابتًا، ولكن المنفي التحديث. ويجوز في هذا التركيب رفع الفعل بعد الفاء إما بالعطف على الأول، فيكون المعنى نفي الاثنين، أي: (ما تأتينا فما تحدثنا)، أو على الاستئناف، فيكون المعنى نفي الإتيان وإثبات التحديث، أي: (ما تأتينا فأنت تحدثنا)، وهذا الوجه معترض؛ لأنه لا يمكن تحديث بدون إتيان.

وذكر المصنف في "المغني" توجيهًا لذلك، وهو أن المعنى: (ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدثنا)، أي: الآن. وصوَّره البعض: بأن يكون أحدهما على شط نهر والآخر على شطه الآخر، والله أعلم.

"الصبان" (٣/ ٣٠٤)، و"الشذور" ص(٣٢١)، و"الآلوسي" ص(١٤١).

[١] في الأصل، خ: (أو).

(٢) هذا النحو من الانتقاض مبطل للنصب اتفاقًا، وأما إذا كان بعد الفعل نحو: (ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار) فقال ابن مالك وابنه بوجوب الرفع، والجمهور بجواز الأمرين، أي: الرفع والنصب، ويشهد لذلك قوله:

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِيِّنَا ... فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفُ

روي فينطق بالوجهين، وأنشده سيبويه بالنصب.

"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٣١٨-٣١٩)، و"الأشموني" (٣/ ٣٠٤-٣٠٥)، و"الكتاب" (٣/ ٣٢)، و"الآلوسي" ص(١٤٢)، و"الكافية الشافية" (٢/ ١٢٤)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٢٦١).

[أقسام الطلب الواقع قبل فاء السببية]

وَأَمَّا الطَّلَبُ فَإِنَّهُ يَشْمَلُ:

الْأَمْرَ[1]، كَقَوْلِهِ:

يَـا نَـاقُ سِـيْرِي عَنَقًـا فَسِـيْحا إِلَى سُـلَيْمَانَ فَنَسْـتَرِيْحَا[2]

---

(١) وقد جمع بعضهم أقسام الطلب المذكورة في بيت، وهو:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ تَمَنَّ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلَا

"شرح الفاكهي" (١/ ١٦٥)، و"الصبان" (٣/ ٣٠٢)، و"حاشية الشذور" ص(٣٢٠).

(٢) التخريج: الرجز لأبي النجم العجلي في "الكتاب" (٣/ ٣٥)، و"لسان العرب" (عنق) (نفح)، و"شرح التصريح" (٢/ ٢٣٩)، و"الهمع" (٢/ ٣٨٦)، و"تاج العروس" (عنق)، و"المساعد" (٣/ ٨٥)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(٢٢٩).

وبلا نسبة في "معاني القرآن" للفراء (١/ ٣٢١) (٢/ ١٢)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٢٤١و٢٤٤)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٧/ ٢٦)، و"المقتضب" (٢/ ١٤)، و"الأشموني" (٣/ ٣٠٢)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ١٧٨)، و"الشذور" ص(٣٢٢)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٦٥).

اللغة: ناق: مرخم ناقة. **عنقًا**: -بفتح العين والنون جميعًا- ضَرْبٌ من السير السريع. **فسيحًا**: واسع الخطى. **سليمان**: هو سليمان بن عبدالملك بن مروان. **فنستريحا**: نلقي عنّا تعب السفر.

المعنى: يأمر ناقته أن تسرع السير به حتى يصل إلى ممدوحه؛ ليعطيه العطاء الجزيل الذي يرتاح بعده من عناء الأسفار؛ لتحصيل المال.

الإعراب: يا: حرف نداء. **ناق**: منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب. **سيري**: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. **عنقًا**: مفعول مطلق مبين للنوع، وأصله صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: سيري سيرًا عنقًا. **فسيحًا**: صفة لـ(عنقًا). **إلى سليمان**: جار ومجرور متعلق بـ(سيري). **فنستريحا**: الفاء: فاء السببية، نستريحا: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن)، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوف على مصدر مأخوذ مما قبلها، والتقدير: ليكن منك سيرٌ فاستراحة منا. =

وَالنَّهْيَ:(١) نَحْوُ[٢]: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾[طه:٨١](٣)، وَالتَّحْضِيضَ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾[المنافقون:١٠](٤)،

= الشاهد فيه: (فنستريحا)، حيث نصب الفعل المضارع -الذي هو نستريحا- بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الأمر المدلول عليه بقوله: (سيري).

(١) شرط النهي عدم النقض بـ(إلا)، فالكلام فيه كالكلام في النفي.

قال المصنف في «الشذور» ص(٣٢٣): ولو نقض النهي بـ(إلا) قبل الفاء لم ينصب، نحو: (لا تضرب إلا زيدًا فيغضبُ)، فيجب في (يغضب) الرفع، ويمتنع النصب. اهـ.

قال ياسين في «حاشيته على الفاكهي» (١/ ١٦٥): فإن نقض بعدها لم يمتنع النصب، نحو: (لا تضرب زيدًا فيغضب عليك إلا تأديبًا). اهـ.

[٢] في ح، خ، ط٢: (نحو قوله تعالى).

(٣) الإعراب: ولا: الواو: حرف عطف، لا: ناهية جازمة. تطغوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. فيه: جار ومجرور متعلقان بـ(تطغوا). فيحل: الفاء: سببية، يحل: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية) وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. عليكم: جار ومجرور متعلقان بـ(يحلَّ). غضبي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة الياء، الياء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوف على مصدر مأخوذ مما تقدم عليها، والتقدير: لا يكن منكم طغيان فحلول غضبٍ مني عليكم.

(٤) الإعراب: لولا: حرف تحضيض، أخرتني: فعل وفاعل ومفعول والنون: حرف للوقاية. إلى أجل: جار ومجرور متعلقان بـ(أخرتني). قريب: صفة لـ(أجل). فأصدق: الفاء: سببية، أصدق: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (فاء السببية)، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنا)، المصدر المؤول من (أن) المضمرة بعد الفاء معطوف على مصدر مأخوذ مما قبلها، والتقدير: لولا كان تأخير منك لي فتصدق مني.

تنبيه: مثل المصنف للتحضيض في «الشذور» بقوله: (هلا اتقيت الله تعالى فيغفر لك)، و(هلا أسلمت فتدخل الجنة)، ثم قال: وَأما قَوْله تَعَالَى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون: ١٠]، فَمن بَاب النصب فِي جَوَاب الدُّعَاء، وَلَكِن استعيرت فِيهِ عبارَة التحضيض أَو الْعرض للدُّعَاء. اهـ. =

والتمنِّيَ، نَحْوُ: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾[النساء:٧٣][1]، وَالتَّرَجِّيَ[2] كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[غافر:٣٦-٣٧][3] فِي قِرَاءَةِ

= «الشذور» ص(٣٢٦)، و«حاشية عبادة على الشذور» (١/ ٦٨).

(١) **الإعراب: يا ليتني**: يا: حرف تنبيه، وقيل: حرف نداء والمنادى محذوف، والتقدير: (يا هؤلاء ليتني)، والأول قول الفارسي، وهذا خلاف جارٍ فيها إذا باشرت حرفًا أو فعلًا. ليتني: ليت: حرف تمنٍّ، والياء: اسمها، والنون: للوقاية. كنت: (كان) مع اسمها، **معهم**: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر (كان)، وهم: ضمير متصل مضاف إليه، وجملة (كنت معهم) في محل رفع خبر (ليت). **فأفوز**: الفاء: سببية، أفوز: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنا)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوف على مصدر مأخوذ مما قبلها، والتقدير: يا ليت لي كونًا معهم ففوزًا عظيمًا لي.

(٢) جعل الترجي من أقسام الطلب هو مذهب الفراء وأصحابه، واختاره ابن مالك.

«شرح الفاكهي على القطر» (١/ ١٦٥)، و«التصريح مع حاشية ياسين» (٣/ ٢٣٨)، و«البحر المحيط» (٧/ ٤٦٥-٤٦٦).

قال المصنف في «المغني» (٢/ ٥٥١): وَهَذَا لَا يُجِيزهُ بَصرِي، ويتأولون قِرَاءَة حَفْص -يعني: (فأطلعَ) بالنصب في الآية- إمَّا على أنه جَوَاب لِلْأَمْرِ، وَهُوَ: ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾[غافر: ٣٦]، أو على الْعَطف على الْأَسْبَاب، على حد قَوْله: (وَلبس عباءة وتقر عَيْني)...، ثمَّ إن ثَبت قَول الْفراء: (إن جَوَاب الترجي مَنْصُوب كجواب التَّمَنِّي)، فَهُوَ قَلِيل، فَكيف تخرج عَلَيْهِ الْقِرَاءَة الْمجمع عَلَيْهَا؟!. انتهى المراد.

وانظر «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٠٧-٣٠٨)، و«إملاء ما مَنَّ به الرحمن» (٢/ ٢١٩)، و«البحر المحيط» (٧/ ٤٦٥-٤٦٦).

(٣) **الإعراب: لعلي**: لعل: حرف ترجٍّ ينصب الاسم ويرفع الخبر، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **أبلغ**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنا). **الأسباب**: مفعول به. **أسباب**: بدل من (الأسباب)، وأسباب: مضاف، **السموات**: مضاف إليه. **فأطلع**: الفاء: سببية، أطلع: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (فاء السببية)، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنا)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل رفع معطوف على مصدر مأخوذ من الأمر المتقدم في قوله: ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾[غافر:٣٦] والتقدير:=

بَعْضِ السَّبْعَةِ(١) بِنَصْبِ (أَطَّلِعَ)، وَالدُّعَاءَ(٢) كَقَوْلِهِ:

رَبِّ وَفِّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ ... سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ(٣)

= ليكن بناءٌ منك فاطلاع مني، أو معطوف على مصدر، مأخوذ من (أبلغ) لعل لي بلوغًا للأسباب، فاطلاعًا مني على إله موسى عليه السلام.

(١) وهو حفص.

"المغني" (٢/ ٥٥١)، و"القراءات العشر المتواترة" صـ(٤٧١)، و"البحر المحيط" (٧/ ٤٦٥)، و"النشر في القراءات العشر" (٢/ ٣٦٥)، و"اللباب" (١٧/ ٥٥).

فائدة: فرق النحاة بين التمني والترجي، فذكروا أن التمني يكون في الممكن والممتنع، والترجي يكون في الممكن فقط، وأما قول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] الآية جهل منه، أو مخرقة وإفك، أو يكون تمويهًا على السامعين، فَأَبْرَزَ ما لا يمكن في صورة الممكن. "الكواكب" (١/ ٢٥٤)، و"البحر المحيط" (٧/ ٤٦٥).

(٢) بشرط أن يكون بفعل أصلي، فخرج الدعاء بالاسم، نحو: (سقيًا لك فيرويك الله)، والدعاء بلفظ الخبر، نحو: (رحم الله زيدًا فيدخل الجنة)، فإن الفعل في هذين الموضعين لا يجوز نصبه.

"الشذور" صـ(٣٢٣-٣٢٤)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٦٥-١٦٦)، و"الهمع" (٢/ ٣٨٧).

(٣) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٢٣)، و"الأشموني" (٣/ ٣٠٢)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني (٣/ ٣٠٢)، و"الشذور" صـ(٣٠٢)، و"الهمع" (٢/ ٣٨٧)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ١٧٨)، و"شرح ابن الناظم" صـ(٢٦٠)، و"شرح شواهد ابن عقيل" صـ(٢٢٩)، و"معجم شواهد العربية" صـ(٤٩٢)، و"التصريح" (٢/ ٢٣٩)، و"تكملة شرح التسهيل" (٤/ ٢٩).

اللغة: **وفقني**: أراد اهدني وأرشدني. **أعدل**: أميل. **سَنَن**: -بفتح السين والنون- الطريق. **الساعين**: جمع (ساعٍ)، وهو السائر.

المعنى: يا رب، أدعوك أن توفقني حتى لا أميل عن طريق الساعين السالكين في خير طريق.

الإعراب: ربِّ: منادى حذف منه حرف النداء -أي: يا رب- منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم المحذوفة تخفيفًا: مضاف إليه. **وفقني**: فعل ماضٍ يفيد الدعاء، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في=

وَالِاسْتِفْهَامَ[(١)]، كَقَوْلِهِ:

هَـلْ تَعْرِفُـونَ لُبَانَـاتِي فَـأَرْجُوَ أَنْ ... تُقْضَى فَيَرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ[(٢)]

= محل نصب مفعول به. فلا: الفاء: سببية واقعة في جواب الدعاء، وهي حرف عطف، لا: نافية. أعدل: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوف على مصدر متصيد من الفعل قبلها، أي: يا رب، ليكن منك توفيق لي فعدم عدول مني. عن سنن: جار ومجرور متعلق بالفعل (أعدل)، وسنن: مضاف. الساعين: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة. في خير: جار ومجرور متعلق بـ(الساعين)، وخير: مضاف. سنن: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها السكون العارض؛ لأجل القافية.

الشاهد فيه: (فلا أعدل)، حيث نصبه بـ(أن) مضمرة وجوبًا؛ لوقوعه مقرونًا بالفاء في جواب الدعاء، وهو قوله (وفقني).

(١) سواء كان بحرف، نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أو باسم، نحو: «مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ»، ونحو: (مَتَى تَسِيرُ فَأُرَافِقَكَ؟)، و(كَيْفَ تَكُونُ فَأُصَاحِبَكَ؟)، و(أَيْنَ بَيْتُكَ فَأَزُورَكَ؟).

وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل، فإن تضمنه لم يجز النصب، نحو: (لِمَ ضربت زيدًا فيجازيك)؛ لأن الضرب قد وقع، فيتعذر سبك مصدر مستقبل منه.

قال أبوحيان: وهذا الشرط لم أر أحدًا يشترطه.

واشترط المصنف في "الشذور" في الاستفهام ألا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامد، نحو: (هل زيد أخوك فأكرمه؟) بالرفع، ولا ينصب؛ لأنه لا يمكن تصيد مصدر منه، بخلاف ما لو كان مشتقًا فيتصيد منه المصدر.

"الهمع" (٢/ ٢٨٧-٢٨٨)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/ ٣٠٦)، و"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٩٦)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٦٦)، و"التصريح" (٢/ ٢٣٩)، و"الخضري" (٢/ ١٧٨)، و"شرح التسهيل" (٤/ ٢٦).

(٢) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح الكافية" (٢/ ١٢٣)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٢٦٠)، و"تكملة شرح التسهيل" (٤/ ٢٩)، و"التصريح" (٢/ ٢٣٩)، و"شرح شواهد ابن=

والعَرْضَ، كَقَوْلِهِ:

يَا ابْنَ الكِرَامِ أَلَا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ۝ قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا[1]

= عقيل» صـ(٢٣٠)، و«الأشموني» ٣/ ٣٠٢، «شرح شواهد الأشموني» للعيني.

اللغة: لباناتي: -بضم اللام، وتخفيف الباء الموحدة، ومد النون- أي: حاجاتي. **فأرجو**: أطلب الأمر المحبوب. **يرتد**: يرجع.

المعنى: هل تعرفون حاجاتي التي مرضت مرضًا شديدًا من أجل عدم قضائها، فيتسبب عن معرفتكم إياها أني أرجو الله أن تقضوها لي، فيرتد ويرجع لي بعض الروح إلى الجسد، وبرءُ الجسم من الأسقام، وإن لم يبلغ في الشفاء حد التمام.

الإعراب: **هل**: حرف استفهام. **تعرفون**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون نيابة عن الضمة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. **لباناتي**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ولبانات: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه. **فأرجو**: الفاء: سببية واقعة في جواب الاستفهام وهي حرف عطف، أرجو: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنا)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، أي: هل يكون معرفة منكم لحاجاتي فرجاء مني لقضائها. **أن**: حرف مصدر ونصب واستقبال. **تقضى**: فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ونائب فاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي) يعود على (اللبانات)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول (أرجو) والتقدير: فأرجو القضاء. **فيرتد**: الفاء: سببية وهي حرف عطف، يرتد: فعل مضارع معطوف على (تقضى). **بعض**: فاعل (يرتد) وهو مضاف. **الروح**: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. **للجسد**: جار ومجرور متعلق بالفعل (يرتد).

الشاهد فيه: قوله (فأرجو)، حيث نصبه بـ(أن) مضمرة وجوبًا؛ لوقوعه مقرونًا بالفاء في جواب الاستفهام.

(١) **التخريج**: البيت بلا نسبة في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ١٢٣)، و«شرح ابن الناظم على الألفية» صـ(٢٦٠)، و«الشذور» صـ(٣٢٥)، و«شرح ابن عقيل» (٢/ ١٧٩)، و«التصريح»=

= (٢/ ٢٣٩)، و"الأشموني" (٣/ ٣٠٢)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني، و"الهمع" (٢/ ٣٨٩)، و"شرح شواهد ابن عقيل" صـ(٢٣٠).

اللغة: **الكرام**: جمع كريم، ويراد به الجواد كما يراد به الأصيل. **تدنو**: تقرب، وأراد به هنا النزول عليهم. **راءٍ**: أصله رائي اسم فاعل فعله رأى بمعنى أبصر.

المعنى: يا ابن الكرام، أطلب منك أن تقرب منا وتأتي عندنا؛ لأنه يترتب على ذلك أن ترى بعينيك الشيء الذي قد حدثوك به؛ لأن السامع بأذنيه ليس كالرائي بعينيه، بل الرؤية بالعينين أقوى من السماع بالأذنين، ومنه قوله ﷺ: «**لَيْسَ الْمُعَايِنُ كَالْمُخْبَرِ**»، رواه البزار عن ابن عباس رضي الله عنهما.

الإعراب: **يا**: حرف نداء. **ابن**: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وابن: مضاف. **الكرام**: مضاف إليه مجرور بالمضاف. **ألا**: أداة عرض. **تدنو**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **فتبصر**: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد الفاء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالفاء على مصدر متصيد من الفعل المتقدم، أي: ليكن منك دنوٌّ فإبصار. **قد**: حرف تحقيق. **حدثوك**: فعل وفاعل ومفعول به، وجملة (قد حدثوك): صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف، والتقدير: فتبصر ما قد حدثوكه أو حدثوك به. **فما**: الفاء: حرف دال على التعليل، ما: نافية حجازية. **راءٍ**: اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة. **كمن**: الكاف: حرف تشبيه وجر، ومن: اسم موصول بمعنى (الذي) مبني على السكون في محل جر، الجار والمجرور متعلق بمحذوف تقديره (كائنًا) خبر (ما) الحجازية، ويجوز أن تكون (ما) تميمية، فـ(راءٍ) مبتدأ، وكمن: متعلق بمحذوف تقديره (كائن) خبره. **سمعا**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، والألف: للإطلاق، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير المستتر (هو).

الشاهد فيه: قوله (فتبصر)، حيث نصبه بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب العرض المدلول عليه بـ(ألا).

فائدة: قال أبوحيان: العرض والتحضيض متقاربان، والجامع بينهما التنبيه على الفعل، إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحث على الفعل، فكل تحضيض عرض؛ لأنك إذا حضضته=

وَاشْتَرَطْتُ فِي الطَّلَبِ أَنْ يَكُونَ بِالْفِعْلِ؛ احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ[1] قَوْلِكَ: (نَزَالِ فَنُكْرِمَكَ)، و(صَهْ فَنُحَدِّثَكَ) [بِالنصْبِ فِي جَوَابِ اسْمِ الفِعْلِ فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ][2]؛ خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ(٣) فِي إِجَازَةِ ذَلِكَ مُطْلَقًا(٤)، وَلِابْنِ جِنِّي(٥) وَابْنِ عُصْفُورٍ(٦) فِي إِجَازَتِهِ[7] بَعْدَ (نَزَالِ)، و(دَرَاكِ) وَنَحْوِهِمَا مِمَّا فِيهِ لَفْظُ الْفِعْلِ[8] دُونَ (صَهْ) وَ(مَهْ) وَنَحْوِهِمَا مِمَّا فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ(٩)، وَقَدْ صَرَّحْتُ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمُقَدِّمَةِ فِي بَابِ اسْمِ الْفِعْلِ.

= على فعل فقد عرضته عليه، ولذلك يقال في (هلّا) عرض؛ إذ لا يخلو منه، و(ألا) مخففة لمجرد العرض. اهـ. «الهمع» (٢/ ٣٩٠).

[1] في خ: (من قولك). [2] ما بين المعقوفين سقط من ط٢.

(٣) انظر رأيه في «الارتشاف»، و«شرح الكافية الشافية» (٢/ ١٣٠)، و«شرح الكافية» للرضي (٤/ ٦٤)، «شرح التسهيل» (٤/ ٤١)، و«الأشموني» (٣/ ٣١٢)، و«أوضح المسالك» (٤/ ١٧٢)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣٢٣)، و«المساعد» (٣/ ٩٨)، و«الشذور» صـ(٣٢٣)، و«الهمع» (٢/ ٣٨٦).

(٤) أي: سواء كان فيه لفظ الفعل أم لا. «التصريح» (٢/ ٢٤٣).
وكذلك في إجازته النصب بعد الطلب بلفظ الخبر، نحو: (حسبك حديث فينامَ الناس). «أوضح المسالك» (٤/ ١٧٢).

(٥) انظر رأيه في كتابه: «الخصائص» (٣/ ٥١)، و«شرح الكافية» للرضي (٤/ ٦٤)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣٢٣)، و«التصريح» (٢/ ٢٤٣)، و«الارتشاف» (٤/ ١٦٦٩)، و«المساعد» (٣/ ٩٨)، و«الشذور» صـ(٢٤٣).

(٦) انظر رأيه في كتابه «شرح الجمل» (٢/ ٨٩-٩٠)، و«الارتشاف» (٤/ ١٦٦٩)، وتكملة «شرح التسهيل» (٤/ ٤١)، و«المساعد» (٣/ ٩٨)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣٢٣)، و«الشذور» صـ(٣٢٣)، و«الهمع» (٢/ ٣٨٦).

[7] في ب: (إجازتهما). [8] في ب، خ: (الفعل وحروفه)

(٩) قال المصنف في «الشذور» صـ(٣٢٣): وما أحرى هذا القول بأن يكون صوابًا. اهـ.
وقال أبوحيان: والصواب أن ذلك لا يجوز؛ لأنه غير مسموع من كلام العرب. اهـ. «الهمع» (٢/ ٣٨٧).

الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ: بَعْدَ وَاوِ الْمَعِيَّةِ[(١)] إِذَا كَانَتْ مَسْبُوقَةً بِمَا قَدَّمْنَا ذِكْرَهُ[(٢)] مِثَالُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[آل عمران:١٤٢][(٣)]، ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ

---

(١) التي تفيد أن ما بعدها مصاحب لما قبلها ووقعا في زمن واحد.

"حاشية ابن الحاج على شرح الآجرومية" للأزهري ص٠٥٨)، و"حاشية أبي النجا" ص(٤٧).

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "الخلاصة":

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبْ   مَحْضَيْنِ أَنْ وَسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ
وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِدْ مَفْهُومَ مَعْ   كَلَا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزَعْ

واختلف النحاة في هذه الواو التي ينصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة وجوبًا، هل هي عاطفة أم لا؟

فالذي صرحوا به وهو ظاهر عبارة ابن مالك في "الألفية" أنها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها، كما تقدم في (الفاء) و(أو).

وذهب الرضي إلى أنها ليست عاطفة، بل هي بمعنى (مع) أو للحال، فالمصدر بعدها مبتدأ حذف خبره؛ لكثرة الاستعمال، فعنى (قم وأقومَ) أي: قم مع قيامي، أو قم وقيامي ثابت، أي: في حال ثبوت قيامي، وقال: ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبلها كما قال النحاة، أي: ليكن قيام منك وقيام مني، لم يكن تنصيص على معنى الجمع. اهـ.

وهذا القول استظهره الدماميني.

"شرح الرضي" (٤/ ٦٨)، و"الصبان" (٣/ ٣٠٦)، و"الخضري" (٢/ ١٧٩).

(٢) قال أبوحيان: وَلَا أحفظ النصب جَاءَ بعد الْوَاو بعد الدُّعَاء، وَالْعرض، والتحضيض، والرجاء فَيَنْبَغِي أن لا يقدم على ذَلِك إِلَّا بِسَمَاع.

"الهمع" (٢/ ٣٩٤)، و"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٣١٩).

وقال المصنف في "الشذور" ص(٣٢٧): وَأما النصب بعد وَاو الْمَعِيَّة فِي الْمَوَاضِع الْمَذْكُورَة فَسُمِعَ فِي خَمْسَةٍ، وقاسه النحويون فِي ثَلَاثَةٍ، فالخمسة المسموع فِيهَا أَحدهَا: النَّفْي، وَالثَّانِي: الْأَمر، وَالثَّالِث: النهي، وَالرَّابِع: التَّمَنِّي، وَالْخَامِس: الِاسْتِفْهَام.

(٣) الإعراب: لَمَّا: حرف نفي وجزم وقلب. يعلم: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض؛ لالتقاء الساكنين. الله: لفظ الجلالة فاعل=

= مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. الذين: اسم موصول مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. جاهدوا: فعل وفاعله، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الواو. منكم: جار ومجرور متعلق بـ(جاهدوا). الواو: واو المعية، وهي حرف عطف. يعلم: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). الصابرين: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء نيابة عن الفتحة، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوف بالواو على مصدر متصيد مما قبلها، والتقدير: (ولما يحصل علمه تعالى بالمجاهدين وعلمه بالصابرين).

ومعنى الآية: لا يحصل لكم دخول الجنة حتى تبتلوا، ويرى الله منكم المجاهدين في سبيله، والصابرين على مقاومة أعدائه. قاله ابن كثير في "تفسيره".

تنبيه: قد يتوهم بعض من قصر علمه فيفهم من هذه الآية ونظائرها أن الله سبحانه لا يعلم الشيء حتى يقع، وهذا غير صحيح، فالله يعلم الأشياء قبل وقوعها، كما قال: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۗ إِنَّ ذَٰلِكَ فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾[الحج: ٧٠]، ومن ادعى أن الله لا يعلم بالشيء إلا بعد وقوعه فإنه مكذب لهذه الآية، وأمثالها من الآيات الدالة على أن الله قد علم الأشياء قبل أن تقع.

لكن العلم الذي في هذه الآية ونحوها كقوله: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ﴾[محمد:٣١]، هو العلم الذي يترتب عليه الثواب والعقاب؛ لأن علم الله بالشيء قبل أن يكون لا يترتب عليه شيء من جهة فعل العبد؛ لأن العبد لم يُبلَ به حتى يتبين الأمر، فإذا اختبر به العبد حينئذٍ يتبين أنه استحق الثواب أو العقاب. فيكون المراد بقوله: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢] الآية، أي: علمًا يترتب عليه الجزاء.

وقال بعض أهل العلم: المراد بقوله: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، و﴿حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ﴾ [محمد: ٣١] أي: علم ظهور، يعني: حتى يظهر الشيء؛ لأن علم الله بالشيء قبل أن يكون علم بأنه سيكون، وعلمه بعد كونه علم بأنه كان، وفرق بين العِلْمَيْنِ.

ويظهر الفرق فيما لو قال لك شخص: (سوف أفعل كذا غدًا)، فالآن حصل عندك علم بما أخبر به، ولكن إذا فعله غدًا صار عندك علم آخر، أي: علم بأن الشيء الذي حدثك أنه سيفعله قد فعله. اهـ.

"شرح رياض الصالحين" للعلامة العثيمين رحمه الله (١/ ٩٧).

وروى ابن عبد البر في "جامع بيان العلم وفضله" (١/ ٣٨٥): عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه =

ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[الأنعام:٢٧][1] فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةَ وَابْنِ عَامِرٍ وَحَفْصٍ[2].

= أنه قيل له: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّ هَاهُنَا قَوْمًا يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ لَا يَعْلَمُ مَا يَكُونُ حَتَّى يَكُونَ، فَقَالَ: ثَكِلَتْهُمْ أُمَّهَاتُهُمْ! مِنْ أَيْنَ قَالُوا هَذَا؟! قِيلَ: يَتَأَوَّلُونَ الْقُرْآنَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ ﴾[محمد:٣١]، فَقَالَ عَلِيٌّ ﷺ: مَنْ لَمْ يعلم هَلَكَ، ثُمَّ صعد الْمِنْبَرَ، فَحَمِدَ اللهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ، وَاعْمَلُوا بِهِ وَعَلِّمُوهُ، وَمَنْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلْيَسْأَلْنِي، إِنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ قَوْمًا يَقُولُونَ: إِنَّ اللهَ لَا يَعْلَمُ مَا يَكُونُ حَتَّى يَكُونَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ ﴾ الْآيَةُ، وَإِنَّمَا قَوْلُهُ: ﴿ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ﴾ يَقُولُ: حَتَّى نَرَى مَنْ كَتَبْتُ عَلَيْهِ الْجِهَادَ وَالصَّبْرَ إِنْ جَاهَدَ وَصَبَرَ عَلَى مَا نَابَهُ، وَأَتَاهُ مِمَّا قَضَيْتُ عَلَيْهِ بِهِ.

(١) الإعراب: يا: حرف تنبيه. ليت: حرف تمنٍّ ونصب. نا: ضمير متصل في محل نصب اسم (ليت). نرد: فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن)، والجملة الفعلية في محل رفع خبر (ليت). ولا نكذب: الواو: واو المعية وهي حرف عطف، لا: حرف نفي، نكذب: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (الواو)، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن). بآيات: جار ومجرور متعلق بالفعل (نكذب)، وآيات: مضاف. رب: مضاف إليه مجرور بالمضاف، ورب: مضاف. نا: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. ونكون: الواو: واو المعية وهي حرف عطف، نكون: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد (الواو) واسمها: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن). من المؤمنين: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (نكون) والمصدر المؤول في الموضعين من (أن) وما دخلت عليه معطوف بالواو على مصدر متصيد مما قبلها، والتقدير: يا ليتنا يكون لنا رد وانتفاء تكذيب بآيات ربنا وكونٌ من المؤمنين، أي: يا ليت لنا رد مع هذين الشيئين.

(٢) «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٢٥٧)، و«اللباب في التفسير» (٨/ ٩٠)، و«البحر المحيط» (٤/ ١٠١).

وقرأ الباقون، وهم: نافع، وأبوعمرو، وابن كثير، والكسائي: ﴿ ولا نكذبُ ﴾، ﴿ ولا نكونُ ﴾ برفعهما. «اللباب» (٨/ ٩٠).

تنبيه: جَعْلُ ابنِ عامر موافقًا لحمزة وحفص في نصب الفعلين خلاف المشهور عنه، فالمنقول عنه في «النشر»، و«إعراب ابن النحاس»، و«تفسير اللباب» أنه يرفع (نكذب) وينصب (نكون) وهكذا أيضًا نقل عنه البيضاوي، ولكن ما نقله المصنف من الموافقة لحمزة=

وَقَالَ الشَّاعِرُ[١]:

أَلَـمْ أَكُ جَـارَكُمْ وَيَكُـونَ بَيْـنِي   وَبَيْـنَكُمُ الْمَـوَدَّةُ وَالْإِخَـاءُ[٢]

= وحفص نقله أيضًا أبوحيان في «البحر المحيط» (٤/ ١٠١) ثم قال بعد كلام طويل: قال ابن عطية: وقرأ ابن عامر في رواية هشام بن عمار عن أصحابه عن ابن عامر: (ولا نكذبُ) بالرفع (ونكونَ) بالنصب. اهـ.

(١) هذا مثال الاستفهام.

(٢) التخريج: البيت للحطيئة في «الكتاب» (٣/ ٤٣)، و«شرح أبيات الكتاب» (٢/ ٧٣)، و«شرح شواهد المغني» (٢/ ٩٥٠)، و«المغني» (٢/ ٦٦٩)، و«شرح أبيات المغني» للبغدادي (٨/ ٣٥)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ١٨٠)، «شرح شواهد ابن عقيل» ص(٢٣٣)، و«شرح شواهد الأشموني» للعيني (٣/ ٣٠٧)، و«معجم شواهد العربية» ص(٢٣)، و«شرح أبيات سيبويه» للأعلم (٢/ ٤٨٢)، و«المساعد» (٢/ ٩٢).

وللأخطل في «شرح التسهيل» (٤/ ٣٧).

وبلا نسبة في «الأشموني» (٣/ ٣٠٧)، و«شرح ابن الناظم على الألفية» ص(٢٦٢)، و«شرح الكافية الشافية» (٢/ ١٢٥)، و«المقتضب» (٢/ ٢٧)، و«الهمع» (٢/ ٣٩٤).

اللغة: المودة: المحبة. الإخاء: -بكسر الهمزة- مصدر آخاه بالمد، بمعنى الأخوة والصداقة.

المعنى: يخاطب الشاعر ويعاتب الزبرقان وأهله، فيقول: ألم يجتمع هذان الشيئان: أن أكون جارًا لكم، وأن تكونوا إخواني، وأصحاب مودتي؟!

الإعراب: ألم: الهمزة: للاستفهام التقريري، لم: حرف نفي وجزم وقلب. أكُ: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة؛ للتخفيف، إذ أصله قبل الجازم (أكون) فلما دخل الجازم حَذَفَ الضمة، فالتقى ساكنان: الواو والنون، فحذفت الواو؛ لالتقائهما، ثم النون؛ للتخفيف، واسم (أكُ) ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنا). جاركم: خبرها، والكاف: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع. ويكون: الواو: للمعية واقعة في جواب الاستفهام وهي حرف عطف. يكون: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية. بيني: بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر (يكون)، وياء المتكلم: مضاف إليه. وبينكم: معطوف علي (بيني)، والكاف: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع. المودة: اسم (يكون) مؤخر. =

وَقَالَ آخَرُ:

لَا تَنْـهَ عَـنْ خُلُـقٍ وَتَـأْتِيَ مِثْلَـهُ عَـارٌ عَلَيْـكَ إِذَا فَعَلْـتَ عَظِـيمُ[1]

= والإخاء: معطوف على المودة، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متصيد من الفعل السابق، أي: أقروا بكوني جارًا لكم، وكون المودة والأخوة حاصلتين بيني وبينكم.

الشاهد فيه: قوله (ويكونَ)، حيث نصبه بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب الاستفهام.

(١) التخريج: البيت لأبي الأسود الدؤلي في "التصريح" (٢/ ٢٣٨)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/ ٥٧٠و٧٧٩)، و"الهمع" (٢/ ٢٩٣)، و"شرح شواهد ابن عقيل" صـ(٢٣٢).

ولأبي الأسود أو للمتوكل الليثي في "لسان العرب" (عظظ).

وللأخطل في "الكتاب" (٣/ ٤٢)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٧/ ٢٤)، و"التبصرة والتذكرة" (١/ ٣٩٩).

ولأبي الأسود، أو للأخطل، أو للمتوكل الليثي الكناني، أو للطرماح، أو للسابق البربري في "خزانة الأدب" (٨/ ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨).

ولحسان في "شرح أبيات سيبويه" (٢/ ١٨٨).

وبلا نسبة في "الأشباه والنظائر" (٤/ ٣٦)، و"رصف المباني" صـ(٤٨٦)، و"لسان العرب" (واو)، و"المقتضب" (٢/ ٢٦)، و"المغني" (٢/ ٣٦١)، و"الأشموني" (٣/ ٣٠٧)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٢٤)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٢٦٢).

المعنى: لا تجمع بين النهي عن الشيء وفعلك إياه، فإنك إن نهيت عن فعل شيء لقبحه ثم لم تنته أنت كان أقبح؛ لأنك تعلم أنك قد عرفت أنه قبيح فنهيت عنه، وأتيته أنت مع العلم، ففعلك أعظم من فعل من فعله وهو لا يعلم بقبحه، والله يقول: ﴿أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤].

الإعراب: لا: حرف نهي وجزم. تنهَ: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). عن خلق: جار ومجرور متعلق بالفعل (تنه). وتأتيَ: الواو: للمعية واقعة في جواب النهي، وهي حرف عطف، تأتي: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). مثله:=

وَتَقُولُ: (لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ)، فَتَنْصِبُ (تَشْرَبَ) إِذَا[١] قَصَدْتَ النَّهْيَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا(٢)، [٣]وَتَجْزِمُ إِنْ قَصَدْتَ النَّهْيَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا(٤)، أَيْ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلَا تَشْرَبِ اللَّبَنَ، وَتَرْفَعُ إِنْ نَهَيْتَ عَنِ الْأَوَّلِ وَأَبَحْتَ الثَّانِيَ، أَيْ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلَكَ شُرْبُ اللَّبَنِ(٥).

= مفعول به، والهاء: مضاف إليه، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متصيد من الفعل قبلها، أي: لا يكن منك نهي عن خلق وإتيان مثله. عار: خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: فذلك عار، والجملة في معنى التعليل لما قبلها. عليك: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أولى لـ(عار)، و(على) بمعنى الباء، أي: عار متعلق وخاص بك. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيه معنى الشرط. فعلت: فعل وفاعل، ومفعوله محذوف تقديره: فعلته، والجملة الفعلية في محل جر بإضافة (إذا) إليها. عظيم: صفة ثانية لـ(عار)، وجملة (إذا فعلت) معترضة بين الموصوف وهو (عار)، وصفته الثانية وهي (عظيم) لا محل لها من الإعراب، وجواب (إذا) محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إذا فعلته فذلك عار عليك عظيم.

الشاهد فيه: قوله (وتأتيَ)، حيث نصبه بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو الواقعة في جواب النهي.

[١] في ب، ج، ط١، ط٢: (إن).

(٢) فتكون الواو واو المعية، وهي عاطفة، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة وجوبًا بعد الواو الواقعة في جواب النهي، ويكون المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه معطوفًا بالواو على مصدر متصيد من الفعل قبلها، والتقدير: لا يكن منك أكل للسمك وشرب للبن.

[٣] في خ: (أو).

(٤) والواو عليه عاطفة فقط.

(٥) والواو عليه استئنافية، ويجوز أن تكون واو الحال، أي: (لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن). «الخضري» (٢/ ١٨٠).

[جوازم المضارع]

ص- فَإِنْ سَقَطَتِ الْفَاءُ(١) بَعْدَ الطَّلَبِ، وَقُصِدَ الْجَزَاءُ جُزِمَ، نَحْوُ[٢]: ﴿ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾[الأنعام:١٥١]، وَشَرْطُ الْجَزْمِ بَعْدَ النَّهْيِ صِحَّةُ حُلُولِ (إِنْ لَا) مَحَلَّهُ، نَحْوُ: (لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ)، بِخِلَافِ (يَأْكُلْكَ).

وَيُجْزَمُ أَيْضًا بِـ(لَمْ) نَحْوُ: ﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾[٣][الإخلاص:٣]، و(لَمَّا) نَحْوُ: ﴿ لَمَّا يَقْضِ ﴾[٤][عبس:٢٣]، وَبِاللَّامِ و(لَا) الطَّلَبِيَّتَيْنِ نَحْوُ: ﴿ لِيُنفِقْ ﴾[الطلاق:٧]، ﴿ لِيَقْضِ ﴾[الزخرف:٧٧]، ﴿ لَا تُشْرِكْ ﴾[لقمان:١٣]، ﴿ لَا تُؤَاخِذْنَآ ﴾[البقرة:٢٨٦].

وَيَجْزِمُ[٥] فِعْلَيْنِ: (إِنْ)، و(إِذْمَا)، و(أَيٌّ)، وَ(أَيْنَ)، وَ(أَنَّى)، وَ(أَيَّانَ)، وَ(مَتَى)، وَ(مَهْمَا)، وَ(مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(حَيْثُمَا)، نَحْوُ: ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾[النساء:١٣٣]، ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾[النساء:١٢٣]، ﴿ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ ﴾[٦][البقرة:١٠٦]، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ شَرْطًا وَالثَّانِي جَوَابًا وجَزَاءً، وَإِذَا لَمْ يَصْلُحِ الجَوَابُ[٧] لِمُبَاشَرَةِ الْأَدَاةِ قُرِنَ بِالْفَاءِ، نَحْوُ:

---

(١) أي: لم توجد الآن، سواء وجدت قبل ثم سقطت أم لم توجد أصلاً. «الخضري» (٢/ ١٨٠).

[٢] في ج، ح، خ، ط١، ط٢: (نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ ﴾).

[٣] في ج، ح، خ، ط٢: (﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾).

[٤] في الأصل، ب، ج، خ: (﴿ لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴾).

[٥] في ب، ط١: (وتجزم).

[٦] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (﴿ نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ ﴾).

[٧] (الجواب) سقط من الأصل، ح.

﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[الأنعام:١٧] ، أو بِـ(إِذَا) الفُجَائِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم:٣٦].

[الجوازم قسمان]

ش- لَمَّا انْقَضَى الْكَلَامُ عَلَى مَا يَنْصِبُ الْمُضَارِعَ[١]، شَرَعْتُ فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا يَجْزِمُهُ. وَالْجَازِمُ ضَرْبَانِ: جَازِمٌ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ، وَجَازِمٌ لِفِعْلَيْنِ.

[الجازم لفعل واحد]

فَالْجَازِمُ لِفِعْلٍ وَاحِدٍ خَمْسَةُ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: الطَّلَبُ(٢)، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ لَنَا لَفْظٌ دَالٌّ عَلَى أَمْرٍ، أَوْ نَهْيٍ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَنْوَاعِ الطَّلَبِ، وَجَاءَ بَعْدَهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُجَرَّدٌ مِنَ الْفَاءِ وَقُصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَجْزُومًا بِذَلِكَ الطَّلَبِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ(٣)،

---

[١] في ح، خ، ط١، ط٢: (...الفعل المضارع).

(٢) الطلب هنا أعم من الطلب في النصب كما يدل عليه ظاهر كلام المؤلف؛ فيدخل الطلب المدلول عليه بخبر، نحو: (اتقى الله امرؤ فعل خيرًا يثب عليه)، و(حسبك حديث ينم الناس)، والطلب بالمصدر، نحو: (سكوتًا ينم الناس)، والطلب باسم الفعل، نحو: (نزال نكرمْك)، و(عليك زيدًا يحسنْ إليك).

"الهمع" (٢/ ٣٩٧)، و"حاشية ياسين على شرح الفاكهي" (١/ ١٦٧)، و"الأشموني" (٣/ ٣١١)، و"الشذور" ص(٣٥٦، ٣٥٨).

(٣) اختلف في الجازم للفعل بعد سقوط الفاء على أقوال:

الأول: أن لفظ الطلب ضمن معنى حرف الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف، واختاره ابن مالك في "شرح الكافية الشافية" ونسبه إلى الخليل، واختاره المصنف هنا.

الثاني: أن الأمر والنهي وباقيها نابت عن الشرط. أي: حذفت جملة الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب السِّيرَافِيِّ، وَالْفَارِسِيِّ، وَابْنِ عُصْفُورٍ، ونظيره قولهم: (ضربًا زيدًا)، فإن (ضربًا) ناب عن (اضرب) فنصب زيدًا، لا أنه ضمن المصدر معنى فعل الأمر، بل=

وَنَعْنِي: بِقَصْدِ الْجَزَاءِ أَنَّكَ تُقَدِّرُهُ مُسَبَّبًا عَنْ ذَلِكَ الْمُتَقَدِّمِ، كَمَا أَنَّ جَزَاءَ الشَّرْطِ مُسَبَّبٌ عَنْ فِعْلِ الشَّرْطِ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ﴾[الأنعام:١٥١]، تَقَدَّمَ الطَّلَبُ وَهُوَ (تَعَالَوْا)، وَتَأَخَّرَ الْمُضَارِعُ الْمُجَرَّدُ مِنَ الْفَاءِ وَهُوَ (أَتْلُ)، وَقُصِدَ بِهِ الْجَزَاءُ، إِذِ الْمَعْنَى: تَعَالَوْا فَإِنْ تَأْتُونِي[١](٢) أَتْلُ عَلَيْكُمْ(٣)، فَالتِّلَاوَةُ عَلَيْهِمْ مُسَبَّبَةٌ عَنْ مَجِيئِهِمْ، فَلِذَلِكَ جُزِمَ، وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ آخِرِهِ -وَهُوَ الْوَاوُ[٤]-، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   [بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ][٥](٦)

= ذلك على طريق النيابة.

الثالث: أنه مجزوم بأداة شرط مقدرة مع فعل الشرط بعد الطلب، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، واختاره أبوحيان والمصنف في "الشذور"، و"المغني".

الرابع: أن الجزم بلام مقدرة، فإذا قال: (ألا تنزل تصب خيرًا) فمعناه لتصب. قال أبوحيان: وهذا ليس بشيء؛ لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجوز كثير.

"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٣٢١)، و"الهمع" (٢/ ٣٩٨-٣٩٩)، و"الأشموني" (٣/ ٣٠٩)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٢٩)، و"الشذور" ص(٣٥٨)، و"الارتشاف" (٤/ ١٦٨٤)، و"المغني" (٢/ ٦٤٦).

[١] في ح، خ، ط٢: (تأتوا).

(٢) ولا يجوز أن يقدر (فإن تتعالوا)؛ لأن (تعالَ) فعل جامد لا مضارع له ولا ماضي حتى توهم بعضهم أنه اسم فعل. اهـ. "الشذور" ص(٣٥٨).

(٣) قيل: يظهر من هذا التقدير أن الجزم بالحرف المقدر. وهو خلاف ما ذكره آنفًا من أن الجزم بالطلب.
وأجيب بأن دعوى الظهور غير ظاهرة، بل هذا منه إيضاح وإظهار لما ادعاه من أنّ في هذا الطلب معنى الشرط. اهـ. "الآلوسي" ص(١٤٦).

[٤] (وهو الواو) سقط من الأصل، ب، ج.   [٥] عجز البيت ليس في الأصل، ط١.

(٦) التخريج: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص(٤٠)، و"الكتاب" (٢/ ٢٠٤-٢٠٥)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٩/ ٣٣و٨٩) (١٠/ ٢١)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني (٣/ ٣٠٩)، و"شرح شواهد الكتاب" (٢/ ٣٣٦-٣٣٧)، و"خزانة الأدب" (٣/ ٢١٢)(١١/ ١٧)، و"شرح=

= أبيات المغني» للبغدادي (٤/ ٢١)، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (١/ ٤٦٣)، و«لسان العرب» (آ، قوا)، و«تاج العروس» (قوا)، و«التصريح» (٢/ ١٣٦)، و«معجم شواهد العربية» ص(٣٣٧و٣٩٣)، و«الجنى الداني» ص(٦٣-٣٤).

وبلا نسبة في «الإنصاف» (٢/ ٦٥٦)، و«أوضح المسالك» (٣/ ٣١٩)، «المغني» (١/ ١٦١، ٢٦٦)، و«الأشموني» (٣/ ٣٠٩)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ١١٥)، و«شرح شافية ابن الحاجب» (٢/ ٣١٦)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣٢٠)، و«أمالي ابن الشجري» (٢/ ٢٤١).

اللغة: **قفا**: أمر من الوقوف. **ذِكْرَى**: -بكسر الذال وسكون الكاف- مصدر بمعنى التذكر. **حبيب**: فعيل بمعنى مفعول. **المنزل**: المكان الذي ينزل فيه الأحباب. **السُّقْط**: -مثلث السين، والقاف ساكنة- ما تساقط من الرمل. **اللوى**: ما التوى من الرمل. **الدخول وحومل**: موضعان.

المعنى: يخاطب الشاعر صاحبيه ويطلب منهما أن يقفا ويتلبثا؛ ليساعداه على البكاء من أجل تذكر محبوب له، ومن أجل تذكر منزل كان مألف هواه ومربع لهوه، يقع بين هذين الموضعين اللذين هما (الدخول) و(حومل).

الإعراب: **قفا**: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. **نبكِ**: فعل مضارع مجزوم بالطلب وهو (قفا) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن). **من ذكرى**: جار ومجرور متعلق بالفعل (نبك)، وذكرى: مضاف. **حبيب**: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة. **ومنزل**: الواو: حرف عطف، منزل: معطوف على (حبيب) مجرور وعلامة جره الكسرة. **بسقط**: جار ومجرور متعلق بالفعل (نبك) ويجوز أن يعلق بـ(قفا) ويجوز أن يكون صفة لـ(منزل) أو (حبيب)، وسقط: مضاف. **اللوى**: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر. **بين**: ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف صفة لـ(منزل)، وبين: مضاف. **الدخول**: مضاف إليه مجرور بالمضاف. **فحومل**: الفاء حرف عطف، حومل: معطوف على (الدخول) مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (نبك) مجزوم بالطلب وهو (قفا) لتضمنه معنى الشرط.

فائدة: قوله: (قفا) اختلف العلماء فيه على أربعة أقوال:

أحدها: لأكثر أهل اللغة، أنه خطاب لرفيق واحد، قالوا: لأن العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين، قال الله تعالى مخاطبًا لمالك: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾ [ق: ٢٤]، وقال سويد بن كراع:

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا ابْنَ عَفَّانَ أَنْزَجِرْ ... وَإِنْ تَتْرُكَانِي أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعَا =

وَتَقُولُ: (ائْتِنِي أُكْرِمْكَ)، و(هَلْ تَأْتِينِي أُحَدِّثْكَ)، و(لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ)[1].

وَلَوْ كَانَ الْمُتَقَدِّمُ نَفْيًا أَوْ خَبَرًا مُثْبَتًا لَمْ يُجْزَمِ الْفِعْلُ بَعْدَهُ[2]، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: (مَا تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا) بِرَفْعِ (تُحَدِّثُنَا) وُجُوبًا، وَلَا يَجُوزُ لَكَ جَزْمُهُ، وَقَدْ غَلِطَ فِي ذَلِكَ صَاحِبُ «الْجُمَلِ»[3]. وَالثَّانِي نَحْوُ: (أَنْتَ تَأْتِينَا تُحَدِّثُنَا) بِرَفْعِ (تُحَدِّثُنَا) وُجُوبًا بِاتِّفَاقِ النَّحْوِيِّينَ،

= وقال مضرس بن ربعي:

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا ... بِنَزْعِ أُصُولِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

وحُكِيَ عن الحجاج أنه قال: يا حرسيُّ اضربا عنقه.

قالوا: والدليل على أن امرأ القيس خاطب واحدًا قوله في هذه القصيدة: (أصاح ترى برقًا أُريك وميضه).

وقال ابن النحاس: هذا شيء ينكره حذاق البصريين؛ لأنه إذا خوطب الواحد مخاطبة الاثنين وقع الإشكال، وفيه نظر فإن القرينة تدفع اللبس.

ثانيها: للمبرد، قال: التثنية لتأكيد الفعل، والأصل: قف قف (بالتكرار)، فلما كان الفعل لا يثنى، ثُنِّيَ ضَمِيره، وكذا (ألقيا)، و(اضربا)، و(تزجراني)، و(تدعاني)، و(تحبسانا).

ثالثها: للزجاج، أنه مثنى حقيقة، خطابًا لصاحبيه، وكذا (ألقيا) خطاب للملكين، ويرد عليه ما عداهما؛ فإنه لا يتصور فيه ما زعمه.

رابعها: أن أصله (قفن) بنون التوكيد الخفيفة، فأبدل النون ألفًا إجراء للوصل مجرى الوقف.

انظر «خزانة الأدب» (١١/ ١٧-١٨).

(١) ونحو: (يا رب وفقني أطعك، وليت لي مالاً أنفقه، وألا تنزل تصب خيرًا، ولولا تجيء أكرمك، ولعلك تقدم أحسن إليك). اهـ. «الصبان» (٣/ ٣٠٩).

(٢) أي: بعد النفي والخبر المثبت؛ إذ لا سببية فيهما، أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأن انتفاء الإتيان لا يكون سببًا للتحديث.

«التصريح» (٢/ ٢٤٢)، و«الآلوسي» ص(١٤٦)، و«الأشموني» (٣/ ٣٠٩)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣٢٠)، و«الهمع» (٢/ ٣٩٨).

(٣) يعني أبا القاسم الزجاجي.

انظر رأيه في كتابه «الجمل» ص(٢١٠)، و«الهمع» (٢/ ٣٩٨)، و«شرح الجمل» لابن عصفور (٢/ ١١٦)، و«التصريح» (٢/ ٣٤٢). =

وَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ[١] (اتَّقَى اللهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُثَبْ عَلَيْهِ) بِالْجَزْمِ؛ فَوَجْهُهُ أَنَّ (اتَّقَى) وَ(فَعَلَ) -وَإِنْ كَانَا فِعْلَيْنِ مَاضِيَيْنِ- ظَاهِرُهُمَا الْخَبَرُ إِلَّا أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا الطَّلَبُ، وَالْمَعْنَى: لِيَتَّقِ اللهَ امْرُؤٌ وَلْيَفْعَلْ[٢] خَيْرًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝١٠ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ۝١١ يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[الصف:١٠-١٢]، فَجَزَمَ[٣] (يَغْفِرْ)؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (تُؤْمِنُونَ)، (وتُجَاهِدُونَ)؛ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى: آمِنُوا وَجَاهِدُوا، وَلَيْسَ جَوَابًا لِلِاسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّ غُفْرَانَ الذُّنُوبِ لَا يَتَسَبَّبُ عَنْ نَفْسِ الدَّلَالَةِ، بَلْ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْجِهَادِ[٤].

= وما اختاره صاحب «الجمل» هو مذهب الكوفيين.

قال أبوحيان: والصحيح أن الجزم بعد حذف الفاء في النفي لا يجوز، ولم يرد به سماع من العرب. «الهمع» (٢/ ٣٩٨)، و«الارتشاف» (٤/ ١٦٨٣).

قال الآلوسي ص(١٤٦-١٤٧): الظاهر أنه لا يبعد الجزم في النفي إذا كان هناك سببية، نحو: (ما تعظمنا نُهِنْكَ)، لكن ذلك قليل. اهـ.

(١) هذا الكلام أتى به جوابًا عن إيراد مقدر، كأن قائلًا يقول: قد ورد الجزم بعد الخبر المثبت، وأنتم قلتم بامتناعه اتفاقًا، فأجاب بما ترى. اهـ. «الآلوسي» ص(١٤٧).

(٢) قوله (وليفعل) هذا التقدير قيل فيه نظر؛ لأن جملة (فعل خيرًا) واقعة صفة لـ(امرئ)، وهي لا تكون طلبية كما قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الخلاصة»:

وَامْنَعْ هُنَا إِيقَاعَ ذَاتِ الطَّلَبِ ... وَإِنْ أَتَتْ فَالْقَوْلَ أَضْمِرْ تُصِبِ

يعني: أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة، وذلك كجملة الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، فكان عليه ألَّا يذكره في هذا التقدير أو يذكره ولا يغيره. اللهم إلا أن يمنع كونها صفة فتكون استئنافية أو على تقدير القول. اهـ.

«الآلوسي» ص(١٤٧)، و«المدابغي» (ل/ ٣٢).

[٣] في ب، خ: (بجزم).

(٤) قال الزجاج: ليسوا إذا دلهم على ما ينفعهم يغفر لهم، وإنما يغفر لهم إذا آمنوا وجاهدوا. اهـ. وقيل: الجزم في جواب الاستفهام على إقامة سبب السبب، وهو: الدلالة على التجارة، مقام السبب، وهو: الامتثال، الذي هو سبب المغفرة، فترتب المغفرة على الدلالة بذلك الاعتبار. =

وَلَوْ لَمْ يُقْصَدْ بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ بَعْدَ الطَّلَبِ الْجَزَاءُ امْتَنَعَ جَزْمُهُ(١)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾[٢] [التوبة:١٠٣](٣)، فَتُطَهِّرُهُمْ مَرْفُوعٌ بِاتِّفَاقِ الْقُرَّاءِ(٤)، وَإِنْ كَانَ مَسْبُوقًا بِالطَّلَبِ وَهُوَ (خُذْ)؛ لِكَوْنِهِ لَيْسَ مَقْصُودًا بِهِ مَعْنَى: إِنْ تَأْخُذْ مِنْهُمْ صَدَقَةً[٥] تُطَهِّرْهُمْ، وَإِنَّمَا أُرِيدَ: خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً مُطَهِّرَةً، فَتُطَهِّرُهُمْ:

= انظر «موصل الطلاب» صـ(١١٢-١١٣)، و«المغني» (٢/ ٤٠٠)، و«الآلوسي» صـ(١٤٧)، و«الكافيجي شرح قواعد الإعراب» صـ(١٨٥-١٨٦)، و«البحر المحيط» (٨/ ٢٦١).

(١) ووجب الرفع، إما مقصودًا به الصفة، وتتعين إن كان قبل الفعل نكرة لا تصلح لمجيء الحال منها، نحو: (ليت لي مالاً أنفقُ منه)، وقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝٥ يَرِثُنِي﴾ [مريم: ٥-٦] في قراءة من رفع، أو الحال، ويتعين إن كان قبلها معرفة، نحو: ﴿ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١]، فإن كان قبله نكرة تصلح لمجيء الحال منها احتمل الوصفية والحالية، نحو: (أكرم شخصًا من العلماء يقرأ)، وقد تحتمل الجملة التي بعد المعرفة الحال والاستئناف، نحو: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧].

وما يحتملهما أيضًا قراءة ابن ذكوان: ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفُ﴾[طه:٦٩] بالرفع.

قال الدماميني: وقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] يحتمل الأمرين المذكورين والنعت أيضًا.

«الأشموني مع الصبان» (٣/ ٣٠٩)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣٢٠)، و«الارتشاف» (٤/ ١٦٨٤)، و«الآلوسي» صـ(١٤٧).

[٢] (﴿وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾) ليس في ج، ح، خ، ط١، ط٢.

(٣) الإعراب: خذ: فعل أمر، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). من أموالهم: جار ومجرور متعلق بالفعل (خذ) أو متعلق بمحذوف حال من (صدقة). صدقة: مفعوله به. تطهرهم: تطهر: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والميم: علامة الجمع، وجملة (تطهرهم) في محل نصب صفة لـ(صدقة) أو في محل نصب حال من الفاعل المستتر أو مستأنفة.

(٤) أي: السبعة. «التصريح» (٢/ ٢٤٢).

[٥] في الأصل، ج: (خذ منهم صدقة).

صِفَةٌ لِـ(صَدَقَةٍ)، وَلَوْ قُرِئَ[(١)] بِالْجَزْمِ عَلَى مَعْنَى الْجَزَاءِ لَمْ يَمْتَنِعْ فِي الْقِيَاسِ، كَمَا قُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِي﴾[مريم:٥-٦] بِالرَّفْعِ[(٢)] عَلَى جَعْلِ (يَرِثُنِي) صِفَةً لِـ(وَلِيًّا)، وَبِالْجَزْمِ[(٣)] عَلَى جَعْلِهِ جَزَاءً لِلْأَمْرِ، وَهَذَا بِخِلَافِ قَوْلِكَ (ائْتِنِي بِرَجُلٍ يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ)، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهِ الْجَزْمُ؛ لِأَنَّكَ لَا تُرِيدُ أَنَّ مَحَبَّةَ الرَّجُلِ لِلهِ وَرَسُولِهِ مُسَبَّبَةٌ عَنِ الْإِتْيَانِ[٤] كَمَا تُرِيدُ فِي قَوْلِكَ (ائْتِنِي أُكْرِمْكَ) بِالْجَزْمِ؛ لِأَنَّ الْإِكْرَامَ مُسَبَّبٌ عَنِ الْإِتْيَانِ، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ: ائْتِنِي بِرَجُلٍ مَوْصُوفٍ بِهَذِهِ الصِّفَةِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْجَزْمُ فِي جَوَابِ النَّهْيِ إِلَّا بِشَرْطِ[(٥)] أَنْ يَصِحَّ تَقْدِيرُ شَرْطٍ فِي مَوْضِعِهِ مَقْرُونًا بِـ(لَا) النَّافِيَةِ مَعَ صِحَّةِ الْمَعْنَى[(٦)]، وَذَلِكَ

---

(١) أي: ولو قرأ أحد القراء السبعة بالجزم لم يمتنع، وبهذا يندفع ما قيل إنه قد قرئ به، كما ذكره البيضاوي؛ لأن هذه القراءة ليست لواحد من السبعة.

"الآلوسي" صـ(١٤٨) و"السجاعي" صـ(٣٨).

(٢) وقراءة الرفع هي قراءة: نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وحمزة.

"النشر" (٢/ ٣١٧)، و"اللباب" (١٣/ ١٠)، و"البحر المحيط" (٦/ ١٧٤).

(٣) وهي قراءة النَّحْوِيَّيْنِ: أبي عمرو، والكسائي. انظر المصادر السابقة.

[٤] في ط٢: (به).

(٥) سكت عن شرط الجزم بعد غير النهي، وكان الأولى ذكره أيضًا؛ لتتم الفائدة. وشرطه: صحة حلول (إن تفعل) محله مع صحة المعنى، فيمتنع الجزم في نحو: (أحسن إليَّ لا أحسن إليك)، فإنه لا يجوز: (إن تحسن إليَّ لا أحسن إليك)؛ لكونه غير مناسب، ويمتنع الجزم في نحو: (أين بيتك أضرب زيدًا في السوق)؛ إذ لا معنى لقولنا: (إن تعرفنيه أضرب زيدًا في السوق)، وقس الباقي، وكلام "التسهيل" يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه. اهـ.

"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٣٢٢)، و"الأشموني" (٣/ ٣١١)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٦٩-١٧٠)، و"السجاعي" صـ(٣٩)، و"الآلوسي" صـ(١٤٩).

(٦) هذا عند الجمهور، وذهب الكسائي إلى عدم الاشتراط؛ مستندًا إلى السماع والقياس، أما الأول: كقوله ﷺ: «فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا بِرِيحِ الثُّومِ»، وقوله: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبْ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، وقول أبي طلحة لرسول الله ﷺ: يا رسول الله، لا تشرف يصبك سهم. =

كَقَوْلِكَ[١]: (لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ)، و(لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ)، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ فِي مَوْضِعِهِمَا (إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ)، و(إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ) صَحَّ، بِخِلَافِ (لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ)، و(لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ)، فَإِنَّهُ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّهُ[٢] لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: (إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ)، و(إِنْ لَا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلْكَ)، وَلِهَذَا أَجْمَعَتِ السَّبْعَةُ عَلَى الرَّفْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾[المدثر:٦]، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: (إِنْ لَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرْ)، فَهَذَا لَيْسَ[٣] بِجَوَابٍ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (تَمْنُنْ) فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَلَا تَمْنُنْ مُسْتَكْثِرًا. وَمَعْنَى الْآيَةِ: أَنَّ اللهَ تَعَالَى نَهَى نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ[٤] يَهَبَ شَيْئًا وَهُوَ يَطْمَعُ أَنْ يَتَعَوَّضَ مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهُ أَكْثَرَ مِنَ الْمَوْهُوبِ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا تَصْنَعُ بِقِرَاءَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ(٥) (تَسْتَكْثِرْ) بِالْجَزْمِ؟

= أما الثاني: وهو القياس، فلأن المنصوب بعد الفاء جاز فيه ذلك، فكذلك إذا سقطت الفاء نحو قوله تعالى: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه: ٦١]؛ إذ لا يقال: إن لا تفتروا.

وأجيب عن الأول: بأن الجزم على البدلية لا بالطلب، والرواية المشهورة في الحديثين (يُؤْذِينَا، ويَضْرِبُ) بالرفع.

وأجيب عن الثاني: بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي؛ قياسًا له على النصب.

قال في «التصريح» (٢/ ٢٤٣): وفي رد القياس نظر؛ فإن الكوفيين قائلون بجواز الجزم بعد النفي. اهـ.

انظر «الأشموني مع الصبان» (٣/ ٣١١)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣٢٢)، و«شرح الجمل» (٢/ ١١٧)، و«الآلوسي» ص(١٤٩)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٧٠).

وإلى الشرط المذكور أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ ... إِنْ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

[١] في ح، خ، ط٢: (وذلك نحو قولك). [٢] في ح، ط٢: (فإنه).

[٣] في ح، ط٢: (وليس هذا بجواب). [٤] في ح، خ، ط٢: (عن أن).

(٥) وقرأ بها أيضًا ابن أبي عبلة.

«البحر المحيط» (٨/ ٣٧٢)، و«اللباب» (١٩/ ٤٩٩).

قُلْتُ: يَحْتَمِلُ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا(١) مِنْ (تَمْنُنْ)، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا تَسْتَكْثِرْ، أَيْ: لَا تَرَ مَا تُعْطِيهِ كَثِيرًا.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَدَّرَ الْوَقْفَ عَلَيْهِ؛ لِكَوْنِهِ رَأْسَ آيَةٍ فَسَكَّنَهُ؛ لِأَجْلِ الْوَقْفِ، ثُمَّ وَصَلَهُ بِنِيَّةِ الْوَقْفِ.

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ سَكَّنَهُ لِتَنَاسُبِ[٢] رُؤُوسِ(٣) الْآيِ، وَهِيَ: ﴿فَأَنذِرْ﴾، ﴿فَكَبِّرْ﴾، ﴿فَطَهِّرْ﴾، ﴿فَاهْجُرْ﴾(٤).

الثَّانِي: مِمَّا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا: (لَمْ) وَهِيَ[٥] حَرْفٌ يَنْفِي[٦] الْمُضَارِعَ(٧) وَيَقْلِبُهُ مَاضِيًا(٨)،

---

(١) أي: بدل اشتمال، وهذا الوجه اختاره أبوحيان واستظهره السمين.
"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٧٠)، و"البحر المحيط" (٨/ ٣٧٢).

[٢] في خ: (لِتُناسِبَ).

(٣) أي: أواخرها، وسميت بذلك وإن كانت آخرًا؛ تأدبًا بعدم تسمية ما في القرآن آخرًا، فكان الأخير منها أولًا زيادة في الاعتبار، وبهذا تعلم سقوط قول من قال: صوابه: آخر الآي. اهـ.
"حاشية ابن حمدون على المكودي" (٢/ ٢٩٤)، و"الآلوسي" صـ(١٥١).
والذي يظهر أنه اصطلاح اصطلحوا عليه أنهم سموا أواخر الآي: رؤوس الآي، ولا مشاحة في الاصطلاح، والله أعلم.

(٤) أي: فهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على آخره منع ظهورها سكون المناسبة، وهكذا في الوجه الثاني مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف المنوي.

[٥] في ح، خ، ط٢: (وهو). [٦] في ج: (ينفي حدث المضارع).

(٧) أي: ينفي حدث المضارع، ففي الكلام إيجاز بحذف المضاف. "ياسين على الفاكهي" (١/ ١٧٠).

(٨) أي: يقلب زمانه ماضيًا، وهذا مذهب المبرد وأكثر المتأخرين، فهي عندهم تصرف معنى المضارع إلى معنى المضي دون لفظه، وأن الأصل (يفعل)، فدخلت عليه وصرفت معناه إلى المضي، وبقي اللفظ على ما كان عليه.
وذهب قوم -منهم الجزولي- إلى أنها تدخل على ماضي اللفظ فتصرف لفظه إلى المضارع دون معناه، ونسب هذا إلى سيبويه، مثال ذلك كأن يقول شخص: (قام زيد)، فتقول له: (لم يقم)=

كَقَوْلِكَ: (لَمْ يَقُمْ)، وَ(لَمْ يَقْعُدْ)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[الإخلاص:٣].

الثَّالِثُ: (لَمَّا) أُخْتُهَا[١]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ﴾[عبس:٢٣]، ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[٢][ص:٨].

وتُشَارِكُ (لَمْ) فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ[٣]، وَهِيَ: الْحَرْفِيَّةُ، وَالاخْتِصَاصُ بِالْمُضَارِعِ، وَجَزْمُهُ، وَقَلْبُ زَمَانِهِ إِلَى الْمُضِيِّ.

وَتُفَارِقُهَا فِي أَرْبَعَةِ أُمُورٍ: أَحَدُهَا: أَنَّ الْمَنْفِيَّ بِهَا مُسْتَمِرُّ الانْتِفَاءِ إِلَى زَمَنِ الْحَالِ[٤]،

= فهي صرفت لفظ الماضي إلى المضارع.

ووجهه بأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ.

قال صاحب «الجنى الداني»: والأول هو الصحيح؛ لأن له نظيرًا وهو المضارع الواقع بعد (لو) والقول الثاني لا نظير له. اهـ.

«الارتشاف» (١٨٥٩/٤) و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٧٠)، و«الآلوسي» ص(١٥١)، و«التصريح مع حاشية ياسين» (٢/ ٢٤٧)، و«الجنى الداني» ص(٢٦٧-٢٦٨).

(١) احترازًا من (لما) التي بمعنى (حين)، والتي بمعنى (إلا)؛ لأن هاتين لا يليهما المضارع؛ لأن التي بمعنى (إلا) لا تدخل إلا على جملة اسمية، نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، أو على الماضي لفظًا لا معنى، نحو: (أنشدك الله لمَّا فعلت) أي: إلا فعلت، والمعنى: ما أسألك إلا فعلك، والتي بمعنى (حين) لا يليها إلا ماضٍ لفظًا ومعنى، نحو: ﴿وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا﴾ [هود: ٥٨].

(٢) الإعراب: بل: حرف إضراب انتقالي، لما: حرف نفي وجزم وقلب، يذوقوا: فعل مضارع مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، عذاب: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل الياء المحذوفة؛ تخفيفًا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء المحذوفة: مضاف إليه في محل جر.

(٣) زاد بعضهم خامسًا، وهو: جواز دخول همزة الاستفهام عليهما، وإن كان في (لم) أكثر، والأكثر كون الهمزة الداخلة على (لم) للتقرير والاعتراف بما بعد النفي، فيجاب بـ(بلى)، وقد تأتي لغير ذلك، كالإبطاء، نحو: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحديد: ١٦].

«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٧١)، و«الجنى الداني» ص(٣٢-٣٣)، و«الارتشاف» (٤/ ١٨٦١).

(٤) أي: حال التكلم، وهذا مراد من قال: إنها لاستغراق النفي وامتداده.

بِخِلَافِ الْمَنفِيِّ بِـ(لَمْ)، فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُسْتَمِرًّا، مِثْلُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣]، وَقَدْ يَكُونُ مُنْقَطِعًا، مِثْلُ: ﴿هَلْ[١] أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا﴾[٢][الإنسان:١]؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى أَنَّهُ كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْئًا مَذْكُورًا، وَمِنْ ثَمَّ[٣] امْتَنَعَ أَنْ تَقُولَ: (لَمَّا يَقُمْ ثُمَّ قَامَ)؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ[٤]، وَجَازَ (لَمْ يَقُمْ ثُمَّ قَامَ).

وَالثَّانِي[٥]: أَنَّ (لَمَّا) تُؤْذِنُ كَثِيرًا[٦] بِتَوَقُّعِ ثُبُوتِ مَا بَعْدَهَا، نَحْوُ: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا

---

(١) فَائِدَةٌ: (هل) تخرج عن الاستفهام وتأتي لمعانٍ أخر:

منها: أن تكون بمعنى (قد) وهي في الآية المذكورة كذلك، كما قال به بعض المفسرين، وممن أثبت فيها هذا المعنى الكسائي والفراء، ومن المتأخرين: ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ، ومما يستدل به لهذا المعنى قول الشاعر:

سَائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا ... أَهَلْ رَأَوْنَا بِسَفْحِ الْقُفِّ ذِي الْأَكَمِ

فالمعنى: أقد رأونا، ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها. اهـ. «الجنى الداني» ص(٣٤٤).

(٢) الإعراب: هل: حرف بمعنى (قد) للتحقيق، أو للاستفهام التقريري، أتى: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر؛ للتعذر، على الإنسان: جار ومجرور متعلقان بـ(أتى)، حين: فاعل، من الدهر: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ(حين)، لم: حرف نفي وجزم وقلب، يكن: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، واسمه: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، شيئًا: خبر (يكن)، مذكورًا: صفة لـ(شيئًا) منصوب مثله.

(٣) أي: من أجل أن (لما) تفيد استمرار الانتفاء إلى زمن الحال، بخلاف (لم) امتنع أن يقال...الخ.

(٤) لأن امتداد النفي واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي. نعم، الإخبار بأنه سيكون فيما يستقبل صحيح، ولا ينافي استمرار النفي في الحال. قاله الدماميني. انظر «ياسين على الفاكهي» (١/ ١٧٢)، و«الارتشاف» (٤/ ١٨٥٩).

[٥] في الأصل، ب: (الثاني) من غير واو، وهكذا ما يأتي من الثالث، والرابع.

(٦) احترز بقوله: (كثيرًا) عن نحو: (ندم إبليس ولما ينفعه الندم)، وزعم بعضهم أن هذا الإيذان لازم لها، وليس بشيء.

ثم هذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل، وأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع وغيره، مثال المتوقع أن تقول: (ما لي قمتُ ولم تقم، أو: لما تقم) أي: مع أني كنت متوقعًا منك فيما مضى القيام، كما يشعر به التعجب من عدم قيام المخاطب. ومثال غير المتوقع أن تقول=

عَذَابِ ﴾[ص:٨]، أَيْ: إِلَى الْآنَ مَا ذَاقُوهُ[١] وَسَوْفَ يَذُوقُونَهُ، وَ(لَمْ) لَا تَقْتَضِي ذَلِكَ، ذَكَرَ هَذَا الْمَعْنَى الزَّمَخْشَرِيُّ(٢).

وَالِاسْتِعْمَالُ، وَالذَّوْقُ(٣) يَشْهَدَانِ لَهُ[٤].

وَالثَّالِثُ: أَنَّ الْفِعْلَ يُحْذَفُ بَعْدَهَا(٥)، يُقَالُ: هَلْ دَخَلْتَ الْبَلَدَ[٦]؟ فَتَقُولُ: (قَارَبْتُهَا وَلَمَّا)، تُرِيدُ: وَلَمَّا أَدْخُلْهَا، وَلَا يَجُوزُ: (قَارَبْتُهَا وَلَمْ).

وَالرَّابِعُ: أَنَّهَا لَا تَقْتَرِنُ بِحَرْفِ الشَّرْطِ(٧) بِخِلَافِ (لَمْ)، تَقُولُ: (إِنْ لَمْ تَقُمْ قُمْتُ(٨))،

= ابتداء: (لم تقم، ولما تقم). «المغني» (١/ ٢٧٩)، و«شرح الرضي على الكافية» (٤/ ٨٥)، و«التصريح» (٢/ ٢٤٧)، و«الآلوسي» ص(١٥٣)، و«الأشموني مع حاشية الصبان» (٤/ ٧).

[١] في ط٢: (...لم يذوقوه).

(٢) «الكشاف» (٤/ ١٧) ذكر ذلك في تفسير سورة الحجرات عند قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾[الحجرات:١٤] قال: ما في (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا بعد. اهـ.

(٣) الذوق هو قوة إدراكية لها اختصاص بإدراك لطائف الكلام، ووجوه محاسنه الخفية.
ذكره السعد التفتازاني. «السجاعي» ص(٤٠).

[٤] في ب، ح، خ، ط١، ط٢: (به).

(٥) أي: اختيارًا، بخلاف (لم) فإن الحذف بعدها لا يجوز إلا في الضرورة، كقوله:

احْفَظْ وَدِيعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا ... يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمِ

أي: وإن لم تصل. «الجنى الداني» ص(٢٦٨)، و«الآلوسي» ص(١٥٣)، و«الأشموني» (٤/ ٦)، و«التصريح» (٢/ ٢٤٧)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣٣٢-٣٣٣).

[٦] في الأصل: (الدار).

(٧) اقتصر على ذكر الحرف؛ لأنه الأصل في أداء معنى الشرط، وإلا فأسماء الشرط كذلك، فلا يقال: (من لما يكرمني أهنه)، ويجوز: (من لم يكرمني أهنه). «الآلوسي» ص(١٥٣)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٧١).

(٨) قال الله تعالى: ﴿ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟ ﴾ [البقرة: ٢٤]. وهل العمل في هذه الحال لحرف الشرط أم لـ(لم)؟

ظاهر عبارة الرضي، بل جعله الدماميني صريح عبارته أن العمل لحرف الشرط، ونص عبارته، قال رحمه الله في «شرح الكافية» (٤/ ٨٥): واختصت (لما) أيضًا بعدم دخول أدوات=

وَلَا يَجُوزُ: (إِنْ لَمَّا تَقُمْ[(١)] قُمْتُ).

الْجَازِمُ الرَّابِعُ: اللَّامُ الطَّلَبِيَّةُ[(٢)]، وَهِيَ الدَّالَّةُ عَلَى الْأَمْرِ[(٣)]، نَحْوُ: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ

= الشرط عليها، فلا تقول: (إن لما تضرب)، و(من لما تضرب)، كما تقول: (إن لم تضرب)، و(من لم تضرب)، وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرفي وشبهه وبين معموله. اهـ.

قال الدماميني: هذا تصريح من الرضي بأن حرف الشرط هو العامل للجزم في المضارع المقترن بحرف النفي، وليس كذلك.

وقال السمين في إعراب ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]: إن الشرطية داخلة على جملة (لم تفعلوا)، و(تفعلوا) مجزوم بـ(لم). اهـ.

وما قاله السمين هو الصحيح. انظر «ياسين على الفاكهي» (١/ ١٧١-١٧٢).

(١) ومن الفروق أيضًا: أن (لم) قد تلغى، بخلاف (لما) لم يأتِ فيها ذلك، قال الشاعر:

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ نُعْمٍ وَأُسْرَتُهَا ... يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُوفُونَ بِالجَارِ

أنشده الأخفش.

وهل إهمال (لم) ضرورة أم لغة؟

صرح ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في أول «شرح التسهيل» بأن الرفع بعد (لم) لغة قوم من العرب.

ونص بعض النحويين على أنه ضرورة، وحكم عليه ابن مالك في «الكافية» بالشذوذ.

«الجنى الداني» ص(٢٦٦و٢٦٩)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣٣٤)، و«الكافية» (٢/ ١٣٦)، و«الأشموني» (٤/ ٥-٦).

تنبيه: قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح الكافية» (٢/ ١٤٢): وزعم بعض الناس أن النصب بـ(لم) لغة؛ اغترارًا بقراءة بعض السلف: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ﴾[الشرح:١] بفتح الحاء، وبقول الراجز:

فِي أَيِّ يَوْمَيَّ مِنَ الْمَوْتِ أَفِرْ ... أَيَوْمَ لَمْ يُقْدَرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرْ

وهذا عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفت، ونويت، فبقيت الفتحة، كما بقيت في قول الشاعر:

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ... ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ

(٢) احترازًا من نحو لام (كي)، ولام الجحود. «الآلوسي» ص(١٥٤)، و«شرح الألفية» للمرادي (٣/ ٣٢٨).

(٣) أي: وضعًا، فلا يرد تجريدها عما ذكر واستعمالها في الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي=

مِن سَعَتِهِۦ﴾[1][الطلاق:٧]، أَوِ الدُّعَاءِ، نَحْوُ: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[2][الزخرف:٧٧].

الْجَازِمُ الْخَامِسُ: (لَا) الطَّلَبِيَّةُ[3]، وَهِيَ الدَّالَّةُ عَلَى النَّهْيِ[4]، نَحْوُ: ﴿لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ﴾[5][لقمان:١٣]، أَوِ الدُّعَاءِ، نَحْوُ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[6][البقرة:٢٨٦].

فَهَذِهِ خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيمَا يَجْزِمُ فِعْلًا وَاحِدًا.

= ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾[مريم: ٧٥]. وفي التهديد، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ونحو: ﴿لِيَكْفُرُوا بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٥٥]، وإلى غير ذلك من المعاني، ثم الأليق ذكر الالتماس، وعرّفوه بأنه الطلب من المساوي، كقولك لمن يساويك: (لتفعل) من غير استعلاء؛ وذلك لأن الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، وإذا ورد من الأدنى فهو دعاء، وإذا ورد من المساوي فهو التماس. وفي السلم:

أَمْرٌ مَعَ اسْتِعْلَا وَعَكْسُهُ دُعَا ... وَفِي التَّسَاوِي فَالْتِمَاسٌ وَقَعَا

"الجنى الداني" صـ(١١٠)، و"الآلوسي" صـ(١٥٤)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٥٨)، و"ابن حمدون" (٢/ ١٦٠).

(١) الإعراب: لينفق: اللام: للأمر وهي تجزم فعلًا واحدًا، ينفق: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر وعلامة جزمه السكون، ذو: فاعل (ينفق) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، سعة: مضاف إليه، من سعته: جار ومجرور متعلقان بـ(ينفق).

(٢) الإعراب: ليقض: اللام: للدعاء، يقض: فعل مضارع مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهو الياء، علينا: جار ومجرور متعلقان بـ(يقض)، ربك: فاعل ومضاف إليه.

(٣) احترازًا من نحو (لا) الزائدة، و(لا) النافية.

(٤) أي: وضعًا أيضًا، وقد يقصد بها الدلالة على التهديد، كقولك لولدك: (لا تطعني).
والأخلق ذكر الالتماس هنا أيضًا كما لا يخفى. "الآلوسي" صـ(١٥٤).

(٥) الإعراب: لا: حرف نهي وجزم، تشرك: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه السكون، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره: (أنت)، بالله: جار ومجرور متعلقان بـ(تشرك).

(٦) الإعراب: ربنا: منادى بحرف نداء محذوف، لا: حرف دعاء وجزم، تؤاخذنا: مجزوم بـ(لا)، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: (أنت)، نا: مفعول به.

[الجازم لفعلين]

وَأَمَّا مَا يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ[(١)] فَهُوَ إِحْدَى عَشْرَةَ أَدَاةً[(٢)]، وَهِيَ:

(١) أي: غالبًا، وإلا فقد يجزم فعلًا وجملة كما إذا كان الجزاء جملة مقرونة بالفاء، أو (إذا) الفجائية. اهـ. «الصبان» (٤/ ٨).

والفعلان اللذان يليان أدوات الشرط إما أن يكونا مضارعين، أو يكونا ماضيين، أو يكون الشرط ماضيًا والجواب مضارعًا، أو العكس.

ويجزم المضارع لفظًا والماضي محلًّا.

فالأول: نحو: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

والثاني: نحو: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨].

والثالث: نحو: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١٥].

ومثله قول الشاعر:

دَسَّتْ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا ... عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوْغِيرِ

والرابع: نحو قول الشاعر:

مَنْ يَكِدْنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ ... كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

ومثله قول الآخر:

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا ... مَلأْتُمُ أَنْفُسَ الأَعْدَاءِ إِرْهَابَا

ومثله قول الآخر:

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا ... عَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وأكثر النحويين يخصون ذلك بالضرورة، قال ابن مالك ﷺ: ولا أرى ذلك؛ لأن النبي ﷺ قال: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». وقد صرح بجواز ذلك في الاختيار الفراءُ ﷺ، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]؛ لأن (ظلت) بلفظ الماضي، وقد عطف على (ننزل)، وحق المعطوف أن يصلح لحلوله محل المعطوف عليه. اهـ.

انظر «الكافية الشافية» (٢/ ١٤٦-١٤٧-١٤٨).

(٢) قال ابن مالك ﷺ في الخلاصة: =

(إِنْ)[١]، نَحْوُ: ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ ﴾[٢].

= وَاجْزِمْ بِـ(إِنْ) وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(مَهْمَا) (أَيٌّ) (مَتَى) (أَيَّانَ) (أَيْنَ) (إِذْمَا)
وَ(حَيْثُمَـــــــا) (أَنَّى)........

وقوله: (إحدى عشرة أداة)، أي: في المشهور، وزاد بعضهم (إذا) و(كيفما)، و(لو) والجزم بها قليل، بل قيل: لم يسمع في (كيفما)، ومن أجازه -وهم الكوفيون- جعله قياسًا، وفي (إذا)، و(لو) إذا سمع فهو ضرورة، أو خاص بالشعر. اهـ.

وتسمى هذه الأدوات بأدوات الشرط، وهي كَلِمٌ وضعت لتعليق جملة بجملة، وتكون الأولى سببًا، والثانية مسببة. اهـ.

"تكملة شرح التسهيل" (٤/ ٦٦)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٦٢).

(١) وبدأ بـ(إن) لأنها أصل الجوازم وأم الباب؛ ولذلك اختصت بأمور، منها: حذف شرطها وجوابها، كما في قوله:

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَـانَ فَقِـيرًا مُعْـدَمًا قَالَـتْ وَإِنْ

أي: وإن كان فقيرًا معدمًا رضيته.

ومنها: أنها تهمل حملًا على (لو) كقراءة طلحة: ﴿فَإِمَّا تَرَيْنَ﴾[مريم:٢٦] -بسكون الياء وإثبات نون الرفع مفتوحة- مخففة، ومنه الحديث: «فَإِنْ لا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ».

ومنها: أن شرطها يحذف في السعة إذا كان منفيًا بـ(لا) نحو: (ائتني وإلا أضربْك) أي: وإن لا تأتني أضربك.

ومنها: أنها تدخل على الاسم اختيارًا بشرط أن يكون بعده فعل، نحو: (إن زيد ضرب...) بخلاف سائر أدوات الشرط، فإنه لا يجوز فيها إلا في الضرورة.

"حاشية ابن حمدون" (٢/ ١٦٠)، و"الرضي" (٤/ ٩٠و٩٧)، و"الكافية الشافية" (٢/ ١٥٠)، و"الجنى الداني" ص(٢٠٧-٢٠٨).

و(إن) حرف باتفاق، موضوع للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط، أي: فلا تدل على معنى آخر. اهـ. "الكواكب" (٢/ ٥٠٠).

(٢) الإعراب: إن: حرف شرط جازم تجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه. يشأ: فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو). يذهبكم: يذهب: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه سكون آخره، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، والكاف: ضمير متصل مبني على الضم=

و(أَيْنَ)[١]، نَحْوُ: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ ﴾[النساء:٧٨][٢].

و(أَيٌّ)[٣] نَحْوُ: ﴿ أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ ﴾[الإسراء:١١٠][٤].

و(مَنْ)[٥] نَحْوُ: ﴿ مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ ﴾[النساء:١٢٣][٦].

= في محل نصب مفعول به، وجملة الشرط والجواب هنا لا محل لهما من الإعراب.

(١) اسم موضوع للدلالة على المكان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط.

(٢) الإعراب: أينما: أين: اسم شرط جازم تدل على العموم، أي: في أيِّ مكان تكونوا يدرككم الموت، تجزم فعلين، الأول فعل الشرط، والثاني جوابه، في محل نصب على الظرفية المكانية، والعامل فيه (تكونوا)، ما: زائدة على سبيل الجواز. تكونوا: فعل مضارع مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وهو متصرف من (كان) التامة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. يدرككم: يدرك: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه السكون، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والميم: علامة الجمع. الموت: فاعل (يدرك)، وَقُرِئَ (يدرِكُكُم) برفع الكافين، وخرجه ابن جني على حذف فاء الجواب، أي: فيدرككم.

(٣) بالتشديد، وهو اسم موضوع بحسب ما تضاف إليه، فتكون لمن يعقل في نحو: (أيهم يقم أقم معه). ولما لا يعقل في نحو: (أي الدواب تركب أركب)، وللمكان بمعنى (أين) في نحو: (أَيَّ مَكَانٍ تَجْلِسْ أَجْلِسْ فِيهِ)، وللزمان بمعنى (متى) نحو: (أَيَّ يَوْمٍ تَصُمْ أَصُمْ مَعَكَ) وقد تضم إليها (ما) الزائدة.

(٤) الإعراب: أيًا: اسم شرط جازم مفعول به مقدم لـ(تدعوا). ما: زائدة، ويقال فيها أدبًا: صلة وتوكيد. تدعوا: فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. فله: الفاء: رابطة لجواب الشرط، له: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. الأسماء: مبتدأ مؤخر. الحسنى: صفة للأسماء والصفة تتبع الموصوف في إعرابه، تبعته في رفعه، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر؛ لأنه اسم مقصور، وجملة المبتدإ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وأتى المصنف بمثال ليس الجواب فيه فعلًا إشارة إلى أن ذلك غير لازم، وأن قوله المقدم (تجزم فعلين) إنما هو في الغالب كما تقدم التنبيه عليه.

(٥) اسم موضوع لمن يعقل على جهة العموم، فقوله: ﴿ مَن يَعۡمَلۡ ﴾[النساء:١٢٣] الآية. أي: كل إنسان.

(٦) الإعراب: من: اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل رفع مبتدأ. يعمل: فعل الشرط مجزوم بأداة=

و(مَا)[1] نَحْوُ: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾[البقرة:١٩٧][2].

و(مَهْمَا)[3] كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

أَغَـــرَّكِ مِـــنِّي أَنَّ حُبَّـــكِ قَـــاتِلِي ... وَأَنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ[4]

= الشرط وعلامة جزمه السكون، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). سوءًا: مفعول به. يجز: جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الألف، ونائب فاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). به: جار ومجرور متعلق بالفعل (يجز)، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدإ على خلاف عندهم.

(١) وهي اسم موضوع للدلالة على ما لا يعقل على جهة العموم، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط.

(٢) الإعراب: ما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول به مقدم. **تفعلوا**: فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. من خير: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (ما)، أو متعلق بالفعل (تفعلوا). **يعلم**: جواب الشرط مجزوم بـ(ما) وعلامة جزمه السكون، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **الله**: لفظ الجلالة فاعل.

(٣) وهي اسم بسيط لا مركب من (مه) و(ما) الشرطية، ولا من (ما) الشرطية و(ما) الزائدة، ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى؛ دفعًا للتكرار خلافًا لزاعمي ذلك، موضوع لغير العاقل، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط. اهـ. "المغني" (١/ ٣٣).

(٤) التخريج: البيت لامرئ القيس في "ديوانه" ص(٥٦)، وهو من قصيدة (قفا نبك)، و"شرح الشواهد المغني" (١/ ٢٠)، و"الكتاب" (٤/ ٢١٥)، و"شرح أبيات سيبويه" (٢/ ٣٣٨)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٥٨٧)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٧٤).

وبلا نسبة في "الخصائص" (٣/ ١٣٢)، و"شرح المفصل" (٧/ ٣)، و"الهمع" (٣/ ٤٤٢).

اللغة: **أَغَرَّكِ**: -بكسر الكاف- خطاب للمؤنث، وهو استفهام إنكار وتوبيخ، أي: حملكِ على الغرة، وهي فعل من لم يجرب الأمور.

المعنى: قد غركِ -أي: خدعك- مني كون حبك قاتلي، وكون قلبي مطيعًا لكِ؛ بحيث أنكِ مهما تأمري القلب به من شيء يفعله.

الإعراب: **أغركِ**: الهمزة: حرف استفهام، غرَّ: فعل ماضٍ، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **مني**: جار ومجرور متعلق بالفعل. **أنّ**: حرف توكيد ونصب ومصدر. **حبك**:=

و(متى)(١) كَقَوْلِ الآخَرِ:

مَـتَى أَضَـعِ الْعِمَامَـةَ تَعْرِفُـونِي(٢)

= حب: اسمها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وحب: مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. **قاتلي**: خبرها مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقاتل: مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالمضاف، والمصدر المنسبك من (أن) وما بعدها في محل رفع فاعل، والتقدير: أغركِ مني قتل حبك لي. **وأنكِ**: الواو: حرف عطف، وأن: حرف توكيد ونصب ومصدر، والكاف: ضمير متصل في محل نصب اسم (أنّ). **مهما**: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ تجزم فعلين. **تأمري**: فعل الشرط مجزوم بأداة الشرط وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **القلبَ**: مفعول به، وجملة: (مهما تأمري القلب) في محل رفع خبر (أنّ). **يفعل**: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون المقدر وحرّك بالكسر؛ لقافية الشعر، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدإ (مهما).

الشاهد فيه: (مهما)، حيث جزمت فعلين.

(١) وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، ويجب معها اتحاد زمان الشرط والجزاء، فيمتنع (متى تزرني اليوم زرتك غدًا)، وقد تهمل (متى) حملًا على (إذا)، كقول عائشة الصديقة رضي الله عنها لما اشتد الوجع بالمصطفى ﷺ وقال: «**مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ**»، قالت: (**إن أبا بكر رجل أسيف، وإنه متى يقوم مقامك لا يسمعُ الناس**)، فرفعت (يقوم) على أن (متى) مهملة.

(٢) هذا عجز بيت، وصدره:

أَنَـا ابْـنُ جَـلَا وَطَـلَّاعُ الثَّنَايَـا

التخريج: البيت لسحيم بن وثيل الرّياحي في "خزانة الأدب" (١/ ٢٥٧)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٤/ ٦-٧)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ٤٥٩)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٣/ ٦٢)، و"الكتاب" (٣/ ٢٠٧).

وبلا نسبة في "خزانة الأدب" (٥/ ٦٤)(٩/ ٤٠٥)، و"شرح الكافية الشافية" (٢/ ٨٤)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٢٥٠)، و"أمالي ابن الحاجب" (٢/ ١٥٥) رقم الأملية (١٠٨)، و"الارتشاف" (٢/ ٩٠٦)، و"شرح الرضي" (١/ ١٤٦)، و"المغني" (١/ ٣٣٤)، =

= و"أوضح المسالك" (٤/ ١١٧)، و"الأشموني" (٣/ ٢٦٠)، و"لسان العرب" (ثنى، جلا)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (١/ ٦١)(٤/ ١٠٥)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (٢/ ١٢٥)، و"الهمع" (١/ ١١٣).

اللغة: جلا: اختلف في هذه الكلمة: أهي من أصل الوضع فعل أم اسم؟ والذين ذهبوا إلى أنها فعل، اختلفوا: أهي باقية على فعليتها، وفي الفعل ضمير مستتر وجملته صفة لموصوف محذوف، أي: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وأوضحها، أم أنه قد نقل إلى العلمية وسمي به؟ والذين ذهبوا إلى أنه اسم، اختلفوا فيه على قولين: أحدهما أن أصله مصدر ممدود، فقصر للضرورة كما سمي بـ(فضل) و(زيد)، وأصله جلاء، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف. وثانيهما: أن أصله اسم مقصور، وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس. طلاع: صيغة مبالغة طالع، وهو الصعود. الثنايا: جمع ثنية، وهو الموضع في أعلى الجبل، وكنى بقوله (طلاع الثنايا) عن كونه يقتحم الشدائد، أو عن كونه جلدًا صبورًا على الملمات والشدائد. أضع العمامة: أي: عمامة الحرب، وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

المعنى: أنا ابن من جلا الأمور، وركب الصعاب، متى أضع العمامة، أي: عمامة الحرب على رأسي يعرف الناس شجاعتي وحقيقتي.

الإعراب: أنا: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. ابن: خبر المبتدإ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. جلا: مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر بدلًا من الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، ورجح محمد محيي الدين أنه فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو)، وله مفعول، وتقدير الكلام: أنا ابن رجل جلا الأمور، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافة محذوف كما ظهر في التقدير. وطلاع: الواو: حرف عطف. طلاع: معطوف على الخبر (ابن) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف. الثنايا: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، ويجوز الجر في (طلاع) عطفًا على (جلا). متى: اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه (أضع) وقيل: (تعرفوني). أضع: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه سكون آخره، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، ويجوز أن يقال فيه: وعلامة جزمه سكون مقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنا). العمامةَ: مفعول به وعلامة نصبه فتح آخره. تعرفوني: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: ضمير متصل=

و(أَيَّانَ)[(١)] كَقَوْلِهِ:

فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلْ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ[(٢)]

= في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه: (متى)، حيث جزمت فعلين.

(١) بفتح الهمزة، وكسرُ همزته لغة سُلَيم، وبها قرئ في الشواذ، وهو اسم موضوع للدلالة على الزمان، ثم ضمن معنى الشرط كـ(متى)، إلا أن بينهما فرقًا من وجوه:

الأول: أن (متى) أكثر استعمالاً، حتى قال الرضي: كُتُبُ الجمهور ساكتة عن كونها للشرط، وأجاز ذلك بعض المتأخرين. ولقلة استعمالها شرطًا قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ: وقلما يجازى، ولهذا لم يحفظه سيبويه، وقال أبو حيان: لَكِنْ حَفِظَهُ أَصْحَابُهُ.

الثاني: أن (أيان) تأتي غالبًا في موضع التفخيم، نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾ [الأعراف: ١٨٧]، ﴿يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢]، بخلاف (متى) فإنها تستعمل في موضع التفخيم وغيره.

الثالث: أن (أيان) تختص بالمستقبل، فلا يستفهم بها عن الماضي، كذا قال ابن مالك وأبوحيان، ولم يحكيا فيها خلافًا، بخلاف (متى) فإنها تستعمل للماضي والمستقبل، لكن أطلق السَّكَّاكِيُّ والقِزْوِينِيُّ في "الإيضاح" الزمان في (أيان)، ومثَّلا بـ(أيان جئت)، وهو كالصريح في أنها تستعمل للماضي، ومع ذلك هو قليل، وقال السيوطي: والصواب خلافه.

انظر "الهمع" (٢/ ٥٤٦)، و"الكواكب" (٢/ ٥٠٦)، و"الرضي" (٣/ ٢٩٠)، و"الارتشاف" (٤/ ١٨٦٥).

(٢) هذا عجز بيت، وصدره:

إِذَا النَّعْجَةُ الْغَرَّاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ

التخريج: البيت لأمية بن عائذ العمري "شرح عمدة الحافظ" .(١/ ٣٤٨).

وبلا نسبة في "الأشموني" (٤/ ١٠)، و"الهمع" (٢/ ٥٦٥)، و"معجم شواهد العربية" صـ(٣٩٨)، و"الدرر اللوامع" (٢/ ٢٠٨-٢٠٩).

اللغة: **النعجة**: الواحدة من الضأن، والجمع نعاج ونعجات. **الغراء**: بالمد، أي: البيضاء، ويروى (العجفاء)، أي: الضعيفة. **القفرة**: مفازة لا نبت فيها ولا ماء، والجمع قفار. **تعدل**: تميل.

المعنى: إذا كانت النعجة الحسناء بمفازة بعيدة ففي أيِّ وقت تعدل به الريح تنزل. =

و(حَيْثُمَا)[١] كَقَوْلِهِ:

حَيْثُمَـا تَسْـتَقِمْ يَقَـدِّرْ لَـكَ اللَّـــ ـــهُ نَجَاحًـا فِي غَـابِرِ الْأَزْمَـانِ[٢]

= الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه. **النعجة**: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل بعده، تقديره: (إذا كانت النعجة...). **الغراء**: صفة النعجة مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. **كانت**: كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: علامة التأنيث، واسمها: ضمير مستتر فيها جوازًا تقديره (هي). **بقفرة**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كان). **فأيان**: الفاء: حرف عطف، أيان: اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط والثاني جوابه، في محل نصب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه شرطه (تعدل). ما: زائدة. **تعدل**: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون. به: جار ومجرور متعلق بالفعل. **الريحُ**: فاعل. تنزل: جواب الشرط وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لضرورة الشعر.

الشاهد فيه: (أيان)، حيث استعملت شرطًا وجزمت فعلين.

(١) وهو اسم موضوع للدلالة على المكان، ويضمن معنى الشرط إذا اتصلت به (ما)، ولا تكون جازمة إلا معها.

(٢) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح الكافية الشافية" (٢/ ١٤٥)، و"خزانة الأدب" (٧/ ١٩)، و"شرح أبيات المغني" (٣/ ١٥٣)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ٣٩١)، و"المغني" (١/ ١٣٣)، و"الشذور" ص(٣٥٢)، و"شرح عمدة الحافظ" ص(٣٦٥)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ١٨٧)، و"الأشموني" (٤/ ١١)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(٣٤١)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني (٤/ ١١)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٢٦٦)، و"معجم شواهد العربية" ص(٥٣٤).

اللغة: **تستقم**: تعتدل ويحسن سلوكك. **نجاحًا**: ظفرًا بمرادك. **غابر الأزمان**: الغابر يطلق على المستقبل والماضي أيضًا من الأضداد، والمراد هنا الأول كَمَا قَالَ الدَّمَامِينِيُّ، وَالْعَيْنِيُّ، والشُّمُنِّيُّ.

المعنى: في أي مكان تعتدل ويحسن سلوكك ولا تعوج، تظفر بحاجتك في باقي الأيام؛ فلا تيئس من الظفر إن أبطأ.

الإعراب: **حيثما**: اسم شرط جازم يجزم فعلين: الأول فعل الشرط، والثاني جوابه وجزاؤه، مبني على الضم في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بالفعل (تستقم)، وما: زائدة. **تستقم**: فعل مضارع مجزوم بـ(حيثما) فعل الشرط وعلامة جزمه السكون، وفاعله: ضمير مستتر فيه=

و(إِذْمَا)[(١)]، كَقَوْلِهِ:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا[(٢)]

= وجوبًا تقديره (أنت). يقدر: فعل مضارع مجزوم بـ(حيثما) جواب الشرط. لك: جار ومجرور متعلق بالفعل (يقدر). الله: لفظ الجلالة فاعله. نجاحًا: مفعول به. في غابر: جار ومجرور متعلق بـ(يقدر)، ويجوز أن يكون متعلقًا بمحذوف تقديره (كائنًا) صفة لـ(نجاحًا)، وغابر: مضاف. الأزمان: مضاف إليه مجرور بالمضاف من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي: الأزمان الغابرة.

الشاهد فيه: (حيثما)، حيث جزمت فعلين، وهما: (تستقم)، و(يقدر) بالسكون فيهما.

تنبيه: قال ابن هشام في "المغني" (١/ ١٣٣): وَإِذا اتَّصَلت بهَا (مَا) الكافة ضُمِّنَتْ معنى الشَّرْط، وجزمت الْفِعْلَيْنِ، كَقَوْله:

حَيْثُمَا تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللَّـ ... ـهُ نَجَاحًا فِي غَابِرِ الْأَزْمَانِ

وَهَذَا الْبَيْتُ دَلِيلٌ عِنْدِي عَلَى مَجِيئِهَا لِلزَّمَانِ. اهـ.

قال الدماميني في "الحاشية الهندية" (١/ ٤٨٧-٤٨٨): كأن ذلك جاء من قِبَلِ قوله: (في غابر الأزمان)، فصرح بالزمان، وليس بقاطع؛ فإن الظرف المذكور إما لغوٌ متعلق بـ(يقدر)، وإما مستقر صفة لـ(نجاحًا)، وذلك لا يوجب أن يراد بـ(حيث) الزمان؛ لاحتمال أن يكون المراد: أينما تستقم يقدر لك النجاح في الزمان المستقبل. اهـ.

وانظر "خزانة الأدب" (٧/ ١٩)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٧٥)، و"شرح شواهد ابن عقيل" لمحمد العدوي، وهو مطبوع بهامش "شرح شواهد ابن عقيل" للجرجاوي صـ(٢٤١).

(١) اسم موضوع للدلالة على الزمان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط، وهي مركبة من (إذ) الظرفية و(ما) الزائدة الكافة لها عن طلب الإضافة المهيئة للشرط والجزم.

هذا ما اختاره المصنف في هذا الكتاب، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ، وَابْنِ السَّرَّاجِ، والسِّيْرَافِيِّ.

واختار في "أوضح المسالك" و"الشذور" أنها حرف، وَهُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُورِ.

انظر "الشذور" صـ(٣٤٩)، و"أوضح المسالك" (٤/ ١٨٥).

(٢) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح ابن عقيل" (٢/ ١٨٧)، و"شرح الأشموني" (٤/ ١١)، و"شرح الفاكهي على القطر" (١/ ١٧٤)، "شرح شواهد الأشموني" للعيني، و"شرح شواهد ابن عقيل" صـ(٢٤١)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٢٦٦)، و"شرح الكافية" (٢/ ١٤٥)=

و(أَنَّى)[1]، كَقَوْلِهِ:

= وعجزه عنده:

بِهِ لَا تَجِدْ مَنْ أَنتَ تَأْمُرُ فَاعِلا

و"معجم شواهد العربية" ص(٥٥٢)، و"تكملة شرح التسهيل" (٤/ ٦٧).

اللغة: **تأت**: تفعل. **تلف**: من ألفى إذا وجد.

المعنى: إنك إن فعلت الشيء الذي تأمر غيرك بفعله تجد من تأمره بالفعل فاعلًا له؛ لأن الفعل يؤثر أكثر من القول، بخلاف ما لو أمرت ولم تفعل، فإنه ربما ارتاب المأمور في هذه الحال من أمرك.

الإعراب: **وإنك**: الواو: بحسب ما قبلها، إنَّ: حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب اسمها، وجملة (إذما... الخ) في محل رفع خبرها. **إذما**: اسم شرط جازم يجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه. **تأتِ**: فعل مضارع مجزوم بـ(إذما) فعل الشرط وعلامة جزمه حذف الياء نيابة عن السكون، والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت). **ما**: اسم موصول بمعنى (الذي) مبني على السكون في محل نصب مفعول به لـ(تأتِ). **أنت**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **آمر**: خبره. **به**: جار ومجرور متعلق بـ(آمر)، وجملة (أنت آمر به) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير في (به). **تلفِ**: فعل مضارع مجزوم بـ(إذما) جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء والكسرة دليل عليه، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **مَنْ**: اسم موصول بمعنى (الذي) مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول لـ(تلفِ). **إياه**: إيا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لـ(تأمر)، والهاء حرف دال على الغيبة لا محل له من الإعراب. **تأمر**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، والجملة صلة الموصول (مَنْ)، والعائد (إياه)، والأصل (تأمره)، ولكن لما قدم انفصل. **آتيا**: مفعول ثانٍ لـ(تُلْفِ).

الشاهد فيه: في قوله (إذما)، حيث جزمت فعلين وهما (تأتِ)، و(تلفِ) بحذف الياء فيهما.

(١) اسم موضوع للمكان، ثم ضُمِّنَ معنى الشرط كـ(أين)، وتأتي استفهامًا بمعنى (من أين)، نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى (كيف)، نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْيِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وبمعنى (متى) فتكون ظرف زمان، نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]. =

فَأَصْـبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَـا تَسْـتَجِرْ بِهَـا   تَجِـدْ[1].........................

= قال الشهاب في "حواشي البيضاوي": أجاز المفسرون وجوه (أنى) كلها في هذه الآية، أي: من أين شئتم، أو في أي وقت شئتم، أو كيف شئتم، إذا كان المَأْتِيُّ واحدًا، وهو محل الحرث الذي هو القبل دون الدبر. "الصبان" (٤/ ٩)، و"الكواكب" (٢/ ٥٠٨).

(١) التخريج: قال صاحب "الكواكب" (٢/ ٥٠٨): قاله لبيد بن ربيعة ﷺ، ويروى بلفظ:

مَـتَى تَأْتِنَـا تُلْمِـمْ بِنَـا فِي دِيَارِنَـا   تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

قلت: البيت بهذا اللفظ -أعني: متى تأتنا... إلخ- نسبه البغدادي في "خزانة الأدب" (٩/ ١٠١-١٠٢)، وكذلك السيرافي في "شرح أبيات الكتاب" (٢/ ٦٦) إلى عبيد بن الحر.

وبلا نسبة في "الكتاب" (٣/ ٨٦)، و"المقتضب" (٢/ ٦٣)، و"لسان العرب" (نور)، و"الأشموني" (٣/ ١٣١)، و"الإنصاف" (٢/ ٥٨٣)، و"معجم شواهد العربية" ص(٩٤).

تنبيه: ذكر بعضهم أن البيت الذي أنشده المصنف مركب من بيتين، فصدره للبيد بن ربيعة العامري ولفظه:

فَأَصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِهَا تَلْتَبِسْ بِهَا   كِلَا مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلَيْكَ شَاجِرُ

وعجزه لعبيد بن الحر.

وروى بعضهم صدره بلفظ:

مَـتَى تَأْتِـهِ تعشـو إِلَى ضَـوْءِ نَـارِهِ   تَجِـدْ..............................

وصدره بهذا اللفظ للحطيئة من قصيدة طويلة، مدح فيها بغيض بن عامر بن شماس التميمي، وليس فيها شاهد لـ(أنى) بل يذكر شاهدًا لـ(متى). وانظر "حاشية محيي الدين".

اللغة: **تستجر**: تطلب الإجارة بمعنى الأمن والراحة. **الحطب الجزل**: القوي الغليظ. **تأججا**: التأجج الاشتعال والالتهاب، وكلمة (تأججا) اختلف فيها النحاة، قيل: فعل ماضٍ، والألف في آخرها على هذا الوجه يحتمل أن تكون ضمير الاثنين، وهما (الحطب الجزل والنار)، ويحتمل أن تكون الألف حرف الإطلاق، ويكون في الفعل ضمير مستتر يعود على النار أو على الحطب الجزل، وفي عوده على النار مذكرًا فيه إشكال؛ لأن النار مؤنث، ويؤول التذكير على تأويل النار بالقبس أو الشهاب، أو يقال: بأنه لما كان تأنيث النار مجازيًا استباح الشاعر لنفسه أن يذكر الفعل المسند إليها. وقيل: (تأججا) فعل مضارع، وأصله (تتأجج) حذفت إحدى التاءين، =

فَهَذِهِ الْأَدَوَاتُ الَّتِي تَجْزِمُ فِعْلَيْنِ(١)، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنْهُمَا شَرْطًا(٢) وَيُسَمَّى الثَّانِي

= وعلى هذا الوجه يجب أن تعتبر هذه الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، والأصل (تتأججنْ).

المعنى: صرت من أي مكان تأتيها مستجيرًا بها مما تخافه تجد حطبًا قويًّا ونارًا تأججا، فتهتدي بهما لمحل القِرى والضيافة. والضمير في (تأتها) على هذا المعنى يعود على قبيلة الشاعر أو حلَّته.

الإعراب: فأصبحت: الفاء: بحسب ما قبلها، أصبح: فعل ماضٍ ناقص ترفع الاسم وتنصب الخبر، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. أنى: اسم شرط جازم تجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه، في محل نصب على الظرفية المكانية، والعامل فيه (تأت). تأتها: تأتِ: فعل الشرط مجزوم بـ(أنى) وعلامة جزمه حذف حرف العلة من آخره وهو الياء، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). تستجر: بدل اشتمال من (تأتِ) والبدل يتبع المبدل منه في إعرابه، تبعه في جزمه، وعلامة جزمه السكون. تجد: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بـ(أنى) وعلامة جزمه سكون آخره، وجملة الشرط وجوابه في محل نصب خبر (أصبح)، و(تجد) فعل مضارع جواب الشرط ينصب مفعولين، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). حطبًا: مفعول به أول. جزلًا: صفة لـ(حطبًا). ونارًا: الواو حرف عطف، ونارًا: معطوف على (حطبًا). تأججا: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وألف التثنية: ضمير متصل في محل رفع فاعل على ما تقدم من الخلاف في الفعل والألف. وجملة الفعل والفاعل في محل نصب مفعول ثانٍ لـ(تجد).

الشاهد فيه: في قوله: (أنى)، حيث جزمت فعلين وهما (تأتِ)، و(تجد)، وعلامة الجزم في الأول حذف حرف العلة، وفي الثاني السكون.

(١) ظاهره أن الأداة هي العاملة في الفعلين بلا واسطة، وهو مذهب سيبويه ومحققي البصرة. وقيل: الشرط مجزوم بالأداة، والجواب مجزوم بالشرط؛ لأن الأداة ضعيفة عن عملين، والأول مستدعٍ للثاني. وقيل: الأداة والشرط جزما الجواب؛ لأن الأداة لا تقوى على عملين فقويت بالأول. وقيل: تجازما لاقتضاء كل الآخر.

والأول هو المشهور، وهذا من الخلاف الذي لا طائل تحته.

"الآلوسي" ص(١٥٥)، و"التصريح"(٢/ ٢٤٨)، و"الأشموني"(٤/ ١٥-١٦)، و"الرضي"(٤/ ٩٦).

(٢) لأنه شرط لتحقق الثاني، وقال في "الشذور" ص(٢٥٢): لِأَنَّهُ عَلامَة على وجود الْفِعْل الثَّانِي والعلامة تسمى شرطًا، قَالَ الله تَعَالَى ﴿فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَا﴾[محمد: ١٨]، أَي: علاماتها. اهـ.

وانظر "ياسين على الفاكهي" (١/ ١٧٦)، و"الآلوسي" ص(١٥٦).

جَوَابًا وَجَزَاءً[١].

[وجوب اقتران جملة الجواب بالفاء]

وَإِذَا لَمْ تَصْلُحِ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِأَنْ تَقَعَ بَعْدَ أَدَاةِ الشَّرْطِ، وَجَبَ اقْتِرَانُهَا بِالْفَاءِ[٢]، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً، أَوْ فِعْلِيَّةً فِعْلُهَا طَلَبِيٌّ، أَوْ جَامِدٌ، أَوْ مَنْفِيٌّ بِـ(لَنْ) أَوْ[٣](مَا)، أَوْ مَقْرُونٌ بِـ(قَدْ) أَوْ حَرْفِ تَنْفِيسٍ[٤]،

---

(١) قال في «الشذور» ص(٣٥٤): تَشْبِيهًا لَهُ بِجَوَاب السُّؤَال وبجزاء الأَعْمَال؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَقع بعد وُقُوع الأول كَمَا يَقع الْجَواب بعد السُّؤَال، وكما يَقع الْجَزَاء بعد الْفِعْل الْمُجَازَى عَلَيْهِ. اهـ.

وقوله: (وجزاء) عطف على (جوابًا) قال الدماميني: وهما عندهم لفظان مترادفان.

«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٧٦)، و«الآلوسي» ص(١٥٦).

ويشترط في الجواب الإفادة، فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدإ، فلا يجوز: (إن يقم زيد يقم)، كما لا يجوز في الابتداء: (زيد زيد). فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز، ومنه: «**فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ**...» الحديث، أي: فقد حصل له الثواب العظيم الذي يستحقه المهاجرون.

«الهمع» (٢/ ٥٥٤)، و«حاشية ابن حمدون على المكودي» (٢/ ١٦٣)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٧٦).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في «الخلاصة»:

وَاقْرُنْ بِفَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلْ ... شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

وخص الفاء بذلك؛ لما فيها من معنى السببية والتعقيب، والجزاء متسبب عن الشرط ومتعقب عنه. «التصريح» (٢/ ٢٥٠)، و«الصبان» (٤/ ١٩-٢٠)، و«الرضي» (٤/ ١١٦).

(٣) خص (لن) و(ما) بالذكر؛ احترازًا عن (لم) و(لا)، فالمضارع المقرون بهما يجيء شرطًا اتفاقًا؛ لكونهما كالجزء. «الآلوسي» ص(١٥٦-١٥٧).

(٤) وجملة ما ذكره المصنف من المواضع سبعة، نظمها بعضهم في قوله:

اسْمِيَّةٌ طَلَبِيَّةٌ وَبِجَامِدِ ... وَبِمَا وَقَدْ وَبِلَنْ وَبِالتَّنْفِيسِ

«الصبان» (٤/ ٢٠)، و«السجاعي» ص(٤١).

تنبيه: قد تحذف هذه الفاء للضرورة، كقوله: =

كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ[١] بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[الأنعام:١٧](٢)،

= مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشَّرِ عندَ اللهِ مِثلانِ

وقوله:

وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغَيِّ وَالْهَوَى سَيُلْفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمَا

وقال ابن الناظم: أو ندور، ومثّل للندور بما أخرجه البخاري من قوله ﷺ لأبي بن كعب رضي الله عنه: «فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتِعْ بِهَا».

«الأشموني» (٤/ ٢٠-٢١)، و«شرح ابن الناظم على الألفية» ص(٢٦٨-٢٦٩)، و«الهمع» (٢/ ٥٥٥-٥٥٦)، و«التصريح» (٢/ ٢٥٠).

تنبيه آخر: هذه الفاء جيء بها لمجرد الربط، والجواب ما بعدها، وهذا رأي الجمهور؛ ولذا قال الزواوي:

وَالْفَاءُ فِي الْجَوَابِ قُلْ لِلرَّبْطِ وَلَا تَقُلْ فِيهَا جَوَابُ الشَّرْطِ

وقيل: هي الجواب فقط، وقيل: هي مع ما بعدها. انظر: «حاشية ابن حمدون» (٢/ ١٦٧).

[١] في الأصل، ب، ج، خ: (وإن يمسسك الله) وهو خطأ.

(٢) الإعراب: إن: حرف شرط جازم. يمسسك: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. بخير: جار ومجرور متعلق بـ(يمسس). فهو: الفاء: رابطة لجواب الشرط، هو: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. على كل: جار ومجرور متعلق بـ(قدير)، وكل: مضاف. شيء: مضاف إليه مجرور بالمضاف. قدير: خبر المبتدإ، وجملة المبتدإ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

فإن قلت: (قدير) صفة مشبهة، فكيف تقدم معمولها؟

قلت: لأن عملها في الظرف والجار والمجرور لما فيها من رائحة الفعل، وذلك لا يمنع التقديم. نبه عليه الأزهري في «التصريح» (٢/ ٢٥٠).

وانظر: «الكواكب» (٢/ ٥١٣).

تنبيه: ذكر في «المغني» (٢/ ٦٤٨): أن التحقيق في مثل ﴿مَن كَانَ يَرْجُوا لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ﴾ [العنكبوت: ٥] كون الجواب محذوفًا؛ لأن الجواب مسبب عن الشرط، وأجل الله آتٍ، سواء وجد الرجاء أو لم يوجد، فالأصل: فليبادر بالعمل، فإن أجل الله لآت... الخ.

وحينئذ يقال: كيف جَعَلَ الجواب الجملة الاسمية هنا، مع أن الله على كل شيء قدير، سواء=

﴿قُلْ[١] إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[آل عمران:٣١][٢]،

= مس بخير أو لا؟ وكأنه مشى مع بعض القوم على الظاهر، كما أفاده الدماميني. اهـ. «الصبان» (٤/ ٢٠).

[١] (قل) ليست في الأصل، ب، وكذلك ليس فيهما (﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾).

(٢) هذا مثال للجملة الفعلية التي فعلها طلبي، قال في «التصريح» (٢/ ٢٥٠): وقس عليه بقية أنواع الطلب من (النهي، والدعاء ولو بصيغة الخبر، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني، والترجي). ولا نطيل بأمثلتها، فالذكي ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبي بألف شاهد.

وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد، وقد اجتمعتا في قوله تعالى ﴿وَإِن يَخْذُلْكُمْ فَمَن ذَا ٱلَّذِى يَنصُرُكُم مِّنۢ بَعْدِهِۦ﴾ [آل عمران: ١٦٠]، فجملة: (من ذا الذي ينصركم) اسمية؛ لأن صدرها اسم وهو (من)، وطلبية؛ لأن (من) فيها استفهامية وهي مبتدأ، و(ذا) اسم إشارة خبرها، (والذي): نعت له أو بيان، ويحتمل أن تكون (ذا) ملغاة، والخبر الموصول والجملة جواب الشرط. اهـ.

وانظر: «حاشية عبادة على الشذور» (١/ ١١٩).

إعراب الآية المذكورة: قل: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). إن: حرف شرط جازم تجزم فعلين. كنتم: كان: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك في محل جزم فعل الشرط، والميم: علامة الجمع، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسمها. تحبون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل. الله: منصوب على التعظيم، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر (كان). فاتبعوني: الفاء: رابطة لجواب الشرط، اتبعوا: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والنون: للوقاية حرف لا محل له من الإعراب، وجملة الفعل والفاعل والمفعول به في محل جزم جواب الشرط. يحببكم: يحبب: فعل مضارع مجزوم بالطلب وعلامة جزمه السكون، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والميم: علامة الجمع. اللهُ: فاعل. ويغفر: الواو: حرف عطف، يغفر: معطوف على (يحبب) والمعطوف على المجزوم مجزوم مثله وعلامة جزمه السكون. لكم: جار ومجرور متعلق بـ(يغفر). ذنوبكم: ذنوب: مفعول به وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. والميم: علامة الجمع.

﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾[الكهف:٣٩-٤٠](١)، ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾[٢][آل عمران:١١٥](٣)، ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ﴾[الحشر:٦](٤)، ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن

---

(١) هذا مثال للفعلية التي فعلها جامد.

الإعراب: **إن**: حرف شرط جازم يجزم فعلين. **ترنِ**: ترَ: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف، والفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، والنون للوقاية، والياء المحذوفة: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. **أنا**: ضمير فصل توكيد للياء. **أقل**: مفعول به ثانٍ. منك: جار ومجرور متعلق بـ(أقل). مالًا: تمييز. **وولدًا**: الواو: حرف عطف، ولدًا: معطوف على (مالًا)، والمعطوف على التمييز تمييز وعلى المنصوب منصوب مثله. **فعسى**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، عسى: فعل ماضٍ جامد من أفعال المقاربة مبني على الفتح. ربي: اسم (عسى) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه مبني في محل جر بالمضاف، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط.

[٢] في الأصل، ب: (﴿وما تفعلوا من خير فلن تكفروه﴾).

(٣) هذا مثال التي فعلها مقرون بنافٍ غير (لم ولا).

الإعراب: **الواو**: حرف عطف. **ما**: اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل نصب مفعول به مقدم لـ(يفعلوا). **يفعلوا**: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ(ما) وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **من خير**: جار ومجرور متعلق بـ(تفعلوا) أو متعلق بمحذوف حال من (ما). **فلن**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، لن: حرف نفي ونصب واستقبال. **يكفروه**: فعل مضارع منصوب بـ(لن) وعلامة نصبه حذف النون، والواو: نائب فاعل، والهاء: مفعول به، والجملة الفعلية في محل جزم جواب الشرط.

(٤) الإعراب: **ما**: اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل نصب مفعول به مقدم. **أفاء**: فعل ماضٍ فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم. **الله**: فاعل. **على رسوله**: جار ومجرور متعلق بـ(أفاء). **منهم**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (ما). **فما**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، ما: حرف نفي. **أوجفتم**: فعل وفاعل، والإيجاف سرعة السير. **عليه**: جار ومجرور متعلق بـ(أوجفتم). **من خيل**: من: صلة وتوكيد، خيل: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من=

قَبْلُ﴾[يوسف:٧٧][1]، ﴿وَمَن يُقَـٰتِلْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ

= ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. ولا ركاب: الواو: حرف عطف، لا: حرف نفي زائد لتوكيد النفي، ركاب: معطوف على (خيل) مجرور لفظًا منصوب محلًا، وجملة (فما أوجفتم...) في محل جزم جواب الشرط.

(١) الإعراب: إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين. يسرق: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو). فقد: الفاء: رابطة لجواب الشرط، قد: حرف تحقيق. سرق: فعل ماضٍ مبني على الفتح. أخٌ: فاعل. له: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(أخ). من: حرف جر. قبل: اسم مبني على الضم؛ لقطعه عن الإضافة لفظًا لا معنى في محل جر والجار والمجرور متعلق بالفعل (سرق)، وجملة (فقد سرق) في محل جزم جواب الشرط.

تنبيه: اعتُرِضَ جَعْلُ قوله (فقد سرق... الخ) هو الجواب بأنه يقتضي تقديم سرقة أخ له؛ لأن الماضي بـ(قد) محقق معنى فلا يصح أن يكون جوابًا لشرط مستقبل؛ لأن الشرط يتوقف عليه مشروطه، فيجب أن يكون الجواب بالنسبة إليه مستقبلًا.

وأجاب بعضهم عن ذلك بأن الجزاء على قسمين:

أحدهما: أن يكون مضمونه مسببًا عن مضمون الشرط.

الثاني: أن لا يكون مضمون الجزاء مسببًا عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به مسببًا، نحو: (إن تكرمني فقد أكرمتك أمس) أي: أنّ إكرامك لي سبب لأن أخبر بأني قد أكرمتك أمس. وما في الآية من هذا القبيل، فلا إشكال فتأمل. اهـ.

"السجاعي" صـ(٤١-٤٢).

وتأولها أبوحيان وآخرون على حذف الجواب، أي: (إن يسرق فتأس، أو فلا تعجبوا، فقد سرق أخ له من قبل). ومثله: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤] أي: فتسلَّ أو فتصبر فقد كذبت. قال: وسمي المذكور جوابًا؛ لأنه مغنٍ عنه بحيث لا يجامعه؛ لكثرة ما استعمل كذلك محذوفًا.

واستشكل بعضهم الحذف مع أنهم نصوا على أن الجواب لا يحذف إلا إذا كان فعل الشرط ماضيًا لفظًا.

ويجاب: بأن محل هذا إذا لم يسد شيء مسد الجواب، وهذه المواضع فيها شيء ساد مسد الجواب.

"الهمع" (٢/ ٥٥١-٥٥٢)، و"المغني" (٢/ ٦٤٨)، و"الكواكب" (٢/ ٥١٣)، و"الخضري" (٢/ ١٨٨)، و"الصبان" (٤/ ١٦).

أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء:٧٤][1].

[نيابة (إذا) الفجائية عن الفاء في الربط]

وَيَجُوزُ فِي الْجُمْلَةِ الِاسْمِيَّةِ أَنْ تَقْتَرِنَ بِـ(إِذَا) الْفُجَائِيَّةِ[2]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

---

(١) الإعراب: من: اسم شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. يقاتل: فعل مضارع مجزوم بـ(من) فعل الشرط وعلامة جزمه السكون، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). في سبيل: جار ومجرور متعلق بالفعل، وسبيل: مضاف. الله: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. فيقتل: الفاء: عاطفة، يقتل: فعل مضارع معطوف على (يقاتل) والمعطوف على المجزوم مجزوم مثله، ونائب فاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو). أو: حرف عطف. يغلب: معطوف على (يقتل)، وفاعله: مستتر فيه جوازًا تقديره (هو). فسوف: الفاء: رابطة لجواب الشرط، سوف: حرف تنفيس. نؤتيه: نؤتي: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (نحن)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. أجرًا: مفعول به ثانٍ. عظيمًا: صفة لـ(أجرًا)، وجملة (فسوف نؤتيه...) في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدإ.

(٢) لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها، ولا تقع إلا بعد ما هو متعقب بما بعدها، فقامت مقامها.

وقد يجمع بين (الفاء) و(إذا) تأكيدًا، خلافًا لمن منع ذلك، قال الله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُم مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ ﴿٩٦﴾ وَٱقْتَرَبَ ٱلْوَعْدُ ٱلْحَقُّ فَإِذَا هِىَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾ [الأنبياء: ٩٦-٩٧] قال الزمخشري: هذه هي الفجائية، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد، ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو فهي شاخصة، كان سديدًا. اهـ.

وإلى خَلْفِ (إذا) الفجائية للفاء، أشار الناظم بقوله:

وَتَخْلُفُ الْفَاءَ إِذَا الْمُفَاجَأَهْ ... كَإِنْ تَجُدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَهْ

أي: إن يكن منك جود فنا مجازاة.

«التصريح» (٢/ ٢٥١)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ١٨٠).

ويشترط للربط بها شروط:

﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[الروم:٣٦][1] وَإِنَّمَا لَمْ أُقَيِّدْ فِي الْأَصْلِ (إِذَا) الْفُجَائِيَّةَ بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، لِأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَيْهَا[2]،

= أن تكون الأداة الجازمة (إن)؛ لأنها أُمّ باب الجوازم الشرطية، وأن تكون الجملة المقترنة بها اسمية، موجبة، غير طلبية، وغير مقرونة بـ(إنَّ) التوكيدية. فخرج نحو: (إن يقم زيد فما عمرو قائم)، ونحو: (إن عصى زيد فويل له)، ونحو: (إن قام زيد فإنَّ عمرًا قائم). فيجب الربط في هذه بالفاء.

واستغنى عن ذكر هذه الشروط إحالة على المثال الذي مثل به؛ فإنه جامع لها.

"التصريح مع حاشية ياسين" (٢/ ٢٥١)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٨٠)، و"عدة السالك" (٤/ ١٩٢)، و"الجنى الداني" صـ(٣٦٦).

(١) الإعراب: إن: حرف شرط جازم. تصبهم: تصب: فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والميم: علامة الجمع. سيئةٌ: فاعل. بما: الباء: حرف جر، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بالفعل (تصب). قدمت: قدم: فعل ماضٍ، والتاء: علامة التأنيث حرف لا محل له من الإعراب. أيديهم: أيدي: فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الاستثقال؛ لأنه اسم منقوص، والميم علامة الجمع، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره (قدمته). إذا: فجائية وهي حرف -على الأصح- لا محل لها من الإعراب، وجيء بها رابطة لجواب الشرط. هم: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. يقنطون: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: في محل رفع فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدإ، وجملة المبتدإ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

(٢) وإنما اختصت بالدخول على الاسمية؛ لأنهم قصدوا بذلك إزالة الْتباسها بالشرطية، فإن تلك خاصة بالأفعال؛ لإفادتها التعليق فخصت هذه بالأسماء؛ فرقًا بينها وبين الشرطية.

"المغني" (١/ ١٧٥)، و"الصبان" (٢/ ٢٥٨)، و"عطار" (ل/ ٨٤)، و"الآلوسي" صـ(١٥٧).

فائدتان:

الفائدة الأولى: في إعراب أسماء الشرط على ما في "الهمع" وغيره: أن يقال: إذا وقعت الأداة الشرطية بعد حرفٍ جارٍّ، أو مضاف، فهي في محل جر، نحو: (عما تسأل أسأل)، و(غلام من تضرب أضرب). وإلا فإن وقعت على زمان أو مكان فظرف، أي: في موضع نصب على الظرفية، =

فَأَغْنَانِي ذَلِكَ عَنِ الاشْتِرَاطِ.

= نحو: (متى تقم أقم)، و﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]. أو على حدث فمفعول مطلق، نحو: (أيَّ ضرب تضرب أضرب). وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم، نحو: (من يقم أقم معه) فمبتدأ خبره جملة الشرط والجواب. أو متعدٍّ واقع عليها، نحو: (من يضرب زيدٌ أضربه)، و(من تضرب أضربه) فمفعول به. أو واقع على ضميرها، نحو: (من يضربه زيد أضربه)، و(من تضربه أضربه). أو متعلقها، نحو: (من يضرب زيد أخاه أضربه) فاشتغال، فيجوز في أداة الشرط أن تكون في موضع رفع على الابتداء، وأن تكون في موضع نصب مفعول به بفعل مضمر يفسره الظاهر، ومثلها في هذا التفصيل أسماء الاستفهام.

"الصبان" (٤/ ١١)، و"الهمع" (٢/ ٥٦٦)، و"حاشية ابن حمدون" (٢/ ١٦٢).

الفائدة الثانية: أن هذه الأدوات في لحاق (ما) الزائدة على ثلاثة أضرب:

ضرب لا يجزم إلا مقترنًا بها، وهو (حيث)، و(إذ) كما اقتضاه صنيعه. وأجاز الفراء الجزم بهما بدون (ما).

وضرب لا يلحقه (ما)، وهو (من)، و(ما)، و(مهما)، و(أنَّى)، وأجازه الكوفيون في (من)، و(أنَّى).

وضرب يجوز فيه الأمران، وهو (إن)، و(أيٌّ)، و(متى)، و(أين)، و(أيان)، ومنعه بعضهم في (أيان)، والصحيح جوازه، ويشهد له (فأيان ما تعدل به الريح تنزل).

"الأشموني" (٤/ ١٢-١٣)، و"الهمع" (٢/ ٥٦٥-٥٦٦)، و"شرح الألفية" للمرادي (٣/ ٣٣٧).

تنبيه: (حيث، وإذ) قال الدماميني: وإنما وجبت زيادة (ما) فيهما لتكفهما عن الإضافة، فيتأتى الجزم بهما، وإنما لم تجتمع الإضافة والجزم؛ لأن المضاف إليه حال محل الاسم، فهو واجب الجر، فكيف يُجْزَمُ؟! اهـ.

وقال الفارضي: زيدت (ما) عوضًا عن الجملة التي تضاف إليها (إذ) و(حيث). اهـ.

وقيل: فرقًا بين حالة جزمهما وحالة عدمه. "الصبان" (٤/ ١٣).

[النكرة والمعرفة]

ص- فَصْلٌ: الاسْمُ ضَرْبَانِ:

نَكِرَةٌ: وَهُوَ مَا شَاعَ فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ كَ(رَجُلٍ) أَوْ مُقَدَّرٍ كَ(شَمْسٍ).

وَمَعْرِفَةٌ: وَهِيَ سِتَّةٌ:

الضَّمِيرُ وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ. وَهُوَ إِمَّا مُسْتَتِرٌ كَالمَقَدَّرِ وُجُوبًا فِي نَحْوِ: (أَقُومُ)، و(نَقُومُ)[١]، أَوْ[٢] جَوَازًا فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ يَقُومُ)، أَوْ بَارِزٌ، وَهُوَ إِمَّا مُتَّصِلٌ كَتَاءِ (قُمْتُ)، وَكَافِ (أَكْرَمَكَ)، وَهَاءِ (غُلَامِهِ)، أَوْ مُنْفَصِلٌ كَ (أَنَا)، و(أَنْتَ)[٣]، و (هُوَ)، و (إِيَّايَ)، وَلَا فَصْلَ مَعَ إِمْكَانِ الْوَصْلِ إِلَّا فِي نَحْوِ الْهَاءِ مِنْ (سَلْنِيهِ) بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و(ظَنَنْتُكَهُ)، و(كُنْتَهُ) بِرُجْحَانٍ.

ش- يَنْقَسِمُ الاسْمُ بِحَسَبِ(٤) التَّنْكِيرِ وَالتَّعْرِيفِ إِلَى قِسْمَيْنِ: نَكِرَةٍ، وَهِيَ الأَصْلُ(٥)

---

[١] في ب، ج، خ، ط١: (وتقوم) بعد (نقوم). [٢] في الأصل، خ، ط١: (و).

[٣] (أنت) سقط من ط٢.

(٤) أي: باعتبارهما. وقيد بذلك لأن للاسم انقسامات أُخر باعتبارات، كما لا يخفى. «الآلوسي» ص(١٥٨).

(٥) لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس، فأنكر النكرات شيء ومعلوم، وكل موجود ومعلوم يندرج تحتهما، والاندراج دليل الأصالة، كأصالة العام بالنسبة إلى الخاص؛ ولأن الشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم تعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة، كالآدمي إذا ولد يسمى ذكرًا، أو أنثى، أو إنسانًا، أو مولودًا، أو رضيعًا، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب.

ومما يدل على أصالة النكرة أيضًا أنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة، بخلاف المعرفة فإنها تحتاج إلى قرينة، وما يحتاج فرع عما لا يحتاج.

قال الدنوشري: هذا مشكل في العلم؛ لأنه يعين مسماه بلا قرينة كما صرحوا به في بابه. =

وَلِهَذَا قَدَّمْتُهَا[١]، ومَعْرِفَةٍ وَهِيَ الْفَرْعُ وَلِهَذَا أَخَّرْتُهَا[٢].

[تعريف النكرة]

فَأَمَّا النَّكِرَةُ: فَهِيَ عِبَارَةٌ عَمَّا[٣] شَاعَ[٤] فِي جِنْسٍ مَوْجُودٍ[٥] أَوْ مُقَدَّرٍ.

فَالْأَوَّلُ: كَ(رَجُلٍ) فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ لِمَا كَانَ حَيَوَانًا نَاطِقًا ذَكَرًا[٦]، فَكُلَّمَا وُجِدَ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ وَاحِدٌ، فَهَذَا الاسْمُ صَادِقٌ عَلَيْهِ[٧].

وَالثَّانِي[٨]: كَ(شَمْسٍ)؛ فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِمَا كَانَ كَوْكَبًا نَهَارِيًّا، يَنْسَخُ ظُهُوْرُهُ وجودَ اللَّيْلِ[٩]،

= "التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ٩١-٩٤)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٨١)، و"الهمع" (١/ ٢١٩)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ٦٩)، و"الخضري" (١/ ٦٨)، و"الأشموني" (١/ ١٠٥-١٠٦).

تنبيه: ما ذكره من أصالة النكرة هُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُورِ، وَزَعَمَ الْكُوفِيُّونَ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ أن المعرفة هي الأصل؛ لأن من الأسماء ما لا يقبل التنكير كالمضمرات؛ ولأن التنكير يكون بعد التعريف ك(زيد) و(زيد) آخر.

"الهمع" (٢/ ٢١٩)، و"الآلوسي" صـ(١٥٨).

(١) أي: وإن كانت المعرفة أشرف؛ لأن سبقها في الوجود المستدعي لسبقها في الذكر عَارَضَ الشرفيةَ. اهـ. "الآلوسي" صـ(١٥٨).

(٢) قال عبادة في "حاشيته على الشذور" (١/ ١٣٦): وعكس في بعض كتبه، فقدم المعرفة؛ لشرفها، والنكات لا تتزاحم، أي: لا تتعارض، نعم يبقى النظر في أي النكتتين أولى. اهـ.

(٣) أي: شيء.

(٤) أي: انتشر. "الآلوسي" صـ(١٥٨).

(٥) في الخارج تعدده.

(٦) وتعدده في الخارج موجود مشاهد.

"الحدود" للفاكهي صـ(٢٩٣)، و"شرح القطر" للفاكهي (١/ ١٨١).

(٧) فلفظ رجل صادق على (عمرو)، و(زيد)، و(بكر) وغيرها، مما هو حيوان ناطق ذكر.

(٨) أي: ما كان مقدرًا وجود تعدده في الخارج. "الفاكهي" (١/ ١٨١).

(٩) قيل: الأول فاعل، والثاني مفعول. ويجوز العكس، والأول أولى. "الآلوسي" صـ(١٥٩).

فَحَقُّهَا أَنْ تَصْدُقَ عَلَى مُتَعَدِّدٍ، كَمَا أَنَّ (رَجُلًا) كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا تَخَلَّفَ[١] ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ وُجُودِ أَفْرَادٍ لَهُ فِي الْخَارِجِ، وَلَوْ وُجِدَتْ لَكَانَ هَذَا[٢] اللَّفْظُ صَالِحًا لَهَا(٣)؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُوضَعْ عَلَى أَنْ يَكُونَ خَاصًّا، كَ(زَيْدٍ) وَ(عَمْرٍو)، وَإِنَّمَا وُضِعَ وَضْعَ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ(٤).

---

[١] في ب، ج، ط١: (يختلف). [٢] (هذا) سقط من الأصل، ب.

(٣) فالمعتبر في النكرة صلاحيتها للتعدد، لا وجود التعدد. اهـ.

"الحدود" للفاكهي ص(٢٩٣)، و"شرح قطر الندى" للفاكهي (١/ ١٨٢).

(٤) ومثل شمسٍ (قمرٌ)، ولا يرد على قوله: (من جهة عدم وجود أفراد في الخارج) قولُ بعضهم:

فَكَأَنَّهُ لَمَعَانُ بَرْقٍ أَوْ شُعَاعُ شُمُوسِ

وقول الآخر:

وُجُوهُهُمْ كَأَنَّهَا أَقْمَارُ

فإن العرب تنسب إليها التعدد باعتبار الأيام والليالي، وإن كانت حقيقتهما واحدة، يقولون: (شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس)، و(قمر هذه الليلة أكثر نورًا من قمر ليلة أول ذلك الشهر). اهـ.

"التصريح" (١/ ٩١)، و"الفاكهي" (١/ ١٨٢).

تنبيه: قال الشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ اللهُ في رسالته "فتح الوهاب في رد شبه المرتاب": قول المناطقة: (إن الشمس وضعت لكل كوكب نهاري) مردود؛ لأن الله هو الذي وضع الأسماء وعلمها آدم، وحين التعليم والوضع لم يكن في الخارج إلا هذا الكوكب المعروف، فدعوى دخول غيره -لو فُرِضَ وجوده- باطلة. اهـ.

فائدة: للنكرة علامة تعرف بها، وهي أنها تقبل دخول (أل) التي تؤثر فيها فتفيدها التعريف، نحو: (رجل)، و(غلام)، و(كتاب)، تقول: (الرجل) و(الغلام) و(الكتاب)، أو تقع موقع ما يقبل (أل)، مثل كلمة (ذو) بمعنى (صاحب)، فكلمة (ذو) نكرة ولا شك في تنكيرها مع أنها لا تقبل (أل) التي تفيدها التعريف، ولكنها بمعنى كلمة أخرى تقبل (أل) وهي كلمة (صاحب) التي يصح أن تحل محل كلمة (ذو). وإلى هذا يشير ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ بقوله:

نَكِرَةٌ قَابِلُ أَلْ مُؤَثِّرَا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

"الحدود" للفاكهي ص(٢٩٣)، و"شرح القطر" للفاكهي (١/ ١٨٢)، و"التصريح" (١/ ٩١-٩٢).

[أقسام المعرفة]

وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ فَإِنَّهَا تَنْقَسِمُ سِتَّةَ[١] أَقْسَامٍ:

[تعريف الضمير وأقسامه]

الْقِسْمُ[٢](٣) الْأَوَّلُ: الضَّمِيرُ: وَهُوَ أَعْرَفُ السِّتَّةِ(٤)، وَلِهَذَا بَدَأْتُ بِهِ وَعَطَفْتُ بَقِيَّةَ الْمَعَارِفِ عَلَيْهِ بِـ(ثُمَّ)(٥).

---

[١] في ب، ج، خ: (إلى ستة أقسام). [٢] (القسم) ليست في الأصل، خ.

(٣) عرف النكرة بالحد؛ لأنها غير محصورة، وضبط المعرفة بالعد؛ لأنها محصورة.
"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١٣٦).

وقوله: (ستة أقسام) زاد ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح التسهيل" (١/ ١١٥-١١٦) سابعًا، وهو المنادى المقصود (يا رجل) لمعين، بناء على أن تعريفه بالقصد لا بـ(أل) مقدرة كما هو مذهب الجمهور.

وانظر: "الآلوسي" صـ(١٦٠)، و"الهمع" (١/ ٢١٩-٢٢٠).

(٤) ونظمها بعضهم مرتبة بقوله:

أَعْرَفُهَا الضَّمِيرُ بَعْدَهُ الْعَلَمْ ... فَاسْمُ الْإِشَارَةِ فَمَوْصُولٌ أَتَمْ
وَبَعْدَهُ ذُو اللَّامِ وَالْمُضَافُ ... فِي رُتْبَةِ الَّذِي لَهُ يُضَافُ
إِلَّا الَّذِي أُضِيفَ لِلضَّمِيرِ ... فَإِنَّهُ كَالْعَلَمِ الشَّهِيرِ

انظر "حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١٣٨).

وقوله: (عطفت بقية المعارف عليه بـ(ثم)) إشارة لبعد مرتبتها عنه. "الآلوسي" صـ(١٦١).

(٥) وقوله: (وهو أعرف الستة) أي: بعد اسم الجلالة.

وَيُرْوَى أَنَّ ابْنَ جِنِّي رَأَى سِيبَوَيْهِ فِي مَنَامِهِ فَقَالَ: مَا فَعَلَ اللهُ بِكَ؟ فَقَالَ لَهُ: غَفَرَ لِي بِقَوْلِي: أَعْرَفُ الْمَعَارِفِ الضَّمِير بَعْدَ اسْمِ اللهِ. اهـ. "ابْنُ حمدون" (١/ ٧١). =

وَهُوَ عِبَارَةٌ عَمَّا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ كَ(أَنَا)، أَوْ مُخَاطَبٍ كَ(أَنْتَ)، أَوْ غَائِبٍ كَ(هُوَ).

وَيَنْقَسِمُ إِلَى مُسْتَتِرٍ وَبَارِزٍ(١)، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ صُورَةٌ فِي اللَّفْظِ أَوْ لَا، فَالْأَوَّلُ هُوَ[٢] الْبَارِزُ(٣) كَتَاءِ (قُمْتُ). وَالثَّانِي الْمُسْتَتِرُ(٤) كَالْمُقَدَّرِ فِي قَوْلِكَ[٥]: (قُمْ).

ثُمَّ لِكُلٍّ مِنَ الْبَارِزِ وَالْمُسْتَتِرِ انْقِسَامٌ بِاعْتِبَارٍ.

فَأَمَّا الْمُسْتَتِرُ فَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ وُجُوبِ الاسْتِتَارِ وَجَوَازِهِ إِلَى قِسْمَيْنِ: وَاجِبِ الاسْتِتَارِ، وَجَائِزِهِ.

وَنَعْنِي بِوَاجِبِ الاسْتِتَارِ: مَا لَا يُمْكِنُ قِيَامُ الظَّاهِرِ مَقَامَهُ(٦)، وَذَلِكَ كَالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الْمَبْدُوءِ بِالْهَمْزَةِ كَ(أَقُومُ) أَوْ بِالنُّونِ كَ(نَقُومُ) أَوْ بِالتَّاءِ

= وما ذكره من أن الضمير أعرف الستة هُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَالْجُمْهُور.

وقيل: أعرفها العلم، وَعَلَيْهِ الصَّيْمَرِيُّ، وَعُزِيَ لِلْكُوفِيِّينَ، وَنُسِبَ لسيبويه، وَاخْتَارَهُ أَبُوحَيَّانَ.

وقيل: أعرفها اسم الإشارة، وَنُسِبَ لِابْنِ السَّرَّاج.

وقيل: ذو (أل).

ولم يذهب أحد إلى أن المضاف أعرفها؛ إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه، وبه تعرف. اهـ.

«الهمع» (١/ ٢٢٠-٢٢١)، و«الارتشاف» (٢/ ٩٠٧-٩٠٨).

(١) وهذا التقسيم بحسب ظهوره في الكلام وعدم ظهوره.

[٢] في ط١: (وهو) وسقط من ب، ج، خ.

(٣) وهو الذي له صورة ظاهرة في التركيب نطقًا وكتابة. «النحو الوافي» (١/ ١٩٧).

(٤) وهو ما يكون خفيًا غير ظاهر في النطق والكتابة.

[٥] في ج، ح، ط٢: (في نحو قولك).

(٦) مراده بالظاهر هنا ما يشمل الضمير المنفصل، فيوافق ما عبر به هو وغيره من أنه لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل.

«السجاعي» صـ(٤٣)، و«أوضح المسالك» (١/ ٨١).

كَ(تَقُومُ)[١] (٢) أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: (أَقُومُ زَيْدٌ)، وَلَا[٣] (نَقُومُ عَمْرٌو)(٤).

وَنَعْنِي بالمُسْتَتِرِ جَوَازًا: مَا يُمْكِنُ قِيَامُ الظَّاهِرِ(٥) مَقَامَهُ، وَذَلِكَ كَالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بِفِعْلِ الْغَائِبِ(٦)، نَحْوُ: (زَيْدٌ يَقُومُ) أَلَا تَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَكَ أَنْ تَقُولَ: (زَيْدٌ يَقُومُ غُلَامُهُ).

---

[١] (أو بالتاء ك(تقوم)) ليس في الأصل.

(٢) والمقصود بالتاء أي: بتاء الخطاب للواحد، مثل: (يا بني، أتعرف متى تتكلم ومتى تسكت؟). بخلاف المبدوء بتاء الخطاب للواحدة، أو للمثنى، أو للجمع بنوعيه، نحو: (تتعلمين)، و(تتعلمان)، و(تتعلمون)، و(تتعلمْنَ)، فإن هذه ضمائر رفع بارزة. وبخلاف المبدوء بتاء الغائبة فإنه مستتر جوازًا، مثل: (هند تقرأ). «النحو الوافي» (١/ ٢٠٧).

[٣] في ح، خ، ط٢: (ولا نقول).

(٤) تنبيه: ليس مقصود ابن هشام رَحِمَهُ اللَّهُ حصر مواضع وجوب الاستتار؛ إذ هي أكثر من ذلك، فقد عدوا منها المرفوع بأمر الواحد المذكر، ك(قم)، والمرفوع بالمصدر النائب عن فعله، نحو: (ضربًا زيدًا)، والمرفوع بأفعال الاستثناء، نحو: (قَامَ القَومُ مَا خَلا، أو مَا عَدا، أو لَيْسَ، أو لا يَكُونُ زيدًا)، والمرفوع بأفعل التعجب نحو: (مَا أَحْسَنَ الزَّيْدين)، والمرفوع بأفعل التفضيل على اللغة المشهورة في غير مسألة الكحل، ك(هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا)، ونحو: (زيدٌ أفضلُ مِنْ عَمْرٍو)، والمرفوع باسم فعل الأمر، ك(صَه)، و(نزالِ)، واسم فعل المضارع، ك(أَوَّه)، و(أُفّ)، والمرفوع ب(نعم)، و(بئس) وما مجرى مجراها في بعض المواضع، وذلك إذا كان ضميرًا مفسرًا بنكرة، نحو: (نعم رجلًا عمر)، و(بئس رجلًا أبولهب).

قال السيوطي في «فريدته» ناظمًا جُلَّ ما ذكر:

وسترُ مرفوعٍ بِأمْرٍ حُتِمَا ... ودُونَ يَا مُضَارِعٍ واسْمَيْهِمَا
وفِعْلِ الاستِثْنَاءِ والتَّعَجُّبِ ... وأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ فَاحْفَظْ تُصِبِ

ولو قال بدل (فاحفظ) (صبرًا) لكان أحسن؛ فيدخل المصدر النائب عن فعله.

«الهمع» (١/ ٢٤٤-٢٤٥)، و«أوضح المسالك» (١/ ٨١)، و«التصريح» (١/ ١٠٠-١٠١)، و«الآلوسي» صـ(١٦٣-١٦٤)، و«حاشية ابن حمدون على المكودي» (١/ ٧٥).

(٥) ويشمل الضمير المنفصل كما تقدم.

(٦) أي: ما عدا أفعال الاستثناء، وفعل التعجب، و(نعم) و(بئس)، فإن مرفوعها مستتر وجوبًا، كما تقدم. =

وَأَمَّا الْبَارِزُ فَإِنَّهُ يَنْقَسِمُ بِحَسَبِ الاتِّصَالِ وَالانْفِصَالِ إِلَى قِسْمَيْنِ: مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ.

فَالْمُتَّصِلُ هُوَ: الَّذِي لَا يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ(١)، كَتَاءِ (قُمْتُ)، وَالْمُنْفَصِلُ هُوَ: الَّذِي يَسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ(٢) كَ(أَنَا)، وَ(أَنْتَ)، وَ(هُوَ).

وَيَنْقَسِمُ الْمُتَّصِلُ بِحَسَبِ مَوَاقِعِه مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَرْفُوعِ الْمَحَلِّ ومَنْصُوبِهِ ومَخْفُوضِهِ؛ فَمَرْفُوعُهُ كَتَاءِ (قُمْتُ) فَإِنَّهَا[٣] فَاعِلٌ، ومَنْصُوبُهُ كَكَافِ (أَكْرَمَكَ) فَإِنَّهَا مَفْعُولٌ، ومَخْفُوضُهُ كَهَاءِ (غُلَامه) فَإِنَّهَا مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَيَنْقَسِمُ الْمُنْفَصِلُ بِحَسَبِ مَوَاقِعِه مِنَ الْإِعْرَابِ إِلَى مَرْفُوعِ الْمَوْضِعِ، ومنصوبِهِ(٤)؛

= ومن مواضع الجواز أيضًا: الضمير المرفوع بفعل الغائبة، نحو: (هند قامت، أو تقوم)، والمرفوع باسم الفعل الماضي، نحو: (العقيق هيهات)، والمرفوع بالصفات المحضة، نحو: (زيد قائم، أو مضروب، أو حسن، أو ضرابٌ)، والمرفوع بالظرف، نحو: (زيد عندك، أو في الدار). «أوضح المسالك» (١/ ٨١)، و«الهمع» (١/ ٢٤٥).

(١) أي: لابدَّ من اتصاله بآخر الفعل مثلاً، وهذا معنى قولهم: هو ما لا يفتتح النطق به، ولا يقع بعد إلا في الاختيار. وخرج بذلك الضرورة، كقوله:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ... أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكِ دَيَّارُ

وقول الآخر:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ ... عَلَيَّ، فَمَا لِي عَوَضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا ما ذكر في المتصل:

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَا ... وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدَا

«الآلوسي» ص(١٦٥)، و«التصريح» (١/ ٩٨)، و«شرح الألفية» للمرادي (١/ ٨٧-٨٨).

(٢) وهذا معنى قولهم: هو ما يبتدأ به النطق، ويقع بعد (إلا) اختيارًا.

[٣] في ح، ط٢: (فإنه).

(٤) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في «الخلاصة»:

وَذُو ارْتِفَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوْ ... وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

وَذُو انْتِصَابٍ فِي انْفِصَالٍ جُعِلَا ... إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلَا

فَالْمَرْفُوعُ اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً: (أَنَا)[١]، (نَحْنُ)، (أَنتَ)، (أَنتِ)، (أَنتُمَا)، (أَنتُمْ)، (أَنتُنَّ)، (هُوَ)، (هِيَ)، (هُمَا)، (هُمْ)، (هُنَّ).

والمَنْصُوبُ اثْنَتَا عَشْرَةَ كَلِمَةً أَيْضًا: (إِيَّايَ)، (إِيَّانَا)، (إِيَّاكَ)، (إِيَّاكِ)، (إِيَّاكُمَا)، (إِيَّاكُمْ)، (إِيَّاكُنَّ)، (إِيَّاهُ)، (إِيَّاهَا)، (إِيَّاهُمَا)، (إِيَّاهُمْ)، (إِيَّاهُنَّ)، فَهَذِهِ الاثْنَتَا عَشْرَةَ[٢] لَا تَقَعُ إِلَّا فِي مَحَلِّ النَّصْبِ، كَمَا أَنَّ تِلْكَ الْأُوَلَ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ، تَقُولُ: (أَنَا مُؤْمِنٌ) فَ(أَنَا): مُبْتَدَأٌ، وَالْمُبْتَدَأُ حُكْمُهُ الرَّفْعُ، و(إِيَّاكَ أَكْرَمْتُ) فَإِيَّاكَ: مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ، وَالْمَفْعُولُ حُكْمُهُ النَّصْبُ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَعْكِسَ[٣] ذَلِكَ فَتَقُولَ: (إِيَّايَ مُؤْمِنٌ)، و(أَنْتَ أَكْرَمْتُ)، وَعَلَى ذَلِكَ فَقِسِ الْبَاقِيَ، وَلَيْسَ فِي الضَّمَائِرِ الْمُنْفَصِلَةِ مَا هُوَ مَخْفُوضُ الْمَوْضِعِ(٤)، بِخِلَافِ الْمُتَّصِلَةِ.

[لا يجوز الفصل مع إمكان الوصل]

وَلَمَّا ذَكَرْتُ أَنَّ الضَّمِيرَ يَنْقَسِمُ إِلَى مُتَّصِلٍ وَمُنْفَصِلٍ، أَشَرْتُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى أَنَّهُ مَهْمَا أَمْكَنَ أَنْ يُؤْتَى بِالْمُتَّصِلِ فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَى الْمُنْفَصِلِ(٥)؛ لَا تَقُولُ: (قَامَ أَنَا)،

---

[١] في ب، ط١: (وهي أنا).

[٢] في ط١، ط٢: (الاثنتا عشرة كلمة).

[٣] في ب، ح: (ينعكس)، وفي خ، ط٢: (يعكس).

(٤) أي: بطريق الأصالة، وإلا فقد تقع في محل جر بطريق العارية، حكي: (أنا كأنت، وكهو)، وقال:

فَلَـوْلَا الْمُعَافَـاةُ كُنَّـا كَهُـمْ ... وَلَـوْلَا الْـبَلَاءُ لَكَـانُوا كَنَـا

"الهمع" (١/ ٢٤٢)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٩٠)، و"الصبان" (١/ ١١٣)، "الآلوسي" ص(١٦٧).

(٥) وإلى هذا أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ ... إِذَا تَـأَتَّى أَنْ يَجِـيءَ الْمُتَّصِـلْ

وإنما امتنع العدول عن المتصل مع إمكانه؛ لأن الغرض من وضع المضمرات الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأتَّ الاتصال لضرورة نظم، كقوله:

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ ... إِلَّا يَزِيـــدُهُمُ حُبًّـــا إِلَيَّ هُمُ =

وَلَا (أَكْرَمْتُ إِيَّاكَ)؛ لِتَمَكُّنِكَ مِنْ أَنْ تَقُولَ: (قُمْتُ)، و(أَكْرَمْتُكَ)، بِخِلَافِ قَوْلِكَ: (مَا قَامَ إِلَّا أَنَا)، و(مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا إِيَّاكَ)؛ فَإِنَّ الاتِّصَالَ هُنَا مُتَعَذِّرٌ؛ لِأَنَّ (إِلَّا) مَانِعَةٌ مِنْهُ؛ فَلِهَذَا[1] جِيْءَ بِالْمُنْفَصِلِ.

ثُمَّ اسْتَثْنَيْتُ مِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ(٢) صُورَتَيْنِ يَجُوزُ فِيهِمَا الْفَصْلُ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْوَصْلِ:

= وقوله:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

والأصل إلا يزيدونهم، وقد ضمنتهم.

أو تقدم الضمير على عامله، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥].

أو كونه محصورًا بـ(إلا أو إنما)، نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف: ٤٠]، ونحو قوله:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى: (لا يدافع إلا أنا).

أو كون العامل محذوفًا أو معنويًا، نحو: (إياك والشر، وأنا زيد)؛ لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي.

أو رفع الضمير بمصدر مضاف إلى منصوب، نحو: (بنصركم نحن كنتم ظافرين).

أو رفع بصفة جارية على غير من هي له مطلقًا عند البصريين، وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين، نحو: (زيد عمرو ضاربه هو).

أو كان عامله حرف نفي، نحو: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [المجادلة: ٢].

أو يفصل الضميرَ متبوعٌ، نحو: ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ﴾ [الممتحنة: ١].

أو يلي واو المعية كقوله:

فَآلَيْتُ لَا أَنْفَكُّ أَحْذُو قَصِيدَةً ... تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي

أو يلي (إما) المكسورة، نحو: (إما أنا وإما أنت).

"الأشموني مع حاشية الصبان" (١/ ١١٥-١١٦-١١٧)، و"التصريح" (١/ ١٠٥)، و"الهمع" (١/ ٢٤٦ وما بعدها إلى صـ٢٥١)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ١٤٨-١٤٩-١٥٠).

[1] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (فلذلك).

(٢) أي: السابقة، وهي مهما أمكن أن يؤتى... الخ.

وَضَابِطُ الْأُولَى: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ(١) ثَانِيَ ضَمِيرَيْنِ أَوَّلُهُمَا(٢) أَعْرَفُ مِنَ الثَّانِي(٣)، وَلَيْسَ مَرْفُوعًا(٤) نَحْوُ: (سَلْنِيهِ)(٥) و(خِلْتُكَهُ)، يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِمَا (سَلْنِي إِيَّاهُ)، و(خِلْتُكَ إِيَّاهُ)، وَإِنَّمَا قُلْنَا إِنَّ[٦] الضَّمِيرَ الْأَوَّلَ فِي ذَلِكَ أَعْرَفُ؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ أَعْرَفُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، وَضَمِيرَ الْمُخَاطَبِ أَعْرَفُ مِنْ ضَمِيرِ الْغَائِبِ.

وَضَابِطُ الثَّانِيَةِ: أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ خَبَرًا لِـ(كَانَ) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا(٧)، سَوَاءٌ كَانَ

---

(١) أي: الذي يجوز انفصاله مع إمكان اتصاله. فلا يجوز الأمران في نحو: (زيد ضربه عمرو)، و(العبد سل زيدًا إياه)، بل يجب الاتصال في الأول والانفصال في الثاني.
"الآلوسي" صـ(١٦٨).

(٢) أي: الضميرين.

(٣) احترازًا من نحو: (أعطيته إياك)، و(أعطيته إياه) فيتعين الانفصال، إلا فيما قل من نحو قول عثمان ﷺ: **(أراهمني الباطل شيطانًا)**، وقول الشاعر:

لِوَجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ ... أَنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أَكْرَمِ والِدِ

"الآلوسي" صـ(١٦٩)، و"الرضي" (٣/ ٣٩)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٧٨).

(٤) احترازًا من نحو: (ضربته) فيجب فيه الاتصال، وأما قوله:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

فضرورة، ولولاها لقال: ضمنتهم. "الآلوسي" صـ(١٦٩).

(٥) مِن سأل بمعنى (استعطى)، لا بمعنى استفهم.
"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٩١)، و"السجاعي" صـ(٤٣)، و"الآلوسي" صـ(١٦٩).

[٦] (إنَّ) سقطت من ط٢.

(٧) فيه نظر؛ فقد قال جلال الدين السيوطي في "الهمع" (١/ ٢٥٤): أما أَخَوَات (كَانَ) فَيتَعَيَّن فِيهَا الْفَصْل، كَمَا فِي "البديع" وَغَيره، كَقَوْلِه:

لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّا ... كِ وَلَا نَخْشَى رَقِيبَا

وشذ قَوْلهم: (ليسي، وليسك). اهـ.
وممن جزم أيضًا بِتَعَيُّنِ الفصل في أخواتها أبوحيان.
"الآلوسي" صـ(١٦٩)، و"الصبان" (١/ ١١٨)، و"الخضري" (١/ ٧٧).

مَسْبُوقًا بِضَمِيرٍ أَمْ[١] لَا(٢)، فَالأَوَّلُ نَحْوُ: (الصَّدِيقُ كُنْتُهُ)(٣)، وَالثَّانِي نَحْوُ: (الصَّدِيقُ كَانَهُ زَيْدٌ)، يَجُوزُ لَكَ[٤] أَنْ تَقُولَ فِيهِمَا (كُنتَ إِيَّاهُ)، و(كَانَ إِيَّاهُ زَيْدٌ).

وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَصْلَ أَرْجَحُ(٥) فِي الصُّورَةِ الأُوْلَى إِذَا لَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ قَلْبِيًّا، نَحْوُ: (سَلْنِيهِ)، و(أَعْطِنِيهِ)[٦]؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَأْتِ التَّنْزِيلُ[٧] إِلَّا بِهِ(٨) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[هود:٢٨](٩)، ﴿إِن يَسْـَٔلْكُمُوهَا﴾[محمد:٣٧](١٠)، ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾[البقرة:١٣٧](١١).

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ قَلْبِيًّا نَحْوُ: (خِلْتُكَهُ)، و(ظَنَنْتُكَهُ)، وَفِي بَابِ كَانَ نَحْوُ: (كُنْتَهُ)، و(كَانَهُ زَيْدٌ)، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: الْفَصْلُ أَرْجَحُ فِيهِنَّ(١٢)، وَاخْتَارَ ابْنُ

---

[١] في الأصل، ج، ح، خ، ط١: (أو). [٢] وبهذا فارقت المسألة الأولى.

(٣) برفع الصديق ونصبه، على حدّ: (زيد ضربته). [٤] (لك) سقط من ح، خ، ط٢.

(٥) لأنه الأصل، ولا مرجح لغيره. «التصريح» (١/ ١٠٦).

[٦] في خ: (أعطيتكه). [٧] في ح، خ، ط٢: (في التنزيل).

(٨) أي: بالاتصال.

(٩) الإعراب: الهمزة: حرف استفهام. نلزمكموها: نلزم: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن)، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، والميم: علامة الجمع، والواو: للإشباع، أي: حرف متولد من إشباع الضمة لا واو الجماعة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به ثانٍ.

(١٠) الإعراب: إن: حرف شرط جازم. يسألكموها: يسأل: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون فعل الشرط، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، والكاف، مفعول به أول، والميم: علامة الجمع، والواو: للإشباع، والهاء: مفعول به ثانٍ.

(١١) الإعراب: الفاء: حرف عطف أو استئنافية. السين: حرف تنفيس. يكفيكهم: يكفي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء، منع من ظهورها الثقل، والكاف: مفعول به أول، والهاء: مفعول به ثانٍ، والميم: علامة الجمع. الله: فاعل.

(١٢) علل بأن الضمير خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال قبل دخول الناسخ، فيترجح بعده. =

مَالِكٍ فِي جَمِيعِ كُتُبِهِ الْوَصْلَ فِي (كَانَ)(١)، وَاخْتَلَفَ رَأْيُهُ فِي الْأَفْعَالِ الْقَلْبِيَّةِ، فَتَارَةً يُوَافِقُ[٢] الْجُمْهُورَ(٣)، وَتَارَةً يُخَالِفُهُمْ[٤](٥).

= «التصريح» (٢/ ١٠٧)، و«الأشموني» (١/ ١١٩)، و«الآلوسي» ص(١٧٠)، و«الهمع» (١/ ٢٥٤).

(١) قال: لأنه الأصل، وقد جاء به الحديث، قال ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ».

[٢] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (وافق).

(٣) أي: في «التسهيل» وشرحه (١/ ١٥٢و١٥٤).

وانظر: «الهمع» (١/ ٢٥٤)، و«شرح الألفية» للمرادي (١/ ٩٦)، و«الأشموني» (١/ ١٢٠).

[٤] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (خالفهم).

(٥) أي: في «الخلاصة» فإنه قال:

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالَا ... أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالَا

فاضطرب اختيار الناظم في باب (خلتنيه). «شرح الألفية» للمرادي (١/ ٩٦).

قال ابن عقيل رحمه الله بعد أن ذكر الخلاف في (خلتنيه) وما كان من بابه، قال: ومذهب سيبويه أرجح؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم، وهو المشافه لهم، قال الشاعر:

إِذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

«شرح ابن عقيل» (١/ ٧٨).

فالخلاصة: أن المسائل التي ذكرت مما يجوز في ثاني ضميريها الفصل والوصل ثلاث:

١- باب (سلنيه) وهو ما كان فيه الفعل الناصب للضميرين غير ناسخ.

٢- باب (خلتنيه) وهو ما كان فيه الفعل الناصب للضميرين من الأفعال الناسخة للمبتدإ والخبر.

٣- باب (كان).

قال ابن مالك رحمه الله في «الخلاصة»:

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا ... أَشْبَهَهُ فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالَا ... أَخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الِانْفِصَالَا

انظر: «ياسين على الفاكهي» (١/ ١٩٢).

[العَلَمُ وأقسامه]

ص- ثُمَّ الْعَلَمُ وَهُوَ: إِمَّا شَخْصِيٌّ كَ(زَيْدٍ)، أَوْ جِنْسِيٌّ كَ(أُسَامَةَ)، وَإِمَّا اسْمٌ كَمَا مَثَّلْنَا، أَوْ لَقَبٌ كَ(زَيْنِ الْعَابِدِينَ)، وَ(قُفَّةَ)، أَوْ كُنْيَةٌ كَ(أَبِي عَمْرٍو) وَ(أُمِّ كُلْثُومٍ)، وَيُؤَخَّرُ اللَّقَبُ عَنِ الاسْمِ تَابِعًا لَهُ مُطْلَقًا، أَوْ مَخْفُوضًا بِالإِضَافَةِ[١] إِنْ أُفْرِدَا كَ(سَعِيدِ كُرْزٍ).

ش- الثَّانِي[٢] مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ: الْعَلَمُ(٣) وَهُوَ: (مَا عُلِّقَ(٤) عَلَى شَيْءٍ بِعَيْنِهِ(٥) غَيْرَ

---

[١] في ح، خ، ط١، ط٢: (بإضافته). [٢] في ب، ط١: (الباب الثاني).

(٣) والعَلَم لغة يطلق على: الجبل، كقوله: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ﴾ [الرحمن: ٢٤]، وقول الخنساء رضي الله عنها:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ

وعلى: الراية، وعلى: سيد القوم، وعلى: الخط في الثوب، وعلى: العلامة. والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الأخير؛ بدليل قولهم: لأنه علامة على مسماه.

"الصبان" (١/ ١٢٦)، و"الخضري" (١/ ٨٢)، و"ابن حمدون" (١/ ٨٤).

(٤) أي: خص به ووضع له. وعدل عن الوضع إلى التعليق ليتناول الأعلام المنقولة؛ لأنها معلقة غير موضوعة، كذا قيل.

واعترض بأن الناقل واضع أيضًا، إلا أن يقال: المتبادر من الوضع الواضع الأول.

"الآلوسي" صـ(١٧٢)، و"السجاعي" صـ(٤٤).

(٥) أي: لشيء معين تعيينًا خارجيًّا، كالعلم الشخصي، أو ذهنيًّا كالعلم الجنسي. فعلم الشخص يعين مسماه ذهنًا وخارجًا، وعلم الجنس يعين مسماه ذهنًا لا خارجًا.

فعلم الشخص: ما وضع لمعين لا يتناول غيره من حيث الوضع كـ(زيد)، وعلم الجنس: اسم موضوع للصورة الخيالية التي في داخل العقل، والتي تدل على فرد شائع من أفراد الحقيقة كـ(ثعالة).

"الآلوسي" صـ(١٧٢)، و"الفاكهي" (١/ ١٩٥)، و"النحو الوافي" (١/ ٢٦٦)، و"الهمع" (١/ ٢٨١).

مُتَنَاوِلٍ مَا أَشْبَهَهُ[(١)]).

وَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ إِلَى أَقْسَامٍ مُتَعَدِّدَةٍ:

فَيَنْقَسِمُ بِاعْتِبَارِ تَشَخُّصِ[(٢)] مُسَمَّاهُ وَعَدَمِ تَشَخُّصِهِ[(٣)] إِلَى قِسْمَيْنِ: عَلَمُ شَخْصٍ وَعَلَمُ جِنْسٍ[٤][(٥)]، فَالأَوَّلُ كَـ(زَيْدٍ) وَ(عَمْرٍو)، وَالثَّانِي كَـ(أُسَامَةَ) لِلأَسَدِ[(٦)]، و(ثُعَالَةَ) لِلثَّعْلَبِ، و(ذُؤَالَةَ) لِلذِّئْبِ، فَإِنَّ كَلًّا مِنْ هَذِهِ الأَلْفَاظِ يَصْدُقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ

---

(١) المراد بعدم التناول من حيث الوضع، فلا يخرج الأعلام المشتركة، فإن تناولها غيرها بأوضاع مختلفة، فـ(إبراهيم) مثلاً لا يدل بمقتضى وضعه إلا على الشخص الذي علّق عليه، ولا ينافي ذلك أنه يدل اتفاقًا على كل من يسمى بهذا الاسم.

واعلم أن قوله: (ما علّق على شيء كالجنس) يشمل المعارف والنكرات، وقوله: (على شيء بعينه) يخرج النكرات؛ لأنها لم توضع لشيء بعينه، بل وضعها على الاشتراك.

وقوله: (غير متناول... إلخ) يخرج به بقية المعارف، فإن الضمير صالح لكل متكلم، ومخاطب، وغائب، وليس موضوعًا لِأَنْ يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا استعمل فيه صار جزئيًا ولم يشركه أحد فيما أسند إليه، واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه، فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد، و(أل) صالحة لِأَنْ يعرف بها كل نكرة، فإن استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه، وهذا معنى قولهم: إنها كليات وضعًا جزئيات استعمالاً.

"شرح الفاكهي" (١/ ١٩٥)، و"الكواكب" (١/ ١١٥)، و"الآلوسي" صـ(١٧٢)، و"شرح الحدود" للفاكهي صـ(٢٩٣-٢٩٤).

(٢) أي: باعتبار تَعَيُّن مسماه، أي: أن مسماه شخص له وجود حقيقي محسوس، وليس أمرًا ذهنيًا بحتًا، أي: أنه لا يكون حقيقة عقلية مجردة، وهذا في الغالب، وقد يكون أمرًا ذهنيًا كالعلم الذي يسمى به الجنين المنتظر ولادته.

"النحو الوافي" (١/ ٢٥٨و٢٦٣)، و"السجاعي" صـ(٤٤).

(٣) أي: عدم تَعَيُّنِهِ. "الفيشي" صـ(٧٦). [٤] في ج: (علم شخصي، وعلم جنسي).

(٥) فُرّق بينهما بأن الأول للفرد المعين، والثاني للماهية المعينة. "الآلوسي" صـ(١٧٢).

(٦) أي: لحقيقة الأسد، وهكذا قوله: للثعلب، وللذئب أي: لحقيقة الثعلب، ولحقيقة الذئب. "الفيشي" صـ(٧٦).

أَفْرَادِ هَذِهِ الأَجْنَاسِ، تَقُولُ لِكُلِّ أَسَدٍ رَأَيْتَهُ(١): (هَذَا أُسَامَةُ مُقْبِلًا)، وَكَذَلِكَ[٢] الْبَوَاقِي[٣]، وَيَجُوزُ أَنْ تُطْلِقَهَا بِإِزَاءِ(٤) صَاحِبِ الْحَقِيقَةِ[٥] مِنْ حَيْثُ هُوَ(٦)، فَتَقُولُ: (أُسَامَةُ أَشْجَعُ مِنْ ثُعَالَةَ)(٧)، كَمَا تَقُولُ(٨): (الأَسَدُ أَشْجَعُ مِنَ الثَّعْلَبِ)، أَيْ: صَاحِبُ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ أَشْجَعُ مِنْ صَاحِبِ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُطْلِقَهَا عَلَى شَخْصٍ غَائِبٍ(٩)، لَا تَقُولُ لِمَنْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَهْدٌ فِي أَسَدٍ خَاصٍّ: مَا فَعَلَ أُسَامَةُ؟

---

(١) فيه إشارة إلى ما قيل: إنه كالنكرة معنى.

[٢] في ج، ح، خ، ط٢: (كذا). [٣] في الأصل، ب، ج، خ: (الباقي).

(٤) بوزن كتاب، أي: بمقابل، والمراد أنه يطلق على الحقيقة.

[٥] في ح، خ، ط٢: (صاحب هذه الحقيقة).

(٦) أي: مع قطع النظر عن معين. "الآلوسي" ص(١٧٢).

(٧) أي: الجنس المتحقق في الأفراد إجمالًا؛ لأنَّ هو المتصف بالشجاعة، لا الجنس من حيث هو، ولا باعتبار تحققه في جميع الأفراد.

وفي وصف الأسد بالشجاعة مشيٌ على قول من قال: إن الشجاعة ليست خاصة بالعاقل كالجراءة، وبعضهم قال: إنها خاصة بالعاقل؛ لأن الشجاعة ملكة تحمل على الإقدام في المعارك، فهي مختصة بذوي العقل، فعليه فلا يتم التمثيل به إلا أن تحمل على أن المراد بها هنا القوة والشدة، وكثيرًا ما تستعمل في ذلك.

"الآلوسي" ص(١٧٢-١٧٣)، و"السجاعي" ص(٤٥)، و"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١٤٥).

(٨) أي: من حيث مطلق الدلالة على الماهية، لا من حيث استوائهما في الدلالة عليها؛ لأن (أسامة)، و(ثعالة) يدلان عليها بذاتهما، و(الأسد)، و(الثعلب) يدلان عليها بواسطة الألف واللام.

"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١٤٥).

(٩) هذا المنع بناءً على ما ذهب إليه المؤلف تبعًا لغيره من أن علم الجنس موضوع للماهية تارة، وللفرد الحاضر تارة أخرى، كما أشار إلى ذلك بالأمثلة وصرح به في "الشذور" فقال: ... وجنسي إن دلَّ بذاته على الماهية تارةً وعلى الحاضر أخرى، فعليه: فلا يجوز أن يطلق لفظ (أسامة) على أسد غائب، وأما على مذهب المحققين من أن علم الجنس ما وضع للماهية الحاضرة في الذهن بقيد تعينها وحضورها فيه، فلا مانع من إطلاق علم الجنس على الفرد=

وَبِاعْتِبَارِ ذَاتِهِ إِلَى مُفْرَدٍ وَمُرَكَّبٍ، فَالْمُفْرَدُ[(١)] كَ(زَيْدٍ) وَ(أُسَامَةَ).

وَالْمُرَكَّبُ[(٢)] ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:

مُرَكَّبٌ تَرْكِيبَ إِضَافَةٍ[(٣)] كَ(عَبْدِ اللهِ)، وَحُكْمُهُ أَنْ يُعْرَبَ الْأَوَّلُ[٤] مِنْ جُزْأَيْهِ بِحَسَبِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، وَيُخْفَضُ الثَّانِي بِالْإِضَافَةِ دَائِمًا.

وَمُرَكَّبٌ تَرْكِيبَ مَزْجٍ[(٥)] كَ(بَعْلَبَكَّ) وَ(سِيبَوَيْهِ)، وَحُكْمُهُ أَنْ يُعْرَبَ بِالضَّمَّةِ رَفْعًا، وبِالْفَتْحَةِ نَصْبًا وَجَرًّا، كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَنْصَرِفُ[(٦)]، هَذَا إِنْ[٧] لَمْ يَكُنْ مَخْتُومًا

= الحاضر أو الغائب مرادًا منه خصوصه مجازًا، ومرادًا منه الماهية حقيقة.

انظر: «حاشية عبادة على الشذور» (١/ ١٤٣-١٤٤)، و«السجاعي» صـ(٤٥)، و«الرضي» (٣/ ٣٢٦).

(١) وهو ما تَكَوَّن من كلمة واحدة، أو يقال: هو ما عري من إضافة وإسناد ومزج.
«النحو الوافي» (١/ ٢٧٠)، و«الهمع» (١/ ٢٨٢).

(٢) وهو ما تكون من كلمتين أو أكثر. «النحو الوافي» (١/ ٢٧٠).

(٣) وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله، كـ(غلام زيد)، بجامع أن المضاف إليه والتنوين كل منهما ملازم حالة واحدة -وهو الجر بالنسبة للمضاف إليه، والسكون بالنسبة للتنوين- والإعراب على ما قبله. «شرح الأزهرية» صـ(٣٣).

[٤] في ح، ط١، ط٢: (الجزء الأول).

(٥) وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها، بجامع أن الجزء الأول منهما ملازم حالة واحدة، وهي الفتح، أي: فيما هو مختوم بتاء التأنيث، كـ(عائشة)، والمركب المزجي كـ(بعلبك).
واعترض على هذا الحد بأن من المركب المزجي ما لا يفتح فيه آخر الجزء الأول، نحو: (معديكرب)، فلا يكون هذا الضابط شاملًا له، والجواب: أنه حصل له بالتركيب مزيد ثقل، فلم تقبل الياء الحركة مطلقًا، فسكنت للتخفيف.
«شرح الأزهرية مع حاشية عطار» صـ(٣٣-٣٤)، و«الأشموني مع الصبان» (١/ ١٣٣).

(٦) والمانع له من الصرف العلمية والتركيب المزجي.

[٧] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (إذا).

بِوَيْهِ كَ(بَعْلَبَكَّ)(١)، فَإِنْ خُتِمَ بِهَا[٢] بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ(٣) كَ(سِيبَوَيْهِ).

وَمُرَكَّبُ تَرْكِيبَ إِسْنَادٍ[٤](٥) كَ(شَابَ قَرْنَاهَا)(٦)، وَحُكْمُهُ أَنَّ الْعَوَامِلَ لَا تُؤَثِّرُ فِيهِ شَيْئًا، بَلْ يُحْكَى عَلَى مَا كَانَ لَهُ[٧] مِنَ الْحَالَةِ قَبْلَ النَّقْلِ(٨).

---

(١) وهذه أفصح لغاته، وفيه لغتان أخريان:

أحدهما: أن يعرب إعراب المتضايفين كـ(عبد الله).

والثانية: أن يبنى على الفتح في الجزأين، ما لم يعتل الأول فيسكن كـ(خمسة عشر)، وهذه اللغة أنكرها بعضهم، وقد نقلها الأثبات. «الهمع» (١/ ٢٨٢).

[٢] في خ: (بويه).

(٣) أي: في الأشهر، وهي اللغة الفصحى فيه، ويليها إعرابُه إعرابَ الممنوع من الصرف وهي قليلة. «الهمع» (١/ ٢٨٢)، و«الأشموني» (١/ ١٣٤)، و«شرح التسهيل» للمرادي ص(١٧٩).

[٤] في ح، خ، ط١، ط٢: (وهو ما كان جملة في الأصل) بعد قوله: (تركيب إسناد).

(٥) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، كَ(شَابَ قَرْنَاهَا)، و(بَرَقَ نَحْرُهُ)، و(تَأَبَّطَ شَرًّا)، و(زَيْدٌ قَائِمٌ).

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «شرح التسهيل» (١/ ١٧١): ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدإ وخبر. اهـ. أي: أن التسمية بالجملة الاسمية غير مسموعة، وإنما قاسها النحاة على الفعلية. «الخضري» (١/ ٨٧)، و«الأشموني» (١/ ١٣٣)، و«شرح الألفية» للمرادي (١/ ١١٢-١١٣)، و«التصريح» (١/ ١١٦).

(٦) قال الشاعر:

كَذَبْتُمْ وَبَيْتِ اللهِ لَا تَنْكِحُونَهَا ... بَنِي شَابَ قَرْنَاهَا تَصُرُّ وَتَحْلُبُ

[٧] في ج، ط٢: (عليه).

(٨) ويكون معربًا تقديرًا، فإذا قلت: (جَاءَ بَرَقَ نَحْرُهُ)، فـ(بَرَقَ نَحْرُهُ) فاعل مرفوع بضمة مقدرة في آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وهكذا في النصب والجر، ومثله تقول في (تَأَبَّطَ شَرًّا)، و(شَابَ قَرْنَاهَا)، إلا أنك تقول في (شَابَ قَرْنَاهَا) منع من ظهورها اشتغال المحل بألف الحكاية؛ وذلك لأنه قبل جعله علمًا مرفوعٌ بالألف؛ لأنه مثنى.

وما ذكرناه من كون الجملة المسمى بها تعرب إعراب المحكي هو الأقرب -إن شاء الله-، =

وَيَنقَسِمُ[(١)] إِلَى اسْمٍ[(٢)]، وَكُنْيَةٍ، وَلَقَبٍ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنْ بُدِئَ بِـ(أَبٍ) أَوْ (أُمٍّ) كَانَ كُنْيَةً[(٣)]، كَـ(أَبِي بَكْرٍ)، وَ(أُمِّ بَكْرٍ)، وَ(أَبِي عَمْرٍو)، وَ(أُمِّ عَمْرٍو)، وَإِلَّا فَإِنْ أَشْعَرَ بِرِفْعَةِ الْمُسَمَّى كَـ(زَيْنِ الْعَابِدِينَ)، أَوْ بِضَعَتِهِ[(٤)] -كَـ(قُفَّةَ)، و(بَطَّةَ)، وَ(أَنْفِ النَّاقَةِ)[(٥)]-

---

= وذهب بعضهم إلى أن الجملة المسمى بها تكون مبنية، فقولك: (جَاءَ بَرَقَ نَحْرُهُ) عندهم مبني على الضم، و(شَابَ قَرْنَاهَا) مبني على السكون.

انظر: «الصبان» (١/ ١٣٣)، و«حاشية عطار على شرح الأزهرية» ص(٣٤)، و«التصريح مع حاشية ياسين» (١/ ١١٧)، و«حاشية ابن حمدون» (١/ ٨٩).

(١) أي: باعتبار دلالته على معنى زائد على العلمية أو عدم دلالته. «النحو الوافي» (١/ ٢٦٣و٢٧٦).

(٢) وهو ما عدا الكنية واللقب، وهو علم يدل على ذات معينة مُشَخَّصَةٍ دون زيادة غرض آخر من مدح أو ذم.

وإلى التقسيم المذكور أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ فقال:

اسْمًـــا أَتَى وَكُنْيَـــةً وَلَقَبَـــا

(٣) وزاد «الرضي» (٣/ ٣٤٢): أو (ابن) أو (بنت)، نحو: (ابن آوى)، و(بنت وردان).

وانظر: «الهمع» (١/ ٢٨٢)، و«الصبان» (١/ ١٢٧).

فَائِدَةٌ: لم تكن الكنى لشيء من الأمم إلا للعرب، وهي من مفاخرها، والكنية إعظام، وما كان يؤهل لها إلا ذوو الشرف من قومهم، قال الشاعر:

أُكْنِيْـــهِ حِـــينَ أُنَادِيْـــهِ لأُكْرِمَـــهُ ... وَلَا أُلَقِّبُـــهُ وَالسَّـــوْءَة اللَّقَبَـــا

ثم ترقوا عن الكنى إلى الألقاب الحسنة، فقلَّ من المشاهير في الجاهلية والإسلام من ليس له لقب، إلا أن ذلك ليس خاصًّا بالعرب، فلم تزل الألقاب في الأمم كلها من العرب والعجم. اهـ. قاله الزمخشري.

«المزهر» (١/ ٣٤٣)، و«حاشية ابن حمدون» (١/ ٨٧).

(٤) بفتح الضاد المعجمة أو كسرها، والوضيع: الدانئ من الناس. قاله خالد الأزهري.

«التصريح» (١/ ١٢٠)، و«الصبان» (١/ ١٢٨).

فَائِدَةٌ: قال الرضي في «شرح الكافية» (٣/ ٣٤٢): ولفظ اللقب في القديم كان في الذم أشهر منه في المدح، والنبز في الذم خاصة. اهـ.

(٥) لقب جعفر بن قُرَيع -تصغير قَرْع، بفتح القاف وسكون الراء والعين المهملة-، وسبب جريان=

فَلَقَبٌ، وَإِلَّا فَاسْمٌ[1] كَ(زَيْدٍ) وَ(عَمْرٍو).

= هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه، فبعثته أمه إلى أبيه، ولم يبق إلا رأس الناقة، فقال له أبوه: شأنك به. فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره، فلقب بأنف الناقة، فكانوا يغضبون من هذا اللقب، فلما مدحهم الحطيئة بقوله:

قَوْمٌ هُمُ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمُ ... وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنَبَا

صار اللقب مدحًا. اهـ. «التصريح» (١/ ١٢٠).

واعلم أن الشايع فيما بينهم تلقيب الذكور، وقلَّ تلقيب الإناث، ومنه (عنيزة) لفاطمة امرئ القيس، قال امرؤ القيس:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

فقالوا: (عنيزة) لقب فاطمة المناداة على طريق الترخيم في قوله:

أَفَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ ... وَإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

ومنه (ماء السماء) لقب أم المنذر، اشتهرت به، ويُروى أن (الحميراء) لقب لعائشة الصديقة رضي الله عنها، ولم يثبت.

ووهم من نفى ذلك كالفاكهي رحمه الله فإنه قال في شرحه على «القطر» (١/ ١٩٩): ليس في كلامهم تصريح بتلقيب الإناث، وإنما صرحوا بتكنيتهنَّ. اهـ.

وانظر: «ياسين على الفاكهي» (١/ ١٩٩)، و«الآلوسي» صـ(١٧٧).

(١) أراد: وإن لم يبدأ بما ذكر، ولم يشعر بمدح أو ضعة، فهو اسم.

وأورد عليه اللقاني أنه يلزم أن لا يكون نحو: (محمد)، و(محمود)، و(أحمد)، و(منصور) أسماء، بل ألقاب، واللازم منتفٍ إجماعًا.

وأجيب أن ما وضعه الأبوان أو نحوهما ابتداءً -كائنًا ما كان- فهو الاسم، وما استعمل في المسمى بعد ذلك كنية إن بدئت بـ(أب) أو (أم)، ولقب إن أشعر. اهـ.

«الآلوسي» صـ(١٧٧)، و«الصبان» (١/ ١٢٨)، و«حاشية ياسين على التصريح» (١/ ١٢٠).

[قاعدة في اجتماع الاسم واللقب]

وَإِذَا اجْتَمَعَ الاسْمُ مَعَ[1] اللَّقَبِ(٢) وَجَبَ -فِي الأَفْصَحِ[3]- تَقْدِيمُ الاسْمِ وَتَأْخِيرُ اللَّقَبِ(٤)،

---

[1] في الأصل: (واللقب).

(٢) لم يذكر ما إذا اجتمع الاسم مع الكنية، أو الكنية مع اللقب، أو الاسم مع الكنية واللقب. وقد ذكروا الخيار في التقديم بين الاسم والكنية، فمن تقديمها على الاسم قوله:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُوحَفْصٍ عُمَرْ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبَرْ

ومن تقديم الاسم عليها قوله:

وَمَا اهْتَزَّ عَرْشُ اللهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ ... سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرِو

وكذلك يفعل بها مع اللقب؛ فلا ترتيب بينها وبينه، لكن ما لم تتقدم الكنية على الاسم في الصورة الثالثة، نحو: (جَاءَ أَبُوعَبْدِاللهِ زَيْدٌ قُفَّةُ) فيمتنع حينئذٍ تقديم اللقب عليها؛ لاستلزام تقديمه على الاسم، وهو لا يجوز. اهـ.

«الآلوسي» ص(١٧٧)، و«الأشموني» (١/ ١٢٩).

[3] في خ: (الأصح).

(٤) وعلل ذلك بأنه في الغالب منقول عن اسم غير إنسان كـ(بطة)، فلو قدم لتوهم أن المراد به معناه الأصلي؛ ولأنه يدل على ما يدل عليه الاسم وزيادة، فلو قدم لضاعت فائدة الاسم؛ لأنه يفيد فائدته وزيادة؛ ولأنه أيضًا يشبه الصفة في إشعاره بالمدح أو الذم، والنعت لا يتقدم على المنعوت، فكذلك ما أشبهه. اهـ.

«التصريح» (١/ ١٢١)، و«الأشموني» (١/ ١٢٨)، و«الآلوسي» ص(١٧٧)، و«الرضي» (٣/ ٣٤٣).

قوله: (في الأفصح) احترز به عن نحو قوله:

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرَهُمْ حَسَبًا ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

وقوله:

أَنَا ابْنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو وَجَدِّي ... أَبُوهُ مُنْذِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

ولو قيد بقوله: (غالبًا) أيضًا لكان أولى؛ احترازًا عما إذا كان اللقب أشهر من الاسم، فإنه يقدم عليه على ما نص عليه ابن الأنباري، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فإن المسيح مبتدأ وقدم لشهرته، وعيسى بدل أو عطف بيان عليه، وابن مريم خبره. «حاشية ياسين على التصريح» (١/ ١٢٠-١٢١).

ثُمَّ إِنْ كَانَا مُضَافَيْنِ(١) كَ(عَبْدِ اللهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ)، أَوْ كَانَ الْأَوَّلُ مُفْرَدًا(٢) وَالثَّانِي مُضَافًا كَ(زَيْدِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ)، أَوْ كَانَ الْأَمْرُ بِالْعَكْسِ كَ(عَبْدِ اللهِ قُفَّةَ) وَجَبَ(٣) كَوْنُ الثَّانِي تَابِعًا لِلْأَوَّلِ فِي الإِعْرَابِ[٤]: إِمَّا عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ(٥)، أَوْ عَطْفُ بَيَانٍ عَلَيْهِ(٦)، [ويَجُوزُ أَيْضًا قَطْعُهُ عَنِ التَّبَعِيَّةِ(٧)، إِمَّا بِرَفْعِهِ خَبَرًا لِمُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ بِنَصْبِهِ مَفْعُولًا بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ(٨)، ويَجِيءُ أَيْضًا فِي الْمُفْرَدَيْنِ كَذَلِكَ؛ خِلَافًا لِجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ][٩]. وَإِنْ

---

(١) أي: الاسم واللقب، وفيه تجوُّز؛ إذ العلم المجموع وهو غير مضاف.
"الآلوسي" صـ(١٧٨)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٢٢).

(٢) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب، كما أن المراد به في باب الإعراب ما قابل المثنى، والمجموع، والملحق بهما، والأسماء الستة، وفي باب المبتدإ ما قابل الجملة، وفي باب (لا) والمنادى ما قابل المضاف والمشبه به. وأما إطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقي. "الصبان" (١/ ١٣٠).

(٣) أي: بالنسبة لامتناع الإضافة، فلا ينافي ما سيأتي من جواز القطع.

[٤] في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢: (في إعرابه). [٥] أي: بدل كل من كل.

(٦) قال ياسين في "حاشيته على الفاكهي" (١/ ١٩٩): قال شيخنا العلامة: أو توكيدًا، ولم أر من صرح به، وذلك داخل في تعريف التوكيد اللفظي، حيث قالوا فيه: إعادة الأول بلفظه أو مرادفه، واللقب مرادف للاسم. اهـ.
وقال الدنوشري: لم يُجَوِّزُوا فيه أن يكون تأكيدًا بالمرادف، ولا مانع منه.
قال ياسين: قال لي بعض مشايخنا: لعل اللقب لما أشعر بمدح أو ذم كان غير مرادف له، فلم يعربوه توكيدًا. انظر: "حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٢٢)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٩٩).

(٧) ظاهره جواز قطع البدل وعطف البيان، وهو كذلك كما يفيده كلام الشنواني، ونقله ياسين عن بعضهم، وصرح به الروداني، وقال بعضهم: لا يقطعان إلا شذوذًا.
"الصبان" (١/ ١٣٠)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٢٢)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ١٩٩).

(٨) فتقول على الإتباع: (جَاءَ عَبْدُاللهِ زَيْنُ الْعَابِدِينَ) برفعهما، و(رَأَيْتُ عَبْدَاللهِ زَيْنَ الْعَابِدِينَ) بنصبهما، و(مَرَرْتُ بِعَبْدِاللهِ زَيْنِ الْعَابِدِينَ) بجرهما، وإن شئت قطعت من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الرفع، ومن الجر إلى الرفع والنصب. فالرفع بتقدير (هو)، والنصب بتقدير (أعني) ولو أظهر لجاز. اهـ. "التصريح" (١/ ١٢٢).

[٩] ما بين المعقوفين ليس موجودًا في الأصل، ج، ح، ط٢.

كَانَا مُفْرَدَيْنِ -كَ(زَيْدِ قُفَّةَ) وَ(سَعِيدِ كُرْزٍ)- فَالْكُوفِيُّونَ[١] وَالزَّجَّاجُ[٢][٣] يُجِيزُونَ فِيهِ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: إِتْبَاعُ اللَّقَبِ لِلِاسْمِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ، وَالثَّانِي: إِضَافَةُ الاسْمِ إِلَى اللَّقَبِ، وَجُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ يُوجِبُونَ الْإِضَافَةَ[٤]، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ[٥]، والإِتْبَاعُ أَقْيَسُ مِنَ الْإِضَافَةِ[٦]، وَالْإِضَافَةُ أَكْثَرُ[٧].

---

(١) انظر: «التصريح» (١/ ١٢٢)، و«الهمع» (١/ ٢٨٤)، و«الارتشاف» (٢/ ٩٦٥).

[٢] في ج: (الزجاجي).

(٣) انظر رأيه في «التصريح» (١/ ١٢٢)، و«شرح الكافية» للرضي (٣/ ٣٤٣).

(٤) ووجوب الإضافة وجوازها مقيد بعدم المانع، فإن كان في الاسم مانع منها كـ(أل) فليس إلا الإتباع وفاقًا، نحو: (الحارث كرز) ذكره أبوحيان وغيره؛ لأن (أل) تمنع الإضافة، ومن الموانع عند ابن خروف أن يكون اللقب وصفًا في الأصل مقرونًا بـ(أل) كـ(هارون الرشيد)، و(محمد المهدي)، وخالفه غيره. انظر «التصريح مع حاشية ياسين» (١/ ١٢٢-١٢٣)، و«الهمع» (١/ ٢٨٤)، و«شرح الألفية» للمرادي (١/ ١١٠)، و«الأشموني مع الصبان» (١/ ١٣٠).

(٥) لما روى الفراء: (قيسُ قُفَّةُ) و(يحيى عينانُ) لرجل ضخم العينين، و(ابن قيسٍ الرقيات) بتنوين (قيس) وإجراء الرقيات عليه. اهـ. «الرضي» (٣/ ٣٤٢).

وبما يؤيد ما ذهب إليه المصنف من ترجيح قول الكوفيين: أن الإضافة في ذلك على خلاف الأصل؛ لأن الاسم واللقب مدلولهما واحد، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه، فيحتاج إلى تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم؛ فيكون تقدير قول القائل: (جاء سعيدُ كرزٍ) جاء مسمى هذا اللقب، فيخلص من إضافة الشيء إلى نفسه، والإتباع والقطع لا يحوجان إلى تأويل، ولا يوقعان في مخالفة أصل، وهذا المذهب اختاره ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ١٧٣)، واختار في الألفية مذهب البصريين، فقال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ ... حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

انظر: «شرح الألفية» للمرادي (١/ ١٠٩-١١٠).

(٦) إذ لا يضاف اسم لما يرادفه، لكن سوغ ذلك تأويل الأول بالمسمى، والثاني بالاسم كما تقدم.
«الآلوسي» صـ(١٧٩)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٠٠).

(٧) أي: في كلام العرب.

تنبيه: أجاز الكوفيون مع ما ذكر من الوجهين أيضًا القطع إلى النصب بإضمار فعل، وإلى=

[باب الإشارة]

ص- ثُمَّ الْإِشَارَةُ وَهِيَ: (ذَا) لِلْمُذَكَّرِ، وَ(ذِي)، و(ذِهْ)، و(تِي)، و(تِهْ)، و(تَا) لِلْمُؤَنَّثِ، و(ذَانِ)، و(تَانِ) لِلْمُثَنَّى: بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا، (وأُولَاءِ) لِجَمْعِهِمَا، وَالْبَعِيدُ بِالْكَافِ مُجَرَّدَةً[١] مِنَ اللَّامِ مُطْلَقًا، أَوْ مَقْرُونَةً بِهَا، إِلَّا فِي الْمُثَنَّى مُطْلَقًا، وَفِي الْجَمْعِ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ، وَفِيمَا تَقَدَّمَتْهُ[٢] (هَا) التَّنْبِيهِ.

ش- الثَّالِثُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ: اسْمُ الْإِشَارَةِ(٣).

وَيَنْقَسِمُ(٤) -بِحَسَبِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ- إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَا يُشَارُ بِهِ لِلْمُفْرَدِ، وَمَا يُشَارُ

= الرفع بإضمار مبتدإ، نحو: (مررت بسعيد كرزًا، وكرزٌ) أي: أعني: كرزًا، وهو كرزٌ. اهـ.
"الأشموني" (١/ ١٣٠)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٣١).

[١] في خ: (مجردًا). [٢] في ج: (تقدمه).

(٣) فيه إشارة إلى أن قوله في المتن: (ثم الإشارة) على حذف مضاف، كذا قيل. ولا ضرورة إلى ذلك؛ لأن الأسماء الآتية كما تسمى بأسماء الإشارة تسمى أيضًا بالإشارة، فلها اسمان.
"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٠١)، و"الآلوسي" صـ(١٧٩).

(٤) الأَوْلَى تعريفه ثم تقسيمه، كما فعل في "الشذور" مع شرحه، وعرفه في "الشذور" بقوله: هو ما دل على مسمى وإشارة إليه، أي: إلى ذلك المسمى، تقول مشيرًا إلى زيد مثلًا: (هذا)، فتدل لفظة (ذا) على ذات (زيد) وعلى الإشارة لتلك الذات.
انظر "الشذور مع شرحه" صـ(١٧٠)، و"الآلوسي" صـ(١٧٩-١٨٠).
ولعل المصنف ترك تعريفه هنا اكتفاء بحصر أفراده بالعد.
قال ابن أم القاسم -أي: المرادي- في "شرح التسهيل" صـ(٢٢٤): واسم الإشارة محصور بالعد، فهو مستغنٍ عن الحد. اهـ.
وانظر "الهمع" (١/ ٢٩٤).

بِهِ لِلْمُثَنَّى، وَمَا يُشَارُ بِهِ لِلْجَمَاعَةِ، وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ يَنْقَسِمُ[١] إِلَى مُذَكَّرٍ ومُؤَنَّثٍ.

فَلِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ لَفْظَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ (ذَا)(٢).

وِلِلْمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ[٣] عَشَرَةُ أَلْفَاظٍ(٤): خَمْسَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِالذَّالِ وَهِيَ: (ذِي)

---

[١] في ب: (تنقسم).

(٢) المراد بالمفرد: المفرد ولو حكمًا، ليدخل نحو: (ذا الجمع، ذا الفريق)، ثم هذا هو الغالب في (ذا)؛ لأنها على ما ذكره المصنف في حواشي «الألفية» قد يشار بها إلى الاثنين، نحو: ﴿عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨] أي: الفارض والبكر، وإلى الجمع كقوله:

وَلَقَدْ سَئِمْتُ مِنَ الْحَيَاةِ وَطُولِهَا ... وَسُؤَالِ هَذَا النَّاسِ كَيْفَ لَبِيدُ

وإلى كل شيء، وذلك في (حبذا) على القول بأن كلًّا من (حب) و(ذا) باقٍ على أصله.

«حاشية ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٠١)، و«الآلوسي» ص(١٨٠)، و«الرضي» (٣/ ٨٤).

تنبيه: يضاف إلى (ذا) في الإشارة للمفرد المذكر ثلاثة ألفاظ أخرى، وهي: (ذاءِ) بهمزة مكسورة بعد الألف، و(ذائهِ) بزيادة هاء مكسورة، و(ذاؤهُ) بضم الهمزة والهاء، وقد جاء قول الراجز:

هَــذَاؤُهُ الــدَّفْتَرُ خَــيْرُ دَفْــتَرِ ... فِي كَــفِّ قَــرْمٍ مَاجِــدٍ مُصَــوَّرِ

يروى بكسر الهاء وبضمها، فهو شاهد على اللغتين الأخيرتين.

«التصريح» (١/ ١٢٦)، و«عدة السالك» (١/ ١٢٢).

فعلى هذا: فما أفاده كلام المصنف من الحصر إنما هو بالنسبة إلى الصيغ المذكورة في المتن، فهو حصر إضافي.

[٣] في الأصل، ب، ج: (للمفرد المؤنث).

(٤) إنما كثرت ألفاظ المؤنث على ألفاظ المذكر؛ لأن أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر، فناسب أن يدل على الأكثر بالألفاظ الكثيرة. وأيدت الأكثرية بما ورد في السُّنَّة من كون كل مؤمن له في الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا، وكون أكثر أهل النار النساء. وقيل: لأن الإشارة من باب الكناية، وكانت العرب تكره أن تصرح بأسماء النساء في مجالسهم، فكانوا يكنون عنها كثيرًا. وقيل: إن العرب يحتاجون إلى النساء في كل وقت، فوضعوا لهن ألفاظًا كثيرة اختصارًا عن التصريح بأسمائهنَّ. اهـ.

«حاشية ياسين على التصريح»(١/ ١٢٦)، و«الآلوسي»ص(١٨١)، و«حاشية ابن حمدون» (١/ ٩٣).

و(ذِهِي) -بِالْإِشْبَاعِ[١][٢](١)-، و(ذِهِ) -بِالْكَسْرِ-، وَ(ذِهْ) -بِالْإِسْكَانِ-، وَ(ذَاتُ) بِالضَّمِّ[٣] وَهِيَ أَغْرَبُهَا(٤)، وَإِنَّمَا الْمَشْهُورُ اسْتِعْمَالُ (ذَاتُ) بِمَعْنَى صَاحِبَةٍ(٥)، كَقَوْلِكَ: (ذَاتُ جَمَالٍ)، أَوْ بِمَعْنَى (الَّتِي)(٦) فِي لُغَةِ بَعْضِ طَيِّئٍ، حَكَى الْفَرَّاءُ(٧): (بِالْفَضْلِ(٨) ذُو فَضَّلَكُمْ

---

[١] (بالإشباع) سقط من ب، ج. [٢] أي: إشباع الكسر.

[٣] (بالضم) سقط من الأصل، ح، ط٢.

(٤) بضم التاء. قال المصنف في "الحواشي التسهيلية": الإشارة (ذا) والتاء للتأنيث، وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة. اهـ.

وهل يجوز في تائها الكسرة؟

قال المصنف في "حواشي التسهيل": هي في النسخ مضبوطة بكسر التاء، ولستُ على يقين من ذلك، فإن صح فتكون حركة التقاء الساكنين، وهو ظاهر كـ(غاقِ). اهـ.

انظر "ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٠٢)، و"التصريح" (١/ ١٢٧).

وقوله: (وهي أغربها) أفعل التفضيل هنا ليس على معناه من الدلالة على المشاركة والزيادة، إذ من جملة الألفاظ (ذي) ولا غرابة فيها، فهو لمجرد الدلالة على الغرابة، نحو: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، و﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٤]، وقول بعض الصحابيات لعمر رضي الله عنه: (**أنت أفظ وأغلظ من رسول الله** ﷺ) ونحو: (الشتاء أبرد من الصيف).

"الآلوسي" صـ(١٨١)، و"تفسير ابن كثير" عند قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

(٥) وهي حينئذ معربة بالحركات الثلاث، وعلى الاستعمال الأول مبنية.

(٦) فهي حينئذ مبنية على الضم؛ لشبهها الحرف بالافتقار إلى الصلة. "الآلوسي" صـ(١٨٢).

(٧) انظر "شرح التسهيل" (١/ ١٩٥)، و"التصريح" (١/ ١٣٨)، و"الأشموني" (١/ ١٥٨)، و"أمالي ابن الشجري" (٣/ ٥٤)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ١١٥)، و"لسان العرب" (ذوا) (٦/ ١١).

(٨) الإعراب: **بالفضل**: جار ومجرور متعلق بفعل محذوف، أي: أسألكم بالفضل أو نحوه. **والكرامة**: بالخفض معطوفة على الفضل، ذات: اسم موصول مبني على الضم في محل جر صفة لـ(الكرامة). وكأنه يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلرِّزْقِ﴾ [النحل: ٧١]. قاله المصنف في "الحواشي". "التصريح" (١/ ١٣٨).

اللهُ بِهِ)، وَ(الْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمكُمُ اللهُ بَهْ(١)[٢])، أَي: الَّتِي أَكْرَمكُمُ اللهُ بِهَا، فَلَهَا حِينَئِذٍ ثَلَاثَةُ[٣] اسْتِعْمَالَاتٍ(٤).

وَخَمْسَةٌ مَبْدُوءَةٌ بِالتَّاءِ، وَهِيَ: (تِي)، و(تِهِيْ) -بِالْإِشْبَاعِ[٥]-، و(تِهِ) -بِالْكَسْرِ-، و(تِهْ) -بِالْإِسْكَانِ-، و(تَا).

ولِتَثْنِيَةِ الْمُذَكَّرِ: (ذَانِ) -بِالْأَلِفِ- رَفْعًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص: ٣٢](٦)، و(ذَيْنِ) -بِاليَاءِ- جرًّا(٧) ونَصْبًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾ [فصلت:٢٩](٨).

---

(١) بفتح فسكون، أصله (بها) نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها، فسكنت الهاء وحذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين.

والشاهد فيه (ذات) حيث استعملت اسمًا موصولًا بمعنى (التي)، وهي مبنية على الضم في محل جر صفة للكرامة. "الصبان" (١/ ١٥٨)، و"الآلوسي" ص(١٨٢).

[٢] في ب، ح، ط١، ط٢: (بها). [٣] في الأصل، ج، خ: (ثلاث).

(٤) أشهر، وهو بمعنى صاحبة، ومشهور، وهو بمعنى (التي)، وغريب، وهو بمعنى (ذي). "الآلوسي" ص(١٨٢).

[٥] (بالإشباع) سقط من الأصل، ب، ج.

(٦) الإشارة إلى اليد والعصا معجزتي موسى عليه السلام، وذكر مراعاة للخبر. "السجاعي" ص(٤٧)، و"الآلوسي" ص(١٨٣)، و"الصبان" (١/ ١٣٩).

إعراب الآية: فذانك: الفاء: استئنافية، ذان: مبتدأ مرفوع على الصحيح، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى، والكاف: حرف خطاب لا محل لها من الإعراب. برهانان: خبر المبتدإ مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، والجملة مستأنفة.

(٧) ظاهر عبارة ابن هشام أن المثنى من الإشارة معرب، وهو كذلك، وذهب بعضهم إلى أنه في حال الرفع مبني على الألف، وفي حالتي النصب والجر مبني على الياء كما في (يا رجلان)، و(لا رجلين). "الصبان" (١/ ١٣٩).

(٨) اعترضه بعضهم بأن هذا من الموصولات، فالتمثيل به سهو، وصوابه: ﴿إِنَّ هذين لَسَـٰحِرَٰنِ﴾. "السجاعي" ص(٤٧).

وقال الآلوسي ص(١٨٣) مجيبًا: هذا تنظير لا تمثيل؛ لأن الكلام في الإشارة لا في الموصول.

ولِتَثْنِيَةِ الْمُؤَنَّثِ: (تَانِ) -بِالألِفِ- رَفْعًا، كَقَوْلِكَ: (جَاءَتْنِي هَاتَانِ[1]). وَ(تَيْنِ) بِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾[القصص:٢٧](٢).

وَلِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ: (أُولَاءِ)(٣) قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(٤)[البقرة:٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾(٥)[هود:٧٨]، وبَنُو تَمِيمٍ(٦) يَقُولُونَ (أُولَى) -بِالْقَصْرِ- وَقَدْ أَشَرْتُ إِلَى هَذِهِ اللُّغَةِ بِمَا ذَكَرْتُهُ بَعْدُ مِنْ أَنَّ اللَّامَ لَا تَلْحَقُهُ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ(٧).

---

[١] في الأصل: (تان).

(٢) الإعراب: إحدى: مفعول به ثانٍ لـ(أنكحك) منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة للتعذر، ابنتي: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف، وياء المتكلم المدغم فيها مضاف إليها، هاتين: ها: حرف تنبيه، تين: اسم إشارة مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بالمثنى صفة لـ(ابنتي).

(٣) قال ابن مالك رحمه الله جامعًا غالب ما ذكر من أسماء الإشارة:

بِـذَا لِمُفْـرَدٍ مُـذَكَّرٍ أَشِرْ ... بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ
وَذَانِ تَـانِ لِلْمُثَـنَّى الْمُرْتَفِـعْ ... وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ اذْكُرْ تُطِعْ
وَبِـأُولَى أَشِرْ لِجَمْـعٍ مُطْلَقَـا ... وَالْمَدُّ أَوْلَى..................

(٤) الإعراب: الواو: حرف عطف، أولاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، والكاف: حرف خطاب، هم: ضمير فصل لا محل له من الإعراب، المفلحون: خبر المبتدإ مرفوع وعلامة رفعه الواو، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(٥) الإعراب: الهاء: حرف تنبيه، أولاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ، بناتي: بدل من (أولاء) مرفوع مثله وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل مضاف إليه مبني على السكون في محل جر بالمضاف، والخبر (أطهر) من قوله: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، و(هُنَّ) ضمير فصل.

(٦) وكذلك قيس، وربيعة، وأسد، ذكر ذلك الفراء في (لغات القرآن) ولم يخصه بتميم، والأكثر مجيئه للعقلاء، وقد يجيء لغيرهم كقول جرير:

ذُمَّ الْمَنَـازِلَ بَعْـدَ مَنْزِلَـةِ اللِّـوَى ... وَالْعَـيْشَ بَعْـدَ أُولَئِـكَ الأَيَّـامِ

"حاشية عبادة على الشذور" (١/١٤٨).

(٧) وهم أهل الحجاز، قال ابن يعيش في "شرح المفصل": المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء=

ثُمَّ الْمُشَارُ إِلَيْهِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا أَوْ بَعِيدًا[1].

فَإِنْ كَانَ قَرِيبًا جِيءَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ مُجَرَّدًا مِنَ الْكَافِ وُجُوبًا، وَمَقْرُونًا بـ(هَا) التَّنْبِيهِ[2]

= المتمكنة؛ إذ الأفعال والحروف لا يقال فيها ممدود ولا مقصور، وكذلك الأسماء غير المتمكنة، نحو: (ما)، و(ذا) لا يقال فيهما مقصور؛ لعدم التمكن وشبه الحرف، فأما قولهم (هؤلاء) و(هؤلى)، ممدود ومقصور، فتسمح في العبارة، كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا: مقصور، وممدود.

"حاشية عبادة على الشذور" (١/ ١٤٧).

وقال الصبان (١/ ١٣٩): فيه أن المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة، و(أولاء) مبني.

والجواب: أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب. اهـ.

(١) هذا مذهب ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ كما في "شرح التسهيل" (١/ ٢٤٢)، و"الألفية" حيث قال:

.... وَلَـدَى الْبُعْـدِ انْطِقَـا

بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهْ

ووافقه المصنف هنا، وزاد الجمهور وكذا المصنف في "شرح اللمحة": أو متوسطًا، وجعلوا له الكاف وحدها، وللبعيد اللام مع الكاف، والنظر الجلي يقتضيه.

واستدل ابن مالك على مدعاه بأمور:

منها: أن النحويين مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان:

مرتبة للقرب تستعمل بالهمزة، ومرتبة للبعد وما هو في حكمه تستعمل فيها بقية الحروف، والمشار إليه شبيه بالمنادى، فليقتصر فيه على مرتبتين؛ إلحاقًا للنظير بالنظير.

ومنها: أن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلا لمجرد من اللام والكاف معًا، أو لمصاحب لهما معًا -أعني: غير المثنى والمجموع-، فلو كانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا لام معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

ومنها: وهو أقواها، أن الفراء حكى أن بني تميم يقولون: (ذاك، وتيك) بلا لام، حيث يقول الحجازيون: (ذلك، وتلك) باللام، وأن الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، وأن التميميين ليس من لغتهم استعمال الكاف مع اللام، فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان: إحداهما للقرب، والأخرى لأدنى البعد وأقصاه. وانظر: "الآلوسي" (١٨٤).

(٢) سميت بـ(ها التنبيه)؛ لأنها تنبه المخاطب على المشار إليه. "فاكهي" (١/ ١٥٣).

وتفصل (ها) التنبيه من اسم الإشارة بـ(أنا) وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيرًا، نحو:=

جَوَازًا، تَقُولُ: (جَاءَنِي هَذَا)، و(جَاءَنِي ذَا)، وَعُلِمَ[١] أَنَّ (هَا) التَّنْبِيهِ تَلْحَقُ اسْمَ الْإِشَارَةِ بِمَا[٢] ذَكَرْتُهُ بَعْدُ مِنْ أَنَّهَا إِذَا لَحِقَتْهُ لَمْ تَلْحَقْهُ لَامُ الْبُعْدِ(٣).

وَإِنْ كَانَ بَعِيدًا وَجَبَ اقْتِرَانُهُ بِالْكَافِ(٤): إِمَّا مُجَرَّدَةً مِنَ اللَّامِ، نَحْوُ: (ذَاكَ)، أَوْ

= (ها أنا ذا)، و(ها نحن ذان)، و(ها نحن أولاء)، و(ها أنا ذي)، و(ها نحن ذان وتان)، و(ها نحن أولاء)، و(ها أنت ذا)، و(ها أنتما ذان)، و(ها أنتم أولاء)، و(ها أنت ذه)، و(ها أنتما تان)، و(ها أنتن أولاء)، و(ها هو ذا)، و(ها هما ذان)، و(ها هم أولاء)، و(ها هي تا)، و(ها هما تان)، و(ها هن أولاء) وبغير الضمائر المذكورة قليلًا، كقوله:

تَعَلَّمَـنْ هَـا لعَمْـرُ اللهِ ذَا قَسَـمًا فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

وقوله:

وَنَحنُ اقتَسَمْنا الْمَالَ نِصْفَينِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَا وَذَا لِيَا

ففصل بالواو والأصل: هذا ليا.

وقد تعاد (ها) بعد الفصل توكيدًا، نحو: ﴿ هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ ﴾ [آل عمران: ٦٦].

"الهمع" (١/ ١٩٩)، و"الأشموني" (١/ ١٤٥-١٤٦)، و"شرح التسهيل" (١/ ٢٤٤-٢٤٥)، و"الرضي" (٣/ ٨٤).

[١] في ج، ح، خ: (وليعلم)، ط١: (واعلم)، ط٢: (ويعلم).

[٢] في ج: (لما).

(٣) اتفاقًا، فلا يجوز (هذالك)، ولا (ها تلك)؛ كراهة كثرة الزوائد.

"الأشموني" (١/ ١٤٤)، و"الهمع" (١/ ٢٩٩)، و"شرح التسهيل" (١/ ٢٤٤).

(٤) لا خلاف بين النحويين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرف يبين أحوال المخاطب من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث، فيتصرف كالاسمية بالفتح، والكسر، ولحوق الميم، والألف، والنون، نحو: (ذلك)، (ذلكما)، (ذلكم)، (ذلكن)، (ذاكَ)، (ذاكِ)، (ذاكما)، (ذاكم)، (ذاكن)، وقد يكتفى في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكر، قال تعالى: ﴿ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ ﴾ [البقرة:٨٥]، و﴿ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [المجادلة: ١٢].

وفي الكاف لغة أخرى وهي الاقتصار عليها بكل حال، من غير إلحاق علامة تثنية ولا جمع تركًا لها على أصل الخطاب، ثم منهم من يفتحها مع المذكر ويكسرها مع المؤنث، ومنهم من يفتحها معهما. "الهمع" (١/ ٣٠٠-٣٠٢).

مَقْرُونَةً بِهَا، نَحْوُ: (ذَلِكَ)(١).

وَتَمْتَنِعُ اللَّامُ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ:

إِحْدَاهَا: الْمُثَنَّى تَقُولُ: (ذَانِكَ) و(تَانِكَ)، وَلَا يُقَالُ: (ذَانِ لِكَ)، وَلَا (تَانِ لِكَ).

الثَّانِيَةُ: الْجَمْعُ فِي لُغَةِ مَنْ مَدَّهُ(٢) تَقُولُ: (أُولَئِكَ)، وَلَا يَجُوزُ (أُولَاءِ لِكَ)، وَمَنْ قَصَرَهُ[٣](٤) قَالَ: (أُولَالِكَ)(٥).

الثَّالِثَةُ: إِذَا تَقَدَّمَتْ عَلَيْهَا[٦] (هَا) التَّنْبِيهِ تَقُولُ: (هَذَاكَ)، وَلَا يَجُوزُ[٧] (هَذَا لِكَ)(٨).

---

(١) فائدة: يجوز الإتيان بلفظ البعيد مع أن المشار إليه شيء قريب نظرًا إلى عظمة المشير أو المشار إليه؛ وذلك لأنه يُجْعَلُ بُعْدُ المنزلة بينهما كبعد المسافة، كقول السلطان لبعض الحاضرين: (ذلك قال كذا)، وكقول بعضهم: (ذلك السلطان يتقدم بكذا)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]. ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢] من باب عظمة المشار إليه أو المشير، ، وقوله:

أَقُولُ لَـهُ وَالـرُّمْحُ يَـأْطِرُ مَتْنَـهُ   تَأَمَّـلْ خُفَافًـا إِنَّـنِي أَنَـا ذَلِكَـا

من باب عظمة المشار إليه.

ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب تقريبًا لحصوله وحضوره، نحو: (هذه القيامة قد قامت).

"الرضي" (٣/ ٨١-٨٢)، و"الهمع" (١/ ٣٠٣)، و"شرح التسهيل" (١/ ٢٤٨-٢٤٩).

(٢) وهم الحجازيون.   [٣] في خ: (قصر).

(٤) وهم قيس، وربيعة، وأسد، وكذا تميم أيضًا، وما تقدم أنهم لا يأتون باللام مطلقًا، فقد نقل الأشموني استثناء الجمع من ذلك، فهم فيه كغيرهم، فليحفظ.

"الآلوسي" ص(١٨٦)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٠٥).

(٥) ومنه قول الشاعر:

أُولَالِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أُشَابَةً   وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيلُ إِلَّا أُولَالِكَا

[٦] في ح، خ: (عليه).   [٧] في ح: (ولا تقول).

(٨) وعلة المنع كما تقدم كراهة كثرة الزوائد، وقيل: علته لأنها تدل على قرب المشار إليه، واللام على بعده. وقيل: لئلا يتوهم أنهما كلمتان. =

[باب الموصول]

ص- ثُمَّ الْمَوْصُولُ(١) وَهُوَ: (الَّذِي)، وَ(الَّتِي)، وَ(اللَّذَانِ)، و(اللَّتَانِ) -بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا-، وَلِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ: (الَّذِينَ) -بِالْيَاء مُطْلَقًا-، و(الأُلَى)، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: (اللَّائِي)، وَ(اللَّاتِي)، وَبِمَعْنَى الْجَمِيعِ[٢]: (مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(أَيٌّ)، وَ(أَلْ) فِي وَصْفٍ صَرِيحٍ لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ كَالضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ، وَ(ذُو) فِي لُغَةِ طَيِّئٍ، وَ(ذَا) بَعْدَ (مَا) أَوْ (مَن) الاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، وَصِلَةُ (أل) الْوَصْفُ[٣]، وَصِلَةُ غَيْرِهَا: إِمَّا جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ ذَاتُ ضَمِيرٍ طَبْقِ الْمَوْصُولِ[٤] يُسَمَّى عَائِدًا، وَقَدْ يُحْذَفُ نَحْوُ: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩]، ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾[يس:٣٥]، وَ﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾[طه:٧٢]، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[المؤمنون:٣٣]، أَوْ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ[٥] تَامَّانِ مُتَعَلِّقَانِ بـ(اسْتَقَرَّ) مَحْذُوفًا.

ش- الْبَابُ الرَّابِعُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ: الْأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَةُ(٦) وَهِيَ: الْمُفْتَقِرَةُ إِلَى صِلَةٍ

= "ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٠٥)، و"الآلوسي" ص(١٨٦)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ٩٦).

(١) أي: الاسمي؛ بقرينة عدم ذكره الحرفي، ولأن الكلام في المعارف. "الصبان" (١/ ١٤٦).

[٢] في ج، ط١: (الجمع). [٣] في ب، ط١: (الوصف الصريح).

[٤] في ب: (مطابق للموصول)، وسقط (طبق الموصول) من ط٢.

[٥] في ج، ح، خ، ط١، ط٢: (أو جار ومجرور).

(٦) قوله: (الأسماء الموصولة) احترازًا من موصول الحروف، وحقيقة الموصول الحرفي: هُوَ مَا أُوِّلَ مَعَ صِلَته بِمَصْدَرٍ، وَلَمْ يحتج إِلَى عائد، وهو: (أنَّ)، و(أنْ) و(ما)، و(كي)، و(لو)، وقد نظمها بعضهم في قوله:

مَوْصُولُنَا الْحَرْفِيُّ خَمْسَةُ أَحْرُفٍ هِيَ أَنْ وَأَنَّ وَكَيْ وَمَا فَاحْفَظْ وَلَوْ =

وعَائِدٍ[1].

وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: خَاصَّةٍ[2] ومُشْتَرَكَةٍ[3].

فَالخَاصَّةُ (الَّذِي) لِلْمُذَكَّرِ[4]، و(الَّتِي) لِلْمُؤَنَّثِ، و(اللَّذَانِ) لِتَثْنِيَةِ الْمُذَكَّرِ، و(اللَّتَانِ)

= وجعلها بعضهم ستة، نظمها بعضهم في قوله:

مَوْصُولُنَا الْحَرْفِيُّ أَنَّ وَلَوْ وَمَا ... وَأَنْ وَكَيْ ثُمَّ الَّذِي يَا مَنْ سَمَا

زاد (الذي) واستشكل كون (الذي) موصولاً حرفيًا مع اقترانه بـ(أل)، وقد حكموا على كل مقرون بأل أنه اسم، ولذا قال الرضي: والحق أن (الذي) لا يكون موصولاً حرفيًا، وأجاب الرضي وغيره ممن منع كون (الذي) موصولاً حرفيًا عن الآية التي مثّل بها المجيز، وهي: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓا۟﴾ [التوبة: ٦٩] بأجوبة خمسة ذكرها في «التصريح»، أولاها أن الأصل (وخضتم كالذين خاضوا) بالنون فحذفت النون على لغة لبعض العرب.

«حاشية ابن حمدون» (١/ ٩٧)، و«التصريح» (١/ ١٣٠-١٣١)، و«الصبان» (١/ ١٧٥).

(١) قال ابن مالك رحمه الله في «الكافية»:

مَلْـزُومُ عَائِـدٍ وَجُمْلَـةٍ وَمَـا ... أَشْبَهَهَا مَوْصُولُ الاَسْمَا فَاعْلَمَا

فكل من الاسمي والحرفي مفتقر إلى صلة، والفرق بينهما: أن الاسمي يفتقر إلى عائد، والحرفي لا يفتقر إليه. «شرح الألفية» للمرادي (١/ ١٢٦-١٢٧).

(٢) أي: مستعملة في معنى واحد لا تتجاوزه.

(٣) بكسر الراء، ويجوز الفتح، والمراد مستعملة في أكثر من معنى واحد، أي: مستعملة بين معانٍ مختلفة بلفظ واحد.

«التصريح» (١/ ١٣١)، و«الآلوسي» صـ(١٨٧).

وقوله: (معان مختلفة) المراد بها المعاني الستة، فلا يضر اشتراك النص بين العاقل وغيره.

«حاشية ياسين على التصريح» (١/ ١٣١)، و«الآلوسي» صـ(١٨٧).

(٤) عبر الفاكهي بقوله (للمفرد العالم وغيره)، وهذه العبارة أحسن لإطلاقه على الباري، وهو لا يوصف بالمذكر؛ لعدم ورود الدليل في ذلك، فمثال إطلاقه على العالم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤]، وعلى غيره: ﴿هَٰذَا يَوْمُكُمُ ٱلَّذِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣].

لِتَثْنِيَةِ الْمُؤَنَّثِ، وَيُسْتَعْمَلَانِ[1] بِالْأَلِفِ رَفْعًا، وَبِالْيَاءِ جَرًّا وَنَصْبًا(٢)، و(الْأُلَى)(٣) لِجَمْعِ الْمُذَكَّرِ، وَكَذَلِكَ (الَّذِيْنَ)، وَهُوَ بِالْيَاءِ فِي أَحْوَالِهِ كُلِّهَا(٤)، وَهُذَيْلٌ وَعُقَيْلٌ(٥) يَقُولُونَ:

---

[1] في خ: (وتستعملان).

(٢) والمثنى من الأسماء الموصولة معرب على الصحيح؛ لتأثره بالعوامل وتغيره معها.

(٣) على وزن (العُلى) فإن قيل: ما الفرق بين (أولى) الذي هو اسم إشارة، وبين (الألى) الذي هو موصول؟

فالجواب: أنهم فرقوا بينهما من وجوه.

منها: أن الذي في اسم الإشارة يكتب بالواو، والذي في الموصول بدونها على وزن (العُلى) كما تقدم.

ومنها: أنه في الإشارة مجرد من (أل)، وفي الموصول مقرون بها.

ومنها: أن الذي في اسم الإشارة لا يقع بعدها إلا مفرد، والذي في الموصول لا يقع بعدها إلا جملة. اهـ.

"حاشية ابن حمدون" (١/ ٩٤-٩٥).

تنبيه: (الألى) الموصولة الغالب فيها القصر، وقد تمد كقوله:

أَبَى اللهُ لِلشُّمِّ الْأُلَاءِ كَأَنَّهُمْ ... سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

والكثير استعماله في جمع من يعقل، ويستعمل في غيره قليلًا، وقد تستعمل أيضًا جمعًا للتي كما في قوله:

وَتُبْلِي الْأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الْأُلَى ... تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ

وقول الآخر:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأُلَى كُنَّ قَبْلَهَا ... وَحَلَّتْ مَكَانًا لَمْ يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

"الأشموني" (١/ ١٤٨-١٤٩).

(٤) أي: في الرفع والنصب والجر، فهو مبني على الياء في جميع أحواله.

"شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون" (١/ ١٠٠)، و"التصريح" (١/ ١٣٢).

(٥) في "التوضيح" للمصنف بـ(أو) بدل الواو، وحملها الشارح على الشك؛ فلينظر!

"التصريح" (١/ ١٣٣)، و"الآلوسي" ص(١٨٨)، و"الصبان" (١/ ١٤٩).

وعُقَيل: بالتصغير.

(اللَّذُونَ)(١) رَفْعًا، و(الَّذِينَ) جَرًّا وَنَصْبًا(٢)، و(اللَّائِي) و(اللَّاتِي) لِجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ(٣)، وَلَكَ فِيهِمَا إِثْبَاتُ الْيَاءِ وَتَرْكُهَا.

---

(١) ومنه قول الشاعر:

نَحْنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا ... يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

قال ابن مالك رحمه الله في «الخلاصة»:

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهم بِالوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا

تنبيه: (اللَّذُوْنَ) على لغة هذيل وعقيل يكتب بلامين؛ لمشابهته المعرب الذي تظهر فيه (أل).

وعلله الغزي بتعليل آخر في «حواشي المطول» فقال: كتابة (الذين) جمعًا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقًا، دون لغة من ينطق به بالواو رفعًا، ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل؛ فخفف بحذف إحدى اللامين. اهـ.

قلت: لا مانع أن يعلل ذلك بالتعليلين: لمشابهة المعرب الذي تظهر فيه (أل)، ولفوات الثقل الحاصل على لغة لزومه حالة واحدة.

«الخضري» (١/ ٩٩)، و«الصبان» (١/ ١٤٧و١٥٠).

(٢) قال الصبان (١/ ١٤٩): وهل هو معرب حينئذ أو مبني جيء به على صورة الجمع؟، قولان: الصحيح الثاني؛ إذ هذا الجمع ليس حقيقيًا حتى يعارض شبه الحرف؛ لاختصاص (الذين) بالعقلاء، وعموم (الذي) للعاقل وغيره، ولأن (الذي) ليس علمًا ولا صفة؛ ولهذا لم تتفق العرب على إجرائه مجرى المعرب، بخلاف التثنية، ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الأسماء فيعارض. اهـ.

أي: فيعارض الجمع شبه الحرف، والقول بالإعراب اختاره المصرِّح. وانظر: «التصريح مع حاشية ياسين» (١/ ١٣٣).

(٣) قال ابن مالك رحمه الله:

بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا ... .

مثالهما: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [النساء: ١٥]، وقوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ﴾ [الطلاق: ٤]، وقد يجمع (اللاتي) و(اللائي) على (اللواتي) و(اللوائي)، وقيل: هما جمعا (التي).

«الصبان» (١/ ١٥٠).

وَالْمُشْتَرِكَةُ[(١)]: (مَنْ)، وَ(مَا)، وَ(أَيٌّ)، وَ(أَلْ)، وَ(ذُو)، وَ(ذَا)؛ فَهَذِهِ السِّتَّةُ تُطْلَقُ عَلَى الْمُفْرَدِ، وَالْمُثَنَّى، وَالْمَجْمُوعِ الْمُذَكَّرِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ، وَالْمُؤَنَّثِ تَقُولُ فِي (مَنْ)[(٢)]: (يُعْجِبُنِي مَنْ جَاءَكَ، وَمَنْ جَاءَتْكَ، وَمَنْ جَاءَاكَ، وَمَنْ جَاءَتَاكَ، وَمَنْ جَاءُوكَ، وَمَنْ جِئْنَكَ)، وَتَقُولُ -فِي (مَا)[(٣)] لِمَنْ قَالَ: (اشْتَرَيْتُ حِمَارًا، أَوْ أَتَانًا، أَوْ

---

(١) وهو الموضوع لمعاني متعددة بلفظ واحد، فيأتي للمفرد المذكر والمؤنث، ولتثنية كل منهما وجمعه. «الفاكهي» (١/ ٢٠٩).

(٢) وهو موضوع للعالم، وعدلنا عن التعبير بالعاقل؛ لأن (من) تطلق على الله، كقوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]، ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٤٣]، ولا يوصف الباري بالعقل؛ لعدم الدليل. «ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٠٩).

فائدة: قد يستعمل (من) لغير العالم في ثلاث مسائل:

إحداها: أن ينزل منزلة العالم ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]؛ إذ بدعائهم الأصنام نزلوهم منزلة العلماء.

الثانية: أن يجتمع مع العالم فيما وقعت عليه (من)، نحو: ﴿كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل: ١٧]؛ لشموله الآدميين، والملائكة، والأصنام، فإن الجميع لا يخلقون شيئًا، ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨].

الثالثة: أن يجتمع معه في عموم سابق فُصِّل بـ(من)، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، فأوقع (من) على غير العالم لما اختلط بالعالم في عموم (كل دابة)؛ لأنها لغة اسم لما يدب على الأرض عالمًا كان أو غيره.

قال المرادي في «شرح الألفية» (١/ ١٣٥): وأجاز قُطْرُبُ وقوع (من) على ما لا يعقل بلا شرط، واستدل بما لا حجة فيه. وانظر: «الهمع» (١/ ٣٥١).

تنبيه: قوله: (فصّل بـ(من)) قال الصبان (١/ ١٢٥): أي: الجارة، هذا هو الأوجه؛ لأنها المتقدمة في الذكر والأقرب إلى العبارة؛ لأنه لو كان المراد الموصولة لقيل: (بها) بالإضمار؛ لأنَّ الكلام فيها. وفي «التصريح» (١/ ١٣٤): بـ(من) الموصولة.

وانظر «الكواكب» (١/ ١٣٣)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٠٩).

(٣) وهو موضوع لغير العالم، نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦] وقد تستعمل للعالم في مواضع:
=

حِمَارَيْنِ، أَوْ أَتَانَيْنِ، أَوْ حُمُرًا، أَوْ أُتُنًا)-: (أَعْجَبَنِي مَا اشْتَرَيْتَهُ، وَمَا اشْتَرَيْتَهَا، واشْتَرَيْتَهُمَا، وَمَا اشْتَرَيْتَهُمْ[١]، وَمَا اشْتَرَيْتَهُنَّ)، وَكَذَلِكَ تَفْعَلُ فِي الْبَاقِي[٢].

وَإِنَّمَا تَكُونُ (أل)[٣] مَوْصُولَةً بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً عَلَى وَصْفٍ

= ١- إذا اختلط العالم بغيره، وقصد تغليب غير العالم؛ لكثرته، نحو قوله تعالى: ﴿ يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ ﴾[الجمعة:١].

٢- أن يلاحظ في التعبير أمران مقترنان، هما: ذات العالم وبعض صفاته معًا، نحو: (أكرم ما شئت من العلماء والمجاهدين)، فكأنك تقول: أكرم من الرجال من كانت ذاته موصوفة بالعلم أو بالجهاد، فأنت تريد أمرين مجتمعين: الذات ووصفًا آخر معها، ولا تريد أحدهما وحده، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله: ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[النساء:٣].

٣- المبهم أمره، كأن ترى من بُعدٍ شبحًا، لا تدري أهو إنسان أم غير إنسان؟، فتقول: إني لا أتبين ما أراه، أو لا أدرك حقيقة ما أراه. وكذلك لو علمت أنه إنسان، ولكنك لا تدري أمؤنث أم مذكر؟. ومنه قوله تعالى إخبارًا عن امرأة عمران: ﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّيٓ ﴾ [آل عمران: ٣٥]، وَأَجَازَ أَبُوعُبَيْدٍ، وَابْنُ دُرُسْتَوَيْهِ، وَابْنُ خَرُوفٍ وقوع (ما) على العالم من غير شرط، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، واستدلوا بظواهر تأولها المخالف، ووافقهم ابن مالك. اهـ.

"شرح الألفية" للمرادي (١/ ١٣٥-١٣٦)، و"النحو الوافي" (١/ ٣١٦)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٠٩-٢١٠)، و"شرح الكافية الشافية" لابن مالك (١/ ١١٦)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (١/ ١٥٣-١٥٤)، و"الهمع" (١/ ٣٥١-٣٥٢).

(١) الأَوْلَى: (ما اشترتها)؛ لأنه جمع لغير العالم، إلا أن يكون نزلها منزلة العالم لوصف قام بها مما يتصف به العقلاء كالإدراك. "السجاعي" صـ(٤٩).

[٢] في ح، خ، ط٢: (البواقي).

(٣) القول باسمية (أل) هو مذهب الجمهور، وزعم المازني أنها موصول حرفي، ورُدَّ بأنها لا تؤول بالمصدر، وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم: (قد أفلح المتقي ربه)، والضمير لا يعود إلا على الأسماء، وأجاب المازني: بأن الضمير يعود على موصوف محذوف، ورُدَّ بأن لحذف الموصوف مظانَّ لا يحذف في غيرها إلا في الضرورة، وليس هذا منها.

ومظان الحذف ثلاثة: كون النعت صالحًا لمباشرة العامل، وكون المنعوت بعض اسم سابق=

صَرِيحٍ(١) لِغَيْرِ تَفْضِيلٍ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ: اسْمُ الْفَاعِلِ كَ(الضَّارِبِ)، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ

= مخفوض بمن أو في، نحو: ﴿أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبا: ١١] أي: دروعًا، ونحو: (منا ظَعَنَ ومنا أقام) أي: فريق، وفينا سَلِمَ وفينا هَلَكَ.

وزعم الأخفش أنها حرف تعريف؛ لتخطي العامل لها، فيقال: (جاء الضاربُ)، كما يقال: (جاء الرجل)، فهي فيهما سواء. وأجيب بالفرق، فإنها في الأول داخلة على الفعل تقديرًا، فيعود الضمير عليها، ولا كذلك في الثاني. وأيضًا لو كانت فيه للتعريف لم يعمل، لوجود المبعد له عن الفعل مع أن الأمر بخلافه، والتزام عدم العمل كتكليف بما لا يطاق.

"الآلوسي" ص(١٨٩-١٩٠)، و"الرضي" (٣/ ٩٣).

ومن الأدلة على اسمية (أل) الموصولة دخولها على الفعل في نحو:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلَا الأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

والمعرّفة مختصة بالاسم.

وذهب شارح "المفصل" (٦/ ٦١) إلى أن (أل) اسم موصول تفيد التعريف مع كونها بمعنى (الذي).

تنبيه: أطال النحاة القول في إعراب: (أل) الموصولة التي هي اسم مستقل؛ أتكون مبنية على السكون في محل رفع أو نصب أو جر، على حسب جملتها؟ أم تكون (أل) معربة بحركات مقدرة وليست مبنية؟

وخير ما انتهوا إليه أنها مع الصفة التي بعدها بمنزلة الشيء الواحد، فكأنهما المركب المزجي، يظهر إعرابه على الجزء الأخير منه.

"النحو الوافي" (١/ ٣٢١)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٣٧)، و"الخضري" (١/ ١٠٧-١٠٨)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٠١).

تنبيه آخر: محل الخلاف المتقدم في (أل) الموصولة حيث لا عهد، وإلا فمعرّفة اتفاقًا، كـ(جاءني محسن فأكرمت المحسن)، و(استشرت عالمًا فعملت بمشورة العالم)، فكلمة (أل) في (المحسن)، و(العالم) للعهد، فهي أداة تعريف فقط.

"الخضري" (١/ ١٠١)، و"النحو الوافي" (١/ ٣٢٠).

(١) أي: خالص للوصفية، بأن لم تغلب عليه الاسمية، فخرجت الداخلة على الاسم السالم من الوصفية كـ(الرجل)، وعلى ما غلبت عليه الاسمية كـ(الأبطح) و(الأجرع)، فإن (الأبطح) في الأصل وصف لكل مكان منبطح، أي: متسع من الوادي، ثم صار اسمًا للأرض المتسعة، و(الأجرع) في الأصل وصف لكل مكان مستوٍ، ثم صار اسمًا للأرض المستوية ذات الرمل التي لا =

كَ(الْمَضْرُوبِ)، وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ(١) كَ(الْحَسَنِ)، فَإِنْ[٢] دَخَلَتْ عَلَى اسْمٍ جَامِدٍ كَ(الرَّجُلِ)، أَوْ عَلَى وَصْفٍ يُشْبِهُ الْأَسْمَاءَ الْجَامِدَةَ كَ(الصَّاحِبِ)(٣)، أَوْ عَلَى وَصْفِ التَّفْضِيلِ كَ(الْأَفْضَلِ)، وَ(الْأَعْلَمِ)[٤]، فَهِيَ حَرْفُ تَعْرِيفٍ.

وَإِنَّمَا تَكُونُ (ذُو) مَوْصُولَةً فِي لُغَةِ طَيِّئٍ خَاصَّةً(٥) تَقُولُ: (جَاءَنِي ذُو قَامَ)، وَسُمِعَ

= تنبت شيئًا، ومثلهما (الصاحب)، فهو في الأصل وصف للفاعل، ثم صار اسمًا لصاحب الملك.

قال الشاطبي: والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ عنها الوصفية: أنها لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا تتحمل ضميرًا. اهـ. «الصبان» (١/ ١٦٤).

فـ(أل) الداخلة على هذا النوع تعريفية، ومن ذلك أيضًا الداخلة على اسم التفضيل، كما سيأتي.

(١) على خلافٍ في ذلك، وصحح المصنف في «المغني» أنها حرف تعريف فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: كون (أل) في الصفة المشبهة اسمًا موصولاً ليس بشيء؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤول بالفعل الدال على الحدوث، أي: لما بينهما من التنافي. اهـ.

قيل: ويمكن أن يجاب بالتزام تأويل نحو: (الحسن) بالذي ثبت حسنه، واعترض بأنه لو صح ذلك لَالْتُزِمَ في نحو: (الأفضل) أيضًا التأويل بما لا ينافي أفعل التفضيل، فما بالهم لم يجعلوها فيه موصولة بناء على ذلك.

وأجيب بالفرق بين الصفة وأفعل التفضيل، بأن الأول كثير الشبه بالفعل، وقويُّ الدلالة عليه دون الثاني؛ بدليل عمل الصفة في الفاعل الظاهر باطراد، بخلاف أفعل التفضيل فإنه لا يعمل فيه إلا في مسألة الكحل. اهـ.

«الآلوسي» (١/ ١٩١)، و«التصريح» (١/ ١٤٢)، و«الأشموني مع الصبان» (١/ ١٦٤)، و«الفاكهي» (١/ ١١٣)، و«حاشية ابن حمدون» (١/ ١٠٥)، و«المغني» (١/ ٤٩).

[٢] في ج، ح، ط٢: (فإذا).

(٣) لأنه غلبت عليه الاسمية، وصار يطلق على صاحب الملك.

[٤] في ط٢: (الأعلى).

(٥) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

والمشهور عنهم بناؤها على سكون الواو، وقد تعرب بالحروف الثلاثة إعراب (ذو) بمعنى صاحب، وَخَصَّ ابْنُ الضَّائِعِ ذلك بحالة الجر؛ لأنه المسموع، كقول منظور بن سحيم: =

مِنْ كَلَامِ[١] بَعْضِهِمْ: (لَا وَذُو فِي السَّمَاءِ عَرْشُهُ)(٢)، وَقَالَ شَاعِرُهُمْ[٣]:

فَــإِنَّ الْمَــاءَ مَــاءُ أَبِي وَجَــدِّي ... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ(٤)

= فَإِمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِرُونَ لَقِيـتُهُمْ ... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

ف(ذي) معرب بالياء، كما رواه ابن جني في كتابه "المحتسب".

"التصريح" (١/ ١٣٧)، و"الهمع" (١/ ٣٢٦)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ١٤٠).

[١] في الأصل، ب، ج، خ: (من كلامهم).

(٢) الإعراب: لا: نافية. وذو: الواو: حرف قسم وجر، ذو: اسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بفعل القسم المحذوف تقديره (أقسم). في السماء: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. عرشه: مبتدأ مؤخر، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير المتصل ب(عرشه)، ويجوز أن يعرب الجار والمجرور متعلقًا بمحذوف صلة الموصول، وعرشه فاعل للجار والمجرور.

[٣] في الأصل، ب، ج، ط١: (وقال الشاعر).

(٤) التخريج: البيت لسنان بن الفحل الطائي في "الإنصاف" (١/ ٣٨٤)، و"شرح التصريح" (١٣٧/١)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني (١٥٨/١)، و"خزانة الأدب" (٦/ ٣٤)، و"معجم شواهد العربية" ص(٨٦)، و"أمالي ابن الشجري" (٣/ ٥٥).

وبلا نسبة في "شرح الكافية الشافية" (١/ ١١٤)، و"شرح الكافية" للرضي (١٠٦/٣)، و"أوضح المسالك" (١/ ١٤٠)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (١٤٧/٣) (٨/ ٤٥)، و"لسان العرب" (ذوا)، و"الهمع" (١/ ٣٢٦)، "الأشموني" (١/ ١٥٨)، و"تلخيص الشواهد" ص(١٤٣)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ١٣٩)، و"شرح الجمل" (٦٣/١).

اللغة: ذو حفرت: أي: التي حفرتها. ذو طويت: أي: التي طويتها، يقال: (طويت البئر) إذا بنيتها بالحجارة.

المعنى: أن هذا الماء بحوزة أبي وجدي وملك لهما، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وبنيتها.

الإعراب: فإن: الفاء: بحسب ما قبلها، إن: حرف نصب وتوكيد. الماء: اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. ماءُ: خبر (إن) مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف. أبي: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة مناسبة الياء، وأب: مضاف، وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل=

وَإِنَّمَا تَكُونُ (ذَا) مَوْصُولَةً بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا (مَا) الاسْتِفْهَامِيَّةُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾[1][النحل:٢٤]، أَوْ (مَن) الاسْتِفْهَامِيَّةُ[2]، نَحْوُ قَوْلِهِ:

= جر بالمضاف. وجدي: الواو: حرف عطف، جدي: معطوف على (أبي) ويعرب إعرابه. وبئري: الواو: حرف عطف، بئري: معطوف على (الماء) منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، أو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني في محل جر بالمضاف. ذو: اسم موصول معطوف على خبر (إن)، أو خبر المبتدإ مبني على السكون في محل رفع. حفرت: فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وذو طويت: معطوف على (ذو حفرت) وتعرب إعرابها، والعائد على الموصولين من جملتي الصلة محذوف، وأصل الكلام: وبئري ذو حفرتها، وذو طويتها.

الشاهد فيه: (ذو حفرت وذو طويت) حيث استعملت (ذو) موصولة في الموضعين في لغة طيئ بمعنى (التي)، ولا تكون موصولة إلا عند طيئ خاصة.

(١) الإعراب: ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ، ذا: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر، أنزل: فعل ماضٍ، ربُّ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف، كم: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر بالمضاف، والميم: حرف يدل على الجمع لا محل له من الإعراب، وجملة: (أنزل ربكم) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف، والتقدير: ما الذي أنزله ربكم.

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَمِثْلُ (مَا) (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ   أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

فالحاصل: أن (ذا) تكون اسمًا موصولاً بشرطين:

الأول: أن تقع بعد (ما)، و(من) الاستفهاميتين؛ خلافًا لمن منع وقوعها بعد (من).

الثاني: أن تكون غير ملغاة، والمراد بإلغائها: أن تجعل مع (ما)، أو (من) اسمًا واحدًا مستفهمًا به.

ويظهر أثر الأمرين في البدل من اسم الاستفهام وفي الجواب، فتقول عند جعلك (ذا) موصولاً: (ماذا صنعت، أخير أم شر؟) بالرفع على البدلية من (ما)؛ لأنه مبتدأ و(ذا) خبره، ومثله: (من ذا أكرمت، أزيد أم عمرو؟)، قال الشاعر:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ   أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلُ

وتقول عند جعلها اسمًا واحدًا: (ماذا صنعت، أخيرًا أم شرًّا؟)، و(من ذا أكرمت، أزيدًا أم=

وَقَصِــيدةٍ تَــأْتِي المُلُــوكَ غَرِيبَــةٍ   قَدْ قُلْتُهَا لِيُقَالَ: مَنْ ذَا قَالَهَا؟[1]

= عمرًا؟) بالنصب على البدلية من (ماذا، أو من ذا)؛ لأنه منصوب بالمفعولية مقدمًا، وكذا تفعل في الجواب، نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩]، قرأ أبوعمرو برفع (العفو) على جعل (ذا) موصولًا، والباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠].

واشترط أيضًا بعضهم مع ما سبق -لاستعمال (ذا) موصولة- ألَّا تكون مشارًا بها، نحو: (ما ذا التواني؟)، و(ما ذا الوقوف؟).

قال الصبان: وزاد البعض -تبعًا لشيخنا- شرطًا آخر، وهو: ألَّا يكون بعدها اسم موصول، نحو: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة:٢٥٥] ، ولا حاجة إليه للاستغناء عنه بقوله: (إذا لم تلغ في الكلام)؛ لأنها في هذه الحالة ملغاة، فتكون مع (من) مبتدأ و(الذي) خبر.

وفي الدماميني: أن الإلغاء يترجح في هذه الحالة أيضًا ولا يتعين؛ لأنه يحتمل أن تكون (ذا) موصولة و(الذي) تأكيد له، أو خبرًا لمبتدإ محذوف. اهـ.

وفي البيضاوي: أن (من) مبتدأ و(ذا) خبر و(الذي) بدل. اهـ.

"الأشموني مع الصبان" (١/ ١٥٩-١٦٠)، و"شرح التسهيل" (١/ ١٩٦-١٩٧)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ١٤٢).

(١) التخريج: البيت للأعشى في ديوانه (١٥٢)، وفيه: (وغريبةٍ تأتي الملوك حكيمةٍ)، و"الدرر اللوامع" (١/ ١٦٢)، و"لسان العرب" (حكم) وفيه ما في "الديوان"، و"تاج العروس" (حكم) وفيه ما في "اللسان"، و"شرح التسهيل" (١/ ١٩٨) وفيه: وغريبة تأتي الملوك كريمة، و"العين" (حكى) وفيه ما في "اللسان" و"التاج" و"الديوان"، و"خزانة الأدب" (٤/ ٢٤١-٢٤٢) وفيه ما في كتب اللغة المتقدمة، و"معجم شواهد العربية" ص(٣٥٥).

وبلا نسبة في "الهمع" (١/ ٣٢٧)، و"الشذور" ص(١٧٥)، و"الفاكهي" (١/ ٢١٦).

اللغة: قصيدة: هي في الأصل (فعيلة) من القصد، بمعنى (مفعولة)، وهي عند علماء العروض عبارة عن جملة من الأبيات أقلها سبعة، وقيل: عشرة. وسميت بذلك؛ لأن قائلها يقصدها بالتجويد والإتقان. غريبة: يريد أنها نادرة منقطعة النظير.

المعنى: إن كثيرًا من القصائد النادرة المثال قد صنعته صناعة عجيبة وأحكمت صنعته، فيقول مَن تقرع أبياتُها سمعَه: من قائل هذا الشعر البديع؟!!. =

أَيْ: مَا الَّذِي أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟، وَمَنِ الَّذِي قَالَهَا؟

فَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فَهِيَ اسْمُ إِشَارَةٍ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولَةً؛ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[1]، وَاسْتَدَلُّوا بِقَوْلِهِ:

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ أَمِنْتِ[2] وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ[3]

= الإعراب: وقصيدة: الواو: واو رب، قصيدة: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد. تأتي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هي) يعود على قصيدة. الملوك: مفعول به لـ(تأتي)، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع صفة لقصيدة باعتبار محله؛ لأنه مبتدأ، أو في محل جر صفة له باعتبار اللفظ. غريبة: صفة أيضًا لـ(قصيدة) فهي مرفوعة أو مجرورة. قد: حرف تحقيق. قلتها: فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدإ. ليقال: اللام: لام التعليل، يقال: فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد اللام. من: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. ذا: اسم موصول بمعنى (الذي) مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدإ، والجملة في محل رفع نائب فاعل لـ(يقال). قالها: فعل وفاعله مستتر جوازًا ومفعول به، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الضمير المستتر تقديره (هو).

الشاهد فيه: قوله: (من ذا قالها)، فإنه استعمل (ذا) اسمًا موصولاً بمعنى (الذي) بعد (من) الاستفهامية، وجاء لهذا الاسم الموصول بصلة هي جملة (قالها) وعائده هو الضمير المستتر في (قال).

(١) انظر «الإنصاف» (٨١٧/٢ و٨١٩). [٢] في ب، ح، خ: (نجوت).

(٣) التخريج: البيت ليزيد بن مفرّغ في «الإنصاف» (٧١٧/٢)، و«تلخيص الشواهد» صـ(١٥٠-١٥١)، و«شرح التصريح» (١/ ١٣٩)، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي (٨٥٩/٢)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٧٩/٤)، و«خزانة الأدب» (٦/ ٤١و٤٣و٤٨)، «لسان العرب» (حدس)، و(عدس)، و«الدرر اللوامع» (١/ ١٦٢-١٦٣).

وبلا نسبة في «المغني» (٤٦٢/٢)، و«أمالي ابن الحاجب» رقم الأملية (٩٦)، و«أوضح المسالك» (١٤٧/١)، و«خزانة الأدب» (٦/ ٣٥٥)، و«شرح الأشموني» (١/ ١٦٠)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (١٦/٢)(٢٣/٤)، و«لسان العرب» (ذوا)، و«الهمع» (١/ ٣٢٧)، =

= و"الرضي" (٣/ ١٠٧)، و"شرح الجمل" (١/ ٥٨).

اللغة: عدس: اسم صوت لزجر البغل. وربما سموا البغل عدس بزجره، قال الشاعر:

إذا حَمَلْتُ بَزَّتِي عَلى عَدَسْ فَمَا أُبَالِي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسْ

عبَّاد: هو ابن زياد، والي سجستان لمعاوية أخو عبيدالله بن زياد الذي قاتل الحسين بن علي رضي الله عنهما في كربلاء. إمارة: حكم وولاية. طليق: الطليق هو الذي أطلق من الإسار. أمنتِ: أي: صرتِ في مكان تأمنين فيه.

المعنى: يقول مخاطبًا بغلته: إن عبادًا لم يعد له سلطة عليكِ، وأنتِ تحملين رجلًا طليقًا بعد أن أفرج عنه.

الإعراب: عدس: اسم صوت مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

قال البغدادي في "خزانة الأدب" (٦/ ٤٩): وَمن الْعَجب قَول الْعَيْنِيّ هُنَا: إن عدس منادى بِحرف نِدَاء مَحْذُوف، وَبني على السّكُون؛ لِأَنَّهُ فِي الأَصْل حِكَايَة صَوت. اهـ.

ما لعباد: ما: نافية، لعباد: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. عليك: جار ومجرور متعلق بقوله (إمارة)، أو بمحذوف حال منه، أو بما تعلق به الجار والمجرور السابق. إمارة: مبتدأ مؤخر، ويجوز أن يعرب (لعباد) متعلق بفعل محذوف و(إمارة) فاعل للجار والمجرور؛ لاعتماده على النفي. أمنت: فعل وفاعل، الجملة: مستأنفة بيانًا للجملة المنفية. وهذا: الواو: واو الحال، هذا: اسم موصول عند الكوفيين بمعنى (الذي) في محل رفع مبتدأ. تحملين: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وياء المخاطبة: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد: ضمير منصوب بـ(تحملين) محذوف، والتقدير (تحملينه). طليق: خبر المبتدإ الذي هو الموصول، وجملة المبتدإ وخبره في محل نصب حال من فاعل (أمنت) أي: أمنت في حال كون محمولك طليق، وهذا الإعراب للبيت هو إعراب الكوفيين.

الشاهد فيه: قوله: (وهذا تحملين طليق)، فإن الكوفيين زعموا أن (هذا) اسم موصول وقع مبتدأ خبره (طليق)، والجملة بعده صلة، والعائد إليه محذوف على نحو ما ذكره المؤلف وقررناه في إعراب البيت، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدم (ما) أو (من) الاستفهاميتين من التزام موصوليته، وعند الكوفيين أن جميع ما يكون اسم إشارة قد يكون اسمًا موصولًا، وخرجوا على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]، قالوا: ما: اسم استفهام مبتدأ، وتلك: اسم موصول بمعنى (التي) خبره، وبيمينك: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة. وخرّجوا عليه أيضًا قوله: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥]، وقوله: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [النساء: ١٠٩]، وتقدير الآية الأولى عندهم: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، وتقدير الثانية عندهم: ثم أنتم الذين جادلتم عنهم في الحياة الدنيا. وكل =

قَالُوا: (هَذَا) مَوْصُولٌ مُبْتَدَأٌ، و(تَحْمِلِينَ) صِلَتُهُ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، و(طَلِيقُ) خَبَرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَالَّذِي تَحْمِلِينَهُ طَلِيقُ.

وَهَذَا لَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِجَوَازِ أَنْ يَكُونَ (ذَا) لِلْإِشَارَةِ وَهُوَ مُبْتَدَأٌ، و(طَلِيقُ) خَبَرُهُ، و(تَحْمِلِينَ) جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ[1]، وَالتَّقْدِيرُ: وَهَذَا طَلِيقٌ فِي حَالَةِ كَوْنِهِ مَحْمُولًا لَكِ، وَدُخُولُ حَرْفِ التَّنْبِيهِ عَلَيْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لِلْإِشَارَةِ[2] لَا مَوْصُولَةٌ.

= ذلك غير مُسَلَّمٍ لهم، ولم يرتضه البصريون، واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها؛ دفعًا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل. قاله الرضي (٣/ ١٠٨).

وخرّجوا البيت بأن (هذا) اسم إشارة مبتدأ، و(طليق) خبره، وجملة (تحملين) في محل نصب حال من الضمير المستتر في الخبر العائد إلى المبتدإ، وتقدير الكلام: وهذا طليق (هو) حال كونه محمولًا لك. وأجابوا عن الآيات أما قوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾[طه:١٧]، فـ(ما): اسم استفهام مبتدأ، وتلك: باقٍ على أصله من كونه اسم إشارة وهو في محل رفع خبر، وبيمينك: جار ومجرور في موضع نصب على الحال، كأنه قال: أيُّ شيء هذه كائنةً بيمينك؟ وأما الآيتان الأخريتان فاسم الإشارة أيضًا باقٍ على أصله، وفي تخريجه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون في موضع نصب على الاختصاص، والتقدير: أعني (هؤلاء)، والجملة بعد خبر المبتدإ (أنتم).

الوجه الثاني: أن يكون (هؤلاء) تأكيدًا لـ(أنتم)، والخبر الجملة أيضًا.

الوجه الثالث: أن يكون (هؤلاء) منادى مفرد بحرف نداء محذوف، والتقدير: ثم أنتم يا هؤلاء، أو ها أنتم يا هؤلاء، والجملة أيضًا خبر، وحذف حرف النداء كثير في كلامهم، ومنه قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَـٰذَا﴾ [يوسف: ٢٩]، وقوله: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ﴾[يوسف:٤٦].

انظر: "الإنصاف في مسائل الخلاف" (٢/ ٧١٩-٧٢٠).

(١) أي: من الضمير المستتر في طليق. وقيل: خبر، وطليق: خبر بعد خبر. وقيل: صلة لموصول محذوف، أي: وهذا الذي تحملينه طليق.

"الآلوسي" صـ(١٩٣)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٣٩)، و"الفاكهي" (١/ ٢١٦).

(٢) قال الأزهري: لأن (ها) التنبيه لا تدخل على الموصولات. اهـ.

وفيه: أن الكوفيين لا يسلمون ذلك.

انظر "التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ١٣٩)، و"الآلوسي" صـ(١٩٣).

فَهَذِهِ خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي تَعْدَادِ الْمَوصُولاتِ خَاصِّهَا ومُشْتَرَكِهَا[١].

[تقسيم الصلة]

فَأَمَّا الصِّلَةُ فَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: جُمْلَةٍ، وَشِبْهِ جُمْلَةٍ(٢).

وَالْجُمْلَةُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْمِيَّةٍ، وَفِعْلِيَّةٍ.

وَشَرْطُهَا أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ خَبَرِيَّةً(٣) -أَعْنِي: مُحْتَمِلَةً لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ(٤)-،

---

[١] في خ: (مشتركة).

(٢) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في «الخلاصة»:

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ ... بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلْ

أي: والذي وصل به الموصول جملة أو شبهها.

(٣) وإنما اشترط كون جملة الصلة خبرية؛ لأنه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب، والجملة الإنشائية ليست كذلك؛ لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغتها. أفاده الدماميني، وعلل أيضًا بتعليل آخر كما في «التصريح» بأن الموصول وَصْلَةٌ إلى وصف المعارف بالجملة، نحو: (جاء الرجل الذي قام أبوه)، ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبرية.

انظر: «التصريح» (١/ ١٤٠)، و«حاشية ابن حمدون» (١/ ١٠٤-١٠٥)، و«الصبان» (١/ ١٦٣).

(٤) أي: في نفسها من غير نظر إلى قائلها. «التصريح» (١/ ١٤٠).

وما ذكره من اشتراط الخبرية وعدم جواز (جاء الذي اضربه... الخ) هو الصحيح والمشهور، وجوز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي، نحو: (جاء الذي اضربه أو لا تضربه)، وجوزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر، نحو: (جاء الذي غفر الله له)، وجوزه هشام بجملة مصدرة بـ(ليت)، و(لعل)، و(عسى) نحو: (جاء الذي ليته أو لعله منطلق، والذي عسى أن يخرج)، قال الشاعر:

وَإِنِّي لَـرَامٍ نَظْـرَةً قِبَـلَ الَّـتِي ... لَعَلِّي وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا أَزُورُهَا

وقال الآخر:

وَمَاذَا عَسَى الْوَاشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا ... سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنَّنِي لَكِ عَاشِقُ

وتأولهما المانعون على إضمار قول في الأول، أي: قِبَلَ التي أقول لَعَلِّي. أو الصلة (أزورها)، وخبر (لعل) مضمر، والجملة اعتراض. وأما البيت الثاني فعلى أن (ماذا) اسم واحد وليست (ذا) موصولة. واختلفوا أيضًا في الوصل بالجملة التعجبية، فمنعه جماعة، فقالوا: لا يجوز أن يقال: (جاء الذي ما=

فَلَا يَجُوزُ (جَاءَ الَّذِي اضْرِبْهُ)، وَلَا (جَاءَ الَّذِي بِعْتُكَهُ) إِذَا قَصَدْتَ بِهِ الْإِنْشَاءَ[1]، بِخِلَافِ (جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ قَائِمٌ)، و(جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ).

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ مُشْتَمِلَةً عَلَى ضَمِيرٍ[2] مُطَابِقٍ لِلْمَوْصُولِ[3]: فِي إِفْرَادِهِ وَتَثْنِيَتِهِ، وَجَمْعِهِ

= أحسنه)؛ لأنها في الاستعمال إنشائية، وإن كانت في الأصل خبرية، وأجازه آخرون، منهم ابن خروف.
"الأشموني" (١/ ١٦٣-١٦٤)، و"الهمع" (١/ ٣٣٤)، "ياسين على الفاكهي" (١/ ٢١٧-٢١٨)، و"التصريح" (١/ ١٤١).

(١) أي: إنشاء البيع لا الإخبار بذلك.

(٢) غائب غالبًا، وإلا فقد يكون العائد ضمير متكلم قياسًا، كقول علي رضي الله عنه:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ ... ضِرْغَامُ آجَامٍ وَلَيْثٌ قَسْوَرَهْ

أو ضمير مخاطب قياسًا أيضًا، كقول الفرزدق:

وَأَنْتَ الَّذِي تَلْوِي الْخُيُولُ رُءُوسَهَا ... إِلَيْكَ وَالْأَيْتَامُ أَنْتَ تُطْعِمُهَا

وربما خلف الضمير العائد اسم ظاهر، كقوله:

سُعَادُ الَّتِي أَضْنَاكَ حُبُّ سُعَادَا ... وَإِعْرَاضُهَا عَنْكَ اسْتَمَرَّ وَزَادَا

أي: حبها، وحُكِيَ: (أبوسعيد الذي رَوَيتُ عن الخدري) أي: عنه.
قال الفارسي: ومن الناس من لا يجيز هذا. اهـ.
قال الأشموني: وهو شاذ، فلا يقاس عليه. اهـ.
"الأشموني" (١/ ١٦٢)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ١٤٤)، و"الهمع" (١/ ٣٣٦-٣٤٠).

(٣) أي: في اللفظ والمعنى، أو في أحدهما فقط، كما إذا كان للموصول لفظ ومعنى كـ(من)، و(ما) فإنه حينئذ يجوز مراعاة اللفظ، وهو الأكثر، نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥]، ومراعاة المعنى، نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢] وهو قليل إلا في (أل) فواجب.

وربما وجب مراعاة المعنى، وذلك إذا حصل لبس من مراعاة اللفظ، نحو: (أعط من سألتك)، ولا يقال (من سألك)؛ إذ لو لم تلحق علامة التأنيث مع إرادة المؤنث حصل الإلباس بالمذكر، أو قبح، نحو: (من هي حمراء أمتك؟)؛ إذ لو قيل: (من هو حمراء أمتك) لزم الإخبار في جملة الصلة بالمؤنث عن المذكر.

ويترجح مراعاة المعنى إذا سبق ما يعضده، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾[الأحزاب:٣١] فَسَبْقُ (منكن) مقوٍّ لقوله تعالى: ﴿وَتَعْمَلْ﴾ [الأحزاب: ٣١] بالتاء. =

وَتَذْكِيرِهِ[١] وَتَأْنِيثِهِ، نَحْوُ: (جَاءَ الَّذِي أَكْرَمْتُهُ)، و(جَاءَتِ الَّتِي أَكْرَمْتُهَا)، وَ(جَاءَ اللَّذَانِ أَكْرَمْتُهُمَا)، وَ(جَاءَتِ اللَّتَانِ أَكْرَمْتُهُمَا)، و(الَّذِينَ أَكْرَمْتُهُمْ)، وَ(اللَّاتِي أَكْرَمْتُهُنَّ)[٢].

وَقَدْ يُحْذَفُ الضَّمِيرُ(٣) سَوَاءٌ كَانَ مَرْفُوعًا(٤) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ

= ومنه قول الشاعر:

وَإِنَّ مِنَ النِّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ ... تَهِيجُ الرِّيَاضُ قَبْلَهَا وَتُصَوِّحُ

فَسَبْقُ (من النسوان) مقوٍّ لمراعاة المعنى؛ فلذلك قال: (من هي روضة).

"الهمع" (١/ ٣٣٨)، و"الأشموني" (١/ ١٦٢)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ١٤٣-١٤٤)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٢٠-٢٢١)، و"التصريح" (١/ ١٤٠).

[١] (وتذكيره وتأنيثه) سقط من الأصل، ب، ج.

[٢] في ط٢: (جاء الذين أكرمتهم، وجاء اللاتي أكرمتهن).

(٣) وخصه بالذكر لكثرة حذفه، وإلا فقد تحذف الصلة أيضًا إذا علمت، والموصول غير (أل) كقوله:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُو ... عَكَ ثُمَّ وَجِّهْهُمْ إِلَيْنَا

أراد الألى عرفوا بالشجاعة؛ بدلالة المقام.

وكذا قد يحذف الموصول غير (أل) خلافًا للبصريين في منعهم ذلك، واحتج المجيزون بالسماع، قال الشاعر:

فَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ ... وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءُ

أي: ومن يمدحه، وقال تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِالَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦] أي: والذي أنزل إليكم؛ لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم.

"الهمع" (١/ ٣٤٣-٣٤٤)، و"الآلوسي" ص(١٩٥-١٩٦)، و"الأشموني" (١/ ١٦١).

فائدة: قال الأصفهاني شارح "اللمع": لم يأت في القرآن إثبات العائد اتفاقًا إلا في ثلاث آيات: ﴿الَّذِى يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَنُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿كَالَّذِى اسْتَهْوَتْهُ الشَّيَطِينُ﴾ [الأنعام: ٧١]، ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِىٓ ءَاتَيْنَهُ ءَايَتِنَا﴾ [الأعراف: ١٧٥]. "الصبان" (١/ ١٧٠).

(٤) اشترط لحذف المرفوع شرطان:

أن يكون مبتدأ غير منسوخ، وأن يكون مخبرًا عنه بمفرد.

فلا يحذف في نحو: (جاء اللذان قاما، أو ضُرِبا، أو كانا قائمين)، ولا في نحو: (جاء الذي هو يقوم، أو هو في الدار).

شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[مريم:٦٩](١)، أي: الَّذِي هُوَ أَشَدُّ. أَوْ[٢] مَنْصُوبًا(٣) نَحْوُ: ﴿وَمَا عَمِلَتْ

---

(١) الإعراب: ثم: حرف عطف. لننزعن: اللام: واقعة في جواب قسم مقدر، ننزع: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، ونون التوكيد: حرف لا محل له من الإعراب، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن). من كل: جار ومجرور متعلق بالفعل (ننزع)، وكل: مضاف. شيعة: مضاف إليه مجرور بالمضاف. أيهم: أيُّ: مفعول به مبني على الضم في محل نصب، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه في محل جر، والميم: علامة الجمع. أشد: خبر لمبتدإ محذوف تقديره (هو)، وجملة (هو أشد) من المبتدإ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره (هو).

والشاهد في الآية حذف العائد المرفوع، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، فـ(إله) خبر لمبتدإ محذوف تقديره (هو إله) وذلك المبتدأ هو العائد، وخبره مفرد وهو (إله)، و(في السماء) متعلق بـ(إله)؛ لأنه بمعنى معبود، أي: هو إله في السماء، أي: معبود فيها.

[٢] في خ: (و).

(٣) وشرط حذف العائد المنصوب أن يكون متصلًا، وناصبه فعل تام أو وصف غير صلة (أل).

قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الخلاصة»:

.... وَالْحَـذْفُ عِنْـدَهُمْ كَثِـيرٌ مُـنْجَلِي

فِي عَائِـدٍ مُتَّصِـلٍ إِنِ انْتَصَـبْ بِفِعْلٍ اوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

فالفعل مثاله ما ذكر المصنف، ونحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه الله رسولًا. ومثال الوصف قول الشاعر:

مَا اللهُ مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ فَمَـا لَـدَى غَـيْرِهِ نَفْـعٌ وَلَا ضَرَرُ

أي: الذي الله موليكه فضلٌ.

بخلاف (جاء الذي إياه أكرمت)، و(جاء الذي إنه فاضل)، أو (كانه زيد)، أو(الذي أنا الضاربه).

وشذ قوله:

مَا الْمُسْتَفِزُّ الْهَوَى مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ وَلَـوْ أُتِـيحَ لَـهُ صَـفْوٌ بِـلَا كَـدَرِ

أي: المستفزُّه.

وقوله: =

أَيْدِيهِمْ ﴾[يس:٣٥](١) قَرَأَ غَيْرُ(٢) حَمْزَةَ وَالْكِسَائِيِّ وَشُعْبَةَ[٣]: ﴿ عَمِلَتْهُ ﴾، بِالْهَاءِ عَلَى الْأَصْلِ، وَقَرَأَ هَؤُلَاءِ(٤) بِحَذْفِهَا.

أَوْ مَخْفُوضًا بِالْإِضَافَةِ(٥) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ ﴾[طه:٧٢](٦)، أَيْ: مَا[٧] أَنْتَ قَاضِيهِ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

= فِي الْمُعْقِبِ الْبَغْيِ أَهْلَ الْبَغْيِ مَا ... يَنْهَى امْرَأً حَازِمًا أَنْ يَسْأَمَا

أي: في الشيء الذي يعقبه البغي أهل البغي ما يمنع الرجل الضابط أن يسأم من سلوك السداد. فالبغي: فاعل المعقب، وأهل: مفعوله الأول مؤخر، والهاء المحذوفة: مفعوله الثاني مقدم، أي: في المعقبه.

ولم يذكر المصنف حذف منصوب الوصف؛ لأنه قليل جدًا، أو رديء، أو لا يكاد يسمع.

(١) الإعراب: وما: الواو: حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على (ثمره) من قوله: ﴿ لِيَأْكُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦ ﴾ [يس: ٣٥]. عملت: فعل ماضٍ، وتاء التأنيث: حرف لا محل له من الإعراب. أيديهم: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، وأيدي: مضاف، والهاء: مضاف إليه في محل جر، والميم: علامة الجمع.

(٢) وهم الجمهور. "البحر المحيط" (٧/ ٣٢٠)، و"اللباب" لابن عادل (١٦/ ٢١٤).

[٣] في الأصل: (...وشعبة من السبعة). (٤) انظر المصادر السابقة.

(٤) انظر المصادر السابقة.

(٥) بشرط أن يكون المضاف وصفًا غير ماضٍ، قال ابن مالك رحمه الله:

كَذَاكَ حَذْفُ مَا بِوَصْفٍ خُفِضَا ... كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

فإن كان المضاف غير وصف، نحو: (جاء الذي وجهه حسن)، أو وصفًا ماضيًا، نحو: (جاء الذي أنا ضاربه أمس) لم يجز حذفه.

(٦) الإعراب: فاقضِ: الفاء: فصيحة، اقضِ: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهو الياء، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). ما: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. أنت: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. قاضٍ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة، وجملة المبتدإ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: (ما أنت قاضيه).

[٧] في ج: (الذي).

سَتُبْدِي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنتَ جَاهِلًا ... وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ(١)

---

(١) التخريج: البيت لطرفة بن العبد البكري في "معلقته" (٧٢) وديوانه صـ(١١)، و"معجم شواهد العربية" صـ(١٤١)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٢٠١)، و"الحماسة البصرية"، و"الأغاني" (٢/ ١٦٦)، و"لسان العرب" (ريث)، و"تاج العروس" (ريث).

وبلا نسبة في "المحكم المحيط" (٨/ ٢١٥)، و"تهذيب اللغة" (٣/ ٤٦٧) (جزل) (٤/ ٥٠٠) (تمّ) و"لسان العرب" (بتت) (رجز)، و"تاج العروس" (رجز).

اللغة: ستبدي: ستظهر. من لم تزود: أي: الذي لم ترسله ليبحث عنها، أو الذي لم تسأله عنها، يقصد أنها ستأتيك عفوًا من غير تجشم البحث عنها.

المعنى: يقول: إن الأيام ستكشف لك ما كان مستترًا عنك، وستأتيك الأخبار من غير أن تكلف نفسك البحث عنها.

الإعراب: ستبدي: السين: حرف تنفيس، تبدي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل. لك: جار ومجرور متعلق بالفعل. **الأيام**: فاعل. ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به. كنت: كان مع اسمها. **جاهلًا**: خبر (كان)، وجملة (كنت جاهلًا) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: ما كنت جاهله. **ويأتيك**: الواو: حرف عطف، يأتي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، والكاف: مفعول به. بالأخبار: جار ومجرور متعلق بالفعل (يأتي). مَن: اسم موصول في محل رفع فاعل. لم: حرف نفي وجزم وقلب. تزودِ: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، وجملة (تزود) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: (من لم تزوده).

الشاهد فيه: (ما كنت جهلًا)، حذف العائد المخفوض بالإضافة، وتقديره كما تقدم: ما كنت جاهله، ونظير هذا البيت قول الشاعر:

وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْثَنَتْ ... يَمِينِي بِإِدْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبَا

أي: طالبه.

وقول الآخر:

لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي الطَّوَارِقُ بِالْحَصَى ... وَلَا زَاجِرَاتُ الطَّيْرِ مَا اللهُ صَانِعُ =

أَيْ: مَا كُنْتَ جَاهِلَهُ.

أَوْ مَخْفُوضًا بِالْحَرْفِ[١]، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا

= أي: الذي الله صانعه.

فائدة: بيت طرفة بن العبد:

.... وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ

روي عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهم أن النبي ﷺ كان يتمثل به.

وانظر «السلسلة الصحيحة» رقم (٢٠٥٧)

(١) يشترط في حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول، أو الموصوف بالموصول مجرورًا بمثل ذلك الحرف، أي: الذي جر به الضمير لفظًا ومعنًى، وأن يكون العامل في المجرورين متفقًا لفظًا ومعنى، وألا يكون في الصلة ضمير غيره، وفي حذف العائد المجرور بالحرف يقول ابن مالك رحمه الله:

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوصُولَ جَرّ ... كَمُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرّ

مثال المستوفي للشروط المذكورة: (مررت بالذي مررت)، أي: به، ومنه: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه، وقوله:

لَا تَرْكَنَنَّ إِلَى الأَمْرِ الَّذِي رَكَنَتْ ... أَبْنَاءُ يَعْصُرَ حِينَ اضْطَرَّهَا الْقَدَرُ

أي: ركنت إليه، وقوله:

لَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لَانَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

أي: بائح به.

فخرج بالشرط الأول نحو: (جاء الذي مررت به)؛ لأن الموصول لم يجر، ونحو: (جاء غلام الذي أنت غلامه)؛ لأنهما جرا بغير حرف، ونحو: (حللت في الذي حللت به)؛ لاختلاف حرفي الجر في اللفظ، ونحو: (مررت بالذي مررت به على زيد)؛ لاختلاف حرفي الجر في المعنى؛ لأن الباء الأولى للإلصاق، والثانية للسببية.

وخرج بالشرط الثاني نحو: (سُررت بالذي فرحت به)؛ لاختلاف العاملين في اللفظ وإن اتحدا معنى، ونحو: (وجدت على من وجدت عليه)؛ لاختلاف العاملين معنى وإن اتفقا لفظًا، فإن (وجد) الأول بمعنى (حزن) و(وجد) الثاني بمعنى (حقد)، أي: حزنتُ على من حقدتَ عليه.

وخرج بالشرط الثالث نحو: (مررت بالذي مررت به في داره)؛ لأن في الصلة ضميرًا يصلح أن يكون عائدًا، فلو حذف لم يبق ما يدل عليه. =

تَشْرَبُونَ ﴾[المؤمنون:٣٣][(١)]، أَيْ: مِنْهُ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ قُرَيْشٌ ... وَنَعْبُدُهُ وَإِنْ جَحَدَ الْعُمُومُ[(٢)]

= تنبيه: اكتفى بعضهم بالاتحاد المعنوي فقط في حرفي الجر، وكذلك في العاملين.

قال ابن حمدون: والعبرة هنا -أي: في العاملين- وفيما قبلُ -يعني: في حرفي الجر- إنما هي بالاتفاق في المعنى، وأما اللفظ فلا عبرة به. اهـ.

وأيد ما ذكره بقوله تعالى: ﴿ فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾[الحجر:٩٤] أي: به؛ لأن معنى اصدع: اؤمر.

والآية ليست نصًّا فيما ذكر؛ لاحتمال أن يكون التقدير: فاصدع بالذي تؤمره، على حدّ قولهم: (أمرتك الخير)، أو تكون (ما) مصدرية موصولاً حرفيًّا والتقدير: فاصدع بالأمر.

انظر: "شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون" (١/ ١١١)، و"الهمع" (١/ ٣٤٧)، و"المغني" (٢/ ٥٦٦).

(١) الإعراب: يأكل: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). مما: من: حرف جر، ما: اسم موصول مبني في محل جر، والجار والمجرور متعلق بالفعل. تأكلون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل. منه: جار ومجرور متعلق بالفعل، ويشرب: الواو: حرف عطف، يشرب: فعل مضارع معطوف على (يأكل) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). مما: من: حرف جر، ما: اسم موصول في محل جر، والجار والمجرور متعلق بـ(يشرب). تشربون: إعرابه كـ(يأكلون)، وجملة (تشربون) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره (تشربون منه).

(٢) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٢٠٥)، و"معجم شواهد العربية" ص(٤٥٧)، و"شرح الجمل" (١/ ٦٨).

اللغة: نعبده: العبادة: «اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال، والأفعال الظاهرة، والباطنة». جحد العموم: أي: أنكر الجميع جلاله واستحقاقه للعبادة.

المعنى: يتحدث الشاعر عن نفسه وقومه أنهم يطيعون الله، ويقومون بواجباتهم، ويؤدون ما عليهم من الحقوق، وهم لا يبالون بمن لم يقم بواجبه نحو الله تعالى، ولا يمنعهم ذلك الجحد عن معرفة ما عليهم من الواجبات وأدائها.

الإعراب: نصلي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها=

أَيْ: نُصَلِّي لِلَّذِي صَلَّتْ لَهُ قُرَيْشٌ.

وَفِي هَذَا الْفَصْلِ تَفَاصِيلُ كَثِيرَةٌ لَا تلِيقُ بِهَذَا(١) الْمُخْتَصَرِ.

وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: الظَّرْفُ نَحْوُ: (جَاءَ الَّذِي عِنْدَكَ)[٢]، وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ نَحْوُ: (جاء الَّذِي فِي الدَّارِ)، وَالصِّفَةُ الصَّرِيحَةُ(٣) وَذَلِكَ فِي صِلَةِ (أَلْ)، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ.

= الثقل، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (نحن). للذي: جار ومجرور متعلق بـ(نصلي). صلت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: حرف لا محل له من الإعراب. قريش: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. ونعبده: الواو: حرف عطف، نعبد: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. وإن: الواو: حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف. جحد: فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم بـ(إن). العموم: فاعل. وجواب الشرط محذوف وتقديره: (إن جحد العموم فإننا نعبده)، وجملتا الشرط والجواب معطوفتان على محذوف، وتقدير الكلام: (إن أقر العموم عبدناه، وإن جحد العموم عبدناه)، وجملة: (صلت قريش) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: (للذي صلت له قريش).

الشاهد فيه: حذف العائد المجرور بالحرف بالشروط المتقدمة.

تنبيه: تقدم معنا ذكر شروط حذف العائد المجرور بالحرف، وشذ قوله:

وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي ... وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أي: الذي لم يحسدوني فيه، وكذا قوله:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا ... وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَمُ

أي: على الذي صبه الله عليه. فحذف في الأول مع انتفاء خفض الموصول بـ(في)؛ إذ هو مرفوع على الخبرية لـ(أي) الاستفهامية. وحذف في الثاني مع اختلاف المتعلق. اهـ.

"الآلوسي" ص(١٩٧)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٢٠٦-٢٠٧)، و"أوضح المسالك" (١/ ١٥٨و١٦٠).

(١) في ح، ط٢: (لا يليق بها هذا...) [٢] (جاء) سقط من ح، ط٢.

(٣) نقل ياسين عن الزمخشري في "المفصل"، والسعد في "المطول" أن الوصف مع مرفوعه الواقع صلة (أل) جملة لا شبه جملة، وجعله ابن هشام في "التوضيح" شبه جملة، وكذلك عندنا هنا، وهو الظاهر، ولعل مراد القائل بأنه جملة أنه جملة في المعنى. اهـ. "الصبان" (١/ ١٦٤). =

وَشَرْطُ الظَّرْفِ وَالْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ أَنْ يَكُونَا تَامَّيْنِ[١]، فَلَا يَجُوزُ (جَاءَ الَّذِي بِكَ)، وَلَا (جَاءَ الَّذِي أَمْسِ)؛ لِنُقْصَانِهِمَا، وَحَكَى الْكِسَائِيُّ[٢]: (نَزَلْنَا الْمَنْزِلَ الَّذِي الْبَارِحَةَ)، أَيْ: الَّذِي نَزَلْنَاهُ الْبَارِحَةَ، وَهُوَ شَاذٌّ[٣].

= وقال عباس حسن في «النحو الوافي» (١/ ٣٢١): أما صلتها -يعني (أل)- فقد اختاروا إدخالها في نوع الشبيه بالجملة، واعتبارها منه، وليست من نوع الجملة. وبهذا الرأي يوجد نوع جديد من شبه الجملة، خاص بصلة: (أل) وحدها؛ إذ المعروف أن شبه الجملة نوعان فقط، هما: الظرف، والجار مع مجروره. فهذا الرأي يحدث قسمًا ثالثًا لشبه الجملة، وهو -على ما به- أيسر الآراء، وأنسبها وأقلها مغامز. اهـ.

(١) والمراد بالتام: ما يفهم عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص إذا دلت عليه قرينة، كما قاله الدماميني، ومثل له بأن يقال: (اعتكف زيد في الجامع، وعمرو في المسجد)، فتقول: (بل زيد الذي في المسجد، وعمرو الذي في الجامع). وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه، نحو: (جاء الذي اليوم، والذي بك) فلا يجوز الوصل به؛ لعدم الفائدة. «الصبان» (١/ ١٦٣).

وقال في «التصريح» (١/ ١٤١): والمراد بالتام فيهما: ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به، نحو: (جاء الذي عندك)، و(جاء الذي في الدار)، وتعلقهما بـ(استقر) محذوفًا وجوبًا، وبذلك أشبها الجملة، بخلاف الناقصين، نحو: (جاء الذي مكانًا، والذي بك)؛ إذ لا يتم معناهما إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر، نحو: (جاء الذي سكن مكانًا، والذي مر بك). اهـ. مع زيادات من «أوضح المسالك».

(٢) انظر حكاية الكسائي في «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٢١١)، و«شرح التسهيل» للمرادي ص(٢٠٧)، و«الهمع» (١/ ٣٤٠)، و«الارتشاف» (٢/ ١٠٠١).

والإمام الكسائي رَحِمَهُ اللَّهُ يجوز عنده حذف متعلق الناقص إذا كان الظرف قريبًا من زمن الإخبار، نحو: (نزلنا المنزل الذي البارحة، أو الذي أمس، أو الذي آنفًا)، فإن كان الظرف بعيدًا من زمن الإخبار لم يحذف العامل، فلا تقول: (نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، أو الذي يوم الجمعة).

انظر: «الهمع» (١/ ٢٤٠)، و«حاشية ياسين على التصريح» (١/ ١٤١).

(٣) قال أبوحيان في «الارتشاف» (٢/ ١٠٠١): وهذا الذي حكاه الكسائي خارج عن القياس، فيقتصر فيه على مَوْرِدِ السماع. اهـ.

إعراب المثال الذي ذكره الكسائي: نزلنا: فعل وفاعل. المنزل: ظرف مكان متعلق بالفعل=

وَإِذَا وَقَعَ الظَّرْفُ وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ صِلَةً، كَانَا مُتَعَلِّقَيْنِ بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ وُجُوبًا تَقْدِيرُهُ: اسْتَقَرَّ[1]، وَالضَّمِيرُ الَّذِي كَانَ مُسْتَتِرًا فِي الْفِعْلِ انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَيْهِمَا[2].

= (نزلنا)، أو منصوب بنزع الخافض، أو مفعول به. الذي: صفة لـ(المنزل). البارحة: ظرف زمان متعلق بفعل محذوف تقديره (نزلنا)، والجملة الفعلية من الفعل المحذوف مع فاعله صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف مع ما حذف، والتقدير: الذي نزلناه البارحة.

(١) ولا يعلقان بالاسم؛ لأنه مفرد، بخلاف غير الواقعين صلة كما سيأتي في المبتدإ والخبر.

قال بعضهم:

وَإِنْ صِلَةُ الْمَوْصُولِ جَاءَ فَحُكْمُهُ ... تَعَلُّقُهُ بِالْفِعْلِ لَا غَيْرُ فَاعْقِلَا

وقال في "المغني": قَالَ ابْن يعِيش: وَإِنَّمَا لم يجز فِي الصِّلَة أَن يُقَال: إِن نَحْو: (جَاءَ الَّذِي فِي الدَّار) بِتَقْدِير مُسْتَقر على أنه خبر لِمبتدإ محذوف، على حد قِرَاءَة بَعضهم: (تَمامًا على الَّذِي أحسنُ) بِالرَّفْع؛ لقلَّة ذَلِك واطراد هَذَا. اهـ.

وسبب وجوب الحذف: قيام الجار والمجرور والظرف مقامه.

"الآلوسي" ص(١٩٩)، و"الصبان" (١/ ١٦٣)، و"ابن حمدون" (١/ ١٠٥).

(٢) فإذا قلت: (جاء الذي عندك، أو في الدار) ففي الظرف والجار والمجرور ضمير مستتر تقديره (هو)، انتقل من (استقر) المحذوف إلى الظرف والجار والمجرور، وقد يكون الضمير مع ملابس فاعلهما، نحو: (جاء الذي عندك أبوه، والذي في الدار أخوه).

"حاشية ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٢٦).

[المعرف بالأداة]

ص- ثُمَّ ذُو الْأَدَاةِ، وَهِيَ(١) (أَلْ)(٢) عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ، لَا اللَّامُ وَحْدَهَا؛ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ، وَتَكُونُ لِلْعَهْدِ فِي نَحْوِ: ﴿فِي زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾[النور:٣٥]، و(جَاءَ الْقَاضِي)، أَوْ لِلْجِنْسِ كَـ (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ)، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾[الأنبياء:٣٠]، أَوْ لِاسْتِغْرَاقِ أَفْرَادِهِ[٣]، نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[النساء:٢٨]، أَوْ صِفَاتِهِ[٤]، نَحْوُ: (زَيْدٌ الرَّجُلُ).

ش- النَّوْعُ الْخَامِسُ مِنْ أَنْوَاعِ الْمَعَارِفِ: ذُو الْأَدَاةِ وهي (أل)[٥] نَحْوُ: (الرجلِ)[٦]، و(الْفَرَسِ)، وَ(الْغُلَامِ).

وَالْمَشْهُورُ بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ: أَنَّ الْمُعَرِّفَ (أَلْ) عِنْدَ الْخَلِيلِ، وَاللَّامُ وَحْدَهَا عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَنَقَلَ ابْنُ عُصْفُورٍ الْأَوَّلَ عَنِ ابْنِ كَيْسَانَ(٧)، وَالثَّانِيَ عَنْ بَقِيَّةِ النَّحْوِيِّينَ(٨)،

---

(١) أي: الأداة.

(٢) أي: في عرفهم، ومعنى كونها أداة: أنها آلة للتعريف. «الآلوسي» صـ(١٩٩).

[٣] في الأصل: (أفراد). [٤] في الأصل: (صفات).

[٥] (وهي أل) سقط من ب، ج، ح، ط٢. [٦] (الرجل) سقط من ب، ج، ح، خ، ط٢.

(٧) انظُرْ رَأْيَ ابْنِ كَيْسَانَ، وَالْخَلِيلِ، وَسِيبَوَيْهِ في «الارتشاف» (٢/ ٩٨٥)، و«الجنى الداني» صـ(١٣٨و١٩٢)، و«الهمع» (١/ ٣٠٦)، و«التصريح» (١/ ١٤٨).

(٨) ونقله أيضًا أبوحيان عن جميع النحاة إلا ابن كيسان، وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين، وقال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في «فريدته»:

(أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ وَسِيبَوَيْهِ ... اللَّامُ قَطْ وَجُلُّهُمْ عَلَيْهِ

وهذا المذهب رجحه ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في «سبك المنظوم»، واختاره المصنف في «حواشيه»=

وَنَقَلَهُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْأَخْفَشِ، وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ(١) أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ سِيبَوَيْهِ وَالْخَلِيلِ فِي أَنَّ الْمُعَرِّفَ (أَلْ)، وَقَالَ:[٢] وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنهمَا فِي الْهَمْزَةِ: أَزَائِدَةٌ هِيَ أَمْ أَصْلِيَّةٌ؟(٣) وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَوَاضِعَ أَوْرَدَهَا مِنْ كَلَامِ سِيبَوَيْهِ(٤).

وَتَلَخَّصَ[٥] فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ(٦):

= وقال: إنه من الحُسْنِ بمكان، وجميع ما اعترضوا به عليه مقابل بمثله أو مجاب عنه.

لكنه رجح في "الجامع" قول الخليل، وهو ظاهر عبارته هنا -أعني: في المتن- وكذلك ظاهر عبارته في "الشذور".

(١) أي: في "شرح التسهيل" (١/ ٢٥٣).

[٢] في ب، ح، خ، ط١: (قال)، وسقط (وقال) من الأصل، ج.

(٣) فالخليل عنده الهمزة همزة قطع، حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وسيبويه يرى أنها همزة وصل، فهي زائدة لكنها معتد بها في الوضع، ومعنى الاعتداد بها وضعًا أنها جزء أداة التعريف، وإن كانت زائدة.

"الصبان" (١/ ١٧٧)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٤٨).

(٤) منها قول سيبويه في "الكتاب" (٤/ ٢٢٦): و(أل) تُعَرِّف الاسم في قولك: (القوم، والرجل). اهـ. وانظر "شرح التسهيل" (١/ ٢٥٣).

واختار رَحِمَهُ اللَّهُ مذهب الخليل في سائر كتبه، وقوّاه بوجوه:

منها: السلامة من الزيادة في الحرف؛ إذ هو ليس مما يزاد فيه؛ لأنه لا يدخله التصريف.

ومنها: افتتاح حرف بهمزة وصل، ولا نظير لذلك.

ومنها: لزوم فتح همزة وصل بلا سبب، ولا نظير لذلك أيضًا.

وانظر: المصدر السابق.

[٥] في ط٢: (وتلخيص الكلام أن في المسألة ثلاثة مذاهب).

(٦) **الْأَوَّلُ لِلْخَلِيلِ، وَالثَّانِي لِسِيبَوَيْهِ، وَالثَّالِثُ للأَخْفَشِ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ سِيبَوَيْهِ الْمَشْهُور عَنْهُ**، وبقي **مذهب رابع**: وهو أن المعرف الهمزة، واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

فإن قلت: ما الفرق بين القول الثاني والثالث؟

قلت: الفرق: أن القول الثاني يقول: إن الهمزة موضوعة مع اللام مرة واحدة، لكن سميت همزة وصل لكثرة حذفها في الوصل، وأما الثالث فيقول: وضعت لامًا ساكنة فاجتلبت همزة=

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمُعَرِّفَ أَلْ، وَالْأَلِفَ أَصْلٌ.[١]

الثَّانِي: أَنَّ الْمُعَرِّفَ (أَلْ)، وَالْأَلِفَ زَائِدَةٌ.

الثَّالِثُ: أَنَّ الْمُعَرِّفَ اللَّامُ وَحْدَهَا، وَالاحْتِجَاجُ لِهَذِهِ الْمَذَاهِبِ يَسْتَدْعِي تَطْوِيلًا لَا يَلِيقُ بِهَذَا الْإِمْلَاءِ(٢).

[أقسام (أل) المعرفة]

وَتَنْقَسِمُ (أل) الْمُعَرِّفَةُ(٣) إِلَى[٤] ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: وَذَلِكَ أَنَّهَا إِمَّا لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ(٥)، أَوْ لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ، أَوْ لِلِاسْتِغْرَاقِ.

فَأَمَّا الَّتِي لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ فَتَنْقَسِمُ[٦] قِسْمَيْنِ(٧)؛ لِأَنَّ الْعَهْدَ: إِمَّا

= الوصل؛ لئلا يبتدأ بالساكن، وإذا علمت هذا فالقول الأول والثاني الخلاف بينهما لفظي؛ فالخليل راعى في تسميتها همزة قطع الوضع، وسيبويه راعى في تسميتها همزة وصل الحذف.

هكذا قال ابن حمدون في «حاشيته على شرح المكودي» للألفية (١/ ١١٢-١١٣).

قال أبو حيان في «الارتشاف» (٢/ ٩٨٥): وهذا الخلاف في الأداة قليل الجدوى. اهـ.

[١] في ب، خ: (أصلية).

(٢) راجع في الاحتجاج لهذه الأقوال -إن شئت-: «شرح التصريح على التوضيح» (١/ ١٤٨-١٤٩)، و«الآلوسي» ص(٢٠٠).

(٣) قيد بالمعرّفة لتخرج الموصولة كـ(الضارب)، والتي للمح الأصل كـ(الفضل)، والزائدة اللازمة كـ(الآن)، وغير اللازمة كـ(اليزيد). «الآلوسي» ص(٢٠١).

[٤] (إلى) سقطت من الأصل، ج.

[٥] أي: لتعريف الشيء المعهود.

[٦] في ب، ج، خ: (إلى قسمين).

(٧) زاد في «أوضح المسالك» و«المغني» ثالثًا، وهو الحضوري، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، وهذه ضابطها: أن يكون مصحوبها حاضرًا وقت الكلام.

فالمراد باليوم في الآية: اليوم الحاضر، وهو يوم عرفة.

قَالَ ابْن عُصْفُور: لَا تقع الحضورية إِلَّا بعد اسْم الْإِشَارَة، نَحْو: (جَاءَنِي هَذَا الرجل)، أو بعد=

ذِكْرِيٌّ(١)، وَإِمَّا[٢] ذِهْنِيٌّ(٣):

فَالْأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِكَ: (اشْتَرَيْتُ فَرَسًا، ثُمَّ بِعْتُ الْفَرَسَ)، أَيْ: بِعْتُ[٤] الْفَرَسَ الْمَذْكُورَ، وَلَوْ قُلْتَ: (ثُمَّ بِعْتُ فَرَسًا) لَكَانَ فرسًا غَيْرَ[٥] الْأَوَّلِ(٦)، قَالَ اللهُ تَعَالَى:

= أي فِي النداء، نَحْو: (يَا أَيهَا الرجل)، أو بعد إذا الفجائية، نَحْو: (خرجت فَإِذا الْأسد)، أو فِي اسْم الزَّمَان الْحَاضِر، نَحْو: (الْآن والساعة) وَمَا فِي مَعْنَاهُمَا. وَمَا عدا ذَلِك لَا تكون فِيهِ للحضور، إِلَّا أن يقوم دَلِيل على ذَلِك.

قَالَ ابْن هِشَام: فِيمَا ذكره ابْن عُصْفُور نظر؛ لِأَنَّك تَقول لشاتم رجل بحضرتك: (لَا تَشْتُمِ الرجلَ)، فَهَذِهِ للحضور فِي غير مَا ذكر؛ وَلِأَن الَّتِي بعد (إذا) لَيست لتعريف شَيْء حَاضر حَالَة التَّكَلُّم، فَلَا تشبه مَا الْكَلَام فِيهِ؛ وَلِأَن الصَّحِيح فِي الدَّاخِلَة على الْآن أَنَّهَا زَائِدَة لَا معرفَة. اهـ.

"الهمع" (١/ ٣١٠)، و"المغني" (١/ ٥٠).

(١) بكسر الذال المعجمة، وهي التي يتقدم لمصحوبها ذكر في الكلام، كقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ۝١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥-١٦]. وفائدتها: التنبيه على أن مصحوبها هو عين الأول.

قال المصنف في "المغني" (١/ ٥٠): وعبرة هذه -أي: الأمر الذي تعتبر به وتختبر يعني علامتها- أن يسد الضمير مسدَّها مع مصحوبها. اهـ.

ألا ترى أنه يصح أن تقول في الأمثلة التي ذكرها: (اشتريت فرسًا ثم بعته)، وفي الآية: (فيها مصباح هو في زجاجة)، وفي الآية التي ذكرناها: (فعصاه فرعون).

انظر "شرح المغني" للدماميني (١/ ٢٠٠).

[٢] في ب، ج، خ (أو ذهني).

(٣) ويعبر عنه بالعهد العلمي، والمراد بالمعهود الذهني أو العلمي هو ما يعرفه المتكلم والمخاطب، وهو معهود بينهما لكنه لم يتقدم ذكره أصلًا، ولم يكن حاضرًا عند التكلم، نحو: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، ونحو: ﴿إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

"شرح المغني" للدماميني (١/ ٢٠١)، و"الهمع" (١/ ٣٠٩)، و"ضياء السالك" (١/ ١٦٧)، و"النحو الوافي" (١/ ٣٨٤).

[٤] (بعت) سقط من خ.

[٥] في ب، ح، ط٢: (لكان غير الفرس الأول).

(٦) هذه إشارة إلى القاعدة المشهورة، وهي: أن النكرة إذا أعيدت نكرة كانت غير الأولى، وإذا=

= أعيدت معرفة كانت عين الأولى، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦]، وهذا معنى ما يُروى عن النبي ﷺ: «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ»، إذ العسر أعيد معرفة فهو واحد، واليسر أعيد نكرة فهما اثنان. والحديث لم يثبت عن النبي ﷺ، فهو من مراسيل الحسن. انظر «الضعيفة» للألباني برقم (٤٣٤٢).

وقد نظم الجلال السيوطي رحمه الله هذه القاعدة في ألفية «عقود الجمان» بقوله:

ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُشْتَهِرَةْ ... إِذَا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَةْ

تَغَايَرَا وَإِنْ يُعَرَّفْ ثَانِ ... تَوَافَقَا كَذَا الْمُعَرَّفَانِ

شَاهِدُهُ الَّذِي رُوِينَا مُسْنَدَا ... لَنْ يَغْلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدَا

وقد جعل بعض المحققين هذه القاعدة أغلبية؛ لأنه قد تعاد النكرة نكرة وتكون عين الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤]، والله إله واحد سبحانه، وقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾ [الروم: ٥٤].

والشاهد في الآية (قوة) الأول والثاني؛ فإنهما نكرتان بمعنى واحد، فالمراد بهما في الموضعين قوة الشباب.

وقد تعاد معرفة وتكون غير الأولى، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]، فالصلح الأول خاص بين الزوجين، والثاني عام، فالثاني غير الأول؛ لأن المراد من كون الثاني عين الأول أن المراد به هو المراد بالأول، وهنا ليس كذلك.

ومثله: ﴿زِدْنَٰهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ﴾ [النحل: ٨٨]، والشيء لا يكون فوق نفسه.

ولذلك قال ابن هشام في «المغني» بعد أن ذكر هذه الأدلة التي تعارض القاعدة المتقدمة، قال رحمه الله: فَإِذا ادعِي أن الْقَاعِدَة فِيهِنَّ إِنَّمَا هِيَ مستمرة مَعَ عدم الْقَرِينَة، فَأَما إِن وجدت قرينَة فالتعويل عَلَيْهَا سهل الْأَمر. اهـ.

قال الدسوقي رحمه الله: لا يُرتاب في أن هذا قصدهم، ولا يجوز حمل كلامهم على غيره، وكيف يتوهم أنهم أرادوا حمل الثاني على أنه عين الأول مع قيام القرينة الصارفة إلى أن المراد غيره أو أرادوا حمل الثاني على أنه غير الأول مع وجود قرينة تدل على أن المراد نفس الأول، هذا مما لا ينبغي أن يتخيل أصلًا.

قال التفتازاني في «التلويح» بعد جريان هذه المسألة: واعلمْ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، وَخُلُوِّ الْمَقَامِ عَنِ الْقَرِينَةِ، وَإِلَّا فَقَدْ تُعَادُ النَّكِرَةُ نَكِرَةً مَعَ عَدَمِ الْمُغَايَرَةِ، كَقَوْلِهِ=

﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌۖ ٱلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ [النور:٣٥][1].

وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: (جَاءَ الْقَاضِي) إِذَا كَانَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ عَهْدٌ فِي قَاضٍ خَاصٍّ.

وَأَمَّا التي لِتَعْرِيفِ الْجِنْسِ[2] فكَقَوْلِكَ: (الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ) إِذَا لَمْ تُرِدْ بِهِ

= تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ﴾[الزخرف: ٨٤]، وقَوْله تَعَالَى: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً ﴾ [الأنعام: ٣٧]، وقول الله: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ﴾ [الروم: ٥٤] الآية، وَقَدْ تُعَادُ النَّكِرَةُ مَعْرِفَةً مَعَ الْمُغَايَرَةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام: ٩٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿ أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا ﴾ [الأنعام: ١٥٦].

انظر: "المغني" (١/ ٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨)، و"حاشية الدسوقي" (٢/ ٢٨٤)، و"الآلوسي" صـ(٢٠١)، و"السجاعي" صـ(٥١).

(١) الإعراب: مَثَلُ: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ومثل: مضاف. نوره: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره، ونور: مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بالمضاف. كمشكاة: الجار والمجرور في محل رفع خبر. فيها: جار ومجرور خبر مقدم. مصباح: مبتدأ مؤخر. وجملة: (فيها مصباح) في جر صفة (لمشكاة). المصباح: مبتدأ. في زجاجة: جار ومجرور متعلق بخبر محذوف. الزجاجة: مبتدأ. كأنها: كأن: حرف تشبيه من أخوات (إن)، والهاء: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم (كأنَّ). كوكب: خبر (كأنَّ) مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. دريٌّ: صفة لـ(كوكب) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(٢) وهي الداخلة على نكرة تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تفيد العهد، ولا نوعًا من نوعي الإحاطة والشمول الآتيين. وإنما تفيد أن الجنس يراد منه حقيقته القائمة في الذهن، نحو: (الحديد أصلب من الذهب)، تريد أن حقيقة الحديد -أي: مادته وطبيعته- أصلب من حقيقة الذهب -أي: من مادته وعنصره- من غير نظر لشيء معين من هذا أو ذاك، كمفتاح من حديد أو خاتم من حديد، فقد توجد أداة من نوع الذهب هي أصلب من أداة مصنوعة من أحد أنواع الحديد، فلا يمنع هذا من صدق الحكم السالف الذي ينص على أن الحديد في حقيقته أصلب من الذهب في حقيقته من غير نظر إلى أفراد كل منهما -كما سبق-؛ إذ إنك لا تريد أن كل قطعة من الأول أصلب من نظيرتها في الثاني؛ لأن الواقع يخالفه، ومثل هذا أن تقول: (الرجل=

رَجُلًا بِعَيْنِهِ وَلَا امْرَأَةً بِعَيْنِهَا، وَإِنَّمَا أَرَدْتَ أَنَّ هَذَا الْجِنْسَ مِنْ حَيْثُ هُوَ[1] أَفْضَلُ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ مِنْ حَيْثُ هُوَ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهَذَا أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الرِّجَالِ[2] أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ الْوَاقِعَ بِخِلَافِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ: (أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالدِّرْهَمُ)[3]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[الأنبياء:٣٠][4]، و(أَلْ) هَذِهِ هِيَ الَّتِي يُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْجِنْسِيَّةِ، وَيُعَبَّرُ عَنْهَا أَيْضًا بِالَّتِي لِبَيَانِ الْمَاهِيَّةِ، وَبِالَّتِي لِبَيَانِ الْحَقِيقَةِ.

وَأَمَّا الَّتِي لِلِاسْتِغْرَاقِ[5] فَعَلَى قِسْمَيْنِ؛ لِأَنَّ الاسْتِغْرَاقَ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِاعْتِبَارِ

= أقوى من المرأة) أي: أن حقيقة الرجل وجنسه أقوى من حقيقة المرأة وجنسها، من غير أن تريد أن كل واحد من الرجال أقوى من كل واحدة من النساء؛ لأنك لو أردت هذا لخالفك الواقع.

و(أل) هذه علامتها: أن لا يصلح وضع (كل) بدلها لا حقيقة ولا مجازًا؛ لأن المقصود من الحقيقة ليس الدلالة على الأفراد قليلة كانت أم كثيرة، إنما المقصود شيء آخر هو ما ذكرناه.

انظر: «النحو الوافي» (١/ ٣٨٧-٣٨٨)، و«الهمع» (١/ ٣٠٩)، و«الأشموني مع الصبان» (١/ ١٧٩)، و«المغني» (١/ ٥٠).

(١) أي: من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد.

[٢] في ب: (من أفراد الرجل).

(٣) أي: جنسهما لا كل دينار وكل درهم.

(٤) أي: من حقيقة الماء المعروف، أي: لا من كل شيء اسمه ماء، وقيل: المني.

«التصريح» (١/ ١٤٩)، و«شرح الفاكهي على القطر مع حاشية ياسين» (١/ ٢٢٨).

إعراب الآية: وجعلنا: الواو: حرف عطف، جعلنا: فعل وفاعل. من الماء: جار ومجرور متعلق بـ(جعل) الذي بمعنى (خلق). كل: مفعول به منصوب. شيء: مضاف إليه مجرور بالمضاف. حيٍّ: صفة لـ(شيء) مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. فإن كانت (جعل) بمعنى (صير) تعدت لاثنين، الأول (كل شيء) والثاني (من الماء). أفاده الْعُكْبَرِيُّ في إعراب القرآن.

(٥) وسميت استغراقية؛ لأنها تدل على أن المعنى يستغرق جميع أفراد الجنس، أي: يحيط بأفراده إحاطة شاملة حقيقة، أو يستغرق صفات الجنس، أو صفة من صفات الجنس على سبيل المجاز والمبالغة.

وعلامتها: أن يصح الاستثناء من مدخولها، نحو: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [العصر: ٢-٣]، ونحو: (زيد الرجل إلا في الشجاعة). =

حَقِيقَةِ الْأَفْرَادِ، أَوْ بِاعْتِبَارِ صِفَاتِ الْأَفْرَادِ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[النساء:٢٨]، أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ جِنْسِ الْإِنْسَانِ ضَعِيفٌ، وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ: (أَنْتَ الرَّجُلُ)، أَيْ: الْجَامِعُ لِصِفَاتِ الرِّجَالِ الْمَحْمُودَةِ(١).

وَضَابِطُ الْأُولَى: أَنْ يَصِحَّ حُلُولُ (كُلٍّ) مَحَلَّهَا عَلَى جِهَةِ الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ: (وَخُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ ضَعِيفًا) لَصَحَّ[٢] ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْحَقِيقَةِ.

وَضَابِطُ الثَّانِيَةِ: أَنْ يَصِحَّ حُلُولُ (كُلٍّ) مَحَلَّهَا عَلَى جِهَةِ الْمَجَازِ، فَإِنَّهُ لَوْ قِيلَ: (أَنْتَ كُلُّ رَجُلٍ) لَصَحَّ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ الْمُبَالَغَةِ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامُ: (كُلُّ الصَّيْدِ فِي جَوْفِ الْفَرَا)(٣)، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

= ومن العلامات أيضًا: أن يصح نعته بالجمع، نحو قوله تعالى: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور: ٣١].

"شرح التسهيل" (١/ ٢٥٨-٢٥٩)، و"الهمع" (١/ ٣١٠)، و"النحو الوافي" (١/ ٣٨٦)، و"الصبان" (١/ ١٨٠).

(١) هذا بيان لحاصل المعنى المراد في (أنت الرجل) لا لمدلول اللفظ؛ إذ مدلول اللفظ (أنت كل رجل).

"الآلوسي" ص(٢٠٢)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٢٩).

وإذا قلت: أنت الرجل علمًا وأدبًا، أي: كل رجل من جهة العلم والأدب، وفيه أن هذا ليس مستغرقًا لخصائص الرجال، بل للوصفين المذكورين فقط. ويجاب: بأن المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة، أي: جميع أحوالها وأصنافها، وعند الإطلاق خصائص جميع الأوصاف فهو أبلغ. "الصبان" (١/ ١٨٠).

[٢] في الأصل، ب، ج، ح، خ، ط٢: (صح).

(٣) قَالَ السَّخَاوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "الْمَقَاصِدِ الْحَسَنَةِ" (٢/ ٥١٥): رَوَاهُ الرَّامَهُرْمُزِيُّ فِي الْأَمْثَالِ مِنْ جِهَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ عَنْ نَصْرِ بْنِ عَاصِمٍ اللَّيْثِيِّ قَالَ: أَذِنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِقُرَيْشٍ وَأَخَّرَ أَبَا سُفْيَانَ ثُمَّ أَذِنَ لَهُ، فَقَالَ: مَا كِدْتَ أَنْ تَأْذَنَ لِي حَتَّى كِدْتَ أَنْ تَأْذَنَ لِحِجَارَةِ الجلهمتين قَبْلِي، فَقَالَ: «مَا أَنْتَ وَذَاكَ يَا أَبَا سُفْيَانَ، إِنَّمَا أَنْتَ كَمَا قَالَ الْأَوَّلُ...» وَذَكَرَهُ، وَسَنَده جَيِّد، لَكِنَّهُ مُرْسَلٌ. اهـ. نصر بن عاصم الليثي البصري تابعي، ثقة من الثالثة. كما في "التقريب".

وانظر: "كشف الخفاء" (٢/ ١٢٢)، و"أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب" (٢٢٠). =

لَـــيْسَ عَـــلَى اللهِ بِمُسْـــتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَـــعَ الْعَـــالَمَ فِي وَاحِـــدِ(١)

[لغة حمير في لام (أل)]

ص- وَإِبْدَالُ اللَّامِ مِيمًا لُغَةٌ حِمْيَرِيَّةٌ.

ش- لُغَةُ حِمْيَرَ إِبْدَالُ لَامِ (أَلْ)(٢) مِيمًا، وَقَدْ تَكَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بِلُغَتِهِمْ، إِذْ قَالَ:

= وقوله: الفَرَا: حمار الوحش. وأصل هذا الكلام لرجل أعرابي خرج يصطاد مع رفقة له، فصاد حمار وحش، وصاد أحدهم أرنبًا، والآخر ضبيًا، فشرعا يتطاولان عليه، فقال -مسليًا نفسه-: كل الصيد في جوف الفرا، أي: ما عندي يشتمل -لعظمه- على ما عندكم، واشتهر مثلًا في كل شيء حاوٍ لغيره، ذكره الدميري.

"الآلوسي" صـ(٢٠٣)، و"حياة الحيوان الكبرى" للدميري (٢/ ٦٥)، و"كشف الخفاء" (٢/ ١٢٢)، و"مجمع الأمثال" (٢/ ١٦٢).

تنبيه: أبو سفيان المذكور في الحديث قيل: ابن الحارث. وقيل: ابن حرب. وقال السهلي: الصحيح أنه ﷺ، قاله لابن حرب يتألفه.

(١) التخريج: البيت لأبي نواس من أبيات كتبها للرشيد مادحًا الفضل بن الربيع، وهي:

قُـولَا لِهَـارُونَ إِمَـامِ الْهُـدَى عِنْدَ احْتِفَالِ الْمَجْلِسِ الْحَاشِدِ
نَصِـيحَةُ الْفَضْـلِ وَإِشْـفَاقُهُ أَخْـلَى لَـهُ وَجْهَـكَ مِـن حَاسِـدِ
بِصَـادِقِ الطَّاعَـةِ دَيَّانُهَـا وَوَاحِـدِ الْغَائِـبِ وَالشَّـاهِدِ
أَنْـتَ عَـلَى مَـا بِـكَ مِـنْ قُـدْرَةٍ مَـا أَنْتَ مِثْلُ الْفَضْلِ بِالوَاجِدِ
أَوْحَـدَهُ اللهُ فَمَـا مِثْلُـهُ لِطَالِـبِ ذَاكَ وَلَا نَاشِـدِ
وَلَـيْسَ عَـلَى اللهِ بِمُسْـتَنْكَرٍ أَنْ يَجْمَـعَ الْعَـالَمَ فِي وَاحِـدِ

انظر: "معاهد التنصيص على شواهد التلخيص" صـ(٣٨٧)، و"مختصر السعد شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم" صـ(٤٥٥)، و"السجاعي" صـ(٥١).

(٢) قال بعضهم: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها، نحو: (غلام)، و(كتاب) بخلاف (رجل)، و(ناس)، وهذا فيه نظر، يرده وروده فيما تدغم فيه لام التعريف أيضًا، فقد سمع: (جاء امرجل) ومنه الحديث أيضًا، والبيت المذكور. =

(لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ)[(١)]، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

ذَاكَ خَلِـــيلِي وَذُو يُوَاصِـــلُنِي ... يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وامْسَلِمَه[٢][(٣)]

= قال المصنف: ولعل ذلك لغة لبعضهم؛ بدليل دخولها على النوعين، وذكر الشواهد التي أشرنا إليها.

"المغني" (١/ ٤٨-٤٩)، و"الهمع" (١/ ٣٠٨)، و"الآلوسي" ص(٢٠٣).

(١) الحديث بهذا اللفظ رواه أحمد فِي بَعْضِ طُرُقه عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِاللهِ، عَنْ أُمِّ الدَّرْدَاءِ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ... فَذَكَرَهُ.

قال الشيخ الألباني رحمه الله في "الضعيفة" (١١٣٠): هذا إسناد ظاهره الصحة، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، وعلته الشذوذ ومخالفة الجماعة... اهـ.

وقال شيخنا مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٢/ ١٤٧) ط: دار الآثار: ورواية (ليس من امبر) تصحيف كما في "الكفاية" للخطيب، و"التلخيص الحبير" لابن حجر، بل قال الزهري: لم أسمعه أنا (ليس من امبر امصيام في امسفر) كما عند الحميدي في "مسنده" (٢/ ٣٨١)، فعُلِمَ من هذا أن الحديث باللغة الحميرية لم يثبت عن النبي ﷺ، بل صحفها الصحابي على لغته. قال الحافظ في "التلخيص": وهو الأوجه عندي. اهـ.

قلت: وفي ثبوته أيضًا عن الصحابي نظر؛ لأن الزهري يقول: إنه لم يسمعه باللغة الحميرية. اهـ.

والحديث رواه البخاري برقم (١٩٤٦)بلفظ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»، ومسلم برقم (١١١٥) بلفظ: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ» وكلاهما عنده من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه، وله عندهما سبب ورود. وهو في "الصحيح المسند" لشيخنا الوادعي رحمه الله برقم (١٠٩١) عن كعب بن عاصم رضي الله عنه بلفظ البخاري، من غير ذكر سبب الورود.

[٢] البيت وكذلك قوله: (وعليه قول الشاعر) سقط من الأصل، ب، ج، ح، خ.

(٣) التخريج: البيت بلا نسبة في "المغني" (١/ ٤٨)، و"الجنى الداني" ص(١٤٠)، و"شرح الكافية الشافية" لابن مالك (١/ ١١٤)، "الأشموني" (١/ ١٥٧)، و"المفصل" ص(٣٢٦)، و"الصحاح" للجوهري (ذا) (١/ ٢٢١) ورواه مكان (يواصلني) (يعاتبني)، و"تهذيب اللغة" (سلم) ورواه برواية "الصحاح"، و"لسان العرب" (أم)و(سلم).

ومنسوب إلى بجير بن غنمة الطائي في "لسان العرب" (ذو)، و"شرح شافية ابن الحاجب"=

= (٤٥٢/٤)، و"شرح أبيات مغني اللبيب" للبغدادي (٢٨٧/١-٢٨٨)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١٥٩/١-١٦٠).

اللغة: خليلي: الخُلَّة: الصداقة، فالخليل: الصديق. السلمة: واحدة السِّلام بكسر اللام في المفرد والسين في الجمع، وهي الحجارة.

المعنى: هذا هو الصديق حقًّا الذي يتواصل معي، ويسلك طريق بقاء الود، ويدافع عني مرة بالسهام ومرة بالسِّلام، فيرمي أعدائي بذلك من ورائي.

الإعراب: ذاك: ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، والكاف: حرف خطاب لا محل له من الإعراب. خليلي: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وخليل: مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالمضاف. وذو: الواو: حرف عطف، ذو: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع معطوفًا على (خليل). يواصلني: يواصل: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، والنون: حرف للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، والجملة: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد (هو) المستتر. يرمي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها الثقل، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). ورائي: وراء: ظرف مكان منصوب على الظرفية وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، والظرف متعلق بالفعل. بامسهم: جار ومجرور متعلق بالفعل (يرمي). وامسلمة: معطوف على (بامسهم) والمعطوف على المجرور مجرور مثله.

الشاهد فيه: (بامسهم، وامسلمة) ففيهما إبدال اللام ميمًا، وهي لغة حميرية.

تنبيهات:

التنبيه الأول: قال ابن جني في "سر صناعة الإعراب" (٣٥٩/١): هذا الإبدال -يعني: إبدال اللام ميمًا- شاذ، لا يسوغ القياس عليه. اهـ.

وفيه نظر؛ فإنه لغة قوم بأعيانهم، قال صاحب "الصحاح": هي لغة لحمير.

وقال الرضي في "شرح الكافية": هي لغة حمير ونفر من طيئ.

وقال الزمخشري في "المفصل": وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم... إلخ.

وحينئذٍ لا يجوز الحكم على لغة قوم بالضعف ولا بالشذوذ، نعم، لا يجوز القياس بإبدال كل لام ميمًا، ولكن يتبع إن سمع. =

= التنبيه الثاني: قال ابن جني في "سر صناعة الإعراب": وأما إبدالها من اللام، فيروى أن النمر بن تولب حكى، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (ليس من امبر امصيام في امسفر) يريد: «لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصِّيَامُ فِي السَّفَرِ»، فأبدل لام المعرفة ميمًا.

ويقال: إن النمر لم يروِ عن النبي ﷺ غير هذا الحديث؛ إلا أنه شاذ لا يسوغ القياس عليه. اهـ.

وتبعه الزمخشري في "المفصل"، وابن يعيش في "شرحه"، وابن هشام في "المغني"، قال: تكون (أم) للتعريف، ونقلت عن طيئ، وعن حمير وأورد البيت والحديث، وقال: كذا رواه النمر بن تولب. اهـ.

قال السيوطي في "حاشيته على المغني": هذا الحديث رواه أحمد في "مسنده"، والطبراني في "معجمه الكبير" من حديث كعب بن عاصم، وسنده صحيح، وقوله (كذا رواه النمر بن تولب)، وكذا ذكره ابن يعيش والسخاوي وكلاهما في "شرح المفصل" وصاحب "البسيط". زاد ابن يعيش: ويقال: إن النمر لم يرو عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث، وكلهم توارد على ما لا أصل له:

أما أولًا: فلأن النمر بن تولب مختلف في إسلامه وصحبته.

وأما ثانيًا: فإن هذا الحديث لا يعرف من رواية النمر، والحديث الذي رواه النمر عند من أثبت صحبته غير هذا الحديث، قال أبونعيم في "معرفة الصحابة": النمر بن تولب الشاعر رضي الله عنه، كتب له النبي ﷺ كتابًا، وروي من طريق مطرِّف عنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَذْهَبَ كَثِيرٌ مِنْ وَحَرِ صَدْرِهِ فَلْيَصُمْ شَهْرَ الصَّبْرِ رَمَضَانَ، وَثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ». انتهى كلام السيوطي.

قال شارح "الشافية": قلت: وكذا قال ابن عبدالبر في "الاستيعاب" وابن حجر في "الإصابة"، أن النمر بن تولب لم يرو إلا حديثًا واحدًا، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «صَوْمُ شَهْرِ الصَّبْرِ وَثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ يُذْهِبْنَ وَغَرَ الصَّدْرِ». اهـ.

قلت: وحديثه هذا ذكره شيخنا مقبل رحمه الله في "الصحيح المسند" (٢/ ٤٢١-٤٢٢) في المبهمات عن أعرابي، ثم قال: وهذا حديث صحيح، وقد أخرجه أبوداود والنسائي، والصحابي المبهم هو النمر بن تولب، كما في "تحفة الأشراف". اهـ.

فعلى هذا فصحبة النمر بن تولب رضي الله عنه ثابتة قطعًا؛ لصحة حديثه، والله أعلم.

وانظر: "شرح أبيات مغني اللبيب" (١/ ٢٧٨)، و"شرح الشافية" (٤/ ٤٥١و٤٥٤-٤٥٥). =

[المعرف بالإضافة]

ص- وَالْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِمَّا ذُكِرَ، وَهُوَ بِحَسَبِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى الضَّمِيرِ فَكَ(الْعَلَمِ).

ش- النَّوْعُ السَّادِسُ مِنَ الْمَعَارِفِ: مَا أُضِيفَ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْخَمْسَةِ الْمَذْكُورَةِ(١) نَحْوُ: (غُلَامِي)، وَ(غُلَامُ زَيْدٍ)، وَ(غُلَامُ هَذَا)، وَ(غُلَامُ الَّذِي فِي الدَّارِ)، وَ(غُلَامُ الْقَاضِي).

وَرُتْبَتُهُ فِي التَّعْرِيفِ كَرُتْبَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، فَالْمُضَافُ لِلْعَلَمِ[٢] فِي رُتْبَةِ الْعَلَمِ، وَالْمُضَافُ إِلَى الْإِشَارَةِ فِي رُتْبَةِ الْإِشَارَةِ[٣]، وَكَذَلِكَ[٤] الْبَاقِي إِلَّا الْمُضَافَ إِلَى

= التنبيه الثالث: قال العيني: البيت قاله بجير بن غنمة أحد بني بولان الطائي، شاعر جاهلي مُقِلٌّ، وقد وقع فيه تركيب صدر بيت على عجز آخر؛ فإن الرواية فيه:

وَإِنَّ مَوْلَايَ ذُو يُعَاتِبُنِي ... لَا إِحْنَةٌ عِنْدَهُ وَلَا جَرِمَهْ

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَذِرٍ ... يَرْمِي وَرَائِي بِامْسَهْمِ وَامْسَلِمَهْ

وكذا رواه بهذه الرواية ابن بري في «أماليه على الصحاح» وقال: هذه الرواية هي الصواب.

انظر: «شواهد المغني» (١/ ١٥٩-١٦٠)، و«شرح أبيات المغني» (١/ ٢٨٩).

(١) إضافة محضة، وليس المضاف متوغلًا في الإبهام كـ(غير)، و(مثل)، و(نظير)، و(شبه)، و(سواك)، ولا واقعًا موقع نكرة كـ(جاء زيد وحده).

فقولنا: (إضافة محضة) خرج ما إضافته لفظية كـ(جاء ضارب زيدٍ الآن، أو غدًا)، فإنه لا يتعرف بالإضافة إلى ما ذكر؛ لأن إضافته في نية الانفصال.

«شرح الفاكهي على القطر مع حاشية ياسين» (١/ ٢٣٠).

[٢] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (إلى العلم).

[٣] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (إلى الإشارة). [٤] في ح، ط٢: (وكذا).

الْمُضْمَرِ[١]؛ فَلَيْسَ فِي رُتْبَةِ الْمُضْمَرِ[٢] وَإِنَّمَا هُوَ فِي رُتْبَةِ الْعَلَمِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ: أَنَّكَ تَقُولُ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ صَاحِبِكَ)(٣) فَتَصِفُ الْعَلَمَ بِالِاسْمِ الْمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ؛ فَلَوْ كَانَ فِي رُتْبَةِ الضَّمِيرِ لَكَانَ[٤] الصِّفَةُ أَعْرَفَ مِنَ الْمَوْصُوفِ(٥)، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ.

---

[١] في الأصل، ط١: (إلا المضاف للمضمر). [٢] في الأصل، ب، ط١: (الضمير).

(٣) فإن قلت: (صاحب) اسم فاعل، وإضافته لا تكسبه تعريفًا. فكيف التمثيل؟

أجيب: بأنه وإن كان في الأصل اسم فاعل إلا أنه ترك الأصل، واستعمل استعمال الأسماء الجامدة كما ذكره البيضاوي في نظير المسألة. ومما يؤيد ذلك: أنه لا يعمل عمل اسم الفاعل، فلا محذور. اهـ. «الآلوسي» صـ(٢٠٤).

[٤] في الأصل، ب، ج، خ، ط١: (كانت).

(٥) والصفة لا تكون أعرف من الموصوف، بل مساوية أو دون، وهذا الذي قرره مذهب الجمهور، وذهب ابن مالك إلى أن المضاف في رتبة ما أضيف إليه مطلقًا، وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا، فتَحَصَّلَ ثلاثةُ أقوال.

قال الصبان في «حاشيته على الأشموني» (١/ ١٠٧): والأظهر عندي أن المضاف دون المضاف إليه مطلقًا، كما ذهب إليه المبرد؛ لاكتسابه التعريف منه، وأن قولهم في علة استثناء الضمير: أن الصفة لا تكون أعرف، ممنوع؛ لأنه إذا كان المقصود من الصفة إيضاح الموصوف، فأي مانع من كونها أعرف، لا يقال المانع: أن التابع لا يفضل عن المتبوع؛ لأنا نقول: هذا منقوض بجواز إبدال المعرفة من النكرة، ويقوّي ذلك المنع أنه يقال: (جاء الرجل الذي قام أبوه)، والظاهر أن الموصول فيه نعت. ثم رأيت الفارضي في باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت، وذكر أن اشتراط كونه دونه أو مساويه مذهب الأكثر، ورأيت الشارح أيضًا في باب النعت نقل جواز ذلك عن الفراء والشلوبين، وأن الناظم رجحه. اهـ.

وانظر: «التصريح» (١/ ٩٥)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٣١).

[المبتدأ والخبر]

ص- بَابٌ: الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ(١) مَرْفُوعَانِ(٢) كَ (اللهُ رَبُّنَا)، و(مُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا[٣]).

---

(١) بدأ هنا وفي "الجامع" بالمبتدإ قبل الفاعل؛ تبعًا لسيبويه وابن السراج؛ لأن المبتدأ أصل المرفوعات، وخالف في "الشذور" فبدأ بالفاعل؛ نظرًا إلى أنه أصلها، وذهب جمع إلى أن كلًّا منهما أصل، واختاره الرضي وأشار إلى الأقوال الثلاثة السيوطي في "الفريدة" بقوله:

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَهُ التَّأَصُّلُ ... فِي الرَّفْعِ هَلْ مُبْتَدَأٌ أَوْ فَاعِلُ

وَوَجَّهَ كُلٌّ بِاتِّجَاهٍ يَجْلُو ... مِنْ ثَمَّ قَالَ الْبَعْضُ كُلٌّ أَصْلُ

قال أبوحيان: وهذا الخلاف لا يجدي فائدة.

"شرح الفاكهي مع حاشية ياسين" (١/ ٢٣٣)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٥٤)، و"حاشية ابن حمدون على المكودي" (١/ ١١٨)، و"الهمع" (١/ ٣٥٩).

فَائِدَةٌ: جمع المصنف بين المبتدإ والخبر في باب واحد؛ لتلازمهما غالبًا، وإلا فقد يكون المبتدأ لا خبر له، بل له ما يغني عن الخبر، كمرفوع الوصف في نحو: (أقائم زيد)، و(أمضروب زيد).

(٢) باتفاق، وإنما الخلاف في رافعهما على أقوال، أصحها وأشهرها: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وهو التجرد من العوامل اللفظية للإسناد، والخبر مرفوع بالمبتدإ، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ في "الخلاصة":

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

وصح رفعه به وإن كان يقع جامدًا؛ لأن أصل العمل الطلب، والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكومًا به عليه طلبًا لازمًا. "شرح الفاكهي" (١/ ١٣٤)، و"الآلوسي" ص(٣٠٧).

[٣] (محمد نبينا) سقط من الأصل، ب.

[تعريف المبتدإ]

ش- الْمُبْتَدَأُ: هُوَ (الاسْمُ الْمُجَرَّدُ(١) عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ(٢) لِلْإِسْنَادِ)، فَ(الاسْمُ) جِنْسٌ يَشْمَلُ الصَّرِيحَ(٣)، كَ(زَيْدٌ) فِي نَحْوِ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَالْمُؤَوَّلَ فِي نَحْوِ: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة:١٨٤]؛ فَإِنَّهُ مُبْتَدَأٌ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِـ(خَيْرٌ)[٤].

وَخَرَجَ بِـ(الْمُجَرَّدِ) نَحْوُ: (زَيْدٌ) فِي (كَانَ زَيْدٌ عَالِمًا)، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَجَرَّدْ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي الْعَدَدِ(٥): (وَاحِدٌ)، (اثْنَان)، (ثَلَاثَةٌ)[٦]، فَإِنَّهَا(٧) وَإِنْ تَجَرَّدَتْ لَكِنْ لَا إِسْنَادَ معهَا[٨](٩).

---

(١) أي: الخالي، وعن العوامل متعلق به، وللإسناد متعلق به أيضًا، واللام فيه للتعليل، أي: الذي أتي به خاليًا من العوامل اللفظية؛ لأجل إسناد غيره إليه، نحو: (زيد قائم)، أو إسناده لغيره، نحو: (أقائم الزيدان؟)، فدخل في قوله: للإسناد: المبتدأ بقسميه، وهو ما له خبر وما له مرفوع أغنى عن الخبر. "الحاشية على شرح الأزهرية" صـ(٨٠).

(٢) غير الزائدة وشبهها، نحو: (بحسبك درهم)، ونحو: (لعل أبي المغوار منك قريب)، وإنما لم يقيد بذلك؛ لأن العوامل اللفظية إذا أطلقت إنما تنصرف إلى ما ليس زائدًا ولا شبيهًا به.

(٣) وهو الاسم الذي لا يحتاج في كونه اسمًا إلى تأويل.

والمؤول خلافه: هو الاسم الذي يحتاج في كونه اسمًا إلى تأويل، والمراد هنا بأن يُسْبَكَ الفعلُ الواقع بعد (أن) بمصدر يكون مبتدأ وما بعده خبر، كقوله ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي: صيامكم أو صومكم، وخير: خبر. "حاشية ابن حمدون" (١/ ١١٨-١١٩)، و"حاشية أبي النجا على شرح الأزهري على الآجرومية" صـ(٥٨).

[٤] في ح: (بخبر).

(٥) المراد الأعداد المسرودة -أي: المتتابعة- فهي تخرج بقوله: للإسناد.

[٦] في الأصل: (واحد، واثنان، وثلاثة).

(٧) أي: هذه الأعداد المسرودة.

[٨] في ح، ط٢: (فيها).

(٩) فإن أضمر فيها إسناد، كأن يضمر مبتدأ أو خبر، كانت إما خبرًا أو مبتدأ فتدخل، وعلى عدم الإضمار فاستعمال (اثنان) بالألف في حالة السرد يكون من قبيل استعمال الشيء في أول أحواله وأشرفها، وهو حالة الرفع لو تركبت مع عامل الرفع. =

وَدَخَلَ تَحْتَ قَوْلِنَا: (لِلْإِسْنَادِ) مَا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ مَا بَعْدَهُ نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَمَا إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُسْنَدًا إِلَى مَا بَعْدَهُ نَحْوُ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ).

[تعريف الخبر]

وَالْخَبَرُ هُوَ: (الْمُسْنَدُ الَّذِي تَتِمُّ بِهِ مَعَ الْمُبْتَدَإِ الْفَائِدَةُ[١])(٢)، فَخَرَجَ بِقَوْلِي: (الْمُسْنَدُ) الْفَاعِلُ فِي نَحْوِ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟)(٣)، فَإِنَّهُ وَإِنْ تَمَّتْ بِهِ مَعَ الْمُبْتَدَإِ الْفَائِدَةُ لَكِنَّهُ[٤] مُسْنَدٌ إِلَيْهِ لَا مُسْنَدٌ، وَبِقَوْلِي: (مَعَ الْمُبْتَدَإِ) نَحْوُ: (قَامَ) فِي قَوْلِكَ (قَامَ زَيْدٌ).

وَحُكْمُ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ الرَّفْعُ.

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

ص- وَيَقَعُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِنْ عَمَّ(٥)، أَوْ خَصَّ(٦) نَحْوُ: (مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ) و﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[النمل:٦٠]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ[٧]﴾[البقرة:٢٢١]، و«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ».

= "الحاشية على شرح الأزهرية" ص(٨٠)، و"التصريح" (١/ ١٥٩).

[١] في ح، خ، ط١، ط٢: (فائدة).

(٢) قال ابن مالك رحمه الله في "الخلاصة":

وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ ... كَاللهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَهْ

وقوله: (تتم به مع المبتدإ فائدة) ولو بواسطة شيء يتعلق به، نحو: ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [النمل: ٥٥]، ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ [الشعراء: ١٦٦].

"الصبان" (١/ ١٩٤)، و"التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ١٥٩-١٦٠).

(٣) الإعراب: الهمزة: حرف استفهام. قائم: مبتدأ. الزيدان: فاعل سد مسد الخبر.

[٤] في الأصل، ب، ج: (ولكنه)، وفي ط٢: (لكنْ مسندٌ إليه...).

(٥) كل فرد من جنسه، وقد يكون عموم النكرة بذاتها، كأسماء الشرط والاستفهام، أو بغيره، كالنكرة في حيز النفي والاستفهام الإنكاري. انظر: "شرح الفاكهي حاشية ياسين" (١/ ٢٣٥).

(٦) أي: تعين وقل اشتراكه وإبهامه.

[٧] في ب، ج، ح، خ، ط٢: ﴿خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾.

ش- الْأَصْلُ فِي الْمُبْتَدَإِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً(١) لَا نَكِرَةً[٢]؛ لِأَنَّ النَّكِرَةَ مَجْهُولَةٌ غَالِبًا وَالْحُكْمُ عَلَى الْمَجْهُولِ لَا يُفِيدُ(٣).

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً إِنْ[٤] كَانَ عَامًّا أَوْ خَاصًّا، فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ: (مَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ)(٥) وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[النمل:٦٠](٦)، فَالْمُبْتَدَأُ فِيهِمَا عَامٌّ(٧)؛ لِوُقُوعِهِ

---

(١) أي: والأصل في الخبر أن يكون نكرة؛ لأنه محصل الفائدة، وقيد التعريف فيه الأصل عدمه، قال ياسين: رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه: حق المبتدإ أن يكون معلومًا؛ لأن الحكم على المجهول بعيد التحصيل، والخبر أن يكون مجهولاً؛ لأن الحكم بالمعلوم سعي في تحصيل الحاصل. اهـ. "حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٦٨).

[٢] (لا نكرة) سقط من الأصل، ب، ج، ط١.

(٣) فإن قلت: هذه العلة مطردة في الفاعل، ولم يشترطوا فيه تعريفًا ولا تخصيصًا.

فالجواب: أن الأهم مقدم، فلما كان المبتدأ مقدمًا في الرتبة على الخبر علمنا أنهم اهتموا به، والاهتمام إنما يكون بالمعلوم، ولما كان الفعل لا يكون إلا مقدمًا على الفاعل علمنا أنهم اهتموا بالفعل، فإذا ذكر الفاعل ولو منكرًا فقد حصل المقصود. فإذا قلت: جاء -مثلاً- استفدنا حصول مجيء، واحتمل أن يكون الجائي رجلاً، أو امرأة، أو دابة، أو غير ذلك، فتتشوف النفس إلى بيانه. فإذا قيل: رجل -مثلاً- فقد حصلت فائدة وهي معرفة جنس الجائي؛ فلهذا جاز كون الفاعل نكرة.

والكلام في النكرة المخبر عنها كما يرشد إليه التعليل الذي ذكره لا التي لها فاعل أو نائب فاعل أغنى عن الخبر، فلا يكون المبتدأ في هذه الحال إلا نكرة، ولا يحتاج إلى مسوغ؛ لأن المبتدأ في هذه الحال يكون محكومًا به لا محكومًا عليه.

"النحو الوافي" (١/ ٤٤٠)، و"الصبان" (١/ ٢٠٤)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٣١)، و"شرح الرضي" (١/ ٢٠٢-٢٠٣)، "ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٣٤-٢٣٥).

[٤] في ج: (إذا).

(٥) الإعراب: ما: حرف نفي. رجل: مبتدأ. في الدار: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر.

(٦) الإعراب: **الهمزة**: حرف استفهام إنكاري، **إله**: مبتدأ. **مع**: ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر تقديره (كائن أو مستقر)، ومع: مضاف. **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه.

(٧) قال في "التصريح" (١/ ١٦٨): لأن النكرة في سياق النفي تعم، وإذا عمت كان مدلول النكرة=

فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[البقرة:٢٢١](١) وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»(٢). فَالْمُبْتَدَأُ فِيهِمَا خَاصٌّ؛ لِكَوْنِهِ مَوْصُوفًا فِي الْآيَةِ وَمُضَافًا فِي الْحَدِيثِ.

= جميع أفراد الجنس، فأشبهت المعرف بـ(أل) الاستغراقية. اهـ.

ومثله النكرة في سياق الاستفهام الإنكاري؛ لأنه نفي في المعنى، فعمومه شمولي مثل عموم النكرة في سياق النفي.

وانظر: «الحاشية على التصريح» (١/ ١٦٩)، و«الآلوسي» ص(٢٠٨)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٣٥-٢٣٦).

(١) الإعراب: اللام: لام الابتداء. عبد: مبتدأ. مؤمن: صفة لـ(عبد). خير: خبر. من مشرك: جار ومجرور متعلق بـ(خير).

والشاهد: (عبد) سوغ الابتداء به وصفه بمؤمن؛ لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة. وقيل المسوغ لام الابتداء. وقال ابن الحاجب: المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الآية إنما هو معنى العموم؛ لأنا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجنسين لا أفرادهما المخصوصة، قال: فإن قلت: المسوغ هنا الصفة، قلت: لا يستقيم؛ لأنها إنما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس، وتأتي هي مخصصة لذلك المفرد المقصود.

«التصريح مع حاشية ياسين» (١/ ١٦٩)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٣٦).

(٢) الإعراب: خمس صلوات: خمس: مبتدأ، وصلوات: مضاف إليه. كتبهن: جملة (كتبهن الله) محتمل أنها خبر وأنها صفة لـ(صلوات) والخبر قوله (في اليوم والليلة) وهذا أولى؛ إذ يلزم من الأول أن (في اليوم) متعلق بـ(كتب)، والكتب هو الفرض سابق على اليوم والليلة، إلا أن يجعل الجار والمجرور على هذا التقدير خبرًا ثانيًا. «ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٣٦).

والحديث رواه أحمد (٥/ ٣١٥)، وأبو داود (١٤٢٠)، والنسائي (٤٦١) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه بلفظ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ، مَنْ أَتَى بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئًا اسْتِخْفَافًا بِحَقِّهِنَّ، كَانَ لَهُ عِنْدَ اللهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ بِهِنَّ فَلَيْسَ لَهُ عِنْدَ اللهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ».

ورواه الحميدي في «المسند» (١/ ٤٦٥) بلفظ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ عَلَى الْعِبَادِ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ....» الحديث. =

وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ لِتَسْوِيغِ الابْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ صُوَرًا، وأَنْهَاهَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِلَى نَيِّفٍ[1] وَثَلَاثِينَ مَوْضِعًا، وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ[2] أَنَّهَا كُلَّهَا تَرْجِعُ لِلْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ[3]

= وجاء عند "البخاري" (٤٦) و"مسلم" (١١) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ ثَائِرَ الرَّأْسِ، يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ، وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ، حَتَّى دَنَا فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ». فَقَالَ هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا... الحديث.

(١) في "الصحاح" و"القاموس": النيف: ما زاد على العقد حتى يبلغ العقد الثاني. وهو مشدد الياء، ويخفف، وهو واوي العين من (ناف ينوف). اهـ.

والمراد بالعقد: ما كان من مرتبة العشرات، أو المئين، أو الألوف.

"ياسين على الفاكهي" (١/ ٣٢٥)، و"الآلوسي" ص(٢٠٩)، و"السجاعي" ص(٥٣).

(٢) وهو أبوحيان رحمه الله قال في "منظومته":

وَكُلُّ مَا ذَكَرْتُ فِي التَّقْسِيمِ ... يَرْجِعُ لِلتَّخْصِيصِ وَالتَّعْمِيمِ

"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٣٥).

(٣) وقال كثير: كلها ترجع إلى حصول الفائدة، وإليه أشار ابن مالك رحمه الله بقوله:

وَلَا يَجُوزُ الِابْتِدَا بِالنَّكِرَةْ ... مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةْ

وهذا مذهب سيبويه والمتقدمين، وهذا المذهب استحسنه الرضي واختاره. قال رحمه الله: قال ابن الدهان، وما أحسن ما قال: إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أيِّ نكرة شئت، تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا.

فضابط تجويز الإخبار عن المبتدإ -سواء كان نكرة مختصة بوجه أو غير مختصة- هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك، كما لو علم المخاطب قيام (زيد) مثلًا، فقلت: (زيد قائم) عُدَّ لغوًا، ولو لم يكن يعلم كون رجل ما من الرجال قائمًا في الدار، جاز ذلك أن تقول: (رجل قائم في الدار) وإن لم تخصص النكرة بوجه.

قال الأشموني رحمه الله: ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى الفائدة فتتبعوها: فمن مقلّ مخلّ، ومن مكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمور متداخلة.

والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكروه في خمسة عشر أمرًا.

وذكر منها:

١- أن يكون الخبر مختصًا: ظرفًا، أو مجرورًا مقدمًا عليه، نحو: (في الدار رجل)، و(عند زيد نمرة). =

= ٢- أن تكون النكرة عامة بنفسها، كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: (من يقم أكرمه)، و(ما تفعله أفعل)، ونحو: (من عندك؟)، أو بغيرها، وهي الواقعة في سياق النفي أو الاستفهام، نحو: (ما رجل في الدار)، و(ما أحد أغير من الله)، ونحو: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦٠]، و(هل فتى فيكم؟).

٣- أن تخصص النكرة بوصف لفظًا، نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، و(رجل من الكرام عندنا)، أو تقديرًا، نحو: ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾[آل عمران:١٥٤] أي: (وطائفة من غيركم) بدليل ما قبله، ومنه قولهم: (شر أهر ذا ناب) أي: شر عظيم، وقد يكون الوصف معنى، نحو: (رُجَيْلٌ عندنا) أي: رجيل صغير، ومنه: (ما أحسن زيدًا)؛ لأن معناه شيء عظيم حسن زيدًا.

٤- أن تكون عاملة فيما بعدها رفعًا، أو نصبًا، أو جرًا، نحو: (ضربٌ الزيدان) بتنوين (ضرب)، (قائمٌ الزيدان)، ونحو: «وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ»، و(رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ)، و«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ...» و(عمل برٍّ يزينُ).

٥- العطف، بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به، نحو: (طاعة وقول معروف أمثل من غيرهما)، وقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾[البقرة:٢٦٣].

٦- أن يراد بها الحقيقة، نحو: (رجل خير من امرأة).

٧- أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة، نحو: (بقرة تكلمت).

٨- أن تقع في أول جملة الحال، نحو: (قطعت الصحراء ودليل يهديني)، وقول الشاعر:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقِ

٩- أن تقع بعد (إذا) الفجائية، نحو: (خرجت فإذا أسد بالباب)، وقوله:

حَسِبْتُكَ فِي الْوَغَى مِرْدَى حُرُوبٍ ... إِذَا خَوَرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقَا

١٠- أن تقع بعد (لولا)، كقوله:

لَوْلَا اصْطِبَارٌ لَأَوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ ... لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعْنِ

١١- أن تقع بعد لام الابتداء، نحو: (لرجل قائم).

١٢- أن تقع جوابًا، نحو: (رجل) في جواب (من عندك؟)، التقدير: رجل عندي.

وقد نظم السجاعي ما ذكر الأشموني، قال:

بِذِي التَّنْكِيرِ فَابْدَأْ عِنْدَ عَشْرٍ ... وَخَمْسٍ مِثْلُ حُسْنٍ قَدْ أُجِيدَتْ

عُمُومٍ وَاخْتِصَاصٍ أَوْ كَوَصْفٍ ... وَعَطْفٍ وَالْحَقِيقَةِ قَدْ أُرِيدَتْ =

فَلْيُتَأَمَّلْ ذَلِكَ(١).

[الإخبار بالجملة]

ص- وَالْخَبَرُ جُمْلَةٌ لَهَا رَابِطٌ كَـ(زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ)، ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف:٢٦]، و﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ[٢]﴾[الحاقة:١-٢]، و(زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ)، إِلَّا فِي نَحْوِ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:١].

[روابط الجملة الواقعة خبرًا]

ش- أَيْ: وَيَقَعُ الْخَبَرُ جُمْلَةً مُرْتَبِطَةً بِالْمُبْتَدَإِ بِرَابِطٍ مِنْ رَوَابِطَ أَرْبَعَةٍ(٣):

= وَإِعْمَالِ وَمَعْنَى الْفِعْلِ فَاعْلَمْ وَبَعْدَ (إِذَا) مُفَاجَأَةً أُثْبِتَتْ
وَلَامِ الابْتِدَا أَوْ لَفْظِ (لَوْلَا) وَ(كَمْ) أَيْضًا وَإِبْهَامٍ أُعِيدَتْ
كَذَلِكَ إِنْ أَتَى الْإِخْبَارُ خَرْقًا لِعَادَةٍ اوْ جَوَابٍ قَدْ أُفِيدَتْ
وَفِي بَدْءٍ لِذَاتِ الْحَالِ حَقًّا فَذِي قَطْعًا بِالَاشْمُونِي أُنِيطَتْ

(١) أمره بالتأمل يحتمل أن يكون المقصود به التوصية على الاعتناء بذلك؛ لما في رجوع كثير منها إلى ذلك من الخفاء، وأن يكون المقصود به التنظير فيه؛ لما يلزم من التكلف الكبير في رجوعها إلى ما ذكر في كثير من المواضع كما لا يخفى على المتأمل المتتبع، والأوفق بجزمه في المتن الأول. "ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٣٥)، و"السجاعي" ص(٥٣).

[٢] في الأصل، ب، ط١: (﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾)، وفي خ: (﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝ مَا ٱلْقَارِعَةُ﴾) و(﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝ مَا ٱلْحَاقَّةُ﴾) بذكر الآيتين.

(٣) إنما احتاجت الجملة -إن وقعت خبرًا- إلى رابط يربطها بالمبتدإ؛ لأنها كلام مستقل، وجعلها خبرًا يصيرها جزءًا من الكلام، فلابدَّ من شيء يدل على الجزئية، وذلك الشيء هو الرابط، وروابط الجملة بما هي خبر عنه أوصلها في "المغني" إلى عشرة، على خلاف في بعضها، واقتصر منها هنا على أربعة، وقد نظم عطَّار هذه الأربعة في "حاشيته على شرح الأزهرية"، فقال:

إِنْ جُمْلَةٌ خَبَرًا عَنْ مُبْتَدَا وَقَعَتْ وَلَمْ تَكُنْ عَيْنَهُ بمضمرٍ قُرِنَتْ
أَوِ الْإِشَارَةِ أَوْ تَكْرِيرِ مُبْتَدَإٍ أَوِ الْعُمُومِ فَهَذِي أَرْبَعٌ نُظِمَتْ =

أَحَدُهَا: الضَّمِيرُ، وَهُوَ الأَصْلُ فِي الرَّبْطِ[١](٢)، كَقَوْلِكَ: (زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ) فَ(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ[٣]: وَأَبُوهُ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَالْهَاءُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَقَائِمٌ: خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ الثَّانِي، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخَبَرُهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ[٤] الأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ بَيْنهما الضَّمِيرُ.

الثاني: الإِشَارَةُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[الأعراف:٢٦](٥) فَلِبَاسُ: مُبْتَدَأٌ، وَالتَّقْوَى: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ: مُبْتَدَأٌ ثَانٍ(٦)، وَخَيْرٌ: خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ الثَّانِي، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي وَخَبَرُهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ[٧] الأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ بَيْنهما الإِشَارَةُ.

الثَّالِثُ: إِعَادَةُ الْمُبْتَدَإِ بِلَفْظِهِ(٨) نَحْوُ: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۞ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[الحاقة:١-٢]؛ فَالحَاقَّةُ: مُبْتَدَأٌ أَوَّلُ[٩]، وَمَا: مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَالْحَاقَّةُ: خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ الثَّانِي، وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي

= انظر: «حاشية عطار» صـ(٨١)، و«المغني» (٢/ ٤٩٨-٥٠٢)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٣٩)، و«الهمع» (١/ ٣٦٩-٣٧٤).

[١] في الأصل، ح: (الرابط).

(٢) إذ هو موضوع لمثل هذا الغرض، ومن ثَمَّ يربط به مذكورًا، كـ(زيد أبوه قائم)، ومحذوفًا، كقراءة ابن عامر: ﴿وكلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥] أي: وعده.

[٣] (أول) سقط من الأصل، ب، ط١. [٤] (المبتدأ) سقط من الأصل.

(٥) ومثله قوله تعالى أيضًا: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]، وقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٢]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].
وانظر: «المغني» (٢/ ٥٠٠).

(٦) ويحتمل أن يكون تابعًا للباس، على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه، فالخبر حينئذٍ مفرد لا جملة، ولا يقدح ذلك في صحة التمثيل، إذ لا يجب في المثال أن يكون نصًّا في المقصود. «الآلوسي» صـ(٢١١).

[٧] (المبتدأ) سقط من الأصل، ط١.

(٨) قال في «المغني» (٢/ ٥٠٠): وَأَكْثَر وُقُوع ذَلِك فِي مقَام التهويل والتفخيم، نَحْو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۞ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١-٢]، ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

[٩] (أول) سقط من الأصل، ح، خ، ط١.

وَخَبَرُه خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ الْأَوَّلِ، وَالرَّابِطُ بَيْنهما إِعَادَةُ الْمُبْتَدَإِ بِلَفْظِهِ.

الرَّابِعُ: الْعُمُومُ(١) نَحْوُ: (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ) فَـ(زَيْدٌ): مُبْتَدَأٌ، وَ(نِعْمَ الرَّجُلُ): جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ خَبَرُهُ، وَالرَّابِطُ بَيْنهمَا الْعُمُومُ[٢]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ (أَلْ) فِي (الرَّجُلِ) لِلْعُمُومِ(٣)، وَ(زَيْدٌ) فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهِ؛ فَدَخَلَ فِي الْعُمُومِ؛ فَحَصَلَ الرَّبْطُ.

وَهَذَا كُلُّهُ(٤) إِذَا لَمْ تَكُنِ الْجُمْلَةُ نَفسَ الْمُبْتَدَإِ فِي الْمَعْنَى(٥): فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ(٦)

---

(١) بأن تكون جملة الخبر مشتملة على اسم أعمَّ من المبتدإ داخلًا تحته، نحو مثال المؤلف، ونحو قوله الشاعر:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرَا

والربط بالعموم تبع فيه هنا وفي "أوضح المسالك" جماعة من النحاة، وذكره في "المغني" كالمتبري منه، حيث قال: كَذَا قَالُوا، ويلزمهم أن يجيزوا (زيد مَاتَ النَّاس)، وَ(عَمْرو كل النَّاس يموتون)، و(خَالِد لَا رجل فِي الدَّار)، أما الْمِثَال فَقيل الرابط إِعَادَة الْمُبْتَدَإِ بِمَعْنَاهُ، بناءً على قَول أبي الْحسن فِي صِحَّةِ تِلْكَ الْمَسْأَلَة -أي: زيد جاءني أبوعبدالله- وعَلى الْقَوْل بِأَن (أل) فِي فاعِلَيْ (نعم) وَ(بئس) للْعهد لَا للْجِنْس، وَأما الْبَيْت فالرابط فِيهِ إِعَادَة الْمُبْتَدَإِ بِلَفْظِهِ، وَلَيْسَ الْعُمُوم فِيهِ مرَادًا؛ إِذْ الْمُرَاد أنه لَا صَبر لَهُ عَنْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا صَبر لَهُ عَن شَيْء. اهـ.

"المغني" (٢/ ٥٠١)، و"شرح الفاكهي مع حاشية ياسين" (١/ ٢٤٠)، و"الهمع" (١/ ٣٧٣).

تنبيه: قوله: (لأنه لا صبر له عن شيء) هكذا في "المغني" والصواب أن يقال: (لا أنَّه لا صبر له عن شيء).

[٢] في الأصل: (والرابط بينها وبينه العموم).

(٣) بناء على أن (أل) للجنس المستغرق، لا للعهد. "الصبان" (١/ ١٩٦).

(٤) أي: ما سبق من ربط الجملة بأحد الروابط السابقة. "الآلوسي" ص(٢١٢).

(٥) المراد بالنفس هنا: ذات الشيء، والمراد بكون الجملة نفس المبتدإ في المعنى: أنها وقعت خبرًا عن مفرد مدلوله جملة كحديث وكلام، ومنه ضمير الشأن.

"الصبان" (١/ ١٩٧)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٦٢)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٤١)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣١٠).

(٦) أي: نفس المبتدإ في المعنى.

لَمْ تَحْتَجْ[١] إِلَى رَابِطٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[الإخلاص:١](٢) فَـ﴿هُوَ﴾: مُبْتَدَأٌ، وَ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ[٣]، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَإِ الْأَوَّلِ، وَهِيَ مُرْتَبِطَةٌ بِهِ؛ لِأَنَّهَا نَفْسُهُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ (هُوَ)[٤] بِمَعْنَى الشَّأْنِ، وَالْجُمْلَةُ هِيَ نَفْسُ الشَّأْنِ(٥)، وَقَوْلِهِ عليه الصلاة والسلام: «**أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»(٦).

---

[١] في ح، ط٢: (يحتج).

(٢) التمثيل بالآية بناء على ما ذكره في توجيهه، قال مكي: ويحتمل أن يكون (هو) عائد على المسئول عنه؛ لأنه قيل له ﷺ: صف لنا ربك، فنزلت، فـ(هو) مبتدأ، و(الله) خبره، و(أحد) خبر بعد خبر، وأجاز الزمخشري أن يكون (أحد) بدلاً؛ بناء على جواز إبدال النكرة غير الموصوفة من المعرفة، وجوز أيضًا فيه أن يكون خبر مبتدإ محذوف، أي: هو أحد.

وأجاز أبوالبقاء أن يكون (الله) بدلاً من (هو) و(أحد) خبره، فعلى هذا الاحتمال الخبر مفرد ولا شاهد في الآية. «الآلوسي» ص(٢١٣).

[٣] في ب، ط٢: (وخبره). [٤] في الأصل، ج، ح، ط١: (لأنه بمعنى الشأن).

(٥) لأنها مفسرة له، والمفسِّر -بالكسر- عين المفسَّر -بالفتح-. «التصريح» (١/ ١٦٢).

(٦) الحديث رواه مالك في «الموطإ» (٩٧٤) من حديث طلحة بن عبيدالله بن كريز مرسلاً، وعبدالرزاق (٨١٢٥) من طريق مالك مرسلاً، والبيهقي في «الصغرى» (٤/ ٢٣٠) -الأعظمي-، و«الكبرى» (٥/ ١١٧) وحكم عليه بالإرسال، قال رَحِمَهُ اللهُ: وهذا مرسل، وقد روي عن مالك بإسناد آخر موصولاً، ووصله ضعيف، ورواه الطبراني في «مناسكه» عن علي رضي الله عنه مرفوعًا، وفيه قيس بن الربيع القاضي، وقد ساء حفظه بآخره.

وله شواهد أخرى ذكرها الحافظ في «التلخيص» (٢/ ٥٤٧-٥٤٨)، وصاحب «البدر المنير» (٦/ ٢٢٥)، والعلامة الألباني في «الصحيحة» برقم (١٥٠٣)، وقال رَحِمَهُ اللهُ بعد أن ذكر شواهده: وجملة القول: أن الحديث ثابت بمجموع هذه الشواهد، والله أعلم.

إعراب الحديث: **أفضل**: مبتدأ مرفوع، ما: اسم موصول في محل جر بالمضاف (أفضل)، **قلته**: فعل وفاعل ومفعول به. **أنا**: ضمير فصل لا محل له من الإعراب. **والنبيون**: الواو حرف عطف، والنبيون: معطوف على التاء في (قلته). **من قبلي**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (النبيون)، جملة (قلته...) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد الهاء في (قلته). **لا**: حرف نفي. **إله**: اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف تقديره=

[الإخبار بالظرف والجار والمجرور]

ص- وظَرْفًا[١] مَنْصُوبًا نَحْوُ: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأنفال:٤٢] وجارًّا ومجرورًا كـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ[٢]﴾ [الفاتحة:٢] وتَعَلُّقُهُمَا بِـ(مُستَقِرٍّ) أَوْ (اسْتَقَرَّ) مَحْذُوفَيْنِ.

ش- أَيْ: وَيَقَعُ الْخَبَرُ ظَرْفًا[٣] مَنْصُوبًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ

= (حق)، إلا: حرف استثناء. الله: لفظ الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف على أحد الأوجه، وجملة (لا إله إلا الله) في محل رفع خبر المبتدإ.

والشاهد في الحديث: (لا إله إلا الله) فإن هذه الجملة لم يؤت معها برابط؛ لأنها عين المبتدإ.

تنبيه: التحقيق أن مثل هذا الحديث وما كان من بابه ليس من الإخبار بالجملة، بل بالمفرد على إرادة اللفظ، كما في عكسه، نحو: «(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ) كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ». قاله المصنف في "المغني" في بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب (٢/ ٤٠١-٤٠٢)، والمرادي، والدماميني.

وانظر: "شرح الفاكهي على القطر" (١/ ٢٤٢)، و"التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ١٦٤).

[١] في الأصل: (ويقع ظرفًا منصوبًا). [٢] سقط من الأصل، ب، ط١.

(٣) قال الدنوشري: قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت: يتحصل من كلام "المغني" ما قرره شيخنا ناصر الدين الصفوي غير مرة: أن الظرف والمجرور لا يُحْكَمُ عليه بأنه خبر إلا إذا كان المتعلق عامًّا، فإن كان خاصًّا فهو الخبر، حذف أو ذكر، فعلى هذا يُخَصُّ قوله: (ويقع الخبر... الخ). اهـ. "حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٦٦).

ويشترط في الإخبار بالظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، أي: يتحصل بالإخبار بهما فائدة بدون ملاحظة المتعلق، نحو: (زيد عندك)، و(زيد في الدار). وقال أبوحيان: ضابط التمام أن يكون تعلقهما بالكون العام يحصل به فائدة.

فخرج نحو: (زيد بك)، و(زيد فيك)، و(زيد عنك) أي: واثق بك، وراغب فيك، ومعرض عنك. فإن الفائدة لم تحصل إلا بملاحظة المتعلق، وهو خاص.

وقوله: (منصوبًا) قيد بذلك وإن كان الظرف من حيث كونه ظرفًا لا ينفك عن النصب؛ لئلا يتوهم أنه لا يقع خبرًا ما دام منصوبًا. "ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٤٢).

مِنكُمْ ﴾[الأنفال:٤٢](١)، وجارًّا ومَجْرُورًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[الفاتحة:٢](٢)، وَهُمَا حِينَئِذٍ مُتَعَلِّقَانِ بِمَحْذُوفٍ وُجُوبًا(٣) تَقْدِيرُهُ: مُسْتَقِرٌّ أَوِ(٤) اسْتَقَرَّ، وَالْأَوَّلُ اخْتِيَارُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ(٥)، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ الْخَبَرُ فِي

---

(١) الإعراب: والركب: الواو: الأحسن في هذه الواو، والواو قبلها الداخلة على (هم) في قوله ﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٢] أن تكون عاطفة ما بعدها على (أنتم) في قوله: ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٤٢]؛ لأنها مبدأ تقسيم أحوالهم وأحوال عدوهم، ويجوز أن تكونا وَاوَيِ الحالِ، والركب: مبتدأ. أسفل: منصوب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر، وهو في الحقيقة صفة لظرف مكان محذوف، أي: والركب مكانًا أسفل من مكانكم، وقرأ زيد بن علي رَحِمَهُ اللَّهُ (أسفلُ) بالرفع، وذلك على سبيل الاتساع، جعل الظرف نفس الركب مبالغة واتساعًا، وقال مكي: وأجاز الفراء، والأخفش، والكسائي (أسفلُ) بالرفع على تقدير محذوف، أي: (موضعُ الركب أسفل منك)، والتخريج الأول أبلغ في المعنى. منكم: جار ومجرور متعلق بـ(أسفل).

(٢) الإعراب: الحمد: مبتدأ. لله: متعلق بالخبر المحذوف. ربِّ: صفة (لله). العالمين: مجرور بإضافة (ربِّ) إليه، وعلامة جره الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

(٣) لقيام القرينة، وسدِّ المتعلِّق -بالكسر- مسده، فلا يجوز إظهاره والتصريح به إلا في الضرورة، كقوله:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ ... فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

فقد ظهر متعلق (لدى) ضرورة، وصرح ابن جني بجواز إظهاره.

"المغني" (٢/ ٤٤٥-٤٤٦)، و"شرح الرضي" (١/ ٢١٥).

(٤) (أو) لتنويع الخلاف، وهل المتعلَّق به هو الخبر، أم المتعلِّق، أم هما معًا المتعلَّق به والمتعلِّق؟ خلاف.

اختار المصنف في "الأوضح" الأول، وتسمية الظرف خبرًا مجازية؛ لنيابته عن المحذوف، وهذا مذهب ابن كيسان، واختاره ابن مالك، قال السيوطي في "الهمع": وهو التحقيق.

وذهب الفارسي وابن جني إلى الثاني، وهو أن الظرف والجار والمجرور هما الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسيًا منسيًا.

وذهب الرضي إلى الثالث، وهو أن الخبر هما مع متعلقهما.

"الهمع" (١/ ٣٧٦)، و"التصريح" (١/ ١٦٦)، و"شرح الفاكهي" (١/ ٢٤٤)، و"الصبان" (١/ ٢٠٠).

(٥) هكذا نسب هذا القول إلى جمهور البصريين، وتابعه على هذه النسبة صاحب "التصريح"، وفي=

الْحَقِيقَةِ، وَالْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُفْرَدًا[١]، وَالثَّانِي اخْتِيَارُ الْأَخْفَشِ[٢]، وَالْفَارِسِيِّ[٣]، والزَّمَخْشَرِيِّ[٤]، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّ الْمَحْذُوفَ عَامِلُ النَّصْبِ فِي لَفْظِ الظَّرْفِ، وَمَحَلِّ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا[٥].

= "شرح ابن عقيل"، و"الإنصاف"، و"شرح الرضي"، و"شرح الفاكهي على قطر الندى" نسبوا القول الثاني إلى الجمهور، لا الأول.

انظر "الإنصاف" (١/ ٢٤٥)، و"شرح الرضي" (١/ ٢١٥)، و"شرح الفاكهي" (١/ ٢٤٣)، و"التصريح" (١/ ١٦٦)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ١٣٤).

(١) هذا المذهب صححه المصنف في "أوضح المسالك" ورجحه ابن مالك بأمور:

منها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد وَرَدَ، كقوله: (فَأَنت لَدَى بحبوحة الْهون كَائِن)، ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به.

ومنها: أن الفعل المقدر جملة بإجماع، واسم الفاعل ليس جملة، والمفرد أصل، وقد أمكن فلا عدول عنه.

ومنها: تعيينه اتفاقًا بعد (أما) و(إذا) الفجائية؛ لامتناع إيلائهما الفعل.

"شرح التسهيل" (١/ ٣١٧)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ١٤٩-١٥٠).

(٢) انظر رأيه في "الكافية الشافية" (١/ ١٥٠)، و"التصريح" (١/ ١٦٦).

تنبيه: نسب ابن مالك في "التسهيل" وشرحه القول الأول إلى الأخفش، وأنه نص على ذلك، وكذلك نسبه إليه ابن عقيل في شرحه على "الألفية"، ونقل أبوحيان أيضًا نسبته إلى الأخفش عن ابن مالك وأقر ذلك، وكذلك المرادي في "شرح التسهيل".

انظر "التسهيل وشرحه" لابن مالك (١/ ٣١٣و٣١٨)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٢٧١)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ١٣٤)، و"الارتشاف" (٣/ ١١٢١).

(٣) انظر رأيه في "الارتشاف" (٣/ ١١٢١)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٢٧١)، و"المساعد" (١/ ٢٣٦)، و"الهمع" (١/ ٣٧٦)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣١٨).

(٤) انظر رأيه في كتابه "المفصل" ص(٢٤)، وانظر أيضًا المصادر السابقة.

(٥) وهناك مذهب ثالث، وهو التخيير بين التقديرين؛ بناءً على تعادل المذهبين وتكافؤ الأدلة.

قال ابن عصفور: وهو الصحيح عندي. انظر: "شرح الشاطبي على الألفية" (٢/ ١٣).

[الإخبار بالمكان عن الذات وامتناعه في الزمان]

ص- وَلَا يُخْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنِ الذَّاتِ، و(اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ) مُتَأَوَّلٌ(١).

ش- يَنْقَسِمُ الظَّرْفُ إِلَى: زَمَانِيٍّ وَمَكَانِيٍّ، وَالْمُبْتَدَأُ إِلَى: جَوْهَرٍ(٢)، كَ(زَيْدٍ)، وَعَمْرٍو، وَإِلَى[٣] عَرَضٍ(٤) كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ، فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ مَكَانِيًّا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْجَوْهَرِ وَالْعَرَضِ، تَقُولُ: (زَيْدٌ أَمَامَكَ)، وَ(الْخَيْرُ أَمَامَكَ)، وَإِنْ كَانَ زَمَانِيًّا صَحَّ الْإِخْبَارُ بِهِ عَنِ الْعَرَضِ دُونَ الْجَوْهَرِ(٥)؛ تَقُولُ: (الصَّوْمُ الْيَوْمَ)، وَلَا يَجُوزُ (زَيْدٌ الْيَوْمَ)؛ فَإِنْ وُجِدَ فِي كَلَامِهِمْ مَا ظَاهِرُهُ ذَلِكَ وَجَبَ تَأْوِيلُهُ(٦)، كَقَوْلِهِم: (اللَّيْلَةَ الْهِلَالُ)(٧)، فَهَذَا عَلَى

---

(١) قال ابن مالك رحمه الله:

وَلَا يَكُـونُ اسْمُ زَمَـانٍ خَـبَرَا ... عَـنْ جُثَّـةٍ وَإِنْ يُفِـدْ فَـأَخْبِرَا

(٢) هو ما قام بنفسه. [٣] (إلى) سقطت من ب، ج، ح، ط٢.

(٤) هو ما قام بغيره.

(٥) لعدم الفائدة؛ لأن من شأن الذوات الاستمرار في جميع الأزمنة، فلا فائدة في الإخبار عنها بزمن مخصوص؛ لأنه لا فائدة لتخصيص شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله.

تنبيه: يشترط في الإخبار بالزمان عن العرض -أي: الحدث- أن يكون هذا العرض غير مستمر، نحو: (الصوم اليوم)، و(السفر غدًا)، فإن كان العرض مستمرًا امتنع الإخبار عنه به، فلا يقال: (طلوع الشمس يوم الجمعة)؛ لعدم الفائدة؛ لأنه لا فائدة بتخصيصه بزمان هو في غيره حاصل مثله.

انظر: "التصريح" (١/ ١٦١)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٤٦)، و"الرضي" (١/ ٢١٩-٢٢٠).

(٦) أي: إخراجه عن ظاهره.

(٧) بنصب (الليلة) وهو بحسب الظاهر خبر عن (الهلال) مقدم عليه، مع أن (الهلال) اسم ذات، و(الليلة) زمان.

فأجاب: بأن (الليلة) في الحقيقة خبر عن اسم المعنى، وهو (طلوع) المحذوف، فلا إشكال، ومثله قول امرئ القيس: (اليوم خمر وغدًا أمر) أي: شرب خمر. وقيل: لا حاجة إلى التقدير؛ لأن الهلال وإن كان اسم عين لكن لتجدده أجري مجرى الأعراض المتجددة، فصح الإخبار لذلك. =

= قال الرضي رَحِمَهُ اللَّهُ في "شرح الكافية" (١/ ٢١٨): واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبرًا عن اسم عين، ولا حالًا منه، ولا صفة له؛ لعدم الفائدة، إلا في موضعين:

أحدهما: أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتًا دون وقت، نحو: (الليلة الهلال).

الثاني: أن يعلم إضافة معنى إليه تقديرًا، نحو قول امرئ القيس: (اليوم خمر وغدًا أمر) أي: شرب خمر. اهـ.

قال أبوالحسين بن عبدالوارث، وهو ابن أخت أبي علي الفارسي: (الهلال الليلة) هو على ظاهره لا على حذف مضاف؛ لأن الهلال يكون ظاهرًا ثم يستتر ثم يظهر، فلما اختلف به الأحوال أجري مجرى الأحداث.

وانظر "شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣١٩-٣٢٠)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٢٧٣-٢٧٤)، و"الآلوسي" صـ(٢١٦)، و"الهمع" (١/ ١٧٧).

فوائد: إذا أخبر بالزمان عن المعنى، واستغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره، وكان الزمان نكرة رفع غالبًا، نحو: (الصوم يوم، والسير شهر) إذا كان السير في أكثره؛ لأنه باستغراقه إياه كأنه هو، ولاسيما مع التنكير المناسب للخبرية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بـ(في) نحو: (الصوم في يوم، أو يومًا) خلافًا للكوفيين، وذلك أن (في) عندهم توجب التبعيض، فلا يجيزون: (صمت في يوم الجمعة) بل يوجبون النصب، والأولى جوازه كما هو مذهب البصريين، ولا يعلم إفادة (في) للتبعيض.

وإن كان الزمان معرفة، نحو: (الصوم يوم الجمعة)، فالثلاثة الأوجه أيضًا: رفع اليوم، أو نصبه، أو جره بـ(في)، ونصبه أرجح. هذا مذهب البصريين، وأوجب الكوفيون النصب كما أوجبوه في المنكر للعلة المذكورة.

فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان، سواء كان الزمان معرفًا أو منكرًا فالأغلب نصبه أو جره بـ(في) اتفاقًا بين الفريقين، نحو: (الخروج يومًا، أو في يوم، والسير يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة). وأما قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧] فإنه قد ورد على خلاف الأغلب وورود القرآن على خلاف الأغلب ممتنع على ما يظهر من كلامهم، وإن كان قد جوزه بعض المحققين. فقد أجيب بأنه للمبالغة في تأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له، حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة، أو على حذف مضاف، أي: أشهر الحج أشهر معلومات، فيصير الإخبار حينئذٍ بظرف عن ظرف، وذلك جائز اتفاقًا.

ونظيرها قوله أيضًا ﴿مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[طه:٥٩] فيجيء فيه التأويلات المذكورات=

= والتقدير على التأويل الثاني: (وقت موعدكم يوم الزينة).

وإذا كان الغالب ما ذكر فالرفع جائز، نحو: موعدكم يوم أو يومان .

وقد روي بالوجهين قول النابغة:

زَعَمَ البَـوَارِحُ أَنَّ رِحْلَتَنَـا غَـدًا وَبِـذَاكَ خَبَّرَنَـا الْغُـرَابُ الْأَسْـوَدُ

قال ابن مالك في "شرح التسهيل" (١/ ٣٢١) بعد ذكره البيت ما نصه: بنصب (غد) ورفعه، ذكر ذلك السيرافي، والوجهان في هذا النوع جائزان بإجماع، إلا أن النصب أجود؛ لأن الحذف معه أقيس واستعماله أكثر. اهـ.

وإذا أخبر بالمكان عن اسم عين، فإن كان غير متصرف، نحو: (زيد عندك، وداري فوق دارك) فلا كلام في امتناع رفعه، وإن كان متصرفًا، وهو نكرة فالرفع راجح، نحو: (أنت مني مكان قريب، ودارك مني يمين أو شمال) وهو باقٍ على الظرفية عند البصريين، والمضاف محذوف، إما من المبتدإ، أي: مكانك مني مكان قريب، أو من الخبر، أي: أنت مني ذو مكان قريب، ويجوز أن لا يقدر مضاف، والإخبار بالظرف يجوز كما ذكره الدماميني في "شرح التسهيل"، وإذا كان متصرفًا معرفة، نحو: (زيد خلفك، وداري أمامك) فالرفع مرجوح؛ لأن الأصل في الخبر التنكير، والنصب راجح. ولا يختص الرفع بالشعر، نحو قوله:

شَهِدْنَا فَمَا نَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَئِيلُ أَمَامُهَا

خلافًا للجرمي والكوفيين.

وإذا أخبر بمؤقت متصرف من الظرفين عن اسم عين يقدر إضافة (بُعْد) إليه جاز فيه الرفع والنصب، نحو: (زيد مني يومان، أو فرسخان، أو يومين، وفرسخين) فإنه على تقدير (بُعْدُ زيد مني...).

قال السيوطي في "الهمع" (١/ ٣٧٨): إذا قلت: (الْيَوْمَ الْجُمُعَةُ) جَازَ رفع الْيَوْم ونصبه، وَكَذَلِكَ نَحْو (الْجُمُعَة) مِمَّا تضمن عملاً كـ(السبت، والعيد، وَالْفطر، والأضحى) فَإِن فِي الْجُمُعَة معنى الِاجْتِمَاع، وَفِي السبت معنى الْقطع، وَفِي الْعِيد معنى الْعود، وَفِي الْفطر معنى الْإِفْطَار، وَفِي الْأَضْحَى معنى التَّضْحِيَة. وَكَذَلِكَ قَوْلك: (الْيَوْم يَوْمُك)؛ لِأَنَّهُ على معنى: (شَأْنك) و(أمرك) الَّذِي تذكر بِهِ، وَأما الْأَحَد وَمَا بعده من الْأَيَّام فَلَا يجوز فِيهِ إِلَّا الرّفْع؛ لِأَن ذَلِك لَا يتَضَمَّن عملاً، وَالنّصب إِنَّمَا هُوَ على أنه كَائِن فِيهَا شَيْء، وَلَا شَيْء كَائِن فِيهَا، بِخِلَاف مَا تقدم. اهـ.

وانظر لهذه المسائل والفوائد التي ذكرت: "شرح الرضي" (١/ ٢٢٠)، و"الصبان" (١/ ٢٠٣)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٢٠-٣٢٣)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٤٧)، و"فرائد الدر النظيم شرح العقد الوسيم" صـ١٢٧-١٢٩)، و"الهمع" (١/ ٣٧٦-٣٧٩).

حَذْفِ مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: اللَّيْلَةَ طُلُوعُ الْهِلَالِ.

[الاستغناء بالوصف المرفوع عن الخبر]

ص- وَيُغْنِي عَنِ الْخَبَرِ مَرْفُوعُ وَصْفٍ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ، أَوْ نَفْيٍ نَحْوُ: (أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى)، و(مَا مَضْرُوبٌ الْعُمَرَانِ).

ش- إِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ وَصْفًا[1] ...

---

(١) والوصف يتناول: اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمنسوب.

مثال الصفة المشبهة: (هل حسن الوجهان)، و(ما حسن وجهه)، واسم التفضيل: (هل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره؟)، و(ما أفضل منك أحد)، ومثال المنسوب: (أَقُرَشِيٌّ أبَوَاكَ؟)، و(ما قُرَشِيٌّ أبَوَاكَ).

وشرط الوصف مع ما ذكر: أن يكون سابقًا، فليس منه، نحو: (أخواك خارج أبوهما)؛ لعدم سبقه.

وشرط مرفوعه: أن يكون منفصلًا -سواء كان ظاهرًا أم ضميرًا-، نحو: (أقائم أنتما؟)، ومنع الكوفيون الضمير، فلا يجيزون إلا (أقائمان أنتما؟) بالمطابقة، بجعل الضمير مبتدأ مؤخرًا، قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل ضميره منه، ورُدَّ بالسماع، قال الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ

وإذا رفع الوصف ضميرًا مستترًا فلا يكون مبتدأ، والضمير المستتر أغنى عن الخبر باتفاق، قال بعضهم: إلا في مسألتين:

الأولى: نحو: (أقائم وضارب زيد؟)، إذا أعملنا الثاني، فقائم: مبتدأ، والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر.

الثانية: نحو: (أقائم الزيدان أم ذاهبان؟)، إذا لم يجعل (ذاهبان) خبرًا لمبتدإ محذوف، أي: هما ذاهبان، بل يجعل معطوفًا على ما قبله ليكون مبتدأ، والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر مع كونه ضميرًا مستترًا، فليتأمل.

وشرط مرفوعه أيضًا أن يكون كافيًا، أي: مغنيًا عن الخبر؛ ليخرج نحو: (أقائم أبواه زيد؟)، فإن الفاعل فيه غير مغنٍ، إذ لا يحسن السكوت عليه، فـ(زيد) فيه مبتدأ، و(قائم) خبر مقدم. «الهمع» (١/ ٣٦١-٣٦٢)، و«حاشية ياسين على التصريح» (١/ ١٥٧)، و«الآلوسي» ص(٢١٧).

مُعْتَمِدًا[١] عَلَى نَفْيٍ، أَوِ اسْتِفْهَامٍ[٢] اسْتَغْنَى[٣] بِمَرْفُوعِهِ عَنِ الْخَبَرِ، تَقُولُ: (أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ؟)[٤]، و(مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ)، فـ(الزَّيْدَانِ): فَاعِلٌ بِالْوَصْفِ[٥]، وَالْكَلَامُ مُسْتَغْنٍ

---

(١) هذا الشرط عند جمهور البصريين، ولم يشترط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما؛ بناء على رأيهم الآتي في عمله غير معتمد، وشرطه ابن مالك -استحسانًا لا وجوبًا-، فأجازه دونه بقبح، وجعل منه قوله:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا ... مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

وأجيب: بأن (خبير) خبر مقدم، و(بنو) مبتدأ مؤخر.

وسيأتي -إن شاء الله- الكلام على ذلك، وتخريج البيت بأوسع من هذا في باب اسم الفاعل.

(٢) بأيِّ أدواتهما، كـ(ما)، و(لا)، و(إن)، و(غير)، نحو: (غيرُ قائمٍ الزيدانِ)، ومنه قوله:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ... يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

وقوله:

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللهْـ ... ـوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ

وكالهمزة: (هل)، و(ما)، و(من)، و(متى)، و(أين)، و(كيف)، و(كم)، و(أيان).

هكذا زعم ابن مالك قياسًا على سماع (ما) و(الهمزة)، وقصره أبوحيان عليهما؛ إذ لم يُسمع سواهما. «الهمع» (١/ ٣٦٢).

(٣) أي: في حصول الفائدة.

(٤) الإعراب: الهمزة: حرف استفهام. قائم: مبتدأ. الزيدان: فاعل سد مسد الخبر.

(٥) ولا يجوز كونه مبتدأ، والوصف قبله خبره؛ لئلا يلزم الإخبار بالمفرد عن المثنى، وهو في مثله غير جائز، وأما نحو: (أقائمان أخواك؟)، و(أقائمون الزيدون؟) مما طابق الوصف فيه ما بعده فيما عدا الإفراد، ونحو: (أقائم أخوك؟) مما طبقه في الإفراد، فليس يتعين فيه فاعلية ما بعد الوصف، بل يجب في الأول أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرًا، ولا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ والمرفوع مغنيًا عن الخبر؛ لأن الوصف إذا رفع ظاهرًا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى، ويجوز ذلك على غيرها، وفي الثاني يجوز الأمران الابتدائية والخبرية على السواء، فالحاصل أن الوصف مع الاسم بعده له ثلاثة أحوال:

١- وجوب ابتدائية الوصف وسد المرفوع مسد الخبر، وذلك عند عدم المطابقة، نحو: (أقائم أخواك؟). =

عَنِ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْوَصْفَ هُنَا فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَعْنَى: (أَيَقُومُ الزَّيْدَانِ؟)، وَ(مَا يَقُومُ الزَّيْدَانِ)، وَالْفِعْلُ لَا يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ، فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَوْضِعِهِ[1].

وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ بِ(قَاطِنٌ) وَ(مَضْرُوبٌ)؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ الْوَصْفِ رَافِعًا لِلْفَاعِلِ أَوْ لِلنَّائِبِ عَنِ الْفَاعِلِ.

وَمِنْ شَوَاهِدِ النَّفْيِ قَوْلُهُ:

خَلِيلَيَّ مَا وَافٍ بِعَهْدِيَ أَنْتُمَا ... إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ[2]

= ٢- وجوب خبرية الوصف وابتدائية المرفوع بعده، وذلك عند المطابقة في غير الإفراد، نحو: (أقائمان الزيدان؟)، و(أقائمون الزيدون؟).

٣- جواز الأمرين، وذلك عند المطابقة في الإفراد، نحو: (أقائم زيد؟). اهـ.

"التصريح" (١/ ١٥٨)، و"الآلوسي" ص(٢١٧)، و"شرح الفاكهي" (١/ ٢٤٨-٢٤٩)، "الأشموني مع حاشية الصبان" (١/ ١٩٢-٢٩٣).

(١) أي: لا يخبر عنه أيضًا.

(٢) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" (١/ ٢٦٩)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٤٣)، و"أوضح المسالك" (١/ ١٧٠)، و"المساعد" (١/ ٢٠٤)، و"التصريح" (١/ ١٥٧)، و"الهمع" (١/ ٣٦١)، و"الأشموني" (١/ ١٩١)، و"الشذور" ص(٢٠٧).

المعنى: يقول لصديقيه: إنكما إذا لم تكونا لي على من أعاديه، وإذا لم تقاطعا من أقاطع من الناس من أجلي، فإنكما لم تفيا بما بيننا من الصداقة والوداد.

الإعراب: خليليَّ: منادى بحرف نداء محذوف منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، وهو مضاف، وياء المتكلم المدغمة في ياء الإعراب: مضاف إليه. ما: حرف نفي. وافٍ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين. بعهدي: بعهد: جار ومجرور متعلق بـ(وافٍ)، وعهد: مضاف، وياء المتكلم: مضاف إليه. أنتما: ضمير منفصل في محل رفع فاعل لـ(وافٍ) سد مسد الخبر. إذا: ظرف تضمن معنى الشرط خافض لشرطه منصوب بجوابه. لم: حرف جزم ونفي وقلب. تكونا: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين: ضمير متصل في محل رفع اسم (تكون). لي: جار ومجرور متعلق بـ(تكون). على: حرف جر. مَن:=

وَمِنْ شَوَاهِدِ الاسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ:

أَقَاطِنٌ قَوْمُ سَلْمَى أَمْ نَوَوْا ظَعَنَا ... إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا(1)

= اسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (تكون). أقاطع: فعل مضارع، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنا)، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد: ضمير محذوف منصوب بـ(أقاطع) تقديره: أقاطعه، وجواب (إذا) محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إذا لم تكونا لي على من أقطعه فما وافٍ بعهدي أنتما.

الشاهد فيه: (ما وافٍ أنتما)، حيث رفع الوصف الذي هو (وافٍ) ضميرًا منفصلاً فاعلاً أغنى عن الخبر؛ لكونه معتمدًا على حرف النفي وهو (ما).

فَائِدَةٌ: هذا البيت، وقوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ [مريم: ٤٦] مما يقطع به، ويرد به على مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميرًا منفصلاً على أنه فاعل به؛ لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدي في البيت إلى الإخبار عن المثنى بالواحد، وفي الآية إلى فصل العامل عن معموله بأجنبي. اهـ.

انظر "التصريح" (١/ ١٥٧)، و"ياسين على الفاكهي" (١/ ٢٤٨)، و"الهمع" (١/ ٣٦١).

(1) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" (١/ ٢٦٩)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٤٣)، و"أوضح المسالك" (١/ ١٧٢)، و"المساعد" (١/ ٢٠٤)، و"التصريح" (١/ ١٥٧)، و"الأشموني" (١/ ١٩٠)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني، و"الشذور" صـ(٢٠٨).

اللغة: قاطن: من قطن بالمكان إذا أقام فيه. ظعنا: بفتح العين من (ظَعَنَ) ومعناه ارتحل، فالظعن هو السير والرحيل.

المعنى: يستفسر عن قوم سلمى التي يحبها: أهم باقون على ما كان يعهدهم في مكانهم، أم عزموا على الرحيل؟ فإن كانوا قد عزموا على الرحيل فعيش من يقيم ويتخلف عنهم يكون عجيبًا.

الإعراب: أقاطن: الهمزة: حرف استفهام، قاطن: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. قوم: فاعل بـ(قاطن) سد مسد الخبر، وقوم: مضاف. سلمى: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر. أم: حرف عطف. نووا: فعل ماضٍ، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. ظعنًا: مفعول به. إن: حرف شرط جازم. يظعنوا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة: فاعله. فعجيب: الفاء: واقعة في=

[تعدد الخبر]

ص- وَقَدْ يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ[١] نَحْوُ: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾[البروج:١٤].

ش- يَجُوزُ أَنْ يُخْبَرَ عَنِ الْمُبْتَدَإِ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ الْأَصْلُ، نَحْوُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ) أَوْ بِأَكْثَرَ[٢]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[البروج:١٤-١٦][٣]،

= جواب الشرط، عجيب: خبر مقدم. عيش: مبتدأ مؤخر، وعيش: مضاف. مَن: اسم موصول مبني على السكون مضاف إليه في محل جر. قطنا: قطن: فعل ماضٍ، والألف: للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو) يعود إلى (من) الموصولة، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، وجملة المبتدإ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: (أقاطنٌ قوم سلمى؟) اعتمد الوصف (قاطن) على الاستفهام، وهو اسم فاعل مبتدأ، فاستغنى بمرفوعه عن الخبر.

(١) قال ابن مالك رحمه الله:

وَأَخْـبَرُوا بِـاثْنَينِ أَوْ بِـأَكْثَرَا　　　عَـنْ وَاحِـدٍ كَهُـمْ سَرَاةٌ شُـعَرَا

(٢) لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر، ولا يشترط اتفاق الخبرين المخبر بهما إفرادًا وجملة، خلافًا لأبي علي الفارسي، فقد زعم أن الخبر لا يتعدد مختلفًا بالإفراد والجملة، فيتعين عنده في نحو: (زيد عالم يفعل الخير)، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] كون الجملة الفعلية صفة للخبر، والصحيح أن ذلك لا يتعين، بل يجوز إعراب الجملة خبرًا ثانيًا.

«الصبان» (١/ ٢٢١)، و«المغني» (٢/ ١٩٨-١٩٩).

(٣) الإعراب: **وهو**: الواو: حرف عطف، هو: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **الغفور**: خبر أول. **الودود**: خبر ثانٍ. **ذو العرش**: خبر ثالث، العرش: مضاف إليه. **المجيد**: خبر رابع. **فعال**: خبر خامس. **لما**: اللام حرف جر زائد يعبر عنه بصلة وتوكيد في القرآن، ما: اسم موصول في محل جر باللام الزائد، وفي محل نصب مفعول به، وزيادة اللام هنا مطردة؛ لكون العامل فرعًا فقوي باللام، ومثله: ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤١]. **يريد**: الجملة صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: (لما يريده).

الشاهد في الآية: تعدد الخبر لمبتدإ واحد، وهو (هو)، وذلك جائز على الصحيح.

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ(١) أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَجُوزُ تَعَدُّدُهُ(٢)، وَقَدَّرَ لِمَا عَدَا الْخَبَرَ الْأَوَّلَ فِي هَذِهِ الآيَةِ مُبْتَدَآتٍ، أي: وَهُوَ الْوَدُودُ وَهُوَ ذُو الْعَرْشِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى عَدَمِ التَّعَدُّدِ فِي مِثْلِ: (زيدٌ شاعرٌ وكَاتِبٌ)(٣)

---

(١) وهو ابن عصفور وكثير من المغاربة.

انظر: "شرح الجمل" لابن عصفور (١/ ١٧٧)، و"الهمع" (١/ ٤٠٢)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٢٧٨).

(٢) قال الدماميني: لا يظهر له وجه؛ لأن الخبر حكم من الأحكام، ولا يمتنع أن يحكم على الواحد بأحكام متعددة، كما لايمتنع أن يوصف بصفات كذلك. اهـ.

وربما يمكن أن يقال: بنوا ذلك على رأي من قال: إن الرافع للخبر هو المبتدأ نفسه، فليس للتعدد حينئذ وجه؛ لما يلزم من عمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال، فتدبر!!

"الآلوسي" ص(٢١٨).

(٣) جعل هذا وما بعده ابن الناظم من تعدد الخبر، وكأن في هذا الكلام تعريضًا به وردًا عليه، وبذلك صرح في "أوضحه".

وفي الرد والاعتراض على ابن الناظم نظر؛ لأن المعتبر عند ابن الناظم في اتحاد المبتدإ اتحاده بحسب الاصطلاح، فـ(الزيدان) في المثال: مبتدأ واحد قطعًا، وكونه في معنى اثنين لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحد، وكذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الأحكام اللفظية، فـ(حلو حامض) خبران قطعًا، لا خبر واحد، وإلا لزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة، وما ذكره من قوله: لأن الخبرين في معنى الخبر الواحد لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية؛ إذ المعرب إذا سئل عن وجه الرفع في (حلو) لا يسعه إلا أن يقول على الخبرية، وكذا (حامض)، وأما قوله: في المثال الأول: فلأن الأول خبر، والثاني معطوف عليه، فإنا نقول: لا منافاة بين كونه تابعًا وكونه خبرًا؛ إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه، وخبر من حيث عطفه على خبر؛ إذ المعطوف على الخبر خبر، كما أن المعطوف على الصلة صلة، والمعطوف على المبتدإ مبتدأ، وغير ذلك.

فالخلاصة: أن اعتراض ابن هشام ورده على ابن الناظم نشأ من كون ابن هشام قصر تعدد الخبر على تعدده لفظًا ومعنى مع اتحاد المبتدإ لفظًا ومعنى، وابن الناظم لا يقصره على ذلك، فجعل التعدد أعم مما ذكر ابن هشام، فالمعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الأحكام اللفظية، وكذا المعتبر عنده في اتحاد المبتدإ اتحاده بحسب الاصطلاح، والله أعلم.

قال ياسين: والحاصل أن الخلاف لفظي كما يعلم من كلام "شرح التسهيل". اهـ. =

وَفِي نَحْوِ: (الزَّيْدَانِ شَاعِرٌ وَكَاتِبٌ)(١)، وَفِي نَحْوِ[٢]: (هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا تَعَدُّدَ فِيهِ فِي الْحَقِيقَةِ: أَمَّا الْأَوَّلُ؛ فَلِأَنَّ الْأَوَّلَ خَبَرٌ، وَالثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ[٣](٤)، وَأَمَّا الثَّانِي؛ فَلِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّخْصَيْنِ مُخْبَرٌ عَنْهُ بِخَبَرٍ وَاحِدٍ(٥)، وَأَمَّا الثَّالِثُ؛ فَلِأَنَّ الْخَبَرَيْنِ فِي مَعْنَى الْخَبَرِ الْوَاحِدِ؛ إِذِ الْمَعْنَى: هَذَا مُزٌّ(٦).

= انظر: «ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٥١)، و«الأشموني» (١/ ٢٢٣)، و«الآلوسي» ص(٢١٩)، و«ياسين على التصريح» (١/ ١٨٢).

(١) ومثله قول الشاعر:

يَــدَاكَ يَــدٌ خَيْرُهَــا يُرْتَجَــى وَأُخْــرَى لِأَعْــدَائِهَا غَائِظَــةْ

فـ(يد): خبر المبتدإ. و(أخرى): معطوف عليه. وما بعد كلٌ صفة له.

فليس من التعدد عند ابن هشام؛ لأن (يداك) في قوة مبتدأين لكل منهما خبر.

«أوضح المسالك» (١/ ٢٠٦).

فكلام ابن هشام فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد.

[٢] في الأصل، ب، ج، خ: (ونحو). [٣] (عليه) ليس في الأصل، ج.

(٤) فهو تابع لا خبر، ومن جعله من التعدد قال: إن التابع للخبر خبر تابع.

«ياسين على التصريح» (١/ ١٨٢)، و«الأشموني» (١/ ٢٢٣).

(٥) وكلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شيء واحد، وها هنا المخبر عنه بـ(شاعر) غير المخبر عنه بـ(كاتب)، وهذا بناء على ما تقدم من اشتراط اتحاد المبتدإ عند ابن هشام لفظًا ومعنى، وهنا منتفٍ.

(٦) بضم الميم، يعني: أن الموجود في الرمان هو المزازة، وهي كيفية متوسطة بين الحلوة والحموضة الصِرْفَتَيْنِ، وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة؛ إذ هما ضدان لا يجتمعان، فليس المعنى هنا كالمعنى في (زيد كاتب شاعر) من أنه جامع للصفتين؛ إذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة في زيد. قاله الناصر اللقاني.

«الصبان» (١/ ٢٢٢)، و«ياسين على التصريح» (١/ ١٨٢).

فائدة: كما يتعدد الخبر يتعدد المبتدأ، إلا أنه لابدَّ من الروابط، وآخر الكلام قطعًا يكون خبرًا عن المبتدإ الذي قبله متصلًا به، وهو وما بعده خبر عن الاسم الذي قبله، إلى أن تصل للأول، فإذا قلت مثلًا: (زيد أبوه جاريته قائمة)، فـ(قائمة) خبر المبتدإ الثالث الذي هو (جاريته)، والمبتدأ الثالث وخبره خبر عن (أبوه) المبتدأ الثاني، والرابط الهاء، والمبتدأ الثاني=

[تقدم الخبر على المبتدإ]

ص- وَقَدْ يَتَقَدَّمُ نَحْوُ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ) و(أَيْنَ زَيْدٌ؟)(١).

ش- قَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ: جَوَازًا، أَوْ وُجُوبًا(٢).

= وخبره خبر عن زيد المبتدأ الأول، والرابط الهاء في (أبوه). والله أعلم.

"حاشية ابن حمدون على المكودي" (١/١٤٢)، و"شرح الفاكهي" (١/٢٥١)، و"شرح التسهيل" (١/٣٢٧).

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا ... وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا

(٢) ذكر المصنف حالين، وترك وجوب التأخير، وذلك في مسائل، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ ... عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمَي بَيَانِ

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا ... أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامِ ابْتِدَا ... أَوْ لَازِمِ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

فذكر في هذه الأبيات خمسة مواضع يجب فيها التأخير:

الأول: أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف، ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر، نحو: (زيد أخوك)، فإذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر على المبتدإ، نحو: (أبوحنيفة أبويوسف)، فـ(أبوحنيفة) خبر مقدم، و(أبويوسف) مبتدأ موخر، فإن القرينة المعنوية -وهي التشبيه الحقيقي- قاضيةٌ بأن (أبويوسف) مبتدأ؛ لأنه مشبه، و(أبوحنيفة) خبره؛ لأنه مشبه به، تقدم أو تأخر.

ومنه قول الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

فـ(بنونا) خبر مقدم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ مؤخر، وقرينة التشبيه هي القاضية بذلك، والمعنى: بنو أبنائنا مثل بنينا.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر فعلًا مسندًا إلى ضمير المبتدإ مع كون المبتدإ مفردًا، نحو: (زيد قام)، و(هند قامت).

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصورًا بـ(إلا) أو بـ(إنما)، نحو: (ما زيد إلا قائم)، و(إنما زيد قائم). =

فَالْأَوَّلُ نَحْوُ: (فِي الدَّارِ زَيْدٌ)(١)، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ ﴾[القدر:٥](٢) ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ ﴾[يس:٣٧](٣)، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلِ الْمُقَدَّمُ فِي الْآيَتَيْنِ(٤) مُبْتَدَأً وَالْمُؤَخَّرُ[٥](٦) خَبَرًا؛ لِأَدَائِهِ إِلَى الْإِخْبَارِ عَنِ النَّكِرَةِ بِالْمَعْرِفَةِ(٧).

وَالثَّانِي(٨) كَقَوْلِكَ[٩]: (فِي الدَّارِ رَجُلٌ)(١٠) و(أَيْنَ زَيْدٌ؟)(١١) وَقَوْلِهِمْ: (عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا

= الموضع الرابع: أن يكون الخبر مسندًا لمبتدإ مقرون بلام الابتداء، نحو: (لَزَيْدٌ قائم).

الموضع الخامس: أن يكون مسندًا لمبتدإ من أدوات الصدر، نحو: (من لي منجدًا؟)، ونحو: (من يقم أقم معه). «شرح المكودي على الألفية» (١/ ١٣٣).

(١) الإعراب: في الدار: جار ومجرور خبر مقدم. زيد: مبتدأ مؤخر.

(٢) الإعراب: سلام: خبر مقدم. هي: مبتدأ مؤخر. حتى مطلع الفجر: جار ومجرور متعلق بـ(تنزل) أو بـ(سلام) وفيه إشكال للفصل بين المصدر ومعموله بالمبتدإ، إلا أن يتوسع في الجار والمجرور.

(٣) الإعراب: الواو: حرف عطف. آية: خبر مقدم. لهم: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(آية). الليل: مبتدأ مؤخر.

والشاهد في الأمثلة الثلاثة: تقديم الخبر جوازًا.

(٤) وهو: (سلام) و(آية).

[٥] في الأصل (المتأخر).

(٦) وهو: (الليل)، و(هي).

(٧) وهو الضمير والمعرف بـ(أل)، وقوله عن النكرة وهي (سلام) و(آية)، وإن كان الأول فيه معنى الدعاء، وهو مسوغ للابتداء بالنكرة، والثاني موصوفًا بالجار والمجرور.

ومسألة الإخبار بالمعرفة عن النكرة فيها خلاف:

ذهب الجمهور إلى منع ذلك مطلقًا، وذهب سيبويه إلى منعه إلا في نحو: (كم مالك؟)، و(خير منك زيد)، وزاد بعضهم في النسخ ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال: ٦٢].

ونقل الصبان عن ابن هشام أنه اكتفى في الإخبار عن النكرة بالمعرفة بتخصيصها.

انظر: «الصبان» (١/ ١٥٩)، و«المغني» (٢/ ٤٥١)، و«الخضري» (١/ ٢١٤).

(٨) أي: الواجب.

[٩] في الأصل (كقولهم).

(١٠) الإعراب: في الدار: جار ومجرور خبر مقدم. رجل: مبتدأ مؤخر.

(١١) الإعراب: أين: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بمحذوف خبر. زيد: مبتدأ مؤخر.

زَيْدًا)(١).

وَإِنَّمَا وَجَبَ فِي ذَلِكَ تَقْدِيمُهُ؛ لِأَنَّ تَأْخِيرَهُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ يَقْتَضِي الْتِبَاسَ الْخَبَرِ بِالصِّفَةِ؛ فَإِنَّ طَلَبَ النَّكِرَةِ الْوَصْفَ[٢] لِتَخْتَصَّ بِهِ طَلَبٌ حثيثٌ(٣)، فَالْتُزِمَ تَقْدِيمُهُ؛ دَفْعًا لِهَذَا التَّوَهُّمِ[٤](٥).

وَفِي الثَّانِي إِخْرَاجُ مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ -وَهُوَ الاسْتِفْهَامُ- عَنْ صَدْرِيَّتِهِ(٦)، وَفِي الثَّالِثِ عَوْدُ الضَّمِيرِ(٧) عَلَى[٨] مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً(٩).

---

(١) الإعراب: على التمرة: جار ومجرور خبر مقدم. مثلها: مثل: مبتدأ مؤخر، ومثل: مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالمضاف. زبدًا: تمييز مفرد أو حال، ويجوز رفعه بدلًا، أو بيانًا، أو مبتدأ، أو فاعلًا بالجار والمجرور -عند من لا يشترط الاعتماد على النفي أو الاستفهام-، وعلى هذين الوجهين فـ(مثل) منصوب على الحال من النكرة المؤخرة.

قال ياسين: قولهم: على التمرة... إلخ كناية عن كثرة زبد خلط بالتمر. اهـ.

ومثله في وجوب التقديم للعلة المذكورة قول الشاعر:

أَهَابُكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فـ(ملء) خبر مقدم، و(حبيبها) مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تقديمه على الخبر؛ لئلا يعود الضمير على (عين) وقد أضيف إليها الخبر، وهو متأخر في الرتبة. «التصريح» (١/ ١٧٦).

[٢] في ب، ج، خ، ط١: (للوصف).

(٣) أي: شديد.

[٤] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (الوهم).

(٥) يعني أنه لو أخر لتوهم أنه صفة؛ إذ احتياج النكرة إلى الصفة أكثر من احتياجها إلى الخبر، فتبقى النفس بعد ذكر الظرف أو الجار والمجرور متشوقة لذكر الخبر.

«حاشية ابن حمدون» (١/ ١٣٥).

(٦) ولا فرق بين أن يكون الخبر بنفسه من أدوات الصدارة كـ(أين) في المثال، أو يكون مضافًا لما هو من أدوات الصدور، نحو: (صبيحةَ أيِّ يوم سفرك؟). اهـ. «ابن حمدون» (١/ ١٣٧).

(٧) وهو الهاء من (مثلها)، على ما تأخر لفظًا ورتبة وهو التمر، وهو لا يجوز على الصحيح عند الجمهور.

[٨] في خ، ط١: (إلى).

(٩) فالحاصل أن المصنف ذكر ثلاثة مواضع يجب فيها تقديم الخبر: =

[حذف المبتدإ والخبر]

ص- وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات:٢٥]، أَيْ: عَلَيْكُمْ أَنْتُمْ.

ش- وَقَدْ يُحْذَفُ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ(١) ...

= **الموضع الأول**: أن يكون الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، مع كون المبتدإ نكرة.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر مما له الصدارة في الكلام.

الموضع الثالث: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدإ.

وبقي موضع رابع، وهو: أن يكون المبتدأ محصورًا بـ(إلا) أو بـ(إنما)، نحو: (ما لنا إلا اتباع أحمد)، ونحو: (إنما عندك زيد).

وقد ذكر ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ هذه المواضع الأربعة في «الألفية» فقال:

وَنَحْـوُ عِنْـدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطَـرْ ... مُلْـتَزَمٌ فِيـهِ تَقَـدُّمُ الْخَـبَرْ
كَـذَا إِذَا عَـادَ عَلَيْـهِ مُضْـمَرُ ... مِمَّـا بِـهِ عَنْـهُ مُبِينًـا يُخْـبَرُ
كَـذَا إِذَا يَسْـتَوْجِبُ التَّصْـدِيرَا ... كَـأَيْنَ مَـنْ عَلِمْتَـهُ نَصِـيرَا
وَخَـبَرَ الْمَحْصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا ... كَمَـا لَنَـا إِلَّا اتِّبَـاعُ أَحْمَـدَا

(١) وقد يحذف الجزءان؛ لوجود ما يدل عليهما، كقولك: (نَعَم) في جواب من قال: (أزيد قائم؟)، والتقدير: نعم، هو قائم. ومنه: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]، أي: فعدتهن ثلاثة أشهر. وهذا رأي الفارسي في الآية، ورجح ابن عقيل أن الآية من باب حذف الخبر، و(اللائي) مبتدأ، والتقدير: واللائي لم يحضن كذلك؛ لأنه ينبغي تقليل الحذف ما أمكن، أو يكون لا حذف في الآية، وأن (اللائي لم يحضن) معطوف على (اللائي يئسن) وتكون جملة (فعدتهن...) الخ خبرًا عنهما معًا.

وهذا الوجه فيه نظر؛ لأن الخبر إذا كان مقرونًا بالفاء لا يتقدم على المبتدإ، كما لا يتقدم جواب الشرط.

انظر: «حاشية ابن حمدون» (١/١٣٨)، و«شرح ابن عقيل» (١/١٤٨-١٤٩)، و«الآلوسي» صـ(٢٢٢).

لِدَلِيلٍ[(١)] يَدُلُّ عَلَيْهِ.

فَالْأَوَّلُ[(٢)] كقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾[الحج:٧٢][(٣)]، أَيْ: هِيَ النَّارُ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾[النور:١][(٤)]، أَيْ: هَذِهِ السُّورَةُ.

---

(١) إما حالي، كقولك عند شم طيب: (مسكٌ)، أو عند سماع تكبير (أذانٌ)، فـ(مسكٌ)، و(أذانٌ) خبران لمبتدأين محذوفين، والتقدير: المشموم مسك، والمسموع أذان، أو مقالي: نحو: (مريض)، في جواب: (كيف زيد؟)، فـ(مريض) خبر لمبتدإ محذوف والتقدير: (زيد مريض).

"السجاعي" صـ(٥٦).

وإلى حذف المبتدإ والخبر جوازًا أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "الألفية" فقال:

وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا ... تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمَا

وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنِفْ ... فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفْ

(٢) أي: حذف المبتدإ. قال الدنوشري: ويكثر حذف المبتدإ في جواب الاستفهام، نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝١٠ نَارٌ﴾[القارعة: ١٠-١١] أي: هي نار، و﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾[الحج: ٧٢] أي: هي النار، وبعد فاء الجواب، نحو: (إن كان زيد في الدار فنائم) أي: فهو نائم، قال تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦] أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، وقال: ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي: فهم إخوانكم، وبعد القول، نحو: ﴿قَالُوٓا۟ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤] أي: هو أساطير الأولين. ويَقِلُّ بعد (إذا) الفجائية، نحو: (خرجت فإذا السبع) أي: موجود. ولم يقع في القرآن إلا ثابتًا، ومنه في غير ذلك: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١]، ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١] أي: هذه. اهـ.

"ياسين على التصريح" (١/ ١٧٦)، و"الهمع" (١/ ٣٩٠).

(٣) الإعراب: **قل**: فعل أمر، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **أفأنبئكم**: **الهمزة**: حرف استفهام، **الفاء**: حرف عطف. **أنبئكم**: فعل مضارع مرفوع، والكاف: مفعول، والميم: علامة الجمع حرف، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). **بشر**: جار ومجرور متعلق بالفعل (أنبئكم). **من ذلكم**: جار ومجرور متعلق بـ(شر)، فهو اسم تفضيل أصله (أشر) حذفت الهمزة؛ لكثرة الاستعمال. **النار**: خبر لمبتدإ محذوف جوازًا تقديره: (هي النار) وهو محل الشاهد من الآية.

(٤) الإعراب: **سورة**: خبر لمبتدإ محذوف جوازًا تقديره (هذه سورة). **أنزلناها**: فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع صفة لـ(سورة)، وجوز الزمخشري أن تكون (سورة) مبتدأ، و(أنزلناها) الجملة=

وَالثَّانِي[(١)] كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[الرعد:٣٥][(٢)]، أَيْ: دَائِمٌ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾[البقرة:١٤٠][(٣)]، أَيْ: أَمِ اللهُ أَعْلَمُ.

وَقَدِ اجْتَمَعَ حَذْفُ كُلٍّ مِنْهُمَا، وَبَقَاءُ الآخَرِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾[الذاريات:٢٥] فَسَلَامٌ: مُبْتَدَأٌ[(٤)] حُذِفَ[٥] خَبَرُهُ، أَيْ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ. وَقَوْمٌ: خَبَرٌ حُذِفَ مُبْتَدَؤُهُ أَيْ: أَنْتُمْ قَوْمٌ[(٦)].

= صفة، والخبر محذوف، أي: فيما أوحينا إليك سورة أنزلناها، وقرئ بالنصب على حد (زيدًا ضربته)، ولا محل لـ(أنزلناها)؛ لأنها مفسرة للمضمر، فكانت في حكمه أو اتل سورة، و(أنزلناها) صفة على ذلك.

(١) أي: حذف الخبر.

(٢) الإعراب: أُكُلُهَا: مبتدأ ومضاف إليه. دائم: خبر. وظلها: الواو: حرف عطف، ظلها: مبتدأ ومضاف إليه، وخبره محذوف جوازًا، والتقدير: (وظلها دائم).

(٣) الإعراب: قل: فعل أمر، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). ءأنتم: الهمزة: حرف استفهام، أنتم: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. أعلم: خبر المبتدإ. أم: حرف عطف. الله: مبتدأ، وخبره محذوف دل عليه ما تقدم، والتقدير: أم الله أعلم؟.

ومثل هاتين الآيتين قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥] أي: حلٌّ لكم.

(٤) والمسوغ له الدعاء، ومرجعه الخصوص. [٥] في الأصل، ب، ط١: (وحذف).

(٦) فائدتان:

الفائدة الأولى: إذا دَار الْأَمر بَين كَون الْمَحْذُوف مُبْتَدأ، وَكَونه خَبرًا، فَأَيّهمَا أولى؟

قَالَ الوَاسِطِيّ: الأولى كَون الْمَحْذُوف الْمُبْتَدَأ؛ لِأَن الْخَبَر محط الْفَائِدَة. وَقَالَ الْعَبْدي: الأولى كَونه الْخَبَر؛ لِأَن التَّجَوُّز فِي آخر الْجُمْلَة أسهل، وَمِثَال الْمَسْأَلَة: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[يوسف:١٣] أي: شأني صَبر جميل، أو صَبر جميل أمثل من غَيره.

الفائدة الثانية: إذا جِئْت بعد مبتدأين بِخَبَر وَاحِد، نَحْو: (زيد وَعَمْرو قَائِم) فَذهب سِيبَوَيْهٍ، والمازني، والمبرد إِلَى أن الْمَذْكُور خبر الأول، وَخبر الثَّانِي مَحْذُوف. وَذهب ابْن السراج وَابْن عُصْفُور إِلَى عَكسه. وَقَالَ آخَرُونَ: أَنْت مُخَيّر فِي تَقْدِيم أيهمَا شِئْت. اهـ.

«الهمع» (١/ ٣٩٠-٣٩١).

[المسائل التي يجب فيها حذف الخبر]

ص- وَيَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ قَبْلَ جَوَابَيْ (لَوْلَا)، وَالْقَسَمِ الصَّرِيحِ، وَالْحَالِ الْمُمْتَنِعِ كَوْنُهَا خَبَرًا، وَبَعْدَ وَاوِ الْمُصَاحَبَةِ الصَّرِيحَةِ، نَحْوُ: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[سبأ:٣١]، و(لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ)، و(ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا)، و(كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ).

ش- يَجِبُ حَذْفُ الْخَبَرِ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ[1]:

إِحْدَاهَا: قَبْلَ جَوَابِ (لَوْلَا)[2]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[3]

---

(١) وقد أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ إلى هذه المسائل الأربع بقوله:

وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ ... حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرْ
وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ ... كَمِثْلِ كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ
وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرَا ... عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا
كَضَرْبِيَ الْعَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمْ ... تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطًا بِالْحِكَمْ

(٢) الامتناعية، أي: الدالة على امتناع الثاني لوجود الأول، وما ذكره -من وجوب حذف الخبر بعد (لولا) الامتناعية دائمًا- هو مذهب الجمهور، ولا يكون عندهم إلا كونًا عامًّا.

وَذَهَبَ الرُّمَّانِيُّ، وَابْنُ الشَّجَرِيِّ، والشَّلَوبِينَ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ في "شرح التسهيل"، وَابْنُ هِشَامٍ في "أوضح المسالك" إلى أن الخبر بعد (لولا) ليس بواجب الحذف على الإطلاق، بل فيه تفصيل، وهو أنه إن كان كونًا مطلقًا غير مقيد وجب حذفه، نحو: (لولا زيد لأكرمتك)؛ لأن تقديره (موجود) أو نحوه، وإن كان مقيدًا ولا دليل يدل عليه وجب إثباته، كقوله ﷺ: «لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الْكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»، وإن كان مقيدًا وله دليل يدل عليه جاز إثباته وحذفه، كقولك: (لولا أنصار زيد لهلك) أي: نصروه أو حموه. فهذا يجوز إثباته لكونه مقيدًا، وحذفه للدليل الدال عليه وهو قوله: (أنصار) فإنه يقتضي النصرة والحماية.

انظر: "الجنى الداني" ص(٥٤٢-٥٤٣)، و"التصريح" (١/ ١٧٨-١٧٩).

(٣) الإعراب: لولا: حرف امتناع لوجود. أنتم: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا على ما ذكر، تقديره (صددتمونا). لكنا: اللام: واقعة في جواب (لولا)، وكنا: كان: فعل=

[سبا:٣١]، أيْ: لَوْلَا أَنْتُمْ صَدَدْتُمُونَا عَنِ الْهُدَى؛ بِدَلِيلِ[١] أَنَّ بَعْدَهُ ﴿أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾[سبا:٣٢].

الثَّانِيَةُ: قَبْلَ جَوَابِ الْقَسَمِ الصَّرِيحِ[٢]، نَحْوُ: قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[الحجر:٧٢][٣]، أَيْ: لَعَمْرُكَ يَمِينِي أَوْ قَسَمِي[٤]، وَاحْتَرَزْتُ بِالصَّرِيحِ

= ماضٍ ناقص، ونا: ضمير متصل في محل رفع اسمها. مؤمنين: خبرها، وجملة (لكنا) جواب (لولا) لا محل لها من الإعراب.

(١) هذا لا يتأتى على ما رجحه في «أوضح المسالك» من أنَّ الخبر بعد (لولا) إذا كان كونًا خاصًا، ودل عليه قرينة جاز إثباته وحذفه، ولا على مذهب الجمهور؛ لأنهم أوجبوا كون الخبر كونًا عامًا كما تقدم.

فليمثل بنحو: (لولا زيد لأكرمتك).

«السجاعي» صـ(٥٧)، و«الآلوسي» صـ(٢٢٥).

فإن قلت: هلا جعلوا جوابها خبر المبتدإ؟

قلت: لا يصح؛ لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدإ في الأغلب، ووجوده في نحو: (لولا زيد لأكرمت أباه) غير غالب، فحمل غير الغالب على الغالب.

«حاشية ابن حمدون» (١/ ١٣٩).

(٢) بمعنى أنه لا يستعمل إلا في القسم، ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه. «التصريح» (١/ ١٧٩).

(٣) الإعراب: لعمرك: اللام: لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وعمر: مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، وخبر المبتدإ محذوف تقديره (لعمرك يميني أو قسمي). إنهم: إنَّ: حرف نصب وتوكيد، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسمها، والميم: حرف دال على الجمع. لفي سكرتهم: اللام: مزحلقة، وفي سكرتهم: جار ومجرور متعلق بخبر (إنّ). يعمهون: الجملة في محل نصب حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور، أو من الضمير المجرور بالإضافة والعامل فيه (سكرة)؛ لأنها مصدر، وجملة (إنهم لفي سكرتهم) جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

(٤) زعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو ما ذكر حذف المبتدإ، فيقدر (ليميني) أو (لقسمي عمرك). وليس بشيء؛ لأن دخول اللام على شيء واحد لفظًا أو تقديرًا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء، وفي التقدير على آخر؛ ولأن لفظ (عمرك) إنما وضع ليستعمل مقسمًا به، وإذا=

= جعل خبرًا لم يستعمل مقسمًا به، بل مخبرًا به عن المقسم؛ ولأن الحذف من الأعجاز أولى؛ لأنها محل التغيير غالبًا. اهـ.

«الآلوسي» ص(٢٢٥)، و«التصريح مع حاشية ياسين» (١/ ١٨٠).

فائدة: (عمرك) له أحكام كثيرة:

منها: أنه متى اقترن بلام الابتداء لزم فيه الرفع بالابتداء، وخبره محذوف؛ لسد جواب القسم مسده.

ومنها: أنه يصير نصًا في القسم، أي: يتعين فيه، بخلاف غيره، نحو: (عهد الله وميثاقه).

ومنها: أنه يلزم فتح عينه.

فإن لم يقترن به اللام جاز نصبه بفعل محذوف على أنه مفعول مطلق، نحو: (عمرك الله)، ويجوز حينئذٍ في الجلالة وجهان:

النصب والرفع، فالنصب على أنه مصدر مضاف لفاعله، والاسم الشريف منصوب على إسقاط الخافض كما كان منصوبًا على ذلك مع فعله في (عمرتك الله)، والمعنى: ذَكَّرْتُكَ بالله تذكيرًا يعمر قلبك.

أما الرفع فعلى أنه مصدر مضاف لمفعوله، والاسم الشريف فاعل، قال الفارسي: (معناه عمَّرك اللهُ تعميرًا)، وجاز أيضًا ذكر خبره، فتقول: (عمرك قسمي لأقومن)، وجاز أيضًا ضم عينه، وينشد بالوجهين:

أَيُّهَا الْمُنْكِحُ الثُّرَيَّا سُهَيْلًا عَمْرَكَ اللهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ
هِيَ شَامِيَّةٌ إِذَا مَا اسْتَهَلَّتْ وَسُهَيْلٌ إِذَا اسْتَهَلَّ يَمَانِي

ويجوز دخول باء الجر عليه، نحو: (بعمرك لأفعلنَّ)، قال الشاعر:

رُقَيَّ بِعَمْرِكِ لَا تَهْجُرِينَا وَمَنِّينَا الْمُنَى ثُمَّ امْهِلِينَا

وهو من الأسماء الملازمة الإضافة، فلا يقطع عنها ويضاف إلى كل شيء، ومنع بعضهم إضافته إلى الله، والصحيح جوازه.

قال الشاعر:

إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا

وإلى الياء، ومنعه بعضهم، قال الشاعر:

لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيِّنٍ لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلًا عَلَيَّ الْأَقَارِعُ

انظر «الدر المصون» للسمين ص(٢٧٩٢)، و«ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٥٥).

مِنْ[1] نَحْوِ: (عَهْدُ اللهِ)؛ فَإِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ قَسَمًا وَغَيْرَه(٢)، تَقُولُ فِي الْقَسَمِ: (عَهْدُ اللهِ لَأَفْعَلَنَّ)، وَفِي غَيْرِهِ: (عَهْدُ اللهِ يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ)؛ فَلِذَلِكَ يَجُوزُ ذِكْرُ الْخَبَرِ تَقُولُ: (عَلَيَّ عَهْدُ اللهِ).

الثَّالِثَةُ: قَبْلَ الْحَالِ(٣) الَّتِي يَمْتَنِعُ كَوْنُهَا خَبَرًا عَنِ الْمُبْتَدَإِ(٤)، كَقَوْلِهِمْ: (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا)(٥)،

---

[1] في ب، ح، خ، ط٢: (عن).

(٢) فإنه ليس بصريح في القسم، بل هو محتمل قبل الإتيان بالجواب لأنْ يكون غير قسم، فليس لحذفه سبيل إلا مع قرينة تُحْمَلُ على المراد، بخلاف (لعمر الله)، فإنه قبل الإتيان بالجواب ظاهر المعنى في القسم؛ فلذلك لم يلزم الحذف في (عهد الله) وما أشبهه، بل لك أن تقول: (عليَّ عهد الله لأفعلن)، و(عليَّ ميثاق الله لأفعلن) وما أشبهه. اهـ.

انظر: "شرح الشاطبي على الألفية" (٢/ ١١٩-١١٠).

تنبيه: لا منافاة بين هذا التفصيل في صراحة (العمر) في القسم وعدم صراحته في العهد، وبين قول الفقهاء حيث قالوا: إن كلًّا من (لعمرك، وعهد الله) كناية قسم لا ينعقد به اليمين إلا بالنية، قالوا: والمراد بـ(عهد الله) إذا أريد به اليمين استحقاقه لإيجاب ما أوجبه علينا، وتعبدنا به، وكذا (العمر) يكون يمينًا إذا أريد به البقاء أو الحياة، بخلاف ما إذا أطلقا أو نوي بهما ما تعبدنا به؛ لأنهما يطلقان على هذا، فيجمع بين قوليهما بأن مراد اللغويين بصراحة (العمر) إشعاره بالحلف مطلقًا، وإن لم يعتد به شرعًا إذا حمل على العبادات، ومراد الفقهاء بنفي صراحته وأنه مثل (عهد الله) نفي كونه يمينًا معتدًّا به شرعًا على الإطلاق؛ لأن اليمين شرعًا لا يكون إلا بأسماء الله وصفاته.

"السجاعي" صـ(٥٧)، و"الصبان" (١/ ٢١٦)، و"الخضري" (١/ ١٥١).

(٣) ووجب حذفه؛ لقيام الحال مقامه.

(٤) أما إذا صلح الحال لأنْ يكون خبرًا -لعدم مباينته للمبتدإ- فإنه يتعين رفعه خبرًا، فلا يجوز (ضربي زيدًا شديدًا)، بل يجب رفعه عند قصد الخبر، والنصب مع ذكر الخبر عند قصد الحالية، فيقال: (ضربي زيدًا إذا كان شديدًا).

"الأشموني مع حاشية الصبان" (١/ ٢٢٠)، و"اللباب" (٢٢٥-٢٢٦)، و"التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ١٨١).

(٥) الإعراب: ضربي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وضرب: مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالمضاف، من=

أَصْلُهُ[1]: ضَرْبِي زَيْدًا حَاصِلٌ إِذَا كَانَ قَائِمًا، فَحَاصِلٌ: خَبَرٌ، وَإِذَا: ظَرْفٌ لِلْخَبَرِ مُضَافٌ

= إضافة المصدر إلى فاعله. زيدًا: مفعول به، والخبر محذوف. قائمًا: حال من فاعل (كان) التامة المحذوفة معه، والتقدير: ضربي زيدًا حاصل إذا كان قائمًا.

فإن قلت: جعل هذا المنصوب حالًا مبني على أن (كان) تامة، فلِمَ لا جُعِلت ناقصة، والمنصوب خبرها؛ لأن حذف الناقصة أكثر؟

فالجواب: أنه منع من ذلك أمران:

أحدهما: أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكورة مشتقة من المصادر، فحكمنا بأنها أحوال؛ إذ لو كانت أخبارًا لِ(كان) المضمرة لجاز أن تكون معارف، ونكرات، ومشتقة، وغير مشتقة.

الثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله ﷺ: «**أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ**»، وهي لا تكون خبرًا للناقصة.

فإن قلت: لماذا لم يجعل المنصوب حالًا من معمول المصدر (زيدًا) في المثال؟

فالجواب: لئلا يكون الحال من معمولات المصدر؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها، فيتقدم محلها حينئذٍ على الخبر، فلا تسد مسده؛ لعدم وقوعها موقعه، فيفتقر إلى تقدير خبر -أي: بعد الحال- كما هو رأي الكوفيين، فيكون التقدير: (ضربي زيدًا قائمًا حاصل أو موجود)، فيفوت المقصود من حصر الضرب -مثلًا- حال القيام، وحينئذٍ يكون الحذف جائزًا لعدم سد شيء مسده. اهـ.

"الخضري" (١/ ١٥٢)، وابن حمدون (١/ ١٤١)، و"الأشموني مع الصبان" (١/ ٢١٩)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٥١).

(١) كذا قدّره جمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن نحو: (قائمًا) حال من معمول المصدر لفظًا ومعنًى، والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ، وخبر المبتدإ مقدر بعد الحال وجوبًا، أي: (ضربي زيدًا قائمًا حاصل).

وقولهم مُعْتَرَضٌ بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر، أي: حصر الضرب مثلًا في كونه حال القيام في نحو: (ضربي زيدًا قائمًا)، وحال الإساءة في نحو: (ضربي زيدًا مسيئًا)؛ إذ المعنى على قولهم (ضربي زيدًا) المختص بحال القيام حاصل، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه؛ لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود أيضًا في وقت آخر، فليس في تقديرهم إذن معنى الحصر المراد المتفق عليه. وعلى قولهم أيضًا يكون الحذف جائزًا لا واجبًا؛ =

إِلَى (كَانَ) التَّامَّةِ، وَفَاعِلُهَا مُسْتَتِرٌ فِيهَا عَائِدٌ عَلَى مَفْعُولِ الْمَصْدَرِ، وَقَائِمًا: حَالٌ مِنْهُ، وَهَذِهِ الْحَالُ لَا يَصِحُّ كَوْنُهَا خَبَرًا عَنْ هَذَا الْمُبْتَدَإِ؛ فَلَا[1] تَقُولُ: ضَرْبِي قَائِمٌ؛ لِأَنَّ

= لعدم سد شيء مسده؛ إذ الخبر لا يحذف وجوبًا إلا إذا سد مسده لفظ.

وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير صاحب الحال، أي: (ضربي زيدًا ضرْبُه قائمًا)، واختاره ابن مالك في «التسهيل» وكذا ابن هشام في «المغني»؛ لقلة المقدَّر عليه؛ لأن المقدَّر عليه شيئان، والمقدَّر على مذهب البصريين خمسة أشياء.

وضعف بأنه لم يقدر زيادة على ما أفاده الأول، وأن فيه حذف المصدر مع بقاء عمله، والجمهور على منعه.

«شرح الرضي» (١/ ٢٤٦-٢٤٧)، و«الصبان مع الأشموني» (١/ ٢١٩-٢٢٠)، و«الهمع» (١/ ٣٩٦-٣٩٧).

وذهب المبرد، وابن درستويه، وابن بابشاذ إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له؛ لكونه بمعنى الفعل؛ إذ معنى (ضربي زيدًا قائمًا): ما أضربه إلا قائمًا، وقال الرضي: معناه: أضربه قائمًا، وعليه لا حصر فيه، ويؤيد ما ذهب إليه هؤلاء امتناع توكيده بـ(كل) وأمثاله، وامتناع توصيفه.

وذهب الجامي واختاره الرضي إلى أن التقدير: (ضربي زيدًا يلابسه قائمًا) إذا أردت الحال عن المفعول في المعنى، و(ضربي زيدًا يلابسني قائمًا) إذا كان عن الفاعل في المعنى، ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال والعامل فيه، وقام الحال مقامه كما تقول: (راشدًا مهديًّا) أي: (سر راشدًا مهديًّا)، وهذا المذهب أقرب المذاهب؛ لبعده عن التكلف الحاصل في مذهب البصريين وقلة الاعتراض عليه، ومثله في عدم التكلف أن تقول: التقدير: (ضربي زيدًا حاصل قائمًا) فـ(قائمًا) حال من الياء أو من (زيدًا) والعامل فيها حاصل، فحذف العامل؛ لعمومه، ووجب حذفه؛ لقيام الحال مقامه، وهذا مبني على ما ذهب إليه ابن مالك من جواز اختلاف عامل الحال وصاحبها، وهو خلاف المشهور عند النحويين من التزامهم اتحاد عامل الحال وصاحبها، وهذا الذي ذهبوا إليه لا دليل عليه ولا ضرورة ملجئة إليه. قاله الرضي.

انظر: «هامش حاشية الآلوسي» ص(٢٢٧) وشرح الرضي (١/ ٢٤٨).

وهذه المسألة كما ترى طويلة الذيول كثيرة الخلاف، فننصح بعدم التشاغل بها، وأخذ أسهل المذاهب فيها وأقلها تكلفًا واعتراضًا عليه، وقد أفردها السيوطي بتأليف مستقل.

انظر «الهمع» (١/ ٣٩٥).

[1] في الأصل، ب، ح، خ، ط٢: (لا تقول).

الضَّرْبَ لَا يُوصَفُ[١] بِالْقِيَامِ، وَكَذَلِكَ (أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتًا)[٢]، و(أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا)[٣] تَقْدِيرُهُ: (حَاصِلٌ إِذَا كَانَ مَلْتُوتًا أَوْ قَائِمًا)، وَعَلَى ذَلِكَ فَقِسْ[٤].

---

(١) أي: أن الخبر وصف في المعنى، والضرب لا يوصف بالقيام.

(٢) الإعراب: أكثر: مبتدأ، وأكثر: مضاف. شربي: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وشرب: مضاف، وياء المتكلم: ضمير متصل في محل جر بالمضاف من إضافة المصدر إلى فاعله. السويق: مفعول به منصوب بالمصدر (شرب)، والخبر محذوف. ملتوتًا: حال من فاعل (كان) التامة المحذوفة مع فاعلها، والتقدير: (أكثر شربي السويق حاصل إذا كان ملتوتًا).

السويق: ما يعمل من الحنطة والشعير.

(٣) الإعراب: أخطب: مبتدأ. ما: حرف مصدري. يكون: فعل مضارع من (كان) التامة، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. الأمير: فاعل، والمصدر المؤول من (ما) وما دخلت عليه في محل جر، أي: (أخطب كون) بمعنى أكوان، ومن أوَّلَ بالجمع ابتداء فقد تسمح. قائمًا: حال من فاعل (كان) المحذوفة التامة، والتقدير: (أخطب كون -أي: أكوان- الأمير إذا كان قائمًا).

ومعنى: أخطب، من الخطب، وهو الشدة، أي: أشد أحواله. قاله بعضهم. «الصبان» (١/ ٢١٨).

تنبيهان:

الأول: عدَّد المصنف الأمثلة في ذلك؛ إشارة إلى أن المبتدأ قد يكون مصدرًا صريحًا، وقد يكون اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر الصريح، أو اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر المؤول.

وهل يشترط أن يكون المضاف إلى المصدر الصريح أو المؤول اسم تفضيل؟

لا يشترط ذلك، بل يجوز أن تقول: (بعض ضربي زيدًا قائمًا)، و(كل ضربي زيدًا قائمًا)، واشترط ذلك المكودي وصاحب «التصريح»، والحق عدم اشتراطه.

«حاشية ابن حمدون» (١/ ١٤١)، و«شرح المرادي على الألفية» (١/ ١٧٥).

الثاني: قال الرضي رَحِمَهُ اللهُ: اعلم أنه يجوز رفع الحال الساد مسد الخبر عن (أفعل) المضاف إلى (ما) المصدرية الموصولة بـ(كان) أو (يكون)، نحو: (أخطب ما يكون الأمير قائمٌ)، هذا عند الأخفش والمبرد، ومنعه سيبويه، والأولى جوازه، ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة؛ فلا تقول: ضربي زيدًا قائمٌ. اهـ. «شرح الرضي» (١/ ٢٤٩).

(٤) أي: كل ما المبتدأ فيه اسم تفضيل مضافًا إلى المصدر الصريح كـ(أكثر شربي)، أو إلى مؤول=

الرَّابِعَةُ: بَعْدَ وَاوِ الْمُصَاحَبَةِ[١] الصَّرِيحَةِ[٢]، كَقَوْلِهِمْ: (كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ)[٣] أَيْ:

= بالمصدر كـ(أخطب ما يكون). «الآلوسي» ص(٢٢٧).

(١) أي: مع كونها للعطف، وإنما وجب الحذف بعد هذه الواو؛ لقيام الواو مقام (مع)، ولو جيء بـ(مع) مكان الواو كان كلامًا تامًّا.
«التصريح» (١/ ١٨٠)، «ياسين على الفاكهي» (١/ ٢٥٩).

(٢) أي: في المصاحبة بأن تكون نصًّا في المعية، فإذا قلت: (زيد وعمرو) وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذف الخبر؛ اعتمادًا على فهم معنى الاقتران من الاقتصار على ذكر المتعاطفين، وجاز ذكره لعدم التنصيص، ومنه:

تَمَنَّوْا لِيَ الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى ... وَكُـلُّ امْـرِئٍ وَالْمَـوْتُ يَلْتَقِيَـانِ

فإن قلت: فبيِّن لي ضابط الواو التي تكون نصًّا في معنى المصاحبة والاقتران؛ حتى لا يلتبس أمرها عليَّ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن ضابط الواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران: أن يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها، نحو: (كل ثوب وقيمته)، و(كل طالب ومعارفه)، و(كل رجل وضيعته)، ألا ترى أن قيمة الثوب لا تفارقه، وأن ما يعرفه طالب العلم لا ينفك عنه، وأن الضيعة -أي: الحرفة- لا تفارق صاحبها، وذلك بخلاف الموت، فإنه ليس بملازم للمرء، وإنما يلقاه مَرَّة واحدة، فالواو التي هي نص في معنى المصاحبة والاقتران هي التي متى ذكرت فَهِمَ المخاطب معنى الاقتران من غير حاجة إلى النص على الاقتران، وذلك بواسطة كون طرفيها لا ينفك أحدهما في الوجود عن صاحبه. اهـ.

انظر «عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك» (١/ ٢٠٤).

فالحاصل: أن ضابط هذه الواو: أن يكون ما بعدها معنى قائمًا بالمعطوف عليه لا ينفك عنه، كما في المثال؛ فإن الضيعة -أي: الحرفة- قائمة بصاحبها.

وانظر «حاشية ابن حمدون» (١/ ١٤٠).

(٣) الإعراب: كل: مبتدأ، رجل: مضاف إليه مجرور بالمضاف. وضيعته: معطوف على المبتدإ، والخبر محذوف وجوبًا، أي: مقترنان أو متلازمان؛ لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران.

والضيعة: -بفتح الضاد المعجمة وسكون المثناة التحتانية-، أي: الحرفة، وسميت بذلك؛ لأنها إذا تركها ضاعت، فيكون قد ضيعها، أو ضاع بتركها. «شرح الفاكهي» (١/ ٢٥٩). =

كُلُّ رَجُلٍ مَعَ ضَيْعَتِهِ مَقْرُونَانِ؛ وَالَّذِي دَلَّ عَلَى الِاقْتِرَانِ مَا فِي الْوَاوِ مِنْ مَعْنَى الْمَعِيَّةِ.

= تنبيه: لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدإ، وعدُّها في غير هذا الكتاب أربعة:

الأول: إذا أخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد المدح، نحو: (الحمد لله الحميدُ)، أو ذمٍّ، نحو: (أعوذ بالله من إبليس عدوُّ الله)، أو ترحم، نحو: (مررت بعبدك المسكينُ)، برفع (الحميد)، و(عدو)، و(المسكين) على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوبًا، والتقدير: (هو الحميد)، (هو عدو الله)، (هو المسكين) وإنما وجب حذفه؛ لأنهم قصدوا إنشاء المدح، أوالذم، أو الترحم كما فعلوا في النداء؛ إذ لو أظهروا الناصب لأوهم الإخبار، وأجروا الرفع في وجوب الحذف مجرى النصب، واحترزوا بقولهم: (لمجرد المدح... إلخ) من أن يكون النعت للإيضاح أو التخصيص، فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدإ وحذفه كإظهار الناصب وإضماره.

الموضع الثاني: أن يكون الخبر مخصوصَ (نِعْمَ) أو (بِئْسَ)، نحو: (نعم الرجل زيد)، و(بئس الرجل عمرو)، فـ(زيد، وعمرو) خبران لمبتدإ محذوف وجوبًا، والتقدير: (هو زيد)، أي: الممدوح زيد، و(هو عمرو)، أي: المذموم عمرو. هذا إذا قدرت (زيدًا) و(عمرًا) خبرين، أما إذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما، أو محذوف على رأي ابن عصفور، فليس مما نحن فيه.

الموضع الثالث: إذا أخبر عن المبتدإ بصريح القسم، نحو: (في ذمتي لأفعلن)، فـ(في ذمتي) خبر لمبتدإ محذوف وجوبًا لسد جواب القسم مسده، أي: في ذمتي يمينٌ، ذكره أبوعلي الفارسي.

الموضع الرابع: إذا أخبر عن المبتدإ بمصدر مرفوع جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، نحو: (صبرٌ جميل)، أي: أمرنا صبر جميل، قال الراجز:

شَـكَا إِلَيَّ جَمَـلِي طُـولَ السُّـرَى ... صَـبْرٌ جَمِيـلٌ فَكِلَانَـا مُبْـتَلَى

ونحو: (سمع وطاعة)، ومنه:

فَقَالَتْ حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَاهُنَا ... أَذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفُ

فـ(سمع، وحنانٌ) خبران لمبتدأين محذوفين وجوبًا، والتقدير: (أمري سمع وطاعة)، و(أمري حنانٌ).

"أوضح المسالك" (١/ ١٩٦-١٩٧)، و"التصريح" (١/ ١٧٦-١٧٧)، و"الأشموني" (١/ ٢٢٠-٢٢١)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ١٥٣-١٥٤).

[نواسخ المبتدإ والخبر]

ص- بَابٌ: النواسخُ لِحُكمِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ: أَحَدُهَا: (كَانَ)، وَ(أَمْسَى)، وَ(أَصْبَحَ)، وَ(أَضْحَى)، وَ(ظَلَّ)، وَ(بَاتَ)، وَ(صَارَ)، وَ(لَيْسَ)، وَ(مَا زَالَ)، وَ(مَا فَتِئَ)، وَ(مَا انفَكَّ)، وَ(مَا بَرِحَ)، وَ(مَا دَامَ)؛ فَيَرْفَعْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ، ويَنصِبْنَ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان:٥٤].

ش- النَّوَاسِخُ(١): جَمْعُ نَاسِخٍ(٢)، وَهُوَ فِي اللُّغَةِ مِنَ النَّسْخِ، بِمَعْنَى الْإِزَالَةِ، يُقَالُ: نَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ، إِذَا أَزَالَتْهُ(٣)، وَفِي الِاصْطِلَاحِ: مَا يَرْفَعُ حُكْمَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ(٤) أَنْوَاعٍ:

---

(١) ذكرها عقب المبتدإ والخبر؛ لأنها لا تدخل إلا عليهما. «ابن حمدون» (١/ ١٤٢).

(٢) لأن (فاعلًا) وصفًا لغير العاقل يطرد جمعه على (فواعل) كـ(صاهل وصواهل)، و(عامل وعوامل)، بخلافه وصفًا لعاقل. وأما (فارس وفوارس) فهو شاذ، ولا تدخل هذه النواسخ على المبتدإ الذي له الصدارة، كـ(أسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وكم الخبرية، والمبتدإ المقرون بلام الابتداء) ما عدا ضمير الشأن، فإنه يجوز دخولها عليه، وإن كان مما يلزم الصدارة، كقول الشاعر:

إِذَا مُتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ ... وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

وكذلك لا تدخل على مبتدإ لازم الحذف، كالمخبر عنه بالنعت المقطوع، ولا على ما لا يتصرف أي: يلزم الابتداء كـ(طوبى للمؤمن)، و(ويل للكافرين)، وكذا المبتدإ الواقع بعد (لولا) الامتناعية، و(إذا) الفجائية.

«الهمع» (١/ ٤١٦)، و«التصريح» (١/ ١٨٣-١٨٤)، و«الصبان» (١/ ٢٢٦).

(٣) فسميت نواسخ؛ لإزالتها حكم المبتدإ والخبر.

(٤) أي: من حيث العمل، وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان: =

مَا يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ[١] وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ، وَهُوَ (كَانَ وَأَخَوَاتُهَا)[٢].

وَمَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ، وَهُوَ (إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا).

وَمَا يَنْصِبُهُمَا مَعًا وَهُوَ (ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا).

وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنْ مَعْمُولَيْ بَابِ (كَانَ) اسْمًا[٣] وَفَاعِلًا، وَيُسَمَّى الثَّانِي خَبَرًا وَمَفْعُولًا[٤].

وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنْ مَعْمُولَيْ بَابِ (إِنَّ): اسْمًا، وَالثَّانِي: خَبَرًا.

وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنْ مَعْمُولَيْ بَابِ (ظَنَّ): مَفْعُولًا أَوَّلًا وَالثَّانِي: مَفْعُولًا ثَانِيًا.

= أفعال وذلك: (كان وظن وأخواتهما)، وحروف وهي: (ما وأخواتها)، و(لا التي تنفي الجنس)، و(إنَّ وأخواتها).

(١) تسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول الناسخ.

(٢) وإنما قال: (كان وأخواتها) ولم يقل أمسى وأخواتها مثلاً؛ لأن (كان) أمُّ الباب؛ ولأن غيرها من أخواتها يخبر به عنها، كأن يقال: (كان زيد أمسى قائمًا)، ولا يحسن: (أمسى زيد كان قائمًا).

"ابن حمدون" (١/ ١٤٣)، و"الصبان" (١/ ٢٢٥).

(٣) على سبيل الحقيقة الاصطلاحية، وقوله: (فاعلًا) أي: مجازًا.

(٤) قوله: (خبرًا) أي: حقيقة، ومفعولًا أي: مجازًا؛ لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كـ(ضرب زيد عمرًا). "التصريح" (١/ ١٨٤).

والتسمية بالاسم والخبر إنما هي تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة؛ لأن (زيدًا) من قولك: (كان زيدٌ قائمًا) اسم للذات لا لـ(كان)، و(قائمًا) ليس خبرًا في المعنى عن (كان)؛ لأن (كان) فعل، والأفعال لا يخبر عنها، فالإضافة في كل لأدنى ملابسة، وهي كونها تعمل فيهما.

"ابن حمدون" (١/ ١٤٣)، و"الصبان" (١/ ٢٢٦)، "ياسين على الفاكهي" (٢/ ٦).

[باب كان وأخواتها]

وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي بَابِ (كَانَ)⁽¹⁾، وَأَلْفَاظُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ لَفْظَةً، وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مِنْهَا[2] مَا يَرْفَعُ الْمُبْتَدَأَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ بِلَا شَرْطٍ⁽³⁾، وَهِيَ[4] ثَمَانِيَةٌ: (كَانَ)، وَ(أَمْسَى)، وَ(أَصْبَحَ)، وَ(أَضْحَى)، وَ(ظَلَّ)، وَ(بَاتَ)، وَ(صَارَ)، وَ(لَيْسَ).

وَمَا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلَ بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ⁽⁵⁾

---

(1) وقدم (كان) وأخواتها على القسمين الأخيرين؛ لأن الجزء الأول معها مرفوع، وإن كان الرفع غير الرفع. «ابن حمدون» (١/ ١٤٣).

[2] (منها) ليس في ج، ح، خ، ط٢.

(3) أي: مما سيأتي في أخواتها من تقديم النفي وشبهه، و(ما) المصدرية الظرفية.

[4] في الأصل: (وهو).

(5) وإلى هذين القسمين أشار ابن مالك رحمه الله بقوله:

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرْ

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتِئَ وَانْفَكَّ وَهَذِي الْأَرْبَعَةْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَةْ

وتتميمًا للفائدة نذكر معاني هذه الأفعال:

أما (كان) فمعناها اتصاف الاسم بالخبر إما دوامًا كقوله: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]، وإما مع الانقطاع، نحو: (كان الشيخ شابًّا).

وأما (ظل)، و(بات)، و(أضحى)، و(أصبح)، و(أمسى) فهي تفيد اتصاف الاسم بالخبر في النهار، أو في الليل، أو في الضحى، أو في الصباح، أو في المساء.

وأما (صار) فتفيد تحويل اسمها من حالة إلى حالة أخرى ينطبق عليها معنى الخبر، نحو: (صار الطين إبريقًا)، ونحو: (صار العدو حبيبًا).

وأما (ليس) فهي لنفي الخبر عن الاسم في الحال عند الإطلاق، نحو: (ليس زيدٌ قائمًا).

وأما (فتئ)، و(انفك)، و(زال)، و(برح)، فهي تفيد ملازمة الخبر المخبر عنه ملازمة مستمرة=

وَهُوَ[1] أَرْبَعَةٌ: (زَالَ)، وَ(بَرِحَ)، و(فَتِئَ)، وَ(انْفَكَّ).

فَالنَّفْيُ(٢) نَحْوُ[٣]: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾[هود:١١٨](٤)، و[٥]﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ

= لا تنقطع (ما زال الله عالمًا)، و(ما زال زيدٌ أزرقَ العينين)، و(ما زال الحياءُ لا يأتي إلا بخيرٍ)، أو ملازمة مستمرة إلى زمن الكلام ثم تنقطع بعد وقت قصير أو طويل، نحو: (لا يزال الخطيب متكلمًا) ،و(ما زال زيد ضاحكًا)، و(ما زال زيد مسافرًا)، و(ما انفك عمرو مريضًا).

"ضياء السالك" (١/ ٢١٠-٢١١)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٤٤)، و"الصبان مع الأشموني" (١/ ٢٢٦-٢٢٧).

[١] في ج: (وهي).

(٢) سواء كان بالحرف -كما مثل المصنف-، أو بفعل يدل على النفي، أو باسم، كقوله:

لَيْسَ يَنْفَكُّ ذَا غِنَى وَاعْتِزَازٍ ... كُلُّ ذِي عِفَّةٍ مُقِلٌّ قَنُوعِ

وقوله:

غَيْرُ مُنْفَكٍّ أَسِيرَ هَوَى ... كُلُّ وَانٍ لَيْسَ يَعْتَبِرُ

وسواء كان النفي لفظًا -كما في هذه الأمثلة وأمثلة المصنف-، أو تقديرًا، نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، وقول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

إذ الأصل: لا تفتأ، ولا أبرح.

ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط: كون الفعل مضارعًا، وكونه جواب قسم، وكون النافي (لا)، وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت، وشذ قوله:

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدَا

أي: لا أبرح، وهذا شاذ؛ لأن (لا) لا تحذف إلا بعد القسم، وهنا ليس كذلك.

"التصريح" (١/ ١٨٥)، و"الأشموني" (١/ ٢٢٨).

[٣] في ح، ط٢: (نحو قوله).

(٤) الإعراب: لا: حرف نفي. يزالون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، وهو من أخوات (كان)، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسمها. مختلفين: خبرها منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

[٥] (الواو) سقطت من الأصل، ح، خ.

عَـٰكِفِينَ ﴾[طه:٩١][1]، وَشِبْهُهُ[2] وهُوَ النَّهْيُ وَالدُّعَاءُ[3]، فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ:

صَاحِ شَمِّرْ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ[4]

---

(١) الإعراب: لن: حرف نفي ونصب واستقبال. نبرح: فعل مضارع منصوب بـ(لن)، واسمه: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (نحن). عليه: جار ومجرور متعلق بـ(عاكفين). عاكفين: خبر (نبرح) منصوب وعلامة نصبه الياء.

(٢) قال ابن حمدون (١/ ١٤٥): وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي؛ لأن المطلوب بهما ترك الفعل، وترك الفعل نفي. اهـ.

(٣) ظاهر إطلاقه الدعاء عدم تقييده بـ(لا)، وهو المتجه، وإن نقل المصرح عن «الارتشاف» تقييده بـ(لا) فيدخل صدر قوله:

لَـنْ تَزَالُـوا كَـذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْـ ... ـتُ لَكُـمْ خَالِدًا خُلُـودَ الجِبَـالِ

بناء على ورود (لن) كما في البيت. «الصبان» (١/ ٢٢٧).

(٤) التخريج: البيت بلا نسبة في «عمدة الحافظ» (١/ ١٨٥)، و«أوضح المسالك» (١/ ٢١٢)، و«تلخيص الشواهد» ص(٢٣٠)، و«شرح ابن الناظم على الألفية» ص(٥٣)، و«شرح الألفية» للمرادي (١/ ١٧٧)، و«التصريح» (١/ ١٨٥)، و«الهمع» (١/ ٤١٠)، و«الأشموني» (١/ ٢٢٨)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ١٥٨)، و«المقاصد الشافية» (٢/ ١٤٣).

اللغة: صاح: أصله يا صاحب، منادى مرخم على غير القياس؛ لكونه ليس علمًا. شمر: استعد.

المعنى: يا صاحبي اجتهد واستعد للموت، ولا تنس ذكره؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: صاح: منادى بحرف نداء محذوف، وهو مرخم على غير القياس مبني على الضم على الحرف المحذوف. شمر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). ولا تزل: لا: حرف نهي، تزل: فعل مضارع مجزوم بـ(لا)، واسمه: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت). ذاكر: خبر (تزل) وهو مضاف. الموت: مضاف إليه مجرور بالمضاف. فنسيانه: الفاء: حرف تعليل، نسيانه: مبتدأ، ومضاف إليه. ضلال: خبر المبتدإ. مبين: صفة لـ(ضلال)، وجملة (فنسيانه ضلال مبين) استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: (ولا تزل)، حيث عمل الفعل (تزل) عمل (كان)؛ لأنه سبق بحرف النهي، والنهي شبيه النفي. =

وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ:

أَلا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى   وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[1]

= تنبيه: المراد بـ(زال) العاملة عمل (كان) ماضي (يزال)، لا (يَزيل) -بفتح أوله- ولا (يزول)؛ لأنهما تامان، الأول منهما متعدٍّ إلى واحد بمعنى (ماز) يقال: (زال زيد كتبه عن كتب غيره) أي: ميَّز، ومصدره (الزيل)، والثاني قاصر ومعناه الانتقال، ومنه: (زالت الشمس) أي: انتقلت، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا﴾[فاطر:٤١] الآية، ومصدره (الزوال).

(١) التخريج: البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة في "ديوانه" ص(١٢٥)، و"تاج العروس" (جرع)، و"لسان العرب" (يا)، و"مختار الصحاح" (باب الياء)، و"الإنصاف" (١/ ١٠٠)، و"اللامات" ص(٣٦)، و"الخصائص" (٢/ ٢٨٠)، و"التصريح" (١/ ١٨٥)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/٦١٧)، و"تلخيص الشواهد" ص(٢٣١-٢٣٢)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٤/ ٣٨٥).

وبلا نسبة في "عمدة الحافظ" (١/ ١٨٥)، و"المغني" (١/ ٢٤٣)، و"أوضح المسالك" (١/٢١٣)، و"الأشموني" (١/ ٢٢٨)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ١٥٨)، و"الهمع" (١/ ٤١١)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٥٣).

اللغة: اسلمي: من سَلِمَ من الآفات سلامةً. ميّ: اسم محبوبته وليس مرخمَ (مية) كما قد يتوهم. البِلى: بالكسر والقصر، مصدر (بَلِيَ يبلى) من باب (تعب)، وبلي الدار: طمس معالمها وذهب آثارها. المنهل: اسم فاعل لا اسم مفعول؛ لأنه من فعل لازم، يقال: انهلَّ المطر: أي: سال بشدة. الجرعاء: مؤنث الأجرع، وهي أرض رملية لا تنبت شيئًا. القطر: المطر.

المعنى: قصد الشاعر الدعاء لدار محبوبته (ميّ) بالسلامة والخلاص من الاضمحلال والفناء، وبأن المطر يستمر منسكبًا فيما اكتنف دارها من الأرض ذات الرمل التي لا تنبت شيئًا حتى تصير خضرة رطبة.

الإعراب: ألا: حرف استفتاح وتنبيه. يا: حرف نداء، والمنادى محذوف دل عليه ما بعد (اسلمي)، والتقدير: (ألا يا دار ميَّ اسلمي)، وكرر المنادى للتلذذ، وقدره بعضهم يا هذه اسلمي، ويجوز أن تكون الياء حرف تنبيه ولا منادى محذوف. اسلمي: فعل أمر مبني على حذف النون نيابة عن السكون، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. يا: حرف نداء. دار: منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ودار: مضاف. وميَّ: مضاف إليه مجرور بالمضاف=

وَمَا يَعْمَلُ[١] بِشَرْطِ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ (مَا) الْمَصْدَرِيَّةُ الظَّرْفِيَّةُ(٢)، وَهُوَ: دَامَ(٣)، كَقَوْلِهِ

= وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف. على: حرف جر بمعنى (مع). البلى: مجرور بـ(على) وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بـ(اسلمي). ولا زال: الواو: حرف عطف، لا: حرف نفي لفظًا، ودعاء معنًى، زال: فعل ماضٍ ناقص من أخوات (كان). منهلًا: خبر (زال) مقدم. بجرعائك: جار ومجرور متعلق بـ(منهلًا)، والكاف: في محل جر بالمضاف. القطر: اسم (زال) مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: (ولا زال)، حيث أجراها مجرى (كان) في عملها الرفع والنصب؛ لوجود الشرط، وهو تقدم شبه النفي وهو الدعاء عليها.

[١] في ح، ط٢: (يعمله).

(٢) وهذا القسم الثالث، وأشار إليه ابن مالك رحمه الله بقوله:

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمَا

وسميت (ما) هذه ظرفية؛ لأنها استعملت في موضع يستعمل فيه الظرف الذي هو (مدة)، وليس المراد أنها نابت عن الظرف؛ لأنها حرف، والظرف اسم، والحرف لا ينوب عن الاسم، وسميت مصدرية لتأويل ما بعدها بمصدر، وهي آلة السبك. «حاشية ابن حمدون» (١/ ١٤٥).

(٣) أي: الناقصة، أما التامة كما في قوله تعالى: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] فلا تعمل العمل المذكور. وقيد ابن هشام المصدرية بالظرفية؛ لأنها إذا كانت مصدرية غير ظرفية لا تعمل معها (دام) عمل (كان)، بل تكون تامة بمعنى بقي واستمر، نحو: (يعجبني ما دمت صحيحًا)، فـ(دام) تامة بمعنى (بقي) والتاء فاعل، و(صحيحًا) حال، والمصدر المؤول في محل رفع فاعل، أي: (يعجبني دوامك صحيحًا).

وخرج بقيد سبق (ما) المصدرية الظرفية: إذا لم تسبق بـ(ما)، نحو: (زيد دام قائمًا)، أو سبقت بـ(ما) النافية، نحو: (ما دام شيء)، وهي في هذين الاستعمالين تكون تامة أيضًا. ومن التجرد من (ما)، قوله:

دُمْتَ الْحَمِيدَ فَمَا تَنْفَكُّ مُنْتَصِرًا ... عَلَى الْعِدَى فِي سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

و(أل) في (الحميد) زائدة؛ لتصح الحالية، مثل: ﴿لَيُخْرَجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾[المنافقون: ٨] قراءة شاذة.

و(دام) الناقصة تفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدة محدودة، وهي مدة ثبوت=

تَعَالَى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[مريم:٣١][1]، أيْ: (مُدَّةَ دَوَامِي حَيًّا)، وَسُمِّيَتْ (مَا) هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً؛ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ[٢] بِالْمَصْدَرِ، وَهُوَ الدَّوَامُ، وظَرْفِيَّةً؛ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالظَّرْفِ، وَهُوَ الْمُدَّةُ.

[توسط الخبر]

ص- وَقَدْ يَتَوَسَّطُ الْخَبَرُ[3]، نَحْوُ:

فَلَـيْسَ سَـوَاءً عَـالِمٌ وَجَهُـولُ

ش- يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنْ يَتَوَسَّطَ الْخَبَرُ بَيْنَ الاسْمِ وَالْفِعْلِ[4]، كَمَا يَجُوزُ فِي بَابِ

= معنى خبرها لاسمها، نحو: (لا أصحبك ما دمت مقصرًا)، فنفي الصحبة يدوم بدوام وقت معين وهو مدة التقصير.

(١) الإعراب: وأوصاني: الواو: بحسب ما قبلها، أوصى: فعل ماضٍ، والنون: حرف للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). بالصلاة: جار ومجرور متعلق بالفعل (أوصى). والزكاة: معطوف على الصلاة. ما: مصدرية ظرفية حرف لا محل له من الإعراب. دمت: دام: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم (دام). حيًّا: خبر (دام) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والمصدر المؤول من (ما) وما دخلت عليه في محل جر بإضافة (مدة) إليه، والتقدير: (وأوصاني بالصلاة والزكاة مدة دوامي حيًّا)، والله أعلم.

[٢] في ب: (تؤول).

(٣) قال ابن مالك:

وَفِي جَمِيعِهَـا تَوَسُّـطَ الْخَـبَرْ أَجِـزْ.....................

(٤) محل جواز توسط الخبر ما لم يكن هناك شيء يوجب تأخير الخبر أو تقديمه، وإلا عمل به، فمن الأول كون الخبر محصورًا بـ(إلا) أو بـ(إنما)، نحو: (ما كان زيد إلا قائمًا)، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥]، ونحو: (إنما كان زيد قائمًا).

ومن الموجب للتأخير خوف اللبس، وذلك إذا كان الإعراب لا يظهر على كل منهما، نحو: (كان صاحبي عدوي)، ومن الثاني وهو وجوب التقديم على الاسم أن يحصر الاسم بما تقدم؛=

الْفَاعِلِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ[(١)]، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧][(٢)]، ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ [يونس:٢][(٣)] وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَحَفْصٌ[(٤)]:

= نحو: (ما كان قائمًا إلا زيد)، و(إنما كان قائمًا زيد)، وأن يضاف الاسم إلى ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: (ليس في الدار ساكنها).

فالحاصل: أن للخبر مع الاسم ثلاثة أحوال:

١- وجوب التقديم على الاسم. ٢- وجوب التأخير.

٣- جواز الأمرين.

(١) لأنه مثله في تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل. "الآلوسي" صـ(٢٣٤).

(٢) الإعراب: وكان: الواو: حرف عطف، كان: فعل ماضٍ ناقص. **حقًا**: خبر (كان) مقدم جوازًا. علينا: جار ومجرور متعلق بـ(حقًا)، أو متعلق بمحذوف صفة له. نصر: اسم (كان) مؤخر، ونصر: مضاف. المؤمنين: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

هذا هو الإعراب المشهور في الآية. وبعضهم يقف على (حقًا) ويبتدئ بما بعده، يجعل اسم (كان) مضمرًا فيها، و(حقًا) خبرها، أي: (وكان الانتقام حقًا). قال ابن عطية: وهذا ضعيف، وجعل بعضهم (حقًا) منصوبًا على المصدر، واسم (كان) ضمير الشأن والأمر، و(علينا) خبر مقدم، و(نصر) مبتدأ مؤخر، والجملة في محل نصب خبر (كان)، وبعضهم جعل (حقًا) منصوبًا على المصدرية، و(علينا) خبر (كان) مقدمًا، و(نصر) اسمها مؤخر.

(٣) الإعراب: **الهمزة**: للاستفهام الإنكاري. **كان**: فعل ماض ناقص. **للناس**: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (عجبًا)؛ لأنه في الأصل صفة أو متعلق بـ(عجبًا)، ولا يضر كونه مصدرًا؛ لأنه يتسع في الظرف وعديله ما لا يتسع في غيرهما. **عجبًا**: خبر (كان) مقدم. **أن أوحينا**: المصدر المؤول في محل رفع اسم (كان) مؤخر، والتقدير: أكان عجبًا للناس وحينا.

(٤) "البحر المحيط" (٢/ ٤)، و"الجامع لأحكام القرآن" (٢/ ٢٣٨)، و"الدر المصون" (١/ ٤٠٥)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٣/ ١٩١)، و"التيسير في القراءات السبع" صـ(٦٣)، و"العنوان في القراءات السبع" صـ(٩)، و"روح المعاني" (٢/ ٤٥).

وقرأ الجمهور برفع (البر) ورُجِّحَتْ قراءة الجمهور من حيث إنه ولي الفعل مرفوعه قبل منصوبه، ورُجِّحَتْ قراءة حفص وحمزة من حيث إن المصدر المؤول أعرف من المحلى بالألف=

﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ﴾[البقرة:١٧٧][(١)] بِنَصْبِ الْبِرِّ، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

سَلِي إِنْ جَهِلْتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ ... فلـيسَ سَـواءً عـالِمٌ وجَهُـولُ[(٢)]

= واللام؛ لأنه يشبه الضمير من حيث إنه لا يوصف ولا يوصف به، والأعرف ينبغي أن يجعل الاسم، وغير الأعرف الخبر.

(١) الإعراب: ليس: فعل ماضٍ ناقص. البرَّ: خبرها مقدم. أن تولوا: المصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل رفع اسم (ليس) مؤخر، والتقدير: ليس البر توليتكم وجوهكم.

هذا الإعراب على قراءة حفص وحمزة، وأما على قراءة الجمهور، فـ(البر) اسم ليس؛ لأنه مرفوع، والمصدر في محل نصب خبرها.

(٢) التخريج: البيت للسموءل بن عاديا الغساني في "ديوانه" ص(٩٢)، و"شرح أبيات ابن عقيل" ص(٤٦)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ٣٥٤)، و"شرح ديوان الحماسة" للمرزوقي ص(١٢٣).

وله أو للجلاج الحارثي في "تلخيص الشواهد" ص(٢٣٧)، و"شرح الحماسة" للأعلم (١/ ٢٦٥).

وهو بلا نسبة في شرح "عمدة الحافظ" (١/ ١٩٠)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٥٤)، و"شرح المرادي للألفية" (١/ ١٧٩)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ١٦١)، و"الأشموني" (١/ ٢٣٢)، و"الهمع" (١/ ٤٢٨)، و"المقاصد الشافية" (٢/ ١٥٦)، و"شرح التسهيل" (١/ ٣٤٩)، و"البحر المحيط" (٢/ ٤)، و"الدر المصون" (١/ ٤٠٥)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٣/ ١٩١)، و"روح المعاني" (٢/ ٤٥)، و"إعراب القرآن" لابن سيده (١/ ٣٦٥) و(٥/ ١٧١)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٢٩٧).

اللغة: سلي: أي: استعلمي واستخبري. جهول: صيغة مبالغة من جاهل، أي: كثير الجهل.

المعنى: يخاطب الشاعر امرأة خطبها هو وآخر فمالت للآخر، يقول لها: استعلمي من الناس عنَّا واستعلمي عنهم إن جهلت حالنا وحالهم؛ لأن العالم بالشيء والجاهل به ليسا متساويين.

وهذا البيت من أبيات قالها بمناسبة ما ذكر، وأولها:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يُدْنِسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضَهُ ... فَكُـلُّ رِدَاءٍ يَرْتَدِيـهِ جَمِيـلُ
وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيْمَهَا ... فَلَيْسَ إِلَى حُسْـنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ
تُعَيِّرُنَـا أَنَّـا قَلِيـلٌ عَدِيـدُنَا ... فَقُلْـتُ لَهَـا إِنَّ الْكِـرَامَ قَلِيـلُ
وَمَا قَلَّ مَنْ كَانَتْ بَقَايَاهُ مِثْلَنَا ... شَـبَابٌ تَسَـامَى لِلْعُـلَا وَكُهُـولُ =

وَقَالَ الْآخَرُ:

لا طِيبَ لِلْعيشِ ما دامَتْ مُنَغَّصَةً   لَذَّاتُهُ بادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ[(١)]

= وَمَا ضَرَّنَا أنَّا قَلِيلٌ وَجَارُنَا   عَزِيزٌ وَجَارُ الْأَكْثَرِينَ ذَلِيلُ
وَإِنَّا لَقَوْمٌ لَا نَرَى الْقَتْلَ سُبَّةً   إِذَا مَا رَأَتْهُ عَامِرٌ وَسَلُولُ

وقبل البيت المذكور:

وَأَسْيَافُنَا فِي كُلِّ شَرْقٍ وَمَغْرِبٍ   بِهَا مِنْ قِرَاعِ الدَّارِعِينَ فُلُولُ
مُعَوَّدَةٌ أَنْ لَا تُسَلَّ نِصَالُهَا   فَتُغْمَدَ حَتَّى يُسْتَبَاحَ قَبِيلُ

سَلِي...

الإعراب: سلي: فعل أمر مبني على حذف النون نيابة عن السكون، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. إن: حرف شرط جازم. جهلتِ: جهل: فعل ماضٍ مبني على السكون؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك في محل جزم بـ(إن) فعل الشرط، والتاء: ضمير المخاطبة متصل مبني على الكسر في محل رفع فاعل، ومفعوله محذوف تقديره: حالنا، وحالهم. الناس: مفعول به لـ(سلي). عنا: جار ومجرور متعلق بـ(سلي). وعنهم: الواو: حرف عطف، عنهم: معطوف على (عنا) متعلق بما تعلق به، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، أي: فسلي... إلخ. وقيل: إنّ (سلي) المذكور هو الجواب، وترك الفاء منه للشعر. فليس: الفاء: حرف تعليل، ليس: فعل ماضٍ ناقص من أخوات (كان) الناقصة. سواء: خبر (ليس) مقدم. عالم: اسمها مؤخر. وجهول: معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله (فليس سواء عالم وجهول)، حيث وسَّط الخبر بين (ليس) واسمها، وهو جائز عند الجمهور خلافًا لابن درستويه.

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" (١/ ٣٤٩)، و"شرح عمدة الحافظ" (١/ ١٩١)، و"أوضح المسالك" (١/ ٢١٩)، و"تلخيص الشواهد" ص(٢٤١)، و"شرح التصريح" (١/ ١٨٧)، و"شرح التسهيل" للمرادي (٢٩٧)، و"شرح الألفية" له أيضًا (١/ ١٧٩)، و"شرح الأشموني" (١/ ١١٢)، و"الهمع" (١/ ٤٢٨)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(٤٧).

اللغة: طِيب: -بكسر الطاء المهملة- أي: لذة. للعيش: أي: الحياة. منغصة: مكدرة. بادكار: أي: تذكر، وأصله: اذتكار -بالذال المعجمة والتاء المثناة فوق-، فقلبت التاء دالًا مهملة، ثم قلبت المعجمة دالًا مهملة أيضًا، وأدغمت الدال في الدال. الهرم: الكبر والضعف. لذاته: اسم لما=

وعَنِ ابْنِ دُرُسْتُوَيْهِ أَنَّهُ مَنَعَ تَقْدِيمَ خَبَرِ (لَيْسَ)(١)، وَمَنَعَ ابْنُ مُعْطٍ[٢] فِي

= يلتذ به مما تشتهيه النفس وتألفه.

المعنى: لا لذة ولا راحة في هذه الحياة ما دامت لذاتها، ونعيمها، ومسراتها تتكدر بتذكر الإنسان الموت، وبالضعف، وبالكبر.

الإعراب: لا: نافية للجنس تعمل عمل (إنّ). طيب: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. للعيش: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا)، والتقدير: (حاصل). ما: مصدرية ظرفية حرف. دامت: دام: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: علامة التأنيث حرف لا محل له من الإعراب. منغصة: خبر (دام) مقدم. لذاته: اسمها مؤخر، والهاء العائدة على العيش مضاف إليه. بادِّكار: جار ومجرور متعلق بـ(منغصة)، وهو مضاف. الموت: مضاف إليه مجرور بالمضاف. والهرم: معطوف على الموت، والمصدر من (ما) وما دخلت عليه مجرور بإضافة (مدة) إليه، والتقدير: لا طيبَ للعيش مدة دوام تنغيص لذاته....

الشاهد فيه: قوله: (ما دامت منغصة)، حيث قدم خبر (دام) على اسمها، وهو جائز عند الجمهور، خلافًا لابن معطٍ، والبيت حجة عليه، وله أن يقول: إن اسم (دام) ضمير مستتر فيها جوازًا تقديره (هي) يعود على (لذاته)، ومنغصة خبرها، و(لذاته) نائب فاعل لـ(منغصة)، فهو من باب التنازع، أي: تنازع (دام) و(منغصة) قوله (لذاته) وأعمل الثاني وأضمر في الأول -كما رأيت-، لا من باب تقديم الخبر على الاسم.

(١) قال: لأنها تشبه (ما) الحجازية؛ ولأنها حرف على قول جماعة. ولكنه محجوج بالقراءة المتواترة، وبالبيت الذي ذكره المصنف، وبقول الآخر:

أَلَـيْسَ عَظِيمًـا أَنْ تُلِـمَّ مُلِمَّـةٌ وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْخُطُوبِ مُعَوَّلُ

وانظر رأي ابن درستويه في "الارتشاف" (٣/ ١١٦٩)، و"التصريح" (١/ ١٨٧)، و"الدر المصون" (١/ ٤٠٥)، و"اللباب" (٣/ ١٩١)، و"البحر المحيط" (٢/ ٤)، و"إعراب ابن سيده" (١/ ٣٦٥)، و"الهمع" (١/ ٤٢٩)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٢٩٧).

تنبيه: زعم ابن مالك في "شرح التسهيل" أن توسيط خبر (ليس) جائز بإجماع، وتبع في ذلك الفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور، وقد علمت مما ذكر المصنف خلاف ابن درستويه، فتنبَّهْ!

انظر "شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٤٩)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٢٩٧)، و"الارتشاف" (٣/ ١١٦٩)، و"الهمع" (١/ ٤٢٩).

[٢] في الأصل، ب، ج، ح، خ: (معطي).

«ألْفِيتِهِ»(١) تَقْدِيمَ خَبَرِ (دَامَ)، وَهُمَا مَحْجُوجَانِ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الشَّوَاهِدِ وَغَيْرِهَا.

[تقدم الخبر]

ص- وَقَدْ يَتَقَدَّمُ الْخَبَرُ[٢] إِلَّا خَبَرَ لَيْسَ، ودَامَ.

ش- لِلْخَبَرِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ:

أَحَدُهَا: التَّأْخِيرُ عَنِ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ، وَهُوَ الْأَصْلُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[الفرقان:٥٤].

وَالثَّانِي: التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَاسْمِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[الروم:٤٧]، وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُ ذَلِكَ.

وَالثَّالِثُ: التَّقَدُّمُ[٣] عَلَى الْفِعْلِ وَاسْمِهِ، كَقَوْلِكَ: (عَالِمًا كَانَ زَيْدٌ)، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَهَؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾[سبأ:٤٠](٤)، فَـ(إِيَّاكُمْ): مَفْعُولٌ

---

(١) قال رحمه الله في «ألفيته»:

وَلَا يَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْخَبَرْ عَلَى اسْمِ مَا دَامَ وَجَازَ فِي الْأُخَرْ

ورد قوله بأنه مخالف للنص السابق، ولقول الآخر:

مَا دَامَ حَافِظَ سِرِّي مَنْ وَثِقْتُ بِهِ فَهْوَ الَّذِي لَسْتُ عَنْهُ رَاغِبًا أَبَدَا

وبأنه أيضًا مخالف للقياس على سائر أخواتها، ومخالف للإجماع. «الهمع» (١/ ٤٢٩).

وانظر رأيه في «شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٤٩)، و«شرح التسهيل» للمرادي ص(٢٩٧)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٦٩)، و«الأشموني» (١/ ٢٢٦)، و«التصريح» (١/ ١٨٧)، و«شرح الرضي» (٤/ ١٩٩)، وقال رحمه الله بعد أن ذكر منعه لتوسط خبرها بينها وبين الاسم قال: وهو غلط، ولم يذكره غيره.

[٢] (الخبر) سقطت من الأصل، ح، ط١. [٣] في خ: (التقديم).

(٤) الإعراب: **الهمزة**: حرف استفهام. **هؤلاء**: الهاء: حرف تنبيه، أولاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. **إياكم**: إيا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدم لـ(يعبدون)، وكُمْ: حرف يدل على الجمع المخاطب لا محل له من الإعراب. **كانوا**: كان مع=

لِـ(يَعْبُدُونَ)[١]، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى (كَانَ)، وَتَقَدُّمُ الْمَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِجَوَازِ تَقْدِيمِ[٢] الْعَامِلِ(٣).

وَيَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي خَبَرِ (لَيْسَ)(٤) و(دَامَ).

فَأَمَّا امْتِنَاعُهُ فِي خَبَرِ (دَامَ) فَبِالاتِّفَاقِ(٥)؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ:

= اسمها. يعبدون: فعل مضارع مرفوع بثبات النون، والواو: في محل رفع فاعل، والجملة في محل نصب خبر (كان).

[١] في ح، ط١، ط٢: (يعبدون). [٢] في ح، ط٢: (تقدم).

(٣) قال ذلك ابن مالك في "شرح التسهيل" وسبقه إليه الفارسي، وابن جني، وغيرهما من البصريين، وقال المصنف في "الحواشي": وهو غير لازم، فإن البصريين أجازوا: (زيدًا عمرو ضرب) مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلًا، فأجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل، وفي التنزيل: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه؛ لأن(إما) لا يليها فعل. اهـ.

وكذا نقض بمعمول خبر (ما) فإنه يتقدم، نحو: (طعامك ما زيد آكلًا؟). وخبرها لا يجوز تقديمه عليها وإن كان ظرفًا، وبنحو: (زيدًا لم أضرب)، و(عَمْرًا لن أضرب) مع امتناع تقديم الفعل على(لم)، و(لن)، اللهم إلا أن يقال: مرادهم بقولهم تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل، إنه يؤذن به إذا لم يمنع مانع، بل لاشك أن هذا هو مرادهم من إطلاق القاعدة أن ذلك هو الأغلب حيث لم يوجد مانع؛ بدليل أن ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ صرح بذلك في "شرح الكافية" فقال: وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالبًا. اهـ.

فاحترز بقوله (غالبًا) عما ذكر في بيان عدم اللزوم.

"الآلوسي" ص(٢٣٥)، و"التصريح" (١/ ١٨٨)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٩).

(٤) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرِ لَيْسَ اصْطُفِي

(٥) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

وقوله: (فبالاتفاق) دعوى الاتفاق مسلمة في الصورة الأولى، وهي تقدم الخبر على (ما)، و(دام)، وأما الصورة الثانية: وهي أن يتقدم الخبر على (دام) وحدها ففي دعوى الإجماع على منعها نظر؛ لأن المنع معلل بعلتين: =

(لَا[١] أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ صَدِيقَكَ)، ثُمَّ قَدَّمْتَ الْخَبَرَ عَلَى (مَا دَامَ) لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الصِّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ؛ لِأَنَّ (مَا) هَذِهِ مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ، يُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ(٢)، كَمَا قَدَّمْنَا[٣]، وَإِنْ قَدَّمْتَهُ عَلَى (دَامَ) دُونَ (مَا) لَزِمَ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيِّ وَصِلَتِهِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، لَا [يُقَالُ][٤]: (عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدًا تَصْحَبُ)، وَإِنَّمَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي الْمَوْصُولِ الِاسْمِيِّ، غَيْرِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ؛ تَقُولُ: (جَاءَنِي الَّذِي زَيْدًا ضَرَبَ)، وَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (جَاءَ الضَّارِبُ زَيْدًا) أَنْ تُقَدِّمَ[٥] (زَيْدًا) عَلَى (ضَارِبٍ)(٦).

وَأَمَّا امْتِنَاعُ ذَلِكَ فِي خَبَرِ (لَيْسَ) فَهُوَ قَوْلُ[٧] الْكُوفِيِّينَ(٨)،

= إحداهما: عدم تصرفها، وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعًا باتفاق؛ بدليل اختلافهم في (ليس)، مع الإجماع على عدم تصرفها.

والأخرى: أن (ما) موصول حرفي، ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضًا مختلف فيه، وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كـ(ما) المصدرية.

"التصريح" (١/ ١٨٨)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (١/ ٢٣٣)، "ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٠)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ١٨٠).

[١] في الأصل، ب، ط١: (أصحبك) من غير (لا).

(٢) فيلزم من ذلك تقديم بعض الصلة على الموصول الحرفي، وهو ممنوع، ويلزم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله، وهو أيضًا ممنوع. "الصبان" (١/ ٢٣٣).

[٣] في ح، ط٢: (قدمناه). [٤] في ح، ط٢: (لا تقول).

[٥] في الأصل، خ، ط١: (متقدم).

(٦) أي: وتجعله فاصلًا بينه وبين (أل)؛ لأنها معه كالكلمة الواحدة؛ بدليل ظهور إعرابها فيه. وذكر أنه يمتنع تقديمه على (أل) أيضًا ولو ظرفًا، وقدروا متعلقًا له في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]، أي: كانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين، أو يقدر بـ(أعني). "الآلوسي" ص(٢٣٦).

[٧] في ح، ط٢: (اختيار).

(٨) أي: جمهورهم.

وانظر رأيهم في "الإنصاف" (١/ ١٦٠)، و"الرضي" (٤/ ٢٠٠)، و"الارتشاف" (٣/ ١١٧١).

وَالْمُبَرِّدِ[(١)]، وَابْنِ السَّرَّاجِ[(٢)]، وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مِثْلُ (ذَاهِبًا لَسْتُ)؛ وَلِأَنَّهَا فِعْلٌ جَامِدٌ فَأَشْبَهَتْ (عَسَى)، وَخَبَرُهَا لَا يَتَقَدَّمُ بِاتِّفَاقٍ[(٣)]، وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ[(٤)] وَابْنُ جِنِّي[(٥)] إِلَى الْجَوَازِ، مُسْتَدِلِّينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[هود:٨][(٦)]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ﴿يَوْمَ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِـ﴿مَصْرُوفًا﴾، وَقَدْ تَقَدَّمَ

---

(١) انظر رأيه في "شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٥١)، "شرح التسهيل" للمرادي صـ(٢٩٩)، و"الارتشاف"(٣/ ١١٧١)، و"الأشموني"(١/ ٢٣٤)، و"الهمع"(١/ ٤٢٩)، و"الرضي" (٤/ ٢٠٠).

(٢) انظر رأيه في كتابه "الأصول في النحو" (١/ ٨٩-٩٠). وانظر أيضًا "الارتشاف" (٣/ ١١٧١)، و"شرح التسهيل" (١/ ٣٥١)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٢٩٩) و"الهمع" (١/ ٤٢٩)، و"الأشموني" (١/ ٢٣٤).

وَمِمَّنْ ذَهَبَ إِلَى الْمَنْعِ أَيْضًا الزَّجَّاجُ، والسِّيرَافِي، وأبوعلي الْفَارِسِيُّ في "الْحَلَبِيَّات"، وَابْنُ عَبْدِالْوَارِثِ، وَالْجُرْجَانِيُّ، وَالسُّهَيْلِيُّ، وَأَكْثَرُ الْمُتَأَخِّرِينَ، مِنْهُم: ابْنُ مَالِكٍ.

انظر "الارتشاف" (٣/ ١١٧١)، و"شرح التسهيل" (١/ ٣٥١)، و"الهمع" (١/ ٤٢٩).

(٣) فالحاصل: أنهم منعوا تقدم خبر (ليس) عليها؛ قياسًا على (عسى) بجامع الجمود.

(٤) أي: في المشهور عنه. وانظر رأيه في "شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٥١)، و"الارتشاف" (١/ ١١٧٣)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٢٩٩).

(٥) انظر "الخصائص" (١/ ١٨٩).

ومن ذهب إلى القول بجواز تقديم خبر (ليس) عليها قُدَمَاءُ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْفَرَّاءُ، وَابْنُ بُرْهَانٍ، والزَّمَخْشَرِيُّ، والشَّلُوبِينَ، وَابْنُ عُصْفُورٍ، وَرُوِيَ أَيْضًا عَنِ السِّيرَافِيِّ.

"شرح التسهيل" للمرادي صـ(١٩٩)، و"الارتشاف" (١/ ١١٧٢).

(٦) الإعراب: **ألا**: حرف استفتاح وتنبيه. **يوم**: ظرف زمان متعلق بخبر (ليس): (مصروفًا). **يأتيهم**: **يأتي**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا عائد على العذاب تقديره (هو)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **ليس**: فعل ماضٍ ناقص، واسمها ضمير مستتر جوازًا عائد على العذاب، تقديره (هو). **مصروفًا**: خبر (ليس). **عنهم**: جار ومجرور متعلق بـ(مصروفًا).

الشاهد في الآية: أن المجيزين لتقدم خبر (ليس) عليها استدلوا بها، ووجه ذلك أن تقديم=

عَلَى ﴿لَيْسَ﴾، وَتَقَدُّمُ[١] الْمَعْمُولِ يُؤْذِنُ بِجَوَازِ تَقَدُّمِ الْعَامِلِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا[٢] فِي الظُّرُوفِ مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا[٣] فِي غَيْرِهَا.

وَنُقِلَ عَنْ سِيبَوَيْهِ الْقَوْلُ بِالْجَوَازِ وَالْقَوْلُ بِالْمَنْعِ(٤).

= المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل، و(يوم) منصوب بـ(مصروفًا) وقد تقدم على (ليس) فليجُز تقديم الخبر بطريق الأولى؛ لأنه إذا تقدم الفرع فأولى أن يتقدم الأصل.

وقد أجاب المصنف على هذا بما ذكر. ويمكن أن يجاب أيضًا بأن (يوم) معمول لمحذوف تقديره: (يعرفون يوم يأتيهم)، وجملة (ليس مصروفًا) حال مؤكدة أو مستأنفة، أو بأن (يوم) في محل رفع على الابتداء، وبني على الفتح؛ لإضافته إلى جملة (يأتيهم)، وجملة (ليس مصروفًا) خبر. أو يقال: إن (يوم) ظرف لـ(ليس)؛ فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف؛ لدلالتها على مطلق الحدث.

"التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ١٨٨)، و"الرضي" (٤/ ٢٠٠)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٩).

[١] في ب، خ، ط١: (وتقديم). [٢] في الأصل: (اتسعوا).

[٣] في الأصل: (يتسعوا).

(٤) وظاهر كلامه يقتضي الجواز، قال ابن عصفور: وهو الذي يعطيه كلام سيبويه؛ لأنه أجاز في الاشتغال: (أزيدًا لست مثله)، بنصب (زيد) بفعل يفسره (ليس)، ولا يفسر في الاشتغال إلا ما يصح له العمل. اهـ.

"شرح التسهيل" للمرادي ص(٢٩٩-٣٠٠)، و"الكتاب" (١/ ١٠٢).

تنبيه: هذا الخلاف في غير ليس الاستثنائية، وأما الاستثنائية فلا يتقدم عليها خبرها إجماعًا، ومثلها (لا يكون) في الاستثناء.

"الصبان" (١/ ٢٣٤)، و "الخضري" (١/ ١٦٢).

فائدة: إذا نفي الفعل بـ(ما) غير (زال) وأخواته ففي تقديم الخبر على (ما) خلاف.

فذهب البصريون والفراء إلى منع تقدمه على (ما)، فلا يجوز عندهم: (قائمًا ما كان زيد). وذهب الكوفيون إلى الجواز، ومنشأ اختلافهم في أن (ما) هل لها صدر الكلام أو لا؟ فالبصريون على الأول، والكوفيون على الثاني. وأما التوسط بينها وبين الفعل فيجوز، نحو: (ما قائمًا كان زيد). وأما (زال) وأخواته ففي تقديم الخبر على (ما) ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقًا، سواء نفيت بـ(ما) أو بغيرها، وعليه الفراء.

والثاني: الجواز مطلقًا، وعليه سائر الكوفيين؛ لأن (ما) عندهم ليس لها الصدر كغيرها. =

[الأفعال التي ترادف (صار) معنًى]

ص- وَتَخْتَصُّ الْخَمْسَةُ الْأُوَلُ بِمُرَادَفَةِ (صَارَ)[(١)].

ش- يَجُوزُ فِي (كَانَ)، وَ(أَمْسَى)، وَ(أَصْبَحَ)، وَ(أَضْحَى)، وَ(ظَلَّ) أَنْ تُسْتَعْمَلَ بِمَعْنَى (صَارَ)[(٢)]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا ۝ فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا ۝ وَكُنتُمْ

= والثالث: إن نفيت بـ(ما) امتنع التقديم؛ لأن لها الصدر، ويجوز إن نفيت بغيرها كـ(لا)، و(لم)، و(لن)، و(لما)، و(إن)، قال السيوطي: وهو الأصح وعليه البصريون.

وأما توسط الخبر بين (ما)، و(زال)، نحو: (ما عالمًا زال زيد) فالأكثرون على الجواز، ومنعه بعضهم؛ لأن الفعل مع (ما) كـ(حبذا) فلا يفصل بينهما.

"الهمع" (١/ ٤٢٩-٤٣٠)، و"الارتشاف" (٣/ ١١٧٠)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ١٠-١١).

(١) الدالة على انتقال الاسم من صفة إلى صفة، نحو: (صار زيد غنيًا)، أو من حقيقة إلى حقيقة، نحو: (صار الطين إبريقًا)، وتكون أيضًا للانتقال من مكان إلى مكان، نحو: (صار زيد إلى عمرو).

"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٢-١٣).

(٢) فتفيد التقرير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها، ولا يكون خبرها ماضيًا كما قاله السيوطي وغيره.

وعليه: فالشاهد في البيت الآتي في (أمسى) الأولى لا الثانية، كما قد يتوهم.

وزعم الزمخشري: أن (بات) يأتي بمعنى (صار). قال ابن مالك: وليس بصحيح؛ لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء.

وجعل منه بعض المتأخرين «فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ» متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وضعف بإمكان حمله على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلًا.

"شرح التسهيل" (١/ ٢٤٦)، و"الهمع" (١/ ٤٢٠)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٢)، "الآلوسي" ص(٢٣٨).

تنبيه: ألحق قومٌ -منهم ابن مالك- بـ(صار) ما كان بمعناها، وذلك عشرة أفعال:

* آض: كقوله:

رَبَّيْتُــهُ حَـتَّى إِذَا تَمَعْــدَدَا وَآضَ نَهْـدًا كَالْحِصَـانِ أَجْـرَدَا

* عاد: كقوله: =

= وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدِيتُ بِرُشْدِهِ فَـلِلَّهِ مُغْـوٍ عَـادَ بِالرُّشْـدِ آمِـرَا

* آل: بالمد، كقوله:

ثُمَّ آلَـــــتْ لَا تُكَلِّمُنَــــــا كُــلُّ حَــيٍّ مُعْقَــبٌ عُقَبَــا

* رجع: كقوله:

تُعَدُّ لَكُمْ حَزَرَ الْجَزُورِ رِمَاحُهَا وَيَـرْجِعْنَ بِالْأَكْبَـادِ مُنْكَسِـرَاتِ

ومنه قوله ﷺ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا».

* حار: بالمهملة، كقوله:

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشِّهَابِ وَضَوْءُهُ يَحُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعُ

* استحال: كقوله:

إِنَّ الْعَــدَاوَةَ تَسْــتَحِيلُ مَــوَدَّةً بِتَـدَارُكِ الْهَفَـوَاتِ بِالْحَسَـنَاتِ

وفي الحديث المتفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما: «فَاسْتَحَالَتْ فِي يَدِهِ غَرْبًا».

* تحول: كقوله:

وَبُدِّلْتُ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكِ مِن نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسَا

* ارتد: كقوله تعالى: ﴿أَلْقَنْهُ عَلَىٰ وَجْهِهِۦ فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

والتاسع قولهم: (ما جاءت حاجتك)، قيل: وأول من قالها الخوارج لابن عباس رضي الله عنهما حين أرسله عليٌّ رضي الله عنه إليهم، ويروى برفع (حاجتك) على أن (ما) خبر (جاءت)، وقدم؛ لأنه اسم استفهام، والتقدير: أيةَ حاجة صارت حاجتك، وبنصبه على أنه الخبر، والاسم ضمير (ما)، والتقدير: أيةُ حاجة صارت حاجتك، و(ما) مبتدأ، والجملة بعدها خبر.

ذكر الدماميني أن الأندلسي قال: (جاء) لا تستعمل بمعنى (صار) إلا في خصوص هذا التركيب، فلا يقال: (جاء زيد قائمًا)، وأن ابن الحاجب طرده في غيره، وجعل منه (جاء البر قفيزين)، ونقل هذا السيوطي في «الهمع» عن قوم.

والعاشر: (قَعَدَتْ كأنها حربة)، من قولهم: (شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة)، أي: (صارت)، فكأنها حربة خبر (قعدت).

وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل (قعد) هذا العمل إلا إذا كان الخبر مُصَدَّرًا بـ(كأن)، واستحسنه الرضي، وطرده كثير مطلقًا، وجعلوا منه: (قعد لا يسأل حاجة إلا قضاها)، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾ [الإسراء: ٢٢].

وألحق قوم -مِنهُم الزَّمَخْشَرِيُّ وأبوالبقاءِ والجُزُولِيُّ وَابْنُ عُصْفُورٍ- بأفعال هذا الباب: (غدا)، =

أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً ﴾[الواقعة:٥-٧][1]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾[آل عمران:١٠٣][2]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾[النحل:٥٨][3] وَقَالَ الشَّاعِرُ:

أَمْسَتْ خَلَاءً وأَمْسَى أهلُها احتَمَلُوا ... أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبَدِ[4]

= و(راح) بمعنى (صار)، وجعلوا منه حديث: «تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا»، وتقول: (غدا زيد ضاحكًا)، و(راح عبدالله منطلقًا) أي: صار في حال ضحك وانطلاق، ومنع ذلك الجمهور، منهم ابن مالك، وقالوا: المنصوب بعدهما حال؛ إذ لا يوجد إلا نكرة.

"الهمع" (١/ ٤١٣-٤١٥)، و"الصبان" (١/ ٢٢٩)، و"شرح التسهيل" (١/ ١٤٤-٣٤٨).

(١) الإعراب: وبست: الواو: بحسب ما قبلها، بس: فعل ماضٍ مغير الصيغة، والتاء: حرف دال على التأنيث لا محل له من الإعراب. الجبال: نائب فاعل. بسًّا: مفعول مطلق. فكانت: الفاء: حرف عطف، كان: فعل ماضٍ ناقص بمعنى (صار)، والتاء: حرف دال على التأنيث، واسمها: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي). هباءً: خبر (كان). منبثًا: صفة لـ(هباءً). وكنتم: الواو: حرف عطف، كان: فعل ماضٍ ناقص بمعنى (صار)، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسم (كان)، والميم: علامة الجمع حرف لا محل له من الإعراب. أزواجًا: خبر (كان). ثلاثة: صفة لـ(أزواجًا).

الشاهد في الآية: (كانت هباءً)، و(كنتم أزواجًا)، فإن (كان) في الموضعين بمعنى (صار).

(٢) الإعراب: فأصبحتم: الفاء: حرف عطف، أصبح: فعل ماضٍ ناقص بمعنى (صار)، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسم (أصبح)، والميم: علامة الجمع. بنعمته: جار ومجرور متعلق بـ(إخوانًا) لما فيه من معنى الفعل، أي: تآخيتم بنعمته، والباء: للسببية، وجوز أبوحيان أن يتعلق بـ(أصبح)، وجوز غيره أن يتعلق بمحذوف على أنه حال من فاعل (أصبحتم) أي: فأصبحتم إخوانًا متلبسين بنعمته، أو حال من (إخوانًا)؛ لأنه في الأصل صفة له. إخوانًا: خبر (أصبح)، وجوزوا أن (بنعمته) هو الخبر، و(إخوانًا) حال من التاء في (أصبحتم).

الشاهد في الآية: (فأصبحتم) بمعنى صرتم.

(٣) الإعراب: ظل: فعل ماضٍ ناقص بمعنى (صار). وجهه: اسم (ظل)، ووجه: مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. مسودًّا: خبر (ظل) منصوب.

(٤) التخريج: البيت للنابغة الذبياني في "ديوانه" صـ(١٨)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ١٧٠)، و"خزانة الأدب" (٤/ ٥)، و"الصحاح" (خنن) (١/ ١٩٠) (لبد) (٢/ ١٣١)، و"تهذيب اللغة"=

= (خنى) (٣/ ٢٦)، و"لسان العرب" (٣/ ٣٨٦) (لبد)، (٤/ ٢٤٥) (خنا)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (١/ ١٩٢).

وبلا نسبة في "شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٤٤-٣٤٦)، و"شرح عمدة الحافظ" (١/ ١٩٦)، و"شرح الكافية" للرضي (٢/ ١٧٣)، و"الأشموني" (١/ ١١١)، و"الهمع" (١/ ٤٢٠)، و"المساعد" (١/ ٢٥٧).

اللغة: **أمست خلاء**: أي: صارت مقفرة خالية من الإنس، فالخلاء -بالفتح والمد-: المكان الذي لا شيء به. **احتملوا**: حملوا جمالهم وارتحلوا. **أخنى عليها**: أهلكها وأفسدها، قال في الصحاح: وأخنى عليه الدهر: أتى عليه وأهلكه. **لبد**: اسم نسر عُمِّرَ طويلًا، وقيل: هو آخر نسور لقمان بن عاد، له سبعة نسور، هذا آخرها موتًا كما قيل، والله أعلم، وفي المثل: (أعمر من لبد) لمن عُمِّر طويلًا.

المعنى: يصف الشاعر دار مية بعد ارتحال أهلها منها بأنها صارت خرابًا خالية من أهلها، قد عبث بها الدهر، وأتى عليها كما أتى على لبد.

الإعراب: **أمست**: أمسى: فعل ماضٍ ناقص بمعنى (صار)، والتاء: للتأنيث حرف لا محل له من الإعراب. **خلاءً**: خبرها، واسمها: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي) يعود على (دار مية)، **وأمسى**: الواو: حرف عطف، أمسى: فعل ماضٍ ناقص. **أهلها**: اسم (أمسى)، وأهل: مضاف، والهاء: ضمير متصل مضاف إليه في محل جر بالمضاف. **احتملوا**: الجملة الفعلية في محل نصب خبر (أمسى). **أخنى**: فعل ماضٍ. **عليها**: جار ومجرور متعلق بـ(أخنى). **الذي**: اسم موصول في محل رفع فاعل. **أخنى**: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). **على لبد**: جار ومجرور متعلق بـ(أخنى).

الشاهد فيه: (أمست خلاءً)، فـ(أمسى) فيه بمعنى (صار)؛ لأنه يدل على التحول والانتقال من حال إلى أخرى، وليس في الثانية (أمسى أهلها...) شاهد؛ لكون الخبر فيه ماضيًا، و(صار) وما بمعناه لا يكون خبرها ماضيًا كما مر.

ومسألة وقوع الماضي خبرًا عن أفعال الباب فيه خلاف، والصحيح أن هذه الأفعال تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

قسم يجوز ذلك فيه باتفاق، هو (ليس)، ومن ذلك ما حكاه سيبويه: (ليس خلق اللهُ مثله).

وقسم يمتنع فيه، وهو (صار) وما بمعناها، و(دام)، و(زال) وأخواتها، فلا يقال: (صار زيد عَلِمَ) وكذا البواقي؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا، وهذا متفق عليه. =

وَقَالَ الْآخَرُ:

أَضْحَى يُمَزِّقُ أَثْوَابِي وَيَضْرِبُنِي ... أَبَعْدَ شَيْبِيَ يَبْغِي عِنْدِيَ الأَدَبَا؟[1]

= وما بقي فيه خلاف، فنهم من منع، ومنهم من أجاز.

والصحيح جوازه مطلقًا، اقترن بـ(قد) أو لم يقترن، وعليه البصريون؛ لكثرته في كلامهم نظمًا ونثرًا، كثرة توجب القياس، قال تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ ۝٢٦ وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ﴾ [يوسف: ٢٦-٢٧]، فجعل (قُدَّ) في الموضعين خبرًا لـ(كان)، وقال الشاعر:

ثُمَّ أَضْحَوْا لَعِبَ الدَّهْرُ بِهِمْ ... وَكَذَاكَ الدَّهْرُ حَالًا بَعْدَ حَالْ

وقال:

وَقَدْ كَانُوا فَأَمْسَى الْحَيُّ سَارُوا ... فَأَمْسَى مُقْفِرًا لَا حَيَّ فِيهِ

وقال:

وَكَانَ طَوَى كَشْحًا عَلَى مُسْتَكِنَّةٍ ... فَلَا هُوَ أَبْدَاهَا وَلَمْ يَتَجَمْجَمِ

فجعل (طوى) خبرًا لـ(كان)، ومن ذلك البيت المذكور في الكتاب (وأمسى أهلها احتملوا)، فجعل (احتملوا) خبرًا لـ(أمسى).

وقالت العرب فيما حكاه الكسائي: (أصبحتُ نظرتُ إلى ذات التنانير)، يعني: ناقته.

وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بـ(قد) ظاهرة أو مقدرة.

وحجتهم بأن الفعل الذي يقع خبرًا إذا كان ماضيًا لم يحتج معه إلى (كان) وأخواتها؛ لأنها إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها، وكان ذكرها فضلًا، ألا ترى أنك إذا قلت: (زيد قام) كان المفهوم منه ومن (كان زيد قام) واحدًا، فإذا جاء شيء من ذلك فهو عندهم على إضمار (قد)؛ لأنها تقرب الماضي من الحال، فإذا قلت: (كان زيد قد قام) فكأنك قلت: (كان زيد يقوم). اهـ.

"شرح الجمل" لابن عصفور (١/١٩١-١٩٢)، و"الهمع" (١/٤١٧-٤١٨)، و"الارتشاف" (١١٦٧/٣).

(١) التخريج: البيت لامرأة من هِزَّانَ في "ديوان الحماسة" ولفظه: (أنشا يمزق أثوابي يؤدبني... الخ). ولأم ثواب الهزانية في "نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب"، وفي "نوادر المخطوطات"=

= ص(١٥٨)، و"زهر الأكم في الأمثال والحكم" (١٠٠)، و"ديوان الحماسة" (١/ ٣١٦)، و"الكامل في اللغة" (١/ ١٩٣).

وبلا نسبة في "الارتشاف" (٣/ ١١٥٥)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (١/ ٢١٣).

اللغة: يمزق أثوابي: كناية عن الإهانة والتقريع. الأدب: محاسن الأخلاق.

المعنى: تقول هذه المرأة -وهي تتألم من ذلك الابن العاق-: إني ربيته وهو ضعيف، حتى إذا بلغ مبلغ الرجال صار يضربني ويهينني يريد بذلك تأديبي فيما يزعم، وتأديب المسن لا يجدي ولا يفيد.

وهذا البيت بيت من أبيات قالتها عتابًا لذلك الولد، وتألمًا من صنيعه، أولها:

رَبَّيْتُهُ وَهْوَ مِثْلُ الْفَرْخِ أَعْظُمُهُ ... أُمُّ الطَّعَام تَرَى فِي جِلْدِهِ زَغَبَا

حَتَّى إِذَا آضَ كَالْفُحَّالِ شَذَّبَهُ ... أَبَارُه وَنَفَى عَنْ مَتْنِهِ الْكَرَبَا

أَنْشَا يُمَزِّقُ أَثْوَابِي يُؤَدِّبُنِي

وبعده:

إِنِّي لَأُبْصِرُ فِي تَرْجِيلِ لُمَّتِهِ ... وَخَطِّ لِحْيَتِهِ فِي خَدِّهِ عَجَبَا

الإعراب: أضحى: فعل ماضٍ ناقص بمعنى (صار)، واسمه ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). يمزق: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). أثوابي: مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء: ضمير المتكلم مبني على السكون في محل جر بالمضاف، وجملة (يمزق أثوابي) في محل رفع خبر (أضحى). ويضربني: الواو: حرف عطف، ويضرب: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، والياء: في محل نصب مفعول به. أبعد: الهمزة: حرف استفهام، وبعد: ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق ب(يبغي)، وبعد: مضاف. شيبي: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وشيب: مضاف، والياء: مضاف إليه. يبغي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). عندي: عند: ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق ب(يبغي)، وعند: مضاف، والياء: مضاف إليه. الأدبا: مفعول به منصوب، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: (أضحى)، حيث استعملت في البيت مرادفة ل(صار).

[ما يجوز استعماله تامًا من أفعال الباب وما لا يجوز، مع بيان معنى التمام]

ص- وغيرُ (لَيْسَ) وَ(فَتِئَ) و(زَالَ)، بِجَوازِ التَّمَامِ، أَي: الاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ[1]﴾[البقرة:٢٨٠]، ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾[الروم:١٧]، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[هود:١٠٧].

ش- وَيَخْتَصُّ مَا عَدَا (فَتِئَ)، وَ(زَالَ)، وَ(لَيْسَ)(٢) مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ بِجَوَازِ

---

[1] في ح، خ، ط٢: (﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾).

(٢) (ليس) تلزم النقص باتفاق، و(زال) خالف فيها الفارسي في «الحلبيات» أنها تأتي تامة قياسًا لا سماعًا، و(فتئ) خالف فيها الصغاني، فإنه ذكر في «نوادر الإعراب» استعمالها تامة، نحو: (فتئت عن الأمر فتأ): إذا نسيته.

وزعم المهاباذي: أن (ظل) أيضًا لا تستعمل إلا ناقصة. قال أبوحيان: وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو: أنها تكون تامة.

فالحاصل: أن غير (ليس)، و(فتئ)، و(زال) يستعمل تامًّا يكتفي بالمرفوع، فتكون (كان) تامة بمعنى (ثبت) وثبوت كل شيء بحسبه فمنه بمعنى الأزلية، نحو: «كَانَ اللهُ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ»، و(حدث)، نحو:

إِذَا كَـانَ الشِّـتَاءُ فَـأَدْفِئُونِي ... فَـإِنَّ الشَّـيْخَ يُهْرِمُـهُ الشِّـتَاءُ

و(حضر)، نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و(وقع)، نحو: (ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن)، و(كفل)، و(غزل)، نحو: (كنت الصبيَّ)،أي: كفلته، و(كنت الصوفَ)، أي: غزلته.

و(أصبح)، و(أضحى)، و(أمسى) بمعنى: دخل في الصباح، والضحى، والمساء، فتقول: (أضحينا)، و(أصبحنا)، و(أمسينا) أي: دخلنا في الضحى، والصباح، والمساء، قال تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وقال الشاعر:

وَمِنْ فَعَلَاتِي أَنَّنِي حَسَنُ الْقِرَى ... إِذَا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا =

اسْتِعْمَالِهِ تَامًّا، وَمَعْنَى التَّمَامِ: أَنْ يَسْتَغْنِيَ[١] بِالْمَرْفُوعِ عَنِ الْمَنْصُوبِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[البقرة:٢٨٠](٢)، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ

= أي: بقي جليدها حتى أضحى، أي: دخل في الضحى.

و(ظل) بمعنى (دام أو طال)، ومثّل الدماميني الأول بنحو: (لو ظل الظلم هلك الناس)، والثاني بنحو: (ظل الليل).

و(بات) بمعنى نزل ليلاً، وبمعنى أقام ليلاً، نحو قول عمر: (أمّا رسول الله فقد بات بمنى)، أي: عرّس، أي: نزل بها ليلاً نزول استراحة.

ويقال: (بات في القوم)، وكذا: (بات بهم)، أي: نزل بهم ليلاً، وكذا يقال: (بات القومَ) متعديًا بنفسه، أي: أتاهم ليلاً.

و(صار) بمعنى (رجع)، نحو: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣]، و(ضم)، نحو: (صار فلان الشيء) بمعنى ضمه إليه، ومنه قول الله تعالى: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

و(دام) بمعنى (بقي)، نحو: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

و(انفك) بمعنى (خلص، وانفصل)، نحو: (انفك الأسير أو الخاتم).

و(برح) بمعنى (ذهب، أو ظهر)، وبالمعنيين فسر قولهم: (برح الخفاء)، أي: ذهب أو ظهر، ومن المعنى الأول قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ﴾ [الكهف: ٦٠]، أي: أذهب.

«الهمع» (١/ ٤٢٤-٤٢٥)، و«الارتشاف» (٣/ ١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥)، و«الأشموني مع الصبان» (١/ ٢٣٦).

[١] في ج: (تستغني).

(٢) الإعراب: **وإن**: الواو: حرف عطف، وإن: حرف شرط جازم. **كان**: فعل ماضٍ تام -على أحد الوجهين، وهو الأظهر-، بمعنى حدث أو وجد، فتكتفي بمرفوعها كسائر الأفعال، وقيل: أكثر ما تكون كذلك إذا كان مرفوعها نكرة، نحو: (قد كان من مطر). **ذو عسرة**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الخمسة، وذو: مضاف، وعسرة: مضاف إليه مجرور بالمضاف. **فنظرة**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، نظرة: خبر مبتدإ محذوف، أي: فالأمر أو فالواجب، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: فعليكم نظرة، أو فاعل بفعل محذوف، أي: فتجب نظرة، والجملة في محل جزم جواب الشرط. وقيل: (كان) ناقصة، و(ذو عسرة) اسمها، والخبر محذوف، والتقدير: وإن كان من غرمائكم ذو عسرة، وقدّره بعضهم: وإن كان ذو عسرة غريمًا.

الشاهد في الآية: إتيان (كان) تامة بمعنى (حضر أو حدث).

تُصۡبِحُونَ ﴾[الروم:١٧][1] ﴿ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ ﴾[هود:١٠٧][2].

وَقَولِ الشَّاعِرِ:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بالأَثْمُدِ ... وَبَاتَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ[3]

وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ ليلةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ

---

(١) الإعراب: **فسبحان**: الفاء: استئنافية، سبحان: مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبًا تقديره: (فسبحوا)، وسبحان: مضاف. **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه. حين: ظرف زمان منصوب، والناصب له (سبحان)؛ لأنه ناب عن عامله، وقيل: منصوب بعامل (سبحان) المقدر. **تمسون**: فعل مضارع تام مرفوع بثبوت النون، والواو: فاعل، وجملة (تمسون) في محل جر بإضافة (حين) إليها. وحين: الواو: حرف عطف، وحين: ظرف معطوف على (حين) المتقدم، ومتعلق بما تعلق به الأول. **تصبحون**: فعل مضارع تام، والواو: فاعل.

الشاهد في الآية: (تمسون وتصبحون) فعلان تامان بمعنى الدخول في المساء والدخول في الصباح.

(٢) الإعراب: خالدين: حال من مرفوع (سُعِدوا) من قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾[هود:١٠٨]. **فيها**: جار ومجرور متعلق بـ(خالدين). **ما دامت**: ما: مصدرية ظرفية حرف لا محل لها من الإعراب، ودام: فعل ماضٍ تام، والتاء: حرف دال على التأنيث. **السموات**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. **والأرض**: الواو: حرف عطف، الأرض: معطوف على السموات، والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله، والمعطوف على الفاعل فاعل مثله.

(٣) التخريج: البيت مختلف في قائله، فقيل: لامرئ القيس بن عانس، وقيل لامرئ القيس بن حجر الكندي، وقيل لعمرو بن معديكرب.

انظر: "شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/ ٧٣١)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٥/ ٣٠٩-٣١٠)، و"تلخيص الشواهد" ص(٢٤٣-٢٤٤)، و"التصريح" (١/ ١٩١)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني.

وبلا نسبة في "شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٥٥)، و"أوضح المسالك" (١/ ٢٢٩)، و"الأشموني" (١/ ٢٣٦).

اللغة: **الأثمُد**: -بفتح الهمزة، وسكون الثاء المثلثة، وضم الميم-: اسم موضع، وقد روي بكسر=

= الهمزة والميم كالإثمد الكحل. **الخلي**: الخالي من الهموم والأحزان. **العائر**: من العُوَّر -بضم العين وتشديد الواو-: وهو القذى في العين تدمع له العين، وقيل: هو نفس الرمد، قال ابن هشام: والأول أولى؛ ليكون أشق للجمع بينهما، ويحصل الترقِّي أيضًا؛ لأن الرمد أبلغ من قذى العين، ولعدم تكرره. **وذلك**: اسم إشارة إلى تطاول الليل وما ذكره من المشاق. **الأرمد**: المصاب بالرمد، وهو مرض معروف يكون في العين. **لم ترقد**: أي: لم تنم. **نبإ**: قال الراغب: النبأ خبر ذو فائدة عظيمة يحصل به علم أو غلبة ظنٍّ، ولا يقال للخبر نبأ حتى يتضمن ما ذكر، فهو أخص من مطلق الخبر.

المعنى: أن هذا الشخص قضى ليلة سيئة طويلة كليلة المريض بعينيه المصاب بالرمد، لا يذوق النوم إلا غرارًا؛ بسبب ما يعتريه من الألم.

الإعراب: **تطاول**: فعل ماضٍ. **ليلك**: فاعل، وليل: مضاف، والكاف: مضاف إليه مبني في محل جر بالمضاف. **بالأثمد**: جار ومجرور متعلق بالفعل (تطاول). **وبات**: الواو: حرف عطف، بات: فعل ماضٍ تام، **الخليُّ**: فاعل. **ولم**: الواو: حرف عطف، وتصلح للحال، لم: حرف نفي وجزم وقلب. **ترقد**: فعل مضارع مجزوم بـ(لم). **وبات**: الواو: حرف عطف، بات: فعل ماضٍ تام، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو). **وباتت**: الواو: حرف عطف، بات: فعل ماضٍ تام، وتاء التأنيث: حرف لا محل له من الإعراب. **له**: جار ومجرور متعلق بـ(باتت). **ليلة**: فاعل (باتت). **كليلة**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(ليلة)، وليلة: مضاف. **ذي**: بمعنى صاحب مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وذي: مضاف. **العائر**: مضاف إليه مجرور بالمضاف. **الأرمد**: صفة لـ(ذي)، وصفة المجرور مجرورة مثله. **وذلك**: الواو استئنافية، ذلك: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ. **من نبإ**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ. **جاءني**: جاء: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو)، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به، والجملة في محل جر صفة لـ(نبإ). **وخبرته**: خبر: فعل ماضٍ مغير الصيغة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **عن بني**: جار ومجرور متعلق بـ(خبرته)، وبني: مضاف. **الأسود**: مضاف إليه مجرور بالمضاف.

الشاهد فيه: (بات) في الثلاثة المواضع تامة مكتفية بالمرفوع، ولم يحتج إلى خبر، وجعل بعضهم (باتت له ليلة): (بات) ناقصة بمعنى (صار) على رأي الزمخشري، و(له) خبر مقدم، و(ليلة) اسمها مؤخر.

وذَلِــكَ مِــنْ نَبَـإٍ جَــاءَنِي وخُبِّرْتُـهُ عَـنْ بَـنِي الأَسْـوَدِ[١]

وَمَا فَسَّرْنَا بِهِ التَّمَامَ هُوَ الصَّحِيحُ، وَعَنْ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ(٢) أَنَّ مَعْنَى تَمَامِهَا: دَلَالَتُهَا عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ، وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ فِي تَسْمِيَةِ مَا يَنْصِبُ الْخَبَرَ نَاقِصًا لِمَ سُمِّيَ نَاقِصًا؟ فَعَلَى مَا اخْتَرْنَاهُ سُمِّيَ نَاقِصًا؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يَكْتَفِ بِالْمَرْفُوعِ[٣]، وَعَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِينَ؛ لِكونه[٤] سُلِبَ الدَّلَالَةَ عَلَى الْحَدَثِ وَتَجَرَّدَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الزَّمَانِ، وَالأصحُّ[٥] الْأَوَّلُ(٦).

---

[١] البيت الأول والأخير ليس في الأصل، ب، ج، ط١.

(٢) منهم: الْمُبَرِّدُ، وَابْنُ السَّرَّاجِ، وَالْفَارِسِيُّ، وَابْنُ جِنِّي، وَالْجُرْجَانِيُّ، وَابْنُ بُرْهَانٍ، وَالْأُسْتَاذُ أَبُو عَلِيٍّ الشَّلَوْبِينَ، وَهُوَ ظَاهِر مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ.

"الارتشاف" (٣/١١٥١)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/٣٣٨)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٢٨٩).

[٣] في خ: (...بالمرفوع عن المنصوب). [٤] في ح، ط٢: (لأنه).

[٥] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (الصحيح).

(٦) وأبطل ابن مالك مذهب الأكثرين بعشرة أمور:

أحدها: أن الحكم بكونها أفعالاً يستلزم دلالتها على الحدث؛ لأن الحدث جزء ماهية الفعل.

الثاني: لو دلت على الزمان فقط لجاز أن تنعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منها ومن اسم زمان، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواهم.

الثالث: لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن بعض، فلا موجب لاختلافها إلا الحدث، فتعين أنه مدلولها.

الرابع: لو لم تكن دالة على الحدث لم تدخل عليها (أن) المصدرية، نحو: ﴿ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ ﴾ [الأعراف: ٢٠]؛ لأنَّ (أن) هذه وما وصلت به في تأويل مصدر، وقد نطق في بعضها بالمصدر الصريح، كقوله:

بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى وَكَوْنُـكَ إِيَّـاهُ عَلَيْـكَ يَسِـيرُ

الخامس: لو لم تكن دالة على الحدث لم يبنَ منها اسم فاعل، كقوله:

وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَائِنًا أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدَا

واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل هو دال على الحدث ومن هو قائم به أو صادر منه. =

= السادس: أنها لو لم تدل عليه لم يبنَ منها أمر؛ لأنه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث، كقوله تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [النساء: ١٣٥].

السابع: أن دلالة الفعل على الحدث أقوى من دلالته على الزمان، فكانت أولى بالبقاء.

الثامن: أن من جملتها (دام)، ومن شرط إعمالها تقدم (ما) المصدرية، ومن لوازم ذلك تقدير المصدر.

التاسع: أن من جملتها (انفك)، ولابد معها من نافٍ، فلو كانت لا تدل على الحدث لزم أن يكون معنى (ما انفك زيد غنيًا): (ما زيد غنيًا في وقت من الأوقات الماضية)، وذلك نقيض المراد.

العاشر: الأصل في كل فعل الدلالة على الحدث، فالحكم بالخروج عن الأصل لا يقبل إلا بدليل. انتهى ما ذكره مختصرًا.

انظر "شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٢٨٩-٢٩٠)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٤).

فإن قيل: بيّن لنا الحدث الذي تدل عليه هذه الأفعال.

فالجواب: أن الأفعال دلت على حدث مبهم عُيِّن في الخبر كما أن الخبر دل على زمن مبهم عُيِّنَ في الأفعال، فإذا قلت: (كان زيد قائمًا) فـ(كان) دلت على زمن معيَّن وهو الماضي، وعلى حدث مبهم عُيِّن في الخبر، و(قائمًا) دل على حدث معين وعلى زمن مبهم عُيِّن في (كان)، فكأنك قلت: (حصل شيء لزيد، حصل القيام)، فيكون في الكلام إجمال ثم تفصيل، فـ(كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان). وكذلك لو قلت: (ليس زيد قائمًا) فكأنك قلت: انتفى شيء عن زيد، انتفى القيام.

"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٤٩)، و"الرضي" (٤/ ١٧٨-١٧٩)، و"الصبان" (١/ ٢٣٥).

تنبيه: هذا الخلاف ينبني عليه خلاف مشهور، وهو تعلق الظرف والجار والمجرور بالأفعال الناقصة، هل يجوز تعلقها بها أم لا؟

فمن قال: بدلالتها على الحدث أجاز تعلقها بها، ومن قال بعدم دلالتها على الحدث يمنع ذلك.

قال المصنف في "المغني" (٢/ ٤٣٦): وَاسْتُدِلَّ لمثبتي ذَلِك التَّعَلُّق بقوله تَعَالَى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنۡ أَوۡحَيۡنَآ﴾ [يونس: ٢]، فَإِن اللَّام لَا تتَعَلَّق بـ(عجبًا)؛ لِأَنَّهُ مصدر مُؤخر، وَلَا بـ(أوحينا)؛ لفساد الْمَعْنى؛ وَلِأَنَّهُ صلَة لـ(أن)...

وانظر: "ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٤).

[زيادة كان]

ص- وَ(كَانَ) بِجَوَازِ زِيَادَتِهَا مُتَوَسِّطَةً[١] نَحْوُ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا).

ش- تَرِدُ (كَانَ) فِي الْعَرَبِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ[٢]:

نَاقِصَةٍ، فَتَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ ومَنْصُوبٍ، نَحْوُ: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[الفرقان:٥٤].

وَتَامَّةٍ، فَتَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ دُونَ مَنْصُوبٍ، نَحْوُ: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[البقرة:٢٨٠].

وَزَائِدَةٍ، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ وَلَا[٣] مَنْصُوبٍ[٤].

وَشَرْطُ زِيَادَتِهَا أَمْرَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمَاضِي[٥]. وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بَيْنَ

---

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَقَدْ تُزَادُ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا ... كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا

(٢) وتحتمل الثلاثة الأقسام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]. قاله ابن الحاجب. «الآلوسي» ص(٢٤١).

[٣] في ب، ج، ح، خ، ط٢: (ولا إلى منصوب).

(٤) أي: فهي غير عاملة، والفرق بينها وبين حرف الجر الزائد حيث عمل ولم تعمل: أن اختصاص حرف الجر بالأسماء باقٍ، وهي قد زال اختصاصها، لكن يفهم من كلام ابن مالك أن الزائدة قد تأتي عاملة في الضمير المرفوع، نحو قول الشاعر:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ ... وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

فالتحقيق في البيت أنّ (كان) ليست زائدة، بل هي الناقصة، والواو اسمها، و(لنا) الجار والمجرور خبرها، والجملة في موضع الصفة لـ(جيران)، و(كرام) صفة بعد صفة، فهو نظير قوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢]، وهذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة، والغالب تقديم المفرد. «التصريح مع حاشية ياسين» (١/ ١٩٢)، و«الآلوسي» ص(٢٤١).

(٥) لخفته؛ ولأنه أصل، فيتصرف فيه دون المضارع، وهذان التعليلان في الزيادة أحسن مما علل به صاحب «التصريح» من قوله: لتعين الزمان فيه دون المضارع، فهذا فيه نظر؛ لأن تعين الزمان فيه لا يقتضي ما ذكر على أن الأمر الزمان فيه معين، ومع ذلك لا يزاد.

«التصريح مع حاشية ياسين» (١/ ١٩١).

شَيْئَيْنِ مُتَلَازِمَيْنِ[١](٢) لَيْسَا جَارًا وَمَجْرُورًا(٣)، كَقَوْلِكَ: (مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْدًا)(٤)، أَصْلُهُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، فَزِيدَتْ (كَانَ) بَيْنَ (مَا) وَفِعْلِ التَّعَجُّبِ[٥]، وَلَا نَعْنِي بِزِيَادَتِهَا أَنَّهَا لَا تَدُلُّ[٦] عَلَى مَعْنًى أَلْبَتَّةَ، بَلْ أَنَّهَا لَمْ يُؤْتَ بِهَا لِلْإِسْنَادِ(٧).

---

[١] (متلازمين) ليس في الأصل.

(٢) وأكثر ما يكون ذلك بين (ما) وفعل التعجب كما مثل المصنف، وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله:

فِي غُرَفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ ... لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانَ مَشْكُورِ

وبين العاطف والمعطوف، كقوله:

فِي لُجَّةٍ غَمَرَتْ أَبَاكَ بُحُورُهَا ... فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانَ وَالإِسْلَامِ

وبين (نِعْمَ) وفاعلها:

وَلَبِسْتُ سِرْبَالَ الشَّبَابِ أَزُورُهَا ... وَلَنِعْمَ كَانَ شَبِيبَةُ الْمُحْتَالِ

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب: (ولدت فاطمة بنت الخُرْشُب الكملةَ من بني عبس، لم يوجد كان مثلُهم)، فزاد (كان) بين الفعل ونائب الفاعل تأكيدًا للمضي.

(٣) لشدة الاتصال بينهما، فكأنهما كلمة واحدة، وأما قوله:

سَرَاةُ بَنِيْ أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى ... عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَابِ

فشاذ. «الأشموني» (١/ ٢٣٩ و٢٤١).

(٤) الإعراب: ما: تعجبية في محل رفع مبتدأ. كان: فعل ماضٍ زائد. أحسن: فعل ماضٍ يفيد التعجب، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هو) يعود على (ما). زيدًا: مفعول به، وجملة (أحسن زيدًا) في محل رفع خبر.

[٥] في الأصل: (بين (ما) و(أحسن)). [٦] في ح، ط٢: (لم تدل).

(٧) وإلا فهي دالة على المضي؛ ولذلك كثرت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب؛ لكونه سلب الدلالة على المضي.

فالحاصل: أن معنى زيادتها أنها لا تعمل في مرفوع ولا منصوب، وليس المراد بزيادتها أنها لا تدل على معنى، بل هي دالة على الزمان الماضي، فتسميتها زائدة إنما هو لعدم عملها، هذا هو المشهور في معنى الزيادة في (كان).

وقال الرضي: إن معنى الزيادة فيها: أنها غير مفيدة لشيء إلا محض التأكيد، وهذا معنى الزيادة في كلام العرب؛ فلا تفيد الزمن الماضي عند زيادتها. اهـ. =

[حذف نون (كان)]

ص- وحَذْفُ نُونِ مُضَارِعِها المجزومِ[1] وَصْلًا، إِنْ لَمْ يَلْقَهَا ساكنٌ، ولَا ضَمِيرُ نَصْبٍ مُتَّصِلٌ.

= والظاهر أنها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد، كما في قوله تعالى -على قول-: ﴿مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، فلو قيل بدلالتها على المضي مع زيادتها لفاتت الدلالة على المعجزة، ولكان المعنى: أنه كلمهم بعد انقضاء فترة الطفولة، فتنتفي المعجزة. وقد تزاد دالةً على المضي كـ(ما كان أحسن زيدًا).

"التصريح" (١/١٩٢)، و"الصبان" (١/٢٤٠)، و"شرح الرضي" (٤/١٨٧-١٨٨)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/١٦).

تنبيهات:

الأول: أفهم كلامُهُ أنها لا تزاد بلفظ المضارع، وهو كذلك إلا ما شذ من قول أم عقيل بن أبي طالب وهي ترقصه:

أَنْـتَ تَكُـونُ مَاجِـدٌ نَبِيـلُ إِذَا تَهُـبُّ شَمْـأَلٌ بَلِيـلُ

الثاني: أفهم قوله: (بين شيئين متلازمين) أنها لا تزاد أولًا ولا آخِرًا، وهو كذلك، خلافًا للفراء في إجازته زيادتها آخرًا قياسًا على إلغاء (ظنَّ) آخرًا.

الثالث: أفهم أيضًا تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها لا يزاد؛ خلافًا للكوفيين، فإنهم أجازوا زيادة (أمسى)، و(أصبح) في التعجب، وحكوا: (ما أصبح أبردها)، و(ما أمسى أدفأها) يعنون الدنيا، وخلافًا للفراء في زيادة أفعال سائر هذا الباب إذا لم يُنْقَض المعنى فأجاز (ما أضحى أحسن زيدًا)، وَ(زيدٌ أضحى قائمٌ).

"الارتشاف" (٣/١١٨٦)، و"الأشموني" (١/٢٤١-٢٤٢).

(١) قال ابن مالك رحمه الله:

وَمِـنْ مُضَـارِعٍ لِكَـانَ مُنْجَـزِمْ تُحْذَفُ نُونٌ وَهْوَ حَذْفٌ مَا الْتُزِمْ

فإن قلت: فهل حذف النون مخصوص بالناقصة؟

قلت: لا، بل هو كثير في الناقصة، ومن وروده في التامة قوله تعالى: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] برفع (حسنة) في قراءة نافع، وابن كثير، وأبي جعفر. =

ش- تَخْتَصُّ (كَانَ) بِأُمُورٍ: مِنْهَا مَجِيئُهَا زَائِدَةً -وَقَدْ تَقَدَّمَ-، وَمِنْهَا جَوَازُ حَذْفِ آخِرِهَا، وَذَلِكَ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ، وَهِيَ:

أَنْ تَكُونَ بِلَفْظِ الْمُضَارِعِ، وَأَنْ تَكُونَ مَجْزُومَةً[(١)]، وَأَلَّا تَكُونَ مَوْقُوفًا عَلَيْهَا، وَلَا مُتَّصِلَةً بِضَمِيرِ نَصْبٍ وَلَا بِسَاكِنٍ[(٢)]، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾[مريم:٢٠][(٣)] أَصْلُهُ: (أَكُونُ)، فَحُذِفَتِ الضَّمَّةُ لِلْجَازِمِ، وَالْوَاوُ لِلسَّاكِنَيْنِ، وَالنُّونُ لِلتَّخْفِيفِ، وَهَذَا الْحَذْفُ جَائِزٌ، والحَذْفَانِ الْأَوَّلَانِ وَاجِبَانِ، وَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾[(٤)][البينة:١]؛ لِأَجْلِ اتِّصَالِ السَّاكِنِ بِهَا، فَهِيَ مَكْسُورَةٌ

= "شرح الألفية" للمرادي (١/ ١٨٦).

فائدة: وقع حذف النون من مضارع (كان) في القرآن العظيم في ثمانية عشر موضعًا. "التصريح" (١/ ١٩٦).

(١) أي: بالسكون، فلا حذف من نحو: ﴿مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: ١٣٥]، ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ﴾ [يونس: ٧٨]، ﴿وَتَكُونُواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ قَوْمًا صَٰلِحِينَ﴾ [يوسف: ٩]؛ لأن الأول مرفوع، والثاني منصوب، والثالث: مجزوم بحذف النون، ولا من نحو: (النسوة لم تكنَّ قائمات)؛ إذ هو مبني فليس بمجزوم وإن دخل عليه جازم. قاله اللقاني. وإنما اشترط كونه مجزومًا؛ لأن الجزم إنما يكون بالحذف، والحذف يؤنس بالحذف، ولأن النون في غير المجزوم متحركة فهي متعاصية؛ ولأنها ليست بآخر في نحو (تكونوا)؛ لأن ضمير الفاعل المتصل كالجزء. "الآلوسي" صـ(٢٤٤)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٦-١٧).

(٢) خالف في هذين يونس. قاله القاضي زكريا. والمشهور أنه خالف في الأخير. "الآلوسي" صـ(٢٤٤).

(٣) الإعراب: ولم: الواو: حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. أكُ: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة؛ تخفيفًا، واسمه: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنا). بغيًّا: خبر (يك) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(٤) الإعراب: لم: حرف نفي وجزم وقلب، يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه السكون المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض؛ لدفع التقاء الساكنين. **الذين**: اسم موصول في محل رفع اسم (يكن). كفروا: فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، العائد: الواو. **من أهل الكتاب**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (كفروا) وخبر (يكن)=

لِأَجْلِهِ، فَهِيَ مُتعَاصِيَةٌ عَلَى الْحَذْفِ؛ لِقُوَّتِهَا بِالْحَرَكَةِ(١)، وَلَا فِي نَحْوِ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ»(٢)؛ لِاتِّصَالِ الضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ بِهَا، وَالضَّمَائِرُ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أُصُولِهَا(٣).

وَلَا فِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا، نَصَّ عَلَيه[٤] ابْنُ خَرُوفٍ -وَهُوَ حَسَنٌ-؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَوْقُوفَ عليه إِذَا دَخَلَهُ الْحَذْفُ حَتَّى بَقِيَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ أَوْ حَرْفَيْنِ وَجَبَ الْوَقْفُ

= (منفكين) الآتي في الآية.

والشاهد في الآية أن النون هنا لا يجوز حذفها؛ لتحركها بالكسر فهي متعاصية بذلك.

(١) ولا ينظر يونس لهذه الحركة؛ لعروضها، أو لأن الحذف قبلها. ويستشهد أيضًا بقوله:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرْآةُ أَبْدَتْ وَسَامَةً ... فَقَدْ أَبْدَتِ الْمِرْآةُ جَبْهَةَ ضَيْغَمِ

وحمله الجمهور المعتدُّون في المنع بمطلق الحركة على الضرورة. «التصريح» (١/ ١٩٦).

(٢) هذا قطعة من حديث طويل في قصة ابن صياد، متفق عليه عن ابن عمر رضي الله عنهما، رواه البخاري برقم (١٣٥٤) و(٣٠٥٥)، ومسلم برقم (٢٩٢٤).

إعراب الحديث: **إن**: حرف شرط جازم. **يكنه**: يكن: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون، والهاء: ضمير متصل في محل نصب خبر (يكن)، واسم (يكن) مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على ابن صياد، والضمير المتصل يعود على الدجال، أي: إن يكن ابن صياد الدجال. **فلن**: الفاء: واقعة في جواب الشرط رابطة، لن: حرف نفي ونصب واستقبال. **تسلط**: فعل مضارع مغير الصيغة جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، ونائب الفاعل: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **عليه**: جار ومجرور متعلق بالفعل (تسلط).

ويروى الحديث (إن يكن هو...)، وعلى تقدير هذه الرواية فلفظ (هو) تأكيد للضمير المستتر و(كان) تامة، ويجوز أن يكون (هو) وضع موضع (إياه) فيعرب خبرًا، واسمها ضمير مستتر تقديره (هو) أي: إن يكن ابن صياد إياه، أي: الدجال.

الشاهد في الحديث: (إن يكنه)، حيث امتنع حذف النون منه؛ لاتصالها بضمير النصب، وهو الهاء.

(٣) أي: ترد الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة، فلا نقض بنحو: (يدك ودمك)؛ لأن أصله غير مستعمل.

«حاشية ياسين على التصريح» (١/ ١٩٦)، و«ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٧).

[٤] في ح، ط٢: (على ذلك).

عَلَيْهِ بِهَاءِ السَّكْتِ(١)، كَقَوْلِكَ[٢]: (عِهْ)، وَ(لَمْ يَعِهْ)، فَ(لَمْ يَكُ) بِمَنْزِلَةِ (لَمْ يَعِ)، فَالْوَقْفُ[٣] عَلَيْهِ بِإِعَادَةِ الْحَرْفِ الَّذِي كَانَ فِيهِ أَوْلَى مِنِ اجْتِلَابِ حَرْفٍ لَمْ يَكُنْ، وَلَا يُقَالُ: يلزم مِثْلُهُ فِي (لَمْ يَعِ)(٤)؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ الْيَاءِ تُؤَدِّي إِلَى إِلْغَاءِ الْجَازِمِ، بِخِلَافِ (لَمْ يَكُنْ)، فَإِنَّ الْجَازِمَ إنما[٥] اقْتَضَى حَذْفَ الضَّمَّةِ، لَا حَذْفَ النُّونِ كَمَا بَيَّنَّا.

---

(١) وجوب اجتلاب هاء السكت في المضارع الباقي على حرفين بعد الحذف رده المصنف في «أوضح المسالك». قال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد أن ذكر كلام ابن مالك في الكافية: (وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: لم يعه) قال: وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾[مريم: ٢٠]، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر: ٩] بترك الهاء. اهـ.

وعلل ذلك بخوف الالتباس بالضمير المنصوب.

وعلى ما قدره المصنف في «أوضح المسالك» فلا يكون ثَمَّ موضع يجب فيه اجتلاب هاء السكت عند الوقف إلا فعل الأمر الباقي على حرف واحد، وأما المضارع الذي على حرفين أحدهما حرف المضارعة، كـ(لم يعِ)، فلا يتعين فيه الإتيان بهاء السكت بل يجوز الوجهان، وإنما وجب لحاق هاء السكت لفعل الأمر الباقي على حرف واحد؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكن الحرف، أو الوقف على المتحرك إن حُرِّك.

انظر: «أوضح المسالك» (٤/ ٣١٣)، و«التصريح» (٢/ ٢٤٤)، و«حاشية ابن حمدون» (٢/ ٢٨٢)، و«ياسين على الفاكهي» (٢/ ١٧).

[٢] في الأصل، ح: (كقوله). [٣] في ب: (فالوقوف).

(٤) وعلة اجتلاب هاء السكت -وجوبًا- على القول بذلك في المضارع الباقي على حرفين، أن حرف المضارعة زائد، فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة؛ لبقائه على أصل واحد.

فائدة: سميت هاء السكت بذلك؛ لأنه يسكت عليها دون آخر الكلمة.

«الصبان» (٤/ ٢١٤)، و«الخضري» (٢/ ٢٧٥).

[٥] (إنما) سقطت من ط٢.

[حذف (كان)]

ص- وَحَذْفُهَا وَحْدَهَا مُعَوَّضًا عَنْهَا (مَا) فِي مِثْلِ: (أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ)، وَمَعَ اسْمِهَا فِي مِثْلِ: (إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ)، و(الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ).

ش- مِنْ خَصَائِصِ (كَانَ)(١) جَوَازُ حَذْفِهَا، وَلَهَا فِي ذَلِكَ حَالَتَانِ: فَتَارَةً تُحْذَفُ وَحْدَهَا وَيَبْقَى الاسْمُ وَالْخَبَرُ، وَيُعَوَّضُ[٢] عَنْهَا (مَا)(٣)، وَتَارَةً تُحْذَفُ مَعَ اسْمِهَا، وَيَبْقَى

---

(١) هذا - كما قال اللقاني- خاص بمادة (كان) لا بصيغة الماضي؛ لما نقل عن سيبويه في نحو: (ألا طعام ولو تمر) بالرفع من أنه بتقدير: (ولو يكون عندنا تمر).

"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٩٣)، و"الآلوسي" ص(٢٤٥).

[٢] في ج: (وتعوض).

(٣) أي: الزائدة، فإن قيل ما وجه تعويض (ما) دون غيرها عن (كان)؟

فالجواب: أنه لما كثر استعمال (ما) زائدة بعد أشياء منها الحروف الناسخة، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

ومنها: بعض حروف الجر، قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءٍ زِيدَ مَا فَلَمْ تَعُقْ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عُلِمَا

وَزِيدَ بَعْدَ رُبَّ وَالْكَافِ فَكَفّ وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكَفّ

ومنها: بعد (حيث)، و(كيف) فلما كان كذلك خصوها بالعوض عن (كان)؛ وأيضًا لكثرة مشابهتها بأخت (كان) وهي (ليس).

"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٥٣)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٧).

واختلف في الجمع بين (كان) و(ما) العوض، فذهب الجمهور إلى المنع، وذهب المبرد إلى الجواز. قال العز بن جماعة: وهو الحق عندي؛ إذ قصاراه حينئذٍ التأكيد والتقوية. ويرد عليه الجمع بين العوض والمعوض عنه وهو ممتنع.

لكن ذكر السيوطي في "الهمع" (١/ ٤٤٤): أن المبرد يرى أن (ما) زائدة لا عوض، لكن يبقى عليه أنه لم يبدِ مستندًا من جهة السماع، وأن هذا كلام جرى مجرى المثل، فيقال كما سمع ولا يغير. وانظر "الرضي" (٢/ ١٧٩).

الْخَبَرُ وَلَا يُعَوَّضُ عَنْهَا شَيْءٌ.

فَالْأَوَّلُ بَعْدَ (أَن) الْمَصْدَرِيَّةِ[(١)]، فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُرِيدَ فِيهِ تَعْلِيلُ فِعْلٍ بِفِعْلٍ، كَقَوْلِهِمْ: (أَمَّا أَنتَ مُنْطَلِقًا انطَلَقْتُ)[(٢)]، أَصْلُهُ: (انْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا)[(٣)]، فَقُدِّمَتِ اللَّامُ[(٤)] وَمَا بَعْدَهَا عَلَى الْفِعْلِ؛ لِلِاهْتِمَامِ بِهِ، أَوْ لِقَصْدِ الاخْتِصَاصِ[(٥)]، فَصَارَ: (لِأَنْ كُنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ)[(٦)]، ثُمَّ حُذِفَ الْجَارُّ اخْتِصَارًا كَمَا يُحْذَفُ[(٧)] قِيَاسًا مِنْ

---

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا ارْتُكِبْ ... كَمِثْـلِ أَمَّـا أَنْـتَ بَـرًّا فَـاقْتَرِبْ

(٢) الإعراب: أما: أن: حرف مصدر ونصب واستقبال، ما: زائدة عوض عن (كان) المحذوفة. أنت: اسم (كان) المحذوفة مبني في محل رفع. منطلقًا: خبر (كان) المحذوفة. انطلقت: فعل وفاعل.

(٣) فانطلقت معلول؛ ولأن كنت... علة له.

(٤) أي: التعليلية.

(٥) أي: لإفادة الاهتمام بالفعل عند النحويين، ولقصد الاختصاص عند البيانيين، هكذا خص بعضهم علة التقديم بالاهتمام عند النحويين، وقصد الاختصاص عند البيانيين.

قال ياسين: ولا وجه لتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين، بل كلٌّ يثبت كلًّا. "التصريح مع ياسين" (١/ ١٩٤)، و"الآلوسي" ص(٢٤٧).

(٦) فقدمت العلة على المعلول؛ لما ذكر.

(٧) فَائِدَةٌ: يحذف حرف الجر قياسًا في ستة مواضع:

١- قبل (أنْ)، كقوله تعالى: ﴿وَعَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ص: ٤] أي: لأن جاءهم، وقوله: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٣]، وقول الشاعر:

اللهُ يَعْلَـــمُ أَنَّـــا لَا نُحِـــبُّكُمُ ... وَلَا نَلُـــومُكُمُ أَنْ لَا تُحِبُّونَـــا

أي: على أن لا تحبونا.

٢- قبل (أنَّ)، كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨]، أي: شهد الله بأنه.

واعلم أنه إنما يجوز حذف الجار قبل (أنْ)، و(أنَّ) إن أُمِنَ اللبس بحذفه، فإن لم يؤمن لم يجز حذفه، فلا يقال: (رغبت أن أفعل)؛ لإشكال المراد بعد الحذف، فلا يفهم السامع ماذا=

(أَنْ) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾[البقرة:١٥٨][1] أَيْ: فِي أَنْ

= أردت: أرغبتك في الفعل، أم رغبتك عنه؟، فيجب ذكر الحرف؛ ليتعين المراد، إلا إذا كان الإبهام مقصودًا على السامع.

٣- قبل (كي) الناصبة للمضارع، كقوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا﴾ [القصص: ١٣]، أي: لكي تقرَّ.

واختلف النحاة في المصدر المؤول بعد (أنْ)، و(أنَّ)، و(كي) فقيل: في موضع جر بالحرف المحذوف، وقيل: في موضع نصب بنزع الخافض.

٤- قبل لفظ الجلالة في القسم، نحو: (اللهِ لأخدمنَّ الأمة خدمة صادقة) أي: واللهِ.

٥- قبل مميز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها جار، نحو: (بكم درهم اشتريت هذا الكتاب؟) أي: بكم من درهم، والفصيح نصبه: بكم درهمًا اشتريته.

٦- بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله، وذلك في خمس صور:

الأولى: بعد جواب استفهام، تقول: (ممن أخذت الكتاب؟)، فيقال لك: (خالدٍ) أي: من خالد.

الثانية: بعد همزة الاستفهام، تقول: (مررت بخالد)، فيقال: أخالدِ بن سعيد؟ أي: أبخالد بن سعيد؟.

الثالثة: بعد (إن) الشرطية، تقول: (اذهب بمن شئت، إن خليلٍ وإن حسنٍ) أي: إن بخليل وإن بحسن.

الرابعة: بعد (هلا)، تقول: (تصدقت بدرهم) فيقال: هلا دينارٍ. أي: هلا تصدقت بدينار.

الخامسة: بعد حرف عطف متلو بما يصح أن يكون جملة -لو ذُكِرَ الحرف المحذوف-، كقولك: (لخالد دار، وسعيد بستان) أي: ولسعيد بستان، وقول الشاعر:

مَـا لِمُحِـبٍّ جَلَـدٍ أَنْ يَهْجُـرَا وَلَا حَبِيـبٍ رَأْفَـةٌ فَيَجْـبُرَا

وقولِ الآخر:

أَخْلِقْ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

أي: وبمدمن القرع.

"جامع الدروس" (٣/١٩٣-١٩٤-١٩٥)، و"الخضري" (١/٣٥١).

(١) الإعراب: **فلا جناح:** الفاء: واقعة في جواب الشرط (فمن حج البيت...)، لا: نافية للجنس. **جناح:** اسمها مبني على الفتح في محل نصب. **عليه:** جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا). **أن يطوف:** أن: حرف مصدر، ونصب، واستقبال، **يطوف:** فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه=

يَطَّوَّفَ بِهِمَا، ثُمَّ حُذِفَتْ (كَانَ)؛ اخْتِصَارًا أَيْضًا[1]، فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ[2]، فَصَارَ: (أَنْ أَنتَ)، ثُمَّ زِيدَ (مَا)؛ عِوَضًا، فَصَارَ[3]: (أَنْ مَا أَنتَ)، ثُمَّ أُدْغِمَتِ النُّونُ فِي الْمِيمِ[4]، فَصَارَ: (أَمَّا أَنتَ)، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ ... فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ[5]

= الفتحة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). بهما: جار ومجرور متعلق بالفعل (يطوف)، وأصل (أن يطوف): (في أن يطوف)، فحذف حرف الجر (في)، فيجيء في المصدر المؤول القولان المشهوران: النصب بنزع الخافض، والجر، أي: فلا جناح عليه التطواف بهما، أو في التطواف بهما، والجار والمجرور متعلق بـ(جناح) وجملة (فلا جناح عليه...) في محل جزم جواب الشرط.

(١) قال الدنوشري: قد يقال: من أين جاء الاختصار، وقد عوض عن لفظ (كنت) (ما) و(أنت)؟! فليتأمل. "حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٩٥)، و"الآلوسي" ص(٢٤٧).

(٢) لتعذر الاتصال، لعدم ما يتصل به، وهذه قاعدة أن عامل الضمير المتصل إذا حذف انفصل الضمير، قال بعضهم:

وَعَامِلُ الضَّمِيرِ مَهْمَا حُذِفَا ... فَإِنَّ فَصْلَهُ لَدَيْهِمْ أُلِفَا

"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٥٣).

[٣] في ح، ط٢: (فصارت).

(٤) لما بينهما من التقارب في المخرج. "الفاكهي" (٢/ ١٨).

(٥) التخريج: البيت لعباس بن مرداس في "الكتاب" (١/ ٢٩٣)، "شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ٩٩)، و"أمالي ابن الشجري" (١/ ٤٩) و(٢/ ١١٤)، و"شرح شواهد الإيضاح" ص(٤٧٩)، و"تاج العروس" (خرش) (ضبع)، و"لسان العرب" (خرش) (ضبع)، "الشذور" ص(٢١٣)، و"التصريح" (١/ ١٩٥)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ١٨٠-١٨١)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (١/ ١٧٣-١٧٤)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ١١٦).

وبلا نسبة في "شرح الرضي" (٢/ ١٧٨) و(٤/ ٤١٨)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ١٧٩)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٦/ ٣٢٧) و(٨/ ١١١)، و"خزانة الأدب" (٦/ ٤٨٣) و(١١/ ٦٥)، و"تهذيب اللغة" (١/ ١٥٤) و(٥/ ٢٦١)، و"الصحاح" (ضبع)، و"أوضح المسالك" (١/ ٢٣٨)، و"الأشموني" (١/ ٢٢٤)، و"الإنصاف" (١/ ٧١)، و"أمالي ابن=

= الحاجب» إملاء رقم (٨٦-٩٠)، و«الجنى الداني» ص(٥٢٨)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٨/ ١٣٢)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ١٦٨)، و«الهمع» (١/ ٤٤٣)، و«المغني» (١/ ٣٥)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٦٥)، و«شرح التسهيل» للمرادي ص(٣٠٩).

اللغة: أبا خُرَاشَةَ: -بضم الخاء المعجمة، وحُكِيَ كسرُها-، واسمه خُفَافُ بْنُ نَدْبَةَ -بفتح النون، وسكون الدال، بعدها موحدة-، اسم أمه، قاله البغدادي، وقال العدوي: ابن نوبة - بفتح النون والموحدة وبينهما واو ساكنة-. اهـ.

وأبو خُرَاشَةَ صحابيٌّ، شهد فتح مكة مع النبي ﷺ ومعه لواء بني سليم، وشهد حنينًا والطائف، وهو ممن ثبت على إسلامه في الردة، وهو ابن عم الخنساء الصحابية، وكان بينه وبين العباس بن مرداس مهاجاة في الجاهلية.

نفر: قال الفراء: نفر الرجل رهطه، ويقال لعدة من الرجال من ثلاثة إلى عشرة، وهذا هو المشهور. اهـ. وقيل: إلى سبعة، وهنا تعني الكثرة؛ بدلالة المقام. الضَّبُعُ: -بفتح الضاد، وضم الباء-: أصله الحيوان المعروف، واستعمل هنا في السنة الشديدة المجدبة، قال حمزة الأصبهاني في «أمثاله» التي على وزن (أفْعَل) عند قوله: (أفسد من الضبع): إنها -يعني: الضبع- إذا وقعت في الغنم عاثت ولم تكتفِ بما يكتفي به الذئب، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة، فقالوا: (أكلتنا الضبع).

المعنى: يا أبا خراشة، إن كنت كثير القوم وكنت معتزًّا بجماعتك، فإن قومي موفورون كثيرو العدد، لم تأكلهم السنة الشديدة، ولم يضعفهم الجدب، ولم تنل منهم الأزمات.

الإعراب: **أبا خراشة**: أبا: منادى حذف منه حرف النداء، أي: يا أبا، منصوب وعلامة نصبه الألف؛ لأنه من الأسماء الستة. **خراشة**: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم ممنوع من الصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث اللفظي. **أما**: الأصل: أن ما، و(أن): حرف مصدر ونصب واستقبال، (ما): زائدة عوض عن (كان) المحذوفة. **أنت**: ضمير منفصل في محل رفع اسم (كان) المحذوفة. **ذا نفر**: ذا: خبرها، نفر: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. **فإنّ**: الفاء: حرف تعليل، والمعلل محذوف؛ لدلالة المقام عليه، تقديره: (لا تفخر عليّ)، وقيل: زائدة دخلت؛ تشبيهًا بفاء الجواب؛ لأن الأول سبب والثاني مسبب، إنّ: حرف نصب وتوكيد. **قومي**: اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء: ضمير مضاف إليه مبني في محل جر بالمضاف. **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **تأكلهم**: تأكل: فعل مضارع مجزوم=

أَصْلُه: (لِأَنْ كُنْتَ)، فَعُمِلَ فِيهِ مَا ذَكَرْنَا[١].

وَالثَّانِي: بَعْدَ (إِنْ)، و(لَو) الشَّرْطِيَّتَيْنِ(٢):

= بـ(لم) وعلامة جزمه السكون، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم. الضبع: فاعل مؤخر، والجملة في محل رفع خبر (إنّ).

الشاهد فيه: قوله (أما أنت ذا نفر)، حيث حذف (كان) وحدها بعد (أن) المصدرية، وعوض عنها (ما) الزائدة، وهذا الحذف واجب؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه، كما لا يجوز حذفهما معًا، فلا يقال: أن أنت ذا نفر.

تنبيه: يقاس على ضمير المخاطب غيره، وقد مثل سيبويه بـ(أما زيد ذاهبًا ذهبتُ معه)، وإنما خص ضمير المخاطب بالذكر؛ لأنه لم يسمع من العرب حذفها إلا معه.

"شرح الفاكهي" (٣/ ١٨)، و"الكتاب" (١/ ٢٩٣).

[١] في ط١: (ذكرناه).

(٢) قال في "التصريح" (١/ ١٩٣): لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين، فيطول الكلام، فيخفف بالحذف، وخص ذلك بـ(إن)، و(لو) دون بقية أدوات الشرط؛ لأن (إن) أُمُّ أدوات الشرط الجازمة، و(لو) أُمُّ أدوات الشرط غير الجازمة، كما أن (كان) أُمُّ بابها، وهم يتوسعون في الأمهات ما لا يتوسعون في غيرها.

وإلى حذف (كان) بعد هذين الحرفين أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَيَحْــذِفُونَهَا وَيُبْقُــونَ الْخَــبَرْ ... وَبَعْـدَ إِنْ وَلَـوْ كَثِـيرًا ذَا اشْـتَهَرْ

وقول صاحب "التصريح" أن (لو) أُمُّ أدوات الشرط غير الجازمة ينظر مع ما قالوه من أن (إذا) أُمُّ أدوات الشرط غير الجازمة.

ثم الحذف بعد هاتين الأداتين هو المشهور، وله موضعان آخران:

أحدهما: بعد (لكن)، في نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] أي: ولكن كان رسول الله، فالواو عاطفة جملة على جملة، وليست (لكن) عاطفة؛ لاقترانها بالواو، ولا الواو عاطفة لمفردين؛ لأن معطوفيها المفردين لا يختلفان سلبًا وإيجابًا.

ثانيهما: بعد (لدن)، نحو:

مـن لـدن شـولًا فـإلى إتلائهـا

أي: من لدن كانت شولًا، أو من لدن أن كانت شولًا، على قول سيبويه؛ لأنه لا يرى إضافة (لدن) إلى الجملة. كما نقله المصنف في "المغني" عن (الغرة) لابن الدهان.

مِثَالُ ذَلِكَ بَعْدَ (إِنْ)[١] قَوْلُهُم: (الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ، إِنْ سَيْفًا فَسَيْفٌ، وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ)[٢]، و(النَّاسُ مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ)[٣]،

---

(١) ولا فرق في الحذف بين (إن) التنويعية -أي: التي تدل على التنويع، أي: تعدد الأنواع بعدها- كما في أمثلة المصنف، والتي لا تدل على التنويع، مثل قولك للعابس: (تبسم وإن حزينًا)، أي: وإن كنت حزينًا، ومنه قوله:

انْطِقْ بِحَقٍّ وَإِنْ مُسْتَخْرِجًا إِحَنًا ... فَإِنَّ ذَا الْحَقِّ غَلَّابٌ وَإِنْ غُلِبَا

أي: وإن كنت مستخرجًا إحَنًا.

ولكن الحذف بعد التنويعية أشهر وأوضح، ويحسن الاقتصار عليه لذلك، مع أن الثاني صحيح أيضًا. "النحو الوافي" (١/ ٥٢٨)، و"التصريح" (١/ ١٩٣)، و"الصبان" (١/ ٢٤٢)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ١٨).

(٢) الإعراب: **المرء**: مبتدأ. **مقتول**: خبر. **بما**: جار ومجرور متعلق بـ(مقتول). **قتل**: فعل ماضٍ مغير الصيغة، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (المرء). **به**: جار ومجرور متعلق بالفعل، وجملة (قتل به) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. **إن**: حرف شرط جازم. **سيفًا**: خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها الواقعة فعل الشرط، والتقدير: إن كان الذي قتل به سيفًا. **فسيف**: خبر لمبتدإ محذوف تقديره: فالذي يقتل به سيف، والجملة في محل جزم جواب الشرط. **وإن خنجرًا فخنجر**: إعرابه نفس إعراب المتقدم.

والشاهد فيه: حذف (كان) مع اسمها جوازًا بعد (إن) الشرطية.

(٣) الإعراب: **الناس**: مبتدأ. **مجزيون**: خبر. **بأعمالهم**: جار ومجرور متعلق بـ(مجزيون). **إن**: حرف شرط جازم. **خيرًا**: خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، وهي فعل الشرط. **فخير**: خبر لمبتدإ محذوف، وتقدير الكلام: الناس مجزيون بأعمالهم، إن كان عملهم خيرًا فجزاؤهم خيرٌ، وإن كان عملهم شرًّا فجزاؤهم شرٌّ.

وهذا التقدير في هذا المثال ليس بمتعين؛ لجواز تقدير: (إن عملوا خيرًا...). قاله اللقاني. "حاشية ياسين على التصريح" (١/ ١٩٣).

وما ذكر من نصب (خير) الأول ورفع الثاني هو وجه من أربعة أوجه في المثال، هذا أرجحها؛ لأن فيه إضمار (كان) واسمها بعد (إن)، وإضمار المبتدإ بعد فاء الجزاء، وكلاهما كثير مطرد.

والوجه الثاني: رفع الأول ونصب الثاني: (إن خيرٌ فخيرًا) عكس الأول، فـ(خير) الأول اسم=

وَقَالَ الشَّاعِرُ:

لا تَقْــرَبَنَّ الـــدَّهْرَ آلَ مُطَــرِّفٍ إِنْ ظَالِمــًا أَبَــدًا وإِنْ مَظْلُومــًا[1]

= (كان) المحذوفة مع خبرها، و(خير) الثاني مفعول لفعل محذوف، والتقدير: إن كان في عملهم خير فيجزون خيرًا.

الوجه الثالث: نصبهما: (إن خيرًا فخيرًا).

الوجه الرابع: رفعهما: (إن خيرٌ فخيرٌ).

والوجه الثاني أضعفها؛ لأن فيه حذف (كان) وخبرها بعد (إن)، وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء، وكلاهما قليل غير مطرد؛ ولذلك لم يذكره سيبويه.

"التصريح" (١/ ١٩٣)، و"أوضح المسالك" (١/ ٣٣٥)، و"الكتاب" (١/ ٢٥٨)، و"الكافية الشافية" (١/ ١٨١)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٥٧).

(١) التخريج: البيت منسوب إلى ليلى الأخيلية في "ديوانها" صـ(٥٢)، و"الكتاب" (١/ ٢٦١)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٩٥) و(٣/ ١٣٠)، و"ديوان الحماسة" (٢/ ٢٧٦)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ١٧٩)، و"شرح أبيات سيبويه" للسيرافي (١/ ٣٤٥)، و"شرح أبيات سيبويه" للأعلم (١/ ١٨٨)، و"المقاصد الشافية" (٢/ ٢٠٣).

وبلا نسبة في "أوضح المسالك" (١/ ٢٣٢)، و"الجمل" للفراهيدي صـ(١٣٧)، و"التصريح" (١/ ١٩٣)، و"الهمع" (١/ ٤٤٠)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٣٠٧)، و"الارتشاف" (٣/ ١١٨٨)، و"المساعد" (١/ ٢٧١).

اللغة: آل مطرف: قوم من بني عامر، وهم قوم ليلى.

المعنى: تمدح الشاعرة قومها من بني عامر وتصفهم بالقوة، فتقول: لا تقربنهم ظالمًا، فإنك لا تستطيعهم، ولا مظلومًا فيهم؛ طالبًا للانتصار منهم، فإنك تعجز عن مقاومتهم؛ لعزتهم وقوتهم.

الإعراب: **لا:** حرف نهي وجزم. **تقربن:** فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم لـ(لا)، ونون التوكيد الثقيلة: حرف لا محل له من الإعراب، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **الدهر:** ظرف زمان متعلق بالفعل. **آل مطرف:** مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وآل: مضاف، ومطرف: مضاف إليه مجرور بالمضاف. **إن:** حرف شرط جازم. **ظالمًا:** خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، أي: إن كنت ظالمًا. **أبدًا:** ظرف زمان متعلق=

أي: إنْ كَانَ مَا قَتَلَ بِهِ سَيْفًا فَالَّذِي يُقْتَلُ بِهِ سَيْفٌ، وإنْ كَانَ عَمَلُهُمْ خَيْرًا فَجَزَاؤُهُمْ[1] خَيْرٌ، وإنْ كُنْتَ ظَالِمًا، وإنْ كُنْتَ مَظْلُومًا.

= بـ(ظالمًا). وإن: الواو حرف عطف، إن: حرف شرط جازم. مظلومًا: خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، أي: وإن كنت مظلومًا، وجواب الشرط في الموضعين محذوف تقديره: (فلا تقربهم).

الشاهد فيه: (إن ظالمًا، وإن مظلومًا)، حيث حذفت (كان) مع اسمها وبقي خبرها بعد (إن) الشرطية.

ومثل هذا البيت في حذف (كان) واسمها وإبقاء خبرها بعد (إن) الشرطية قول النعمان بن المنذر:

قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إنْ حَقًّا وَإنْ كَذِبًا فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إذَا قِيلَا

وقول ابن همام السلولي:

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إنْ عَــاذِرًا لِي وَإنْ تَارِكَــا

وقول النابغة الذبيان:

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إنْ ظَالِمًـا فِـيهِمْ وَإنْ مَظْلُومَـا

وضِنَّة: -بكسر الضاد وتشديد النون- وهو ضِنَّة بْنُ عَبْدِ بْنِ كَثِيرِ بْنُ عُذْرَةَ بْنِ سَعْدِ بْنِ هُذَيْمٍ. ويروى: ضَبَّة: -بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء الموحدة- وهو ضَبَّةُ بْنُ أَدِّ بْنِ طَابِخَة بْنِ إلْيَاس بْنِ مُضَرَ بْنِ نِزَارٍ.

(١) تنبيه: قوله: (الناس مجزيون بأعمالهم...).

صرح بعض النحاة بإسناده إلى النبي ﷺ على أنه حديث مرفوع، منهم: ابن مالك رحمه الله في كتابيه «شواهد التوضيح» ص(٧١)، و«شرح الكافية» (١/ ١٨١).

ورواه رحمه الله بلفظ (المرء مجزي بعمله...).

وأكثر النحاة لم يسنده إلى النبي ﷺ وإنما يقولون: وقولهم: (الناس مجزيون...) فهم ينسبونه إلى العرب، وعبارة سيبويه في «الكتاب» (١/ ٢٥٨): وذلك قولك: (الناس مجزيون...)، ولم ينسبه إلى رسول الله ﷺ، وهذا هو الصواب أنه ليس بحديث.

قال صاحب «أسنى المطالب»: وخبر (الناس مجزيون...) ليس بحديث، وقول النحويين إنه حديث. غَلَطٌ. «أسنى المطالب» ص(٣٠٩).

وذكره الملا علي القاري في كتابه «الأسرار المرفوعة في الأخبار المصنوعة»، وذكره العامري أحمد بن عبدالكريم في كتابه «الحثيث في بيان ما ليس بحديث» وقال: وأخرجه ابن جرير عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا عليه. =

وَمِثَالُهُ بَعْدَ (لَوْ)(١) قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ»(٢) وَقَالَ[٣] الشَّاعِرُ:

لا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا ... جُنودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ والجَبَلُ(٤)

= وذكره السيوطي في كتابه «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» ص(٢٠) فقال: رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا.

وهكذا السخاوي ذكره في أثناء الكلام على حديث (الجزاء من جنس العمل) برقم (٣٦٧) وذكره في موضع آخر برقم (١٢٣٧)، وكذا العجلوني في «كشف الخفاء» (١/ ٣٢٢) و(٢/ ٣١٢).

وقال الصبان في «حاشيته على الأشموني» (١/ ٢٤٢): قال شيخنا السيد (المرء مجزي بعمله...) ليس حديثًا وإن صح معناه. قاله القليوبي.

(١) قال أبوحيان: وشرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها، لا أعلى منه ولا أعم، نحو: (ائتني بدابة ولو حمارًا)، ونحو: (ألا طعام ولو تمرًا؟!)، ورد بقولهم: (ألا حشف ولو تمرًا؟!)، وقوله:

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا

فإن الملك أعلى مما قبله، والتمر أعم من الحشف. اهـ.

انظر: «التصريح» (١/ ١٩٤)، و«الخضري» (١/ ١٦٧).

(٢) الحديث متفق عليه عن سهل بن سعد رضي الله عنه، رواه البخاري برقم (٥١٢١) و(٥١٥٠) ومواضع أخر، ومسلم برقم (١٤٢٥).

إعراب الحديث: **التمس**: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، ومفعوله محذوف تقديره: (التمس شيئًا)، **ولو**: الواو: حرف عطف، لو: حرف شرط غير جازم. **خاتمًا**: خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، وهي فعل الشرط. **من حديد**: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(خاتمًا)، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: (التمس شيئًا، ولو كان الذي تلتمسه خاتمًا من حديد فالتمسه)، والله أعلم.

الشاهد في الحديث: حذف (كان) مع اسمها وإبقاء خبرها بعد (لو) الشرطية.

[٣] في ب، خ، ط٢: (وقول الشاعر).

(٤) التخريج: البيت بلا نسبة في «المغني» (١/ ٢٦٨)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (١/ ٣٦٣)، «شرح ابن الناظم على الألفية» ص(٥٧)، و«تلخيص الشواهد» ص(٢٦٠)، و«الارتشاف»=

أيْ: (وَلَوْ كَانَ الْمُلْتَمَسُ[١] خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ[٢])، وَ(لَوْ كَانَ البَاغِي مَلِكًا).

= (١١٨٧/٣)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٣٠٧)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (٦٥٨/٢)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٥/ ٨١)، و"أوضح المسالك" (١/ ٢٣٥)، و"المساعد" (١/ ٢٧١)، و"الهمع" (١/ ٤٤١)، و"الأشموني" (١/ ٢٤٢)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ١٨٥)، و"شرح التصريح" (١/ ١٩٣)، و"المقاصد الشافية" (٢/ ٢٠٤).

اللغة: ذو بغي: البغي مصدر بغى على الناس أي: ظلم واعتدى. جنوده: الجنود: الأعوان والأنصار، والواحد: جندي. والسهل: خلاف الجبل.

المعنى: لا يأمن غدرات الزمان وحوادث الدهر، أو لا يأمن في الدهر الحوادث صاحب بغي وظلم، ولو كان ملكًا جنوده كثيرة، بحيث ضاق عنها السهل والجبل؛ لكثرتها، فقوله: ضاق عنها السهل والجبل كنايةٌ عن كثرة جنوده.

الإعراب: لا: حرف نهي وجزم. يأمن: فعل مضارع مجزوم بـ(لا) وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، ويجوز في (لا) أن تكون نافية، فيكون الكلام خبرًا. الدهر: مفعول به بتقدير مضاف، أي: حوادث الدهر، أو ظرف، والمفعول محذوف أي: لا يأمن في الدهر الحوادث، أو ظرف ولا مفعول محذوف؛ لتنزيل (يأمن) منزلة اللازم، أي: لا يكن ذا أمن في الدهر، فلا حاجة للمفعول. ذو بغي: ذو: فاعل (لا يأمن) مرفوع وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة، بغي: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. ولو: الواو: حرف عطف، لو: حرف شرط غير جازم. ملكًا: خبر لـ(كان) المحذوفة مع اسمها، أي: ولو كان الباغي ملكًا، وجواب الشرط محذوف تقديره: ولو كان ملكًا فلا يأمن الدهر. جنوده: مبتدأ، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. ضاق: فعل ماضٍ. عنها: جار ومجرور متعلق بالفعل (ضاق). السهل: فاعل (ضاق) مرفوع وعلامة رفعه الضمة. والجبل: معطوف على (السهل) والمعطوف على المرفوع مرفوع مثله، وجملة: (ضاق عنها...) في محل رفع خبر المبتدإ، والجملة من المبتدإ والخبر في محل نصب صفة لـ(ملكًا).

الشاهد فيه: قوله: (ولو ملكًا)، حيث حَذَفَ (كان) مع اسمها وأبقى خبرها بعد (لو) الشرطية.

[١] في ط١: (ما تلتمسه)، وفي ط٢: (ما تلتمس)، وفي ب، ح: (يلتمس).

[٢] (من حديد) ليس في الأصل، ب، خ.

[الحروف العاملة عمل (ليس)]

ص- و(مَا) النَّافِيَةُ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ كـ(لَيْسَ)(١)، إِنْ تَقَدَّمَ الِاسْمُ، وَلَمْ يُسْبَقْ بـ(إِنْ)(٢)، وَلَا بِمَعْمُولِ الْخَبَرِ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ جَارًّا وَمَجْرُورًا، وَلَا اقْتَرَنَ الْخَبَرُ بِـ(إِلَّا) نَحْوُ: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١].

ش- اعْلَمْ أَنَّهُمْ أَجْرَوْا ثَلَاثَةَ حُرُوفٍ[٣] مِنْ حُرُوفِ النَّفْيِ مُجْرَى (لَيْسَ)(٤): فِي رَفْعِ الاسْمِ وَنَصْبِ الْخَبَرِ، وَهِيَ: (مَا)، وَ(لَا)، وَ(لَاتَ)(٥)، وَلِكُلٍّ مِنْهَا كَلَامٌ يَخُصُّهَا.

---

(١) قال الحريري:

مـا الـتي تَنْفـي كليس الناصبة ... في قـولِ سُكَّانِ الحجـازِ قاطبـةْ
فقــولهم: مــا عــامرٌ موافقــا ... كقـولهم: لـيس سـعيدٌ صـادقا

(٢) في ط١: ب(أن).

[٣] (حروف) سقط من الأصل، ج، خ،ط١.

(٤) لمشابهتها لها في النفي، والجمود، والدخول على الجمل الاسمية، وإنما أفردت عن باب (كان) لأنها حروف، وتلك أفعال.

"الكواكب" (١/ ٢٢٠)، و"الأشموني" (١/ ٢٤٧).

(٥) وأكثرها عملًا (ما) النافية، وزاد بعضهم على هذه الثلاثة رابعًا وهو: (إنِ) النافية، ولعله أسقطها؛ لأن إعمالها نادر على ما ذكره في "أوضح المسالك" وهو لغة أهل العالية، نحو: (إن أحد خيرًا من أحد إلا بالعافية). وقال أبوحيان: الصواب إعمالها كثيرًا نظمًا ونثرًا، وذكر أن إعمالها أكثر من إعمال (لا)، ودعوى ابن مالك العكس باطلة.

"الآلوسي" ص(٢٤٩)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٠٨).

وشروط إعمالها هي نفس شروط إعمال (ما) إلا الاقتران بـ(إن)؛ لأن اقتران اسمها بـ(إن) ممتنع، فلا حاجة لاشتراط انتفائه. انظر: "الشذور" ص(٢٢٥).

[(ما) النافية]

وَالْكَلَامُ الْآنَ فِي (مَا) وإِعْمَالِهَا عَمَلَ (لَيْسَ) وَهِيَ لُغَةُ الْحِجَازِيِّينَ(١)، وَهِيَ اللُّغَةُ الْقَوِيمَةُ[٢]، وَبِهَا(٣) جَاءَ التَّنْزِيلُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١](٤)، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة:٢](٥).

وَلِإِعْمَالِهَا عِنْدَهُمْ ثَلَاثَةُ شُرُوطٍ(٦): أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمُهَا عَلَى خَبَرِهَا، وَأَلَّا

---

(١) قال الكسائي: وأهل تهامة. وذكر في «المغني» أنها لغة النجديين أيضًا.
«الارتشاف» (٣/ ١١٩٧)، و«الكتاب» (١/ ٥٧)، و«المغني» (١/ ٣٠٣).

[٢] في ج، ح: (القديمة).

(٣) أي: بلغتهم جاء التنزيل.

(٤) الإعراب: ما: نافية حجازية تعمل عمل (ليس). هذا: الهاء: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم (ما). بشرًا: خبر (ما) منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(٥) الإعراب: ما: نافية حجازية. هنّ: اسمها مبني على الفتح في محل رفع. أمهاتهم: خبرها منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، والهاء: مضاف إليه، والميم: علامة الجمع.
فائدة: قال المصنف: لم يقع إعمال (ما) في القرآن صريحًا في غير هاتين الآيتين.
«الكواكب» (١/ ٢٢١)، وانظر «الشذور» ص(٢١٩).

(٦) زاد في المتن رابعًا، وهو: ألّا يتقدم معمول خبرها على اسمها، نحو: (ما طعامك زيد آكلٌ)، إلا إذا كان المعمول ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فيجوز، نحو: (ما في الدار زيد جالسًا)، و(ما عندك عمرو مقيمًا). وجمع هذه الشروط ابن مالك رحمه الله فقال:

إِعْمَالُ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ ... مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ اَوْ ظَرْفٍ كَمَا ... بِي أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَا

فذكر ثلاثة شروط صراحة، وواحدًا ضمنًا في قوله: (وسبْقَ حرف جر... إلخ)، فإنه تضمن أن شرط عملها ألّا يتقدم معمول خبرها -وهو غير ظرف- على اسمها.

وزاد قوم شرطين آخرين: =

يقْتَرِنَ[١] بـ(إنِ) الزَّائِدَةِ، وَلَا خَبَرُهَا بِ(إِلَّا)؛ فَلِهَذَا أُهْمِلَتْ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ(٢):

(مَا مُسِيءٌ مَنْ أَعْتَبَ)(٣)؛...

= أحدهما: ألَّا تتكرر (ما)، نحو: (ما ما زيد قائم).

الثاني: ألَّا يبدل من خبرها موجب بإلا، نحو: (ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به)، وتركهما المصنف؛ لأن الأول إن كان المراد منه ألَّا تتكرر على أن الثانية نافية مؤسسة فهو داخل في شرط بقاء النفي؛ لأن النفي إزالة للنفي، وإن كان المراد منه ألَّا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف.

والثاني له دخل في شرط بقاء النفي؛ لأن إيجاب البدل إيجاب للمبدل منه، مع أن ابن عقيل رجح في شرحه على النظم أن إيجاب موجب من خبرها لا يبطل عملها.

"الصبان" (١/ ٢٤٧)، "ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٢).

[١] في ب، ح، ط١، ط٢: (تقترن).

(٢) في "مجمع الأمثال" (٢/ ٣٤١) رقم (٣٩٢٦): (ما أساء من أعتب)، يضرب لمن يعتذر إلى صاحبه، ويُخْبِرُ أنه سيُعْتِبُ أي: سيزيل العتب، فالهمزة في (أعتب) للسلب، يقال: أعتب الرجل إذا أتى بعد الذنب بعمل صالح يزيل عنه العتب على ذنبه، فالهمزة فيه للسلب ،كما في (أعجمت الكتاب) إذا أزلت عجمته بالشكل، والتنقيط، والتصحيح. اهـ.

وانظر "لسان العرب" (عتب)، فإنه رواه برواية المصنف.

والمعتب: هو الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك. "التصريح" (١/ ١٩٨).

(٣) الإعراب: ما: نافية مهملة. مسيء: خبر مقدم. مَن: اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر. أعتب: فعل ماضٍ، وفاعله: مستتر جوازًا تقديره (هو)، والجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، ويجوز أن يعرب (مسيء) مبتدأ، و(مَن) فاعل أغنى عن الخبر، وعليه فلا شاهد فيه، ومثله في تقديم الخبر وإبطال العمل قوله:

وَمَا خُذَّلٌ قَوْمِي فَأَخْضَعَ لِلعِدَا ... وَلَكِــنْ إِذَا أَدْعُــوْهُمُ فَهُــمُ هُمُ

وأما قول الفرزدق:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ

بنصب (مثلهم) مع تقدمه، فقال سيبويه: شاذ، ولا يكاد يعرف، وقيل: غَلَطٌ -أي: لحن- سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز، ولم يدرِ أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب=

لِتَقَدُّمِ[1] الْخَبَرِ؛ وَفِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

بَنِي غُدانَـةَ؛ مَـا إِنْ أَنْتُمُو ذَهَـبٌ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ(٢)

= بين الاسم والخبر، وفيه نظر!؛ لأن العربي إذا تُرِكَ وسَلِيْقَتَهُ لا يلحن. وقيل: مؤول على أن (بشر) خبر و(مثلهم) مبتدأ، وبني على الفتح؛ لإبهامه وإضافته إلى مبني وهو الضمير، والمبهم المضاف إلى مبني يجوز بناؤه وإعرابه. وقيل: (مثلهم) حال من الضمير في الخبر المحذوف -أي: ما بشر موجود مثلهم-، ويجوز أن يكون حالًا من (بشر) وهو في الأصل صفة، فلما قدمت أعربت حالًا، أي: ما في الوجود بشر مثلهم.

"شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٧٣)، و"شرح التصريح" (١/ ١٩٨)، و"الأشموني مع الصبان" (١/ ١٤٨-١٤٩).

تنبيه: ذهب الفراء إلى جواز إعمال (ما) مع تقدم الخبر، فتقول: (ما قائمًا زيد)، قال الجرمي: وهي لغة، وحكى: (ما مسيئًا من أعتب)، ونِسْبَةُ جواز ذلك إلى سيبويه باطلة، فإن قدمتَ الخبر منصوبًا وأدخلتَ (إلا) على الاسم فقلت: (ما قائمًا إلا زيد) أجاز ذلك الأخفشُ ومنعه البصريون، وخرَّج ذلك ابن مالك على أن (إلا زيد) بدل من اسم (ما) محذوفًا، والتقدير: ما أحد قائمًا إلا زيد، حُذِفَ (أحدٌ) الاسم وأغنى البدل عن اسم (ما)، فإن أدخلتَ الباء على الخبر، نحو: (ما بقائم زيدٌ) أجازه البصريون.

"الارتشاف" (٣/ ١١٩٧-١١٩٨)، و"الهمع" (١/ ٤٥٠)، و"شرح التسهيل" (١/ ٣٧٢).

[1] في ط١: (لتقديم).

(٢) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٧٠)، و"شرح عمدة الحافظ" (١/ ١٩٩)، و"شرح الرضي" (٢/ ٢١٧)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٥٨)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٣١٣)، و"الجنى الداني" ص(٣٢٨)، و"أوضح المسالك" (١/ ٢٤٦)، و"المغني" (١/ ٢٥)، و"الشذور" ص(٢٢٠)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ٨٤)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (١/ ١٠٦)، و"شرح الأشموني" (١/ ٢٤٧)، و"الهمع" (١/ ٤٤٩)، و"شرح التصريح" (١/ ١٩٦)، و"تلخيص الشواهد" ص(٢٧٧)، و"الصحاح في اللغة" (صرف) (١/ ٣٨٦)، و"العباب الزاخر" (خزف)، و"لسان العرب" (صرف)، و"تاج العروس" (خزف). =

لِوُجُودِ (إِنِ) الْمَذْكُورَةِ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾[آل عمران:١٤٤][1]، ﴿وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾[القمر:٥٠][2]؛ لِاقْتِرَانِ

= اللغة: غُدَانَةَ: -بضم المعجمة- أبوقبيلة هو غدانة بن يربوع. صريف: الفضة الخالصة. الخزف: -بفتح المعجمتين-: قال ابن دريد: الخزف معروف، وهو ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارًا، وقاله أيضًا ثعلب في "أماليه".

المعنى: هجا الشاعر بني غدانة، ووصفهم بأنهم من رِذالِ الناس وسِقَاطِهِمْ، وليسوا من أشراف الناس ولا ممن يقارب الأشراف، وجعل الذهب والفضة مثلين للأشارف ومن يدانيهم، وجعل الخزف مثلاً لرذال الناس وحثالتهم.

الإعراب: بني غدانة: بني: منادى بحرف نداء محذوف منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، غدانة: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. ما: نافية مهملة. إن: زائدة كافة لـ(ما). أنتم: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. ذهب: خبر المبتدإ. ولا: الواو: حرف عطف، لا: زائدة؛ لتأكيد النفي. صريف: معطوف على (ذهب). ولكن: الواو: استئنافية، لكن: حرف استدراك. أنتم: مبتدأ. الخزف: خبر المبتدإ.

الشاهد فيه: إهمال (ما)؛ لوقوع (إن) الزائدة بعدها.

ومثل هذا البيت قول الشاعر، وهو فروة بن نسيك:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ ... مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا

تنبيه: قال ابن هشام في "تلخيص الشواهد" صـ(٢٧٨)، و"أوضح المسالك" (١/٢٤٧): روى يعقوب -يعني: ابن السكّيت- ذهبًا وصريفًا بالنصب، فتُخَرَّجُ روايته على أن (إن) نافية مؤكدة لـ(ما)، لا زائدة.

(١) الإعراب: ما: نافية لا عمل لها؛ لانتقاض النفي بـ(إلّا). محمد: مبتدأ. إلّا: أداة حصر. رسول: خبره. قد: حرف تحقيق. خلت: خلا: فعل ماضٍ، والتاء: حرف دال على التأنيث. من قبله: جار ومجرور متعلق بالفعل (خلت)، ويجوز أن يتعلق بمحذوف حال من (الرسل) مقدمًا عليه، وهي حينئذٍ حال مؤكدة؛ لأن ذكر الخلو يشعر بالقَبْلِية. الرسل: فاعل (خلت)، وجملة (خلت من قبله الرسل) في محل رفع صفة لـ(رسول).

(٢) الإعراب: ما: نافية مهملة. أمرنا: مبتدأ، ونا: مضاف إليه في محل جر بالمضاف. إلا: أداة=

خَبَرِهَا بِـ(إلَّا)[(١)].

= حصر. واحدة: خبر المبتدإ. كلمح: جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لـ(واحدة). بالبصر: جار ومجرور متعلق بالمصدر (لمح).

(١) وهو مبطل للعمل؛ لبطلان معنى (ليس)، وكلام المصنف ظاهر في أنه إذا كان الانتقاض بغير (إلا) لم يبطل العمل، ويجب العمل عند البصريين، نحو: (ما زيد غير قائم)، وأجاز الفراء الرفع، وفي كلامه إشارة إلى أنه لا يضر انتقاض نفي معمول خبرها، نحو: (ما زيد مقيمًا إلا عند عمرو، وإلا في الدار) وهو ظاهر؛ لأنه غير معمول لها، فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة إليه.

"ياسين على الفاكهي" (٣/ ٢٢)، و"الارتشاف" (٣/ ١١٩٩).

تنبيه: ما ذكره المصنف من إهمال (ما) إذا انتقض نفيها بـ(إلا) هو مذهب الجمهور، وذهب يونس بن حبيب إلى جواز الإعمال مع الانتقاض بـ(إلا) مطلقًا، وأنشد:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبَا

ومثله قول الآخر:

وَمَا حَقُّ الَّذِي يَعْثُو نَهَارًا ... ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إِلَّا نَكَالَا

ووافقه ابن مالك على إجازة ذلك، قال رَحَمَهُ اللَّهُ: ما اخترته من حمل (إلا منجنونًا)، و(إلا نكالًا) على ظاهرهما من النصب بـ(ما) هو مذهب الشلوبين، ذكر ذلك في "تنكيته على المفصل".

وتأول الجمهور هذه الشواهد على أن الخبر محذوف، والمرفوع مبتدأ، وهذا المنصوب معمول لذلك الخبر المحذوف على أنه مفعول مطلق، والتقدير: وما الدهر إلا يدور دوران منجنون، فحذف الفعل الناصب (يدور)، ثم حذف المضاف (دوران)، وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، وكذا (إلا معذَّبًا) أي: إلا يعذب معذبًا، أي: (تعذيبًا). فـ(مُعَذَّبَ) مصدر ميمي بمعنى التعذيب، مثل (ممزق) في قوله: ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبا: ١٩] أي: كل تمزيق، وكذا (إلا نكالًا) على تقدير: إلا ينكلُ نكالًا، فتكون هذه الشواهد من باب: (ما زيد إلا سيرًا) أي: إلا يسير سيرًا.

ويجوز في تخريج البيت الأول أن يجعل (إلا منجنونًا، وإلا معذَّبا) مفعولين لفعلين محذوفين، والتقدير: إلا يشبه منجنونًا، وإلا يشبه معذَّبًا، وهذا أقل كلفة.

وقيل في تخريج (إلا نكالًا) أن الأصل (نكالان): نكال لعُتُوه، ونكال لسرقته، فحذفت=

وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يُعْمِلُونَ (مَا) شَيْئًا، وَلَوِ اسْتَوْفَتِ الشُّرُوطَ الثَّلَاثَةَ، فَيَقُولُونَ: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، وَيَقْرَءُونَ[1] ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾ [يوسف:٣١].

= النون للضرورة.

وذهب الفراء إلى جواز الإعمال مع الانتقاض بـ(إلا) إذا كان الخبر صفة، نحو: (ما زيد إلا قائمًا)، و(ما أنت إلا راكبًا).

وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز النصب حينئذٍ بشرط أن يكون الخبر مُشَبَّهًا به، نحو: (ما زيد إلا أسدًا)، و(ما زيد إلا زهيرًا).

فالحاصل أن في المسألة عند انتقاض الخبر بـ(إلا) أربعة مذاهب:

١- مذهب جمهور البصريين. ٢- مذهب يونس.

٣- مذهب الفراء. ٤- مذهب جمهور الكوفيين.

"الارتشاف" (٣/ ١١٩٩)، و"الجنى الداني" ص(٣٢٥)، و"الصبان" (١/ ٢٤٨)، و"أوضح المسالك مع عدة السالك" (١/ ٢٤٨)، و"شرح الرضي" (٢/ ٢١٨-٢١٩).

(١) فقوله: (يقرءون) يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته من غير توقيف، وفيه نظر؛ لأن القرآن سنة متبعة، فلا تجوز مخالفته، ولعل المصنف يريد أن هذا مقتضى لغته، لا أنهم يقرءون ذلك حقيقة.

فائدة: قال ياسين: لم يقرأ على لغتهم إلا شاذًا، روى المفضل عن عاصم (ما هن أمهاتُهم) بالرفع. اهـ.

قلت: وقرأ بلغتهم: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرٌ﴾ بالرفع ابْنُ مَسْعُودٍ، وَالْأَعْمَشُ، وأبوالمتوكِّلِ، وأبونَهِيْكٍ، وَعِكْرِمَةُ، وَمُعَاذٌ الْقَارِئُ.

انظر: "زاد المسير" (٤/ ٤١٩)، و"الكشف والبيان" لأبي إسحاق الثعلبي النيسابوري (٥/ ٢١٩)، و"المغني" (١/ ٣٠٣)، و"حاشية الصبان على الأشموني" (١/ ٢٤٧).

وقوله: وبنو تميم لا يعملون (ما)...

قال سيبويه: وهو القياس، كما أهملوا (ليس)؛ حملًا عليها، فقالوا: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع، قاله في "المغني".

وإنما قال سيبويه: وهو القياس؛ لعدم اختصاصها بالأسماء.

"الأشموني" (١/ ٢٤٧)، و"المغني" (١/ ٢٩٤)، "التصريح" (١/ ١٩٦)، و"الكتاب" (١/ ٥٧)، "الآلوسي" ص(٢٥٢).

[(لا) النافية وشروط عملها]

ص- وَكَذَا (لَا) النَّافِيَةُ فِي الشِّعْرِ، بِشَرْطِ تَنْكِيرِ مَعْمُولَيْهَا، نَحْوُ:

تَعَـزَّ فَـلَا شيءٌ عـلى الأَرْضِ بَاقِيَـا

ش- الْحَرْفُ الثَّانِي مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ (لَا) كَقَوْلِ الشاعرِ:

تَعَـزَّ فَـلَا شيءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَـا وَلَا وَزَرٌ مِمَّـا قَضَـى اللهُ وَاقِيَـا(١)

---

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" لابن مالك (١/ ٣٧٦)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٣١٩)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٠٨)، "شرح الكافية الشافية" (١/ ١٩٤)، و"المغني" (١/ ٢٣٩)، "شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/ ٦١٢)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٤/ ٣٧٧)، و"أوضح المسالك" (١/ ٢٥٦)، و"التصريح" (١/ ١٩٩)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٦٠)، و"تلخيص الشواهد" ص(٢٩٤)، و"الهمع" (١/ ٤٥٦)، و"الجنى الداني" ص(٣٠١)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ١٧٤)، و"شرح شواهد ابن عقيل" للجرجاوي ص(٥٨)، و"الأشموني" (١/ ٢٥٣)، و"شرح عمدة الحافظ" (١/ ٢٠١)، و"المقاصد الشافية" (٢/ ٢٤٣)، و"البحر المحيط" (٢/ ٩٦) و(٧/ ٣٢٢).

اللغة: تعزَّ: أمر من التعزي، وهو التصبر والتسلي. الوزر: الملجأ، والواقي، والحافظ. واقيًا: اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ.

المعنى: تسل وتصبَّر على ما أصابك من المصيبة أو المصائب؛ لأنه لا يدوم شيء على وجه الأرض، وليس هناك ملجأ يلتجئ إليه الشخص مما قضاه وقدره عليه الله سبحانه وتعالى.

الإعراب: تعزَّ: تَفَعَّل، فعل أمر مبني على حذف حرف العلة الألف نيابة عن السكون، والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). فلا: الفاء: للتعليل، ولا: نافية تعمل علم (ليس). شيء: اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. على الأرض: جار ومجرور متعلق بـ(باقيًا)، ويجوز أن يتعلق بمحذوف صفة لـ(شيء). باقيًا: خبر (لا). ولا: الواو: حرف عطف، لا: نافية تعمل عمل (ليس). وزر: اسمها. مما: جار ومجرور متعلق بـ(واقيًا)، ويجوز فيه ما تقدم أيضًا. قضى الله: فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف تقديره: قضاه الله، وهو مفعول (قضى). واقيًا: خبر (لا). =

ولإِعْمَالِهَا أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ: أَنْ يَتَقَدَّمَ اسْمُهَا[١]، وَأَلَّا يَقْتَرِنَ خَبَرُهَا بِـ(إِلَّا)، وَأَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا نَكِرَتَيْنِ(٢)، وَأَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي

= الشاهد فيه: (لا شيء باقيا)، و(لا وزر واقيا)، حيث أعمل (لا) في الموضعين عمل (ليس).

ومثل هذا البيت قول سعد بن مالك القيسي:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيْرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

أراد: (لا براح لي). وقول الآخر:

نَصَرْتُكَ إِذْ لَا صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْنًا بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

تنبيه: لم يقيد عمل (لا) بالحجازيين كما صنع في (ما)؛ تبعًا لأبي حيان؛ حيث قال: لم يصرح أحد بأن إعمال (لا) عمل (ليس) بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلا المطرزي، فإنه قال: وبنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها. اهـ.

قلت: بل قد صرح غير المطرزي بنسبة هذا إلى لغة مخصوصة؛ فقد صرح الزمخشري بذلك فقال في "المفصل" صـ(٨٢): خبر (ما)، و(لا) المشبهتين بـ(ليس)، وهذا التشبيه لغة أهل الحجاز، وأما بنو تميم فيرفعون ما بعدها على الابتداء.

وقال فيما نقله عنه ياسين: أهل الحجاز يعملونها دون طيئ.

وصرح بذلك أيضًا ابن الحاجب فقال في "كافيته": خبر (ما)، و(لا) المشبهتين بـ(ليس) هو المسند بعد دخولهما، وهي حجازية. اهـ.

قال الرضي: قوله: (وهي حجازية)، أي: هذه اللغة، وهي إعمال (ما)، و(لا) عمل (ليس).

وصرح أيضًا المصنف بذلك في "شرح الشذور" صـ(٢٢٤) قال رَحِمَهُ اللَّهُ: وإعمال (لا) العمل المذكور لغة أهل الحجاز أيضًا، وأما بنو تميم فيهملونها ويوجبون تكريرها. اهـ.

وانظر: "الكواكب" (١/ ٢٢٨)، و"الآلوسي" صـ(٢٥٢-٢٥٣)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٢٣)، و"الهمع" (١/ ٤٥٨).

[١] في ج: (...اسمها على خبرها).

(٢) قال ابن الشجري في "أماليه" (١/ ٤٣٠): وعللوا هذا بأن (لا) ضعيفة في باب العمل؛ لأنها إنما تعمل بحكم الشبه، لا بحكم الأصل في العمل، والنكرة ضعيفة جدًّا؛ فلذلك لم يعمل العامل الضعيف إلا في النكرات، كقولك: (عشرون رجلًا، ولي مثله فرسًا، وزيد أحسنهم وجهًا) فلما كانت (لا) أضعف العاملين -يعني: (ليس، ولا)- والنكرة أضعف المعمولين - يعني:=

الشِّعْرِ[(١)] لَا فِي النَّثْرِ.

فَلَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا فِي نَحْوِ[(٢)]: (لَا أَفْضَلُ مِنْكَ أَحَدٌ)، وَلَا فِي نَحْوِ[(٣)]: (لَا أَحَدٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْكَ)، وَلَا فِي نَحْوِ[(٤)]: (لَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلَا عَمْرٌو)، وَلِهَذَا

= المعرفة والنكرة - خصوا الأضعف بالأضعف. اهـ.

وقد أجاز ابن جني إعمال (لا) في المعرفة، ووافقه ابن مالك، وذكره ابن الشجري في قول النابغة الجعدي:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًا ... سِوَاهَا وَلَا عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

وأجاز ابن مالك في "شرح التسهيل" (١/ ٣٧٧) القياس عليه مع تصريحه في "التسهيل" بالندور، أي: والنادر لا يقاس عليه.

وتأول الجمهور المانعون البيت على جعل (أنا) مرفوعًا بفعل مضمر على أنه نائب فاعل، و(باغيا) نصب على الحال، والتقدير: (لا أُرى باغيًا) فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل.

ومثل هذا البيت قول الآخر:

أَنْكَرْتُهَا بَعْدَ أَعْوَامٍ مَضَيْنَ لَهَا ... لَا الدَّارُ دَارًا وَلَا الْجِيرَانُ جِيرَانَا

انظر: "الارتشاف" (٣/ ١٢٠٩-١٢١٠)، و"أمالي ابن الشجري" (١/ ٤٣١)، و"شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ٢٣)، و"الجنى الداني" ص(٢٩٣)، و"الأشموني" (١/ ٢٣٥)، و"الهمع" (١/ ٤٥٧)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ١٩٥)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٣١٩-٣٢٠).

(١) وجعله ابن الحاجب سماعيًّا، وتبعه الجامي. "الصبان" (١/ ٢٥٤).

(٢) لتقدم الخبر فـ(لا) في المثال المذكور: نافية مهملة. **وأفضل**: خبر مقدم. **منك**: جار ومجرور متعلق بـ(أفضل). **أحد**: مبتدأ مؤخر.

(٣) لاقتران الخبر بـ(إلا).

(٤) لعدم تنكير الاسم، وكررها مع المعرفة؛ جبرًا لما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن إتيانه في المعرفة؛ لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة، سواء كان نفي الجنس الفائت على سبيل التنصيص كما في العاملة عمل (إنَّ) أو لا على سبيل التنصيص كما في العاملة عمل (ليس). "حاشية عبادة على الشذور" (١/ ٢٠).

وإعراب المثال الأخير: **لا**: نافية مهملة، **زيد**: مبتدأ. **قائم**: خبر. **الواو**: حرف عطف. **لا**: زائدة؛ لتوكيد النفي. **عمرو**: معطوف على (زيد).

غَلَّطَ[1] الْمُتَنَبِّي فِي قَوْلِهِ:

إذَا الجودُ لَمْ يُرْزَقْ خَلَاصًا مِنَ الأَذَى ... فلا الحَمْدُ مَكْسُوبًا ولا المالُ بَاقِيَا(٢)

---

[١] في ج: (غلَّطوا).

(٢) التخريج: البيت للمتنبي في "ديوانه" (٢/٥٠٢)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (١/٣٧٧)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٣١٩-٣٢٠)، و"الجنى الداني" ص(٢٩٤)، و"أمالي ابن الشجري" (١/٤٣١)، و"الشذور" ص(٢٣٣)، و"المغني" (١/٢٤٠)، "شرح أبيات المغني" للبغدادي (٤/٣٨٢-٣٨٣)، و"التصريح" (١/١٩٩)، و"البحر المحيط" (١/٣٢٣).

اللغة: الجود: العطاء والكرم. الأذى: أراد به المن، وسماه أذى أخذًا من قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣].

معنى البيت: إذا لم يتخلص الجود من الامتنان لم يبق المال ولم يحصل الحمد؛ لأن المال يذهبه الجود، والأذى -الذي هو المن- يبلط الحمد، فالمان بما يعطي غير محمود ولا مأجور، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبْطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ﴾ [البقرة: ٢٦٤].

الإعراب: إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط. الجود: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: (إذا لم يرزق الجود). لم: حرف نفي وجزم وقلب. يرزق: فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بـ(لم)، ونائب فاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو) يعود على (الجود)، والجملة: لا محل لها من الإعراب تفسيرية. خلاصًا: مفعول ثانٍ لـ(يرزق)، والمفعول الأول هو نائب الفاعل. من الأذى: جار ومجرور متعلق بـ(خلاصًا). فلا: الفاء: واقعة في جواب (إذا)، لا: نافية. الحمد: اسم (لا) مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. مكسوبًا: خبر (لا) منصوب بها. ولا: الواو: عاطفة، لا: نافية عاملة عمل ليس كالأولى. المال: اسمها. باقيًا: خبرها، وجملة (لا) الثانية معطوفة على جملة (لا) الأولى، ولا محل للجملتين من الإعراب؛ لوقوعهما جوابًا لشرط غير جازم.

الشاهد فيه: (لا الحمد مكسوبًا ولا المال باقيًا)، حيث أعمل (لا) في الموضعين في المعرفة، وهذا خطأ عند المصنف والمانعين من ذلك، وقد ذكرنا الخلاف في ذلك بين النحاة، وابن هشام اضطربت كلمته في ذلك، فهو في بعض كتبه يجري على مذهب ابْنِ جِنِّي وَابْنِ الشجري، فيرى أن مجيء اسم (لا) معرفة قليل، لا شاذ كما فعل في كتابه "شرح الشذور"، ويجري في=

وَقَدْ صَرَّحْتُ بِالشَّرْطَيْنِ الآخِرِينَ، وَوَكَلْتُ مَعْرِفَةَ الأَوَّلَيْنِ إِلَى الْقِيَاسِ عَلَى (مَا)؛ لِأَنَّ (مَا) أَقْوَى مِنْ (لَا)؛ وَلِهَذَا تَعْمَلُ فِي النَّثْرِ، وَقَدِ اشْتَرَطْتُ[١] فِي (مَا) أَلَّا يَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا، وَلَا يَقْتَرِنَ بِـ(إِلَّا)، فَأَمَّا اشْتِرَاطُ أَلَّا يَقْتَرِنَ الاسْمُ بِـ(إِنْ)؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَيهِ[٢] هُنَا؛ لِأَنَّ اسْمَ (لَا) لَا يَقْتَرِنُ بِـ(إِنْ).

[(لات) وشروط إعمالها]

ص- و(لَاتَ) لَكِنْ فِي الحِينِ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ جزءيها، وَالْغَالِبُ حَذْفُ الْمَرْفُوعِ(٣)، نَحْوُ: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص:٣].

ش- الثَّالِثُ مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ لَيْسَ: (لَاتَ)، وَهِيَ (لَا) النَّافِيَةُ زِيدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ؛ لِتَأْنِيثِ اللَّفْظِ(٤) أَوْ لِلْمُبَالَغَةِ(٥).

= بعض كتبه على أنه غلط وشاذ كما فعل في "قطر الندى"، وهو في اضطرابه هذا تابع لاضطراب كلمة ابن مالك صاحب "الألفية" في كتبه على وفق ما ذكر ابن عقيل في شرحه على "الألفية"، ووفق ما ذكره الأشموني أيضًا، فإنهما قالا: إن ابن مالك أجاز في "شرح التسهيل" القياس على مجيء اسم (لا) معرفة وحكم في كتابه "شرح الكافية" بشذوذه، وتأول ما جاء عن العرب مما ظاهره ذلك. انظر "حاشية محمد محيي الدين على الشذور" ص(٢٢٤).

[١] في الأصل، ب، ط١: (اشترط). [٢] في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢: (له).

(٣) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "الخلاصة":

وَمَا لِلَاتَ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ ... وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلّْ

(٤) وعلى هذا فهي ساكنة، وحركت كما قال الأشموني؛ للفرق بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل، وليس لالتقاء الساكنين؛ بدليل (رُبَّتَ)، و(ثُمَّتَ)، فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها. ثم زيادة التاء هنا أحسن منها في (رُبَّتَ)، و(ثُمَّتَ)؛ لأن (لا) محمولة على (ليس)، و(ليس) تتصل بها تاء التأنيث، ومن ثَمَّ لم تتصل بـ(لا) المحمولة على (إنَّ).

"الأشموني" (١/ ٢٥٧)، و"التصريح" (١/ ٢٠٠).

(٥) أي: في النفي، وعلى هذا فهي محركة في الأصل، كـ(تاء): (عَلَّامَة)، و(نَسَّابَة).

ومن هنا تعلم أن (أو) في كلام ابن هشام لمنع الجمع؛ فبطل قول من قال: إنه يجوز أن=

وَشَرْطُ إِعْمَالِهَا: أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا وَخَبَرُهَا لَفْظَ (الْحِينِ)(١).

وَالثَّانِي: أَنْ يُحْذَفَ أَحَدُ الْجُزْأَيْنِ(٢)، وَالْغَالِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَحْذُوفُ(٣) اسْمَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَنَادَوا وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[ص:٣](٤) وَالتَّقْدِيرُ -وَاللهُ أَعْلَمُ- فَنَادَى

= تكون للتأنيث والمبالغة معًا؛ لأن فيه اجتماع وصفين متنافيين وضعًا، وهما: السكون في التأنيث، والتحرك في المبالغة.

"الآلوسي" صـ(٢٥٥)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٠٠).

وفي "حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ٢٠) قال: (أو) مانعة خلوٍّ فتُجَوِّز الجمع، أي: فيجوز أن تكون للمبالغة والتأنيث معًا.

(١) اختلف رأي ابن هشام فيما تعمل فيه (لات) فخص عملها هنا بلفظ الحين دون غيره من أسماء الزمان، وفي "أوضح المسالك" عمَّمَ وجعل عملها في أسماء الزمان، ولم يقصر ذلك على لفظ (الحين) ولا غيره، وهذا ظاهر قول ابن مالك في "التسهيل" حيث قال: وتختص بالحين أو بمرادفه، وفي "الشذور" وشرحه صرح بأنها تعمل في (الحين) بكثرة وفي (الساعة) و(الأوان) بقلة، وهذا منه كالمتوسط في المسألة.

ومن إعمالها في الساعة قول الشاعر:

نَدِمَ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ ... وَالْبَغْيُ مَرْتَعُ مُبْتَغِيْهِ وَخِيمُ

وفي الأوان قوله:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

أي: (ولات الأوان أوان صلح)، فقطع (أوان) عن الإضافة في اللفظ فبناها، وآثر بناءها على الكسر؛ تشبيهًا بـ(نزال) وزنًا، ونونها للضرورة.

"شرح الفاكهي" (٣/ ٢٤)، و"الأشموني" (١/ ٢٥٥-٢٥٦)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٦٠).

(٢) لم يسمع الجمع بين اسمها وخبرها.

"الجنى الداني" صـ(٤٨٨)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢١١)، "شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٦٠).

(٣) لأن الخبر محط الفائدة؛ فينبغي الاعتناء به فيذكر. "حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٦).

(٤) الإعراب: فنادوا: الفاء: عاطفة، نادوا: نادى: فعل ماضٍ مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة المنقلبة ياء قبل الحذف، فالأصل: فناديوا، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع=

بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنْ[١] لَيْسَ الْحِينُ حِينَ فِرَارٍ وهَرَبٍ(٢)، وَقَدْ يُحْذَفُ خَبَرُهَا(٣)، وَيَبْقَى اسْمُهَا، كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ(٤): ﴿وَلَاتَ حِينُ﴾ بِالرَّفْعِ(٥).

= فاعل. ولات: الواو: للحال، لات: حرف نفي يعمل عمل (ليس). حين: خبر (لات) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. مناص: مضاف إليه مجرور بالمضاف، واسم (لات) محذوف، والتقدير: ولات الحينُ حين مناص، ولابدّ من تقدير المحذوف معرفة؛ لأن المراد نفي كون الحين الخاص حينًا ينوصون فيه. قاله ابن مالك، وفي كلام المصنف إشارة إليه، ولا ينافي ما ذكروه من اشتراط التنكير في المعمول؛ لأن هذا الشرط في المذكور من معموليها لا المحذوف، وجملة: (ولات حين مناص) في محل نصب على الحال من فاعل (نادوا) أي: استغاثوا، والحال أنه لا مهرب ولا منجى.

[١] في الأصل، خ: (إذ).

(٢) تفسير لمناص، فهو من (ناص) إذا فرَّ وهرب، وقيل: من (ناص) إذا تأخر. «الآلوسي» ص(٢٥٥).

(٣) أي: قليلًا، قال بعضهم: وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب، بل كان ينبغي أن حذف المرفوع لا يجوز البتة؛ لأن مرفوعها محمول على مرفوع (ليس) وهو لا يحذف، فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في أصله.

«شرح الفاكهي على القطر» (٢/ ٢٤)، و«التصريح» (١/ ٢٠٠).

قال بعضهم: وكأن سبب التصرف في مرفوعه أن التاء اللاحقة لـ(لا) كالجابرة عن حذف الاسم؛ لأنه يليها ولا تكون جابرة عن حذف الخبر؛ لبعده. «الآلوسي» ص(٢٥٦).

(٤) وهي من الشواذ، قرأ بذلك أبوالسمال مع ضم التاء من (لات) هكذا (ولاتُ حينُ مناص) بضم التاء ورفع النون. «البحر المحيط» (٧/ ٣٦٧).

والإعراب على هذه القراءة يكون: (حين) اسم (لات) وخبرها محذوف، والتقدير: ولات حين مناص حينًا لهم.

(٥) وقرأ عيسى بن عمر كما في «البحر المحيط» بكسر التاء وجر النون، فزعم الفراء أن (لات) تستعمل حرفًا جارًا لأسماء الزمان خاصة، كما أن (منذ)، و(مذ) كذلك.

قال الرضي: وليس بشيء؛ إذ لو كان حرف جر لجر غير (أوان)، واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر... وأيضًا لو كان جارًا لكان لابدَّ له من فعل أو معناه يتعلق به. اهـ.

قال أبوحيان: والذي يظهر لي في تخريج هذه القراءة الشاذة، والبيت النادر في جر ما بعد=

= (لات): أن الجر هو على إضمار (مِن)، كأنه قال: (ولات من حين مناص)، و(لات من أوانِ صلح)، كما جروا بها في قولهم: (على كم جذعٍ بيتك) أي: من جذع، في أصح القولين، وكما قالوا: (لا رجلٍ جزاه الله خيرًا)، يريدون: لا من رجل، ويكون موضع (من حين مناص) رفعًا على أنه اسم (لات) بمعنى (ليس)، كما تقول: (ليس من رجل قائمًا)، والخبر محذوف.

وخرج الأخفش (ولات أوانٍ) على إضمار (حين) أي: ولات حين أوان، حذف (حين) وأبقى (أوان) على جره.

وخرجه ابن الناظم على أن الأصل (ولات أوان صلح)، فقطع (أوان) عن الإضافة في اللفظ فبناها، وآثر بناءها على الكسر؛ تشبيهًا بـ(نزال) وزنًا، ونونها للضرورة.

وقال أبوإسحاق: (ولات أواننا)، فحذف المضاف إليه فوجب ألَّا يعرب، وكسره؛ لالتقاء الساكنين.

"البحر المحيط" (٧/ ٣٦٨)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٦٠)، و"شرح الرضي" (٢/ ٢٣٠)، و"التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ٢٠٠)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢١٢).

تنبيهان:

الأول: تقدم معنا أن (لات) تعمل في لفظ الحين أو الحين وما رادفه من أسماء الزمان، أو الحين بكثرة، والساعة والأوان بقلة، وأما قوله:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةٍ مِنْ خَائِفٍ ... يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرُ

فارتفاع (مجير) على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: (لات له مجير)، وسوغ الابتداء به تقدم خبره المجرور قبله تقديرًا أو على الفاعلية بفعل محذوف، والتقدير: (لات يحصل مجير)، و(لات) على التقديرين مهملة؛ لعدم دخولها على الزمان.

التنبيه الثاني: للنحويين في (لات) الواقع بعدها (هنا) كقوله:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ ... وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجَنَّتِ

مذهبان:

أحدهما: أن (لات) مهملة لا اسم لها ولا خبر، و(هنا) في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان متعلق بخبر مقدم، و(حنت) مع (أن) مقدرة قبله في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: حنت نوار ولات هنالك حنين، وهذا توجيه الفارسي.

والثاني: أن تكون (هنا) اسم (لات) و(حنت) خبرها على حذف مضاف، والتقدير: وليس الوقت وقت حنين، وهذا الوجه ضعيف؛ لأن فيه إخراج (هنا) عن الظرفية، وهي من الظروف=

[(إنَّ) وأخواتها]

ص- الثَّانِي: (إنَّ) وَ(أَنَّ) لِلتَّأْكِيدِ، وَ(لَكِنَّ) للاسْتِدْرَاكِ، وَ(كَأَنَّ) لِلتَّشْبِيهِ أَوِ الظَّنِّ، وَ(لَيْتَ) لِلتَّمَنِّي، وَ(لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي، أَوِ الإشْفَاقِ أَوِ التَّعْلِيلِ؛ فَيَنْصِبْنَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا لَهُنَّ، ويَرْفَعْنَ الْخَبَرَ خَبَرًا لَهُنَّ(١).

ش- الثَّانِي مِنْ بَابِ[٢] نَوَاسِخِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ: مَا يَنْصِبُ الاسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ.

[معاني الحروف الناسخة]

وَهُوَ سِتَّةُ أَحْرُفٍ(٣): (إنَّ) وَ(أَنَّ)، وَمَعْنَاهُمَا التَّوْكِيدُ(٤)، تَقُولُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، ثُمَّ

= التي لا تتصرف، وفيه أيضًا إعمال (لات) في معرفة ظاهرة، وإنما تعمل في نكرة، وفيه أيضًا الجمع بين معمولي (لات)، واختصت (لات) بأنها لا يذكر معها معمولاها معًا، بل لابدَّ من حذف أحدهما، وفيه حذف المضاف إلى الجملة.

«الأشموني مع الصبان» (١/ ٢٥٦-٢٥٧)، و«التصريح» (١/ ٢٠٠).

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

لِـ(إنَّ) (أَنَّ) (لَيْتَ) (لكنَّ) (لَعَلّْ) ... (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ
كَـإِنَّ زَيْـدًا عَـالِمٌ بِـأَنِّي ... كُـفءٌ وَلكِـنَّ ابْنَـهُ ذُو ضِـغْنِ

[٢] (باب) سقط من ح، ط٢.

(٣) وتسمى بالأحرف المشبهة بالفعل، ووجه الشبه به إما لفظًا؛ لأنها ثلاثية، ورباعية، وخماسية كما تكون الأفعال، ولبنائها على الفتح مثله، وإما معنى؛ لأن معانيها معاني الأفعال، مثل (أكدت)، و(شبهت)، و(استدركت)، و(تمنيت)، و(ترجيت).

«حاشية ابن حمدون» (١/ ١٦٨)، و«حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ٢٢)، و«شرح الرضي» (٤/ ٢٤٦-٢٤٧).

(٤) التعرض لمعاني هذه الحروف من وظيفة أهل المعاني، لا من وظيفة النحوي، لكن يتعرض لها=

تُدْخِلُ عليه[1] (إنَّ)؛ لِتَأْكِيدِ الْخَبَرِ؛ وَتَقْرِيرِهِ، فَتَقُولُ: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، وَكَذَلِكَ (أَنَّ)، إِلَّا أَنَّهَا لَا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَهَا كَلَامٌ، كَقَوْلِكَ: (بَلَغَنِي) أَوْ (أَعْجَبَنِي) وَنَحْوِ ذَلِكَ، و(لَكِنَّ)، وَمَعْنَاهَا الاسْتِدْرَاكُ، وَهُوَ: تَعْقِيبُ الْكَلَامِ بِرَفْعِ مَا يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ أَوْ نَفْيُهُ، يُقَالُ: (زَيْدٌ عَالِمٌ)، فَيُوهِمُ ذَلِكَ أَنَّهُ صَالِحٌ(٢)، فَتَقُولُ: لَكِنَّهُ فَاسِقٌ، وَتَقُولُ: (مَا زَيْدٌ شُجَاعٌ)، فَيُوهِمُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِكَرِيمٍ(٣)؛ فَتَقُولُ: (لَكِنَّهُ كَرِيمٌ)، و(كَأَنَّ)(٤)

= بعض النحاة كما صنع المصنف هنا؛ تتميمًا للفائدة. «حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ٢٢).

وقوله: (ومعناهما التوكيد) أي: تأكيد النسبة بين الجزأين إيجابًا أو سلبًا: (إن زيدًا قائم)، (إن زيدًا لم يقم)، والأول هو الغالب، وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها، وتارة لدفع إنكارها، وتارة يكون لا ولا، فالأول: مستحسن، والثاني: واجب، والثالث: لا ولا، قاله في التصريح. فالثالث عربي إلا أنه غير بليغ؛ ولذا لم يذكره أهل المعاني قاله الروداني. قال سم: ولا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر، وهو لا يفيد التوكيد؛ لأن كون الشيء بمعنى الشيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيده فاندفع ما لأبي حيان. «الصبان» (١/ ٢٧٠).

[1] (عليه) ليس في الأصل، ب، ج، ح، ط١، ط٢.

(٢) لأن العلم يصحبه الصلاح غالبًا، كما قيل:

إِنَّمَا الْعِلْمُ كَلَحْمٍ وَدَمٍ ... مَا حَوَاهُ جَسَدٌ إِلَّا اصْطَلَحْ

(٣) لأن من شيمة الشجاع الكرم؛ إذ الجود بالمال دون الجود بالروح، وقد نفيت الشجاعة. «الآلوسي» ص(٢٥٨).

(٤) ومذهب الْخَلِيلِ، وَسِيبَوَيْهِ، وَالأَخْفَشِ، وَجُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ، وَالْفَرَّاءِ أنها مركبة من (كاف) التشبيه و(إنَّ)، فأصل الكلام عندهم: (إن زيدًا كالأسد)، ثم قدمت الكاف؛ اهتمامًا بالتشبيه، ففتحت (إن)؛ لأن المكسورة لا يدخل عليها حرف الجر، وصارت بالتركيب حرفًا واحدًا.

وذهب بعضهم إلى أن (كأن) بسيطة غير مركبة، واختاره صاحب «رصف المباني» ونسبه إلى أكثرهم، واستدل له بأوجه:

منها: أن الأصل البساطة، والتركيب طارئ.

ومنها: أنه لو كان مركبًا لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها ما تتعلق به؛ إذ ليست بزائدة.

ومنها: أن الكاف إذا كانت داخلة على (أن) لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة، فيكون التقدير في (كأن زيدًا قائم): كقيام=

لِلتَّشْبِيهِ، كَقَوْلِكَ: (كَأَنَّ زَيْدًا أَسَدٌ)، أَوِ الظَّنِّ[1]، كَقَوْلِكَ: (كَأَنَّ زَيْدًا

= زيد، فيحتاج إلى ما يتم الجملة...

قال المرادي: قلت: وفي نسبة القول بالبساطة إلى أكثرهم نظر؛ فإن الظاهر أن الأكثر يقولون بالتركيب؛ ولعدم اشتهار القول بالبساطة.

قال ابن هشام -يعني: الخضراوي-: لا خلاف في أن (كأن) مركبة من (أن) وكاف التشبيه. اهـ.

وكذلك زعم ابن الخباز أيضًا الإجماع عليه.

"الجنى الداني" صـ(٥٦٨-٥٦٩)، و"المغني" (١/ ١٩١).

(١) هذا المعنى أثبته لـ(كأن) الكوفيون، والزجاجي، وتبعهم ابن الطراوة، وابن السيد، وقالوا: هي للتشبيه إن كان الخبر جامدًا، نحو: (كأنَّ زيدًا أسدٌ)، وللشك -ويعبر عنه بالظن- إن كان الخبر مشتقًّا، أو ظرفًا، أو فعلا، أو جملة، نحو: (كأنَّ زيدًا قائم)، و(كأنَّ زيدًا في الدار، أو عندك)، و(كأنَّ زيدًا قام)، و(كأنَّ زيدًا أبوه قائم).

وذهب الكوفيون أيضًا إلى أنها ترد للتحقيق، وأنشدوا عليه:

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مَكَّةَ مُقْشَعِرًّا كَأَنَّ الأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامُ

أي: إن الأرض...؛ لأنه قد مات، وليس في الأرض حقيقة، ورثاه بذلك.

وقال ابن هشام في "المغني": أي: لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهًا؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة.

فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق، فمن أين جاء معنى التعليل؟

قلت: من جهة أن الكلام معها في المعنى جواب عن سؤال عن العلة مقدر. أي: فكأنه قيل: لِمَ أصبح وجه الأرض مقشعرًا جدبًا؟ فقيل: لأن الأرض... اهـ.

وأثبتوا لها أيضًا معنى التقريب، نحو: (كأنك بالفَرَجِ آت، وبالشتاء مقبل)، و(كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل)؛ لأن المعنى: تقريب إقبال الشتاء، وإتيان الفَرَجِ، وزوال الدنيا، وبقاء الآخرة، أو وجود الآخرة.

وقد اختلف في إعراب ذلك، فقيل: الكاف اسم (كأن) على حذف مضاف في الأولين، وما بعد الجار والمجرور خبرها، أي: كأن زمانك مقبل بالفرج أو بالشتاء، وأما الأخيران فأحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضي: أن الخبر محذوف، و(لم تكن) حال؛ بدليل روايته بالواو، كقولهم: (كأني بالليل وقد أقبل، وبالشمس وقد طلعت)، والأصل: كأنك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن، وكأني أبصر الليل... إلخ، فحُذِفَ الفعل، وزِيْدَتِ الباءُ. اهـ. =

كَاتِبٌ)[١].

و(لَيتَ) لِلتَّمَنِّي، وَهُوَ: طَلَبُ مَا لا طَمَعَ فِيهِ(٢)، كَقَولِ الشَّيْخِ[٣]: لَيتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا(٤).

أَوْ مَا فِيهِ(٥) عُسْرٌ كَقَوْلِ الْمُعْدِمِ(٦) الآيِسِ[٧]: (لَيْتَ لِي قِنْطارًا مِنَ الذَّهَبِ)(٨)،

= ولولا وروده بالواو لأمكن جعل (لم تكن) خبرًا، والباء بمعنى (في) متعلقة به.
وقيل: الظرف خبر، و(لم تكن) حال لما ذكر.
"الخضري" (١/ ١٨٥-١٨٦)، و"المغني" (١/ ١٩٢-١٩٣)، و"الجنى الداني" ص(٥٧١ و٥٧٣)، و"شرح الرضي" (١/ ٣٤٧)، و"الهمع" (١/ ٤٨٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٣٨-١٢٣٩).

[١] في خ: (كاذب).

(٢) وهذا القسم هو الغالب فيها. "حاشية ابن حمدون" (١/ ١٦٨).

[٣] في خ: (الشاعر).

(٤) الإعراب: ليت: حرف تمنٍّ ينصب الاسم ويرفع الخبر. الشباب: اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. يعود: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). يومًا: ظرف زمان متعلق بالفعل، والجملة الفعلية في محل رفع خبر (ليت).
تنبيه: هذا المثال يوافق قطعة من بيت لأبي العتاهية في "ديوانه" ص(١٩)، والبيت بتمامه:
فيا ليت الشباب يعود يومًا ... فأخبره بما فعل المشيب

(٥) وهذا القسم غير غالب، ثم التمني يكون في الممنوع والممكن دون الواجب، فلا يقال: (ليت غدًا يجيء)؛ لأن مجيئه واجب. واقتصار المصنف على القسمين المذكورين يدل على ذلك.
"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٦٨)، و"الآلوسي" ص(٢٥٩).

(٦) أي: الفقير والآيس -بالمد- أي: المحتاج، وقيد به احترازًا من المتوقَّع، فيستعمل فيه (لعل)، قال الفاكهي: ويجب في التمني إذا كان متعلقه ممكنًا ألَّا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه، وإلا صار ترجيًا.
"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٧)، و"الآلوسي" ص(٢٥٩)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢١٢).

[٧] (الآيس) سقط من ب، ط١.

(٨) الإعراب: ليت: حرف تمنٍّ ينصب الاسم ويرفع الخبر. لي: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر=

و(لَعَلَّ) لِلتَّرَجِّي[١] وَهُوَ: طَلَبُ الْمَحْبُوبِ الْمُسْتَقْرَبِ حُصُولُهُ، كَقَوْلِكَ: (لَعَلَّ اللهَ يَرْحَمُنِي)، أَوْ لِلإِشْفَاقِ[٢] وَهُوَ: تَوَقُّعُ الْمَكْرُوهِ، كَقَوْلِكَ: (لَعَلَّ زَيْدًا هَالِكٌ)[٣]، أَوْ[٤] لِلتَّعْلِيلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾[طه:٤٤][٥] أَيْ: (لِكَيْ يَتَذَكَّرَ)،

= مقدم. قنطارًا: اسم (ليت) مؤخر منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة. من الذهب: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(قنطارًا).

فائدة: الفرق بين ما لا طمع فيه، وما فيه عسر: أن الأول: يكون مستحيلًا في مجرى العادة، كرجوع الشباب لمن طعن في السن، والثاني: يكون ممكنًا في مجرى العادة، ولكنه نادر الوقوع. «عدة السالك» (١/ ٢٩٤).

(١) ولا يكون الترجي إلا في الشيء الممكن، بخلاف التمني؛ فإنه يكون فيه وفي الممتنع؛ فافترقا. وأما قول فرعون: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۝٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧]، فلا يرد؛ لأنه في زعمه الباطل ممكن. «الصبان» (١/ ٢٧١).

(٢) وهو لغةً: الخوف، يقال: أشفقت عليه، أي: خفت عليه. وأشفقت منه، أي: خفت منه وحذرته. «الآلوسي» صـ(٢٦٠).

(٣) ومثله قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾ [الشعراء: ٣] أي: قاتلٌ ومهلكٌ نفسك، والمعنى: أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك.

[٤] في الأصل، ب، ط١، ط٢: (وللتعليل)، في خ: (والتعليل).

(٥) الإعراب: **فقولا**: الفاء: حرف عطف، **قولا**: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. **له**: جار ومجرور متعلق بالفعل. **قولًا**: مفعول مطلق. **لينًا**: صفة. **لعله**: لعل: حرف تعليل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسم (لعل). **يتذكر**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو)، وجملة (يتذكر) في محل رفع خبر (لعل).

والشاهد في الآية: (لعل) حيث جاءت للتعليل.

ومنهم من ذهب إلى أن (لعل) في الآية على بابها من الترجي، وهو مصروف للمخاطب، أي: (لعله يتذكر أو يخشى) على رجائكما وطمعكما، فالترجي والتوقع المدلول عليه بـ(لعل) راجع إلى جهة البشر. وعزا القرطبي هذا القول لكبراء النحويين كسيبويه وغيره.

نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْأَخْفَشُ[(١)].

[شروط إعمال (إن) وأخواتها]

ص- إِنْ لَمْ تَقْتَرِنْ بِهِنَّ (مَا) الْحَرْفِيَّةُ نَحْوُ: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[النساء:١٧١]، إِلَّا (لَيْتَ) فَيَجُوزُ الأَمْرَانِ.

---

(١) انظر "معاني القرآن" للأخفش (٢/ ٤٤٥)، ونص عبارته قال: وقال: (لعله يتذكر) نحو قول الرجل لصاحبه: (افْرَغْ لعلنا نتغدى) والمعنى: لنتغدى، وحتى نتغدى، وتقول للرجل: (اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك) أي: لتأخذه. اهـ.

وانظر رأيه أيضًا في "الارتشاف" (٣/ ١٢٤٠)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٧)، و"المغني" (١/ ٢٨٨)، و"الجنى الداني" صـ(٥٨٠)، و"الأشموني" (١/ ٢٧١)، و"المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" (٢/ ٣١٢)، و"الهمع" (١/ ٤٨٧)، و"أوضح المسالك" (١/ ٢٩٤).

ومعنى التعليل في (لعل) أثبته أئمة غير الأخفش، منهم: الكسائي وأبوعلي وقطرب، ومن المتأخرين: ابن مالك رحمهم الله أجمعين. وهو معنى ثابت فيها لا ينبغي إنكاره، بل قال بعض أهل العلم بالتفسير: إن كل (لعل) في القرآن للتعليل، إلا التي في سورة الشعراء في قوله تعالى: ﴿وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾ [الشعراء: ١٢٩] قالوا: فهي بمعنى كأنكم.

فإطلاق (لعل) للتعليل معلوم في العربية، ومنه قول الشاعر:

وَقُلْتُمْ لَنَا كُفُّوا الْحُرُوبَ لَعَلَّنَا ... نَكُفُّ وَوَثَّقْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِقِ

فَلَمَّا كَفَفْنَا الْحَرْبَ كَانَتْ عُهُودُكُمْ ... كَلَمْعِ سَرَابٍ فِي الْمَلَا مُتَأَلِّقِ

أي: كفوا الحروب لأجل أن نكف.

وزعم الكوفيون أنها ترد للاستفهام، وتبعهم ابن مالك، وجعلوا من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]؛ ولهذا علق الفعل بها، والتقدير: (لا تدري أَالله يحدث، وما يدريك أيزكى)، أي: جواب هذين الاستفهامين، وقوله ﷺ لبعض أصحابه وقد خرج إليه مستعجلًا: «لَعَلَّنَا أَعْجَلْنَاكَ». والبصريون لا يثبتون ذلك، ويقولون هي في الآيتين للترجي مصروفًا للمخاطبين، وفي الحديث للإشفاق.

"الجنى الداني" صـ(٥٨٠)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٢٨)، و"الآلوسي" صـ(٢٦٠)، و"التصريح" (١/ ٢١٣).

ش- إِنَّمَا تَنْصِبُ هَذِهِ الْأَدَوَاتُ الْأَسْمَاءَ، وَتَرْفَعُ الْأَخْبَارَ، بِشَرْطِ أَلَّا تَقْتَرِنَ بِهِنَّ (مَا) الْحَرْفِيَّةُ(١)، فَإِنِ اقْتَرَنَتْ بِهِنَّ بَطَلَ عَمَلُهُنَّ(٢)، وَصَحَّ دُخُولُهُنَّ عَلَى الْجُمْلَةِ

---

(١) الزائدة الكافة لعمل النصب والرفع، المهيئة لدخول هذه الأحرف على الجمل. هذا هو المعروف.

وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول؛ لما فيها من التفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسرة لها، كالتي بعد ضمير الشأن.

ورُدَّ بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن.

وزعم أبوعلي أنها نافية، واستدل بأنها أفادت معها الحصر، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، كإفادة النفي والإثبات بـ(إلا).

ونسب المصنف هذا القول إلى جماعة من الأصوليين والبيانيين، ونفى نسبته إلى أبي علي الفارسي. وعلى كلٍّ: فهذا القول غير صحيح، رده المصنف في «المغني» (١/ ٣٠٨-٣٨٩).

وما ذكر من إفادة الحصر بـ(إنما) قول الأكثرين. وأنكره طائفة يسيرة من النحاة، منهم: أبوحيان.

وألحق الزمخشري بـ(إنما) المكسورة: (أنما) المفتوحة، فقال: إنها تفيد الحصر؛ لأنها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع، وقد اجتمعا في قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فالأولى لقصر الصفة على الموصوف، والثانية: بالعكس، أي: لقصر الموصوف وهو (إلهكم) على الصفة وهي الوحدانية. اهـ.

قال أبوحيان: وهذا شيء انفرد به، ودعوى الحصر في الآية باطلة؛ لاقتضائها أنه لم يوحَ إليه غير التوحيد.

وأجيب بأنه حصر مقيد؛ إذ الخطاب مع المشركين، أي: ما يوحى إليَّ في شأن الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك، فهو قصر قلب، على حد: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، إذ ليست صفاته ﷺ منحصرة في الرسالة.

وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاويُّ وسبقه التنوخيُّ في «الأقصى القريب»، ولم يتعرض له سواهم فيما علمت. قاله السيوطي.

«الهمع» (١/ ٥٢٠)، «الجنى الداني» صـ(٣٩٥-٣٩٦)، و«الصبان» (١/ ٢٨٣).

(٢) قال الأشموني: لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء، وتهيئها للدخول على الفعل؛ فوجب إهمالها لذلك. ويستثنى من ذلك (ليت) كما سيأتي.

الْفِعْلِيَّةِ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الأنبياء:١٠٨](١)، وقالَ تَعالَى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾[الأنفال:٦](٢)، وَقَالَ الشَّاعِرُ:

فَـواللهِ مَـا فَـارَقْتُكُمْ قاليـًا لَكُـمْ ... ولَكِـنَّ مَـا يُقْضَـى فَسَـوفَ يَكُـونُ(٣)

---

(١) الإعراب: قل: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). إنما: إن: مكفوفة، ما: كافة. يوحى: فعل مضارع مغير الصيغة. إليَّ: جار ومجرور متعلق بالفعل. أنما: كافة ومكفوفة. إلهكم: مبتدأ. إله: خبره. واحد: صفة، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل رفع نائب فاعل، والتقدير: إنما يوحى إليَّ وحدانية إلهكم.

(٢) الإعراب: كأنما: كافة ومكفوفة. يساقون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: نائب فاعل. إلى الموت: جار ومجرور متعلق بالفعل، وجملة (كأنما يساقون) في محل نصب على الحال من الضمير المستتر في (كارهون) من قوله: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥ يُجَٰدِلُونَكَ فِى ٱلْحَقِّ بَعْدَمَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾ [الأنفال: ٥-٦]، وجملة (يجادلونك) في محل نصب حال أولى من نفس الضمير، وأما جملة (وهم ينظرون) فهي في محل نصب حال من الواو في (يساقون).

(٣) التخريج: البيت لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان في "تاج العروس" (برد).

وبلا نسبة في "شرح الكافية الشافية" (١/ ١٦٢)، و"أوضح المسالك" (١/ ٣١١)، "الأشموني" (٢٨٤)، "التصريح" (١/ ٢٢٥)، و"الهمع" (١/ ٤٠٧).

اللغة: قاليًا: مبغضًا، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣]، أي: أبغضك.

المعنى: يقسم أنه لم يفارق أحبابه عن كراهية لهم أو ملال للعشرة معهم، ولكنه خضوع لأحكام القدر ونزول على ما قضاه الله؛ لأن ما تجري به المقادير لا يمكن التحرز منه ولا مفر لأحد من وقوعه.

الإعراب: والله: الواو: حرف قسم وجر. الله: لفظ الجلالة مقسم به، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف تقديره: أقسم والله. ما: حرف نفي. فارقتكم: فعل وفاعل ومفعول، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم. قاليًا: حال من تاء المتكلم. لكم: جار ومجرور متعلق بـ(قاليًا). ولكنَّ ما: الواو: حرف عطف، لكن: حرف استدراك ينصب الاسم ويرفع الخبر، ما: اسم موصول في محل نصب اسم (لكنَّ). يقضى: فعل مضارع مغير الصيغة، ونائب=

وَقَالَ الْآخَرُ:

أَعِدْ نظرًا يا عَبْدَ قيسٍ لَعلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النارُ الحِمَارَ المُقَيَّدا[1]

= الفاعل: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود إلى (ما). فسوف: الفاء: زائدة في خبر (لكن)، ودخلت الفاء في خبرها؛ لأن (ما) الموصولة شبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم؛ فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب، نص عليه ابن مالك، سوف: حرف تنفيس. يكون: فعل مضارع تام مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود إلى (ما)، والجملة في محل رفع خبر (لكن)، وجملة: (يقضى) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد (هو).

الشاهد فيه: قال محمد محيي الدين: قوله: (لكن ما...)، فإن المؤلف قد توهم أن (ما) هذه كافة، وأنها دخلت على (لكن) فمنعتها من العمل وأزالت اختصاصها بالجمل الاسمية، وقد تابعه الأشموني على هذا، وهذا الذي توهمه المؤلف خطأ، بل (ما) هذه موصول اسمي هو اسم (لكن) كما قررنا في الإعراب، و(لكنّ) هنا عاملة النصب والرفع، وهي داخلة على جملة اسمية لا فعلية، فافهم ذلك كله. اهـ.

قال الآلوسي: واحتمال كون (ما) كافة وأنه حذف الموصول، أي: (ولكنما الذي يقضى) ليس بشيء.

قال الصبان: الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

انتهى.

فإن (ما) في هذا البيت زائدة كافة، وقد كفت (لكنَّ) عن العمل، وقد أمكنتها من الدخول على الجملة الفعلية، وهي جملة (أسعى) مع فاعله المستتر فيه، وإنك لتجد المصنف قد استدرك ذلك في باب (إن) وأخواتها من كتابه "أوضح المسالك".

انظر: "حاشية محمد محيي الدين على القطر" ص(١٥٤)، و"أوضح المسالك" (١/ ٣١١)، و"التصريح" (١/ ٢٢٥).

(١) التخريج: البيت للفرزدق في "ديوانه" ص(٤٥)، و"الأغاني" (٨/ ٦٦)، و"شواهد الإيضاح" ص(١١٦)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٥/ ١٦٩-١٧٠)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/ ٦٩٣-٦٩٤)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٨/ ٥٧). =

وَيُسْتَثْنَى مِنْهَا: (لَيْتَ)(١)؛ فَإِنَّهَا تَكُونُ بَاقِيَةً مَعَ (مَا) عَلَى اخْتِصَاصِهَا بِالْجُمْلَةِ

= وبلا نسبة في "المفصل" صـ(٢٩٢)، و"المغني" (١/ ٢٨٨)، و"الشذور" صـ(٢٩٨)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٣٥٦)، و"الهمع" (١/ ٥٢٠)، و"الأشموني" (١/ ٢٨٤).

المعنى: يهجو الفرزدق عبدقيس بإتيان الحُمُر ليلًا وتقييدها لذلك، وهذا من أفحش أنواع الهجاء.

وقال ابن يعيش: وصفهم أنهم أهل ذلة وضعف لا يأمنون من يطرقهم ليلًا؛ فلذلك قيدوا حمارهم وأطفئوا نارهم. اهـ.

وفهم هذا المعنى من هذا البيت بعيد جدًّا. انظر: "حاشية الحلبي على المفصل" صـ(٢٩٢).

الإعراب: أعد: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). نظرًا: مفعول به. يا عبدقيس: الياء: حرف نداء، عبد: منادى منصوب؛ لأنه مضاف، وهو مضاف، وقيس: مضاف إليه مجرور بالمضاف. لعلما: لعل: مكفوفة، وما: كافة. أضاءت: أضاء: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث حرف. لك: جار ومجرور متعلق بالفعل. النار: فاعل. الحمار: مفعول به. المقيدا: صفة للحمار، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: (لعلما)، حيث اقترنت (ما) الزائدة الكافة بـ(لعل) فكفتها عن العمل في الاسم والخبر، وأزالت اختصاصها بالجملة الاسمية؛ ولذلك دخلت على الجملة الفعلية وهي جملة (أضاءت).

(١) هذا مذهب سيبويه، ونسبه ابن عصفور إلى الأخفش، ووافقه في النسبة إليه أبوحيان، وزاد نسبته أيضًا إلى الفراء، وقال: وصححه أكثر أصحابنا.

وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع، حكى: (إنما زيدًا قائم)، ويقاس في الباقي. ووافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السراج، وذهب الزجاج إلى جواز ذلك في (ليت)، و(لعل)، و(كأنَّ) دون (إنَّ)، و(أنَّ)، و(لكنَّ).

وعزاه صاحب البسيط إلى الأخفش، واختاره ابن أبي الربيع.

ونسبه ابن عصفور إلى أبي بكر بن السراج، فقاسوا على (ليت) أشبه أخواتها بها، وهما: (لعل)، و(كأن)؛ وذلك أنهما غيرا معنى الابتداء بما أحدثا في الكلام من معنى التشبيه والترجي، كما أُحْدِثَ في الكلام معنى التمني.

"شرح الجمل" لابن عصفور (١/ ٢٢٥-٢٢٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٨٥)، و"الهمع" (١/ ٥٢٠)، و"الأشموني" (١/ ٢٨٤)، "شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٣٨).

الاسْمِيَّةِ، فَلَا يُقَالُ: (لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ)[١]، فَلِذَلِكَ أَبْقَوْا عَمَلَهَا[٢]، وَأَجَازُوا فِيهَا الْإِهْمَالَ حَمْلًا عَلَى أَخَوَاتِهَا[٣]، وَقَدْ رُوِيَ بِالْوَجْهَيْنِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ[٤]

---

(١) قال أبوحيان: ووقفت على كتابٍ تأليف طاهر القزويني في النحو، ذكر فيه أن (ليتما) تليها الجملة الفعلية، بل نقله أبوجعفر الصفار عن البصريين، لكن الأخفش على سعة حفظه قال: إنه لم يسمع قط: (ليتما يقوم زيد).

وأما قوله:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّيَ سَاعَةً ... فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ

فهو مُخَرَّج على حذف الاسم للضرورة، سواء كان ضمير الشأن أو ضمير المخاطب، أي: فليته أي: فليت الشأن أو فليتك.

"المغني" (١/ ٢٨٩)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٥/ ١٨٤)، و"الهمع" (١/ ٥٢٠)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ٢٧٢).

(٢) استصحابًا للأصل حتى قيل بوجوبه، نُقل ذلك عن الفراء.

"الارتشاف" (٣/ ١٢٨٥)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٣٥٥).

(٣) ولضعفها باتصال (ما) بها. قاله الأشموني. "الآلوسي" صـ(٢٦١).

(٤) التخريج: البيت للنابغة الذبيان في "ديوانه" صـ(٢١)، و"الكتاب" (٢/ ١٣٧)، و"الأغاني" (١١/ ٣٧-٣٨)، و"الخصائص" (٢/ ٤٦٢)، و"الإنصاف" (٢/ ٤٧٩)، و"المفصل" صـ(٢٩٣)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٨/ ٥٨)، و"شرح عمدة الحافظ" (١/ ٢١٩-٢٢٠)، و"المغني" (١/ ٢٨٦)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ٧٥ و٢٠٠) (٢/ ٦٩٠)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٢/ ٤٦ و٤٠٢)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ٢٧٢)، و"التصريح" (١/ ٢٢٥)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٣٨)، و"شرح الجمل" لابن عصفور (١/ ٢٢٥)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٣٦٢)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ٣٩٧ و٥٦١).

وبلا نسبة في "شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٦٨)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٣٥٥)، و"شرح الرضي" (٣/ ٣٥٣)، و"أوضح المسالك" (١/ ٣١٢)، و"الأشموني" (١/ ٢٨٤)، و"الهمع" (١/ ٥١٩)، و"لسان العرب" (قدد). =

بِرَفْعِ (الْحَمامِ) وَنَصْبِهِ.

وَقَوْلِي (مَا الْحَرْفِيَّةُ) احْتِرَازٌ من[1] (مَا) الاِسْمِيَّةِ؛ فَإِنَّهَا لَا تُبْطِلُ[2] عَمَلَهَا، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ﴾[طه:٦٩] فَمَا هُنَا: اسْمٌ بِمَعْنَى الَّذِي، وَهُوَ[3] فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِ(إِنَّ)، وَ(صَنَعُوا): صِلَةٌ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ، وَ(كَيْدُ سَاحِرٍ): الْخَبَرُ، وَالْمَعْنَى: (إِنَّ الَّذِي صَنَعُوهُ كَيْدُ سَاحِرٍ)(٤).

= اللغة: فقد: (قد) هنا اسم فعل بمعنى (يكفي)، أو اسم بمعنى (كافٍ). أو: بمعنى الواو.

المعنى: يحكي النابغة عن امرأة أنها رأت سربًا من الحمام يطير، فتمنت أن يكون لها هذا ونصفه، فإذا حصل لها ذلك فقد كفاها وأغناها.

الإعراب: قالت: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والفاعل: مستتر تقديره (هي). ألا: حرف استفتاح وتنبيه. ليتما: ليت: حرف تمنٍّ، وما: زائدة أو كافة. هذا: مبتدأ إذا اعتبرت (ما) كافة، واسم (ليت) إذا اعتبرت (ما) زائدة. الحمام: بدل من (هذا) مرفوع أو منصوب. لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ليت) أو خبر المبتدإ. إلى حمامتنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال اسم (ليت) أو المبتدأ أو حال من الضمير المستتر في الخبر، وحمامة: مضاف، ونا: مضاف إليه في محل جر بالمضاف. أو: حرف عطف بمعنى الواو. نصفه: معطوف على اسم الإشارة، فيجوز فيه الرفع باعتبار (ما) كافة، والنصب باعتبار (ما) زائدة غير كافة. فقد: الفاء: فصيحة، قد: اسم بمعنى كافٍ مبني في محل رفع خبر لمبتدإ محذوف، والتقدير: إن حصل ذلك فهو كافٍ لنا.

الشاهد فيه: جواز إعمال (ليت) المتصلة بها (ما) وعدم إعمالها؛ لأن البيت روي بالوجهين.

[1] في ج، ح، ط٢: (عن). [2] في الأصل: (يبطل).

[3] في الأصل، ب، ج: (وهي).

(٤) وقراءة رفع (كيدُ ساحر) هي قراءة العامة، وفيها وجهان من الإعراب: الوجه الأول: ما ذكره المؤلف.

والثاني: ما: مصدرية، والمصدر المؤول في محل نصب اسم (إن). كيد: خبر. أي: إن صنعهم كيد ساحر.

وقرأ مجاهد، وحميد، وزيد بن علي (كيدَ) بالنصب على أنه مفعول (صنعوا)، و(ما) زائدة كافة لعمل (إنّ).

وأفرد (ساحر) وإن كان المراد به جماعة. قال الزمخشري: لأن القصد في هذا الكلام إلى=

[(إنِ) المخففة من الثقيلة، وحكمها]

ص- كَ(إِنِ) الْمَكْسُورَةِ مُخَفَّفَةً.

ش- مَعْنَى هَذَا: أَنَّهُ كَمَا يَجُوزُ الْإِعْمَالُ وَالْإِهْمَالُ فِي (لَيْتَمَا)، كَذَلِكَ يَجُوزُ فِي (إِنِ) الْمَكْسُورَةِ إِذَا خُفِّفَتْ[1]، كَقَوْلِكَ: (إِنْ زَيْدٌ لَمُنْطَلِقٌ)[2] و(إِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ)[3] وَالْأَرْجَحُ الْإِهْمَالُ[4]، عَكْسَ

= معنى الجنسية لا إلى معنى العدد، فلو جمع لَخُيِّلَ أن المقصود هو العدد.

(١) فالإعمال استصحابًا للأصل، والإهمال لزوال الاختصاص، ومحل جواز الإعمال والإهمال إنْ وَلِيَهَا اسم، فإن وَلِيَهَا فعل فالواجب إهمالها، ولا يجوز ادعاء الإعمال بإضمار ضمير، ولا يليها من الأفعال غالبًا إلا الناسخ للابتداء، قال تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقال ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١]، وقال: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، وقال: ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. وأكثر ما يكون هذا الناسخ ماضيًا، وشرط الناسخ كونه غير نافٍ، ك(ليس)، وغير منفي ك(زال)، و(ما كان)، وغير صلة ك(ما دام). وقلَّ أن يليها غير الناسخ كقوله:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا ... حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

و(شَلَّتْ) بفتح الشين، إخبار ومعناه الدعاء، وفي العباب: يقال: شُلَّتْ يَمِينُهُ تُشَلُّ، وشُلَّت على ما لم يسمَّ فاعله: لغة رديئة.

ونحو: (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه).

(٢) الإعراب: إن: مخففة من الثقيلة مهملة، زيد: مبتدأ. لمنطلق: اللام: فارقة، منطلق: خبر المبتدإ.

(٣) الإعراب: إن: مخففة من الثقيلة، زيدًا: اسمها. منطلق: خبرها.

والشاهد في المثالين: أنها في الأول خففت وأهملت، وفي الثاني خففت وعملت، وفي الأول جيء باللام؛ لأنها خففت وأهملت، ولم يظهر المعنى، وفي هذه الحال يجب الإتيان باللام؛ للتفريق بين (إن) المخففة و(إن) النافية كما سيأتي.

(٤) لزوال اختصاصها.

فإن قلت: لِمَ قل العمل هنا وبطل فيما إذا كفت بـ(ما) على مذهب سيبويه كما تقدم مع=

(لَيْتَ)[1]، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لما عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[الطارق:٤](٢) ﴿وَإِن كُلٌّ لما جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[يس:٣٢](٣) وَقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود:١١١] قَرَأَ الحِرْمِيَّانِ(٤) وَأَبُو بَكْرٍ بِالتَّخْفِيفِ والإِعْمَالِ.

= أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص؟

أجيب: بأنه يمكن أن يقال: إن الزوال هناك أقوى؛ لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها، وهو (ما) بخلافه هنا، فإنه بواسطة إسقاط بعضها.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/ ٣١)، و"الآلوسي" صـ(٢٦٢)، و"الصبان" (١/ ٢٨٨).

[١] (عكس ليت) سقط من الأصل، ب، ج، خ.

(٢) في قراءة من خفف (لمَّا)، وهم: نَافِعٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ، وَأَبُوعَمْرٍو، وَالْكِسَائِيُّ، وَخَلَفٌ، وَيَعْقُوبُ.

والإعراب: إن: مخففة من الثقيلة مهملة. كل نفس: مبتدأ ومضاف إليه. لما: اللام: فارقة بين (إن) المخففة و(إن) النافية، ما: صلة زائدة. عليها: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. حافظ: مبتدأ مؤخر، والجملة في محل رفع خبر (كل).

وأما على قراءة من شدد (لمَّا)، وهم: أَبُوجَعْفَرٍ، وَابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ، وَحَمْزَةُ.

فـ(إن) عنده نافية، و(لمَّا) إيجابية بمعنى (إلَّا) على لغة هذيل، والتقدير: ما كل نفس إلا عليها حافظ.

(٣) قرأ ابْنُ عَامِرٍ، وَعَاصِمٌ، وَحَمْزَةُ، وَالْكِسَائِيُّ: بتشديد (لمَّا) بمعنى (إلَّا)، وقرأ الباقون (لَمَا) بالتخفيف.

الإعراب: (على قراءة التخفيف) الواو: عاطفة. إن: مخففة من الثقيلة مهملة. كل: مبتدأ. لما: اللام: فارقة، ما: صلة زائدة. جميع: -أي: مجموعون-: خبر أول لـ(كل). لدينا: ظرف مكان، ونا: مضاف إليه، وهو متعلق بـ(محضرون). محضرون: خبر ثانٍ أونعت لـ(جميع).

(وعلى قراءة تشديد لما) فـ(إن): نافية. و(لما): إيجابية بمعنى (إلَّا). وباقي الإعراب على ما تقدم. والمعنى: وما كلٌّ إلا جميع لدينا محضرون.

(٤) نافع وابن كثير. نسبةً إلى الحرم المدني والمكي، وقراءتهما بتخفيف (إن) و(لما)، وقراءة أبي بكر بتخفيف (إن) وتشديد (لما)، فضَمُّ أبي بكر إلى الحرميين لا يصح؛ لأن الحرميين كما علمت يخففان (إن) و(لما)، وأما أبوبكر وإن خفف (إن) إلا أنه شدد (لما)، فكان الأولى حيثما ضَمَّ أبوبكر لهما أن يقول: ﴿وإن كلًّا﴾، فيقتصر على ذلك من الآية. وأما تلاوته لبقية الآية=

= فشكل؛ لأنه لا يصح نسبة القراءة إلى الثلاثة، سواء شُدِّدَتْ الميم أو خُفِّفَتْ.
"شرح الدماميني على المغني" (١/ ١٠١)، و"الدسوقي" (١/ ٢٣).
فائدة: إذا أردت النسبة إلى الحرم وكان المنسوب من الأناسي قلت: (رجلٌ حِرْمِيٌّ) و(امرأةٌ حِرْمِيَّةٌ) -بكسر المهملة وسكون الراء-، وإذا كان من غير الناس: قلت: (ثوب حَرَمِيٌّ) -بفتحتين على القياس-. قاله الليث ووافقه الأزهري وغيره.
وكأنه أراد التفرقة بين غير الناس والناس في النسب، فخصوا غير الناس بالقياس.
"تهذيب اللغة" (حرم) و"المصباح المنير" (حرم)، و"تاج العروس" (حرم)، و"لسان العرب" (حرم)، و"المحيط في اللغة" (١/ ٣٢٥)، و"المخصص" (٤/ ٦٨).
الإعراب: (على قراءة الحِرْمِيَّيْنِ) **إن:** مخففة من الثقيلة عاملة. **كلًّا:** اسمها منصوب وعلامة نصبه الفتحة. **لما:** اللام: لام الابتداء، ما: اسم موصول خبر (إن) المخففة من الثقيلة، **ليوفينهم:** جواب لقسم محذوف، وجملة القسم وجوابه صلة (ما)، والتقدير: وإن كلا للذين والله ليوفينهم. **ربك:** فاعل ومضاف إليه. **أعمالهم:** مفعول به ومضاف إليه.
وقيل: (ما) نكرة موصوفة خبر (إن) وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة، والتقدير: وإن كلًّا لخلق موفى عمله.
(وعلى قراءة أبي بكر) ف(إن): محتملة لوجهين: أحدهما: أن تكون مخففة من الثقيلة. و(كلًّا) اسمها. و(لما) حرف جزم ونفي وقلب. والفعل المجزوم بها محذوف، والتقدير: لما يوفوا أعمالهم. **(ليوفينهم):** جواب لقسم محذوف، والتقدير: والله ليوفينهم... إلخ، والخبر جملة القسم والجواب.
والثاني: أن تكون نافية، و(كلا) مفعول به لفعل محذوف تقديره أرى كلًّا، و(لما) إيجابية بمعنى (إلا).
(وأما على قراءة تشديد (إنّ)، و(لَمَّا) وهي قراءة ابن عامر، وحفص، وحمزة):
ف(إنّ): حرف نصب وتوكيد، و(كلًّا) اسمها، و(لما): اختار ابن الحاجب فيها أنها (لما) الجازمة حذف فعلها، والتقدير: (لما يهملوا أو لما يتركوا)؛ لدلالة ما تقدم من قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ﴾ [هود: ١٠٥]، ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم. قال: ولا أعرف وجهًا أشبه من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل. والحق أن لا يستبعد لذلك. قال ابن هشام: والأولى عندي أن يقدر (لما يوفوا أعمالهم) أي: أنهم إلى الآن لم يوفوا وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران:
أحدهما: أن بعده (ليوفينهم)، وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعدُ وأنها ستقع. =

[حكم (لكن) المخففة]

ص- فَأَمَّا (لَكِنْ) مُخَفَّفَةً فَتُهْمَلُ[١].

ش- وَذَلِكَ لِزَوَالِ اخْتِصَاصِهَا بِالْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ[٢] قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾[الزخرف:٧٦][٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَّٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾[النساء:١٦٢][٤]، فَدَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ.

= والثاني: أن منفي (لما) متوقع الثبوت كما قدمنا، والإهمال غير متوقع الثبوت. اهـ. «المغني» (١/ ٢٨٢).

والخبر على هذه القراءة جملة القسم والجواب.

(١) اعلم أن (لكن) بتخفيف النون قسمان: مخففة من الثقيلة، وخفيفة بأصل الوضع، فانظر بِمَ تتميز الخفيفة بأصل الوضع من المخففة من الثقيلة إذا دخلت على جملة.

وذهب بعضهم: إلى أن (لكنْ) دائمًا مخففة من الثقيلة، ولا تكون خفيفة بحسب الوضع، ومذهب المصنف أنها تكون مخففة وخفيفة، فالأولى تدخل على الجملتين للابتداء، والثانية تدخل على الجملة وعلى المفرد، فالأولى للابتداء، والثانية عاطفة بشروط يأتي بيانها إن شاء الله.

«حاشية الدسوقي على المغني» (١/ ٢٩٤)، و«ياسين على الفاكهي» (٢/ ٣١).

(٢) وإهمال (لكنْ) عند التخفيف هو مذهب الجمهور، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسًا على (إن)، و(أن)، و(كأن) ولم يسمع من العرب: (ما قام زيد لكن عمرًا قائم) بنصب (عمرو)، وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل، فهي رواية لا تعرف.

«التصريح» (١/ ٢٣٥)، و«الهمع» (١/ ٥١٨)، و«الجنى الداني» ص(٥٨٦)، و«الارتشاف» (٣/ ١٢٧٤).

(٣) الإعراب: وما ظلمناهم: الواو: حرف عطف، ظلمناهم: فعل وفاعل ومفعول. ولكن: الواو: حرف عطف، لكن: مخففة من الثقيلة مهملة. كانوا: كان: فعل ماضٍ ناقص، والواو: اسمها، هم: ضمير فصل أو توكيد للواو. الظالمين: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الياء.

(٤) الإعراب: لكن: مخففة من الثقيلة مهملة. الراسخون: مبتدأ. في العلم: جار ومجرور متعلق بـ(الراسخون). منهم: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في (الراسخون).=

[(أن) المخففة من الثقيلة وحكمها]

ص- وَأَمَّا (أَنْ) فَتَعْمَلُ، وَيَجِبُ -فِي غَيْرِ ضَرُورَةٍ- حَذْفُ اسْمِهَا -ضَمِيرِ الشَّأْنِ-، وَكَوْنُ خَبَرِهَا جُمْلَةً مَفْصُولَةً -إِنْ بُدِئَتْ بِفِعْلٍ مُتَصَرِّفٍ غَيْرِ دُعَاءٍ- بِ(قَدْ)، أَوْ (تَنْفِيسٍ)[1]، أَوْ (نَفْيٍ)، أَوْ (لَوْ).

ش- وأَمَّا (أَنْ) الْمَفْتُوحَةُ فَإِنَّهَا إِذَا خُفِّفَتْ بَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، مِنْ وُجُوبِ الْإِعْمَالِ(٢)، لَكِنْ يَجِبُ فِي اسْمِهَا ثَلَاثَةُ أُمُورٍ: أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا لَا ظَاهِرًا(٣)، وَأَنْ يَكُونَ

= والمؤمنون: معطوف على (الراسخون) وفي الخبر احتمالان:

أظهرهما: جملة (يؤمنون...)، والثاني: أنه الجملة من قوله: ﴿أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢]. وعلى الثاني فجملة (يؤمنون) في محل نصب حال من المبتدإ.

[1] في ج، خ: (وحرف تنفيس).

(٢) لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة، قال الدنوشري: إنما كانت أكثر مشابهة من المكسورة؛ لأن لفظ المفتوحة كلفظ (عَضَّ) مقصودًا به المُضِيّ والأمر، والمكسورة لا تشبه إلا الأمر ك(جِدَّ).

"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٣٣٢)، و"الأشموني" (١/ ٢٩١).

وقال ابن حمدون: إنْ قيل: ما الفرق بين المكسورة والمفتوحة حتى أهملت الأولى غالبًا، وعملت المفتوحة وجوبًا؟

فالجواب: أن المفتوحة أقوى؛ لأنها أكثر شبهًا للفعل من المكسورة؛ لطلبها ما بعدها من وجهين:

أحدهما: أنه صلة لها يؤول بمصدر.

والآخر: أنها عاملة فيه؛ لأنها من النواسخ، والمكسورة إنما تطلب ما بعدها من وجه واحد وهو العمل. اهـ. "حاشية ابن حمدون" (١/ ١٨١).

(٣) وإنما التزم في المفتوحة أن يكون اسمها ضميرًا؛ لأن المكسورة المخففة أصل وثبت عملها في الظاهر والعمل في الظاهر أقوى والمفتوحة فرع، والعمل في الضمير على خلاف الأصل، فأعطي الأصل للأصل، والفرع للفرع. "حاشية ابن حمدون" (١/ ١٨١).

بِمَعْنَى الشَّأْنِ[١](٢)، وَأَنْ يَكُون مَحْذُوفًا(٣).

وَيَجِبُ فِي خَبَرِهَا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً لَا مُفْرَدًا(٤)، فَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً فِعْلُهَا جَامِدٌ، أَوْ فِعْلُهَا[٥] مُتَصَرِّفٌ وَهُوَ دُعَاءٌ، لَمْ تَحْتَجْ[٦] إِلَى فَاصِلٍ يَفْصِلُهَا مِنْ (أَنْ)(٧).

---

[١] في خ: (ضمير شأن).

(٢) تبع في هذا ابن الحاجب، وأما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز أن يكون غيره، وهو ظاهر عبارة المصنف في «أوضح المسالك» و«الشذور». «شرح الفاكهي» (٢/ ٣٢).

وقوله: ضمير الشأن. هذه التسمية بصرية، ويسمونه أيضًا: ضمير القِصة، وضمير الحديث، وضمير الأمر؛ لأن مفسِّره الجملة، والجملة شأن وحديث وقِصة وأمر. ويسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود إليه.

وضميرُ الشأن: هو ضمير مفرد غائب غير مجرور، وضع لغرض التعظيم والإجلال، ويكون متصلًا ومنفصلًا، مستترًا وبارزًا على حسب العوامل.

انظر: «الكافي شرح الهادي» (ل/ ١٦٢)، و«شرح الرضي» (٣/ ٦٨)، و«الكواكب» (١/ ٢٧٦-٢٧٧).

(٣) أي: لا مذكورًا؛ لأن المفتوحة قد أثرت في المعنى التغيير من الجملة إلى المفرد، فأوجبوا تغيرها في اللفظ لأجل أن يطابق اللفظ المعنى. قاله الفاكهي في «الفواكه الجنية» ص(١٣٩).

وانظر: «الكواكب» (٢/ ٢٧٧).

(٤) محل وجوب كون خبرها جملة إذا كان الاسم محذوفًا، فإن كان اسمها مذكورًا جاز في خبرها الإفراد، نحو: (علمت أنكَ زيد)، وقد اجتمعا في قوله:

بِأَنْـكَ رَبِيـعٌ وَغَيْـثٌ مَرِيـعٌ وَأَنْـكَ هُنَـاكَ تَكُـونُ الثِّمَـالَا

وإنما اشترط في خبرها أن يكون جملة؛ لأنها لما خففت وكان اسمها ضميرًا وقع إجحاف؛ فجعلوا الجملة خبرها لاشتمالها على المسند والمسند إليه.

«حاشية ابن حمدون» (١/ ١٨٢)، و«الفاكهي» (٢/ ٣٢).

[٥] في ط٢: (أو فعلية فعلها متصرِّف). [٦] في ب، ج، ط١: (لم يحتج).

(٧) وإنما لم تحتج هذه الجمل إلى فاصل؛ لأن (أن) المصدرية لا تدخل عليها، فإذا دخلت (أن) عليها عُلِمَ أنها مخففة قطعًا.

«الصبان» (١/ ٢٩١)، و«حاشية ابن حمدون» (١/ ١٨٣).

مِثَالُ الِاسْمِيَّةِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[يونس:١٠](١) تَقْدِيرُهُ[٢]: أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلهِ، أَيْ: أَنَّ[٣] الْأَمْرَ وَالشَّأْنَ، فَخُفِّفَتْ (أَنْ) وَحُذِفَ اسْمُهَا، وَوَلِيَتْهَا الْجُمْلَةُ الِاسْمِيَّةُ بِلَا فَاصِلٍ.

وَمِثَالُ الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي فِعْلُهَا جَامِدٌ: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[الأعراف:١٨٥](٤)، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾[النجم:٣٩](٥) وَالتَّقْدِيرُ:

---

(١) الإعراب: أن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن أوالأمر محذوف. الحمد: مبتدأ. لله: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر. رب: صفة لـ(لله) وهو مضاف. العالمين: مضاف إليه مجرور بالمضاف، والجملة الاسمية في محل رفع خبر لـ(أن) المخففة.

[٢] في الأصل، ب، ج: (تقديره: -والله أعلم- أنه الحمد لله).

[٣] (أنَّ) سقطت من ب، ج، ط٢.

(٤) الإعراب: وأن: الواو: حرف عطف، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن، أو الأمر محذوف، أي: (أنه عسى...) أي: الشأن أو الأمر. أن يكون: أن: حرف مصدر، ونصب، واستقبال، يكون: فعل مضارع منصوب بـ(أن)، واسمها: ضمير الشأن، وجملة (قد اقترب أجلهم): خبر لـ(يكون)، والمصدر المؤول من (أن يكون) في محل رفع فاعل (عسى) التامة.

وضعف تقدير: (يكون أجلهم قد اقترب) على أن أجلهم اسم (يكون) مؤخر، وجملة (قد اقترب) من الفعل والفاعل المستتر خبر؛ لأن الخبر لا يتقدم في قولنا: (زيد قام).

وجوز بعضهم أن تكون (أن) في قوله: (وأن عسى) المصدرية التي تنصب المضارع الثنائية الوضع، وهذا ليس بجيد؛ لأن النحاة نصوا على أنَّ (أن) المصدرية لا توصل إلا بالفعل المتصرف مطلقًا، أي: ماضٍ ومضارع وأمر، و(عسى) لا يتصرف فكيف يقع صلة لها؟

و(أن) على كلا الوجهين في محل جر، نسقًا على (ملكوت) في قوله: ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا۟ فِى مَلَكُوتِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥] الآية. أي: أولم ينظروا في أن الأمر والشأن عسى أن يكون.

(٥) الإعراب: وأن: الواو: حرف عطف، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن أو الأمر محذوف. ليس: فعل ماضٍ ناقص. للإنسان: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (ليس). ما: مصدرية. سعى: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو)، والمصدر المؤول من (ما) وما=

وَأَنَّهُ عَسَى، وَأَنَّهُ لَيْسَ.

وَمِثَالُ الَّتِي فِعْلُهَا مُتَصَرِّفٌ، وَهُوَ دُعَاءٌ: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ﴾[النور:٩](١) فِي قِرَاءَةِ مَنْ خَفَّفَ (أَنْ) وَكَسَرَ الضَّادَ(٢).

فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مُتَصَرِّفًا، وَكَانَ غَيْرَ دُعَاءٍ، وَجَبَ أَنْ يُفْصَلَ[٣](٤) مِنْ (أَنْ) بِوَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ، وَهِيَ:

(قَدْ) نَحْوُ: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[المائدة:١١٣](٥)، ﴿لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ

= دخلت عليه في محل رفع اسم (ليس)، وجملة (ليس للإنسان...) خبر (أنْ).

(١) الإعراب: والخامسة: الواو: حرف عطف، الخامسة: مبتدأ. أن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن أو الأمر محذوف. غضب: فعل ماضٍ. الله: فاعل. عليها: جار ومجرور متعلق بالفعل (غضب)، والجملة الفعلية في محل رفع خبر (أن) المخففة من الثقيلة، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل رفع خبر المبتدإ (الخامسة).

والشاهد في الآيات الأربع: عدم الفصل بين (أن) المخففة وما دخلت عليه؛ لأنها لا تلتبس بالمصدرية الناصبة للفعل المضارع الثنائية الوضع؛ لأن المصدرية هذه لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء.

(٢) وهو نافع.

انظر «النشر في القراءات العشر» (٢/ ٣٧٠)، و«البحر المحيط» (٦/ ٣٩٩)، و«الدر المصون» (١/ ٣٦١).

[٣] في الأصل، ب، ج، خ، ط١: (أن يكون مفصولاً).

(٤) لئلا تلتبس بالمصدرية، أو ليكون كالعوض مما حذفوا من (أن)، وهو أحد النونين والاسم. «الآلوسي» ص(٢٦٤)، و«الصبان» (١/ ٢٩٢).

(٥) الإعراب: ونعلم: الواو: حرف عطف، نعلم: فعل مضارع منصوب معطوف على قوله: ﴿أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ﴾ [المائدة: ١١٣]، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (نحن). أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف. قد: حرف تحقيق. صدقتنا: فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (علم).

أَبۡلَغُواْ ﴾[الجن:٢٨][1].

وحَرْفُ التَّنْفِيسِ نَحْوُ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾[المزمل:٢٠][2].

وحَرْفُ النَّفْيِ[3] نَحْوُ: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا ﴾[طه:٨٩][4]، ولَوْ[5]

---

(١) الإعراب: ليعلم: اللام: حرف تعليل. يعلم: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة جوازًا بعد لام التعليل، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على الله، والمصدر المؤول في محل جر باللام متعلق بـ(يسلك) من قوله: ﴿فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ٢٧ لِّيَعۡلَمَ ﴾ [الجن: ٢٧-٢٨]. أن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف وجوبًا. قد أبلغوا: الجملة في محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه سد مسد مفعولي (علم).

(٢) الإعراب: علم: فعل ماضٍ ناسخ، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو). أن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف. سيكون: السين: حرف تنفيس، يكون: فعل مضارع ناقص مرفوع، منكم: خبر (يكون) مقدم. مرضى: اسم (يكون) مؤخر، وجملة (سيكون منكم مرضى) في محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل نصب سدَّ مسدَّ مفعولي (علم).

(٣) قيده في «أوضح المسالك» (١/ ٣٣٢) بـ(لا)، و(لن)، و(لم)، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ ﴾ [المائدة:٧١]، ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ ﴾ [البلد: ٥]، ﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٧].

وعد الرضي (ما) أيضًا، ومثل لها بنحو: (علمت أن ما قام وما يقوم). قال أبوحيان: ولم يحفظ في (ما) ولا في (لما)، فينبغي ألا يقدم على جوازه حتى يسمع. «الهمع» (١/ ٥١٥).

(٤) الإعراب: أفلا يرون: الهمزة: حرف استفهام، والفاء: استئنافية، لا: حرف نفي، ويرون: فعل مضارع بمعنى (يعلمون)، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. أن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف. يرجع: فعل مضارع مرفوع. إليهم: جار ومجرور متعلق بالفعل. قولًا: مفعول به، والجملة في محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه سد مسد مفعولي (يرون)، وجملة (أفلا يرون) مستأنفة، وقراءة الرفع -أعني رفع (يرجع)- هي قراءة العامة فعليها (أن) مخففة، وقرأ أبوحيوة، والشافعي، وأبان بنصب (يرجع) وعليها فـ(أن) المصدرية الناصبة والرؤية على قراءة الجمهور يقينية، وعلى قراءة أبي حيوة ومن معه بصرية.

(٥) وهي لكونها للامتناع شبيهة بالنافي، والفصل بها كثير، وتدخل على الماضي كما في الآية التي مثل بها المصنف، وقوله تعالى: ﴿أَن لَّوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٱلۡغَيۡبَ ﴾ [سبا: ١٤]، وعلى المضارع كقوله تعالى: ﴿أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، وقوله: ﴿أَن لَّوۡ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ ﴾ =

نَحْوُ: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُواْ ﴾[الجن:١٦][1].

وَرُبَّمَا جَاءَ فِي الشِّعْرِ بِغَيْرِ فَصْلٍ، كَقَوْلِهِ:

عَلِمُــوا أَنْ يُؤَمَّلُــونَ فَجَــادُوْا   قَبْـلَ أَنْ يُسْـأَلُوا بـأعظمِ سُـؤْلِ[2]

= [الرعد: ٣١]، ولم يذكرها في الفواصل إلا القليل من النحاة.

"شرح الفاكهي" (٢/ ٣٣)، و"التصريح" (١/ ٢٣٣)، و"الآلوسي" صـ(٢٦٥-٢٦٦).

(١) الإعراب: وأن: الواو: حرف عطف، أن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف. لو: حرف امتناع لامتناع. استقاموا: الجملة الفعلية في محل رفع خبر (أن) وهو من جملة الموحى، والمعنى: وأوحي إليّ أن الشأن والحديث لو استقام الجن على الطريقة المثلى لأنعمنا عليهم، ولوسعنا رزقهم.

(٢) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٤٤)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٢٢٢)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٧١)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٣٥٧)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٣٨٣)، و"أوضح المسالك" (١/ ٣٣٣)، و"التصريح" (١/ ٢٣٣)، و"الجنى الداني" صـ(٢١٩)، و"الأشموني" (١/ ٢٩٢)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٢٠٤)، و"شرح شواهد ابن عقيل" للجرجاوي صـ(٧٩)، و"الهمع" (١/ ٥١٦).

اللغة: **يؤملون**: من التأميل وهو الرجاء. **فجادوا**: أي: تكرموا. **سؤل**: -بضم السين- بمعنى المسئول، كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴾ [طه: ٣٦].

المعنى: أنهم علموا أن الناس يرجون معروفهم فلم يخيبوا رجاءهم، ولم يحوجوهم إلى المسألة، بل ابتدءوهم بالعطاء، وجادوا عليهم قبل أن يسألوا، وبذلوا لهم أعظم ما يسأل السائلون.

الإعراب: **علموا**: فعل وفاعل. **أن**: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف (أنه) أو ضمير القوم (أنهم). **يؤملون**: فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر (أن)، وجملة (أن) واسمها وخبرها في محل نصب سدت مسد مفعولي (علموا). **فجادوا**: الفاء: للسببية، جادوا: فعل وفاعله. **قبل**: ظرف زمان متعلق بـ(جادوا). **أن**: حرف مصدر، ونصب، واستقبال. **يسألوا**: فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه حذف النون، والواو: في محل رفع نائب فاعل وهي المفعول الأول، والمفعول الثاني محذوف تقديره: (شيئًا)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة (قبل) إليه، أي: قبل سؤال السائل لهم شيئًا. **بأعظم**: جار ومجرور=

وَرُبَّمَا جَاءَ اسْمُ (أَنْ) فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ مُصَرَّحًا بِهِ غَيْرَ ضَمِيرِ شَأْنٍ، فَيَأْتِي خَبَرُهَا حِينَئِذٍ مُفْرَدًا أو جُمْلَةً[١]، وَقَدِ اجْتَمَعَا فِي قَوْلِهِ:

بِأَنْـــكَ رَبِيْـــعٌ وغَيْـــثٌ مَرِيْـــعٌ وَأَنْـــكَ هُنَـــاكَ تَكُـــونُ الثِّمَـــالَا(٢)

= متعلق بـ(جادوا)، وهو مضاف. سؤل: مضاف إليه مجرور بالمضاف.

الشاهد فيه: قوله (أن يؤملون)، حيث وقع خبر (أن) المخففة جملة فعلية فعلها متصرف غير دعاء، ولم يُفْصَلْ بينهما بفاصل من الفواصل الأربعة التي ذكرها، وهذا نادر أو ضرورة.

[١] في ب، ج، ح، ط١: (وجملة).

(٢) التخريج: البيت لكعب بن زهير في "أمالي بن الشجري" (٣/ ١٥٣)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٣٨٠).

ولجنوب بنت عجلان في "خزانة الأدب" (١٠/ ٤٠٩)، و"التصريح" (١/ ٢٣٢).

ولعمرة بنت عجلان أو لجنوب بنت عجلان في "شرح أبيات المغني" للبغدادي (١/ ١٤٩-١٥٠)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ١٠٦).

وبلا نسبة في "معاني القرآن" للفراء (٢/ ٢٣)، و"الإنصاف" (١/ ٣١)، و"خزانة الأدب" (٥/ ٤١٠)، و"المغني" (١/ ٣١)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٨/ ٧٥)، و"أوضح المسالك" (١/ ٣٣٠)، و"الأشموني" (١/ ٢٩١)، و"شرح الكافية" (١/ ٢٢٠)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٤٠)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٧٠)، و"المقاصد الشافية" (٢/ ٣٩٧-٣٩٨)، و"شرح الرضي" (٤/ ٣٨٦)، و"لسان العرب" (أنن)، و"تاج العروس" (أنن)، و"تهذيب اللغة" (إن) (٥/ ٢٤٢)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٧٥).

اللغة: مَريع: -بفتح الميم- أي: كثير العشب، من مرُع الوادي -بتثليث الراء- أي: كثر عشبه، فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل. **الثِّمال**: -بكسر المثلثة-: الغياث، يقال: فلان ثمال قومه أي: غياث لهم، يقوم بأمرهم.

المعنى: إن الممدوح كثير العطاء جواد كريم يعين المحتاج.

وقبل هذا البيت قوله:

وَقَـد عَلِـمَ الضَّـيفُ والمرمِلـونَ إذا اغـبَرَّ أُفـقٌ وَهَبَّـت شَمَـالا

الإعراب: بأنك: الباء: حرف جر، وأن: مخففة من الثقيلة، والكاف: ضمير متصل في محل نصب اسم (أن). ربيع: خبر (أن). وغيث: الواو: حرف عطف، غيث: معطوف على (ربيع).=

[حكم (كأن) المخففة]

ص- وَأَمَّا (كَأَنَّ) فَتَعْمَلُ، وَيَقِلُّ ذِكْرُ اسْمِهَا، وَيُفْصَلُ الْفِعْلُ مِنْهَا بِ(لَمْ)، أَوْ (قَدْ).

= مريع: صفة لـ(غيث)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بـ(علم) في البيت السابق، أي: علم الضيف بكونك ربيعًا. وأنك: الواو: حرف عطف، أن: مخففة من الثقيلة، والكاف: ضمير متصل في محل نصب اسم (أن). **هناك**: اسم إشارة وهو ظرف زمان وأصله للمكان ولكن استعمل للزمان، ومثله في قوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ﴾ [الكهف: ٤٤] ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾ [آل عمران: ٣٨]، وعامل الظرف (الثمالا) أو قوله (تكون) إن قيل بدلالتها على الحدث. **تكون**: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت). **الثمالا**: خبر (تكون) منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، الألف: للإطلاق، وجملة (تكون...) في محل رفع خبر (أن) المخففة.

الشاهد فيه: قوله (بأنك ربيع... وأنك هناك تكون الثمالا)، حيث خفف (أن) وجيء باسمها في الضرورة مصرحًا به غير ضمير الشأن، فجاء خبرها مفردًا في الأول، وجملة في الثاني. وهذا خلاف الأصل الغالب الجاري على ألسنة جمهرة العرب، وإنما أصل الاسم أن يكون ضمير الشأن محذوفًا، ولا يكون الخبر حينئذٍ إلا جملة. ومثل هذا البيت قول الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ... طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وهذا البيت ضرورة عند ابن الحاجب والمصنف من وجهين:

كون اسمها غير ضمير الشأن، وكونه مذكورًا. ومن الوجه الثاني عند ابن مالك ومن وافقه، فقد جوز رَحِمَهُ اللَّهُ إتيان اسمها غير ضمير الشأن في غير ضرورة، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا أمكن جعل الضمير المحذوف ضمير حاضر، أو ضمير غائب غير الشأن فهو أولى. وقال أبوحيان: لا يلزم أن يكون ضمير الشأن كما زعم بعض أصحابنا بل إذا أمكن تقديره بغيره قدر. قال سيبويه في قوله: ﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝١٠٤ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ﴾ [الصافات: ١٠٤-١٠٥] بأنك قد صدقت، وفي قولهم: (أرسل إليه أن ما أنت وذا) أي: (بأنك ما أنت وذا).

"شرح التسهيل" (٢/ ٤١)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٧٥)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (١/ ١٤٩-١٥٠)، و"الكتاب" (٣/ ١٦٣).

ش- إِذَا خُفِّفَتْ (كَأَنَّ) وَجَبَ إِعْمَالُهَا[١]، كَمَا يَجِبُ إِعْمَالُ (أَنْ)، وَلَكِنْ ذِكْرُ اسْمِهَا أَكْثَرُ مِنْ ذِكْرِ اسْمِ (أَنْ)، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا، قَالَ الشَّاعِرُ:

ويومـًا تُوَافِينَـا بِوَجْـهٍ مُقَسَّـمٍ كَأَنْ ظَبيةٌ تَعْطُوْ إِلَى وارِقِ السَّلَمْ[٢]

---

(١) عند الجمهور استصحابًا للأصل، وحملًا لها على (أن) المفتوحة، لكن تخالفها في أن خبرها لا يلزم كونه جملة، وفي أنّ اسمها لا يجب كونه ضمير شأن ولا حذفه بل يجوز إظهاره. ومنع الكوفيون إعمالها مطلقًا.

"شرح الفاكهي" (٢/ ٣٣)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٧٨)، و"الهمع" (١/ ٥١٦).

(٢) التخريج: البيت لباغت بن صريم اليشكري في "خزانة الأدب" (١٠/ ٤٢٥)، و"الكتاب" (٢/ ١٣٤)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٨/ ٨٣)، و"تلخيص الشواهد" ص(٣٩١)، و"التصريح" (٢/ ٢٣٣).

ولزيد بن أرقم في "الإنصاف" (١/ ٢٠٢).

ولكعب بن أرقم في "لسان العرب" (قسم).

ولباغت بن صريم اليشكري، أو لأرقم بن علباء، أو علباء بن أرقم في "التصريح" (١/ ٢٣٤).

ولباغت بن صريم، أو لأرقم بن علباء في "شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ١١١-١١٢).

ولابن صريم اليشكري، أو لأرقم اليشكري، أو لراشد اليشكري، أو لعلباء بن أرقم اليشكري في "شرح أبيات المغني" للبغدادي (١/ ١٥٩-١٦٠).

وبلا نسبة في "الكتاب" (٣/ ١٩٥)، و"الكامل" (١/ ١١١)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ١٧٨)، و"شرح التسهيل" (٤/ ٥١)، و"سر صناعة الإعراب" (٢/ ٢٢٢)، و"المغني" (١/ ٣٣)، و"رصف المباني" ص(١٩٨، ٢٨٦)، و"أوضح المسالك" (١/ ٣٣٦)، و"الهمع" (١/ ٥١٧)، و(٢/ ٤٠٨)، و"خزانة الأدب" (١/ ٤٢٠)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" ص(٧١)، و"الجنى الداني" ص(٥٧٦)، و"شرح الرضي" (٤/ ٣٩١).

اللغة: **توافينا**: تجيئنا وتزورنا. وجه **مُقَسَّم**: -بضم الميم، وفتح القاف، والسين المهملة مشددة-: جميل حسن، مأخوذ من القَسام وهو الجمال، ويقال: رجل قسيم الوجه أي: جميله، ورجال قُسُم -بضمتين-. **تعطو**: أي: تتناول، وكأنه ضمنه معنى تميل، أي: تميل في مرعاها إلى هذا؛ فلهذا عداه بـ(إلى). وارق السلم: أي: مورق السلم، أي: شجر السلم المورق، فإضافة=

يُرْوَى بِنَصْبِ الظَّبْيَةِ عَلَى أَنَّهَا الِاسْمُ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهَا صِفَةٌ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ، أَيْ: كَأَنْ ظَبْيَةً عاطِيةً هَذِهِ الْمَرْأَةُ؛ فَيَكُونُ[1] مِنْ عَكْسِ التَّشْبِيهِ(٢)، أَوْ كَأَنْ مَكَانَهَا ظَبْيَةً عَلَى حَقِيقَةِ التَّشْبِيهِ(٣)،

= (وارق إلى السلم) من إضافة الصفة إلى الموصوف، والسلم: شجر من العضاه، ونبته كثير الشوك، واحده سَلَمة.

المعنى: يصف جمال امرأة بأن لها وجهًا جميلًا حسنًا منظره، وبأن لها عنقًا طويلًا يشبه عنق الظبية حال امتداده.

الإعراب: **يومًا**: ظرف زمان متعلق بـ(توافينا) التالي، **توافينا**: فعل ومفعول والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). **بوجه**: جار ومجرور متعلق بـ(توافي). **مقسم**: صفة لـ(وجه). **كأن**: مخففة من الثقيلة. **ظبيةً**: (على رواية النصب) اسم لـ(كأن). **تعطو**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). **إلى وارق السلم**: جار ومجرور متعلق بـ(تعطو) ووارق: مضاف، والسلم: مضاف إليه، والجملة في محل نصب صفة لـ(ظبية)، والخبر محذوف، والتقدير: كأن ظبية عاطية هذه المرأة. وعلى رواية الرفع -أي: رفع ظبية- فـ(ظبية): خبر (كأن) مرفوع بها، واسمها: ضمير محذوف يعود على المرأة، والتقدير: كأنها ظبية. وجملة (تعطو...) في محل رفع صفة لـ(ظبية)، ويجوز جعل الاسم ضمير الشأن محذوف، وظبية: مبتدأ وجملة (تعطو) في محل رفع خبر، والتقدير: كأنه ظبية تعطو وجملة (ظبية تعطو) في محل رفع خبر (كأن)، ويلزم على ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوغ.

الشاهد فيه: (كأن ظبية)، يروى البيت بالنصب والرفع، فدلت الروايتان جميعًا على أنه إذا خففت (كأن) جاز ذكر اسمها كما يجوز حذفه، إلا أن الحذف أكثر من الذكر، وهناك رواية ثالثة في البيت لم يتعرض لها المصنف، وهي: رواية جر (ظبيةٍ)، وعليه فـ(كأن) مركبة من الكاف الجارة و(أن) الزائدة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في (توافي) وجملة (تعطو...) في محل جر صفة لـ(ظبية).

[1] في الأصل، ب، خ: (ويكون).

(٢) لأن حقيقته تشبيه الأدنى بالأعلى، كتشبيه المرأة بالظبية، وهنا شبه الظبية بالمرأة للمبالغة. «الآلوسي» صـ(٢٦٦).

(٣) قال في «التوضيح» في توجيه رواية النصب: يروى بالنصب على حذف الخبر -أي: كأن مكانها-، وكتب عليه الدنوشري، أي: في مكانها، وهو من عكس التشبيه للمبالغة، أي: أنها=

وَيُرْوَى بِرَفْعِهَا عَلَى حَذْفِ الِاسْمِ(١) أَيْ: كَأَنَّهَا ظَبْيَةٌ.

وَإِذَا كَانَ الْخَبَرُ مُفْرَدًا، أَوْ جُمْلَةً اسْمِيَّةً، لَمْ يَحْتَجْ لِفَاصِلٍ(٢)[٣]؛ فَالْمُفْرَدُ كَقَوْلِهِ: (كَأَنْ ظَبْيَةٌ) فِي رِوَايَةِ مَنْ رَفَعَ، وَالْجُمْلَةُ الِاسْمِيَّةُ كَقَوْلِ الشاعر:

كَـــأَنْ ثَـــدْيَاهُ حُقَّـــانِ(٤)

= جميلة جدًا، فإذا دخلت في مكان فكأن الظبية حلّت في مكانها؛ لكونها تشبهها.

وعلى هذا: يكون قول المصنف هنا على حقيقة التشبيه منظور فيه.

انظر: "التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ٢٣٤)، و"الآلوسي" صـ(٢٦٦).

(١) وهو الضمير الراجع إلى المرأة، وجعل (ظبية) هي الخبر، و(تعطو) الجملة صفة، فيكون على حقيقة التشبية قطعًا.

(٢) لعدم التباسها بـ(كأن) المركبة من الكاف الجارة و(أن) المصدرية الناصبة للمضارع؛ لأنها لا تدخل على المفرد ولا الجملة الاسمية.

[٣] في ب، خ، ط١: (إلى فاصل).

(٤) هذا عجز بيت، وصدره يروى:

وَوَجْـــهٌ مُشْـــرِقُ اللَّـــوْنِ

ويروى أيضًا:

وَصَـــدْرٌ مُشْـــرِقُ اللَّـــوْنِ

التخريج: البيت بلا نسبة في "الكتاب" (٢/ ١٣٥، ١٤٠)، و"أمالي ابن الشجري" (٢/ ١٧٨)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٤٥)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٢٥٧)، و"شرح أبيات سيبويه" للأعلم الشنتمري (١/ ٣٣٠)، و"معاني القرآن" للأخفش (١/ ٣٧٠)، و"الأصول في النحو" (١/ ٢٤٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٧٨)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٢٠٥)، "الأشموني" (١/ ٢٩٣)، و"شرح الرضي" (٤/ ٣٨٨)، و"التصريح" (١/ ٢٣٤)، و"أوضح المسالك" (١/ ٣٣٧)، و"المساعد" (١/ ٣٣٢)، و"الإنصاف" (١/ ١٩٧)، و"الهمع" (١/ ٥١٦)، و"الجنى الداني" صـ(٥٧٥)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ٤١٧-٤١٨)، و"الدر المصون" (١/ ١١٥٩، ٢٢٨١)، و"البحر المحيط" (٣/ ٣٠٤)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٣٨٩)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٨/ ٨٢)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٧١)، و"تاج العروس" (أنن)، =

وَإِنْ كَانَ فِعْلاً وَجَبَ أَنْ يُفْصَلَ مِنْهَا[١]، إِمَّا بِـ(لَمْ) أَوْ (قَدْ)[٢]؛ فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ

= و"تهذيب اللغة" (إن) (٥/ ٢٤٢)، و"لسان العرب" (أنن).

اللغة: مشرق: من أشرق، أي: أضاء. حقان: تثنية حق، وهو قطعة من خشب أو عاج تنحت أو تسوى، شبه بها الثديين في نهودهما واكتنازهما، والعرب تشبه الثديين بحق العاج، كما في قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

وَثَدْيًا مِثْلَ حُقِّ الْعَاجِ رَخْصًا حَصَانًا مِنْ أَكُفِّ اللَّامِسِينَا

وقيل: الحُقُّ: وعاء صغير يوضع فيه الطيب خصوصًا.

المعنى: إن هذه الفتاة لها صدر أعلاه ناصع البياض، كأن الثديين فيه حقان في الاستدارة والصغر. والعرب كثيرًا ما تشبه الثدي بحق العاج كما تقدم، والله المستعان.

الإعراب: وصدر: الواو: واو (رُبَّ) المحذوفة، صدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة حرف الجر الشبيه بالزائد. مشرق: صفة لـ(صدر) وهو مضاف. اللون: مضاف إليه. كأن: حرف تشبيه ونصب مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف تقديره: (كأنَّه)، ويجوز أن يعود على الصدر أو الوجه. ثدياه: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف، وثديا: مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. حقان: خبر المبتدإ، والجملة خبر (كأن)، وجملة (كأن) ومعمولاها في محل رفع خبر المبتدإ (صدر).

ورُوِيَ: (ثدييه) على أنه اسم (كأن) منصوب بالياء، و(حقان) خبره.

كما رُوِيَ: (وصدرٌ) بالرفع على أن الواو عاطفة أو استئنافية، وصدر: مبتدأ حذف خبره، أي: ولها صدر.

الشاهد فيه: حذف اسم (كأن)، ومجيء خبرها جملة اسمية بلا فاصل بينها وبين (كأن)، وهذا كثير.

(١) ليحصل الفرق بين (كأنِ) المخففة من الثقيلة، وبين (كأنِ) المركبة من كاف الجر و(أن) الناصبة للمضارع، لكن لم يفصلوا في الفعل المذكور بين كونه دعائيًا أو لا، وكان قياس ما تقدم في (أن) ذلك. "ياسين على الفاكهي" (٢/ ٣٣)، و"الصبان" (١/ ٢٩٤).

(٢) ذكر الجلال السيوطي أنَّ مثلهما (لما) الجازمة، لكن أبوحيان قال: لم يحفظ الفصل بـ(لما)، وينبغي أن يتوقف في جوازه.

"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٣٣)، و"الهمع" (١/ ٥١٧)، و"البحر المحيط" (٣/ ٣٠٣-٣٠٤)، =

تَعَالَى: ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾[يونس:٢٤][(1)] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

كَأَنْ لم يَكُنْ بَيْنَ الحَجُونِ إِلَى الصَّفَا أَنِيْسٌ وَلَـمْ يَسْـمُرْ بِمَكَّـةَ سَـامِرُ[(2)]

= و"الدر المصون" صـ(١١٥٩).

تنبيه: جوّز أبوحيان في "الارتشاف" (٣/ ١٢٧٩-١٢٨٠) الفصل بـ(لما)، قال رحمه الله: أو فعلية مبدوءة بـ(لم)، نحو قوله: ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس: ٢٤]، أو بـ(لما) نحو قول عمار الكلبي:

فَكَـأَنْ لَمَّـا يَكُونُـوا قَبْـلُ ثَمَّـا

وقد رأيت في كلام بعض النحاة الاستشهاد بشعره. اهـ.

(١) الإعراب: كأن: مخففة من الثقيلة، اسمها: ضمير الشأن محذوف، أي: كأنه. لم تغنَ: لم: حرف نفي وجزم وقلب، تغن: فعل مضارع مجزوم بـ(لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هي). بالأمس: جار ومجرور متعلق بالفعل، وجملة: (لم تغن بالأمس) في محل رفع خبر (كأن).

(٢) التخريج: البيت لمضاض بن عمرو الجرهمي في "شرح شافية ابن الحاجب" (٤/ ٣٢١)، و"الأغاني" (١٥/ ١٦-١٩).

ولحارث بن مضاض الجرهمي في "العباب" (١/ ٣٣١).

ولعمرو بن مضاض الجرهمي في "تاج العروس" فصل (ح).

ولعمرو بن الحارث بن مضاض، وقيل: لحارث الجرهمي في "لسان العرب" (حجن).

وبلا نسبة في "البحر المحيط" (٤/ ٣٤٨)، و"الدر المصون" صـ(٣٥٧٤)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٩/ ٢٣٠).

اللغة: **الحجون**: -بفتح الحاء المهملة بعدها جيم موحدة-: جبل بأعلى مكة عنده مدافن أهلها. **الصفا**: جبل آخر في مكة قبالة المسجد الحرام، ويبدأ منه السعي في الحج والعمرة. **أنيس**: المؤنس، وأراد به الإنسان. **السامر**: مأخوذ من السمر وهو السهر بالليل، وأراد لم يجتمع جماعة يتسامرون ويتحدثون.

المعنى: يتحزن الشاعر على مغادرتهم بلادهم وإجلائهم عنها، فيقول: إننا بعد أن فارقناها صرنا غرباء عنها، وكأننا لم نسكن بقاعها، ولم نجتمع في نواديها.

الإعراب: **كأن**: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف والتقدير: (كأنه) أي: الشأن=

وَالثَّانِي كَقَوْلِهِ:

أَزِفَ التَّرَحُّـــلُ غَـــيْرَ أَنَّ رِكَابَنَــا ... لَمَّــا تَــزُلْ بِرِحَالِنَــا وَكَــأَنْ قَــدِ(١)

= والحال. لم: حرف جزم ونفي وقلب. يكن: فعل مضارع مجزوم بـ(لم). بين الحجون: بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر (يكن)، وبين: مضاف، والحجون: مضاف إليه مجرور بالمضاف. إلى الصفا: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (الحجون). أنيس: اسم (يكن) مؤخر. ولم: الواو: حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. يسمر: فعل مضارع مجزوم بـ(لم). بمكة: جار ومجرور متعلق بـ(يسمر)، ومكة ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. سامر: فاعل (يسمر)، وجملة: (لم يكن...) في محل رفع خبر (كأن)، وجملة: (ولم يسمر) معطوفة على جملة: (لم يكن).

الشاهد فيه: (كأن لم يكن...)، حيث خفف (كأن) وحذف اسمها، وفصل بينها وبين الجملة الفعلية الواقعة خبرًا لها بـ(لم).

(١) التخريج: البيت للنابغة الذبياني في "ديوانه" ص(٢٣)، وفي "الأغاني" (١١/١١)، و"الجنى الداني" ص(١٤٦، ٢٦٠)، و"المغني" (١/١٧١)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/٤٩٠)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٤/٩١)، و"شرح التسهيل" للمرادي ص(٣٥٨)، و"خزانة الأدب" (٧/١٨٣-١٨٤و١٨٩) (١٠/٤٣٤-٤٣٥)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٨/١٤٨) (٩/١٨)، و"التصريح" (١/٣٦)، و"البحر المحيط" (٨/١٥٣)، و"درة الغواص" ص(١٤)، و"شرح شواهد ابن عقيل" ص(٣)، و"لسان العرب" (قدد)، و"سر صناعة الإعراب" (١/٢٩٣)، و"الارتشاف" (٣/١٢٨٠).

وبلا نسبة في "سر صناعة الإعراب" (٢/٥٦)، و"الأشموني" (١/٣١)، و"شرح ابن عقيل" (١/٢٤)، و"المغني" (٢/٣٤٢)، و"شرح الرضي" (٣/٣٢٢) (٤/٣٩٠)، و"الهمع" (١/٥١٧)، و"البحر المحيط" (٧/٧٤٩)، و"الدر المصون" ص(١٨٩)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٢/١٤٧)، و"تاج العروس" (أزف)، و"الخصائص" (٢/٣٦٣)، و"أمالي ابن الحاجب" إملاء رقم (١٠٦).

اللغة: أزف: -بفتح الهمزة وكسر الزاي- بمعنى: قرب ودنا. وروي بدله (أفِدَ) -بكسر الفاء- وهو بوزنه ومعناه. الترحل: الرحيل. تزل: بضم الزاي من (زال يزول)، بمعنى: ذهب وانفصل. الرحال: بالحاء المهملة جمع رحل وهو مسكن الرجل ومنزله، ولعل المراد بها الخيم التي تحمل=

أيْ: وكَأَنْ قَدْ زَالَتْ، فَحَذَفَ الفِعْلَ.

= على الإبل، أو أن الباء بمعنى (من). ركابنا: الركاب اسم جمع الإبل التي يسار عليها، واحدها راحلة، ولا واحد لها من لفظها، كما في "الصحاح"، وقيل: واحده ركوبة.

المعنى: قرب الرحيل ومفارقة الديار، لكن الإبل لم تزل فيها لم تفارق بعد، وكأنها قد فارقتها لقرب وقت الارتحال.

الإعراب: **أزف**: فعل ماضٍ، **الترحل**: فاعل لـ(أزف). **غير**: منصوب على الاستثناء. **أن**: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **ركابنا**: ركاب: اسم (أن)، وهو مضاف، ونا: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. **لما**: حرف نفي وجزم وقلب. **تزل**: فعل مضارع مجزوم بـ(لما) وعلامة جزمه السكون، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي) يعود إلى الركاب. **برحالنا**: جار ومجرور متعلق بالفعل (تزل)، ورحال: مضاف، ونا: مضاف إليه في محل جر بالمضاف. **وكأن**: الواو: حرف عطف، كأن: مخففة من الثقيلة، واسمها: ضمير الشأن محذوف أو ضمير الركاب، أي: كأنه أو كأنها. قد: حرف تحقيق، وقد حذف مدخوله تقديره: (قد زالت)، وزال المحذوف فعل ماضٍ تام معناه فارقت وانتقلت، والتاء: للتأنيث، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هي) يعود إلى الركاب، وجملة (قد زالت) من الفعل والفاعل في محل رفع خبر (كأن)، وجملة (لما تزل...) في محل رفع خبر (أن)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة (غير) إليها، أي: غير زوال ركابنا.

الشاهد فيه: قوله (وكأن قد)، حيث خفف (كأن)، وحذف اسمها وفصل بينها وبين خبرها بـ(قد)؛ لأنه جملة فعلية، وفيه شاهد آخر، وهو: جواز حذف الفعل الواقع بعد (قد).

ومثل هذا الشاهد في الفصل بـ(قد) قول الشاعر:

لَا يَهُولَنَّكَ اصْطِلَاءُ لَظَى الْحَرْ ... بِ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وقول أبي دلامة:

فَكَأَنْ قَدْ مَضَى وَخَلَّفَ فِيكُمْ ... مَا أَعَـزْتُمْ وَأَقْفَـرَتْ مِنْـهُ دَارُهْ

تنبيه: ترك ذكر (ليت)، و(لعل)؛ لأنهما لا يخففان، أما (ليت) فلأنها ليس فيها ما يخفف، وأما (لعل) فالجمهور على عدم صحة التخفيف فيها، وذهب الفارسي إلى جوازه، ويكون اسمها ضمير الشأن وما بعدها خبرها.

"شرح الفاكهي" (٢/ ٣٤)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٨٤).

[توسط خبر (إن) وأخواتها]

ص- وَلَا يَتَوَسَّطُ خَبَرُهُنَّ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا[١] نَحْوُ: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران:١٣]، ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا﴾ [المزمل:١٢].

ش- لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ تَوَسُّطُ الْخَبَرِ[٢] بَيْنَ الْعَامِلِ وَاسْمِهِ، وَلَا تَقْدِيمُهُ[٣]

---

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي

لا يقال: ما الفرق بين هذه و(ما) الحجازية، حيث جاز توسط الخبر هنا إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، وامتنع مع (ما)؛ لأنا نقول: هذه الأحرف أقوى؛ لأنها شبيهة بالأفعال المتصرفة لفظًا ومعنى، كما علمت، بخلاف (ما) الحجازية، فلم تشبه إلا فعلًا جامدًا وهو (ليس) في خصوص المعنى كما مر؛ فضعفت.

"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٦٩)، و"الصبان" (١/ ٢٧٢).

فإن قلت: حيث توسع في الظرف والمجرور، فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها، إذا كان ظرفًا أو مجرورًا؟

قلت: لم يجز؛ لأن لها الصدارة كما في "الحاجبية". قالوا: ليعلم من أول الأمر اشتمال الكلام على التأكيد، أو التشبيه، أو الاستدراك، أو التمني، أو الترجي سوى (أن) المفتوحة فليس لها الصدارة.

ووجه استثناء (أن) المفتوحة من لزوم الصدارة: أنها تستدعي سبق بعض كلامها، فلا ترد (لكنَّ)؛ لأنها تستدعي سبق كلام تام، فلا ينافي صدارتها في كلامها.

فإن قلت: فحينئذٍ لِمَ لم يجز تقديم خبرها عليها؟

قلت: يوجه بالحمل على المكسورة؛ فإنها فرعها. اهـ. "الصبان" (١/ ٢٧٢).

(٢) وأما توسيط معموله بينه وبين الاسم فيجوز مطلقًا، نحو: (إن زيدًا في الدار جالس)، ونحو: (إن زيدًا طعامك آكل). وأما تقديم معمول الخبر غير الظرفي على الاسم فلا يجوز تقديمه، فلا يقال: (إنَّ طعامك زيدًا آكلٌ)، ويفرق بأن في تقديمه فصلًا لهذه الحروف من معموليها معًا، بخلاف التوسط بين الاسم والخبر. "الآلوسي" صـ(٢٦٧)، و"الصبان" (١/ ٢٧٢).

(٣) وكذا معموله أيضًا لا يجوز تقديمه مطلقًا، فلا يقال: (في الدار إن زيدًا جالس)، ولا (طعامك إن زيدًا آكل)، وأما إيلاء المعمول هذه الأحرف، وتقديمه على الاسم فقد قالوا بجوازه إذا كان ظرفًا أو مجرورًا، وامتناعه فيما عدا ذلك، ومنه قول الشاعر: =

عَلَيْهِمَا كَمَا جَازَ فِي بَابِ (كَانَ)، لَا يُقَال: (إِنَّ قَائِمٌ زَيْدًا)، كَمَا يُقَال[١]: (كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ). وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا: أَنَّ الْأَفْعَالَ أَمْكَنُ فِي الْعَمَلِ[٢] مِنَ الْحُرُوفِ، فَكَانَتْ أَحْمَلَ لِأَنْ يُتَصَرَّفَ فِي مَعْمُولِهَا(٣). وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ ابْنِ عُنَيْنٍ(٤) يَشْكُو تَأَخُّرَهُ:

كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ ... لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا(٥)

= فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا ... أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلَابِلُهْ

"الأشموني" (١/ ٢٧٢)، و"الآلوسي" صـ(٢٦٧)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٣٤).

[١] في الأصل، ب، ج، ح، خ: (كما قيل).

[٢] في الأصل، ب، ج، ح، ط١: (أمكن للعمل).

(٣) وعلل أيضًا بأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع، ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئًا لا يعودون إليه، كما قيل:

إِذَا انْصَرَفَتْ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكُنْ ... عَلَيْهِ بِوَجْهٍ آخِرَ الدَّهْرِ تُقْبِلُ

وعلل امتناع التقديم على العامل -فلا يقال: (قائمٌ إنَّ زيدًا)- بأن لبعض هذه الأحرف صدارة تمنع منه، وحمل ما عداه عليه. "حاشية على الفاكهي" (٢/ ٣٤)، و"الآلوسي" صـ(٢٦٧).

(٤) قال محمد محيي الدين:... وليس ابن عنين ممن يحتج بشعره في قواعد النحو، والصرف، واللغة، ولكنك ترى أن المؤلف لم ينشده للاستشهاد به على شيء من ذلك؛ وإنما أنشده استظرافًا لمعناه؛ ولأنه تضمن بعبارته بيان قاعدة نحوية. اهـ.

وبعد هذا البيت قوله:

عَسَى حَزَنٌ جَرٌّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي ... إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ وِصَالِكَ مُعْدِمَا

(٥) التخريج: البيت لابن عنين في "ديوانه" صـ(٩٤)، و"شرح الشذور" صـ(٢٢٨)، و"الخضري" (١/ ١٨٧).

الإعراب: كأني: كأن: حرف تشبيه ينصب الاسم ويرفع الخبر، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم (كأن). من أخبار: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (كأن)، وأخبار: مضاف. إن: قصد لفظه مضاف إليه. ولم: الواو: حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. يجز: فعل مضارع مجزوم بـ(لم). له: جار ومجرور متعلق بالفعل. أحد: فاعل. في النحو: جار ومجرور متعلق بـ(يجز) أيضًا. أن: حرف مصدر ونصب واستقبال. يتقدما: فعل مضارع منصوب بـ(أن) وعلامة نصبه الفتحة، والألف للإطلاق، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى خبر (إن)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لـ(يجز) أي: (ولم يجز له أحد التقدم).

وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا كَانَ الْخَبَرُ ظَرْفًا، أَوْ جَارًا ومجرورًا؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِمَا أَنْ يَتَوَسَّطَا(١)[٢]؛ لِأَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا[٣] فِيهِمَا مَا لَمْ يَتَوَسَّعُوا فِي غَيْرِهِمَا(٤)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[المزمل:١٢](٥)، ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾[النازعات:٢٦](٦).

---

(١) توسط خبر هذه الحروف الظرفي على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ما لا يجوز ذلك فيه بل يجب تأخره، وذلك إذا اقترن بلام الابتداء، نحو قولك: (إن زيدًا لفي الدار)، و(إن زيدًا لعندك).

والثاني: ما يجب توسطه، وذلك إذا اتصل الاسم بضمير يعود إلى المجرور، نحو قولك: (إن في الدار صاحبها)، أو اتصل الاسم بلام الابتداء، نحو قولك: (إن في الدار لزيدًا)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ﴾ [النازعات: ٢٦].

والثالث: ما يجوز فيه الأمران: التوسط بين الحرف واسمه والتأخير عن الاسم، وذلك فيما عدا ما ذكرنا. وأما الخبر غير الظرفي فلا يجوز وقوعه إلا متأخرًا بعد (إن) واسمها كما تقدم.

[٢] في ح، خ، ط٢: (يتوسط).

[٣] في ب، ح، ط١: (قد توسعوا)، في ط٢: (قد يتوسعون).

(٤) وذلك لكثرتهما في الاستعمال، وكثرة الاستعمال يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها.
«الآلوسي» ص(٢٦٨).

(٥) **الإعراب**: **إن**: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **لدينا**: لدى: ظرف مكان بمعنى (عند) متعلق بمحذوف خبر مقدم، وهو مضاف، ونا: ضمير متصل مضاف إليه. **أنكالًا**: اسم (إنَّ) مؤخر. **وجحيمًا**: معطوف على (أنكالًا).

(٦) **الإعراب**: **إن**: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **في ذلك**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. **لعبرة**: اللام: مزحلقة، عبرة: اسم (إن) مؤخر. **لمن**: اللام: حرف جر، مَنْ: اسم موصول مبني في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لـ(عبرة). **يخشى**: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر، والفاعل محذوف تقديره (هو)، وجملة (يخشى) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

والشاهد في الآيتين: توسط الخبر الظرفي.

تنبيه: ويجب أن يقدر متعلق الظرف بعد الاسم، كما يقدر الخبر وهو غير ظرف في نحو: (إن مالًا وإن ولدًا) فَجَعْلُ الظرفِ من تقديم الخبر، إنما هو بحسب الظاهر، وإلا ففي الحقيقة من تقديم معمول الخبر. =

واسْتَغْنَيْتُ بِتَنْبِيهِي عَلى امْتِنَاعِ التَّوَسُّطِ فِي غَيْرِ مَسْأَلَةِ الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ[١]، عَنِ التَّنْبِيهِ عَلَى[٢] امْتِنَاعِ التَّقْدِيمِ[٣]؛ لِأَنَّ امْتِنَاعَ الأَسْهَلِ يَسْتَلْزِمُ امْتِنَاعَ غَيْرِهِ، بِخِلَافِ الْعَكْسِ(٤).

= وقيل: يقدر قبل الظرف؛ لأنه الأصل في العامل ولا يعتد به فصلاً؛ لكونه ممنوع الإظهار. "ياسين على الفاكهي" (٢/ ٣٤)، و"الخضري" (١/ ١٨٨)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (١/ ٢٧٢).

[١] في ج، ط٢: (الجار والمجرور).

[٢] في ح: (عن).

[٣] في ح، ط٢: (التقدم).

(٤) أي: امتناع غير الأسهل لا يستلزم امتناع الأسهل، يعني: لو قال: ولا يجوز تقدم خبرهن عليهنَّ، لا يلزم منه امتناع التوسط.

فائدة: يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم كغيره، سواء كان الاسم معرفة أم نكرة، كررت (إنَّ) أم لا. هذا مذهب سيبويه، قال: يقول الرجل: هل لكم من أحد؟ إن الناس ألبٌ عليكم -أي: اجتمعوا- فيقول: إن زيدًا، وإن عمرًا. أي: إنَّ لنا زيدًا...، وقال: إن محلًا وإن مرتحلًا، أي: إن لنا في الدنيا محلًا، وإن لنا عنها مرتحلًا.

وذهب الكوفيون ووافقهم ابن مالك إلى أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة.

وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة، إلا إن كان بالتكرير كالبيت والمثال.

وَرُدَّ المذهبان بالسماع، ففي التنزيل: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكۡرِ لَمَّا جَآءَهُمۡۖ وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٞ﴾ [فصلت: ٤١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٢٥]، فالخبر محذوف وليس الاسم نكرة، ولم تتكرر (إنَّ)، أي: لهم عذاب شديد أو يعذبون، ويجوز تقديره في الآية الثانية (هلكوا)، وقيل: الخبر (ويصدون)، والواو زائدة.

ومن ذلك قول الشاعر:

أَتَوْنِي فَقَالُوا يَا جَمِيلُ تَبَدَّلَتْ ... بُثَيْنَةُ أَبْدَالًا فَقُلْتُ لَعَلَّهَا

أي: تبدلت.

وقد يجب الحذف إذا سدت مسده واو المصاحبة، حكى سيبويه: (إنك ما وخيرًا) أي: إنك مع خير. و(ما) زائدة، والخبر محذوف وجوبًا، وحكى الكسائي: (إن كل ثوب لَوَ قيمته) بإدخال اللام على الواو، أو سد مسده حال، نحو: (إن ضربي زيدًا قائمًا)، أو سد مسده مصدر مكرر، نحو: (إن زيدًا سيرًا سيرًا) أي: يسير سيرًا، وبعد (ليت شعري) إن أردف باستفهام، =

وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِي تَوسِيْطَهُم الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ أَنْ يَكُونُوا يُجِيزُونَ تَقْدِيمَه؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ تَجَوُّزِهِمْ فِي الْأَسْهَلِ تَجَوُّزُهُمْ فِي غَيْرِهِ.

= نحو: (ليت شعري هل قام زيد) والمعنى: ليت علمي جواب أو بجواب هذا الاستفهام حاصل، وحذف الخبر؛ لكونه في معنى: ليتني أشعر بذلك، أي: أعلمه وأدريه، والتزم الحذف؛ لأن الاستفهام سد مسد الخبر، وجملة الاستفهام في موضع نصب على أنها مفعول به لـ(شعري)؛ لأنه مصدر شَعَرَ، وذهب المبرد والزجاج إلى أن جملة الاستفهام في محل رفع خبر (ليت) ونسبه في "الإيضاح" إلى سيبويه. قال: وتحقيقه أن شعري بمعنى مشعوري، والجملة نفس المبتدإ فلا تحتاج إلى رابط، والذي ينبغي على تقدير كون شعري بمعنى مشعوري، أن يكون الأصل ليت مشعوري جواب (هل زيد قائم)، والجملة مراد لفظها: أي: جوابي هذا اللفظ، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. فالمعنى: ليت معلومي قيام زيد أو عدم قيامه؛ لأن أحد هذين الأمرين هو جواب هذا الاستفهام، وإلا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرًا.

وبهذا يندفع أن ذلك يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية.

وقيل: (ليت) هنا لا خبر لها؛ لأن المعنى: (ليتني أشعر أو أعلم).

انظر: "شرح الفاكهي مع حاشية ياسين" (٢/ ٣٤-٣٥)، و"الهمع" (١/ ٤٩٤-١٩٥)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٤٩-١٢٥٠).

فائدة أخرى: يجوز حذف الاسم إذا علم، وعليه الأكثر، حكى سيبويه عن الخليل: (إن بك زيد مأخوذ) أي: إنه. وحكى الأخفش: (إن بك مأخوذ أخواك). قال الشاعر:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

أي: ولكنك. وقال:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّيَ سَاعَةً

أي: فليتك.

وأكثر ما يكون الاسم عند حذفه ضمير الشأن.

وذهب بعضهم إلى أن الحذف خاص بالضرورة، وصححه ابن عصفور والسخاوي في "شرح المفصل".

وذهب بعضهم إلى أن الحذف خاص بـ(إن) دون سائر أخواتها، ونقله أبوحيان عن الكوفيين.

"الارتشاف" (٣/ ١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧)، و"الهمع" (١/ ٤٩٦-٤٩٧)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٣٥).

[مواضع كسر همزة (إن)]

ص- وتُكْسَرُ (إنَّ) فِي الابْتِدَاءِ، نَحْوُ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[القدر:١]، وبَعْدَ القَسَمِ، نحْوُ: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[الدخان:١-٣]، والقولِ، نحْوُ: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[مريم:٣٠]، وَقَبْلَ اللَّامِ، نحْوُ: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾[المنافقون:١].

ش- تُكْسَرُ (إنَّ) فِي مَوَاضِعَ[1]:

---

(١) اعلم أن لهمزة (إن) ثلاث حالات:

وجوب الكسر إن لم يسد المصدر مسدها ومسد مفعوليها، ووجوب الفتح إن سد ذلك، وجواز الأمرين إن صح الاعتباران. وعلى الحالة الأولى اقتصر المصنف، وذكر من صورها أربع، وذكر في "أوضح المسالك" عشرة مواضع للكسر، هذه الأربعة وزاد ستة:

١- أن تكون تالية لـ(حيث)، نحو: (جلست حيث إن زيدًا جالس).

٢- أو لـ(إذ)، نحو: (جئتك إذ إن زيدًا أمير).

٣- أو لموصول، نحو: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦]. بخلاف الواقعة في حشو الصلة، نحو: (جاء الذي عندي أنه فاضل)، وقولهم: (لا أفعله ما أن حراء مكانه)، إذ التقدير: ما ثبت ذلك -أي: ما ثبت أنَّ حراء مكانه-، فليست في التقدير تالية للموصول.

٤- أو حالًا، نحو: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]، ونحو: (لقيتك وإنك فاضل)، ونحو: (جاء زيد إنه فاضل)، مقرونة بالواو أو لا.

٥- أو صفة، نحو: (مررت برجل إنه فاضل).

٦- أو خبرًا عن اسم ذات، نحو: (زيد إنه فاضل)، وإذا كان المبتدأ حدثًا جاز فتح (إن) في الخبر، نحو: (مأمولي أنك قائم).

وأما الفتح فذكر له في "أوضح المسالك" تسعة مواضع:

١- أن تقع فاعلة، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾ [العنكبوت: ٥١]، ظاهرًا كان الفعل كما ذكر أو مقدرًا، نحو: (اجلس ما أن زيدًا جالس)، أي: ما ثبت جلوسه، و نحو: (لا أكلمك ما أن في السماء نجمًا)، ونحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥]، أي: ثبت صبرهم. =

= ٢- أو مفعولة غير محكية، نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم﴾ [الأنعام: ٨١]، وقوله: غير محكية أي: بالقول، وكذلك غير خبر في الأصل؛ ليخرج نحو: (ظننت زيدًا إنه فاضل).

٣- أو نائبة عن الفاعل، نحو: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١].

٤- أو مبتدأ، نحو: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]، أي: رؤيتك الأرض من آياته، هذا مذهب الخليل، وقال المطرزي: اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه، وإن لم يعتمد الظرف على شيء، ومنه: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّكَ تَرَى الْأَرْضَ﴾ [فصلت: ٣٩]. اهـ.

قال الدنوشري: ظاهر كلام المطرزي أن ذلك مختص باسم الحدث، بخلاف (في الدار زيد)، فلا يصح كون (زيد) فاعلاً عنده، ويحتاج إلى الفرق بينهما.

وقوله: (أو مبتدأ) يشمل المبتدأ في الحال كالآية المذكورة، ونحو: ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصافات: ١٤٣]، ويشمل المبتدأ في الأصل، نحو: (كان عندي أنك فاضل).

٥- أو خبرًا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه، نحو: (اعتقادي أنه فاضل)، بخلاف (قولي إنه فاضل) فيجب كسرها؛ لأنها وقعت خبرًا عن (قولي) وبخلاف: (اعتقاد زيد إنه حق) فيجب كسرها أيضًا؛ لأن خبرها وهو (حق) صادق على الاعتقاد.

٦- أو مجرورة بالحرف، نحو: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦٢].

٧- أو مجرورة بالإضافة، أي: إن كان المضاف إليها لا يضاف إلا إلى المفرد، نحو: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، فـ(مثل) مضاف و(أنكم تنطقون) مضاف إليه و(ما) صلة.

٨- أو معطوفة على شيء من ذلك، أي: مما يجب فيه فتح (أن)، نحو: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٤٧]، فـ(أني فضلتكم) معطوف على (نعمتي) وهو مفعول به، والمعنى: اذكروا نعمتي وتفضلي، عطف خاص على عام.

٩- أو مبدلة من شيء من ذلك، نحو: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧]، فـ(أنها لكم) بدل اشتمال من (إحدى) والتقدير: إحدى الطائفتين كونها أو استقرارها لكم.

وأما المواضع التي يجوز فيها الكسر والفتح، فذكر تسعة مواضع:

١- أن تقع بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة، أي: فهو غفور رحيم، والفتح على معنى: فالغفران والرحمة، أي: حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة، على تقدير (أن) ومعموليها مبتدأ خبره محذوف، أو خبر مبتدإٍ محذوف.

٢- أن تقع بعد (إذا) الفجائية، نحو قوله: =

= وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّـهُ عَبْـدُ الْقَفَـا وَاللهَـازِمُ

فالكسر على معنى: (فإذا هو عبد القفا)، والفتح على معنى: (فإذا العبودية) أي: حاصلة، أي: على جعل المصدر مبتدأ حذف خبره.

٣- أن تقع في موضع التعليل، نحو: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ﴾ [الطور: ٢٨]، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة، أي: لأنه، وحرف الجر إذا دخل على (أن) لفظًا أو تقديرًا فتح همزتها، فهو تعليل إفرادي، وقرأ الباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف بياني، فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنهم لما قالوا: (إنا كنا من قبل ندعوه) قيل لهم: (لِمَ فعلتم ذلك؟) فقالوا: (إنه هو البر الرحيم)، فهو تعليل جملي.

ومثله ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، ومثله: (لبيك إن الحمد والنعمة لك) يروى بالكسر والفتح، فالفتح على تقدير لام العلة، والكسر على أنه تعليل مستأنف، وهو أرجح؛ لأن الكلام حينئذٍ جملتان لا جملة، وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب، قاله المصنف في شرح (بانت سعاد). والكسر اختيار أبي حنيفة، والفتح اختيار الشافعي، قاله في «الكشاف».

٤- أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها، كقوله:

أَوْ تَحْلِفِـي بِرَبِّـكِ الْعَـلِيِّ أَنِّي أَبُـو ذَيَّالِـكِ الصَّـبِيِّ

فالكسر على الجواب، والبصريون يوجبونه، والفتح بتقدير (على) ولو أضمر الفعل، أي: فعل القسم، وذكرت اللام أو لم تذكر، أو ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر، نحو: (والله إن زيدًا قائم)، و(حلفت إن زيدًا لقائم).

٥- أن تقع خبرًا عن قول، ومخبرًا عنها بقول والقائل واحد، نحو: (قولي إني أحمد الله). ولو انتفى القول الأول فتحت، نحو: (علمي أني أحمد الله). ولو انتفى القول الثاني أو اختلف القائل كسرت، نحو: (قولي إني مؤمن)، و(قولي إن زيدًا يحمد الله).

٦- أن تقع بعد (واو) مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه، نحو: ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ﴾ [طه: ١١٨-١١٩]، قرأ نافع وأبوبكر بالكسر: (إما) على الاستئناف، أو بالعطف على جملة (إن) الأولى، والباقون بالفتح بالعطف على (أن لا تجوع)، من عطف المفرد على مثله، والتقدير: أن لك عدم الجوع وعدم الظمإ.

واحترز بقوله (صالح للعطف عليه) من نحو قولك: (إن لي مالاً وإن عمرًا فاضل)، فإن (مالاً) مفرد غير صالح للعطف عليه؛ إذ لا يصح أن يقال: (إن لي مالاً وفضل عمرو) فيجب=

أحدُها: أَنْ تَقَعَ فِي ابْتِدَاءِ الْجُمْلَةِ[١]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾[القدر:١](٢)

= كسر (إنَّ).

٧- أن تقع بعد (حتى) ويختص الكسر بالابتدائية؛ لأن (حتى) الابتدائية منزلة منزلة (ألا) الاستفتاحية، فتكسر (إن) بعدها، نحو: (مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه)، والفتح بالجارة والعاطفة، نحو: (عرفت أمورك حتى أنك فاضل)، ف(حتى) في هذا الموضع تصلح لأنْ تكون جارة، ولأنْ تكون عاطفة، و(أنَّ) فيهما مفتوحة، فإن قدرت (حتى) جارة ف(أن) في موضع جر، وإن قدرتها عاطفة ف(أنَّ) في موضع نصب، والتقدير: عرفت أمورك إلى فضلك، وعلى النصب: عرفت أمورك وفضلك. أما فتحها في الجر فلدخول الجار. وأما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول.

٨- أن تقع بعد (أما)، نحو: (أما إنك فاضل)، فالكسر على أنها حرف استفتاح بمنزلة (ألا)، والفتح على أنها بمعنى (حقًّا)، فعليه الهمزة للاستفهام، و(ما) في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها (حقًّا) في قوله: (أحقًّا أن جيرتنا استقلوا).

٩- أن تقع بعد (لا جرم)، والغالب الفتح، نحو: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ [النحل: ٢٣]، فالفتح عند سيبويه على أن (جرم) فعل ماضٍ و(أنَّ) وصلتها فاعل، أي: وجب أن الله يعلم، و(لا) صلة أوْ رَدٌّ لكلام سابق.

وعند الفراء على أن (لا جرم) بمنزلة (لا رجل) ومعناها (لا بدَّ) و(من) بعدهما مقدرة، أي: (لا بدَّ من أن الله يعلم)، والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين، فيقول: (لا جرم لآتينك)، و(لا جرم لقد أحسنت) ،و(لا جرم إنك ذاهب).

قال الدنوشري: وينظر ما إعراب (لا جرم) حينئذٍ، وقد يقال: إن (لا) نافية للجنس، و(جرم) اسمها وهو مبني على الفتح، والمعنى: (لا بد من الإتيان)، وقوله: (لآتينك) جواب قسم محذوف و(لا جرم) قائم مقامه ومنزل منزلته.

وبهذا نكون قد أتينا على جميع ما ذكر في «أوضح المسالك» من وجوب الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمرين، مع زيادات نافعة من غيره، وإنما احتجنا إلى نقل ذلك هنا تتميمًا للفائدة، والحمد لله.

[١] في ب: (ابتداء الكلام).

(٢) الإعراب: إنا: إنَّ: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، ونا: ضمير متصل في محل نصب اسم (إن). أنزلناه: فعل وفاعل ومفعول، الجملة في محل رفع خبر (إن).

﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾[الكوثر:١][1] ﴿أَلَآ إِنَّ أَوۡلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾[يونس:٦٢][2].

الثاني: بَعْدَ القَسَمِ[3]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾[الدخان:١-٣][4] ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ﴾[يس:١-٣][5].

---

(١) الإعراب: **إنا**: تقدم إعرابها. **أعطيناك**: فعل وفاعل ومفعول أول. **الكوثر**: مفعول ثانٍ لـ(أعطى)، والجملة في محل رفع خبر (إنَّ).

(٢) الإعراب: **ألا**: حرف استفتاح وتنبيه. **إن**: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **أولياء**: اسم(إن) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، وأولياء: مضاف. **الله**: لفظ الجلالة مضاف إليه. **لا خوف**: لا: حرف نفي تعمل عمل (ليس)، خوف: اسمها مرفوع. **عليهم**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا). **ولا هم**: الواو: حرف عطف، لا: نافية، هم: ضمير متصل في محل رفع مبتدأ. **يحزنون**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة (ولا هم يحزنون) معطوف على جملة (لا خوف عليهم)، وجملة (لا خوف عليهم) في محل رفع خبر (إن).

ومثَّل بهذه الآية إشارة إلى أن المراد بالابتداءِ الابتداءَ الحقيقي كما في الآيتين المتقدمتين، والحكمي كما في هذه الآية؛ لتقدم (ألا) الاستفتاحية عليها، وإنما وجب كسرها في الابتداء؛ لأنها لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر؛ لتأولها بالمفرد، والمفرد لا يستقل به الكلام.

(٣) لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة، ولا يعارض ما هنا إجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا (لام) معه كما في «أوضح المسالك» وغيره، نحو:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ   أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

لأن فتحها لم يجعلها جوابًا للقسم، وإنما يجعلها مع معموليها مفعولاً لفعل القسم وهو (تحلفي)، بواسطة نزع الخافض، أي: (على).

(٤) الإعراب: **حم**: لا محل له من الإعراب. **والكتاب**: الواو: حرف قسم وجر، الكتاب: مقسم به مجرور بالواو، والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف تقديره (أقسم). **المبين**: صفة لـ(الكتاب). **إنا**: إن مع اسمها. **أنزلناه**: فعل وفاعل ومفعول، وجملة (أنزلناه) في محل رفع خبر (إن)، وجملة (إنا أنزلناه) جواب القسم لا محل له من الإعراب.

(٥) الإعراب: **يس**: لا محل له من الإعراب. **والقرآن**: الواو: حرف قسم وجر، القرآن: مقسم به=

= متعلق بفعل قسم محذوف تقديره (أقسم). الحكيم: صفة لـ(القرآن). إنك: إن مع اسمها. لمن: اللام: مزحلقة، من: حرف جر. المرسلين: مجرور بـ(من) وعلامة جره الياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (إن)، وجملة (إنك لمن المرسلين) جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

تنبيهٌ وفائدةٌ:

اعلم أن ما اخترناه من كون الحروف المقطعة في أوائل السور لا محل لها من الإعراب هو الصحيح من أقوالهم؛ لأنه إنما جيء بها -على الصحيح- لإعلامهم بأن هذا القرآن منتظم من جنس ما تنظمون منه كلامكم، ولكن عجزتم عنه.

فهي أسماء حروف التهجي، فالحاء من (حم) اسم لـ(حَهْ)، والميم اسم لـ(مَهْ)، والياء من (يس) اسم لـ(يَهْ)، والسين من ذلك اسم لـ(سَهْ) وهكذا.

قال الإمام الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ في «أضواء البيان» في الكلام على تفسير سورة (هود): اعْلَمْ أَنَّ الْعُلَمَاءَ اخْتَلَفُوا فِي الْمُرَادِ بِالْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ فِي أَوَائِلِ السُّوَرِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَاسْتِقْرَاءُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ يُرَجِّحُ وَاحِدًا مِنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ... وذكر بعض الأقوال المرجوحة ثم قال: أَمَّا الْقَوْلُ الَّذِي يَدُلُّ اسْتِقْرَاءُ الْقُرْآنِ عَلَى رُجْحَانِهِ فَهُوَ: أَنَّ الْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ ذُكِرَتْ فِي أَوَائِلِ السُّوَرِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِيهَا بَيَانًا لِإِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّ الْخَلْقَ عَاجِزُونَ عَنْ مُعَارَضَتِهِ بِمِثْلِهِ مَعَ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ الَّتِي يَتَخَاطَبُونَ بِهَا، وَحَكَى هَذَا الْقَوْلَ الرَّازِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ عَنِ الْمُبَرِّدِ، وَجَمْعٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَحَكَاهُ الْقُرْطُبِيُّ عَنِ الْفَرَّاءِ، وَقُطْرُبٍ، وَنَصَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي الْكَشَّافِ. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الشَّيْخُ الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ أَبُو الْعَبَّاسِ ابْنُ تَيْمِيَةَ، وَشَيْخُنَا الْحَافِظُ الْمُجْتَهِدُ أَبُو الْحَجَّاجِ الْمِزِّيُّ، وَحَكَاهُ لِي عَنِ ابْنِ تَيْمِيَةَ.

وَوَجْهُ شَهَادَةِ اسْتِقْرَاءِ الْقُرْآنِ لِهَذَا الْقَوْلِ: أَنَّ السُّوَرَ الَّتِي افْتُتِحَتْ بِالْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ يُذْكَرُ فِيهَا دَائِمًا عَقِبَ الْحُرُوفِ الْمُقَطَّعَةِ الِانْتِصَارُ لِلْقُرْآنِ وَبَيَانُ إِعْجَازِهِ، وَأَنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ.

وَذِكْرُ ذَلِكَ بَعْدَهَا دَائِمًا دَلِيلٌ اسْتِقْرَائِيٌّ عَلَى أَنَّ الْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ قُصِدَ بِهَا إِظْهَارُ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَأَنَّهُ حَقٌّ.

قَالَ تَعَالَى فِي (الْبَقَرَةِ): (الم)، وَأَتْبَعَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾، وَقَالَ فِي (آلِ عِمْرَانَ): (الم)، وَأَتْبَعَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۝٢ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ الْآيَةَ، وَقَالَ فِي (الْأَعْرَافِ): (المص)، ثُمَّ قَالَ: ﴿كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ الْآيَةَ، وَقَالَ فِي سُورَةِ (يُونُسَ): (الر)، ثُمَّ قَالَ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾، وَقَالَ فِي هَذِهِ السُّورَةِ=

الثالثُ: أَنْ تَقَعَ مَحْكِيَّةً بِالْقَوْلِ[١]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾[مريم:٣٠][٢].

الرابعُ: أَنْ تَقَعَ بعدها اللامُ[٣]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[المنافقون:١][٤]، فَكُسِرَتْ بَعْدَ (يَعْلَمُ) و(يَشْهَدُ)،

= الْكَرِيمَةِ الَّتِي نَحْنُ بِصَدَدِهَا، أَعْنِي سُورَةَ (هُودٍ): (الر)، ثُمَّ قَالَ: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾، وَقَالَ فِي (يُوسُفَ): (الر) ثُمَّ قَالَ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝١ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾، وَقَالَ فِي (الرَّعْدِ): (المر)، ثُمَّ قَالَ: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ﴾، وَقَالَ فِي سُورَةِ (إِبْرَاهِيمَ): (الر)، ثُمَّ قَالَ: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾...، وَقَدْ قَدَّمْنَا كَلَامَ الْأُصُولِيِّينَ فِي الِاحْتِجَاجِ بِالِاسْتِقْرَاءِ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ هُنَا.

(١) مع معموليها، ووجب الكسر؛ لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة، أو ما يؤدي معناها، أو المفرد إذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠].

فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت، نحو: (أخصك بالقول أنك فاضل)، ونحو: (أتقول أنَّ زيدًا عاقل). فإنها في الأول على معنى لام التعليل، أي: لأنك فاضل، وفي الثاني في تأويل مصدر مفعول للقول بمعنى الظن.

(٢) الإعراب: **قال**: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو). **إني**: (إن) مع اسمها. **عبدالله**: عبد: خبرها مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وهو مضاف، والله: لفظ الجلالة مضاف إليه.

(٣) أي: لام الابتداء، وإنما وجب الكسر؛ لأنها لو فتحت (إن) لزم تسلط العامل عليها، ولام الابتداء لها صدر الكلام، وما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده.

(٤) الإعراب: **والله**: الواو: اعتراضية، الله: لفظ الجلالة مبتدأ. **يعلم**: فعل مضارع. **إنك**: (إن) مع اسمها. **لرسوله**: اللام: مزحلقة، رسوله: خبر (إن) ورسول: مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، وجملة: (إنك لرسوله) سدت مسد مفعولي (علم) في محل نصب، وجملة: (والله يعلم إنك لرسوله) اعتراضية بين قوله: (نشهد إنك لرسول الله) وبين قوله: (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون)؛ لفائدة. قال الزمخشري: لو قال: (قالوا نشهد إنك لرسول الله، والله يشهد إنهم لكاذبون) لكان يوهم أن قولهم هذا كذب، فوسط بينهما قوله: (والله يعلم إنك لرسوله)؛ ليميط هذا الإيهام. **والله يشهد**: الواو: حرف عطف، الله: لفظ الجلالة مبتدأ، يشهد: فعل مضارع. **إن**: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **المنافقين**: اسم (إن). **لكاذبون**: اللام=

وَإِنْ كَانَتْ قَدْ فُتِحَتْ بَعْدَ عَلِمَ وشَهِدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة:١٨٧][(١)]، ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾[آل عمران:١٨][(٢)]؛ وَذَلِكَ لِوُجُودِ اللَّامِ فِي الأَوَّلَيْنِ دُونَ الآخِرَيْنِ[٣].

= مزحلقة، كاذبون: خبر (إن)، وجملة (والله يشهد...) معطوفة على جواب الشرط ﴿قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، وجملة: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾ جواب القسم؛ لأن قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ جرى مجرى القسم كفعل العلم واليقين؛ ولذلك تلقيت بما يتلقى به القسم في قوله: ﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِ﴾، و﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾، وتقول: (علمتُ إنَّ زيدًا قائم)، و(شهدتُ إنَّ زيدًا قائم) بكسر الهمزة فيهما، والمشهور الفتح، وكذا قد يجيء: (أشهد لقد رأيته كذا)، وكأنه قيل: والله لقد رأيته، وكذا أشهد لأخرجنَّ، وقال الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

"شرح الرضي" (٤/ ٣٧٧-٣٧٨)، و"الدر المصنون" ص(٥٢٨٣)، و"البحر المحيط" (٨/ ٢٦٧)، و"الكشاف" (٤/ ٥٤٠).

(١) الإعراب: علم: فعل ماضٍ. الله: لفظ الجلالة فاعل. أنكم: (أن) مع اسمها. كنتم: كان مع اسمها. تختانون أنفسكم: الجملة الفعلية من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر (كان)، وجملة (كنتم تختاونون...) في محل رفع خبر (أنَّ)، والمصدر المؤول من (أنكم) وما دخلت عليه في محل نصب سد مسد مفعولي (علم).

(٢) الإعراب: شهد الله: فعل وفاعل. أنه: (أن) مع اسمها. لا: نافية للجنس. إله: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف تقديره: (حق). إلا: حرف استثناء أو حصر. هو: بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، وجملة: (لا إله إلا هو) في محل رفع خبر (أن)، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في موضع نصب بنزع الخافض، أو جر على ما ذكرنا من الخلاف فيما تقدم، فهو على تقدير: (بأنه لا إله...).

[٣] في ط١: (الأخيرتين).

[ما تدخل عليه لام الابتداء بعد (إنَّ) المكسورة]

ص- وَيَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ عَلَى مَا تَأَخَّرَ مِنْ خَبَرِ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ أَوِ اسْمِهَا، أَوْ مَا تَوَسَّطَ مِنْ مَعْمُولِ الْخَبَرِ، أَوِ الْفَصْلِ، وَيَجِبُ مَعَ الْمُخَفَّفَةِ إِنْ أُهْمِلَتْ وَلَمْ يَظْهَرِ الْمَعْنَى[(١)].

ش- يَجُوزُ دُخُولُ لَامِ الِابْتِدَاءِ[(٢)] بَعْدَ (إِنَّ) الْمَكْسُورَةِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ أَرْبَعَةٍ: اثْنَيْنِ

---

(١) قال ابن مالك رحمه الله:

وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لَامُ ابْتِــدَاءٍ نَحْــوُ إِنِّي لَــوَزَرْ

وقال:

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

وقال:

وَخُفِّفَــتْ (إِنَّ) فَقَــلَّ الْعَمَــلُ وَتَلْـزَمُ الـلَّامُ إِذَا مَــا تُهْمَــلُ

فائدة: وجه عدم لحاق لام الابتداء بعد غير (إن) من أخواتها: أن (ليت)، و(لعل)، و(كأن) تغير معنى الابتداء وتزيل حكمه؛ إذ معنى (ليت) أتمنى، و(لعل) أترجى، و(كأن) أشبه، ووضع اللام لتأكيد معنى الابتداء، فتنافيا. وأما (أن) المفتوحة فإن الجملة معها في تأويل المفرد، ولا يمكن تأكيده، و(لكنَّ) تدل على أن ما بعدها مطلوب لما قبلها، واللام تؤذن بالاستقلال فتنافيا، وإن سمع دخولها في خبر غير (إن) المكسورة حكم عليها بالزيادة كقراءة سعيد بن جبير: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[الفرقان:٢٠]، بفتح (أن)، أو حكم عليها بالشذوذ، وإنما دخلت اللام بعد (إن) المكسورة؛ لأنها شبيهة بالقسم في التوكيد.

"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٧٤-١٧٥).

(٢) ويؤتى بها عند إرادة المبالغة في التأكيد أو إرادة تخليص المضارع للحال غالبًا.

وقولنا: غالبًا، احترازًا من نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]، ونحو: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن تَذْهَبُواْ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣].

"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٤٠)، و"الآلوسي" ص(٢٧٠).

وقوله: لام الابتداء، قال الآلوسي: وهي اللام المسماة بالمزحلقة بالقاف، وبنو تميم يقولون: زحلوقة، بالقاف أيضًا، وأهل العالية: زحلوفة بالفاء، وسميت بذلك؛ لأن أصل (إن زيدًا=

مُؤَخَّرَيْنِ،[١] وَاثْنَيْنِ مُتَوَسِّطَيْنَ؛ فَأَمَّا المُؤَخَّرانِ فَالْخَبَرُ[٢] نَحْوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو

= لقائم): لإن زيدًا قائم، فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين غير ممتزجين مؤكدين لمضمون جملة، فزحلقوا اللام دون (إن)؛ لئلا يتقدم معمولها عليها، ولقوتها بالعمل، وإنما لم ندَّعِ أن الأصل: إن لزيدًا قائم؛ لئلا يحول ما له صدر الكلام بين العامل والمعمول. قاله في "المغني".

وقوله: بحرفين غير ممتزجين، هذا قيد؛ فعليه لا يرد نحو: (والله إن زيدًا لقائم)؛ إذ ليس المفتتح به حرفين، ولا: (إنما زيد قائم)، وإن قال السكاكي: إن سبب إفادة (إنما) للحصر أن (إن) للتأكيد و(ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان فأفادت الحصر.

والجواب عن ذلك: أن (إنما) قد امتزجتا فصارتا كلمة واحدة، ولا نحو: (ولسوف يقوم زيد) إن قيل: إن اللام للتأكيد، و(سوف) قد خلصت المضارع للاستقبال الذي كان قبل وجودها، فأكدت ذلك المعنى، فقد اجتمع حرفا توكيد في افتتاح الكلام؛ لأن اللام وإن كانت مؤكدة للنسبة لكن (سوف) ليست كذلك، وإنما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل، أعني: معنى الاستقبال، ولا نحو: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا﴾ كما هو في قراءة الكسائي إن قلنا: إن (يا) ليست داخلة على منادى، فإنه قد اجتمع فيما ذكر حرفا تأكيد في افتتاح الكلام؛ لأن التأكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة، قاله الشمني.

وكان حق الخط على هذه القراءة أن يكون (ألا يا اسجدوا) ولكن الصحابة أسقطوا ألف (يا)، وهمزة الوصل من (اسجدوا) خطًّا لمَّا سقطا لفظًا، ووصلوا الياء بسين (اسجدوا)، فصارت صورته (يسجدوا)، فاتحدت القراءتان لفظًا وخطًّا واختلفتا تقديرًا. ويبقى الإشكال في نحو: (لقد قام زيد)، فإن (قد) لتحقيق النسبة وهو التأكيد واللام كذلك.

"التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ٢٢١-٢٢٢)، و"الآلوسي" صـ(٢٧١-٢٧٢)، و"الصبان" (١/ ٢٧٩)، و"الدر المصون" صـ(٣٨٥٢).

[١] في ح، ط٢: (متأخرين).

(٢) ويشمل المفرد والجملة المصدرة بالمضارع والجار والمجرور والجملة الاسمية على قلة، كقوله ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ﴾ [الحجر: ٢٣]، وليس (نحن) ضمير فصل خلافًا للجرجاني، والمانع من كونه ضمير فصل؛ لأن ما بعده جملة، وشرط ما بعده أن يكون اسمًا عند غير الجرجاني. "التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ٢٢٢).

ويشترط في الخبر الذي يقترن بلام الابتداء ثلاثة شروط:

كونه مؤخرًا، ومثبتًا، وغير ماضٍ. نحو: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾ [إبراهيم: ٣٩]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَعۡلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمۡ وَمَا يُعۡلِنُونَ﴾ [النمل: ٧٤]، ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤]، =

مَغْفِرَةٍ ﴾[الرعد:٦][1]، والاسمُ[2] نَحْوُ: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[آل عمران:١٣] وَأَمَّا الْمُتَوَسِّطَانِ فَمَعْمُولُ الْخَبَرِ[3]، نَحْوُ: (إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ)، وَالضَّمِيرُ الْمُسَمَّى عِنْدَ

= ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ ﴾ [الحجر: ٢٣]، بخلاف: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا ﴾ [المزمل: ١٢]؛ لتقدم الخبر، ونحو: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس: ٤٤]؛ لنفي الخبر، وشذ قوله:

وَأَعْلَـمُ إِنَّ تَسْـلِيمًا وَتَرْكًـا لَـلَا مُتَشَـابِهَانِ وَلَا سَـوَاءُ

وبخلاف نحو: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ﴾ [آل عمران: ٣٣]؛ لأن الخبر ماضٍ، وأجاز الأخفش، والفراء، وتبعهما ابن مالك دخول اللام على الفعل الماضي إذا كان غير متصرف؛ لأن الفعل الجامد كالاسم، أي: الجامد في عدم التصرف، نحو: (إن زيدًا لنعم الرجل)، و(لعسى أن يقوم). وأجاز الجمهور: (إن زيدًا لقد قام)؛ لشبه الماضي المقرون بـ(قد) بالمضارع؛ لقرب زمانه من الحال، وليس جواز ذلك مخصوصًا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء؛ خلافًا لصاحب «الترشيح»، وأما نحو: (إن زيدًا لقام) ففي «الغُرة» أن البصري والكوفي على منعها إن قدرت للابتداء لا القسم، قال ابن هشام: والذي نحفظه أن الأخفش وهشامًا أجازاها على إضمار (قد). اهـ. ومنعها الجمهور، وقالوا: إنما هي لام القسم.

(١) الإعراب: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. ربك: اسمها ومضاف إليه. لذو: اللام: لام التوكيد مزحلقة، ذو: خبر (إن)، وذو: مضاف. مغفرة: مضاف إليه.

(٢) بشرط واحد، وهو أن يتأخر عن الخبر، نحو: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾ [آل عمران: ١٣]، أو عن معموله، نحو: (إن في الدار لزيدًا جالس).

(٣) وقد تدخل على الخبر ومعموله معًا، حكى الكسائي والفراء: (إن زيدًا لبك لواثق)، و(إني لبحمد الله لصالح)، وأنشدوا:

إِنِّي لَعِنْدَ أَذَى الْمَوْلَى لَذُو حَنَقٍ وَإِنَّ حِلْمِي إِذَا أُوذِيتُ مُعْتَادُ

ويشترط في معمول الخبر الداخلة عليه ثلاثة شروط: تقدمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحًا للام، نحو: (إن زيدًا لعمرًا ضارب)، بخلاف: (إن زيدًا جالس في الدار)؛ لتأخر معمول الخبر، ولام الابتداء تطلب الصدارة ما أمكن، وبخلاف: (إن زيدًا راكبًا منطلق)؛ لأن المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه، ونص الأئمة على منعه، وبخلاف: (إن زيدًا عمرًا ضرب)؛ لأن الخبر غير صالح للام؛ لكونه فعلًا ماضيًا، خلافًا للأخفش والفراء، وحجتهما أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلًا ماضيًا فأما المعمول فاسم، وحجة المانعين أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل، فكيف يتفرع فرع عن غير أصل.

ورجح المصنف في «الحواشي» قول الأخفش والفراء.

الْبَصْرِيِّينَ فَصْلاً[1] وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ عِمَادًا[2]، نَحْوُ: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[آل

---

(١) قال المتأخرون: إنما سمي فصلاً؛ لأنه فُصِلَ به بين كون ما بعده نعتًا وكونه خبرًا؛ لأنك إذا قلت: (زيد القائم) جاز أن يتوهم السامع كون (القائم) صفة، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعين كونه خبرًا لا صفة؛ لأنه لا يفصل بين الصفة والموصوف، وقال الخليل وسيبويه: سمي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده، بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبر، ومآل المعنيين إلى شيء واحد، إلا أن تقريرهما أحسن من تقريرهم. «شرح الرضي» (٣/ ٦١).

(٢) وسمي عمادًا؛ لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية، كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط. المصدر السابق.

واختلف الناس في ضمير الفصل، فقيل: هو حرف لا محل له من الإعراب، وعليه أكثر النحاة، كما في الروداني فتسميته ضميرًا مجازٌ علاقته المشابهة في الصورة. وقيل: هو اسم لا محل له من الإعراب كما أن اسم الفعل كذلك. وقيل: محله محل ما قبله؛ لأنه توكيد له، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدًا في نحو: (جاءني زيد نفسه)، فـ(نفسه) تابع لـ(زيد) في إعرابه، فكذلك العماد إذا قلت: (زيد هو العاقل). وقيل: محل ما بعده؛ لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه، ففي نحو: (زيد هو القائم) محله رفع باتفاق القولين الأخيرين، وفي نحو: (كان زيد هو القائم) محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما، وفي نحو: (إن زيدًا هو القائم) بالعكس.

وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدإ و الخبر، أو ما بين ما أصله المبتدأ والخبر، وشرط المبتدإ والخبر التعريف، أو ثانيهما كالمعرفة في عدم قبول (أل) من نحو: (زيد هو أفضل من عمرو)، ولا يكون إلا بصيغة ضمير الرفع مطابقًا لما قبله غيبة وإفرادًا وغيرهما، نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، ﴿إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾ [هود: ٨٧]، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥-١٦٦].

وفائدته: الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا صفة، وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند إليه. قال التفتازاني في حاشية «الكشاف» وهذا إنما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة، وإلا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدإ، وإن لم يكن معه ضمير فصل، مثل: (زيد الأمير)، و(عمرو الشجاع) وتعريف المبتدإ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر، وإن كان معه ضمير الفصل، نحو: (الكرم هو التقوى). وقال في «المطول»: التحقيق أنه قد يكون للتخصيص، أي: لقصر المسند على المسند إليه، نحو: (زيد هو أفضل من عمرو)، و(زيد هو يقاوم الأسد)، وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على =

عمران:٦٢][(١)] ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾[الصافات:١٦٥-١٦٦][(٢)].

وَقَدْ يَكُونُ دُخُولُ اللَّامِ وَاجِبًا[(٣)]، وَذَلِكَ إِذَا خُفِّفَتْ (إِنَّ)، وَأُهْمِلَتْ، وَلَمْ يَظْهَرْ قَصْدُ الْإِثْبَاتِ كَقَوْلِكَ: (إِنْ زيدٌ لَمُنْطَلِقٌ)[(٤)].

وَإِنَّمَا وَجَبَتْ هَا[٥] هُنَا فَرْقًا بَيْنَها وَبَيْنَ (إِنِ) النَّافِيَةِ كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍۭ بِهَٰذَآ﴾[يونس:٦٨][(٦)]، وَلِهَذَا تُسَمَّى اللَّامَ الْفَارِقَةَ؛ لِأَنَّهَا فَرَّقَتْ

= المسند إليه، نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨]، أي: لا رزاق إلا هو، أو قصر المسند إليه على المسند، نحو: (الكرم هو التقوى)، أي: لا كرم إلا التقوى. اهـ.
"الصبان" (١/٢٨٢-٢٨٣)، و"شرح الرضي" (٣/٦٢-٦٣)، و"الخضري" (١/١٩٧)، و"الإنصاف" (٢/٧٠٦-٧٠٧).

(١) الإعراب: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **هذا**: الهاء: حرف تنبيه، ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم (إن). **لهو**: اللام: للابتداء، هو: ضمير فصل لا محل له من الإعراب. **القصص**: خبر (إن) مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة. **الحق**: صفة لـ(القصص). ويجوز أن يعرب (هو) مبتدأ، وما بعده خبر، والجملة خبر (إن). فإن أعرب مبتدأ كان جزءًا من الخبر فتكون اللام داخلة على الخبر، وكان غير ضمير فصل كما في "التصريح".

(٢) الإعراب: **إنا**: (إن) مع اسمها. **لنحن**: اللام: للابتداء، نحن: ضمير فصل لا محل له من الإعراب. **الصافون**: خبر (إن). **وإنا**: الواو: عاطفة. والباقي إعرابه إعراب ما تقدم.

(٣) ظاهر كلامه أن هذه اللام هي لام الابتداء، وبه صرح في "أوضح المسالك"، وهو مذهب سيبويه، واختاره ابن مالك.
وذهب أبوعلي وأبوالفتح بن جني إلى أنها لام أخرى اجتلبت للفرق؛ بدليل دخولها على ما لا تدخل عليه لام الابتداء، نحو: (إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه). وأجيب بالشذوذ، أو بأن المخففة ضعفت بالتخفيف، فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها.

(٤) الإعراب: **إن**: مخففة من الثقيلة. **زيدٌ**: مبتدأ مرفوع بالابتداء. **لمنطلق**: اللام: للابتداء، وهي هنا فارقة، منطلق: خبر المبتدإ.

[٥] في الأصل، ب، ج، ط١: (وإنما وجب هنا)، وفي ح: (وجبت هنا).

(٦) الإعراب: **إن**: حرف نفي. **عندكم**: ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر مقدم. **من**: صلة وتوكيد. **سلطان**: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة=

بَيْنَ النَّفْيِ وَبين الإِثْبَاتِ.

فَإِنِ اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ كَانَ دُخُولُهَا جَائِزًا لَا وَاجِبًا؛ لِعَدَمِ الالْتِبَاسِ، وَذَلِكَ إِذَا شُدِّدَتْ نحوُ: (إنَّ زَيْدًا قَائِمٌ)، أَوْ خُفِّفَتْ وأُعْمِلَتْ، نَحْوُ: (إنْ زَيْدًا قَائِمٌ)، أَوْ خُفِّفَتْ وَأُهْمِلَتْ وَظَهَرَ الْمَعْنَى[(١)]، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

أنا ابنُ أُباةِ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالكٍ ... وإنْ مَالكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعادِنِ[(٢)]

= حرف الجر الزائد. بهذا: جار ومجرور متعلق بـ(سلطان)، أو صفة له، والباء: بمعنى (على) أي: ليس عندكم دليل على هذا. وهذه الآية تَرِدُ على من قال: لا تأتي (إن) النافية إلا وبعدها (إلا) أو (لما) المشددة التي بمعناها، ونظير هذه الآية أيضًا قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الجن: ٢٥]، وقوله: ﴿وَإِنْ أَدْرِى لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١].

"المغني" (١/ ٢٣).

(١) إما بقرينة لفظية بأن يكون الخبر منفيًا، نحو: (إن زيد لن يقوم)، قال الشاعر:

إِنِ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ ... وَإِنْ هُوَ لَمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدِ

فيجب في هذا الموضع ترك اللام؛ لأن الخبر المنفي -كما تقدم- لا تدخل عليه لام الابتداء كما قاله في "المغني"، أو بقرينة معنوية: ككون الكلام مساقًا للمدح كالبيت المذكور، فاحتمال النفي ينافي السياق فلا حاجة للام، بل هي واجبة الترك على الصحيح؛ لأن الخبر فعل متصرف ولم يقترن بـ(قد).

"الآلوسي" صـ(٢٧٤-٢٧٥)، و"المغني" (١/ ٢٣٢)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٤٣)، و"الهمع" (١/ ٥١١-٥١٢).

(٢) التخريج: البيت للطرماح الحكم بن حكيم في "ديوانه" صـ(١٣٣)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٣٤)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٢٢٦)، و"التصريح" (١/ ٢٣١)، و"شرح شواهد ابن عقيل" صـ(٧٧).

وبلا نسبة في "أوضح المسالك" (١/ ٣٢٨)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٣٧٨)، و"شرح عمدة الحافظ" (١/ ٢٢٤)، و"الجنى الداني" صـ(١٣٤)، و"الأشموني" (١/ ٢٨٩)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٢٠٠)، و"الهمع" (١/ ٥١١)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٧٠). =

[(لا) النافية للجنس وشروط إعمالها عمل (إن)]

ص- وَمِثْلُ (إِنَّ): (لَا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، لَكِنْ عَمَلُهَا خَاصٌّ بِالنَّكِرَاتِ الْمُتَّصِلَةِ بِهَا، نَحْوُ: (لَا صَاحِبَ عِلْمٍ مَمْقُوتٌ)، و(لا عِشرِينَ دِرْهَمًا عِنْدِي).(1)

= اللغة: أُباةِ: جمع آبٍ كـ(قضاةٍ وقاضٍ)، من (أبى): إذا امتنع. الضيم: الظلم. آل: أهل وقرابة. مالك الأول: اسم أبي القبيلة، ومالك الثاني: نفس القبيلة؛ ولذا أنث فعله. وصرفه للضرورة أو على مراعاة الحي. كرام: جمع كريم وهو النفيس العزيز. المعادن: جمع معدن وهو الأصل.

المعنى: أنا ابن الذين يأبون الظلم، لا نظلم أحدًا، ومن أهل قرابة رجل عظيم، وهو مالك أبو قبيلتنا، وقبيلتنا اتصفت بأنها من الأصول النفيسة العزيزة الطيبة.

الإعراب: أنا: مبتدأ. ابن أباة: خبر، ومضاف إليه. من آل مالك: جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من (أباة الضيم)، أو بدل كل من كل. وإن: الواو: حرف عطف، إن: مخففة من الثقيلة مهملة. مالك: مبتدأ. كانت: كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: علامة التأنيث حرف، واسمها: ضمير مستتر فيها تقديره (هي) يعود على (مالك). كرام: خبر (كان). المعادن: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

الشاهد فيه: قوله (وإن مالك)، حيث ترك فيه اللام الفارقة التي تفرق بين (إن) المخففة من الثقيلة وبين (إن) النافية، والأصل: وإن مالك لكانت... لأنها لا تلتبس هنا بـ(إن) النافية؛ لظهور المعنى المراد بسبب وجود القرينة المعنوية، وهي كون المقام مقام مدح وإثبات لا نفي.

(1) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلَا فِي نَكِرَهْ … مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ

وإنما حملت (لا) على (إن) في العمل؛ لمشابهتها في التوكيد وإن كانت (إن) لتأكيد الإيجاب و(لا) لتوكيد النفي؛ ولمشابهتها في لزوم الصدر والدخول على الجملة الاسمية.

وقوله: النافية للجنس، أي: لنفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصًا، ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده، وتسمى (لا) التبرئة، بإضافة الدال على المدلول؛ لتبرئة المتكلم وتنزيه الجنس عن الخبر. والمراد بكونها لنفي الجنس نصًا كونها له في الجملة؛ لأن (لا) العاملة=

وإنْ كَانَ اسْمُهَا غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شِبْهَهُ، بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ فِي نَحْوِ: (لا رَجُلَ)، و(لا رِجَالَ)، وَعَلَيْهِ أَوْ عَلَى الْكَسْرِ فِي نَحْوِ: (لا مُسْلِماتِ)، وعَلَى اليَاءِ فِي نَحْوِ: (لا رَجُلَيْنِ) و(لا مُسْلِمِينَ).

ش- يَجْرِي مَجْرَى (إنَّ) فِي نَصْبِ الاسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ (لَا) بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً لِلْجِنسِ.

والثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَعْمُولاهَا نَكِرَتَيْنِ[1].

= عمل (إن) إنما تكون نصًا في نفي الجنس إذا كان اسمها مفردًا، فإن كان مثنى، نحو: (لا رجلين) أو جمعًا، نحو: (لا رجال)، كانت محتملة لنفي الجنس، ولنفي قيد الاثنينية أو الجمعية، فنفي الجمع يحتمل نفي كل فرد، ونفي قيد الجمعية، وكذلك نفي المثنى يحتمل نفي كلا الفردين ونفي قيد التثنية. وأما (لا) العاملة عمل (ليس) فإنها عند إفراد اسمها لنفي الجنس ظهورًا لعموم النكرة مطلقًا في سياق النفي، ولنفي وحدة مدخولها بمرجوحية، فتحتاج إلى قرينة؛ ولهذا يجوز بعدها أن تقول: (بل رجلان أو رجال). فإن ثُنِّيَ اسمُها أو جُمِعَ كانت في الاحتمال مثل (لا) العاملة عمل (إن) إذا ثني أو جمع، فالاختلاف بين العاملة عمل (إن) والعاملة عمل (ليس) إنما هو عند إفراد الاسم، فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت إلى ما وقع في كلام البعض مما يخالفه. والمهملة كالعاملة عمل (ليس). ولا يرد على كون العاملة عمل (ليس) ليست لنفي الجنس نصًا عند إفراد اسمها أن الجنس منفي نصًا في قوله:

تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا

مع عملها عمل (ليس)؛ لأن التنصيص فيه لقرينة خارجية.

"الصبان" (٢/ ٢)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٤٤).

(١) أما الاسم فلأنه على تقدير (من) الاستغراقية، وهي مختصة بالنكرات، وأما الخبر فعلى الأصل.

قال اللقاني: اعلم أن اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو: (لا أبا له)، و(لا غلاميَ له)، و(لا مسلمِي له)، فإنه جائز بلا شذوذ، مع أنها مضافة إلى الضمير، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب سيبويه وجمهور النحاة، وقد يجاب بأنها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة. اهـ.

وأجاب الخضري بأن الإضافة في مثل ذلك ليست معرِّفة؛ لأنها غير محضة كـ(هي) في (مثلك)؛ لأنه لم يقصد نفي أب معين بل هو ومن يشبهه؛ إذ هو دعاء بعدم الناصر، وإنما زيدت اللام بينهما؛ كراهة لإدخال (لا) على صورة المعرفة. =

وَالثَّالِثُ: أَنْ يَكُونَ الاسْمُ مُقَدَّمًا وَالْخَبَرُ مُؤَخَّرًا.

فَإِنِ انْخَرَمَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: بِأَنْ كَانَتْ نَاهِيَةً، اخْتَصَّتْ بِالْفِعْلِ وجَزَمَتْهُ، نَحْوُ: ﴿لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[التوبة:٤٠][(١)]، أَوْ زائدةً لَمْ تَعْمَلْ[(٢)]

= والخبر على مذهب سيبويه والجمهور محذوف، والتقدير: لا أباه موجود.

قال الشهاب القاسمي: هذا المذهب -يعني: مذهب سيبويه والجمهور- ضعفه ابن مالك بأمور، منها: قولهم: (لا أبا لي)، و(لا أخا لي)، فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا: (لا أبِ ولا أخِ لي)، فيكسرون الباء والخاء؛ إشعارًا بأنها متصلة بالياء تقديرًا، فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير.

وأجاب أبوحيان في "شرح التسهيل" بأنهم لم يقولوا ذلك؛ لأن العامل في الضمير من نحو: (لا أبا لك) الجر هو اللام، لا الإضافة؛ لأن اللام مجاورة فهي أحق بالعمل، ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل، وإذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام؛ لأجل الياء؛ لأنه لم يباشر آخر الأب والأخ بالإضافة حتى يلزم كسره. اهـ بالمعنى.

وذهب ابن مالك إلى أن نحو: (لا أبا لك)، و(لا أخا لك) أسماء مفردة ليست بمضافة، والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف، وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد، والنون في المثنى والمجموع. وهذا مذهب هشام وابن كيسان والخبر عندهم محذوف.

وذهب الفارسي -في أحد قوليه-، وأبوالحجاج بن يسعون، وابن الطراوة إلى أن قول العرب: (لا أبا لك)، و(لا أخا لك) وشبهها أسماء مفردة، جاءت على لغة من قصر الأب والأخ، والمجرور باللام في موضع الخبر.

"الارتشاف" (٣/١٣٠٢)، و"الآلوسي" ص(٢٧٦)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/٢٣٦)، و"الهمع" (١/٥٢٤-٥٢٥)، و"الخضري" (١/٢٠٧)، و"التسهيل مع شرحه" (٢/٦٠،٥٣-٦١)، و"الصبان" (٢/٥).

(١) الإعراب: لا: حرف نهي وجزم، تحزن: فعل مضارع مجزوم بـ (لا) وعلامة جزمه السكون، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (أنت)، إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، الله: لفظ الجلالة اسمها منصوب وعلامة نصبه الفتحة، معنا: ظرف مكان منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر(إن)، نا: المتصلة به ضمير مبني على السكون في محل جر بإضافة (مع) إليه.

(٢) وشذ إعمال الزائدة في قوله:

لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانٌ لَا ذُنُوبَ لَهَا ... إِذًا لَـلَام ذَوُو أَحْسَـابِهَا عُمَـرَا

ووجه كونها زائدة أن معنى البيت: لو لم يكن لغطفان ذنوب للاموا عمر، أي: امتنع لومهم=

شَيْئًا، نَحْوُ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[الأعراف:١٢][1]، أَوْ نَافِيَةً

= عمر بن هبيرة الفزاري الذي كان يهجو قبيلة غطفان؛ لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفي المأخوذ من (لو) المسلط على النفي المأخوذ من (لم)؛ لأن نفي النفي إثبات، فلم يستفد من (لا) نفي أصلًا فتعين أن تكون زائدة. «الصبان» (٢/ ٤).

(١) الإعراب: ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. منعك: منع: فعل ماضٍ، والكاف: في محل نصب مفعول به، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (ما). ألَّا: أن: حرف مصدر ونصب واستقبال، لا: صلة وتوكيد. تسجد: فعل مضارع منصوب بـ(أن)، وفاعله: ضمير مستتر تقديره (أنت)، والمصدر المؤول في محل نصب أو جر؛ لأنها على تقدير حذف حرف الجر؛ إذ التقدير: (ما منعك من أن تسجد) أي: ما منعك السجود، أو من السجود، على ما تقدم، وجملة: (منعك) في محل رفع خبر المبتدإ. إذ أمرتك: إذ: ظرف زمان في محل نصب بـ(تسجد)، أمرتك: فعل وفاعل ومفعول، أي: ما منعك من السجود وقت أمري إياك به، وجملة (أمرتك) في محل جر بإضافة (إذ) إليها.

فائدة: (لا) في الآية فيها وجهان: أظهرهما أنها زائدة للتوكيد، قال الزمخشري: (لا) في (أن لا تسجد) زائدة؛ بدليل قوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ومثلها: (لئلا يعلم) بمعنى (ليعلم) ثم قال: فإن قلت: ما فائدة زيادتها؟ قلت: توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، كأنه قيل: ليتحقق علم أهل الكتاب، وما منعك أن تحقق السجود وتُلْزِمَه نفسك إذ أمرتك، وأنشدوا على زيادة (لا) قول الشاعر:

أَبَى جُودُهُ لَا الْبُخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ بِهِ ... نَعَمْ مِنْ فَتًى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ قَاتِلَهْ

وزعم جماعة أن (لا) في هذه الآية الكريمة غير زائدة، لكن اختلفت عبارتهم في تصحيح معنى ذلك، فقال بعضهم: في الكلام حذف يصح به النفي، والتقدير: (ما منعك فأحوجك أن لا تسجد؟)، وقال بعضهم: المعنى على (ما ألجأك أن لا تسجد؟)، وبعضهم (من أمرك أن لا تسجد؟)، أو(من قال لك أن لا تسجد؟)، أو(ما دعاك أن لا تسجد).

وهذا تمحُّل من يتحرج من نسبة الزيادة إلى القرآن، وقد علم من كلام أهل العلم أن المراد بالزائد، أي: من جهة الإعراب لا من جهة المعنى. وقال ابن هشام: والزائد عند النحويين هو الذي لم يؤت به إلا لمجرد التقوية والتوكيد، لا أن الزائد عندهم هو المهمل، يعني: الذي لا فائدة فيه، فإن القرآن مصان عن ذلك، وعلماؤنا ما أرادوا هذا المعنى وحاشاهم. قال ابن الأثير: ومن ذهب إلى أن في القرآن لفظًا زائدًا لا معنى له، فإما أن يكون جاهلًا بهذا القول، =

لِلوَحْدَةِ[١] عَمِلَتْ عَمَلَ (ليس) نَحْوُ: (لا رَجُلٌ فِي الدَّارِ بَلْ رَجُلَانِ).

وإِنِ انْخَرَمَ أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ الأَخِيرَيْنِ لَمْ تَعْمَلْ شيئًا، وَوَجَبَ تَكْرَارُهَا[٢]، مثالُ الأَوَّلِ (لا زَيدٌ فِي الدَّارِ، ولا عَمْرٌو)[٣]، وَمِثَالُ الثَّانِي: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[الصافات:٤٧][٤].

= وإما أن يكون متسمّحًا في دينه واعتقاده.

(١) أي: لنفي الخبر عن اسمها بقيد وحدته، ونفيها للوحدة مرجوح يحتاج إلى قرينة كما في مثال المؤلف (بل رجلان)، وأما عند الإطلاق فهي لنفي الجنس؛ ظهورًا لعموم النكرة في سياق النفي، ولنفي وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية، فتحتاج إلى قرينة، وقد تنص على نفي الجنس كما تقدم.

فالحاصل أن (لا) إذا عملت عمل (ليس) احتمل نفي الوحدة ونفي الجنس وهو الظاهر؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، فإذا أردت نفي الوحدة ميزته بقولك عقبه: (بل رجلان)، وإذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء، بل لا يجوز أن تقول بعده: (بل رجلان) ويجوز أن تقول: (بل امرأة). «التصريح» (١/ ٢٢٧).

(٢) أي: عند الجمهور، أما في المعرفة فجبرًا لما فاتها من نفي الجنس، وأما في الانفصال فتنبيهًا بالتكرير على كونها لنفي الجنس؛ لأن نفي الجنس تكرار في الحقيقة. أفاده الدماميني. ومنه يعلم أن إلغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين. «الصبان» (٢/ ٤)، و«التصريح» (١/ ٢٣٧).

(٣) الإعراب: **لا**: نافية للجنس مهملة. **زيد**: مبتدأ. **في الدار**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر. **ولا**: الواو: حرف عطف، لا: زائدة لتوكيد النفي. **عمرو**: معطوف على (زيد).

(٤) الإعراب: **لا**: نافية للجنس مهملة. **فيها**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. **غول**: مبتدأ مؤخر. **ولا**: الواو: حرف عطف، لا: نافية زائدة لتوكيد النفي. **هم**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **عنها**: جار ومجرور متعلق بالفعل المتأخر. **ينزفون**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: فاعل، وجملة (ينزفون) في محل رفع خبر المبتدإ، وجملة (ولا هم عنها ينزفون) معطوفة على جملة (لا فيها غول).

تنبيهان:

الأول: ما ذكر من إهمالها مع الفصل هو مذهب الجمهور، وجوز الرماني بقاء الإعمال مع الفصل، ولكن الاسم في هذه الحال ينتصب ولا يجوز بناؤه، وحكى: (لا كذلك رجلًا)، و(لا=

[أحوال اسم (لا) النافية للجنس]

وَإِذَا اسْتَوْفَتِ الشُّرُوطَ[١] فَلَا يَخْلُو اسْمُهَا: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُضَافًا، أَوْ شَبِيهًا بِهِ، أَوْ مُفْرَدًا.

فَإِنْ كَانَ مُضَافًا أَوْ شَبِيهًا بِهِ ظَهَرَ النَّصْبُ[٢] فِيهِ، فَالْمُضَافُ كَقَوْلِكَ: (لا صَاحِبَ

= كزيد رجلًا)، و(لا كالعشير زائرًا).

وأجيب: بأن اسم (لا) في الأولين محذوف، أي: لا أحد، و(رجلًا) تمييز. وفي الثالث على معنى: لا أرى.

"الهمع" (١/ ٥٢٦)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٩٥)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٤٥).

الثاني: ما ورد مما ظاهره إعمال (لا) في المعرفة كقوله ﷺ «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ»، وقول عمر: (قضية لا أبا حسن لها)، وقول الشاعر:

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ   نَكِـدْنَ وَلَا أُمَيَّـةَ فِي الْـبِلَادِ

وقوله: (لا هيثمَ الليلةَ للمطيّ)، و(هيثم) اسم سارق أو راعٍ أو حادٍ أقوال. وهذا شطر بيت من الرجز.

فؤول إما على تقدير مضاف لا يتعرف بالإضافة، كلفظ (مثل)، أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم، والمعنى في قوله (قضية لا أبا حسن لها)، أي: قضية ولا فيصل لها؛ إذ هو رضي الله عنه كان فيصلًا في الحكومات، فصار اسمه رضي الله عنه كالجنس المفيد لمعنى الفصل، والقطع كلفظ الفيصل، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر، وهذا كما قالوا: (لكل فرعونٍ موسى)، أي: لكل جبار قهار، فيصرف (فرعون، وموسى)؛ لتنكيرهما بالمعنى المذكور. قاله الرضي.

"الصبان" (٢/ ٤-٥)، و"الهمع" (١/ ٥٢٣-٥٣٤)، و"شرح الرضي" (٢/ ١٩٦-١٩٧-١٩٨)، و"الارتشاف" (٣/ ١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨).

[١] في ب، ج: (الشروط الثلاثة).

(٢) بلا تنوين في المضاف، وبتنوين في الشبيه به. وأجاز البغداديون: (لا طالعَ جبلًا) بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجري مجراه في الإعراب، وعليه خرج الحديث: «لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ». وقيل: اسم (لا) هنا مفرد مبني، والخبر محذوف، والجار والمجرور متعلق به، أي: لا مانعَ مانعٌ لما أعطيت، وكذا القول في (لا معطي لما منعت).=

عِلْمٍ مَمْقُوتٌ)[١]، و(لا صاحبَ جُوْدٍ مَذْمُومٌ).

وَالشَّبِيهُ بِالْمُضَافِ[٢]: مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ[٣]: إِمَّا مَرْفُوعٌ بِهِ، نَحْوُ: (لا قبيحًا فعلُهُ ممدوحٌ)[٤]، أو منصوبٌ بِهِ، نَحْوُ: (لا طَالِعًا جَبَلًا حَاضِرٌ)[٥]، أو مَخْفُوضٌ بِخَافِضٍ مُتَعَلِّقٍ[٦] بِهِ، نَحْوُ: (لا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ عندنا)[٧].

= «التصريح مع حاشية ياسين» (١/ ٢٤٠)، و«الصبان» (٢/ ٦).

(١) الإعراب: لا: نافية للجنس. صاحب: اسمها منصوب؛ لأنه مضاف، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف. علم: مضاف إليه. ممقوت: أي: مبغوض خبر (لا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(٢) وإنما سمي شبيهًا بالمضاف لعمله فيما بعده غالبًا كالمضاف. فهما اشتركا في العمل فيما بعدهما، ولكن الشبيه بالمضاف يعمل فيما بعده عمل الفعل.

وقولهم: عامل فيما بعده، أي: بأن يكون ما بعده فاعلًا له، نحو: (لا قبيحًا خُلُقُهُ حاضر)، أو نائب فاعل، نحو: (لا مذمومًا فعلُه عندنا)، أو مفعولًا به، نحو: (لا فاعلًا شرًّا ممدوح)، أو ظرفًا يتعلق به، نحو: (لا مسافرًا اليوم حاضر)، أو جارًا ومجرورًا يتعلقان به، نحو: (لا راغبًا في الشر بيننا)، أو تمييزًا له، نحو: (لا عشرين درهمًا لك).

(٣) أي: يتمم معناه ويكمله. قال الدنوشري: تعريفه بقوله: ما اتصل به... إلخ. مشكل؛ لشموله المنعوت، مع أنه من قسم المفرد؛ إذ النعت متمم فيكون غير مانع. هكذا قال. والذي يظهر أن تعقيب ابن هشام الحد بقوله: إما مرفوع به... إلخ يخرج المنعوت؛ إذ هو ليس كذلك، والله أعلم. «حاشية ياسين على الأوضح» (١/ ٢٤٠)، و«الصبان» (٢/ ٥).

(٤) الإعراب: لا: نافية للجنس. قبيحًا: اسمها منصوب بها. فعله: فاعل لـ(قبيحًا)؛ لأنه صفة مشبهة تعمل عمل الفعل. ممدوح: خبر (لا) مرفوع بها.

(٥) الإعراب: لا: نافية للجنس. طالعًا: اسمها منصوب بها وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو اسم فاعل، وفاعله: ضمير مستتر فيه تقديره (هو). جبلًا: مفعول به لـ(طالعًا)، حاضر: خبر (لا).

[٦] في ح، ط٢: (يتعلق).

(٧) الإعراب: لا: نافية للجنس. خيرًا: اسمها منصوب. من زيد: جار ومجرور متعلق بـ(خيرًا) اسم تفضيل يعمل عمل الفعل. عندنا: ظرف مكان منصوب على الظرفية، وهو متعلق بمحذوف خبر=

وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا -أَيْ: غَيْرَ مُضَافٍ وَلَا شَبِيهًا بِهِ[1]- فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ لَوْ كَانَ مُعْرَبًا[2]، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ جَمْعَ تَكْسِيرٍ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ: (لا رَجُلَ)[3]، و(لا رِجَالَ)، وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى أَوْ جَمْعَ مُذَكَّرٍ سَالِمًا فَإِنَّهُ يُبْنَى عَلَى

= (لا)، وعند: مضاف، ونا: ضمير متصل في محل جر بالمضاف.

تنبيه: مثل المؤلف بثلاثة أمثلة؛ ليشير إلى أن ما اتصل باسم (لا) قد يكون مرفوعًا به كالمثال الأول، وقد يكون منصوبًا به كالمثال الثاني، وقد يكون مجرورًا بحرف جر يتعلق به كالمثال الثالث، وبقي رابع وهو: أن يكون معطوفًا عليه، نحو: (لا ثلاثةً وثلاثين) أي: إذا أريد به غير علم، بأن أريد مطلق جماعة بهذا العدد، أما العلم فلا تعمل فيه (لا).

(١) وضابطه: أنه ليس له عمل فيما بعده.

(٢) واختلف في موجب البناء، فقيل: تضمنه معنى (من) الاستغراقية، كأنَّ قائلًا قال: (هل من رجل في الدار؟)، فقال مجيبه: (لا رجل في الدار)؛ لأن نفي (لا) عام، فينبغي أن يكون جوابًا لسؤال عام، ويؤيد هذا القول التصريح بـ(من) في بعض المواضع:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ   وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدِ

وهذا القول صححه ابن عصفور. وقيل: علة البناء تركبه معها تركيب (خمسة عشر)؛ بدليل زواله عند الفصل في نحو: (لا فيها رجل ولا امرأة)، وصححه ابن الصائغ ونُقِلَ عن سيبويه.

وقيل: علة البناء تضمنه معنى اللام الاستغراقية، ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة، كما قيل: (لقيته أمسِ الدابرَ).

"الهمع" (١/ ٥٢٦-٥٢٧)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٤-١٥)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٢/ ٦-٧)، و"الخضري مع شرح ابن عقيل" (١/ ٢٠٧-٢٠٨)، و"التصريح" (١/ ٢٣٩-٢٤٠).

(٣) هذا مذهب الجمهور، وذهب الْكُوفِيُّونَ، والجَرْمِيُّ، وَالزَّجَّاجُ، والسِّيْرَافِيُّ، والرُّمَّانِيُّ إلى أن (رجل) في قولك: (لا رجل) معرب، وأن فتحته فتحة إعراب، لا فتحة بناء، وحذف التنوين منه تخفيفًا لا بناءً.

ورد بأنه لم يعهد حذف التنوين إلا لمنع صرف، أو إضافة، أو وصف العلم بابن، أو ملاقاة ساكن، كقوله تعالى -في قراءة-: ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارَ﴾ [يس: ٤٠]، أو وقف، أو بناء، وليس هذا من غير البناء.

"الهمع" (١/ ٥٢٧)، و"الارتشاف" (٣/ ١٢٩٦)، و"الخضري" (١/ ٢٠٨). =

الْيَاءِ(١) كَمَا يُنْصَبُ بِالْيَاءِ، تَقُولُ: (لا رَجُلَيْنِ)، و(لا مُسْلِمِيْنَ عِنْدَكَ)[٢]، وَإِنْ كَانَ جَمْعَ مُؤَنَّثٍ سَالِمًا بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ، وَقَدْ يُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ(٣)، نَحْوُ: (لا مُسْلِمَاتِ فِي الدَّارِ) وقد

= فإن قلت: ما هو سبب حذف التنوين عند وصف العلم بابن، نحو: (محمد بن عمر)؟

قلت: علل ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بابن بعلة مركبة من مجموع أمرين، وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين.

والنحاة لا يعللونه إلا بكثرة الاستعمال فقط، وهذه العلة هي الصحيحة المطردة في الجميع لا ما علل به، بدليل حذفه من (هند بنت عاصم) على لغة من صرف هندًا، فإن التنوين حذف، ولم يلتق هنا ساكنان. "الاقتراح في علم أصول النحو" صـ(٧٢).

(١) أي: عند الجمهور، وذهب المبرد إلى أن المثنى والجمع على حده معربان معها؛ لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العرب مثنى وجمع مبنيان.

ونقض بأنه قال ببنائهما في النداء: (يا زيدان)، (يا زيدون) فكذا هنا.

"الهمع"(١/ ٥٢٧)، و"الآلوسي" صـ(٢٧٩)، و"المغني"(١/ ٢٣٨)، و"شرح الرضي" (٢/ ٢٨٦).

[٢] في ب، ج، ح، ط١، ط٢: (عندي).

(٣) اختلف النحاة في حركة بناء جمع المؤنث السالم على أقوال:

أحدها: وجوب بنائه على الكسر؛ لأنه علامة نصبه.

الثاني: وجوب بنائه على الفتح، وعليه المازني والفارسي.

الثالث: جواز الأمرين، وهذا الذي رجحه المصنف هنا، وهو الصحيح؛ للسماع، فقد روي بالوجهين قوله: (ولا لذاتِ للشيب).

وقوله: (لا سابغاتِ ولا جأواء باسلة).

وإذا بني على الفتح فلا ينون كما هو ظاهر، وإن بني على الكسر فقيل: لا ينون، وعليه الأكثرون، كما لا ينون في النداء، نحو: (يا مسلمات)، وبه ورد البيتان السابقان؛ لأنه وإن لم يكن تنوينه للتمكين لكنه مشابه له، فمنع من الدخول على المبني.

وقيل: ينون، وعليه ابن الدهان وابن خروف؛ لأن التنوين فيه كالنون في الجمع، فيثبت كما ثبتت في: لا مسلمين لك، فيبنونه على الكسر مع التنوين قياسًا لا سماعًا؛ نظرًا إلى أن التنوين للمقابلة.

"الهمع" (١/ ٥٢٨-٥٢٩)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٤٧)، و"الصبان" (٢/ ٨)، و"شرح الرضي" (٢/ ١٨٧)، و"التصريح" (١/ ٢٣٩).

تنبيه: تقدم أن الراجح جواز الوجهين: الكسر والفتح، ولكن بقي ما هو الأولى=

رُوِيَ بِالْوَجْهَيْنِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

لَا سَابِغَاتِ وَلَا جَأْوَاءَ بَاسِلَةً   تَقِي الْمَنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ(١)

= والمختار: الفتح أم الكسر؟

اختار المصنف في "المغني" و"شرح الشواهد" أن الفتح أولى؛ لأنه الأصل في بناء المركبات، وهو اختيار ابن مالك أيضًا.

"التصريح مع حاشية ياسين" (١/ ٢٣٩)، و"شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ٤٧)، و"شرح الشواهد" صـ(٣٩٥)، و"شرح الأشموني" (٢/ ٨)، و"المغني" (١/ ٢٣٨).

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٥٥)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٧٣)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٣٩٦)، و"الهمع" (١/ ٥٢٨)، و"الأشموني" (٢/ ٩).

اللغة: سابغات: جمع سابغة وهي الدرع الواسعة. جأواء: بجيم مفتوحة فهمزة ساكنة فواو فألف ممدودة، الكتيبة يعلوها سواد؛ لكثرة الدروع فيها، يقال: كتيبة جأواء بينة الجأو، وهي التي يعلوها السواد؛ لكثرة الدروع. باسلة: من البسالة، وهي الشجاعة. تقي المنون: تمنع الموت. استيفاء: استكمال. آجال: الأعمار.

المعنى: أن القوم إذا استوفوا واستكملوا أعمارهم لم يمنعهم ويحمِهم من الموت حماة شجعانٌ، ذوو عَدَدٍ وعُدَدٍ.

الإعراب: لا: نافية للجنس تعمل عمل (إنَّ). سابغات: اسمها مبني على الكسر في محل نصب أو على الفتح. ولا: الواو: حرف عطف، لا: نافية للجنس. جأواء: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. باسلةً: بالنصب صفة لـ(جأواء) لمحله. تقي: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي). المنون: مفعول به. لدى: ظرف زمان متعلق بـ(تقي)، وهو مضاف، استيفاء: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة، واستيفاء: مضاف. آجال: مضاف إليه مجرور بالمضاف، وجملة (تقي المنون) في محل رفع خبر (لا) الأولى، وخبر (لا) الثانية محذوف دل عليه خبر (لا) الأولى، والتقدير: لا سابغات تقي المنون، ولا جأواء تقي المنون.

الشاهد فيه: قوله (لا سابغات) فإن البيت يروى بالوجهين -بالفتح والكسر- من غير تنوين؛ لأن الاسم جمع مؤنث سالم، وجمع المؤنث إذا وقع اسمًا لـ(لا) النافية للجنس جاز فيه الوجهان.

[فصل في أحكام النكرة المكررة الواقعة بعد (لا)، ونعت اسمها]

ص- وَلَكَ، فِي نَحْوِ[١]: (لَاْ حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) فَتْحُ الأَوَّلِ، وَفِي الثَّانِي: الْفَتْحُ، والنَّصْبُ، وَالرَّفْعُ، كَالصِّفَةِ فِي نَحْوِ: (لَاْ رَجُلَ ظَرِيفٌ)، وَرَفْعُهُ، فَيَمْتَنِعُ النَّصْبُ، وإنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا)، أو فُصِلَتِ الصِّفةُ أو كَانَتْ غيرَ مُفْرَدَةٍ؛ امْتَنَعَ الْفَتْحُ.

ش- إِذَا تَكَرَّرَتْ (لَا) مَعَ النَّكِرَةِ جَازَ فِي النَّكِرَةِ الْأُولَى الْفَتْحُ[٢] وَالرَّفْعُ[٣].

فَإِنْ فَتَحْتَ فَلَكَ فِي الثَّانِيَةِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الْفَتْحُ[٤]، وَالرَّفْعُ[٥]، وَالنَّصْبُ[٦].

وَإِنْ رَفَعْتَ فَلَكَ فِي الثَّانِيَةِ وَجْهَانِ[٧]: الرَّفْعُ وَالْفَتْحُ[٨]، وَيَمْتَنِعُ

---

(١) أي: من كل تركيب تكررت فيه (لا)، وسبق الثانية عاطف، وكان كل من الاسمين مفردًا صالحًا لعمل (لا)، ولم يذكر إلا خبر واحد.

"شرح الفاكهي مع حاشية ياسين" (٢/ ٤٨)، و"الصبان" (٢/ ١٢-١٣).

(٢) على إعمال (لا) عمل (إنَّ).

(٣) على الابتداء، أو على إعمال (لا) عمل (ليس)، إن لم نقل إنه خاص بالشعر.

(٤) على أن (لا) عاملة كالأولى.

(٥) على أن (لا) زائدة وما بعدها معطوف على محل (لا) الأولى مع اسمها؛ فإن موضعهما رفع بالابتداء؛ لأنهما بالتركيب كالشيء الواحد، وحق الاسم المخبر عنه أن يرفع بالابتداء، أو يكون الرفع على إعمال عمل (ليس)، أو يكون مرفوعًا بالابتداء وليس لـ(لا) عمل فيه.

(٦) على جعل (لا) زائدة، وعطف الاسم بعدها على محل اسم (لا) قبله، أو هو باعتبار الإتباع للحركة البنائية إن نزلت منزلة الإعرابية كما في النداء وعليه الرضي، أو على إضمار فعل، أي: (ولا أرى قوة) وعليه الزمخشري، وأخر المصنف هذا الوجه؛ لضعفه حتى خصه يونس وجماعة بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة.

"الآلوسي" ص(٢٨٠)، و"التصريح" (١/ ٢٤٢).

(٧) فهم من كلامه أنه إذا كان الأول منصوبًا جاز في المعطوف أيضًا الأوجه الثلاثة: الفتح، والرفع، والنصب، نحو: (لا غلام رجل ولا امرأة).

(٨) نحو: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، فتجعل (لا) في الموضعين للتبرئة عاملة عمل (إنّ)، فتبني=

النَّصْبُ[(١)].

فَتَحَصَّلَ أَنَّهُ يَجُوزُ فَتْحُ الِاسْمَيْنِ؛ وَرَفْعُهُمَا، وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي، وَعَكْسُهُ وَفَتْحُ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي، فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْجُهٍ فِي مَجْمُوعِ التَّرْكِيبِ[(٢)].

= اسمها كما لو انفردت كل منهما عن صاحبتها. فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معًا، أي: (لا حول ولا قوة لنا)، أي: موجودان لنا؛ لأن مذهبه أن (لا) المفتوح اسمها لا تعمل عمل (إن) في الخبر، فـ(لا حول) عنده في موضع رفع بالابتداء، و(لا قوة) في محل رفع معطوف على مبتدإ، والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعًا، فيكون الكلام جملة واحدة، نحو: (زيد وعمرو قائمان)، ويجوز أيضًا عنده أن يقدر لكل واحدة منهما خبر، أي: (لا حول موجود لنا، ولا قوة موجودة لنا) فيكون الكلام جملتين. وأما على مذهب غيره القائل أن (لا) المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه (لا) الناصبة اسمها، فيجوز أيضًا أن يقدر لهما معًا خبر واحد، وذلك الخبر يكون مرفوعًا بـ(لا) الأولى والثانية، وهما وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلتان، فيجوز أن تعملا في اسم واحد عملًا واحدًا، كما في: (إنَّ زيدًا وإنَّ عمرًا قائمان) كأنهما شيء واحد، وإنما الممتنع أن يعمل عاملان مختلفان لفظًا ومعنى، أو لفظًا فقط في حالة واحدة عملًا واحدًا في معمول واحد، نحو: (ذهب وجلس زيدٌ)، و(جلس وقعد زيدٌ)، فـ(زيد) في المثالين ليس فاعلًا بالفعلين بل بأحدهما؛ لعدم تماثل الفعلين لفظًا ومعنى في المثال الأول، ولفظًا فقط في المثال الثاني، ويجوز عند هؤلاء أيضًا أن تُقَدَّرَ لكل منهما خبرًا على حياله.

"شرح الرضي" (٢/ ١٩٩)، و"التصريح" (١/ ٢٤١)، و"الصبان" (٢/ ٩-١٠).

(١) لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظًا أو محلًا، وهو حينئذٍ مفقود، فيتعين: إما رفعه، كقوله:

فَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً ... لَا نَاقَةٌ لِيَ فِي هَـذَا وَلَا جَمَـلُ

وإما بناؤه على الفتح، كقوله:

فَـلَا لَغْـوٌ وَلَا تَـأْثِيمَ فِيهَـا ... وَمَـا فَـاهُوا بِـهِ أَبَـدًا مُقِـيمُ

"الأشموني" (٢/ ١١).

(٢) وإلى هذه الأوجه أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "الخلاصة" بقوله:

وَرَكِّـبِ الْمُفْـرَدَ فَاتِحًـا كَـ(لَا ... حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) وَالثَّانِ اجْعَلَا

مَرْفُوعًـا اوْ مَنْصُـوبًا اوْ مُرَكَّبَـا ... وَإِنْ رَفَعْـتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِـبَا

تنبيه: تجويز النحاة الأوجه الخمسة إنما ذلك باعتبار ما يقتضيه التركيب ويحتمله من غير=

فَإِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) مَعَ النَّكِرَةِ الثَّانِيَةِ؛ لَمْ يَجُزْ فِي الْأُولَى الرَّفْعُ[1]، وَلَا فِي الثَّانِيَةِ الْفَتْحُ[2]، بَلْ تَقُولُ: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةً أَوْ قُوَّةٌ)[3] بِفَتْحِ (حَوْلَ) لا غَيرُ، وَنَصْبِ (قُوَّة) أَوْ رَفْعِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ:

فَلَا أَبَ وابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وابنِهِ[4]

= مراعاة قصد المتكلم، وإلا فإن قصد المتكلم نفي الوحدة فقط فيهما، أو نفي الجنس لا نصًا تعين رفع ما بعدهما على أن (لا) عاملة عمل (ليس)، وإن أراد نفي الجنس نصًا تعين بناؤهما على الفتح على أنها عاملة عمل (إنَّ)، أو يكون قُصِدَ بالأول شيء وبالثاني شيء، فعلى حسب ما قصده المتكلم.

"حاشية ابن حمدون على المكودي" (١/ ١٨٨)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٤٠).

(١) لأن المجوّز لإهمالها هو تكرارها، وقد انتفى، فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء.

"الكواكب" صـ(٢٨٧).

(٢) على الأفصح؛ لعدم تكرار (لا)، وأما حكاية الأخفش من نحو: (لا رجلَ وامرأة) فشاذ، وخرجه بعضهم على أن الأصل: (ولا امرأة)، فحذفت (لا) وبقي البناء بحاله على نية (لا).

"شرح الأشموني مع حاشية الصبان" (٢/ ١٣-١٤)، و"التصريح" (٢/ ٢٤٣).

(٣) الإعراب: لا: نافية للجنس. حول: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف تقديره (لنا). وقوةً: بالنصب معطوف على محل اسم (لا) فإن محله النصب، وقوةٌ: بالرفع عطفًا على محل (لا) مع اسمها؛ لأن محلهما رفع بالابتداء.

(٤) هذا صدر بيت، وعجزه:

إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

التخريج: البيت منسوب إلى رجل من بني عبد مناة في "تلخيص الشواهد" صـ(٤١٣)، و"التصريح" (١/ ٢٤٣)، و"خزانة الأدب" (٤/ ٦٢-٦٣)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني.

وبلا نسبة في "الكتاب" (٢/ ٢٨٥)، و"المقتضب" (٤/ ٣٧٢)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ١٠١، ١١٠)، و"شرح الرضي" (٢/ ١٩٩)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٢٢)، و"الأشموني" (٢/ ١٣)، و"معاني القرآن" للفراء (١/ ٨٧)، و"إعراب القرآن" للنحاس (١/ ٢٩٥).

تنبيه: البيت نسبه بعضهم إلى الفرزدق، وليس في ديوانه، والذي فيه:

فِدًى لَهُمُ حَيَّا نِزَارٍ كِلَاهُمَا إِذَا الْمَوْتُ بِالْمَوْتِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا =

= وفيه:

لَقِيتُمْ بَنِي أَسْتَاهِهِنَّ ابْنَ حُرَّةٍ إِذَا الْمَوْتُ بِالْمَوتِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

انظر حاشية عبدالسلام محمد هارون على «الكتاب» (٢/ ٢٨٤).

اللغة: ارتدى: لبس الرداء، وهو ما يستر النصف الأعلى. تأزرا: لبس الإزار، وهو الثوب الذي يستر النصف الأسفل. المجد: العز والشرف، والارتداء والائتزار بالمجد كناية عن غاية الكرم ونهاية الجود، فكأنهما متلبسان به لا يفارقانه. مروان: هو ابن الحكم، وابنه: هو عبدالملك ابن مروان.

المعنى: مدح الشاعر مروان وابنه عبدالملك، وجعلهما -لشهرة مجدهما- كاللابسين له المرتديين به.

قال البغدادي في «خزانة الأدب»: ولقد كذب الشاعر في المدح؛ فإن النبي ﷺ قال في حق مروان: «الْوَزَغُ بْنُ الْوَزَغِ». اهـ.

قلت: نعم، مروان تعرف منه وتنكر، وكذلك ابنه عبدالملك، ومن بوائق مروان أنه قتل طلحة بن عبيدالله الصحابي الجليل، ذكر ذلك الذهبي في «السير» في ترجمة مروان، قال: قتل طلحة يوم الجمل ونجا لا نُجِّيَ. اهـ.

لكن الحديث لم يثبت، قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في «السلسلة الضعيفة» برقم (٣٤٨): موضوع. أخرجه الحاكم (٤/ ٤٧٩) من طريق ميناء مولى عبدالرحمن بن عوف عن عبدالرحمن بن عوف قال: كان لا يولد لأحد مولود إلا أتى به النبي ﷺ فدعا له، فأدخل عليه مروان بن الحكم فقال: الوزغ بن الوزغ، الملعون بن الملعون. قال الحاكم: صحيح الإسناد وردَّه الذهبي بقوله: قلت: لا والله، وميناء كذبه أبوحاتم.

الإعراب: فلا: الفاء: بحسب ما قبلها، لا: نافية للجنس. أب: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. وابنًا: بالنصب معطوف على محل اسم (لا)، ويجوز فيه (وابنٌ) بالرفع على أنه معطوف على محل (لا) مع اسمها. مثلُ: يجوز فيه النصب والرفع، أما النصب فعلى أنه صفة لاسم (لا) وعلى هذا يكون خبر (لا) محذوفًا، والتقدير: (فلا أب وابنًا مماثلين لمروان وابنه موجودان)، وأما الرفع فعلى أنه خبر (لا) وهو على كل حال مضاف. مروان: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون. وابنه: الواو: حرف عطف، ابنه: معطوف على (مروان) مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني في محل جر بالمضاف. إذا: ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط في محل نصب متعلق بجوابه، ويجوز أن تكون (إذا) ظرفًا للماضي على غير الغالب=

ويجوزُ: (فَلَا أَبَ وابْنٌ).

وإذا[١] كَانَ اسْمُ (لا) مُفْرَدًا، ونُعِتَ بِمُفْرَدٍ، ولَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، مِثْلُ: (لا رَجُلَ ظريفٌ فِي الدَّارِ)(٢) جَازَ فِي الصِّفَةِ: الرَّفْعُ عَلَى مَوْضِعِ (لَا) مَعَ اسْمِهَا، فَإِنَّهُمَا فِي مَوْضِعِ الِابْتِدَاءِ[٣]، وَالنَّصْبُ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِهَا(٤)، فَإِنَّ مَوْضِعَهُ نَصْبٌ بِـ(لَا) الْعَامِلَةِ

= استعمل استعمال (إذ) متعلق بـ(مثل)؛ لما فيه من معنى المماثلة. هو: ضمير منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: (إذا ارتدى)، ويجوز أن يكون (هو) مبتدأ. بالمجد: جار ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف. ارتدى: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو). وتأزرا: الواو: حرف عطف، تأزرا: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله: ضمير مستتر فيه تقديره (هو)، والألف: للإطلاق، والجملة لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة (ارتدى) التفسيرية.

الشاهد فيه: (فلا أب وابنًا)، حيث عطف على اسم (لا) النافية للجنس، ولم يكررها، وجاء بالمعطوف منصوبًا؛ لأنه عطفه على محل اسم (لا). ويجوز فيه الرفع على أنه معطوف على محل (لا) مع اسمها، فإنهما معًا في محل رفع مبتدأ.

تنبيه: قوله: (إذا هو بالمجد...) فإن قلت: لماذا أفرد الضمير مع أن الحديث عن مروان وابنه؟ قال الدنوشري: وأتى بالضمير مفردًا باعتبار ذلك المذكور، وأجرى الضمير في (ارتدى وتأزرا) على لفظ (هو) مفردًا، وقال محمد محيي الدين: وكأنه لما كان الابن تابعًا للأب جعل الحديث عن الأب، وإلا فقد كان عليه أن يقول: (إذا هما ارتديا وتأزرا به)، وهذا معنى قول الأعلم: وجعل الخبر عن أحدهما، وهو يعنيهما اختصارًا لعلم السامع.

"حاشية ياسين على التصريح" (١/٢٤٣)، و"عدة السالك" (٢/٢٣)، و"خزانة الأدب" (٤/٦٢).

[١] في ج، ح، ط٢: (وإن).

(٢) الإعراب: لا: نافية للجنس. رجل: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. ظريف: بالرفع نعت لمحل (لا) مع اسمها، ظريفًا: بالنصب نعت لمحل اسم (لا)، وظريف (بالفتح) تكون (لا) نافية للجنس، و(رجل ظريف) اسم مركب مبني على فتح الجزأين في محل نصب، و(في الدار) على كل الأحوال جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر (لا).

[٣] في الأصل، خ: (المبتدإ).

(٤) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "الخلاصة": =

عَمَلَ (إنَّ)، وَالْفَتْحُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّكَ رَكَّبْتَ الصِّفَةَ مَعَ الْمَوْصُوفِ كَتَرْكِيبِ خَمْسَةَ عَشَرَ، ثُمَّ[١] أَدْخَلْتَ (لَا) عَلَيْهِمَا.

فَإِنْ فَصَلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ، أَوْ كَانَتِ الصِّفَةُ غَيْرَ مُفْرَدَةٍ[٢]، جَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ، وَامْتَنَعَ الْفَتْحُ[٣]؛ فَالْأَوَّلُ[٤] نَحْوُ: (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ، ظَرِيفٌ وظريفًا)[٥]، وَالثَّانِي[٦] نَحْوُ: (لا رَجُلَ طَالِعًا جَبَلًا، وطَالِعٌ جَبَلًا)[٧].

= وَمُفْـــرَدًا نَعْتًـــا لِمَبْـــنِيٍّ يَـــلِي ... فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ

يعني: أنه يجوز في نعت اسم (لا) المبني على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه، ونصبه، ورفعه، وذلك بثلاثة شروط: الأول: أن يكون مفردًا، وهو المنبه عليه بقوله: (ومفردًا)، والثاني: أن يكون متصلًا بالمنعوت، وذلك مفهوم من قوله: (يلي) أي: يلي المنعوت، الثالث: أن يكون نعتًا لمبني، وهو المنبه عليه بقوله (نعتًا لمبني)، فلو كان نعتًا لمعرب فلا يجوز فيه ثلاثة أوجه، بل وجهان: النصب والرفع، نحو: (لا غلام سفر ظريفًا أو ظريفٌ عندنا). ورفع النعت في هذا المثال على القطع، وقيل: أو بالعطف على محل (لا) مع اسمها؛ لأن موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه في غير البناء أيضًا. «الصبان» (٢/ ١٣).

(١) فالتركيب سابق على دخول (لا)، وإنما قال ذلك؛ لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء: (لا، والموصوف، والصفة) وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين، فالتركيب للصفة والموصوف هنا ثابت قبل دخول (لا)، فهما شيء واحد، فـ(لا) لم تدخل إلا بعد التركيب، فلا يلزم منه تركيب ثلاثة أشياء، فتنبه.

(٢) أو فُقِدَ الإفراد في المنعوت كما تقدم في نحو: (لا غلام سفر ظريفًا عندنا).

(٣) لأنه يستدعي التركيب، وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين. «التصريح» (١/ ٢٢٤).

(٤) أي: مثال جواز الرفع، والنصب، وامتناع الفتح؛ لوجود فاصل بين النعت والمنعوت.

(٥) فـ(ظريف) بالرفع صفة لمحل (لا) مع اسمها، وبالنصب صفة لمحل اسم (لا).

(٦) أي: لكون الصفة غير مفردة.

(٧) ونحو: (لا رجل صاحبَ برٍّ، وصاحبُ برٍّ في الدار).

تتمة: إذا علم خبر (لا) جاز حذفه غالبًا عند الحجازيين، ووجب عند بني تميم والطائيين، نحو: ﴿قَالُوا۟ لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠] أي: علينا؛ بدليل: ﴿إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ونحو: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١] أي: لهم؛ بدليل: ﴿وَأُخِذُوا۟ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ﴾ =

[(ظن) وأخواتها]

ص- الثَّالِثُ: (ظَنَّ)، وَ(رَأَى)، و(حَسِبَ)، و(دَرَى)، و(خَالَ)، و(زَعَمَ)، وَ(وَجَدَ)، و(عَلِمَ) القَلْبِيَّاتُ، فَتَنْصِبُهُمَا مَفْعُولَيْنِ، نَحْوُ:

رَأَيْــتُ اللهَ أَكْــبَرَ كُــلِّ شيءٍ

ويُلْغَيْنَ بِرُجْحَانٍ إنْ تَأَخَّرْنَ، نَحْوُ:

القَـــوْمُ فِيْ أَثَـــرِيْ ظَنَنْـــتُ

= [سبأ:٥١]، ونحو: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»، ونحو: «لَا عَدْوَى وَلَا طِيَرَةَ»، وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلا) نحو: (لا إله إلا الله)، و(لا حول ولا قوة إلا بالله).

وقال ابن مالك مقررًا ما ذكر:

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ   إِذَا الْمُـرَادُ مَـعْ سُـقُوطِهِ ظَهَـرْ

وإن لم يعلم الخبر بقرينة قالية أو حالية لم يجز الحذف عند أحد، فضلًا عن أن يجب، نحو: «لَا شَخْصَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ» قال ابن مالك: ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقًا فقد غلط؛ لأن حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه. يشير إلى الزمخشري والجُزُولي.

ونَدُرَ في هذا الباب حذف الاسم وإبقاء الخبر، من ذلك قولهم: (لا عليك) يريدون: لا بأس عليك، كما ندر حذفهما معًا في قولك: (لا) في جواب القائل: أعليَّ بأس؟

"الهمع" (١/ ٥٢٩-٥٣٠)، و"شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ٥١)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٢/ ١٧-١٨).

فائدة: إذا وقعت (إلا) بعد (لا) جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب، نحو: (لا سيف إلا ذو الفقار، وذا الفقار)، ونحو: (لا إله إلا اللهُ، وإلا اللهَ) فالنصب على الاستثناء.

"الهمع" (١/ ٥٣٠).

وبِمُسَاوَاةٍ إنْ توسَّطَنَ، نَحْوُ:

وَفِي الأَرَاجِـيْزِ خِلْـتُ اللُّـؤْمُ وَالخَـوَرُ

وإنْ وَلِيَهُنَّ (ما) أوْ (لا) أوْ (إنِ) النَّافِيَاتُ؛ أو لامُ الابْتِدَاءِ، أوِ القَسَمُ؛ أوِ الاسْتِفْهَامُ - بَطَلَ عَمَلُهُنَّ فِي اللَّفْظِ وجُوبًا؛ ويُسَمَّى[1] ذَلِكَ تَعْلِيقًا، نَحْوُ: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف:١٢].

ش- الْبَابُ الثَّالِثُ مِنَ النَّوَاسِخِ: مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ مَعًا(٢)، وَهُوَ[٣]: أَفْعَالُ الْقُلُوبِ(٤):

---

[1] في ط٢: (وسمي).

(٢) قال ابن مالك رحمه الله:

انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا ... أَعْنِي رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدْ ... حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ
وَهَبْ تَعَلَّمْ وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... أَيْضًا بِهَا انصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرَا

[٣] في ب: (وهي).

(٤) وإنما قيل لها ذلك؛ لأن معانيها قائمة بالقلب. قاله في «التوضيح».

وليس كل قلبي ينصب مفعولين، بل القلبي أربعة أقسام:

١- ما لا يتعدى أصلاً، نحو: (جبن)، و(حزن).

٢- ما لا يتعدى بنفسه ولكن بحرف الجر، نحو: (فكر)، و(تفكر) فتقول: (فكر في كذا)، و(تفكر فيه).

٣- ما يتعدى لواحد، نحو: (عرف)، و(فَهِمَ)، و(خاف)، و(كره)، و(أحبَّ).

٤- ما يتعدى لاثنين، وهو المراد هنا، وينقسم هذا القسم إلى أربعة أقسام:

أحدها: ما يفيد في الخبر يقينًا، وهو أربعة: (وجد)، و(ألفى)، و(تعلم بمعنى اعلم)، و(درى).

القسم الثاني: ما يفيد في الخبر رجحانًا، وهن خمس: (جعل)، و(حجا)، و(عدَّ)، و(هبْ)، و(زعم).

القسم الثالث: ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين، وهو اثنان: (رأى)، و(علم)، نحو:=

= ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦-٧] الأول للرجحان، والثاني لليقين، ونحو: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، الأول لليقين، والثاني للرجحان.

القسم الرابع: ما يرد بالوجهين، والغالب كونه للرجحان، وهو ثلاثة: (ظن)، و(حسب)، و(خال)، نحو: ﴿إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ﴾ [الانشقاق: ١٤]، ونحو: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨]، الأول للرجحان والثاني لليقين، ومثلهما: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾[الجاثية:٣٢] وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾[البقرة:٤٦] وزعم أَبُوبَكْرِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللهِ بْنِ مَيْمُونِ الْعَبْدَرِيُّ أن استعمال (ظن) بمعنى العلم غير مشهور في كلام العرب. ونحو: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]، وقول الشاعر:

حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلَا

الأول للرجحان، والثاني لليقين، ونحو:

إِخَالُكَ إِنْ لَمْ تُغْمِضِ الطَّرْفَ ذَا هَوًى يَسُومُكَ مَا لَا يُسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ

ونحو:

دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

الأول للرجحان، والثاني لليقين.

والحاصل في معنى البيت الثاني: أنه ينكر على الغواني دعاءهن إياه باسم العم، وقد تيقنَّ أن له اسمًا، فلِمَ لا يسمى به؟!، ولا يدعى باسم العم إلا الشيوخ، ولا تدعو النساء بمثل ذلك إلا من لا التفات لهنَّ إليه؛ لأن ميلهنَّ إلى الشباب أظهر وأغلب.

تنبيهان:

الأول: قال المبرد: قد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعولي (ظنَّ) وأخواتها، تقول لمن قال: (أظن زيدًا قائمًا): أنا أيضًا أظنه، أو أظن هذا. «شرح الرضي» (٤/١٥٣).

الثاني: ألحق الأخفش بأفعال هذا الباب: (سمع) الداخلة على ما لا يسمع، نحو: (سمعت زيدًا يتكلم)، وأما الداخلة على ما يسمع فإنها تتعدى إلى واحد فقط بلا خلاف، نحو: (سمعت القرآن)، و(سمعت الحديث)، و(سمعت الخطبة). ووافقه على ذلك الْفَارِسِيُّ، وَابْنُ بَابَشَاذَ، وَابْنُ عُصْفُورٍ، وَابْنُ الصَّائِغِ، وَابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ، وَابْنُ مَالِكٍ.

واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتى لها بمفعول ثانٍ يدل على المسموع، كما أن (ظن) لما دخلت على غير مظنون أتي بعد ذلك بمفعول ثانٍ يدل على المظنون. =

وهو[١]: (ظَنَّ)، نَحْوُ: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾[الإسراء:١٠٢](٢).

و(رَأَى)، نحوُ: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ۝٦ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾[المعارج:٦-٧](٣)، وَقَوْلِ

= والجمهور أنكروا ذلك، وقالوا: لا تتعدى (سمعت) إلا إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عينًا فهو المفعول، والجملة بعده في موضع نصب على الحال إن كان الاسم الذي قبلها معرفة، وإن كان نكرة فالجملة صفة، نحو: (سمعت زيدًا يتكلم)، ونحو: ﴿سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، واحتج ابن السيد لقولهم: بأنها من أفعال الحوس، وأفعال الحواس كلها تتعدى إلى واحد، وأنها لو تعدت لاثنين لكانت إما من باب (أعطى) أو من باب (ظن)، ويبطل الأول: كون الثاني فعلًا، والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب (أعطى)، ويبطل الثاني: أنها لا يجوز إلغاؤها، وباب (ظن) يجوز فيه الإلغاء.

وللأخفش ومن وافقه اختيار الثاني، ودفع هذا الإبطال بأن من باب (ظن) ما لا يجوز إلغاؤه كـ(هب)، و(تعلمْ) وأفعال التصيير، فلتكن (سمع) مثل ما ذكر؛ فتدبر!

"الهمع" (١/ ٥٤٥)، و"الصبان" (٢/ ١٩)، و"الكواكب" (١/ ٣٢٠-٣٢١).

[١] في ب، خ، ط١: (وهي).

(٢) الإعراب: وإني: الواو: استئنافية، إن: حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسم (إن). **لأظنك**: اللام: مزحلقة، أظن: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: (أنا)، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول أول. **يا فرعون**: الياء: حرف نداء، فرعون: منادى مبني على الضم في محل نصب بالنداء، **مثبورًا**: مفعول ثانٍ لـ(ظن)، وجملة النداء معترضة بين الفعل والمفعول الثاني، لا محل لها من الإعراب.

(٣) الإعراب: إنهم: (إنّ): حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، الهاء: ضمير متصل في محل نصب اسم (إن) والميم: علامة الجمع. **يرونه**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. **بعيدًا**: مفعول ثانٍ. **ونراه**: الواو: حرف عطف، نرى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (نحن)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. **قريبًا**: مفعول به ثانٍ.

فائدة: قوله (يرونه...) أي: يظنون البعث ممتنعًا، ونعلمه واقعًا؛ لأن العرب تستعمل البعد في الانتفاء، والقرب في الحصول.

تنبيه: تقدم معنا أن (رأى) الأول بمعنى الرجحان، والثاني بمعنى اليقين، وهذا مشكل=

الشَّاعِرِ:

رَأَيْــتُ اللهَ أَكْــبَرَ كُــلِّ شيءٍ   مُحَاوَلَــةً وأَكْــثَرَهُمْ جُنُــوْدَا(١)

= بالنسبة للأول؛ لأنهم جازمون بالبعد.

قال الشيخ يحيى النحوي: لا يخفى أنهم جازمون بالبعد، فحمله على الظن مشكل، إلا أن يحمل الظن على ما يشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع. «الصبان» (٢/ ١٩).

(١) التخريج: البيت لخداش بن زهير في «شرح شواهد ابن عقيل» صـ(٨٦)، و«معجم شواهد العربية» صـ(١٢١)، و«شرح شواهد الأشموني» للعيني.

وبلا نسبة في «تلخيص الشواهد» صـ(٤٢٥)، و«شرح التسهيل» (٢/ ٨١)، و«المقتضب» (٤/ ٩٧)، و«شرح ابن الناظم على الألفية» صـ(٧٦)، و«شرح ابن عقيل» (١/ ٢١٧).

اللغة: رأيت: علمت وتيقنت. أكبر: أعظم. محاولة: قدرة. جنودا: أنصارًا.

المعنى: تيقنت أن الله سبحانه وتعالى أعظم كل شيء قدرة؛ لأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، بخلاف غيره. وتيقنت أيضًا أنه أكثر كل شيء من حيث الأنصار، قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١].

الإعراب: رأيت: فعل وفاعل. الله: لفظ الجلالة منصوب على التعظيم. أكبر: مفعول ثانٍ لـ(رأيت) وهو مضاف. كل: مضاف إليه، وكل: مضاف. شيء: مضاف إليه. محاولة: تميز لـ(أكبر). وأكثرهم: معطوف على (أكبر). جنودًا: تميز لـ(أكثر).

الشاهد فيه: قوله (رأيت) بمعنى اليقين، نصبت مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر.

فائدة: (رأى) التي بمعنى أبصر أو ضرب رئته تتعدى إلى واحد، نحو: (رأيت زيدًا) أي: أبصرته، ورأيته: أصبت رئته. أما (رأى) بمعنى الرأي والاعتقاد، فحصل كلام الرضي تعديتها تارة لاثنين كـ(رأى الشافعي كذا حلالًا)، ومنه:

رَأَى النَّاسَ إِلَّا مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ   خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ الْمَخَارِجِ

وتارة لواحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافًا إلى أولهما، كـ(رأى أبوحنيفة حل كذا). «الخضري» (١/ ٢١٦)، و«الصبان» (٢/ ١٩-٢٠).

و(حَسِبَ)[(١)]، نَحْوُ: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾[النور:١١][(٢)].

و(دَرَى)[(٣)]، كَقَوْلِهِ:

---

(١) (حَسِبَ) بكسر السين بمعنى (ظن)، والأكثر في مضارعها الكسر أيضًا، ويقل الفتح، وإن كان القياس في المضارع (فعِل) المكسور (يفعَل) بالفتح، ومصدرها الحِسبان بالكسر، والمحسَبة -بفتح السين وكسرها-، فإن كانت بمعنى (صار أحسبَ)، أي: ذا شقرة وبياض وحمرة، نحو: (حسب الرجل) فلازمة، أو بمعنى (عدَّ) تعدت لواحد، وفتحت سينها في الماضي، وضمت في المضارع، ومصدرها (حسبًا) كنصرًا، أو (حُسبانًا) -بالضم والكسر-، و(حسابًا، وحسابة، وحسبة) بكسرهن.

"الخضري" (١/ ٢١٨)، و"الهمع" (١/ ٥٤٣).

(٢) الإعراب: لا: حرف نهي وجزم. تحسبوه: فعل مضارع مجزوم بـ(لا)، وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. شرًّا: مفعول ثانٍ. لكم: جار ومجرور متعلق بـ(شرًّا).

(٣) بمعنى (علم)، عدها ابن مالك، وقال: وأكثر ما تستعمل معداة بالباء كقوله: (دريت به)، فإن دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالباء، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُهُ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَاكُم بِهِ﴾ [يونس: ١٦].

قال أبوحيان: لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين، ولعل البيت من باب التضمين، ضمن(دريت) بمعنى (علمت)، والتضمين لا ينقاس، ولا ينبغي أن يجعل أصلًا، ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين.

فإن كانت بمعنى (خَتَلَ) أي: خدع، تعدت لواحد، نحو: (درى الذئب الصيد)، أي: استخفى له ليفترسه.

تنبيه: قول ابن مالك: (فإن دخلت عليها همزة النقل تعدت إلى واحد...)، قال الخضري: قيل: إلا مع الاستفهام فيتعدى لثلاثة، نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْقَارِعَةُ﴾ [القارعة: ٣]؛ لسد الجملة مسد المفعولين، والأوجه ما في "الهمع"، و"المغني" أنها سدت مسد المفعول بالباء فقط، فهي في محل نصب بإسقاط الجار كما في: (فكرت، أهذا صحيح أم لا؟).

"شرح التسهيل" (٢/ ٧٩)، و"الهمع" (١/ ٥٤١)، و"الارتشاف" (٤/ ٢١٠٠)، و"المساعد" (١/ ٣٥٨)، و"الخضري" (١/ ٢١٧)، و"تلخيص الشواهد" ص(٤٢٥-٤٢٦)، و"الدر المصون" ص(٥٣٧٠)، و"اللباب في علوم الكتاب" (١٩/ ٣١٣).

دُرِيْتَ الوَفِيَّ العَهْدِ يا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَــإِنَّ اغْتِبَاطَــا بِالوَفَــاءِ حَمِيْــدُ[1]

(١) التخريج: البيت بلا نسبة في "شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٧٩)، و"شرح التسهيل" للمرادي صـ(٣٧٦)، و"المقاصد النحوية" (٢/٤٥٧) و"أوضح المسالك" (٢/ ٣٢)، و"الشذور" صـ(٣٧١)، و"التصريح" (١/ ٢٤٧)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٧٦)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٤٢٦)، و"شرح ابن عقيل" (١/ ٢١٧)، و"الأشموني" (٢/ ٣٢)، و"شرح شواهد ابن عقيل" صـ(٨٨)، و"الهمع" (١/ ٥٤١)، و"المساعد" (١/ ٣٥٨).

اللغة: دُرِيت: مغير الصيغة بمعنى تيقنت. **الوفي**: الذي يوفي بما عاهد عليه ولا يخلفه. **يا عرو**: مرخم عروة، وهو علم على رجل. **فاغتبط**: أمر من الغبطة، وهي: أن تتمنى مثل حال غيرك من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين:

أولهما: الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله.

والثاني: حمله على أن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: قد علم الناس وتيقنوا يا عروة أنك تفي بالعهود والمواثيق، وحيث كان الأمر كما ذكر فليغتبط غيرك بحيث يتمنى الغير مثل ما لَكَ من هذه الصفة المحمودة التي هي الوفاء بالعهود؛ لأن الاغتباط بوفاء العهد أمر محمود.

أو المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد، فليلزمك أن تغتبط بهذا، وتقرَّ به عينًا، ولا لوم عليك في الاغتباط به؛ لأن هذا من محامد الأمور.

الإعراب: دُرِيتَ: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب: نائب فاعل، وهي المفعول الأول. **الوفي**: مفعول ثانٍ وهو صفة مشبهة. **العهد**: إما بالنصب على التشبيه بالمفعول به، وإما بالجر على أن (الوفي) مضاف، وهو مضاف إليه، وإما بالرفع على أنه فاعل بالوفي، والفاعل على الأولين ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت)، والنصب أرجحها، والرفع أضعفها. **يا عرو**: يا: حرف نداء، عرو: منادى مرخم بحذف التاء، والأصل (يا عروة) مبني على الضم على الحرف المحذوف للترخيم، وهو لغة من ينتظر، أو مبني على الضم على الحرف المذكور، وهو الواو، في محل نصب، على لغة من لا ينتظر. **فاغتبط**: الفاء: فصيحة داخلة على جواب شرط مقدر، تقديره: إذا كنت كذلك فاغتبط، اغتبط: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله: ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره (أنت). **فإن**: الفاء: حرف تعليل لقوله (فاغتبط)، إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **اغتباطًا**: اسمها. **بالوفاء**: جار ومجرور متعلق بـ(اغتباطًا). **حميد**: خبر (إن). =

و(خَالَ)[(١)]، كَقَوْلِهِ:

يَخَـالُ بِــهِ رَاعِـي الحُمُولَـةِ طَـائِرا[(٢)]

= الشاهد فيه: قوله (دُرِيتَ) من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وفي البيت نصب مفعولين: التاء، والوفي.

(١) ماضي (يخال)، والمصدر (خَيْلًا، وخالًا، وخَيْلَة، وخَالة، وخيلانًا، وخِيلَة، وخَيْلُولة)، واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق.

فإن كانت بمعنى (تكبر، أو ظَلع) من: خال الفرس، أي: ظَلَعَ. والمضارع منهما أيضًا (يخال) فلازمة. وذكر الفاكهي أن مضارع (خال) بمعنى (تكبر): (يخول).

"الهمع" (١/ ٥٤٣)، و"شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ٥٢)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٨١)، و"الارتشاف" (٤/ ٢١٠١-٢١٠٢).

(٢) هذا عجز بيت، وصدره:

وحلـت بيـوتي في يفـاع مُمَنَّـع

التخريج: البيت للنابغة الذبياني في "ديوانه" صـ(٤٣)، و"الكتاب" (١/ ٣٦٨)، و"الأصول في النحو" (١/ ٢٠٧)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٢/ ٤٥)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٤٣٧)، و"شرح أبيات سيبويه" (١/ ٢٩)، و"لسان العرب" (حمل)، و"تهذيب اللغة" (حمل)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٨/ ٤٧٥) (١١/ ٢٧٣)، و"الدر المصون" صـ(١٧٨٥).

وبلا نسبة في "شرح الكافية الشافية" (١/ ٢٤١).

اللغة: **اليفاع**: الموضع العالي المشرف. **ممنع**: الذي يمتنع على من أراده. **الحمولة**: الإبل التي يحمل عليها الأثقال. **يخال**: يظن.

المعنى: يصف الشاعر منزله ومنازل قومه أنها في أماكن مرتفعة، يمتنع على من أرادهم الوصول إليهم؛ ولأجل ارتفاع بيوتهم يظن من ينظر منها إلى راعي الإبل في الأسفل كأنه طائر، وأراد بهذا كناية على أنه لا ينال، ويذل، ويقهر؛ لعلوه.

الإعراب: **حلت**: فعل ماضٍ، والتاء: حرف دال على التأنيث. **بيوتي**: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة للمناسبة، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالمضاف. **في يفاع**: جار ومجرور متعلق بالفعل (حلت). **ممنع**: صفة لـ(يفاع). **يخال**: يروى مبنيًا للمفعول=

وَ(زَعَمَ)[١]، كَقولِهِ:

زَعَمَتْــنِي شَــيْخًا ولَسْــتُ بِشَــيْخٍ ... إِنَّمَـا الشَّـيْخُ مَـنْ يَـدِبُّ دَبِيْبَـا[٢]

= فيكون (راعي) نائب فاعل، وإسكانه واجب -أعني: راعيًا-، ويروى مبنيًّا للفاعل المخاطب فيكون (راعي) مفعولاً به وسكن ضرورة. به: جار ومجرور متعلق بـ(يخال). راعي: تقدم إعرابه على الوجهين في (يخال). الحمولة: مضاف إليه مجرور بالمضاف. طائرا: مفعول به ثانٍ لـ(يخال).

الشاهد فيه: قوله (يخال) من أفعال القلوب تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وهنا كذلك.

(١) ومصدره (الزَّعْمُ، والزُّعْمُ) قال السيرافي: هو قول يقترن به اعتقاد صح أم لا. اهـ.

وأكثر ما يقع على الباطل، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾ [التغابن: ٧]، وقد يكون صحيحًا كالبيت الذي يروى عن أبي طالب يخاطب النبي ﷺ قال:

وَدَعَـوْتَنِي وَزَعَمْـتَ أَنَّـكَ نَاصِـحٌ ... وَلَقَـدْ صَـدَقْتَ وَكُنْـتَ ثَمَّ أَمِينَـا

والأكثر في (زعم) أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) المؤكدة، سواء كانت مشددة أو مخففة من الثقيلة، ولم يرد القرآن إلا كذلك، نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ﴾، وقول الشاعر:

وَقَـدْ زَعَمَـتْ أَنِّي تَغَـيَّرْتُ بَعْـدَهَا ... وَمَـنْ ذَا الَّـذِي يَـا عَـزَّ لَا يَتَغَـيَّرُ

والمصدر المؤول سد مسد مفعولي (زعم).

وقد تتعدى إلى المفعولين بغير واسطة (أن) بينهما، نحو: (عمرو زعم زيدًا ناصحًا)، ونحو البيت الذي ذكره المؤلف، ومثله:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ ... فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

"الأشموني" (٢/ ٢٢)، و"الهمع" (١/ ٥٣٨)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٤٢٩).

فائدة: قال أبوحيان في "البحر المحيط" (٣/ ٢٨٨): إذا قال سيبويه: زعم الخليل فإنما يستعملها فيما انفرد الخليل به وكان أقوى. اهـ.

وانظر: "المحرر الوجيز" لابن عطية (٢/ ٨٧)، و"تفسير الثعالبي" (١/ ٣٨٥)، و"روح المعاني" (١٠/ ٤٩٠).

(٢) التخريج: البيت لأبي أمية الحنفي واسمه أوس في "التصريح" (١/ ٢٤٨)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/ ٩٢٢-٩٢٣)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني، و"شرح أبيات المغني"=

= للبغدادي (٧/ ٢٦٠-٢٦١).

وبلا نسبة في "المغني" (٢/ ٥٩٤)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٣٦)، و"الشذور" صـ(٣٧٠)، و"الأشموني" (٢/ ٢٢)، و"الهمع" (١/ ٥٣٨)، و"العين" (زعم)، و"البحر المحيط" (٣/ ٢٨٨)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٦/ ٤٥٢)، و"الدر المصون" صـ(١١٤٤)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٤٢٨).

اللغة: شيخًا: الشيخ: هو الذي استبانت فيه السن وظهر عليه الشيب، وقيل: الإنسان شيخ من خمسين إلى آخر عمره، وقيل من إحدى وخمسين إلى آخر عمره، وقيل: من الخمسين إلى الثمانين، ويجمع على (أشياخ، وشيخان، وشيوخ). يدب: يقال: (دبَّ الشيخ دبيبًا) أي: مشى مشيًا رويدًا، فالدبيب: مشي فيه تقارب خطو.

المعنى: ظنت هذه المرأة حين رأت الشيب برأسي أنني قد صرت شيخًا، وهذا منها ظن خاطئ؛ لأنني ما زلت متكامل القوى، ولأن الشيخ هو الذي ضعفت قواه حتى ضعف مشيه، وصارت خطاه متقاربة عند السير.

الإعراب: زعمتني: زعم: فعل ماضٍ، والتاء: حرف دال على التأنيث، والنون: حرف للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هي). شيخًا: مفعول به ثانٍ. ولست: الواو: واو الحال، لست: ليس: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متصل في محل رفع اسم (ليس). بشيخ: الباء: حرف جر زائد، شيخ: خبر (ليس) منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، أو يقال: مجرور لفظًا منصوب محلًا، وجملة (لست بشيخ) في محل نصب على الحال من مفعول (زعم) الأول وهو الياء. إنما: أداة حصر لا عمل لها. الشيخ: مبتدأ. مَنْ: اسم موصول في محل رفع خبر المبتدإ. يدب: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على الموصول. دبيبًا: مفعول مطلق، وجملة (يدب دبيبًا) صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله (زعمتني شيخًا)، حيث استعمل فيه (زعم) بمعنى (ظن) وهي من أفعال القلوب، ونصب به مفعولين: أحدهما: ياء المتكلم، والثاني: (شيخًا).

وَ(وَجَدَ)[١]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ﴾[المزمل:٢٠][٢].

و(عَلِمَ)[٣]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ ﴾[الممتحنة:١٠][٤].

---

(١) بمعنى (علم)، ومصدرها: (الوجود) عند السيرافي، و(الوِجْدان) عند الأخفش.

فإن كانت بمعنى (أصاب) -أي: لقي- تعدت إلى واحد، نحو: (وجد فلان ضالته)، ومصدرها الوِجدان، وقيل: والوجود أيضًا، وإن كانت بمعنى (استغنى، أو حزن، أو حقد) فهي لازمة، ومصدر الأولى: (وُجد) مثلث الواو، والثانية: (وَجْد) بالفتح، والثالثة: (مَوْجِدة) بفتح الميم وكسر الجيم.

"الهمع" (١/ ٥٤٠)، و"الأشموني مع الصبان" (٢/ ٢١)، و"الخضري" (١/ ٢١٧)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٧٨-٧٩).

(٢) الإعراب: **تجدوه**: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون جواب الشرط، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به أول. هو: إما توكيد للمفعول الأول أو فصل. وجوز أبوالبقاء أن يكون بدلاً وهو غلط؛ لأنه كان يلزم أن يطابق ما قبله في الإعراب فيقال: (إياه). خيرًا: مفعول ثانٍ لـ(تجدوه). وقرأ أبوالسمال وابن السَّمِيْفع: ﴿ خَيْرٌ ﴾ بالرفع على أن يكون (هو) مبتدأ و(خير) خبره، والجملة مفعول ثانٍ لـ(تجدوه). قال أبوزيد: هي لغة تميم، يرفعون ما بعد الفصل. وأعظم: الواو: حرف عطف، أعظم: معطوف على (خيرًا) والمعطوف على المنصوب منصوب مثله. أجرًا: تمييز لـ(أعظم). **عند الله**: عند: ظرف مكان متعلق بالفعل (تجدوه) وهو مضاف، و(الله): لفظ الجلالة مضاف إليه.

(٣) بمعنى (تيقن) غالبًا، كقوله تعالى: ﴿ فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، أو (ظن) وهو قليل كالآية المذكورة، فإن كانت بمعنى (عرف) تعدت لواحد، نحو: ﴿ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل: ٧٨]، وإن كانت من قولهم: (عَلِمَ الرجلُ) -بالفتح فالكسر-، إذا انشقت شفته العليا، فهو أعلم، والمرأة علماء، فهي لازمة، وأما (عَلَمه) بفتحتين، فتعدَّ إلى واحد بمعنى شق شفته العليا. كذا في "القاموس"، ومشقوق الشفة السفلى يسمى أفلح، بالفاء والحاء المهملة.

"الهمع" (١/ ٥٤٠)، و"الأشموني مع الصبان" (٢/ ٢١)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٧٨)، و"الخضري" (١/ ٢١٧).

تنبيه: بقي أفعال قلبية غير ما ذكر مسطورة في المطولات، وقد ذكرنا جملة منها فيما تقدم عند الكلام على تقسيم أفعال هذا الباب؛ والحمد لله.

(٤) الإعراب: **فإن**: الفاء حرف عطف، إن: حرف شرط جازم. **علمتموهن**: علم: فعل ماضٍ مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والميم: علامة=

[الإلغاء والتعليق]

وَمِنْ أَحْكَامِ هَذِهِ الأَفْعَالِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا الإلغاءُ، وَالتَّعْلِيقُ[(١)].

= الجمع، والواو: حرف تولد عن إشباع الضمة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول أول، والنون: لجمع الإناث حرف لا محل لها من الإعراب. مؤمنات: مفعول ثانٍ، وجواب الشرط جملة: (فلا ترجعوهن)، وجملة: (علمتموهن) معطوفة على جملة الشرط المتقدمة.

(١) الإلغاء والتعليق حكمان خاصان بأفعال القلوب المتصرفة ما عدا (هبْ)، و(تَعَلَّمْ).

قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ في "الخلاصة":

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِن
كَذَا تَعَلَّمْ.....

وإنما جاز إلغاء هذه الأفعال دون غيرها؛ لأنها ضعيفة، ووجه ضعفها: أن معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهي القلب، ثم ينضم إلى ذلك: إما تأخرها عن المفعولين، أو توسطها بينهما. والعامل إذا تأخر عن المفعول ولو كان قويًّا يحصل له نوع وهن؛ بدليل: (لزيد ضربت) وامتناع: (ضربت لزيد) فجاز إلغاؤها ولا كذلك غيرها من الأفعال. قاله الحفيد.

قال ياسين: وبه يعلم جواب ما يقال: لِمَ ضعفت هذه الأفعال بما ذكر -أي: ضعف العامل بالتوسط أو التأخر- حتى بطل عملها بخلاف (كان) وأخواتها.

"حاشية ياسين على الفاكهي" (٢/٥٣).

فَائِدَةٌ: الفرق بين التعليق والإلغاء مع أنهما بمعنى إبطال العمل، أن التعليق: إبطال العمل لفظًا لا محلًا، والإلغاء: إبطال العمل لفظًا ومحلًا، فالجملة مع التعليق في محل نصب مفعول به للفعل المعلق عنها، كما كان كذلك قبل التعليق، فلا مانع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل، نحو: (علمت لزيد قائم، وبكرًا فاضلًا) على ما قال ابن الخشاب.

وأما الإلغاء: فالجملة معه ليست بتأويل المفرد، فالجملة الملغى عنها لا محل لها؛ لأنه لا يقع المفرد موقعها.

والفرق الآخر: أن الإلغاء أمر اختياري لا ضروري، والتعليق ضروري.

"شرح الرضي" (٤/ ١٥٥).

[تعريف الإلغاء]

فَأَمَّا الْإِلْغَاءُ(١) فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ (إِبْطَالِ عَمَلِهَا فِي اللَّفْظِ والمَحَلِّ)؛ لِتَوَسُّطِهَا بَيْنَ الْمَفْعُولَيْنِ، أَوْ تَأَخُّرِهَا عَنْهُمَا.

مِثَالُ تَوَسُّطِهَا بَيْنَهُمَا كَقَولِكَ[٢]: (زَيْدًا ظَنَنْتُ عَالِمًا) بالإِعْمَالِ، وَيَجُوزُ (زَيْدٌ ظَنَنْتُ عَالِمٌ) بِالإِهْمَالِ(٣)، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَبِالأَرَاجِيْزِ يَا ابْنَ اللُّؤْمِ تُوعِدُنِي ... وَفِي الأَرَاجِيْزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ؟(٤)

---

(١) وهو على سبيل التخيير لا اللزوم، فلك الإلغاء والإعمال، هذا مذهب الجمهور، وذهب الأخفش إلى أنه على سبيل اللزوم، واختاره ابن أبي الربيع.
"الهمع" (١/ ٥٥١)، و"الارتشاف" (٤/ ٢١٠٧).
واعلم أن للإلغاء حالات:
الأولى: يجب فيها، وهي: إذا كان العامل مصدرًا مؤخرًا، نحو: (عمرو مسافر ظني)؛ لأن المصدر لا يعمل متأخرًا.
وهكذا يجب الإلغاء إذا تقدم المعمول واقترن به أداة تستوجب التقديم، نحو: (لزيد قائم ظننت).
الحالة الثانية: يمتنع فيها الإلغاء، وهي: أن يكون العامل منفيًا، نحو: (زيدًا قائمًا لم أظن).
الحالة الثالثة: جواز الوجهين، وذلك فيما عدا الحالتين المتقدمتين.
"حاشية الخضري" (١/ ٢٢٣)، و"ياسين على التصريح" (١/ ٢٥٣).

[٢] في خ، ط٢: (قولك).

(٣) وجملة (ظننت) اعتراضية لا محل لها من الإعراب، كما في "المغني". انظر: "الصبان" (٢/ ٢٥).

(٤) التخريج: البيت لجرير في "لسان العرب" (خيل)، و"شرح أبيات سيبويه" (١/ ٤٠٧).
وللعين المنقري (منازل بن زمعة المنقري) في "الكتاب" (١/ ١٢٠)، و"تلخيص الشواهد" ص(٤٤٦)، و"خزانة الأدب" (١/ ٢٥٣)، و"شرح المفصل" لابن يعيش (٧/ ٨٤-٨٥)، و"المقاصد الشافية" (٢/ ٤٦٧)، و"التصريح" (١/ ٢٥٣)، و"شرح شواهد الإيضاح" ص(١٢٠)، و"شرح التسهيل" (٢/ ٨٥-٨٦). =

فاللُّؤْمُ: مُبْتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، و(فِي الأَرَاجِيز) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَأُلْغِيَتْ (خِلْتُ)؛ لِتَوَسُّطِهَا بَيْنَهُمَا، وَهَلِ الْوَجْهَانِ سَوَاءٌ، أَوِ الإِعْمَالُ أَرْجَحُ؟، فِيهِ مَذْهَبَانِ[1].

= وبلا نسبة في "الأصول في النحو" (١/١٩٣)، و"الارتشاف" (٤/٢١٠٧)، و"أوضح المسالك" (٢/٥٣)، و"الهمع" (١/٥٥٢)، و"المفصل" صـ(٢٦١).

تنبيه: البيت في "خزانة الأدب" (والفشل) بدل (الخور).

قال البغدادي في "خزانة الأدب" (١/٢٥٣): وهذا البيت ينشده النحويون: (وَفِي الأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللُّؤْمُ والخَوَرُ)، والصواب ما ذكرناه؛ فإن القصيدة لامية، إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية.

اللغة: **الأراجيز**: جمع أرجوزة بمعنى الرجز، وهو ضرب من الشعر. **اللؤم**: عبارة عن دناءة النفس، وضعة النسب. **الخور**: الضعف. **توعدني**: تهددني، وهو مضارع (أوعد)، ولا يقال: (أوعده) من غير ذكر الموعود به، إلا أن يكون الموعود به شرًّا.

المعنى: أتهددني بالأراجيز يا دنيء الأصل، ويا وضيع النسب، وفي هذه الأراجيز الدناءة والضعف. وقد جعله ابنًا للؤم مبالغة في هجائه.

الإعراب: **الهمزة**: للاستفهام. **بالأراجيز**: جار ومجرور متعلق بـ(توعدني). **يا ابن اللؤم**: ابن: منادى منصوب، وهو مضاف، واللؤم: مضاف إليه. **توعدني**: توعد: فعل مضارع مرفوع؛ لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **وفي الأراجيز**: الواو: للحال، في الأراجيز: جار ومجرور خبر مقدم. **اللؤم**: مبتدأ مؤخر. والخور: معطوف على (اللؤم) وجملة: (خلت) معترضة بين المبتدإ والخبر.

الشاهد فيه: إلغاء (خال)؛ لتوسطها بين المفعولين، فرفعا على المبتدإ والخبر.

(١) والذي اختاره المصنف في "أوضح المسالك" (٢/٥٦) أن الإعمال حال التوسط أرجح؛ لأن العامل اللفظي أقوى -وإن توسط- من العامل المعنوي، وهو الابتداء. وقيل: هما سواء؛ لأن العامل اللفظي لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوي الذي هو الابتداء. وهذا المذهب اختاره المصنف في "الجامع الصغير" وأبوحيان، وصححه المرادي.

"التصريح" (١/٢٥٤)، و"الصبان" (٢/٢٨)، و"الجامع الصغير" صـ(٣٦)، و"الآلوسي" صـ(٢٨٦-٢٨٧).

ومِثَالُ تَأَخُّرِهَا عَنْهُمَا قولُكَ: (زيدٌ عالمٌ ظَنَنْتُ)[١] بالإهْمَالِ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ بِالِاتِّفَاقِ، وَيَجُوزُ (زيدًا عالمًا ظَنَنْتُ) بالإعْمَالِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

القَـوْمُ فِي أَثَـرِي ظَنَنْـتُ فـإِنْ يَكُـنْ ... مَا قَدْ ظَنَنْتُ فَقَدْ ظَفِرتُ وَخَابُوا[٢]

فَالقَومُ: مُبْتَدَأٌ، و(فِي أَثَرِي) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهُ، وَأُهْمِلَتْ (ظَنَّ)؛ لِتَأَخُّرِهَا عَنْهُمَا.

وَمَتَى تَقَدَّمَ الْفِعْلُ عَلَى الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ مَعًا، لَمْ يَجُزِ الْإِهْمَالُ[٣]،

---

(١) وجملة (ظننت) حينئذٍ استئنافية كما في «المغني». «الصبان» (٢/ ٢٨).

(٢) قال الشيخ محمد محيي الدين: لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين.

قلت: ولم أقف على تخريجه في الكتب التي بحوزتي.

اللغة: **أثري**: أي: يتعقبون أثري ويطلبونه، فهم خلفي. **خابوا**: فشلوا. **ظفرت**: الظفر: الفوز بما طالبت، والفلج على من خاصمت.

المعنى: أظن القوم يتعقبونني فهم خلفي، فإن كان هذا الذي أظنه واقعًا فسوف أفلت منهم، أو أوقع بهم أعظم وقيعة، فأخيبُ آمالهم، وأظفر عليهم.

الإعراب: **القوم**: مبتدأ. **في أثري**: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، والياء: ضمير متصل مضاف إليه في محل جر بالمضاف. **ظننت**: فعل وفاعل. **فإن**: الفاء: تفريعية، أو استئنافية، إن: حرف شرط جازم. **يكن**: فعل مضارع مجزوم بـ(إن) وعلامة جزمه السكون وهو فعل الشرط. **ما**: اسم موصول في محل رفع فاعل؛ لأن (يكن) تام. **قد**: حرف تحقيق. **ظننت**: فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، والعائد محذوف وهو المفعول الأول لـ(ظننت)، والثاني: أيضًا محذوف، والتقدير: (إن يكن الذي ظننته حاصلًا). **فقد**: الفاء: واقعة في جواب الشرط، قد: حرف تحقيق. **ظفرت**: فعل وفاعل، والجملة في محل جزم جواب الشرط. **وخابوا**: والواو: عاطفة، خابوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله (القوم في أثري ظننت)، ألغى الفعل الناسخ القلبي -وهو (ظن)-؛ لتأخره عن المعمولين، وهذا الإلغاء جائز، وهو راجح. ونظير هذا البيت قوله:

هُمَـا سَـيِّدَانَا يَزْعُمَـانِ وَإِنَّمَـا ... يَسُـودَانِنَا إِنْ أَيْسَـرَتْ غَنَمَاهُمَـا

(٣) وهذا مذهب جمهور البصريين، ووافقهم الفراء من الكوفيين. =

لَا تَقُولُ[١]: (ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ)، بِالرَّفْعِ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ(٢).

[تعريف التعليق]

وَأَمَّا التَّعْلِيقُ فَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ (إِبْطَالِ عَمَلِهَا[٣] لَفْظًا، لَا مَحَلًّا)؛ لاعْتِرَاضِ مَا لَهُ

= «الارتشاف» (٤/ ٢١٠٧-٢١٠٨).

[١] في الأصل: (لا يقال).

(٢) فإنهم جوزوا مع الإعمال الإلغاء، والإعمال عندهم أحسن.

ووافقهم على ذلك الأَخْفَشُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَأَبُوبَكْرٍ الزُّبَيْدِيُّ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ.

واستدلوا بقوله:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي ... أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

وقوله:

أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا ... وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

والبصريون خرجوا ذلك على تقدير اللام في الأول، وضمير الشأن في الثاني، أي: (لملاك الشيمة الأدبُ، وما إخاله...)

ولا يظهر تخصيص الأول باللام والثاني بالضمير، بل لو حمل كلٌّ منهما على إضمار اللام أو الضمير، لصحَّ.

انظر: «الهمع» (١/ ٥٥٢-٥٥٣)، و«الارتشاف» (٤/ ٢١٠٧-٢١٠٨)، و«تلخيص الشواهد» صـ(٤٤٩).

فَائِدَةٌ: إذا تقدم هذه الأفعال شيء، فإنْ كان لام التأكيد تعين الإلغاء، نحو: (إن زيدًا لظننت أبوه قائم)، وإنْ كان حرف الاستفهام، نحو: (أتظن زيدًا منطلقًا؟)، فالإعمال متعين. وإن كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولاً لهذه الأفعال، نحو: (أين أو متى تظن زيدًا قائمًا؟)، فإن جعلتهما معمولين لـ(قائم) فأنت بالخيار، وإن جعلتهما معمولين لـ(تظن) لم يجز إلا الإعمال كما قال سيبويه؛ لأن الظن لم يقع بين عامل ومعمول، بل وقع صدرًا، والذي تقدم عليه إنما هو معموله. وقيل: ويجوز الإلغاء. «حاشية ياسين على التصريح» (١/ ٢٥٢).

[٣] في الأصل: (إعمالها).

صَدْرُ الْكَلَامِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَعْمُولَيْهَا[1]. وَالْمُرَادُ بِمَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ:

(ما) النَّافِيَةُ[2]، كَقَوْلِكَ: (عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، وقَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾[الأنبياء:٦٥][3]، فـ(هَؤُلَاءِ): مُبْتَدَأٌ، وَ﴿ يَنطِقُونَ ﴾: خَبَرُهُ، وَلَيْسَا

---

(١) فإن قلت: ما فائدة المعلّق مع أن العامل يعمل في المحل؟
قلت: فائدته: أنه يسوغ دخول الناسخ على الجملة الفعلية، ولولاه لم يدخل. اهـ.
"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٩٤).

(٢) أي: مطلقًا، سواء وقعت في جواب القسم أم لا، وأما (إن)، و(لا) النافيتان فقيدهما في "أوضح المسالك" بقوله: في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر، أي: لا يكون لهما الصدارة إلا حينئذٍ.
قال عبادة: وما ذكره المصنف مذهب بعض النحاة، والصحيح أن (لا)، و(إن) لهما الصدارة، سواء كانا في جواب قسم أم لا، كما هو مذهب ابن مالك، ولذا أطلق في قوله:
وَالْـتُزِمَ التَّعْلِيـقُ قَبْـلَ نَفْـيِ مَـا
وَإِنْ وَلَا...
قلت: وهو مذهب الرضي أيضًا واختاره اللقاني، وكذلك المصنف هنا كما يدل عليه إطلاقه. والله أعلم.
"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٥٥)، و"الصبان" (٢/ ٣٠)، و"الآلوسي" ص(٢٨٧)، و"أوضح المسالك" (٢/ ٥٧)، و"حاشية عبادة على الشذور" (٢/ ١٣٧)، و"شرح الرضي" (٤/ ١٥٩-١٦٠)، و"شرح الفاكهي مع الحاشية" (٢/ ٥٤)، و"الخضري" (١/ ٢٤٤).

(٣) الإعراب: **لقد**: اللام: واقعة في جواب القسم. قد: حرف تحقيق. **علمت**: فعل وفاعل. **ما**: حرف نفي. **هؤلاء**: الهاء: للتنبيه، أولاء: مبتدأ مبني في محل رفع. **ينطقون**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، وجملة ﴿ يَنطِقُونَ ﴾ في محل رفع خبر المبتدإ، وجملة ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ من المبتدإ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم).
فائدة: جملة ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾ لفظها واحد قبل التعليق وبعده، وإنما الفرق بينهما أن المحل للجملة السادة مسد المفعولين بعد التعليق، ولكل من جزأيها قبله، وهكذا يقال في كل جملة لا محل لها من الإعراب قبل التعليق.
"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٥٥)، و"الصبان" (٢/ ٢٩)، و"الحاشية على الفاكهي"=

مَفْعُولًا أَوَّلًا وَثَانِيًا.

و(لا) النَّافِيَةُ[(١)]، نَحْوُ قَوْلِكَ: (علمْتُ لَا زيدٌ قائمٌ ولا عمْرٌو)[(٢)].

و(إنِ) النَّافِيَةُ[(٣)]، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[الإسراء:٥٢][(٤)]، أَيْ:

= (٢/ ٥٤).

(١) أي: سواء كانت عاملة عمل (إنَّ) أو عمل (ليس)، وإن اقتصر الشارح في التمثيل على المهملة، وقيدها شارح "اللباب" بالنافية للجنس.
"الصبان" (٢/ ٣٠)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٥٤).

(٢) قال في "شرح التسهيل" (٢/ ٨٩): من أمثلة ابن السراج: (أحسب لا يقوم زيد).
قال ابن هانئ: يظهر أنه لم يحفظ له مثالاً عن العرب نثريًا ولا شعريًا، وقد أنشدت عليه:

فَعِشْ مُعْدَمًا أَوْ مُتْ كَرِيمًا فَإِنَّنِي ... أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُهْ

انتهى.

قال بعض المحققين: في الاستشهاد بهذا البيت نظر؛ لأن المعلِّق - بالكسر - الذي هو (لا) إنما دخل على الجملة الواقعة في موضع المفعول الثاني، فقيل: إنه من التعليق، وقيل: لا، وهو الصحيح؛ لأن موضوع التعليق أن يقع بعد العامل ما يسد مسد مفعوليه، وهنا الأول موجود وحكم الجملة بعدُ أنها في محل نصب مفعول ثانٍ وجد المعلق أم لا، ولهذا -والله أعلم- لم يمثل ابن مالك بهذا البيت ولا المصنف هنا، مع اطلاعهما على ما لم يطلع عليه غيرهما.
"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٩٧).

(٣) أي: سواء كانت عاملة أو مهملة، وإن لم يمثل المصنف إلا للمهملة.
"الصبان" (٢/ ٢٩-٣٠).

(٤) الإعراب: **وتظنون**: الواو: واو الحال، وتظنون: فعل وفاعل. **إن**: حرف نفي. **لبثتم**: فعل وفاعل. **إلا قليلًا**: إلا: أداة حصر، قليلًا: صفة لزمان محذوف أو لمصدر محذوف، أي: إلا زمانًا قليلًا أو لبثًا قليلًا. وجملة (إن لبثتم) في محل نصب سدت مسد مفعولي (ظن) المعلَّقة بـ(إن) النافية.

تنبيه: قال ابن عقيل: قال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء -يعني: التمثيل بالآية ونحوها-؛ لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلِّق تسلط العامل على ما بعده، فينصب=

(مَا لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا).

وَلَامُ الِابْتِدَاءِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: (علمْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ)، وقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[البقرة:١٠٢][١].

ولامُ القَسَمِ[٢]، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

ولقــدْ عَلِمْــتُ لَتَــأْتِينَّ مَنِيَّــتِي ... إنَّ المَنَايَـا لا تَطِيشُ سِـهَامُهَا[٣]

= مفعولين، نحو: (ظننت ما زيد قائم)، فلو حذفت (ما) لقلت: (ظننت زيدًا قائمًا)، والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك؛ لأنك لو حذفت المعلّق -وهو (إن)- لم يتسلط (تظنون) على (لبثتم)؛ إذ لا يقال: (وتظنون لبثتم)، هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره، وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك. اهـ.

انظر: "شرح ابن عقيل" (١/ ٢٢٤)، و"حاشية ابن حمدون" (١/ ١٩٦).

(١) الإعراب: ولقد: الواو: استئنافية، لقد: اللام: واقعة في جواب القسم، وقد: حرف تحقيق. علموا: فعل وفاعل. لمن: اللام لام الابتداء، من: اسم موصول في محل رفع مبتدأ. اشتراه: اشترى: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، وفاعله: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هو) وجملة: (اشتراه) صلة الموصول، والعائد الضمير المستتر (هو). ما: حرف نفي. له: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم. في الآخرة: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (خلاق). من خلاق: من: حرف جر زائد أو صلة وتوكيد، خلاق: مبتدأ مجرور لفظًا مرفوع محلًا، وجملة ﴿مَا لَهُ ... مِنْ خَلَاقٍ﴾ في محل رفع خبر المبتدإ الموصول وهو (من)، وجملة ﴿مَنِ اشْتَرَاهُ...﴾ في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم).

(٢) وممن عدها من المعلقات: ابن مالك رحمه الله.

قال أبوحيان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا، بل صرح ابن الدهان في "الغرة" بأنها لا تعلّق. "الهمع" (١/ ٥٥٦)، و"الارتشاف" (٤/ ٢١١٤).

(٣) التخريج: البيت للبيد بن ربيعة رضي الله عنه في "الكتاب" (٣/ ١٠٩-١١٠)، و"التصريح" (١/ ٢٥٤)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/ ٨٢٩)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٦/ ٢٣٢)،=

= و"خزانة الأدب" (٩/ ١٦٠-١٦٢)، و"تلخيص الشواهد" صـ(٤٥٣).

وبلا نسبة في "شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ٨٨)، و"شرح الكافية" للرضي (٤/ ١٦٠)، و"الارتشاف" (٤/ ٢١١٤)، و"المساعد" (١/ ٣٦٨)، و"سر صناعة الإعراب" (١/ ٣٤٤)، و"خزانة الأدب" (١٠/ ٣٥٨-٣٥٩)، و"المغني" (٢/ ٤٠١و٤٠٧)، و"الأشموني" (٢/ ٣٠)، و"الهمع" (١/ ٥٥٦)، و"الشذور" صـ(٣٧٦)، و"شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٧٩).

تنبيه: قال العيني في "شرح شواهد الأشموني": قاله لبيد بن عامر كذا قالوا، ولكني لم أجد في ديوانه إلا الشطر الثاني حيث يقول:

صَادَفْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبْنَهُ إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

وقال البغدادي في "خزانة الأدب" (٩/ ١٦٢): والبيت نسبه سيبويه في كتابه للبيد، والموجود في معلقته إنما هو المصراع الثاني، وصدره: (صادفن منها غرة فأصبنه).

اللغة: **منيتي**: المنية: الموت. **تطيش سهامها**: طاش السهم عن الرمية إذا وقع يمينه، أو شماله ولم يصبه.

المعنى: لقد عرفت أن الموت لا مفر منه، وأن سهامه لا تخطئ أحدًا من الناس عاجلًا أو آجلًا.

الإعراب: ولقد: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: للتأكيد. واللام في (لتأتين): جواب القسم قاله العيني. ولك جعل اللام الأولى لام جواب قسم آخر بأن يكون أَقْسَمَ على العلم، وأَقْسَمَ على الإتيان. قد: حرف تحقيق. علمت: فعل وفاعل. لتأتين: اللام: واقعة في جواب القسم، تأتين: فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: حرف للتوكيد لا محل لها من الإعراب. منيتي: فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومنية: مضاف، والياء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف. إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر. **المنايا**: اسم (إن) منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف؛ للتعذر. **لا**: حرف نفي. **تطيش**: فعل مضارع مرفوع. **سهامها**: فاعل مرفوع، وسهام: مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف، وجملة (لتأتين) أي: جواب القسم مع جملة القسم في محل نصب سد مسد مفعولي (علم). وقولهم: (جواب القسم لا محل له من الإعراب) هذا إذا لم يضم إلى غيره، ولقائل أن يقول: العلم إنما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط، فهي التي في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم)، ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها؛ لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق، ولا يكون لها محل باعتبار الجواب.

الشاهد فيه: قوله (علمت لتأتين)، حيث علق الفعل (علم) عن العمل لفظًا فيما بعده؛ =

وَالِاسْتِفْهَامُ[(١)]، كَقَوْلِكَ: (علمتُ أزيدٌ قائمٌ)، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي الْجُمْلَةِ اسْمُ اسْتِفْهَامٍ، سَوَاءٌ كَانَ أَحَدَ جُزْءَيِ الْجُمْلَةِ، أَوْ كَانَ فَضْلَةً؛ فالأَوَّلُ: نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَىٰ﴾[طه:٧١][(٢)]، وَالثَّانِي: كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾[الشعراء:٢٢٧][(٣)]، فـ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾: مَنْصُوبٌ

= لوجود لام القسم، وهي من المعلقات.

فائدة: قال ابن هشام في "تلخيص الشواهد" ص(٤٥٣): و(علمت) فيه محتملة لوجهين:

أحدهما: أن تكون معلقة كما ذكر الشارح -يعني: ابن الناظم-، فيكون (لتأتين) جوابًا لقسم محذوف، وجملة القسم والجواب في موضع نصب بالفعل المعلق.

والثاني: أن تكون أجريت -لإفادتها تحقيق الشيء وتوكيده- مجرى القسم، فتخرج حينئذٍ عن طلب المفعولين، وتتلقى بما يتلقى به القسم، وعلى هذا فلا قسم مقدر، والجملة لا محل لها، كسائر الجمل التي يجاب بها القسم، ويخرج البيت عن الدليل. ويأتي الوجهان في الآية الكريمة أيضًا. يعني: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وانظر: "المغني" (٢/ ٤٠١-٤٠٧)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٦/ ٢٣٢)، و"التصريح" (١/ ٢٥٥)، و"شرح الرضي" (٤/ ١٦٠)، و"خزانة الأدب" (٩/ ١٦٠)، و"الكتاب" (٣/ ١١٠).

(١) مطلقًا، أي: سواء كان بالحرف، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِىٓ أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩]، أم بالاسم، سواء كان الاسم مبتدأ، نحو: ﴿لِنَعْلَمَ أَىُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾[الكهف:١٢]، ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابًا﴾[طه:٧١]، أم خبرًا نحو: (علمت متى السفر)، أو مضافًا إليه المبتدأ، نحو: (علمت أبو من زيد)، أم فضلة: ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. "الأشموني" (٢/ ٣٠).

(٢) الإعراب: الواو: حرف عطف. لتعلمن: اللام: واقعة في جواب القسم، تعلمن: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة؛ لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: للتوكيد. أينا: اسم استفهام مبتدأ مرفوع، ونا: مضاف إليه. أشد: خبر. عذابًا: تميز. وأبقى: معطوف على (أشد)، وجملة (أينا أشد) في محل نصب سد مسد مفعولي (علم) المعلق بالاستفهام.

(٣) الإعراب: وسيعلم: الواو: استئنافية، والسين: حرف تنفيس، ويعلم: فعل مضارع مرفوع.=

بـ﴿ يَنقَلِبُونَ ﴾ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ؛ أَيْ: يَنْقَلِبُونَ أَيَّ انْقِلَابٍ[1]، و﴿ يَعْلَمُ ﴾ مُعَلَّقَةٌ عَنِ الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنِ اسْمِ الِاسْتِفْهَامِ وَهُوَ ﴿ أَىَّ ﴾، وَرُبَّمَا تَوَهَّمَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ انْتِصَابَ ﴿ أَىَّ ﴾ بـ﴿ يَعْلَمُ ﴾ وَهُوَ خَطَأٌ؛ لِأَنَّ الاسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَلَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا الْإِهْمَالُ تَعْلِيقًا؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ فِي قَوْلِكَ: (عَلِمْتُ ما زيدٌ قَائمٌ)، عَامِلٌ فِي الْمَحَلِّ، وَلَيْسَ عَامِلًا فِي اللَّفْظِ، فَهُوَ عَامِلٌ لا عاملٌ، فَشُبِّهَ بِالْمَرْأَةِ الْمُعَلَّقَةِ[2]، الَّتِي هِيَ لَا مُزَوَّجَةٌ[3] وَلَا مُطَلَّقَةٌ، وَالْمَرْأَةُ الْمُعَلَّقَةُ: هِيَ الَّتِي أَسَاءَ زوجُهَا عِشْرَتَهَا[4].

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ عَامِلٌ فِي الْمَحَلِّ: أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ بِالنَّصْبِ، كَقَوْلِ كُثَيِّرٍ:

= الذين: اسم موصول في محل رفع فاعل. ظلموا: فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. أيَّ: اسم استفهام منصوب على المفعولية المطلقة عامله (ينقلبون)، ولا يجوز أن يكون معمولاً لـ(يعلم)؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يعمل فيه ما قبله، وهو مضاف. منقلب: مضاف إليه مجرور بالمضاف. ينقلبون: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، وجملة (ينقلبون) في محل نصب سدت مسد مفعولي (يعلم) المعلق بالاستفهام.

(١) أشار به إلى أن (منقلب) بمعنى (انقلاب)، وإلا كان المناسب أن يقول: (أي منقلب). «حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ١٣٧).

(٢) أي: أن العامل المعلَّق شبيه بالمرأة التي فُقِدَ زوجها، فليست مزوجة ولا مطلقة، فسمي العامل بالمعلق، كما سميت المرأة المذكورة بالمعلقة.

(٣) أي: لعدم تمكنها من زوجها، ولا مطلقة؛ لعدم تمكنها من الزواج، إلا إذا اشتكت ضرر عدم الوطء، وخافت على نفسها الزنا، ولو كان عندها النفقة فتطلق عليه، وتمكن من الزواج بعد العدة. «حاشية عبادة على الشذور» (٢/ ١٣٩).

(٤) قال ابن الخشاب: لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى. «الشذور» صـ(٣٨٠).

وما كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ ما البُكَى وَلَا مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ[1]

---

(١) التخريج: البيت لكثير عزة في "ديوانه" صـ(٣٢)، و"أمالي القالي" صـ(١٨٢)، و"خزانة الأدب" (٥/٢١١-٢١٤) (٩/١٤٦)، و"المغني" (٢/٤١٨-٤١٩)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (٢/٨١٣-٨١٤)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٦/٢٠٧)، و"الشذور" صـ(٣٧٩)، و"التصريح" (١/٢٥٧).

وبلا نسبة في "أوضح المسالك" (٢/٥٩)، و"الأشموني" (٢/٣٢)، و"الدر المصون" صـ(٢٧٣)، و"اللباب في علوم الكتاب" (٢/٣٥٣).

اللغة: أدري: أعلم. عزة: اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها. موجعات: جمع موجعة، وهي المؤلمة.

المعنى: يقول الشاعر: قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء؛ لأنه لم يكن يمر بخاطري، ولم أكن ذقت الأمور المؤلمة؛ لأنني كنت مرتاح الخاطر هنيءَ البال، وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبي، وامتلكت مشاعري.

الإعراب: الواو: بحسب ما قبلها. ما: نافية. كنت: كان مع اسمها. أدري: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة، وفاعله: ضمير مستتر فيه تقديره (أنت)، والجملة الفعلية في محل نصب خبر (كان). قبل: ظرف زمان متعلق بـ(أدري)، وقبل: مضاف. عزة: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه اسم ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث. ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. البكى: خبر المبتدإ مرفوع بضمة مقدرة على الألف؛ للتعذر، وجملة المبتدإ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولي (أدري). ولا: الواو: حرف عطف، لا: زائدة؛ لتأكيد النفي. موجعات: معطوف على محل (ما البكى)، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة؛ لأنه جمع مؤنث سالم، وهو مضاف. والقلب: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة. حتى: حرف ابتداء. تولت: فعل ماضٍ، والتاء: حرف للتأنيث لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: تعليق الفعل وهو (أدري) عن العمل في لفظ ما بعده النصب؛ لأن المبتدأ اسم استفهام واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله؛ لأن رتبته التصدير، وقد عمل النصب في محل الجملة؛ بدليل عطف (موجعات) المنصوب عليها.

تنبيه: البيت ليس نصًّا فيما ذكر، ففيه احتمالات أخرى:

منها: أن تكون (ما) زائدة، و(البكى) مفعول به، فعطف (موجعات) عليه، وعليه (أدري)=

= بمعنى (أعرف).

ومنها: أن الأصل: (ولا أدري موجعات القلب)، فيكون من عطف الجملة.

ومنها: أنه يحتمل أن تكون (لا) نافية للجنس، و(موجعات) اسمها، والخبر محذوف، كأنه قال: (ولا موجعات القلب عندي حتى تولت). ولا شاهد فيه على هذه الأوجه.

قال ابن هشام في "المغني": ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس رَحِمَهُ اللَّهُ: أقمت مدة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصًا. اهـ.

وممن نص عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم أن المعلق عامل في المحل.

"المغني" (٢/ ٤١٩)، و"الدر المصون" (٢٧٢)، و"التصريح" (١/ ٢٥٧)، و"خزانة الأدب" (٤/ ١٤٦).

تتمة: ذكر أبوعلي في "التذكرة" أن من جملة المعلقات (لعل)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١]، وجزم به المصنف في "الشذور" وشرحه.

وذكر بعضهم من جملتها (لو)، وجزم به في "التسهيل"، والمصنف في "الشذور" وشرحه أيضًا، كقوله:

لَقَدْ عَلِمَ الْأَقْوَامُ لَوْ أَنَّ حَاتِمًا ... أَرَادَ ثَرَاءَ الْمَالِ كَانَ لَهُ وَفْرُ

وعدَّ في "الشذور وشرحه" أيضًا من المعلقات (كم) الخبرية، ونص على ذلك بعضهم، وحمل عليه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١]، وقدر (كم) خبرية منصوبة بـ(أهلكنا) والجملة سدت مسد مفعولي (يروا)، وهذا الإعراب صحيح، لكن لا يتعين خبرية (كم) بل يجوز أن تكون استفهامية، ويؤيده قراءة ابن مسعود ﴿من أهلكنا﴾، وجوز الفراء انتصاب كم بـ(يروا) وهو سهو، قدرت خبرية أو استفهامية؛ لأن (كم) تستوجب الصدارة؛ فلا يعمل فيها ما قبلها، خبرية كانت أو استفهامية.

ونصَّ في "شرح الشذور" عن جماعة من المغاربة أن من المعلقات (إنَّ) التي في خبرها اللام، نحو: (علمت إنَّ زيدًا لقائم) ثم قال: والظاهر أن المعلق اللام لا (إنَّ) إلا أن ابن الخباز حكى أنه يجوز: (علمت إنَّ زيدًا قائم) بالكسر مع عدم اللام، وأن ذلك مذهب سيبويه، فعلى هذا المعلّق (إنَّ). اهـ.

"شرح الشذور" صـ(٣٧٧) و"شرح الفاكهي على القطر مع الحاشية" (٢/ ٥٦).

فائدتان:

الأولى: ذكر المصنف من خصائص أفعال هذا الباب: التعليق والإلغاء، ومن خصائصه أيضًا إعمالها في ضمير رفع ونصب متصلين مع اتحاد المسمى، نحو: (علمتُني فقيرًا إلى عفو الله)، وكذا (علمتَك)، و(علمه)، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ ۝ أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ﴾ [العلق: =

فَعَطَفَ (مُوجِعاتِ) بِالنَّصْبِ عَلَى مَحَلِّ قَوْلِهِ: (مَا البكى) الَّذِي عُلِّقَ عَنِ العَمَلِ فِيهِ[١] قَوْلُهُ (أَدْرِي).

= ٦-٧]، وأشرك في هذا مع الأفعال القلبية (رأيت) الحلمية والبصرية، قال الله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ وَقَالَ ٱلۡأٓخَرُ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَحۡمِلُ فَوۡقَ رَأۡسِي خُبۡزٗا﴾ [يوسف: ٣٦]، وقال أبوالدرداء ﷺ: (لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فِي يَوْمِ شَدِيدِ الْحَرِّ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى رَأْسِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرِّ، وَمَا مِنَّا أَحَدٌ صَائِمٌ، إِلَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ رَوَاحَةَ)، وقال ابن مسعود ﷺ: (وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا وَمَا يَتَخَلَّفُ عَنْهَا إِلَّا مُنَافِقٌ مَعْلُومُ النِّفَاقِ) الحديث.

وشذ الاستعمال في (عَدِمَ، وفَقَدَ)، قال جران العود:

لَقَدْ كَانَ لِي عَنْ ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي ... وَعَمَّا أُلاقِي مِنْهُمَا مُتَزَحْزَحُ

وقال آخر في (فقدتني):

نَدِمْتُ عَلَى مَا كَانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي ... كَمَا يَنْدَمُ الْمَغْبُونُ حِينَ يَبِيعُ

ولا يجوز في (أكرم) وشبهه أن يقال: (أكرمتُني)، و(أكرمتَك)، بل الواجب إذا قصد ذلك أن يقال: (أكرمت نفسي) و(أكرمتَ نفسك)، فيؤتى بالنفس استغناء بها عن ذلك.

"شرح الكافية الشافية" (١/ ٢٥١-٢٥٢)، و"الهمع" (١/ ٥٦١-٥٦٢-٥٦٣)، و"الصبان" (٢/ ٣٦).

الفائدة الثانية: الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين إن كان يتعدى إليهما ولم ينصب الأول، فإن نصبه سدت مسد الثاني، نحو: (علمت زيدًا أبو من هو)، وإن لم يتعدَّ إليهما فإن كان يتعدى بحرف الجر فهي في موضع نصب بإسقاط الخافض، نحو: (فكرت أهذا صحيح أم لا؟)، وإن كان يتعدى إلى واحد سدت مسده، نحو: (عرفت أيُّهم زيد)، فإن كان مفعوله مذكورًا، نحو: (عرفت زيدًا أبو من هو)، فقال جماعة: الجملة حال، ورد بأن الجملة الإنشائية لا تكون حالًا. وقيل: بدل كل بتقدير مضاف، أي: عرفت شأن زيد، وقيل: بدل اشتمال، ولا حاجة إلى تقدير، وقال الفارسي: مفعول ثانٍ لعرفت؛ بتضمينه معنى (علمت)، واختاره أبوحيان، كذا في "الهمع" ومثله في "المغني"، وزاد أن القول الأخير رد بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس، ورجح في محل آخر القول بالبدلية.

"الصبان" (٢/ ٣٢)، و"الهمع" (١/ ٥٦٠)، و"المغني" (٢/ ٤١٨).

[١] في خ: (في قوله).

[باب الفاعل]

ص- بَابٌ: الفَاعِلُ(١) مرفوعٌ، كـ (قَامَ زيدٌ)، و(مَاتَ عمرٌو)، ولا يَتَأَخَّرُ عَامِلُهُ عَنْهُ ولَا يَلْحَقُهُ[٢] عَلامةُ تَثْنِيةٍ ولا جَمْعٍ، بَلْ يُقَالُ: (قامَ رَجُلَانِ وَرِجَالٌ وَنِسَاءٌ)، كَمَا يُقَال: (قامَ رَجلٌ)، وشذَّ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ»[٣]، «أَوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ».

(١) لأنه عمدة لا يستغني الكلام عنه، ورافعه المسند؛ وفاقًا لسيبويه، لا الإسناد؛ خلافًا لخلف الأحمر. ورفعه إما حقيقة، نحو: (قام زيد)، أو حكمًا كالمجرور بـ(من) أو (الباء) الزائدتين، نحو: ﴿مَا جَآءَنَا مِن بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]، ونحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]، أو بإضافة المصدر إليه، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو اسمه، نحو: (من قبلة الرجل امرأته الوضوء). وقوله: (الفاعل مرفوع)، أي: على المشهور، وقد ينصب شذوذًا إذا فهم المعنى، سمع من كلامهم: (خرق الثوبُ المسمارَ)، و(كسر الزجاجُ الحجرَ)، برفع أولهما ونصب ثانيهما، وجعله ابن الطراوة قياسًا مطردًا، واستأنس له بعضهم بقراءة عبدالله بن كثير: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ آدمَ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَاتٌ﴾ [البقرة: ٣٧].

وبقي أن من العرب من يرفع الفاعل والمفعول معًا، كما في قوله:

إِنَّ مَـنْ صَـادَ عَقْعَقًـا لَمَشُـومُ ... كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

ومنهم من ينصبهما، كما في قوله:

قَدْ سَـالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ... الأُفْعُـوَانَ وَالشُّـجَاعَ الشَّـجْعَمَا

قال ابن هشام بعد أن ذكر هذه اللغات: والوجه رفع الفاعل ونصب المفعول، وما عداه لا يقع إلا في الشعر أو في شاذ من الكلام، بشرط أمن اللبس. اهـ.

"بانت سعاد" صـ(٩٠)، و"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٦٩)، و"الحاشية على الفاكهي" (٢/ ٥٨)، و"شرح التسهيل" (٢/ ١٠٧).

[٢] في ح، خ، ط١، ط٢: (تلحقه).　　[٣] (بالليل) ليس في الأصل.

وَيَلْحَقُهُ عَلامَةُ تَأْنِيثٍ إنْ كَانَ الفاعل مُؤَنَّثًا، كـ (قامَتْ هندٌ)، و(طَلَعَتِ الشَّمْسُ)، وَيَجُوزُ الْوَجْهَانِ فِي مَجَازِيِّ التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾[1] [يونس:٥٧]، وَفِي الحَقِيقِيِّ المُنْفَصِلِ، نَحْوُ: (حَضَرَتِ القاضِيَ امرأةٌ)، والْمُتَّصِلِ[2] فِي بَابِ (نِعْمَ وبِئْسَ)، نحوُ: (نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ)، وَفِي الْجَمْعِ، نَحْوُ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾[الحجرات:١٤]، إلّا جَمْعَي التَّصْحِيحِ فَكَمُفْرَدَيْهِما، نَحْوُ: (قَامَ الزَّيْدُونَ)، وَ(قَامَتِ الْهِنْدَاتُ)، وَإِنَّمَا امْتَنَعَ فِي النَّثْرِ: (ما قامَتْ إلّا هندٌ)؛ لأنَّ الفَاعِلَ مُذكَّرٌ مَحْذُوفٌ، كَحَذْفِهِ فِي نَحْوِ: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[البلد:١٤-١٥] و﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[يوسف:٤١] و﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨]، وَيَمْتَنِعُ فِي غَيْرِهِنَّ.

ش- لَمَّا انقَضَى الْكَلامُ فِي ذِكْرِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِمَا مِنْ أَبْوَابِ النَّوَاسِخِ، شَرَعْتُ فِي ذِكْرِ بَابِ الْفَاعِلِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ بَابِ النَّائِبِ، وَبَابِ التَّنَازُعِ(٣)، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ وَبِبَابِ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ وَهُوَ بَابُ الاشْتِغَالِ(٤) .[5]

---

[1] (من ربكم) ليس في الأصل، ب، ج، ط١.

[2] (المتصل) سقط من ب.

(٣) وجه تعلقه بباب الفاعل أن الفعل فيه مقدم على المعمول، وذلك المعمول قد يكون فاعلًا كما يكون غير ذلك.

(٤) وجه تعلقه به أنه يكون فاعلًا لفعل محذوف يفسره المذكور، نحو: (زيد قام) عند المبرد، ونحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، ونحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾ [التغابن: ٦]، ووجه تعلقه بباب المبتدإ أو الخبر أنه يكون مبتدأ خبره ما بعده.

"السجاعي" ص(٦٩)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٨٩).

[5] في ح، ط٢،: (وما يتعلق به من باب الاشتغال).

[حد الفاعل]

اعْلَمْ أَنَّ الْفَاعِلَ(1) عِبَارَةٌ عَنِ (اسْمٍ صَرِيحٍ، أَوْ مُؤَوَّلٍ(2) بِهِ، أُسْنِدَ

---

(١) أي: اصطلاحًا، أما لغةً فهو من أوجد الفعل.

(٢) والتأويل لا بدَّ أن يكون بحرف سابك، وهو هنا (أنَّ) المفتوحة، و(أنِ) الناصبة للفعل، و(ما) دون (كي)، و(لو). أو بغيره في باب التسوية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[البقرة:٦]، إن جعلنا المصدر المؤول من (أأنذرتهم) فاعلاً بـ(سواء) أي: سواء عليك إنذارهم وعدمه.

وظاهر كلام المصنف أن الفاعل لا يكون جملة، وهو كذلك عند البصريين. وقيل: تقع فاعلاً مطلقًا، نحو: (يُعْجِبُنِي يَقُوْمُ زَيْدٌ)، و(ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ)؛ بدليل: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُاْ ٱلْأَيَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: ٣٥]، ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، ولا حجة فيهما؛ لاحتمال أن يكون الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: (ثم بدا لهم بداءٌ)، و(تبين لكم التبيين)، والجملة من قوله (ليسجننه) جواب لقسم مقدر، ومجموع الجملتين مفسر للضمير، وجملة (كيف فعلنا) مفسرة للضمير.

وقد صرح الشاعر به في نحو الآية الأولى في قوله:

بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ

ويحتمل أن يكون الفاعل ضميرًا يدل عليه السياق، أي: بدا لهم رأي، وتبين لكم حالهم، أو هلاكهم.

ويحتمل في الآية الأولى أن يكون الفاعل ضميرًا يعود على (السَّجن) بفتح السين، أي: ظهر لهم حبسه، ويدل على ذلك لفظة (السِّجن) في قراءة العامة، وهو بطريق اللزوم، ولفظة (السَّجن) في قراءة من فتح السين، وهذا أظهر الأوجه وأحسنه في إعراب الآية المذكورة.

وقيل: تقع الجملة فاعلاً إن علق عنها فعل قلبي، نحو: (ظَهَرَ لِي أَقَامَ زَيْدٌ)، ومنعوا: (يعجبني يقوم زيد). وهذا مذهب الفراء وجماعة، ونسبوه إلى سيبويه، ورجح ابن هشام في "المغني" جواز ذلك مع الفعل القلبي، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة، ألا ترى أن المعنى: (ظهر لي جواب أَقَامَ زَيْدٌ)، أي: قول القائل ذلك، وكذلك في (علم أَقَعَدَ عَمْرٌو) وذلك لا بدَّ من تقديره؛ دفعًا للتناقض؛ إذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به. =

إِلَيْهِ[١] فِعْلٌ[٢]، أَوْ مُؤَوَّلٌ بِهِ[٣]، مُقدَّمٌ عَلَيْهِ بِالْأَصَالَةِ وَاقِعًا مِنْهُ، أَوْ قَائِمًا بِهِ).

= فالفاعل في الحقيقة والمسند إليه عند ابن هشام إنما هو المضاف المحذوف، لا الجملة.

فالحاصل: أن الأقوال في مسألة إتيان الفاعل جملة أربعة:

انظر: «المغني» (٢/ ٤٠٠-٤٠١و٤١٢)، و«الكواكب» (١/ ١٥٤)، و«الصبان» (٢/ ٤٣).

فائدة: أجاز ابن مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة، فقال في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]: إن فاعل (تبين) مضمون (كيف فعلنا)، كأنه قيل: (تبين لكم كيفية فعلنا بهم)، وفي: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ [السجدة: ٢٦] أنه على تأويل (أولم يهد لهم كثرة إهلاكنا).

«شرح التسهيل» (٢/ ١٢٣)، «ياسين على الفاكهي» (٢/ ٧٥).

(١) مراده بالإسناد في هذا المقام مطلق الربط والتعليق، لا ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد؛ فيشمل ذلك، نحو: (إن قام زيد...) قاله الدنوشري.

«حاشية ياسين على التصريح» (١/ ٢٦٨).

(٢) تام متصرف أو جامد، فاحترز بالتام من اسم (كان) وأخواتها، ودخل بالجمود (نعم)، و(بئس) ونحوهما من الأفعال الجامدة.

(٣) ومعنى كونه مؤولاً بالفعل كونه بمعناه وحالاً محله، وهو هنا اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والمصدر، واسم المصدر، واسم الفعل، والظرف، وعديله المعتمدان، نحو: (أقائم زيد)، (أضرَّاب زيد)، (زيد حسن وجهه)، ونحو: (ما رأيت أحدًا أحب إليه الجود من زيد)، ونحو: (عجبت من ضرب زيد عمرًا)، ونحو: (عجبت من إعطاء الدراهم زيدٌ)، ونحو: (هيهات العقيق)، ونحو: (أعندك زيد؟)، ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠].

وعد بعضهم الجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو: (أسد) بمعنى شجاع، نحو: (زيد أسد)، ففي (أسد) ضمير مستتر مرفوع محلًا على أنه فاعل، وقد يرفع الظاهر، نحو: (زيد أسد غلامه).

وزاد أبوحيان الاسم الموضوع موضع الفعل، نحو: (إياك أنت وزيد أن تخرجا)، ففي (إياك) ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية؛ ولذلك أكد بالمنفصل وعطف عليه المرفوع، و(إياك) وضع موضع (احذر) وأما (أنت) فتوكيد للضمير الواقع فاعلاً.

«ياسين على الفاكهي» (٢/ ٥٨)، و«حاشية ابن حمدون» (١/ ٢٠٥)، و«التصريح» (١/ ٢٦٩)، و«الارتشاف» (٣/ ١٣٢١).

مِثَالُ ذَلِكَ (زيدٌ) مِنْ قَوْلِكَ: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، و(عَلِمَ زيدٌ)، فَالأَوَّلُ: اسمٌ أُسْنِدَ إليهِ فِعْلٌ واقعٌ مِنْهُ، فَإِنَّ الضَّرْبَ وَاقِعٌ مِنْ زيدٍ؛ وَالثَّانِي: اسْمٌ أُسْنِدَ إليهِ فِعْلٌ قَائِمٌ بِهِ، فَإِنَّ العِلْمَ قَائِمٌ بِزَيدٍ(١).

وقَوْلِي أَوَّلًا: (أَوْ مُؤَولٌ بِهِ) يَدْخُلُ فِيهِ نَحْوُ: ﴿أَن تَخْشَعَ﴾[الحديد:١٦] فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ﴾[الحديد:١٦](٢)، فَإِنَّهُ فَاعِلٌ مَعَ أَنَّهُ لَيسَ باسْمٍ، وَلَكِنَّهُ فِي تَأويلِ الاسْمِ، وَهُوَ الخُشُوعُ.

وَقَوْلِي ثَانِيًا: (أو مُؤَوَّلٌ بِهِ) يَدْخُلُ فِيهِ: (مُخْتَلِفٌ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾[النحل:٦٩](٣)، فَـ(أَلْوَانُهُ): فَاعِلٌ، ولَمْ يُسْنَدْ إِلَيْهِ فِعْلٌ، وَلَكِنْ أُسْنِدَ إليهِ مُؤَوَّلٌ بِالفِعْلِ، وَهُوَ (مُخْتَلِفٌ)؛ فَإِنَّهُ فِي تَأْوِيلِ (يَخْتَلِفُ).

وَخَرَجَ بِقَوْلِي: (مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ) نَحْوُ: (زَيْدٌ) مِنْ قَوْلِكَ: (زَيْدٌ قَامَ)، فَلَيْسَ بِفَاعِلٍ، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ لَيْسَ مُقَدَّمًا عَلَيْهِ بَلْ مُؤَخَّرًا عَنْهُ، وَإِنَّمَا هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَالْفِعْلُ خَبَرُهُ[٤](٥).

---

(١) ومثله: (مات زيد).

(٢) الإعراب: ألم: الهمزة: حرف استفهام، لم: حرف نفي وجزم وقلب. يأنِ: فعل مضارع مجزوم بـ(لم) وعلامة جزمه حذف حرف العلة. للذين: جار ومجرور متعلق بالفعل. آمنوا: فعل وفاعل، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. أن: حرف مصدر ونصب واستقبال، تخشع: فعل مضارع منصوب بـ(أن). قلوبهم: فاعل، وهو مضاف، وهم: مضاف إليه، والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل رفع فاعل لـ(يانِ)، والتقدير: ألم يأن... خشوع قلوبهم.

(٣) الإعراب: مختلف: نعت لمنعوت محذوف هو مبتدأ، والجار قبله خبره، أي: ومن الناس، والدواب، والأنعام صنف مختلف ألوانه. ألوانه: فاعل لـ(مختلف)؛ لاعتماده على الموصوف المحذوف، وألوان: مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف.

[٤] في ط٢: (خَبَرٌ).

(٥) أي: الجملة الفعلية وليس الفعل وحده، وما قرره هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز تقديم الفاعل؛ تمسكًا بنحو قول الزَّبَّاء: =

وَ[١] بِقَوْلِي: (بِالأَصَالَةِ) نَحْوُ: (زيدٌ) مِنْ قَوْلِكَ (قائمٌ زيدٌ)؛ فَإِنَّهُ وإِنْ أُسْنِدَ إِلَيْهِ شيءٌ مُؤَوَّلٌ بِالْفِعْلِ، وَهُوَ مُقدَّمٌ عَلَيْهِ، وَلَكِنْ تَقْدِيمُهُ عَلَيهِ[٢] لَيْسَ بِالأَصَالَةِ؛ لأَنَّهُ خَبَرٌ، فَهُوَ فِي نِيَّةِ التَّأْخِيرِ(٣).

وَخَرَجَ بِقَوْلِي: (وَاقِعًا مِنْهُ ...) إلخ نَحْوُ: (زَيدٌ) مِنْ[٤] قَوْلِكَ: (ضُرِبَ زيدٌ)(٥)، فإنَّ الفِعْلَ المُسْنَدَ إِلَيْهِ واقعٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ وَاقِعًا مِنْهُ، وَلَا قَائِمًا بِهِ.

= مَـا لِلْجِمَـالِ مَشْـيُهَا وَئِيـدَا ... أَجَنْـدَلًا يَحْمِلْـنَ أَمْ حَدِيـدَا

وجه التمسك: أن (مشيها) روي مرفوعًا، ولا جائز أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبر له في اللفظ إلا (وئيدًا) وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلًا بـ(وئيدًا) مقدمًا عليه، فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى.

وتأوله البصريون على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب (وئيدًا) أي: ظهر، أو ثبت، أو على أنه ضرورة، والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند.

فإن قلت: ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين؟

قلت: فائدته تظهر في التثنية والجمع، فتقول على رأي الكوفيين: (الزيدان قام)، و(الزيدون قام)، بالإفراد فيهما، ولا يجوز ذلك على رأي البصريين، بل لا بدَّ من الضمير المطابق في (قام). "التصريح" (١/ ٢٧١)، و"الارتشاف" (٣/ ١٣٢٠)، و"الهمع" (١/ ٥٧٦).

[١] في ب، ط٢: (وخرج بقولي). [٢] في ح، ط٢: (لكن تقديمه عليه..).

(٣) وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز كون (قائم) مبتدأ، وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، و(زيد) فاعل سد مسد الخبر، فعلى قولهم يجب إدخاله في الحد، ولا يحتاج إلى قوله: مقدم عليه بالأصالة. "التصريح" (١/ ٢٦٩).

[٤] في الأصل، خ: (في).

(٥) أخرج بعضهم ذلك بتقييد الفعل بأصلي الصيغة.

وقيل: وكأن ما فعله المصنف هنا أولى؛ لأن هذا القيد كما يخرج ذلك، يخرج بعض أفراد الفاعل، كفاعل (نعم)، و(بئس)، و(شَهْد) بفتح فسكون، أو بكسر فسكون، أو بكسرتين؛ لأن الفعل فيها ليس أصلي الصيغة؛ لأن الصيغة الأصلية بفتح فكسر.

"الصبان" (١/ ٤٣)، و"الآلوسي" ص(٢٩٣).

وَإِنَّمَا مَثَّلْتُ الفَاعِلَ[١] بـ (قَامَ زيدٌ)، و(مَاتَ عَمْرٌو)؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مَعْنَى كَوْنِ الِاسْمِ فاعلًا أَنَّ مُسَمَّاهُ أَحْدَثَ شيئًا، بَلْ كَوْنُهُ مُسْنَدًا إِلَيْهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ(٢)، أَلَا تَرَى أَنَّ عَمْرًا لم يُحْدِثِ الْمَوْتَ، ومَعَ هذا[٣] يُسَمَّى فَاعِلًا؟!

[أحكام الفاعل]

وَإِذَا[٤] عَرَفْتَ الْفَاعِلَ، فَاعْلَمْ أَنَّ لَهُ أَحْكَامًا:

أَحَدُهَا: أَنْ لَا يتأخَّرَ عَامِلُه عَنْهُ؛ فَلَا يَجُوزُ فِي نَحْوِ: (قَامَ أَخَوَاكَ) أَنْ تَقُولَ: (أَخَوَاكَ قَامَ) وَقَدْ تَضَمَّنَ ذَلِكَ الْحَدُّ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: (أَخَوَاكَ قَامَا)، فَيَكُونُ (أخواك) مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرٌ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ لَا يَلْحَقُ عَامِلَهُ عَلَامَةُ تَثْنِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ(٥): فَلَا يُقَال: (قَامَا أَخَوَاكَ)، ولَا (قَامُوا إِخْوتُكَ)، ولَا (قُمْنَ نِسْوَتُك)، بَلْ يُقَال فِي الْجَمِيعِ: (قَامَ) بِالْإِفْرَادِ، كَمَا يُقَالُ: (قَامَ أَخُوكَ)، هَذَا هُوَ الأَكْثَرُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مِنْ يُلْحِقُ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ بِالْعَامِلِ[٦](٧): فِعْلًا كَانَ، كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ

---

[١] في الأصل: (للفاعل).

(٢) أي: كونه واقعًا منه أو قائمًا به.

[٣] في ح، ط٢: (ذلك).

[٤] في الأصل، ط١: (وإذ قد عرفت...).

(٥) قال ابن مالك رحمه الله:

وَجَرِّدِ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا ... لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

[٦] في الأصل، ب، ج، خ: (للعامل).

(٧) قال سيبويه في «الكتاب» (٢/ ٤٠): واعلم أن من العرب من يقول: (ضربوني قومُك)، و(ضرباني أخواك)، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة.

وقال السهيلي: ألفيت في كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة، ومن ذلك قوله ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ...». اهـ.

وحكى البصريون أن أصحاب هذه اللغة هم طيئ، يلزمون العلامة أبدًا ولا يفارقونها، وحكى=

وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهارِ»[١]، أو اسمًا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟!»[٢]، قَالَ

= أيضًا بعض الرواة أنها من لغة أزد شنوءة، ولا يقبل قول من أنكرها.

وهذه اللغة يسميها النحويون: لغة (أكلوني البراغيث)؛ لأن هذا اللفظ سمع من كلامهم. واختلف النحويون فيما ورد من ذلك، فذهب بعضهم إلى أنها ضمائر، وما بعدها بدل عنها، وذهب آخرون إلى أنها ضمائر أيضًا وما بعدها مبتدأ والجملة خبر مقدم. وهذا ليس بممتنع إذا كان من سمع منه ذلك من غير أصحاب اللغة المذكورة، وأما أن يحمل جميع ذلك على أن الألف والواو النون فيه ضمائر فغير صحيح، بل الصحيح أنها حروف دالة على التثنية والجمع؛ لنقل أئمة العربية أنها لغة قوم من العرب مخصوصين، ولو كانت ضمائر كما زعم بعضهم لما اختص به قوم دون قوم.

"شرح التسهيل" للمرادي ص(٤٠٦)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ٢٤١-٢٤٢)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٢٦٠)، و"شرح التسهيل" لابن مالك (٢/ ١١٧).

(١) الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه وهو متفق عليه: البخاري برقم (٥٥٥، ٣٢٢٣، ٧٤٢٩، ٧٤٨٦)، ومسلم برقم (٦٣٢).

الإعراب: **يتعاقبون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **فيكم**: جار ومجرور متعلق بالفعل. **ملائكة**: بدل من الواو، أو مبتدأ، والجملة خبر. هذا على أن الواو ضمير، أما على تخريجه على لغة (أكلوني البراغيث) فالواو: علامة الجمع حرف لا محل لها من الإعراب. وملائكة: فاعل. **بالليل**: جار ومجرور متعلق بالفعل (يتعاقبون). **وملائكة**: الواو: حرف عطف، وملائكة: معطوف على ملائكة الأول. **بالنهار**: جار ومجرور متعلق بالفعل.

(٢) الحديث متفق عليه عن عائشة رضي الله عنها: البخاري برقم (٣، ٤٩٥٣، ٦٩٨٢)، ومسلم برقم (١٦٠).

الإعراب: **أومخرجي**: الهمزة: حرف استفهام، والواو: حرف عطف، والمعطوف عليه ما تقدم، أو محذوف على قول الزمخشري، مخرجيَّ: أصله: مخرجوني، فحذفت النون للإضافة، فاجتمعت واو ساكنة وياء، فأبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وأبدلت الضمة التي كانت قبل الواو كسرة؛ تكميلًا للتخفيف، ومحله من الإعراب خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الواو المنقلبة ياء، وهو مضاف، والياء المدغم فيها: مضاف إليه ضمير متصل في محل جر بالمضاف. **هم**: ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر، ولا يجوز العكس؛ لأن مخرجي نكرة؛ فإن إضافته لفظية لا تفيد تعريفًا، فيلزم الإخبار بالمعرفة عن النكرة، وهو ممتنع عند=

ذَلِكَ لَمَّا قَالَ لَهُ وَرَقَةُ بنُ نَوْفَلٍ: وَدِدْتُ أنْ أكُونَ مَعَكَ إذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ، وَالأَصْلُ: أو مُخْرِجُوِيَ هُمْ فَقُلِبَتْ الوَاوُ(١) ياءً، وأُدغِمَتِ الياءُ في اليَاءِ، والأَكْثَرُ أنْ يُقَالَ: يَتَعَاقَبُ

= الجمهور، ويجوز أن يكون (مخرجي) مبتدأ، و(هم): فاعلاً سد مسد الخبر، على لغة (أكلوني البراغيث).

فائدة: قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ: الأصل في أمثال هذا تقديم العاطف على الهمزة كما تقدم على غيرها من أدوات الاستفهام، نحو: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[آل عمران:١٠١]، و﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾[الأنعام:٩٥]، و﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[التكوير:٢٦]، والأصل أن يجاء بالهمزة بعد العاطف كما في هذه الأمثلة، وكان ينبغي أن يقال: (وأمخرجيَّ هم)، فالواو للعطف على ما قبلها من الجمل، والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف، ولكن خصت الهمزة بتقديمها على العاطف؛ تنبيهًا على أنه أصل أدوات الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد خولف هذا الأصل في غير الهمزة، فأرادوا التنبيه عليه، وكانت الهمزة بذلك أولى؛ لأصالتها. وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في "الكشاف" عن هذا المعنى، فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة معطوفًا عليها بالعاطف ما بعده، وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى. اهـ.

قال العيني في "عمدة القاري": قلت: لم يغفل الزَّمَخْشَرِيّ عَن ذَلِك، وَإِنَّمَا ادّعى هَذِه الدَّعْوَى؛ لدقة نظر فِيهِ؛ وَذَلِكَ لِأَن قَوْله: «أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ؟!» جَوَاب ورد على قَوْله: (إِذْ يخرجك) على سَبِيل الاستبعاد والتعجب، فَكيف يجوز أن يقدر فِيهِ تَقْدِيم حرف الْعَطف على الْهمزَة؟! وَلِأَن هَذِه إنشائية وَتلك خبرية؛ فلأجل ذَلِك قدمت الْهمزَة، على أن أَصْلهَا: (أمخرجي هم) بِدُونِ حرف الْعَطف، وَلَكِن لما أُرِيد مزِيد استبعاد وتعجب جِيءَ بِحرف الْعَطف على مُقَدّر، تَقْدِيره: (أمعادي هم ومخرجي هم)، وَأما إِنْكَار الْحَذف فِي مثل هَذِه الْمَوَاضِع فمستبعد؛ لِأَن مثل هَذِه الحذوف من حلية البلاغة، لَا سِيمَا حَيْثُ الْإِمَارَة قَائِمَة عَلَيْهَا، وَالدَّلِيل عَلَيْهَا هُنَا: وجود العاطف، وَلَا يجوز الْعَطف على الْمَذْكُور، فَيجب أن يقدر بعد الْهمزَة مَا يُوَافق الْمَعْطُوف؛ تقريرًا للاستبعاد. اهـ.

"عمدة القاري" (١/ ١٥٥-١٥٦)، و"شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح" ص(١٢، ١١، ١٠).

(١) للقاعدة المشهورة: (إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت).

فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ(١)، أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ -بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ-(٢).

وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ إِذَا[٣] كَانَ مُؤَنَّثًا لَحِقَ عَامِلَهُ تاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةُ إِنْ كَانَ فِعْلًا مَاضِيًا(٤)، أَوِ الْمُتَحَرِّكَةُ[٥] إِنْ كَانَ وَصْفًا، فَتَقُولُ: (قَامَتْ هندٌ) و(زيدٌ قائمةٌ أُمُّهُ)(٦).

ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ إِلْحَاقُ التَّاءِ جَائِزًا، وَتَارَةً يَكُونُ وَاجِبًا.

فَالجَائِزُ فِي أَرْبَعِ مَسَائِلَ:

---

(١) وبهذا اللفظ أخرجه الربيع بن حبيب في "مسنده"، في باب: فضل الصلاة وخشوعها. ص(١٢١).

لكن الربيع ومسنده لا يعتمد عليهما، قال الشيخ الألباني رحمه الله في "السلسلة الضعيفة" (١٣/ ١٠٥) بعد أن ذكر حديثًا من أحاديث هذا "المسند": هكذا جاء في "مسند الربيع" الذي سماه الإباضية بـ"الجامع الصحيح" وهو مشحون بالأحاديث المنكرة والباطلة التي تفرد بها هذا "المسند" دون العشرات، بل المئات، بل الألوف من كتب السنة المطبوعة منها والمخطوطة، والمشهور مؤلفوها بالعدالة، والثقة، والحفظ بخلاف الربيع هذا! فإنه لا يعرف مطلقًا إلا في بعض كتب الإباضية المتأخرة...؛ ولذلك لم يرد له ذكر في شيء من كتب الرجال المعروفة لدينا، ولا لكتابه هذا "المسند" ذكرٌ في شيء من كتب الحديث، والتاريخ، والتخاريج التي تعزو إلى كتب قديمة لا يزال الكثير منها في عالم المخطوطات، أو عالَم الغيب! وكذلك لم يذكر هذا "المسند" في كتب المسانيد التي ذكرها الشيخ الكتاني في "الرسالة المستطرفة" وهي أكثر من مائة. اهـ.

وانظر "الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة".

(٢) والإعراب على تخفيف الياء: مخرجي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومخرجي: مضاف، والياء ضمير متصل في محل جر بالمضاف. هم: فاعل سد مسد الخبر.

[٣] في الأصل، ج: (إن).

(٤) قال ابن مالك رحمه الله:

وَتَـاءُ تَأْنِيـثٍ تَـلِي الْمَـاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كـ(أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)

[٥] في الأصل، ح، خ، ط١: (المُحَرَّكَةُ).

(٦) الإعراب: زيد: مبتدأ. قائمة: خبر المبتدإ. أمُّه: فاعل لـ(قائمة) اسم فاعل يعمل عمل الفعل، وأمُّ: مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالمضاف.

إِحْدَاهَا: أَنْ يَكُونَ الْمُؤَنَّثُ اسمًا ظَاهِرًا مَجَازِيَّ التَّأْنِيثِ، وَنَعْنِي بِهِ مَا لَا فَرْجَ لَهُ، تَقُولُ: (طَلَعَتِ الشَّمْسُ)، و(طَلَعَ الشَّمسُ)، والأَوَّلُ أَرْجَحُ(١)، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ﴾[يونس:٥٧](٢)، وَفِي آيَةٍ أُخْرَى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُم بَيِّنَةٌ﴾[الأنعام:١٥٧].

وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ الْمُؤَنَّثُ[٣] حقيقيَّ التَّأْنِيثِ، وَهُوَ مُنْفَصِلٌ مِنَ[٤] الْعَامِلِ بِغَيْرِ (إِلَّا)(٥)، وَذَلِكَ كَقَوْلِكَ: (حَضَرَتِ القَاضِيَ امْرأَةٌ)، وَيَجُوزُ: (حَضَرَ القَاضِيَ امرأةٌ)(٦)، والأَوَّلُ أفْصَحُ(٧).

---

(١) أي: الإلحاق أرجح من تركه، ودليله: قيل: الكثرة، وقيل: الترك في مثل هذا أرجح؛ إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره. «الآلوسي» ص(٢٩٦).

(٢) الإعراب: قد: حرف تحقيق. جاءتكم: جاء: فعل ماضٍ، والتاء: حرف دال على التأنيث، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم، والميم: علامة الجمع. موعظة: فاعل مؤخر.

[٣] في ط٢: (... المؤنث اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث).

[٤] في ب، ج، خ: (عن).

(٥) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ:

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي ... نَحْوِ أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ

(٦) ومنه قول جرير:

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ ... عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

(٧) أي: الإلحاق أفصح من الترك، ودليله الكثرة وقوة جانبه، بل قيل: بوجوبه، وفرض كلامه كما ترى في حقيقي التأنيث.

وهل الحكم كذلك إذا كان المسند إليه مجازيَّ التأنيث أو الأجود الحذف؟

نقل الدماميني عنهم الثاني، قال: إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره، ثم قال: والذي يظهر لي خلاف ذلك؛ فإن الكتاب العزيز قد كثر فيه الإتيان بالعلامة عند الإسناد إلى ظاهر غير حقيقي كثرة فاشية، قد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتي موضع، ووقع فيه مما تركت فيه العلامة في الصورة المذكورة نحو خمسين موضعًا، وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته، فينبغي أن إثبات العلامة أحسن. ونازعه سم: بأن كثرة الإثبات في القرآن يحتمل أن تكون=

الثَّالِثَةُ: أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ (نِعْمَ)، أو[1](بِئْسَ)(٢) نَحْوُ: (نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ)(٣)، و(نِعْمَ المرأةُ هندٌ)(٤).

الرَّابِعَةُ: أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ جَمْعًا(٥)، نَحْوُ: (جَاءَتِ الزُّيُودُ)، و(جَاءَ الزُّيُودُ)،

= لاقتضاء المقام إياها.

«الصبان» (٢/ ٥٢)، و«الآلوسي» صـ(٢٩٧).

[١] في ح: (وبئس).

(٢) وإنما جاز ذلك؛ لأن فاعلهما مقصود به استغراق الجنس، فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها؛ لشبهه به في أن المقصود متعدد. «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٤٢).

وفي بيان هذه المسألة قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالْحَذْفُ فِي نِعْمَ الْفَتَاةُ اسْتَحْسَنُوا ... لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

يعني: أنه يجوز في (نعم) وأخواتها إذا كان فاعلها مؤنثًا إثبات التاء وحذفها. ومعنى قوله: (استحسنوا) أن الحذف في هذا ونحوه حسن، ولكن الإثبات أحسن منه، فلا يفهم من قوله: (استحسنوا) أنه أحسن من الإثبات، بل هو مستحسن وإن كان الإثبات أحسن منه.

(٣) لا يتوهم من التمثيل اختصاص ذلك بالإسناد إلى الظاهر فقط، بل يجوز الوجهان أيضًا عند الإسناد إلى الضمير المميز بنكرة مؤنثة، نحو: (نعم امرأةً هند) كما صرح بذلك السيوطي وغيره. «الآلوسي» صـ(٢٩٧).

(٤) الإعراب: نِعْمَ: فعل ماضٍ جامد. المرأة: فاعل. هند: مبتدأ، والجملة قبله خبر أو خبر لمبتدإ محذوف: (هي هند)، أو مبتدأ وخبره محذوف: (هند الممدوحة)، أو بدل على قول مضعف عندهم. والذي يظهر أنه قول لا بأس به وليس بمطروح؛ لأن علة الطرح عندهم لهذا القول أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، فيلزم منه تجرد فاعل (نعم) من (أل)، وفاعل (نعم) يشترط فيه أن يكون محلى بأل أو مضافًا إلى ما فيه (أل).

قلت: هذا الشرط إنما هو في الأوائل وفي المتبوعات، وأما الثواني والتوابع فيغتفر فيهما ما لا يغتفر في الأوائل والمتبوعات، كما هو مقرر عندهم، والله أعلم.

(٥) أي: مكسرًا ومثله اسم الجنس الجمعي، كـ(بقر)، و(شجر)، و(نخل) فتقول: (أورقت الشجر)، و(أورق الشجر)، واسم الجمع ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ [القمر: ٩]، ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، وكذا نحو: (ذهب اللذون)، و(ذهبت=

و(جَاءَتِ الهُنُودُ)، و(جَاءَ الهُنُودُ)؛ فَمَنْ أَنَّثَ فَعَلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ، وَمَنْ ذَكَّرَ فَعَلَى مَعْنَى الْجَمْعِ، ويُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ جَمْعَا التَّصْحِيحِ، فَإِنَّهُ يُحْكَمُ لَهُمَا بِحُكْمِ مُفْرَدَيْهِمَا؛ فَتَقُولُ: (جَاءَتِ الهنداتُ) بِالتَّاءِ لَا غَيْرُ، كَمَا تَفْعَلُ فِي (جَاءَتْ هِنْدٌ)، و(قَامَ الزَّيْدُونَ) بِتَرْكِ التَّاءِ لَا غَيْرُ، كَمَا تَفْعَلُ[1] فِي: (قَامَ زيدٌ)(٢).

= اللذون)، واللحاق أولى على المشهور، وعن الدماميني أن الحذف أحسن؛ لأن التأنيث بالتأويل. «الآلوسي» صـ(٢٩٧).

تنبيه: قيد في «التصريح» (١/ ٢١٨٠) اسم الجمع بالمعرب، وقال: إن المبني نحو (الذين) لا يقال فيه: (قالت الذين)، وإن قيل: إنه جمع (الذي). اهـ.

أي: اسم جمع (الذي). انظر: «الصبان» (٢/ ٥٤).

قال ياسين بعد أن ذكر كلام صاحب «التصريح»: وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص بالمذكر كـ(الذين)، وما يختص بالمؤنث كـ(اللاتي) و(اللائي)، لكن في الشاطبي أنه يجوز في اسم الجمع المبني الوجهان، ومثل بـ(ذهبت اللذون، وذهب اللذون).

«ياسين على الفاكهي» (٢/ ٦٥)، و«المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية» للشاطبي (٢/ ٥٨٨).

[١] في الأصل، ب، ج: (يفعل)، وفي خ: (كما تقول).

(٢) استثناء جمعي التصحيح من الحكم هو مذهب جمهور البصريين، وخالف الكوفيون فذهبوا إلى جواز التذكير والتأنيث معهما، ووافقهم أبوعلي الفارسي في جمع المؤنث السالم، وكذلك ابن مالك في «الألفية»، حيث قال:

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ ... مُذَكَّرٍ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ

واحتجوا بنحو ﴿إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [يونس: ٩٠]، فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكر، وبنحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٢]، فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث، وقوله:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجْوَهُنَّ وَزَوجَتِي ... وَالظَّاعِنُونَ إِلَيَّ ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وأجيب بأن البنين والبنات لم يسلم فيهما نظم الواحد؛ لأنه تغير شكله وحذفت لامه، فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير، وبأن التذكير في: (جاءك المؤمنات) للفصل بالكاف، أو أن الأصل: (النساء المؤمنات). =

والوَاجِبُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ، وَهُوَ مَسْأَلَتَانِ[١]:

إِحْداهُمَا: الْمُؤَنَّثُ الحَقِيقِيُّ التأنيثِ[٢] الذي ليس مَفْصُولاً، ولا واقعًا بعد (نِعْمَ)

= "التصريح" (١/ ٢٨٠)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٢/ ٥٤-٥٥)، و"الخضري" (١/ ٢٤١)، و"المقاصد الشافية" (٢/ ٥٨٦).

فائدة: جمع المؤنث السالم أقسام:

١- ما يكون واحده مذكرًا، كـ(طلحات)، و(حمامات).

٢- ما يكون جمعًا لمؤنث مجازيِّ التأنيث، نحو: (تمرات)، و(خُطُوات).

٣- ما يكون جمعًا لمؤنث حقيقيِّ التأنيث، تغير مفرده عند جمعه، كـ(بنات).

٤- ما يكون جمعًا لمؤنث حقيقي التأنيث، لم يتغير مفرده عند جمعه، كـ(هندات).

فالثلاثة الأُوَل يجوز فيها الوجهان، فحكمها حكم جمع التكسير، فتقول: (قالت الطلحات)، و(قال الطلحات)، و(سقطت تمرات)، و(سقط تمرات)، و(قالت بنات)، و(قال بنات).

والقسم الأخير حكمه حكم مفرده، فلا يقال: (قال الهندات)، بل يقال: (قالت الهندات) إلا على لغة: (قال فلانة)، وهي شاذة لا يجوز إلا حيث سمع. قال الدنوشري: يسهل الشذوذ في ذلك كون فلانة ليس دالًّا على المؤنث، وإنما هو دال على لفظ يدل على المؤنث، كما يعلم من باب النداء.

فابن هشام يريد القسم الأخير هو الذي يتعين فيه الإتيان بالتاء ويجري مجرى مفرده، وهذا أيضًا مختار ابن مالك في "التسهيل وشرحه".

"المقاصد الشافية" (٢/ ٥٨٤-٥٨٨)، و"شرح الألفية" للمرادي (١/ ٣٤٥)، و"شرح التسهيل" (٢/ ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٥)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٦٧).

فائدة حسنة: قال ابن جني: إذا أنَّثتَ الجمعَ العاقلَ أعدتَ إليه الضميرَ مُؤَنَّثًا، وإنْ ذكَّرتَه أعدتَ إليه مذَكَّرًا، تقولُ: (قامتِ الرجالُ إلى أخواتها، وقام الرجالُ إلى إخوتهم)، والظاهر أن هذا على سبيل الأولوية لا الوجوب.

"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٦٥)، و"حاشية الصبان" (٢/ ٥٤).

(١) وإلى تين المسألتين أشار ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله:

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

(٢) ويعني به ما له فرج، والمراد بالفرج كما قال ياسين: المحل المعدُّ للوطء فيه ولو دبرًا فقط كما في الطير. "حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٧٨)، و"الصبان" (٢/ ٥١).

تنبيه: يستثنى من وجوب التأنيث مع الحقيقي المذكور فاعل (كفى) المجرور بالباء الزائدة، =

أو (بِئْسَ)، نحوُ: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾[آل عمران:٣٥][1].

= فتقول: (كفى بهند) ولا يجوز (كفت بهند)؛ لأن العرب التزمت ذلك، ويستثنى أيضًا من ذلك المجرد من التاء الذي لا يتميز مذكره عن مؤنثه كـ(برغوث)؛ فإنه لا يؤنث وإن أريد به مؤنث، كما أن المؤنث بالتاء الذي لا يتميز مذكره عن مؤنثه كـ(نملة) يؤنث، وإن أريد به مذكر. قاله أبوحيان.

والحاصل: أنه يراعى اللفظ؛ لعدم معرفة حال المعنى في الواقع.

"الصبان" (٢/ ٥١)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٦٢)، "الخضري" (١/ ٢٣٩).

(١) الإعراب: إذ: مفعول به لفعل محذوف، لا ظرف، والتقدير: (اذكر لهم وقت قول امرأة عمران: كيت وكيت)، وإليه ذهب أبوالعباس وأبوالحسن، وهذا القول بناء على تصرف (إذ)، وبه قال أكثر المعربين.

وذهب جماعة من النحاة إلى عدم تصرفه إلا بإضافة الزمن إليه، نحو: (يومئذٍ، وحينئذٍ)، فعليه فهي هنا ظرف زمان ماضٍ مبني في محل نصب، والعامل فيه (اصطفى) مقدرًا مدلولًا عليه بـ(اصطفى) الأول، والتقدير: (واصطفى آل عمران إذ قالت امرأة عمران)، وإليه ذهب الزجاج.

وقيل: منصوب بـ(سميع) وبه صرح ابن جرير الطبري، وضعفه أبوحيان. قال رَحِمَهُ اللهُ: ولا يصح ذلك؛ لأن قوله (عليم) إما أن يكون خبرًا بعد خبر، أو وصفًا لقوله (سميع)، فإن كان خبرًا فلا يجوز الفصل بين العامل والمعمول؛ لأنه أجنبي منهما، وإن كان وصفًا فلا يجوز أن يعمل (سميع) في الظرف؛ لأنه قد وصف، واسم الفاعل وما جرى مجراه إذا وصف قبل أخذ معموله لا يجوز له إذ ذاك أن يعمل، على خلاف لبعض الكوفيين في ذلك، ولأن اتصافه بـ(سميع عليم) لا يتقيد بذلك الوقت.

قال السمين: قلت: وهذا العذر غير مانع؛ لأنه يتسع في الظرف وعديله ما لا يتسع في غيره؛ ولذلك يقدم على ما في حيز (أل) الموصولة وما في حيز (أن) المصدرية. اهـ.

وأما قوله: (ولأن اتصافه تعالى بـ(سميع عليم) لا يتقيد بذلك الوقت).

فالجواب: أن التخريج على الوجه المذكور لا يلزم منه ما ذكر، فالله سميع عليم أزلًا، وسميع عليم بما يصدر من العباد من الأصوات، والأقوال، والأفعال في الأزمنة المختلفة، فلا يلزم من التنصيص على سماعه وعلمه لحادثة معينة في وقت مخصوص التقييدُ ونفي السمع والعلم الأزلي. فالله سميع عليم حين قالت ما قالت، والله سميع عليم قبل قولها أزلًا، فلا منافاة.

وهناك قول لأبي عبيدة في (إذ) هنا: أنها زائدة، والتقدير: (قالت امرأة)، وهذا عند=

الثَّانِيَةُ: أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا[1] كَقَوْلِكَ: (الشَّمْسُ طَلَعَتْ).

= النحويين غلط، وكان أبوعبيدة يضعف في النحو.

قالت: فعل ماضٍ، والتاء: حرف دال على التأنيث. امرأة: فاعل وهو مضاف. عمران: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية، والعجمة، وزيادة الألف والنون، وجملة: (قالت امرأة عمران) في محل جر بإضافة (إذ) إليها.

(١) سواء عاد على مؤنث حقيقي، كـ(هند قامت)، و(الهندان قامتا) أم مجازي، كـ(الشمس طلعت)، و(العينان نظرتا). وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك؛ لئلا يتوهم أن ثَمَّ فاعلًا مذكرًا منتظرًا؛ إذ يجوز أن يقال: (هند قام أبوها)، و(الشمس طلع قرنها)، وقيد الضمير بالمتصل احترازًا من المنفصل من نحو: (الشمس ما طلع إلا هي) فالتذكير واجب. ثم إن المتصل كما قال اللقاني: يحتمل أن يراد به ما لم ينفصل من الفعل، ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به، ويظهر أثر الاحتمالين في نحو: (غلام هند تقوم هي معه). اهـ.

وحاصله أن المراد بالاتصال على الأول: الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير، وأنه يعلم وجوب التأنيث في المثال المذكور على الأول دون الثاني.

"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٧٧)، و"الآلوسي" صـ(٢٩٩)، و"الأشموني" (٢/ ٥١)، و"الحاشية على الفاكهي" (٢/ ٦٣).

تنبيهان: يستثنى من وجوب التأنيث مع الفاعل المضمر المتصل نحو: (قمت)، و(قمن)، فإن تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلًا عن لزومها؛ لعدم الحاجة إليها، ونحو: (نعمت امرأةً هند)؛ لأن الفاعل وإن كان ضمير مؤنث متصلًا يعود على التمييز، كما قال الدماميني وغيره، لكن لا تلزم التاء في فعله، بل تجوز. وقد تقدم الكلام على ذلك عند الكلام على المسألة الثالثة من مسائل جواز الوجهين.

ثم هذا اللزوم باقٍ إذا عطفت عليه مذكرًا، نحو: (هند قامت هي وزيد)، كما يلزم في نحو: (قامت هند وزيد)، وكما يلزم التذكير في عكسه، نحو: (قام زيد وهند)، وقولهم: يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو: (هند وزيد قائمان). "الصبان" (٢/ ٥١).

التنبيه الثاني: قال المصنف في "أوضح المسالك" (٢/ ٩٧): يجوز ترك التاء في الشعر مع اتصال الضمير إن كان التأنيث مجازيًا: (ولا أرض أبقل إبقالها). اهـ.

وكان القياس: (أبقلت)؛ لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء؛ للضرورة.

وقال ابن كيسان: يجوز ترك التاء في الكلام النثري، يقال: (الشمس طلع)، كما يقال: (طلع=

الظَّاهِرُ أَنْ يَجُوزَ فِي نَحْوِ: (مَا قَامَ إِلّا هِنْدٌ) الْوَجْهَانِ، وَيَتَرَجَّحُ التَّأْنِيثُ[١]، كَمَا فِي قَوْلِكَ (حَضَرَ القاضِيَ امرأةٌ)، وَلَكِنَّهُمْ أَوْجَبُوا فِيهِ تَرْكَ التَّاءِ فِي النَّثْرِ(٢)؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلّا) لَيْسَ الْفَاعِلَ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنْ فَاعِلٍ مُقَدَّرٍ قَبْلَ (إِلّا)، وَذَلِكَ الْمُقَدَّرُ هُوَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ وَهُوَ مُذَكَّرٌ، فَلِذَلِكَ ذُكِّرَ العَامِلُ، وَالتَّقْدِيرُ: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلّا هندٌ).

[مواضع اطراد حذف الفاعل]

وَهَذَا أَحَدُ الْمَوَاطِنِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي يَطَّرِدُ فِيهَا حَذْفُ الفاعِلِ(٣)، وَالثَّانِي[٤]: فاعِلُ

= الشمس)؛ لأن التأنيث مجازيٌّ، ولا فرق بين المضمر والظاهر. «التصريح» (١/ ٢٧٨).

[١] في خ: (..التأنيث في النثر).

(٢) هذا مذهب الجمهور، فإنهم أوجبوا ترك التاء وخصوا ثبوتها مع الفصل بـ(إلا) بالشعر، كقوله:

مَـا بَرِئَـتْ مِـنْ رِيبَـةٍ وَذَمّ ... فِي حَرْبِنَـا إِلّا بَنَـاتُ الْعَـمّ

وقال آخر:

طَوَى النَّحْزُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا ... فَمَا بَقِيَتْ إِلّا الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

وجوز ابن مالك الحذف في النثر على قلة، قال في «الخلاصة»:

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلَّا فُضِّلَا ... كَـ(مَا زَكَا إِلّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)

وقال في «شرح التسهيل» (٢/ ١١٤): وبعض النحويين لا يجيز ثبوت التاء مع الفصل بـ(إلا) إلا في الشعر... والصحيح جوازها في غير الشعر، ولكن على ضعف، ومنه قراءة مالك بن دينار وأبي رجاء والجحدري بخلاف عنه: ﴿فَأَصْبَحُوا لَا تُرى إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ﴾ [الأحقاف:٢٥]، ذكرها أبوالفتح، وقال إنها ضعيفة في العربية. اهـ.

وما ذهب إليه ابن مالك هو مختار المصنف في «الشذور» فصرح في «الشذور» ص(٢٠٣) أن التأنيث جائز بمرجوحية باعتبار ظاهراللفظ.

«التصريح» (١/ ٢٨٠-٢٨١)، و«الأشموني» (٢/ ٥٢).

(٣) وهذا الموطن هو الاستثناء المفرغ، وفي استثناء هذا الموطن من منع حذف الفاعل نظر؛ لأن الفاعل اصطلاحًا هو ما بعد (إلا) وهو مذكور، وكون الأصل: (ما قام أحد إلا زيد) هو بالنظر إلى المعنى، ونظر النحاة إلى الألفاظ. «الصبان» (٢/ ٤٤-٤٥).

[٤] في الأصل، ب، ج، خ: (وثانيها).

الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾[البلد:١٤-١٥][(١)] تَقْدِيرُهُ: (أَوْ إِطْعَامُهُ[(٢)] يَتِيمًا)، وَالثَّالِثُ: فِي بَابِ النِّيَابَةِ، نَحْوُ: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾[البقرة:٢١٠] أَصْلُهُ -واللهُ أَعْلَمُ-: (وَقَضَى اللهُ الأَمْرَ)، وَالرَّابِعُ: فَاعِلُ (أَفْعِلْ) فِي التَّعَجُّبِ إِذَا دلَّ عَلَيْهِ مُتَقَدِّمٌ[٣] مِثْلُهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[مريم:٣٨][(٤)]

---

(١) الإعراب: أو: حرف عطف. إطعام: معطوف على (فكُّ رقبة) مرفوع مثله. في يوم: جار ومجرور متعلق بـ(إطعام). ذي مسغبة: ذي: صفة لـ(يوم) مجرور وعلامة جره الياء؛ لأنه من الأسماء الستة، وذي: مضاف، ومسغبة: مضاف إليه مجرور بالمضاف. يتيمًا: مفعول به بـ(إطعام)، وفاعل إطعام محذوف تقديره: (أو إطعامه). ذا مقربة: ذا: صفة لـ(يتيمًا)، وذا: مضاف، ومقربة: مضاف إليه مجرور بالمضاف.

(٢) فالفاعل فيه محذوف لا مضمر؛ لأن المصدر لا يتحمل الضمير، كذا قالوا. قال الجلال السيوطي: وعندي أنه في مثل ذلك يتحمله؛ لأن الجامد إذا أول بالمشتق كـ(أسد) بمعنى شجاع، يتحمله كما مرَّ في باب المبتدإ، فالمصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن (إطعام) في تأويل (أن يطعم)، وهذا تأويل بالمشتق.

"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٧٢)، و"الصبان" (٢/ ٤٤)، و"النكت" (١/ ٣٤٢-٣٤٣).

[٣] في ح، ط٢: (مقدم).

(٤) الإعراب: أسمع: فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض؛ لمجيئه على صيغة الأمر. بهم: الباء: حرف جر زائد لازم، أو صلة وتوكيد، والهاء: فاعل. ومثله: (أبصر) وحذف فاعله لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: (وأبصر بهم).

وقوله: (إذا دل عليه مقدم مثله) يستفاد منه أنه إن لم يدل عليه مقدم مثله لا يجوز حذفه، وأما قوله الشاعر:

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْمًا فَأَجْدَرِ

أي: به، فشاذ. "شرح الأشموني" (٢/ ٢٠).

قال الصبان: الأوجه عندي أنه ليس بشاذ، وأنه لا يشترط هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف. اهـ.

فائدة: إنما جاز حذف المجرور بعد (أفعِلْ) مع كونه فاعلًا؛ لأن لزومه الجر كساه صورة الفضلة؛ فجاز فيه ما يجوز فيها. =

أي: (وأبْصِرْ بِهِمْ)، فَحُذِفَ (بِهِمْ) مِنَ الثَّانِي؛ لِدَلَالَةِ الْأُولَى عَلَيْهِ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ(١).

= تنبيه: ذهب جماعة من النحاة -منهم: أبوعلي- إلى أن الفاعل في هذا الموضع لم يحذف، وإنما اتصل واستتر حين حذفت الباء. ورد بوجهين:

أحدهما: لزوم إبرازه حينئذٍ في التثنية والجمع.

والآخر: أن من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كـ(نا) من أكرم بنا.

"الأشموني" (٣/ ٢٠)، و"الصبان" (٢/ ٤٤) (٣/ ٢٠).

(١) لأن (أسمع، وأبصر) عندهم فعل ماضٍ لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، فهو في الأصل فعل ماضٍ على صيغة (أفعل) بمعنى (صار ذا كذا) كـ(أَغَدَّ البعير) أي: صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة الماضوية إلى الأمرية فصار (أَحْسِنْ زيدٌ)، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كـ(امرر بزيد)؛ ولذلك التزمت.

وَذَهَبَ الْفَرَّاءُ، وَالزَّجَّاجُ، والزَّمَخْشَرِيُّ، وَابْنُ كَيْسَانَ، وَابْنُ خَرُوفٍ إلى أن لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير مرفوع على الفاعلية، والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة، فوضع مجرورها نصب على المفعولية.

واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر وجوبًا في (أَفْعِل)، فذهب ابن كيسان -وهو من نحاة الكوفة- إلى أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل، وكأن الذي يقول: (أحسن بزيد) قد قال: (أحسن يا حسنُ بزيد) أي: (دم به والزمه).

وقال بقية القوم: الضمير للمخاطب الذي يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه، فمعنى (أحسن بزيد): اجعل يا مخاطب زيدًا حسنًا، أي: صفه بالحسن كيف شئت، واعتذروا عن إفراد الضمير مع أن المخاطب قد يكون مؤنثًا ويكون مثنى أو مجموعًا بأنه كلام جرى مجرى المثل، وقد عرف أن الأمثال لا تغير.

"أوضح المسالك مع عدة السالك" (٣/ ٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩)، و"التصريح" (٢/ ٨٨)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٠٦٦-٢٠٦٧)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/ ١٨-١٩)، و"شرح بانت سعاد" ص(٢٨-٢٩).

تنبيه: ذكر ابن هشام رَحِمَهُ اللهُ من مواضع الحذف أربعة.

وقال الزرقاني: بقي عليه موضع خامس، وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون، نحو: ﴿وَلَا =

[الأصل في الفاعل أن يلي عامله]

ص- وَالْأَصْلُ أَنْ يَلِيَ عَامِلَهُ، وقَدْ يَتَأَخَّرُ[١]: جَوازًا، نَحْوُ: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾[القمر:٤١]،

كَمَا[٢] أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرِ

وَوُجُوبًا في نَحْوِ: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾[البقرة:١٢٤]، و(ضَرَبَنِي زَيْدٌ)، وَقَدْ

= يَصُدُّنَّكَ﴾[القصص:٨٧]. اهـ.

قال ياسين: قوله: فاعل الجماعة، أي: وفاعل فعل المخاطبة المؤكد، نحو: (اضرِبِنَّ يا هند).

وقد نظم هذه الخمسة الدنوشري فقال:

تَعَجُّبٌ وَمَصْدَرٌ وَاسْتَثْنِنَا ... وَبَابُ نَائِبٍ بِهِ يُسْتَغْنَى

عَنْ فَاعِلٍ لَفْظًا كَذَا إِذَا سَكَنْ ... وَبَعْدَهُ مُسْتَكِنٌ بِلَا وَهَنْ

انتهى.

قال بعضهم: وبقي سادس، وذلك إذا قام مقامه حالان، نحو: (فتلقفها رجل رجل)، والأصل (فتلقفها الناس رجلًا رجلًا) فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصار كالشيء الواحد، نحو: (حلو حامض) في قولك: (الرمان حلو حامض).

وسابع: وهو نحو: (ما قام وقعد إلا زيد)؛ لأنه من الحذف لا من التنازع؛ لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى؛ لاقتضائه نفي الفعل عنه، وإنما هو منفي عن غيره مثبت له. اهـ.

قال الصبان: وقد يقال: يضمر أحدهما مع الإتيان بـ(إلا) أخرى، فلا يرد ما قاله. فتأمل.

"حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٧٢)، و"الآلوسي" ص(٣٠٠)، و"الصبان" (٢/ ٤٤/ ٤٥).

(١) قال ابن مالك رَحِمَهُ اللَّهُ مشيرًا إلى ما ذكر:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا ... وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا

وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ ... وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وقوله: الأصل... إلخ. أي: الراجح والغالب. "الخضري" (١/ ٢٤٢).

[٢] في ح، ط٢: (وكما...).

يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ كـ (ضَرَبْتُ زَيْدًا)، و(ما أَحْسَنَ زَيدًا)، و(ضَرَبَ مُوسَى عِيْسَى)، بِخِلَافِ (أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى)، وقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى الْعَامِلِ: جَوَازًا، نَحْوُ: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾[الأعراف:٣٠]، وَوُجُوبًا نَحْوُ: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾[الإسراء:١١٠].

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) فَالفَاعلُ إمَّا مُعَرَّفٌ بـ(أل) الْجِنْسِيَّةِ، نَحْوُ: ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ ﴾[ص:٣٠]، أو مُضَافٌ لِمَا هِيَ فِيهِ، نَحْوُ: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾[النحل:٣٠]، أَوْ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ مُفَسَّرٌ بِتَمْيِيزٍ مُطَابِقٍ لِلمَخْصُوصِ، نَحْوُ: ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾[الكهف:٥٠].

ش- الفِعْلُ والفَاعِلُ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ[1]؛ فَحَقُّهُما أنْ يَتَّصِلَا، وحَقُّ المَفْعُولِ أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهما، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَٰنُ دَاوُۥدَ ﴾[النمل:١٦][2] وَقَدْ يَتَأَخَّرُ الْفَاعِلُ عَنِ الْمَفْعُولِ[3]، وَذَلِكَ عَلَى قِسْمَيْنِ: جائزٍ، وواجِبٍ.

---

(١) وقد استدل أبوالبقاء في «اللباب» على أنهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجهًا:

منها: أن آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل؛ لئلا يتوالى أربع متحركات، كـ(ضربت)، و(ضربنا)، ولم يسكن مع ضمير المفعول، نحو: (ضربَنا)؛ لأنه في حكم المنفصل.

ومنها: أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع مع حيلولة الفاعل بينهما، ولولا أنه كالجزء من الفعل لم يكن كذلك.

ومنها: أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد؛ لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به.

وذكر بقية الأوجه. انظر: «شرح الفاكهي مع الحاشية» (٢/ ٥٩).

(٢) الإعراب: وورث: الواو: حرف عطف، ورث: فعل ماضٍ. سليمان: فاعل. داود: مفعول به، وجملة (وورث...) معطوفة على جملة ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا.. ﴾ الآية [النمل:١٥].

(٣) قال ياسين في «حاشيته على الفاكهي» (٢/ ٦٩): والظاهر أن المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده، ويحتمل أن يراد الأعم، لكن قد يمتنع خلاف الأصل في بعضها كالمفعول معه، وذلك لا يقدح في صحة الكلية. اهـ.

[تأخر الفاعل عن المفعول جوازًا]

فالجَائِزُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾[القمر:٤١][١] وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

جَاءَ الخِلَافَةَ أَوْ[٢] كَانَتْ لَهُ قَدَرًا كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوْسَى على قَدَرِ[٣]

---

(١) الإعراب: ولقد: الواو: استئنافية، واللام: حرف واقع في جواب القسم، وقد: حرف تحقيق. جاء: فعل ماضٍ. آل: مفعول به مقدم، وهو مضاف. فرعون: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعجمة والعلمية. النذر: فاعل مؤخر جوازًا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

[٢] في الأصل، ب، ج، ط١: (إذ).

(٣) التخريج: البيت لجرير في "ديوانه" ص(٢٦٧)، و"أمالي ابن الشجري" (٣/ ٧٤)، و"الجمل في النحو" للفراهيدي ص(٦٢)، و"الأغاني" (٨/ ٥١) و"خزانة الأدب" (١١/ ٧٣)، و"المغني" (١/ ٦٢)، و"شرح أبيات المغني" للبغدادي (٢/ ٢١، ٢٦)، و"شرح شواهد المغني" للسيوطي (١/ ١٩٦)، "شرح شواهد ابن عقيل" صـ(٢٠٧-٢٠٨)، و"التصريح" (١/ ٢٨٣)، و"شرح شواهد الأشموني" للعيني.

وبلا نسبة في "شرح الكافية الشافية" (١/ ٥٤٨)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١١١)، و"الجنى الداني" صـ(٢٢٩-٢٣٠)، و"شرح عمدة الحافظ" (٢/ ٦٦-٦٧)، و"الأشموني" (٢/ ٥٨)، "الهمع" (٣/ ٢٠٥)، و"شرح ابن عقيل" (٢/ ١٠٢)، "شرح ابن الناظم على الألفية" صـ(٢٠٥)، و"الدر المصون" صـ(٧٧)، و"البحر المحيط" (٦/ ٢٢٨).

المعنى: أن عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ اللَّهُ جاء الخلافة لما رآها؛ لاستحقاقه لها أو قدرت له من غير إرادة وطلب اعتناء من الله تعالى به كما حصل لموسى عَلَيْهِ السَّلَامُ النبوة واللقي بربه بتقدير العزيز العليم من غير مشقة ولا معاناة. وأخذ قوله (كما أتى ربه موسى على قدر) من قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٠].

تنبيه: قال البغدادي في "شرح أبيات المغني" (٢/ ٢٧): عندي نسختان قديمتان من (ديوان جرير) وفي كليهما (إذ) لا (أو) ولكن في إحداهما: (جاء الخلافة إذ كانت له قدرًا)، وفي الثانية: (نال الخلافة إذ كانت له قدرًا). =

فَلَوْ قِيلَ فِي الْكَلَامِ (جَاءَ النُّذُرُ آلَ فِرْعَوْنَ) لَكَانَ جَائِزًا، وَكَذَا لَوْ قِيلَ: (كَمَا أَتَى مُوسَى رَبَّهُ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الضَّمِيرَ حِينَئِذٍ يَكُونُ عَائِدًا عَلَى مُتَقَدِّمٍ لَفْظًا وَرُتْبَةً، وَذَلِكَ هُوَ الْأَصْلُ فِي عَوْدِ الضَّمِيرِ.

[تأخر الفاعل عن المفعول وجوبًا]

وَالْوَاجِبُ(1)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ

= وقال المصنف في «شرح بانت سعاد» ص(٣١): الذي وقفت عليه في إنشاده -يعني: بيت جرير المذكور- في كتب الشعر والأدب (إذ كانت) فلعل الذال تصحفت بالواو، وهو تصحيف قريب.

الإعراب: جاء: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر يعود على عمر بن عبدالعزيز تقديره (هو). **الخلافة**: مفعول به. **أو**: حرف عطف بمعنى الواو. **كانت**: كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: علامة التأنيث، واسمها: ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره (هي) يعود على الخلافة. **له**: جار ومجرور متعلق بـ(قدرًا). **قدرًا**: خبر (كان) منصوب. **كما**: الكاف: حرف تشبيه وجر، ما: مصدرية، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور صفة لمصدر محذوف، أي: جاء مجيئًا كإتيان موسى ربه. **أتى**: فعل ماضٍ. **ربه**: مفعول به مقدم، والضمير مضاف إليه. **موسى**: فاعل مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للتعذر. **على قدر**: جار ومجرور متعلق بالفعل (أتى).

الشاهد فيه: قوله (أتى ربه موسى) حيث تقدم المفعول فيه على الفاعل جوازًا.

(1) وذلك في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ ٱلظَّٰلِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ﴾[غافر:٥٢]، وكالآية المذكورة، وعلة المنع ما ذكره المصنف، وهذه من مسائل الخلاف عند النحاة. قال ابن مالك رحمه الله: والنحويون -إلا أبا الفتح- يحكمون بمنع هذا، والصحيح جوازه، واستدل على ذلك بالسماع. وأنشد على ذلك أبياتًا، منها قوله:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

وقوله:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغَيْلَانِ عَنْ كِبَرٍ ... وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ =

رَبُّهُۥ﴾[البقرة:١٢٤][(١)]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ قُدِّمَ الفَاعِلُ هُنَا، فَقِيلَ: (ابْتَلَى ربُّه إِبْرَاهِيمَ) لَلزِمَ[٢] عَودُ الضَّمِيرِ عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفظًا وَرُتْبَةً، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ؛ وَكَذَلِكَ نَحْوُ: قَوْلِكَ: (ضَرَبَنِي زيدٌ)؛ وَذَلِكَ لأَنَّهُ[٣] لَوْ قِيلَ: (ضَرَبَ زيدٌ إِيَّايَ)، لَزِمَ فَصْلُ الضَّمِيرِ مَعَ التَّمَكُّنِ مِنِ اتِّصَالِهِ، وَذَلِكَ أَيْضًا لَا يَجُوزُ.

= وقوله:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدُدٍ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وقوله:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وممن أجاز ذلك قبله، وقبل أبي الفتح: الأخفش من البصريين، والطُّوال من الكوفيين. قال الأشموني: وتأول المانعون بعض هذه الأبيات على خلاف ظاهرها. وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر، وهو الحق والإنصاف؛ لأن ذلك إنما ورد في الشعر. اهـ.

"شرح التسهيل" (١/ ١٦١)، و"شرح الكافية الشافية" (١/ ٢٦١-٢٦٢)، و"الخصائص" لابن جني (١/ ٢٩٥)، و"الأشموني" (٢/ ٥٩-٦٠)، و"شرح الفاكهي على القطر" (٢/ ٦٩).

المسألة الثانية: أن يكون المفعول ضميرًا متصلًا بالفعل والفاعل اسمًا ظاهرًا، وذلك نحو: (ضربني زيد)؛ وعلة المنع ما ذكر المصنف.

الثالثة: أن يحصر الفاعل بـ(إنما)، نحو: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر: ٢٨]، أو بـ(إلا) على الأصح، نحو: (ما ضرب عمرًا إلا زيدٌ).

"أوضح المسالك" (٢/ ١١٢)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٦٩-٧٠).

(١) الإعراب: وإذ: الواو: استئنافية، إذ: مفعول به لـ(اذكر) مقدرًا، وقيل: ظرف لما مضى من الزمان، والعامل فيه (قال) الآتي من قوله: ﴿قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ...﴾، وقدره الزمخشري: (كان كيت وكيت) فجعله ظرفًا، ولكن عامله مقدر. إبراهيم: مفعول به مقدم وجوبًا عند الجمهور. الله: لفظ الجلالة فاعل مرفوع، وجملة: (ابتلى...) في محل خفض بإضافة المفعول أو الظرف إليها.

[٢] في ب، ج، ح، خ، ط١، ط٢: (لزم).

[٣] في ب، ح، ط٢: (وذلك أنه).

[وجوب تأخير المفعول عن الفاعل]

وَقَدْ يَجِبُ تَأْخِيرُ الْمَفْعُولِ[1] [إذا أَفضَى تَقْدِيمُهُ إِلَى انفِصَالِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ

---

(١) وذلك في ثلاث مسائل أيضًا:

إحداها: أن يكون الفاعل ضميرًا متصلًا بالفعل، نحو: (ضربت زيدًا).

الثانية: أن يخاف التباس أحدهما بالآخر؛ لعدم ظهور الإعراب وعدم قرينة تميز أحدهما عن الآخر، سواء كانا مقصورين، أم اسمي إشارة، أم موصولين، أم مضافين إلى ياء المتكلم، وذلك نحو: (ضرب موسى عيسى، أو غلامي أخي، أو هذا ذاك، أو من في الدار من على الباب)، فتعين في مثل هذا كون الأول فاعلًا والثاني مفعولًا، خلافًا لابن الحاج؛ محتجًا بأن العرب تجيز تصغير (عمرو) و(عمر) على (عمير)، وبأن الإجمال من مقاصد البلغاء، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر، وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلًا باتفاق، وشرعًا على الأصح، وبأن الزجاجي نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو: ﴿فَمَا زَالَت تِّلْكَ دَعْوَىٰهُمْ﴾ [الأنبياء: ١٥] كون (تلك) اسمها و(دعواهم) خبرها وبالعكس. اهـ.

وما احتج به من الأوجه الأربعة مبني على عدم الفرق بين اللبس وبين الإجمال، والحق أن بينهما فرقًا، فإنَّ اللبس: تبادر خلاف المراد كالذي هنا، وهو ممنوع؛ لإيقاع السامع في الخطإ، والإجمال: احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لأحدهما كما في تصغير (عمرو)، و(عمر) على (عمير)، وفي نحو: (ضرب أحدهما الآخر) وكقولك للأعور: (ليت عينيك سواء)، وهذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الأول. وأما الوجه الخامس: فقضية كلام ابن مالك في «التسهيل» خلافه، وبتسليمه فليس في اللبس فيه محذور؛ إذ ما صدق عليه اسم (زال) وخبرها واحد وليسا متخالفين، بخلاف الفاعل والمفعول. اهـ.

أي: بأنه لا يظهر؛ لاختلاف الإعراب فيه اختلاف معنى؛ لأن كلا منهما هو الآخر، بخلاف ما نحن فيه، فتأمله!

فائدة: نظم بعضهم الفرق بين الإجمال واللبس فقال:

وَالْفَرْقُ بَيْنَ اللَّبْسِ وَالْإِجْمَالِ ... مِمَّا بِهِ يُهْتَمُّ فِي الْأَقْوَالِ
فَاللَّفْظُ إِنْ أَفْهَمَ غَيْرَ الْقَصْدِ ... فَاحْكُمْ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ بِالرَّدِّ
لِأَنَّهُ اللَّبْسُ وَأَمَّا الْمُجْمَلُ ... فَرُبَّمَا يَفْهَمُهُ مَنْ يَعْقِلُ
وَذَاكَ أَنْ لَا تَفْهَمَ الْمُخَالِفَا ... وَلَا سِوَاهُ بَلْ تَصِيرُ وَاقِفَا =

مُضْمَرًا مُتَّصِلاً، وَذَلِكَ فِي نَحْوِ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا) فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ: (ضَرَبَ زَيْدًا أَنَا)، وَإِذَا الْتَبَسَ الْفَاعِلُ بِالْمَفْعُولِ وَذَلِكَ][1] فِي نَحْوِ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)؛ لِانْتِفَاءِ الدَّلَالَةِ عَلَى فَاعِلِيَّةِ أَحَدِهِمَا ومَفْعُولِيَّةِ الْآخَرِ، فَلَوْ وُجِدَتْ قَرِينَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ كَقَوْلِكَ[2]: (أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الكُبْرَى)، و(أَكَلَ الكُمَّثْرَى(٣) موسى)، أَوْ لَفْظِيَّةٌ كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَتْ مُوسَى سَلْمَى)، و(ضَرَبَ مُوسَى العاقلَ عِيسَى)، جَازَ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ وَتَأْخِيرُهُ عَنْهُ، لِانْتِفَاءِ اللَّبْسِ فِي ذَلِكَ(٤).

= وَحُكْمُــهُ الْقَبُــولُ فِي الْمَــوَارِدِ فَاحْفَظْـهُ نَظْمًـا أَعْظَـمَ الْفَوَائِـدِ

وهذا الفرق وإن اشتهر، لكن كلام ابن مالك والمصنف في باب تعدي الفعل ولزومه يأباه؛ لأنهما جعلا حذف الجار في نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة في ذلك كما لا يخفى، اللهم إلا أن يقال: قد يطلق اللبس ويراد به الإجمال؛ اعتمادًا على الشيوع.

انظر: "حاشية ياسين على التصريح" (١/ ٢٨١)، و"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٧١)، و"الآلوسي" ص(٣٠٣-٣٠٤)، و"شرح الفاكهي" (٢/ ٧٠-٧١)، و"التصريح" (١/ ٢٨١)، و"أوضح المسالك" (٢/ ١٠٧) و"الخضري" (١/ ٢٤٣)، و"الأشموني مع حاشية الصبان" (٢/ ٥٦).

الثالثة: أن يحصر المفعول بـ(إنما)، نحو: (إنما ضرب زيدٌ عمرًا)، أو بـ(إلا) على الأصح، نحو: (ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا). "شرح الفاكهي" (٢/ ٧٠-٧١).

[١] ما بين المعقوفين ليس في الأصل، ح، ط٢.

[٢] في ط٢: (نحو).

(٣) الكمَثرى: -بفتح الميم- مثقلة في الأكثر، وقال بعضهم: لا يجوز إلا التخفيف، ومنع التشديد. نوع من الفاكهة وهو اسم جنس واحدة (كمثراة) فيصرف كأسماء الأجناس. كذا نقل عن (المصباح)، وانظر ما وجه صرفه مع ألف التأنيث المقصورة إلا أن يكون مراده المفرد لا الجمع. "حاشية الخضري" (١/ ٢٤٤)، و"المصباح المنير" (كمثر).

(٤) أما في (أرضعت الصغرى الكبرى)، و(أكل الكمثرى عيسى) فلأنه من المعلوم عدم فاعلية الصغرى للإرضاع، والكمثرى للأكل وإن تأخرا، وأما في (ضربتْ موسى سلمى) فلوجود علامة التأنيث في الفعل مع كون موسى مذكرًا، فلا يكون فاعلاً وإن تقدم، وأما في (ضرب=

وَاعْلَمْ أَنَّهُ كَمَا لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفَاعِلِ وَحْدَهُ، كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْفِعْلِ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَأَنَّ الْفِعْلَ مُتَحَمِّلٌ لِضَمِيرِهِ، وَأَنَّ (مُوسَى)[1] مَفْعُولٌ.

[تقديم المفعول على الفعل والفاعل]

وَيَجُوزُ فِي مِثْلِ (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)، و(ضَرَبْتُ عَمْرًا) أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَفْعُولُ عَلَى الْفِعْلِ[2]؛ لِعَدَمِ الْمَانِعِ مِنْ ذَلِكَ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ ﴾[الأعراف:٣٠](٣).

وَقَدْ يَكُونُ تَقْدِيمُهُ وَاجِبًا(٤)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[الإسراء:١١٠](٥) فَـ﴿ أَيًّا ﴾: مَفْعُولٌ لـ﴿ تَدْعُواْ ﴾ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ وُجُوبًا؛ لِأَنَّهُ شَرْطٌ، وَالشَّرْطُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ وَتَدْعُوا: مَجْزُومٌ بِهِ.

= موسى العاقلَ عيسى) فلأن وصف (موسى) بالعاقل المنصوب لفظًا دال على مفعوليته وإن تقدم؛ إذ لو كان فاعلًا لرفعت صفته لوجوب التبعية في ذلك. «الآلوسي» ص(٣٠٤).

[1] في الأصل: (عيسى). [2] في ط٢: (على الفعل والفاعل).

(٣) الإعراب: فريقًا: مفعول به مقدم جوازًا. هدى: فعل ماضٍ، وفاعله: ضمير مستتر جوازًا تقديره (هو) يعود على (الله).

(٤) وذلك في مسألتين:

إحداهما: أن يكون المفعول مما له الصدارة، كأن يكون اسم استفهام، أو اسم شرط، أو مضافًا إلى أحدهما، نحو: ﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١]، ونحو: ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء: ١١٠]، ونحو: (غلام من أكرمت)، ونحو: (غلام أيِّ رجل تضرب أضرب).

الثانية: أن يقع عامله بعد الفاء الجزائية الواقعة في جواب (أما) ظاهرة أو مقدرة، وليس له منصوب غيره مقدم عليها، نحو: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩]، ونحو: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر: ٣]. وأما إذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب، فلا يجب تقدم المفعول حينئذٍ، نحو: (أما اليوم فاضرب زيدًا).

«التصريح» (١/ ٢٨٥).

(٥) تقدم إعراب هذه الآية في الجوازم.

[أحوال فاعل (نعم) و(بئس)]

وَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) وَجَبَ فِي فَاعِلِهِ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُعَرَّفًا[١] بِالْأَلِفِ واللَّامِ[٢]، نَحْوُ: ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾[ص:٣٠]، أو مُضَافًا لِمَا فِيهِ (أَلْ)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[النحل:٣٠][٣]، ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾[النحل:٢٩][٤]، أَوْ

---

(١) اشتراط كون الظاهر معرفًا بـ(أل) أو مضافًا لما فيه (أل) هذا هو الغالب كما قال المرادي، فقد حكى الأخفش أن ناسًا من العرب يرفعون بـ(نعم) النكرة مفردة ومضافة، نحو: (نعم رجل زيد)، و(نعم جليس قوم عمرو).

وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة: (نعم عبدالله أنا إن كان كذا!)، وكقول النبي ﷺ: «نِعْمَ عَبْدُاللهِ خَالِدُ بْنُ الوَلِيدِ!».

"شرح المرادي على الألفية" (٢/ ٥٧).

والحديث المذكور صححه العلامة الألباني رحمه الله في "الصحيحة" برقم (١٢٣٧)، و"صحيح الجامع" (٦٧٧٦)، و"صحيح الترمذي" (٣٠٢١).

(٢) خرج ما فيه (أل) وليست معرِّفة، نحو: (الله)، و(الذي)، فـ(أل) فيهما زائدة لازمة، وتعريف الأول بالعلمية، والثاني بالصلة، وأصل (الله) عند سيبويه في أحد قوليه (إلاه)، ثم حذفوا الهمزة تخفيفًا؛ لكثرة وروده واستعماله، ثم أدخلت الألف واللام؛ للتعظيم ودفع الشياع الذي ذهبوا إليه من تسمية أصنامهم وما يعبدونه آلهة فصار لفظه (الله)، ثم لزمت الألف واللام كالعوض من الهمزة المحذوفة وصارتا كأحد حروف الاسم لا تفارقانه.

"شرح المفصل" (١/ ٣)، و"الصبان" (٣/ ٢٩).

(٣) الإعراب: **الواو**: استئنافية. لنعم: اللام: واقعة في جواب قسم مقدر: ووالله لنعم دار المتقين، نعم: فعل ماضٍ جامد. دار: فاعل (نعم) وهو مضاف. المتقين: مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الياء، وجملة (لنعم دار المتقين) جواب القسم المحذوف، وجملة: (ووالله لنعم...) مستأنفة لا محل لها من الإعراب، والمخصوص بالمدح محذوف تقديره: (دار الآخرة)، أي: لنعم دار المتقين دار الآخرة.

(٤) الإعراب: فلبئس: الفاء: استئنافية. واللام: واقعة في جواب قسم محذوف، والتقدير: (فوالله لبئس مثوى المتكبرين)، وجملة: (فوالله لبئس...) مستأنفة، وجملة (لبئس مثوى المتكبرين) جواب القسم، والمخصوص بالذم محذوف، أي: جهنم. وأما إعراب (مثوى المتكبرين) فتقدم=

مُضْمَرًا مُسْتَتِرًا[١] مُفَسَّرًا بِنَكِرَةٍ[٢] بَعْدَهُ[٣] مَنْصُوبَةٍ[٤] عَلَى التَّمْيِيزِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بِئْسَ

= إعراب نظيره. وليس المراد من (المتقين، والمتكبرين) معنى الحدوث؛ لتكون (أل) موصولة، بل معنى الثبوت، واسم الفاعل إذا أريد به الثبوت يكون كالصفة المشبهة، و(أل) فيها للتعريف. «الآلوسي» صـ(٣٠٦).

(١) أي: وجوبًا، فلا يبرز في تثنية ولا جمع، خلافًا للكوفيين، ونحو: (نعما رجلين)، و(نعموا رجالًا) شاذ. ومن خواصه أيضًا أن لا يتبع بشيء من التوابع؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه؛ تعظيمًا لمعناه، وأما نحو: (نعم هم قومًا أنتم) فشاذ لا يقاس عليه.

(٢) ولو موصوفة، نحو: (نعم رجلًا صالحًا زيدٌ) نقله أبوحيان عن البسيط. ويشترط في هذه النكرة أن تكون مطابقة للضمير في المعنى، وأن تكون قابلة لـ(أل)؛ لأنها في المعنى خلف عن فاعل مقرون بها، فلا بدَّ من صلاحيته لها، فلا يفسر بـ(مثل)، و(غير)، و(أي)، ولا (أفعل من كذا)، وهذا يشكل بما في نحو: (فنعما هي) فإنها تمييز عند الأكثرين، مع أنها لا تقبل (أل) إلا أن يقال: حلت محل ما يقبل (أل). وقيل: وأن تكون هذه النكرة الواقعة تمييزًا عامة، فلو قلت: (نعم شمسًا هذه الشمس) لم يجز؛ لأن الشمس مفردة في الوجود، فهي منحصرة في الخارج بفرد، فلا يجوز أن تكون تمييزًا، فلو قلت: (نعم شمسًا شمس هذا اليوم) لجاز. قاله ابن عصفور، قال الأشموني: وفيه نظر. ووجه النظر: بأن علة المنع موجودة في هذه الصورة أيضًا، وهو مدفوع باعتبار التعدد بتعدد الأيام، أي: لأنك لما اعتبرت تعدد الأيام كان شمسًا في كلامك نكرة عامة لكل شمس يوم. «الصبان» (٣/ ٣٣).

(٣) فلا يجوز تقديمها على (نعم)، و(بئس)، وكذا تأخيرها عن المخصوص عند البصريين. وقولهم: (نعم زيد رجلًا) نادر. وكذا لا يجوز الحذف عند سيبويه؛ وذلك لبقاء الإبهام، ولعدم مفسِّر الضمير حينئذٍ، وصحح ابن عصفور أن ذكره أغلبي وليس بلازم، وجعل من غير الغالب قوله: (إن كذا فبها ونعمت) أي: فعلةً فِعْلَتُكَ، فحذف التمييز بل والمخصوص، وفُسِّرَ الحديث: (فبالرخصة أخذ)، و(نعمت رخصةً الوضوء). وهذا القول اختاره ابن مالك في «التسهيل» و«الكافية» فقال:

وَالْعِلْـمُ بِـالتَّمْيِيزِ أَغْـنَى عَنْـهُ فِي ... بِهَـا وَنِعْمَـتْ فَلِـذَا بِـهِ اكْتُفِـي

«شرح الفاكهي مع حاشية ياسين» (٢/ ٧٣)، و«الآلوسي» صـ(٣٠٦)، و«الهمع» (٣/ ٣١)، و«التصريح» (٢/ ٩٥).

(٤) جرى على الغالب، وإلا فقد تكون مجرورة بـ(من)، فلو قال كغيره: (مفسر بتمييز بعده) كان=

لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾[الكهف:٥٠][1]، أي: بِئْسَ هُوَ -أي الْبَدَلُ- بَدَلاً.

[متى يؤتى بمخصوص المدح والذم بعد (نعم) و(بئس)]

وَإِذَا اسْتَوْفَتْ (نِعْمَ)[2] فاعِلَهَا الظَّاهِرَ، أَوْ فَاعِلَهَا الْمُضْمَرَ وتَمْيِيزَهُ، -جِيءَ بِالمَخْصُوصِ بِالْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ[3]، فَقِيلَ: (نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، و(نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ).

وَإِعْرَابُهُ: (زيدٌ)[٤] مُبْتَدأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرٌ[5]، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا

= أولى. "الآلوسي" صـ(٣٠٧).

(١) الإعراب: بئس: فعل ماضٍ جامد، وفاعله: ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هو) مفسر بتمييزه. للظالمين: جار ومجرور متعلق بمحذوف حالاً من (بدلاً)، وقيل: متعلق بفعل الذَّمّ. بدلاً: تمييز للضمير المستتر، والمخصوص بالذَّم محذوف تقديره: بئس البدل إبليس وذريته، وجملة الذم (بئس للظالمين...) مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

تنبيه: يؤخذ من الآية جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف، وهو كذلك، ولا يفصل بينهما بغيره؛ لشدة احتياج الضمير للتمييز.

"ياسين على الفاكهي" (٢/ ٧٣)، و"الصبان" (٣/ ٣١)، و"الهمع" (٣/ ٣١)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٠٥٠).

(٢) أي: و(بئس).

(٣) وسِرُّه أنه لما كان (نعم)، و(بئس) للمدح العام والذم العام الشائعين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحقيقهما، سلكوا بهما في الأمر العام طريقي الإجمال والتفصيل؛ لقصد مزيد التقرير، فجاءوا بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح إليه ثانيًا على سبيل التفصيل، فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل الاستبعاد. كذا قيل فلا تغفل. "الآلوسي" صـ(٣٠٧)، و"التصريح" (٢/ ٩٧).

[٤] (زيد) ليس في ح، ط١، ط٢.

(٥) وقيل: الخبر محذوف، وقيل: يعرب خبرًا، مبتدؤه محذوف وجوبًا، أو بدلاً من الفاعل، أقوال. وأرجحها ما ذكره المصنف؛ لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل، بخلاف جعله خبرًا، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول (كان) عليه في نحو: (نعم الرجل كان زيدًا)، أو جعل خبره=

الْعُمُومُ[(١)] الَّذِي فِي الْأَلِفِ وَاللَّامِ.

[تقديم المخصوص بالمدح والذم]

وَلَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْمَخْصُوصُ عَلَى الْفَاعِلِ، فَلَا يُقَالُ: (نِعْمَ زيدٌ الرَّجُلُ)، وَلَا عَلَى التَّمْيِيزِ؛ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ[(٢)]، فَلَا يُقَالُ: (نِعْمَ زيدٌ رجلًا)[(٣)]، وَيَجُوزُ

= محذوفًا، فإنه لم يعهد التزام حذف الخبر إلا حيث سد مسده شيء أو جعله بدلًا، فإنه لا يصلح لمباشرة (نعم) واقتصر ابن مالك في الألفية على ذكر قولين، فقال:

وَيُذْكَرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدُ مُبْتَدَا ... أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدَا

"الهمع" (٣/ ٣٦)، و"التصريح" (٢/ ٩٧).

(١) بناء على أن (أل) للجنس، وهو قول الأكثر، واختلف القائلون بالجنسية على قولين:

أحدهما: أنها للجنس حقيقة، فالجنس كله ممدوح أو مذموم، والمخصوص مندرج تحته؛ لأنه فرد من أفراده، ثم نُصَّ عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره. ونسب إلى سيبويه.

واعترض: بأن العموم يؤدي إلى التناقض في نحو: (نعم الرجل زيد)، و(بئس الرجل زيد).

وأجيب: بأن الشيء قد يمدح ويذم من جهتين مختلفتين، ولا تناقض عند اختلاف الجهة.

واعترض أبوموسى القول بأنها للجنس حقيقة: بأنه يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في: (نعم الرجل زيد)، وأفاضل الناس داخلين في: (بئس الرجل زيد).

الثاني: أنها للجنس مجازًا، ووجهه أن المراد بمدخولها الفرد المعين مُدَّعَى أنه جميع الجنس مبالغة؛ لجمعه ما تفرق في غيره من الكمالات، فالمدح لذلك الفرد لا لغيره من الجنس لا قصدًا ولا تبعًا.

وذهب قوم إلى أنها عهدية. وعليه فالرابط إعادة المبتدإ بمعناه.

"حاشية ياسين على التصريح" (٢/ ٩٥)، و"الأشموني مع الصبان" (٣/ ٢٩-٣٠)، و"الارتشاف" (٤/ ٢٠٤٣، ٢٠٥٣، ٢٠٥٤)، و"شرح ابن عقيل مع حاشية الخضري" (٢/ ٦٧).

(٢) انظر رأي الكوفيين في "الارتشاف" (٤/ ٢٠٤٩)، و"المساعد" (٢/ ١٣١)، و"الهمع" (٣/ ٣٢).

(٣) وما روي من قول بعضهم: (نعم زيد رجلًا) فشاذ.

قاله أبوحيان في "الارتشاف" (٤/ ٢٠٤٩).

بِالْإِجْمَاعِ أَنْ تُقَدِّمَهُ عَلَى الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ(١)، فَتَقُولُ: (زيدٌ نِعمَ الرجلُ).

وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَهُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ(٢) قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُۥ أَوَّابٌ﴾[ص:٤٤](٣)، أَيْ: هُوَ[٤] أَيُّوبُ.

---

(١) فيتعين كونه مبتدأ. «أوضح المسالك» (٣/ ٢٥١).

(٢) وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفه إلا إذا تقدم ذكره، والأكثرون لم يشترطوا في جواز حذفه التقديم، وهذا هو الصواب، فقد يتقدم له في الكلام ذكر سابق فيحذف كالآية المذكورة تقدم ذكره في قوله: ﴿وَاذْكُرْ عَبْدَنَا أَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُۥ أَنِّي مَسَّنِيَ الشَّيْطَٰنُ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ﴾ [ص: ٤١] الآيات، وأيضًا الآيات المتقدمة: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]، فالمخصوص محذوف تقديره: (دار الآخرة)؛ بدليل قوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [النحل: ٣٠]، وقوله: ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل: ٢٩]، أي: (جهنم)؛ بدليل: ﴿فَادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [النحل: ٢٩]، وقوله: ﴿بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]، أي: (اتخاذ إبليس وذريته)؛ بدليل: ﴿أَفَتَتَّخِذُونَهُۥ وَذُرِّيَّتَهُۥ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ [الكهف: ٥٠]. وقد لا يتقدم له ذكر سابق، ولكن يكون في اللفظ ما يدل عليه، كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ الْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨]، أي: (نحن)، وقوله: ﴿وَلَقَدْ نَادَىٰنَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ﴾ [الصافات: ٧٥]، أي: (نحن).

انظر «الارتشاف» (٤/ ١٠٥٣).

(٣) الإعراب: إنا: إن: حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، واسمها: (نا) المدغم في نونها. وجدناه: فعل وفاعل ومفعول. صابرًا: مفعول ثانٍ. نعم: فعل ماضٍ. العبد: فاعل. إنه: إن مع اسمها. أواب: خبرها، وجملة: (نعم العبد) مستأنفة، والمخصوص بالمدح محذوف، أي: أيوب، أو نعم العبد هو.

قال الزركشي في «البرهان» (٣/ ١٥٩): فإن قدرت (نعم العبد هو) لم يكن (هو) عائدًا على العبد، بل على أيوب.

[٤] في ط٢: (أي: هو، أي: أيوب).

الفهرس